

31



0A07

٥٥٩٤

٢١٧٣
ح . ب

حاشية البرماوى على بن قاسم الغزى، للبر ماوى
ابراهيم بن محمد - ١١٠٦ هـ، بخط مصدق
الرقط سنة ١١٩٥ هـ .

٥٨٥٦

٣٧٦ ق ٢١ س ٧ ر ٢٠ × ١٦ سم
نسخة حسنة خطها نسخ معتاد، طبع
معجم المؤلفين ١: ٨٥ معجم المطبوعات ١:

٥٥٣

١ - المذهب الشافعى، فقه المذاهب الاسلاميه
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

١٥٢٩٤٤

فهرست کتب ابن قاسم شرح النقیه الخطیبه

تخلیل
نموده

کیتل الخطاط طهاره

ملکه مدینه
الشیخ فطیل
بایزید

مکتبه هیامنه اللک سعید قسم الخطوط
الرقسم: ٥٨٥٦ - ف ١١٩٤
العنوان: طائفة البرماوی علی ائمة فاکم المقری
المؤلف: البرماوی غامر المصنف محمد
تاریخ النسخ: ١١٩٥ هـ
اسم الناسخ: مصنف الرقعة
عدد الأوراق: ٢٧٦ - ٧/٥
ملاحظات: - - - - -



هذه حاشية للشرح

الامام العلي عليه السلام

شاه الاسلام و السلطان

علاء الدين الشيخ ابراهيم

البر ماويك الشايعي عن ابن

قاسم العناب

الملك بجهاد
الملك بجهاد

الديباج

میت یی
۶۲

...

1221

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or name, appearing as a dark, stylized mark on the aged, yellowed paper.

ابن ابي الرواح

جیستہ تھما و مانی

۱۵۰۹

13

ملک و مندرجہ
ملاکات

ملک من رید
خلیل بایدید
فی سنه ۱۲۸۱

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي جعل التفقه في الدين من اهم المقبولات
 واجل العلم بالتوفيق للخير والطاعات وخصهم بالمعرفة
 في علم الفقه لانه من اعظم المهمات وزادهم في
 فضل وشراف لاديه وصاروا عنده في ارفع الدرجات
احمد سبى الله وتعالى حمد يدفع به عنا البلياء
واستلهم على ما من به علينا من نعمة الاسلام
 الاسلام فقي من اعظم المنان **واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له رب الارض والسموات
واشهد ان سيدنا ونبينا محمدا صلي الله عليه و
 سلم عبده ورسوله الذي خصه يوم القيامة با
 لشفاعات صلي الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وان دا
 جده او الي الغصاة والبلاغة والسرمان **اما بعد**
 فلما كان ولدي احمد من وفقهم الله تعالى الى اشتغال
 بالعلم وكان في ابتداء امره احب اليه قراءة ومطالعة
 شرح الغاية للعلامة الغزي سألني ان امليه عليه
 حاشية لطيفة ينتفع بها فاجبته الى سؤاله طالع
 لباسن الله الثواب راجيا ان ينتفع به هو والطلاب
 انه عيا ما يشاقدر ويعلمه لطيف خير **قوله** بسم
 الله الرحمن الرحيم فيه كلام في محله فراجع **قوله**
 قال اهل قول تخركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا
 فصار

فصار قال وختار الماضى على المضارع على الله فصار لا
 لتحقق مراده فكانت حصل فعبر به **قوله** الترخ
 هو في اللغة من حاون الاربعين وفي الاصطلاح
 من بلغ رتبة اهل الفضل ولو صييا وفيل غير ذل
قوله الامام هو في اللغة المتبع ويطلق على الثنا
 للمقتدي الذي هو حجة ويطلق على اللوح المحفوظ واو قد
 يراد به صييا في الاعمال وقد يطلق على الامام الا
 عظم كما ياتي وفي الشرع من يصح الاقتداء به ولما
 كبري وصغري فالعربي حلالا في الرسول في اقامة الدين
 وحفظ صورة الملة بحيث يجب اتباعه في الافة الا
 مة والصغري ما قدمناه وجمع الامام امام ايضا كما في
 القاموس ونظيره هجيات وكثير ما يجمع في اية و
 ولا يمة اية عاوزت فعله **قوله** العالم المتفق بالعلم
قوله العلامة هو صفة بالغة كسابقة وهو من حان
 المعقول والمنقول بان حصل من كل فن طرفا يهتدي
 به الى باقيه **قوله** ورؤايت المراد به اما الجنة او
 عدم السخط والقرب والمحبة او الثواب فيكون عطفه
 على ما قبله مرادفا او من عطف الناص او الاعم **قوله**
 تيسر كما هو مفعول لاجله لعامل مقدر او حال من ضمير
 مود لا باسم المفعول الفاعل اي ذكرت الحمد لاجل
 التبرك او تبركا **قوله** بفاتحة الكتاب هو متعلق بمر

ح
 ل

مة

بالمصدر قبله اي بما افتتح الله تعالى به كتابه وهو
 صيغة الحمد فتأمل **قوله** لانها اي صيغة الحمد
 المذكورة مع زيادة رب العالمين احد ما بعده
قوله ابتد للامر الي اخره اي يطلب الابتداء بها
 عند كل امر ذي بال ابتداء حقيقيات لم يتبعها الله
 البسولة كما هو ظاهر كلام المؤلف او اضافيات سبقها و
 علامه محتمل لدخولها تحت فائحة الكتاب وهو الاشبه
 بكلام المصنف ولا ينافيه كون ضمير انهارا جعلا لصيغة الحمد
 لاعود الضمير على بعض العام سايع ولا يفصده **قوله** و
 حاتمة من هو عطف على ابتداء اي ولان صيغة الحمد لا
 اي يختم بها كالدعاء اخره **قوله** مجازي اي تزي اجار
 بته اوانها كحكمة على اجابته لما قيل ان كالدعاء مجاب
 اما بالدعاء به صالا او مالا او بشوا ب يحصل للداعي ثواب
 او اخرى او دفع ضرر عنه **قوله** واخر الخ هو عطف على
 ابتداء اي ولان صيغة الحمد المشتهلة على رب العا
 لمين بذكرها المومنون في الجنة عقب دعواهم لطلب ما
 يشتهون منها كما اجره الله عنهم في قوله واخرى دعواهم
 ان الحمد لله رب العالمين **قوله** دار الى الخ هي بدل من
 الجنة و اضافتها الى الثواب لكونه سببا في دخولها او لكون
 صبر العمل فيها اذا تقبله الله تعالى **قوله** اخبره هي جملة
 فعلية منادها انشا الحمد المتجدد مرة بعد اخرى الي ما لانها
 له

له فهي ابلغ من الجملة / لاسميتها السابقة المفيدة للا
 نشا ايضا وان لم يقصد بها الانشا لكون منادها صدى واحد
 وان كان فيها افادة الدوام والاستمرار **قوله** ان وفتح
 الهزة لا فادة وجى الحمد المعلق عليه وليكون علة الى
 وقوع الحمد في مقابلة نعمة بكتسرها المقتضى لوجود المعلق
 عليه والتوقيف المراد به هنا صرف النعمة والمعنى انه بحمد
 الله تعالى لكونه صرف همة من تشا من الناس الي
 ملازمة تعلم الفقه على الصفة التي سبق وجودها في / لا
قوله للتفقه وهو اخذ الفقه شيئا فشيئا بقا الفقه
 اذا سبق غيره في الفهم ونحو معنى وفقه اذا صار الفقه
 سببية وطبيعة **قوله** في الدين وهو وضع الاهي
 سابق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود الي ما
 هو خير لهم بالذات لينا لوابه سعادة الدارين وهو
 ما شرعه الله تعالى من الاحكام على لسان نبينا صلى الله
 عليه وسلم سمي بذلك لكونه ثابتا لله تعالى ويرا دة
 الشريعة لما ذكر الملة الاولى لنا **قوله** على وثق اي مطابقة
قوله مراده الضمير فيه عايد الى الله سبحانه وتعالى
قوله ويصل اخره اختا وصيغة المضارع المعينة للا نشا من
 غير احتياج الي قصد **قوله** صلقة اي مخلوقه **قوله** سيد
 المرسلين اي وبل من سيادي عا المرسلين ايمويلهم بيا
 دته على بقية الانبياء وغيرهم بالمرتب الاولي **قوله** القا

القابل هو الوصف المحمدي صلى الله عليه وسلم **قوله** من يرى
 الله خيرا م كاملا بشهادة تنويع التعظيم ومغفوة
 الحديث ان لم يتفق في الدين اي قواعد الاسماء
 وما يتصل بها من الفروع وقد حرم الخبر ايضا حيث
 كانت عبادته صحيحة وفي الحديث اعلام بسعا
 دة المستعمل بالفتنة بشرطه وقد ورد في فضل العلم
 والتفقه في الدين احاديث كثيرة لا يطيد بذكرها
قوله يفقهه من يسكنون لها الاولي لانها جواب
 الشر **قوله** وهو الغافلين مدة الخ فيه استناد
 الي تعميم الاوقات الصلاة والسلام **قوله** وهو
 الغافلين ال فيه للجنس والمراد به عدم الذكر
 بالسكون ولو عمد **قوله** هذا وفي بعض النسخ وبعد
 فهذا وهي كلمة يوتي بها لا تتقال من اسلوب الي اسلوب
 اخر قيل واول من تكلم بها داود بن علي بن علي وسلم
 وقيل فربان ساعده وقيل سبحان ابن وايل وقيل كعب
 ابن لوي وقيل يعرب ابن فخطان وقد نضم ذلك
 بعضهم فقال حري لها الخلف اما بعد ه ه ه
 ه من كان قابلا لها جنس افعال ه وداو ادا قرب
 وكانت له فصل الخطاب ه وبعد ففسي فسيبان وكعب
 فيعرب ه او قيل غير ذلك وكان صلى الله عليه وسلم ياتي
 بها في كتبه ومرسلاته وهي صرف قطع عند الاضافات
 وقصد

وقصد معناها فبني على الضم قلوا لم يقصد او لم يقصد
 او لم يقطع مع القصد او دونه اعرب ولا تخفاما هو
 مقرب في معنى الاستشارة في محله **قوله** والنهذيب هو
 بمعنى النصفية والتخايف **قوله** وضفته اي الفتنة **قوله**
 المسما بالتقريب هو احد اسميه كما ياتي واختاره لجل
 السجع **قوله** وليكون الي الاخ يحتمل عطف على قوله
 يستعمل لينتفع به فتقد مود اللام ويحتمل كونه
 متعلقا بوضفته بزيادة الواو فتأمل **قوله** وسيلة
 وهي في الاصل ما يكون سببا بالتوصل وما كانت النجاة
 الخروج من المكروه اللازم لها هذا الغور بل المطلوب
 وعدد حول الجنة سبع الاثنيان بها فيها **قوله**
 ونعما هو اعم مما قبله لشموله لغير التعليم والتعلم
قوله انه يفتح الهمزة وكسرها على ما تضمنه ما قبله
 من الدعاء فتأمل **قوله** ومن قصده اي في صراحة
 تحصيل او دفعا **قوله** لا يلحقيب اي فيقون بهما
 ده **قوله** واذا سال الخ هو دليل على دعواه القرب
 والاجابة قبله والمراد الي اخ الاية قال ايضا دي
 وهو تمثيل لعماله بافعال العباد واقوالهم واصلا
 على احوالهم بل على احوالهم من اقرب مكانة منهم
 وي اعربا قال الرسول صلى الله عليه وسلم اقرب
 ربنا قننا حبه ام بعيل فتنا ديه فنسنت اجيب دعوى

الداعي اذا ادعاني **قوله** باسمه اي باحد اسميه
فتمامه **قوله** في شرح هو في الاصل الكشف والبيان
ومن وخطيب الشارح ذكر القواعد المخرج اليها و
كرتيد المسائل وخرز يدي بغيضة وغيره الى
ما ذكرناه في حاشية السطر اوجده **قوله** قال الشيخ
العلامة تقدم السلام عليه **قوله** ويشهر ايضا بابي
سجاء اي كما اشتهر بابي الطيب فيها كنايةات له
وسجاء بنسب من معجزة وكرها غير من الشافعية
والحنفية وغيرهم وهو جل شافعي المذهب كان
قاصبا من سنة اصحابه ولما شاركه في هذه القضية
علما غيره وبعض الملوك ورجل حنفي ظن الجاهلون انه
هو وليس كذلك **قوله** يشهد هو في الاصل الشوكتا
وما ينفصل عنه ولم ادرى هذا النور الناسني عن العلم
قوله الملة تقدم فيها **قوله** والدين تقدم ما فيه
ايضا **قوله** الاصفهاني هو بالعالم انا وبالبايعاني
بعض النسخ اي مع كل الممنعة وفتحها والفتح اوضح
نسبه الي الاصفهان وصبهان والدور وبلد جده **قوله**
سقى الله شراي اى ارض له عليه ذلك كثيرا حتى جسده
وتين له الى التراب الذي تحت الشجر بالمثلثة التراب
قوله صيب هو بفتح الهاء وكسر الباء وسكن النون
ملحوظ من الصب وهو التراب من ابي اسفل ومنه
قوله

قوله تعالى ان صبينا الماصيا **قوله** اي اى اديس
الخ فيه معان او تغلب اذ ليس الا فده من واحد
به صا الله عليه وسلم والمراد بالايضا الاضائي لانه
من مقابلة الجمع بالجمع **قوله** ليسم الله الاما
يسم مشتق من السهو وهو العلو او من السمة وهي
العلامة وفيه كلام في محله لا تطيل بدركه **قوله**
الرحمت الرحيم هما صفات مشتهرات بنيتا للمبا
لغة من رحم قال الشيخ والكتب المنزلة من السما الى
الدينا مائة واربعة صحف بشيخ ستون ووصف
ابراهيم ثلاثون ووصف موسى قوله التوراة عشرة
والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومعاني كل هذه
الكتب ملحوظة في الفرقان ومعاني كل الفرقان
ملحوظة في الفاتحة ومعاني الفاتحة ملحوظة في
البسلة ومعاني البسلة ملحوظة في بابها ومعاني
كان ما كان ويكمن وما يكون واد بعضهم ومعاني
الباقى تقطعها وقيل غير ذلك والمراد بالنقطة اول
نقطة تنزل من الكلمة بالنقطة التي تحت الباطن
لما توهما والمعنى المراد قيل ان معناه ان ذاته تعالى
نقطة الموجود المستند منها كل موجود **قوله** ابتدى الخ
هو بيان لمطلق البسلة واولي منه اولف لعموم الجمع
المولود والخصوصية بالتأليف لان لكل بادي بشيخين ما كانت

التسمية مبد له كقوله المسام باسم الله اي اسافر
 ونحو ذلك وهو فعل وموخر عن البسمة فاستوفى الامور
 الثلاثة من كونه فعلا وموخر او خاصا **قوله** اسم
 لو قال علم لكان اولي ووصف الذات بواجب الوجود
 لاستتمها له عدمها وتاوها ليست للتايت **قوله** البوا
 حب الوجود اي لذاته فيخرج واجب الوجود لغيره وحقا
 الوجود والعدم **قوله** والرحمن ابلغ من الرحيم من حيث
 انه المنعم بجليل بل النعم والرحيم المنعم بدقايقها اي
 لا تزيادة البناء تدل على زيادته في زيادة
 المعنى فالبا **قوله** الحمد لله لم يعطها عي ما قبلها لا
 فادة الاستقلال ولا يحمل بها الحمد ولو كانت خبرية على
 الراجح بل يحصل وان فقد بها الاخبار كما افاده العلامة
 ابن تاسم كما سعد **قوله** الثابت بقدم المثلثة في
 النون وهو الذكر بالجميل او الكلام الحسن او الوصف
 الحسن واما الثابت بقدم النون في المثلثة فهو الذكر
 بالشر **قوله** بالجميل اي الاختيار بينا يعني ان البايعني
 عيانا له اذ به المحمود عليه وان كانت الباسبيه فامراد
 المحمود به ولو عني اختياره وهو حسن **قوله** عي له
 جهة التعظيم اي التمجيد سواء تعلق بالفضائل ام
 بالافعال او عي فاعل بيني عن التعظيم المنعم من حيث
 انه منعم على الدنيا سد او غيره والحمد مستحق لله تعالى

كما افادة الجملة سواء جعلت الالف واللام فيه للاستغنى
 ام للجس ام للعهد وهو اربعة اقسام حمد تدبر لقدم
 وهو حمده تعالى لنفسه وحمد تدبر لحيادته وهو تعالى
 لنيته وحمد حادث لقدم وهو حمد ناله تعالى وهو حادث
 لحيادته وهو حمد بعضنا لبعض **قوله** رب هو بالجر صفة
 ويحوي قطعه الى الرفيع او النصب في غير القرآن **قوله**
 اي مالك او سيد او مصلح او مربى او فاعل او معبود
 ويختص المولى بالادب والمضاف بالله تعالى والرب مقرر
 ون بالامتصاص بالله تعالى يعني في غيره كما مضى فانه
 السعد لانه بمعنى التزينة وهو تليغ الشيء الى كماله
 شيئا فشيئا وصف به مبالغة وتيل نعت من ربه بربه
 وسمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويرببه هذا
 هو المشهور وفيه بحث ان ورد في صحيح مسلم لا يقل
 احدكم ري بل سيدي ومولاي فلعلى الجواز في المفيد
 بغير ولي العلم واما قول يوسف صا الله عليه السلام انه ري
 اصن متواي فليحق بالسجدي الاختصاص بزمانه
قوله اسم جمع الاوليان انه لم يستوفى شئ من الجمع
قوله خاص بين بعقل والراجح انه شامل للعاقل
 وغيره خلا لما ذكره الشارح تغليباً او تنزيلاً قال شيخنا
 بل الذي بعضهم انه جمع له حقيقة انتهى ثم رابيت انه
 التصريح بانه جمع حقيقة لجماعة منهم شيخ الاسلام

فما شرح الشافعية فانه صريح بان جميع له حقيقة
قوله وصلى الله عليه وسلم والصلاة من الله رحمة
مقونة بتعظيمهم ومن الملائكة استغفاراً ومن غيرهما
نكحاً ودعاً وفق لنا وعيسى ههنا الخ دخل فيه جميع الخلق
نات والحيادات كما صرح به العلامة الخليلي في سيرته
في ابتد النبوة كالعلامة الشنقاري في شرح البهجة خلافاً
لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات والحيادات و
قرىها بالسلام **قوله** فمن امن الشرافة افراد اصد هاهنا
الاخري والسلام بمعنى التسليم والتحية او السلامة من
التفاني او اسم الله تعالى **قوله** سيدنا اي بني ادم
فهو سيد غيرهم بالطريق الاول المراد الخلق والسيد
من ساد في قومه او من كثر مسود به اي جيشة او من
تشرع الناس اليه عند الشك لايد او الحليم الذي لا
يستغره غضب **قوله** محمد هو علم علي نبينا صيا الله
عليه وسلم ويقال لمن كثرت صفاته الحميدة فصفه الله
تعالى به من بينهم كيف لي وهو الذي يحمده اهل الامم
المحترمين كلهم ويبدون له الواجد تحته ادم ومن دونه
وقد قيل لجمده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولا
دنة لموت ابيد قبلها لم سميت ابكر محمد ا وليس
من اسمها اباي ولا تقمرك فقال رجوت ان يحمده في السما
والاخرين وقد حقق الله رجاءه **قوله** وهو بالهجرة اي
من

من النبلاء الخبير لا يخفى بكس اليه غيره او يفتخر بها
الله وتركه من النبوة وهي الرفعة لانه من نوع الرتبة
عاجته **قوله** انسان اي من ذكر من بني ادم سليم عن
منه طبعاً **قوله** وان لم يورث بتبليغه ذكر العا والاولان
درة عوم النبوة فهو اولي من سفلها ههنا قال بعضهم وهو
والخ **قوله** فنبى ورسوله والفرق بين النبوة وهو اولي والرسول
مسألة ان النبوة هي الانفراد ومن حصة الخلق الي
الحق والرسالة الانفراد من حصة الحق الي الخلق
وهي افضل من النبوة خلافاً لمن عبد السلام وزعم تعلق
النبوة بالحق لا دون الرسالة لتعلقها بالحق لا بمرجود
بانه فيها التعلقين كما صرح به العلامة ابن حجر في شرح
الاربعين **قوله** والمعنى ينشئ الصلاة الخ اي لان الاضمار
بالصلاة ليس صلاة **قوله** علم اي لا وصف **قوله** منقول
اي لا مر تحل **قوله** من اسم مفعول اي لو وقع الحمد
عليه دام لضعفه مكرر العيب وهي الميم هنا **قوله** والنبى
بدل منه اي لا نعت لعدم اشتقاقه **قوله** وعلى اله انها
اي بعلي المراد في الشيعة القائلين بمنعها ووجه الرد ما
ورد في الصحيحين حين سألته الطائفة وقالوا له كونه علي
عليه السلام رسول الله فقال لم تقولوا اللهم يا علي محمد وعلى
اله كما ذكره الجلال الخليلي في شرح المنهاج في باب اركان الصلاة
عند السلام علي النبي **قوله** الظاهر بين اي الخ لا صحت

من التقابض الخمسية والمعنوية **قوله** الموصوت
هو بمعنى الشامل للمونات **قوله** كل مسلم اي في مقام
الدوام كما ذكره الشافعي في مقام امتناع اخذ الزا
فنا مل **قوله** ويظهر كمر نظير المراد به التظهير المعنة
من الرذائل **قوله** صحابته بفتح الصاد على الافصح يعني
الصحة اي المعاشرة او بمعنى الاصحاب **قوله** جمع خاص
اي بمعنى الهادي وهو من اجتمع بيننا محمد صلي الله عليه
وسلم رحمه نبوته في حال حياته وهو موثوق اجتهاداه
عن فيا ولو غير معين ومارا صدها على الاخر ولو ثابها او
احي وان لم يمت على الاسلام لان موته على الاسلام
شرك الدوام الصحة فان ارتد والعباد بالله بقل
انقطعت صحبته فاذا احاد الي الاسلام عادت له على الرا
من من هذا ضلوا للمسادة الملائكة رضي الله عنهم ولا
حاجة لقول بعضهم ومات على ذلك وقت لنا من اجتمع
الخ شهل الانس والجن والملائكة وعيسى صلي الله عليه
وسلم لانه اجمع به ليلة الاسرى في بيت المقدس وعطف
الصحابة على الاول عام على القول الاول وخاص على القول
الثاني **قوله** تأكيد الصحابة اي ولا له ايضا **قوله**
قال اسعد اذا كذب لفظا اجمعين ينصرف فان سبقه لفظا
يدل على التثنية كان المقصود منه الجمع وان لم يسبقه
لفظ يدل عليه كان المقصود منه التثنية سواء كان في الاثنا

او

او النفي وحيد بها يحيل الخلفا انتهى وقوله شحنا
الشهر مليسي **قوله** ثم هي للنسب الذكر وبوارته
كثيرة الاعتناء به وبياث احوال السواك التي فتامل
قوله سالني اي طلب مني **قوله** جمع صديق وهو من
يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وهذه العدو والصاحب من
طالت عشر تكبه والتحليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك
وتخللت محبته في الاعضاء والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن
يحزن لحزنك وتخللت محبته في الاعضاء وتقيد به
بمالك **قوله** حفظهم الله الضمير فيه عايد للامانة
وهو انيد او للبعث من لمعناها واستغيد منه ان السائل
حي وقت الدعاء **قوله** ان اعلم اي الق **قوله** وكثره
معناه فجه تطويل الوجه حذفه للقطع بقله معنى بعض
المختصرات عطفه بدل هذا المختصر كذا المختصر اسم
مفعول مشتق من الاضمار وهو الايجاز والتميز والالتفات
الحسين مشتق من الخمر وهو سرة الشئ وضلصته قال
الخليل بسط الكلام ليفهم ويختصر ليحفظ وقد اختلفت
عبارة فهم فيه فتيل هو رد الكلام الي تليده مع استفا المعنى
وتلخيصه وقيل الاقلا لبالا اضلا لوقيل تكثر المعاني
مع تقليد المباني وقيل حذف الفصول مع استفا الاصول وقيل
تقليل المتكثرة وضرب المتشبه الي غير ذلك من العبارات الرشيقة
وانما سوي اقتصارها فيه من الاجتهاد كما سبقت المخمرة

صلى

منحرفة لا جتماع السبوه وخص الانسان خصل لا يحتاج
 ودقته **قوله** في الفقه قال العلامة ابن تاسم ان قلت
 كان يكفي ان يقول مختصرا على مذهب الامام الشافعي فلم ياد
 في الفقه قلت اشارة الى مدح مختص من جهتين عموم لا
 كونه في الفقه وخصوصا في مذهب الامام الشافعي ولمدح
 عموم الفقه وخصوصا مذهب الامام الشافعي قد يكون
 في غير الفقه فتأمل **قوله** العلم وهو حكم الذهب الحجاز
 المطابق لدليل **قوله** بالاصحاح وهو سبعة كما في الا
 صول الواجب والمنذور والحرام والمكروه والمباح والباطل
 والصحيح فالواجب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه
 والمنذور ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والحرام ما يثاب
 على تركه ولا يعاقب على فعله والمكروه ما يثاب على تركه ولا يعاقب
 على فعله والمباح ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والباطل
 طلب بمعنى الفاسد ما لا يتعلق به النفع ولا يعنته به فخرج به
 العلم بالقات كالا جسام **قوله** الشرعية خرج بها الحسائية
قوله العملية اي المنسوبة للمعد بالاركان فخرج به الاعتقاد
 دية كعلم السلام والاعتقاد **قوله** من ادلتها اي الحاصل
 منها **قوله** التفصيلية خرج بها الاجمالية واخر من هذا الق
 ان يقال الفقيه هو العلم بالاصحاح الشرعية التي طريقها الا
 جهاد اي استغراغ الفقيه الواسع لتتصل حكم بظن **قوله**
 على مذهب ما ذهب اليه من الاصحاح في المسائل وهو في
 الغة

الغة اسم المصنفان الذهاب ثم استشهد بها بهار اليه من
 الاصحاح مجازا **قوله** انتفق لبعض ولما الله تعالى
 انه راي ربه في المنام فقال له يا رب يا رب المذاهب اشتغل
 فقال له مذهب الشافعي نفيس **قوله** الامام تقدم ما
 فيه **قوله** المجتهد اي اجتهدا مطلقا لانه المنصرف اليه
 وقد تقدم من نحو الثلاث مائة سنة وادعى الجلال السيوطي
 بقائه الى اخر الزمان وحمد عليه قوله في الله عليه وسلم يبعث
 الله على راس كل امة نبي من يحد هذه الامة امر
 دينها واجيب بان المراد بالتجد يدائمة الشرايع والاص
 احكام ونحو ذلك فخرج به مجتهد المذهب كالحاجب السا
 القادري في استنباط الاصحاح من قواعد وهو ابطه ومجتهد
 الفتوى وهو القادر على التخرج في الاصول كالسيوطي رحمه الله
 الله والاجتهاد في الاصطلاح المجهول في طلب المقصود **قوله**
 اي عبد الله كنية رضي الله عنه **قوله** محمد هو اسمه الكل
قوله ابن ادريس هو اسم ابيه **قوله** ابن العباس ابن عثمان
 هو اسم جده **قوله** ابن شافع اي ابن السائب ابن
 عبيد ابن عبد بن بن عبد بن شافع ابن المطلب ابن عبد مناف
 وقد فهم ذلك بعضهم فقال يا طالب حفظ اصول الشافعي
 مجتمع مع النبي الشافعي محمد ادريس عباس ومن فوقهم
 عثمان قن وسافع وسائب ثم عبيد سادس عبيد بن عبد
 مناف ثم الحاشي مطلب عبد مناف عاص الك م بها من نسبة

للشافعي **قوله** الشافعي نسبة لشافع المذكور فهو ابن
 عمه جيل الله عليه وسلم لانه يلتقي معه في عبد مناف الجدة
 الرابع له جيل الله عليه وسلم **قوله** بغزة وقيل بعسقلان
 وقيل باليمن وقيل بمصر **قوله** سلج وجب اي اخرج يوم
 منه **قوله** سنة اربع ومائتين اي وله اربع وخمسون
 سنة ودفن بالقرافة العروقة بترية اولاد ابن عبد
 الحليم وفنائه لا تحصى وعلوه في العلم لا يستعمل اقرب
 جملة من ملحق **العلم** **قوله** مختصره الاولي كتابه
 ليجز من شبه تلخيص الحاصل **قوله** منها كان اوليات
 بقول وهي اذا لم يبق ما وصف به غيره ما ذكره والمعاد
 بجميع الاوصاف ما خفي الواحد اخذ ما ذكره الشارح
قوله في غاية الاختصار اي بالنسبة الى ما هو الطول منه
قوله والغاية وهي في الاصل المدي البعيد وغابت التي
 ترتيب الاثر بما ذكره الشافعي كما ان في غاية البيع الصحيح
 حل الانتفاع بالمبيع وغاية الصلاة الصحيحة اجزائها
قوله متعارفات وقيل مترادفات وقيل الغاية في الا
 زمنة والمنهاية في الامكنة وقيل الغاية في المعاني والنهاية
 في الذات **قوله** وكذا الاختصار والابحان وفرف بعضهم
 بان الاختصار حذف العرض وهو نكس الكلام مرة بعد اخرى
 والابحان حذف الطول وهو الاطناب وبعضهم فرق بينهما
 ذاك **قوله** يقرب اي يسهل **قوله** درسه اي تعلمه من
 غيره

غيره **قوله** علي المبتدئ وهو من لم يصل الى تصوير المسئلة
 فان وصل اليه فمتمم سلطان لم يصل الى الترتيب والافق
 منتهى **قوله** ايها مظهره انما اذا رجع او مفعول لا مطلق
 حذف عامله كرجع الي الاضياء بكن ارجعها او حال حذف
 عاملها واصحابها كرجع الي ارجعها الى الاضياء به واسما
 تستعمل مع اثنين بينهما اتفاق وبغني كمال واحد منها على
 الاخر فلا يلحق جانين ايضا ولا جانين وغيره **قوله**
قوله من التقييمات ان جمع تقييده عن المرة من التقييم
 وهو ضم تقييد الامر منتهى الى كل امر متعده في انشام
 له **قوله** طباطبا الخصال اي طباطبا بالعدد مع بيانات اعيانها
 فها كما في سنة اي الوصف عشرة ونحو ذلك لانه امكت في
 معرفتها ولا صفا لا يحل عد منها لا حياج الى اثبات معرفة
 كمال وملاحظة ليتحقق مطابقة العدد لكنه اكثر من
 الحصر المذكور من غير استعاب للمعاني في الواقع كما في
 المثال المذكور فان كل من سنن الوصو ونحوه من يدعي ما
 ذكره بكثير فعليه تسامح بارتكاب ذلك لمخاطفة على المعنى
 المذكور ولانه اجمع للفكر ومنع لاستشاره فهو اسهل على الحق
 قال في القاموس والخطبة الخطبة والفضلة والرد عليه وقد
 قلب على الفضيلة والمناسب هنا الثاني وهي تنهال السنن
 والعاجبات وان تبادر اصطلاحا من الفضيلة السنن وقد
 اكثر من صرح على منها فلا يتجده الحمد على احدها دون الا

ح

قوله في ذلك الذي سبق له ولعل المراد منه الاضطرار
والقسيم والحق **قوله** طالبا للتوابع وهو ذكره من الحج
بجعله الله تعالى الى اعلى الثواب ما يرجع الى الانسان من
جزاؤه في الجنة ثم ابا تصور انه هو الذي يكتفي بعمل
الجنة انفس الهل في قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا
يراه ولم يقل بجزءه والثواب يقال في الخير والشر لكن الأكثر
المقارون في الخير ومثله الجنة **قوله** من الله اي لا من
غيره ما يتعلق بالدين فهو بيان للمراد عنه الاطلاق فتا
مل **قوله** الى الله عدا بالي لثمنه معنى القصد **قوله**
في الاشارة الى الامام بها هو معلوم من المقام فتأمل **قوله**
من قوله في رد على المعترض له واستارة الى ما ذهب اليه السنة
لانهم لا يبعدون عن شيئا **قوله** في التوفيق للصواب اي
بان اذكره الاصحاب موافقته للصواب فليس المراد به التوفيق
المعروف وهو خلق قدرة الطاعة في العبد تسهيل سبيل الحق
اليه وهذه الخطة لان وهو خلق قدرة المعصية في العبد
وتسهيل سبيل الشرب والمارد بالصواب ما رافق الشرع
وان لم يكن في الواقع كذا **قوله** اي يرى انها نفس المستنة
بالارادة التي هي تخصيص الحكم ذللت بين باحد هو الكون
اظهر في المقصود والمراد بالظن بين الموصوف والعدم ونحوها
كالبيان والسواد والطلوع والقصر فاذا وجد الظن لزم
يوجد القصر فتعلقها بشئ تارة هذه القدرة فتأمل **قوله** اي
قادر

قادر بمعنى تمام القدرة التي يوفق عليها القصر المذكور
وما بعده والقدرة سنة اولى من شئ في المقدر وان عند
تعلقها اي تأثيرها لا ينال قال شيخنا وفيه نفس ثقيل
بمعنى فاعل لانه المراد لا بمعنى منفعول فتأمل **قوله** لطيف
الحج هو في اللغة رقيق النعمان وكونه شغافا لا يجب ما ورد
في الشرح في جانب الله تعالى ما قاله المصنف **قوله** ومعنى
الثاني الحج فيه استارة الى انه بمعنى فاعل ايضا وان
لم يصرح به اولى **قوله** ويقال ضربت الشئ الحج اي معنى
غير الاول وان كان قريبا منه **كتاب الطهارة** في
ذكره الاصحاب اشارة الى انه ليس المراد لفظ الطهارة
ولا معناه وان ينبغي ان يقول وكيفيتها ايضا **قوله**
والكتاب لغة مصدر كان الاولى ان يقول والكتاب
مصدر ومعناه لغة كذا الحج لان المصدر به تتعلق بلفظه
والغة تعلق بمعناه **قوله** الضم والجمع ومنه كتب الرطل
بالمثلية لما فيه من الجمع وايضا ابو حيان بان المصدر
لا يشتق من المصون والاولى في الجواب ان يقال مرادنا بالمصدر
المجدي لان المزيد فيه مشتق منه لموافقة لياه وكفى
لهم تكتب بنو فلان اذا اجتمعوا وانضم بعضهم الى بعض
وكتب اذا اخطا بالقلم لما فيه من اجتماع الحركات والحروف
وجمعته كتب وكتب وقد يكتب كتابا وكتابة وكتابا **قوله**
اصطلاحا اي في اصطلاح الفقهاء اي في نهم ولا طلاح

التفاد طائفة على امر معهود بينهم متى اطلق انصرف
اليه **قول** له اسم الجنس من الاصطاح اي اسم لا يفتل
دالة على اصحام واحد او اكثر لان الجمع انما هو
اسماء تدل على ابا اعتبار لا انتهاء المعاني وتغيره بالجنس
لا فائدة شئ له لما قل او اكثر من المسائل فهو ولي من طول
بعضهم اسم لجملة من الاصطاح وزاد بعضهم عليه مشبهة
على ابواب ووصول وفروع ومسائل غالباً فيكون ان يدخلوا
على واحد منها كما ذكرنا الدما مبيت وقد يطلق على امور
منها مجموع عبارات دالة على علم من العلم ومنها مجموع مسا
يل ترجع الى اصل واحد مثلاً للشرايط والاصطاح والاسباب
والاعتدال والخواص ككتاب الطهارة هذا او كتاب الصلاة
ونحو ذلك وتعرف في الباب والفصل ككتاب اصطلاح والبا
لغة فرجة يتوصل منها من داخل الى خارج وعكسه والفضل
الخارج بين الشيبين والفرع لغة ما بين علي وغيره ويقابلها الا
صل والمسيطة لغة السوك وطلاصا مطلق خبري يبرهن
عليه في العلم ومن اد المشرح بالنوع الذي ذكره في الباب ما
سبق لغرض من خصوص ما يشبه الكتاب وكذا يقال في الفصل
مع الباب فتأمل **قول** له لغة النظافة اي الخلو من الا
دناس حسية كالاجناس او معنوية كالعيوب يقال تطهر
بالماء وهم قوم يتطهرون والطهارة فسران عينية وحكيمة
فالعنية هي التي تسمى اذن محل حلول موجبها كغسل الخبث
وغسل

وغسل الميت والحكيمة هي التي جاؤنا محل حلول موجبها
كالوضوء والغسل من الجنابة فان الموجب لها دخول الحشفة
او الاثر الوارد من المحل وهو غسل الذكر **قول** له فيها
تفسير اي تغاير بكثرة اما باعتبار الوصف الحاصل عن او الفعل مع
الفعل مع **الكل** وهو المقصود اصالة فمن الثاني قول القائل انما هو له
المنع المترتب على الحدث والخبث ومن الاول ما ذكره الشا
ولاد منها خاصاً بالطهارة الواجبة كالغسل الاول في
الحدث والخبث وعرفها النوري بالاعتبار الاول بما يشتمل
المندوب منها وعرفها العلامة ابن حجر بتعريفه مختص وهو
انها فعل ما ينشئ عليه ابا حدة ولو من بعض الوجوه او ثلثا
مجرد ولو نريد عجز هذا اي ما ذكره المشرح لو في بالمراد ومن
دفعه بقوله ولو من بعض الوجوه ونحو التيهم فتأمل **قول** له
من وضو الخ هو بيان لما بعده من الاربعة المذكورة مقامه
الطهارة واما وسابيلها فالمياه والتراب وحج الاستسما والنجاء
سنة واما الاراي ولاجتها فمن وسيلة الوسيلة فاطلاق الو
سيلة عليها مع ان **قول** له اما الطهارة بالضم الخ واما بالكس
فاسم لما يضاف اليه المات من سدن ونحوه كما قاله شيخنا كالعلامة
الفتني في شرح نظم الغاية للشيخ بطي **قول** له فاسم لبقية الماء
دايم منه فاسم لما يظهر منه والمراد ببقية الماء ما فضل من ما
طهرته **قول** له ولما كان الماء الخ اي ولما كانت الصلاة افضل
افعال الانسان فهي احق بالتقديم وكان من شرط طهرها الطهارة

رح

ب

رة

والشرط مقدم على المشرق وصار كان المألة لذلك الشرط مقدم
ايضا احتاج الي ذكر المألف في الابتداء مذكوره فمافي محله والاستطراد
في غير محله المذهب الا ان يراد به مطلق الذي ذكر فتأمل **قوله** لا
نواع المياه كان الاولي ان يقول لا نوع الماء المراد بانواعه تعدد
بحسب المضائق اليه لاني ذاته **قوله** المياه جمع ما وهو جوهر لطيف
شفاف يتلون تيلون اثنائه يخلق الله الذي تناول اي تعاطيه
ومن عجب لخلق الله تعالى انه احسن منه ولم يخلق فيه الى
كثير من الحجة لعموم الى جهة اليه واسلمه موت تحركت الوارد في
ما قبلها فقلت انما ابدلت الهامزة **قوله** اي به انما
فمن الجوان بالهجة لدفع ابواب نحي المعصوب فتأمل **قوله** سبعة
مياه اي بحسب اتقن لما ينشأ عنها ولا يرد عليه تبارد الحمى
من هذه الصيغة انه ينجى في التظهير ايضا بغير هذه السبعة
لما التابع من بين اصابعه في الله عليه وسلم وكما يجوز من نحي
ندى وان اعترض من بانه نفس دابة في الارض لانه منوع لا
ليل عليه وكما بينا طلت دود الماء المسهي لزال لانه ليس بجوهر
بل على صورته لانه لا تقيد امتناع التظهير بغير الماء من المايعة
لان ما صلها بيات ما يجوز في التظهير به وما لا يجوز في التظهير به
من المياه المشهورة العامة الموجودة **قوله** افضل
المياه مانع من بين اصابعه في الله عليه وسلم ثم ما من ثم
ما العوض ثم ينيل مصر ثم باقي المياه وقد نظم ذلك السبكي فقال
وافضل المياه تدني من بين اصابع النبي الطيب يليه ما من ثم
والكوش

والكوش قيل مصر ثم باقي لانهم قالوا ما السما وهي لغة اسم
الماء ارتفع وعلمي والمراد بها الجرم المهود وحقيقة لايات
الماتين لامت سما الدنيا قطعاً كبراً على السحاب ثم ينال
اليه وينال من عيون فيه كاللؤلؤ بالوقيل السمي بحقيقة
لما قيل انه يغرق من البحر الملح بالسفينة ثم يصعد وينبعث
فيشرب الماء ويقره الهوا فيجلى **قوله** وما البحر الملح اي
لانه المراد عند الاطلاق ويقال له الملح صلا فالما منه
وفي الحد يث هو الطهور ما وه الحد ميئته **قوله** الحد
انما ذكره لمقابلته للماء ولولا العذب لكان اولى لان طعم الماء
ولامه للحيس واسلمه من الجنة **قوله** وما البير وهي الثقب المستكة
النازلة في الارض سواء كان مطلوبا اي مبييا ولا يقال لهذا شيئا
المثلثة قال شيخنا العلامة الخ طيب ومنها بير زمزم وان لره
الاستحسان منها لما قيل انه يوشك ان لا يسور انتهى واختار العلامة
ابن قاسم كالمربي وشيخ شيخنا الاستحسان عدم الصراحة في
استعماله ولو كان له النبي سنة ونا قال الماذري لانه ضار في
الاولي ومنها ابي وارض ثم في الاخير الناقصة وان كره استعماله
ما بهيا لانه مفضوب على اهلها ومنها مياه مدن قوم لوط بايل
وبى هوى التي باليمن وسير ذروان التي سحر فيها النبي صلى الله عليه
وسلم **قوله** والعين وهي الشق في الارض ينبع منه ما على سطحها
غالب وهي ثلاثة قسام صليبه وانسانية وحيوانية فالحيلية
هي التي في الجبل والاشسانية هي التي نبعث من بين اصابعه في الله

والحيوانية فهي ما الزلال **قوله** وما التلج بالمشقة وهو
 النازل من السماء ميعا ثم يجمد على الارض **قوله** وما البر وهو
 النازل من السماء جامدا كالحلج ثم يناع على الارض **قوله**
 ويخرج هذه الصفة اي وغيره او يعني عن تعدادها هذا القول
قوله ما نزل النخ اختلف في احواله فتبين هو بدل من العامل
 وقيل مفعول القول وقيل ضرب من مستد امحى وهو هذا
 الصاهر ويخرج عنها قولك هي ما نزل النخ والجملة مقول القول
 قوله على اي صفة كان اشار به الى انه لا يضر من جهة عمله
 بحدوث تغيب طعم او ريح او لون له من اسوله او حرقه
 مثلا **قوله** في اصل الخلقة احسن به عن ايات من حدرت تغيب
 بها انفصل به من مابع او جامد **قوله** الملباه اي من حيث هي
قوله تنقسم اي بحسب وصفها **قوله** على اربعة اقسام كان
 الاولى اسقيا لفظا وسياتي في كلام الشارح قسم خامس
 فتأمل **قوله** مطهر لغيره اي بغيره ان بلغ ينظرون به
قوله عن فيه لازم الحج هو مستهركه لان القيد منصرف اليه
قوله في البدن لم يبق من خارج او من داخل كشراب وطعام
 مابع لا جامد والمراد بالبدن بدن من يحيط عليه البرص كما
 لا دمي الخبيد البق يقول اهد الخيرة وخرج به غير البدن كشراب
 كما قال الشارح والطبيب وعلم من اطلما استعماله فيه انه
 لا ينفك بالطهارة كما علم بغيره **قوله** بتاتين الشمس اي
 بحيث تنفصل منه رطوبة تعلو بها لا يجمد انتقاله عن البر
 دة
 متأمل

متأمل **قوله** مش عاشار به الى ان كرامته شرعية بكتاب
 تاركها على تركها امتثال ولغت سبها من ان مشا دي من الطب
 وهو ان الزهومة التي تعلو الماء اذا لاقت اليد من بها جبت
 الدم فيجلى له البرص قال بعض مشايخي لان الشئ منه
 يكره طبيا وشفا كما هنا وكما شرب قايما وقد يستحب طبيا
 مشعا كما لفظ في الصوم على الفهم وقد يكره طبيا ويستحب شفا
 كقوله لا عد وكثرة قيام الليل وقد يستحب طبيا ويكره شفا
 لتأخير صلاة العشا واذا انكر استعماله فانه لا يثب بالاعمال
 اذا امتثل امر الشارع وخاف من استعماله حصول ضرر
 من ضعف بدنه عن العبادة **قوله** ان صافا الوقت ولم
 يجمد غيره وجب استعماله الا ان علم ضرره فيجوز استعماله
 كما مر ومثله شدة برد السفينة والبرودة **قوله** قال
 الفقيه لو غسل ثوبه بالمال المشمس ثم لبسه وعرق فيه فإ
 دة له الكراهة انتهى وافرء العلامة الغني كانت قاسم **قوله**
 يقطر حار اي كقصر الصعيد واليهت والحجبان زالا يقطر مقدل
 كمن او يارد كالشام **قوله** ان فالفت بلدة طبع قطر هاه
 اعتبرت كالطابق بمكة وحران الشام فيكون في الثاني دون الاولى
قوله في انا من طبع اي قابل لدقا المطارق عليه كالرصاص والنخ
 والقندير وان ينطرق بالفعل **قوله** الا النقد بيت اي الذهب
 والعصاة **قوله** واذا بر داي قبل استعماله **قوله** زالت العراة
 اي وان سقطت بالثاربعه ويحذر في ما اذا سقطت بالثاربع بمقاسم
 س

من الشمس فالجراحة باقية **قوله** وضار النوى وعي
عدم الشراعية مطلقا وبه قال الا بجهة الثلاثة ورضي الله
عنه فضر الفتوة الدليل فيه وامامت حيث الحكم **قوله**
وبكرة ايضا شديدا السخونة والبرودة اي يمنعها الاسباع
الاستحي حصل فيها **قوله** المستعمل وهو الذي ادى به مال
بد منه اثم بتركه ام لا عبادة لان ام لا **تنبيه** اذا جتمع
الما المستعمل وصار غلوتين جاز استعماله **فايده** لو انفس
المحدث في ما تكيل ثوبا الوضوء ارتفع الحدث ولا يصح الما
مستعملا مالم يغسل عنه كما صرح به اما الحر ميت وانراه في
شرح المذهب وما مشي عليه ابن المقري من انه لا يرتفع حدث
الوجه لوجوب الترتيب بخلاف الجنب مدفوع بتقديره في الحفا
لطيفة وبعد ذلك يعلم خروج اعتداله بغير اغتسال فان انفصل
عنه كان انتقل من عضو الى اخر حكم باستعماله نعم ان كان
انفصل عنه بقدر افق يغلبه كمن كفى المتوفى الى يساعده ومن
راس الجنب الى كتفه فلا **قوله** في رفع حدث اي عند استعماله
وهو المرأة الا في اعطاء الوضوء ولو من صبي ولو عين ميتين بفعل
وايه او من صنف بغير نية او في غسل واجب ولو لم يجزئ سنة
نوى عنها زوجها وخروج به صاحبه المرأة الاولى في اعضائها
وما الوضوء المجدد والغسل المندوب موقوف على ظهوره بنية
قوله وازالة نجس في المرأة الا في غير النجاسة العينية لا
وفي البع بينها وهو المسمى بالفسالة **قوله** ان لم يتغير اي شرط الحكم
بظهارته

بظهارته ان لم يتغير ولو يسير بخلافه في الظاهر
وانما اشترى النجس اليسير في النجس لفظا امره اما اذا غير
بعضه فامتنع نجس وكذا الباقي ان لم يبلغ فكلتين ومن
شر وطه ايضا ان يكون الما القليل واراد على النجاسة وان
وان يظهر المحل بان لا يبقى للنجاسة طعم ولا لون ولا ريح
قوله بعد اعتباره رتبة ارمائته به المغسول اي بان يعرف
مقدار ما يترى به المغسول من الما ويؤثر باقية فان زاد منه
او تغيب الما ولم يظهر المحل او من الما سور ودفعه من افراد
القسم النجس الا في فتا م **قوله** احدا او صانه اي التي هي
الطعم واللون والريح والحي لان تغيب شيطان حسى وتقدير
فالحس زواله بان يزيل بنفسه من غير انصاف بشي اليه او
بما ينظم اليه او بما يوقد منه والباقي قللتان واما النجاسة
من زواله بان يمحى عليه منى لو كان تغيبه حسي لا تغيبه كان
يكون نجاسة قد يبر فيه ما متغير من لا تغيبه ايضا **قوله**
خالطه اي بان لم يكن فصله منه او لم يفتن في راي العيب
عنه اما ابتداء او دوا ما لا يغسل او دوا ما فقط كثر الشجرة
او ابتداء فقط كالجير والجص **قوله** وقد مضى في اي وسطلاب
يقدره لرب العصب وطعم الرمان وريح الذان يفتح الذال المعجمة
المسي بالبيان الذكر هذا هو المشهور وقال في القاموس هو
رطوبة تغلوا شعر المعز ولحماها ما علق بشعرها ومن فيها
اي وعرقت الاوهان الثلاثة عليه فان كان للواقع صفة واحدة

وطيخ نعمة قال العلامة الرمي لا يعني حمله في الصلاة وقفا
العلامة الخليلي فقال يعني عنه ^{فيها} ومنها غير ذلك مما هو مذكور
في المجلدات **قوله** واستبان للنسب الثاني الخ فيه ما مر قدام
قوله تتغير اي حسيبان التغير او تتغير بيايان وقع فيه
ما هو اقله في صفاته كاليج لبق له المتقطع الرابعية فيقدر ^{لها} ربح
اشد بان يتقدر لونه لون البحر وطعمه طعم الخلد وريحه ربح
المسك وتقدر الارضان الثلاث ان كان الواقع له اوصاف ثلاثا
تة فان كان له وصف واحد قدر ذلك الوصف تقلا ولا تفرص
عليه البقية يعني ان الظاهر تفرص عليه الاوصاف الثلاث
لان الشارع غلظ في امر النبي سدة وتعدد فيها فلا تشدد
فيها اربعا وكما ان المصغر لا يصغر في الكبر لا يكبر ولا زال تغيره
لا يستحي اربعا ولو متخفا اربعا يعني الف صفة النبي سدة كان
زال الطعم بالمسك عاد ظهورا او بما يوافق صفة الواقع
كان زال الطعم بالخل لم يظهر واما لو كان دون القلبيين مثلا
ككل بها الورود ولم يغيره فهو ظاهر ظهوره لكن حكمه حكم دون
القلبيين فيه انه ينبغي من سجد الملائكة **تنبيه** لا تتخمس
قلنا الما بهلا ثات الشمس اي النبي سة لنخرج المبيضة التي
لا دم لها سابل ما بها جعل المسك يمتلئ من الورود كالقلبيين
في اباضة الظهور به ولم يمتلئ كذا في دفع النبي سة في
نفسه لانه من باب الدفع والاول من باب الرفع والدفع اقوى
من الرفع غالب **قوله** يسير او كثير او بهي او او مني الا
وامها

واما حاضر هذا الفظ امر النبي سة قدام **قوله** والقلبان
اي المتقدم ذكرها والقلبة في الاصل الحرة العظيمة تسميت
بذلها لا ذالها العظم بقلها بيده اي من فعلها **قوله**
رطل بلس هو الو او فتحها والعسل فتح **قوله** بالبعد
اي نسبة الي بغداد اسم بلد واسمه اسم بلدين منها
نهر عظيم بناها ابو جعفر عبد الله المنصور سنة اربعين
ومائة وهي بموصلة او بميم ثم عشرين معية ثم ذال المهملة
ثم الف ثم ذال معية او ثوبت بهما **قوله** فيها اي
الخمسة بية والقرن بيب وقيل هما الكثر من ذال وقيل وزنها
تحدد بيدا وعلى التقريب الاصح لا يفرق نقص رطلين فاق **قوله**
والرطل البعد ادي واما الرطل المصري فمالية واربعه واربعة
درهماي الثلاث عليه اربعة اربعة اربعة وستة واربعون
رطلا وثلاثة اسباع رطل ومقدار من فيها بالمساحة بالربع بدلا
ع الادمي وهاشرا ان تقريبا وهو ينقص عن الذراع قصيرة يقرب
الطول في العرض والحي ط وهو خمسة وعشرون ربعا يعني ربعا على
منها اربعة ارباع وهذا المقدار من ان لها فدا لا تتقيد لا بعد
الثلاثة بيه المذكور واما مقدار عرضها بالمساحة في المدور
كل من ليس مثلا فهو ذراع عرضا وذراعان ونصف طول لا اي عفا
فيسط على من الطول والعرض والمحيط وهو ثلاثة امثال العرض
وسبع مثله اربعا فتر برب نصف العرض وهو اثنا عشر في نصف
المحيط وهو ستة وسبعون يبلغ ذلك اثني عشر واربعه اسباع

وهو بسيط السطح فيسقط في سلا الطول وهو عشرة سبلع
مائة وخمسة وعشرين ربحا وخمسة اسباع ربع وهو مقدار الفلبين
مع زيادة خمسة اسباع ربع فتأمل **قوله** عند النقي وما
عند الراعي فمالية وثلاثون درهما وهو من جوع **قوله** وترك
المصنف اي من حيث التخرج به صفة والافق من الما المطلق و
فيه اشارة الى انه كان لاولي ان يعدله كما لمكره اللهم الا ان
يقال ان اقتصر على المكره لما ينشأ عنه من الضر فتأمل **هـ**
فصل في بيان اصحاب الاعيان المتخيسة وما يظهر منها
بالدبغ وما لا يظهر وذكرها هنا لمزيد المنا سبة مما قبلها لان
الدبغ يشار الى المياه في انه مظهر والا واني ضرر في المياه فتاسب
تعيينها ببيان حكمها ولو عني بدل المتخيسة بالنجسة لكان اولي
الدهم الا ان يقال سبها ما متخيسة باعتبار طر والنتيجة منوها
لانها ظاهرة في حياتها **قوله** وحلود الميتة الواو فيه للاشتياق
والاصنف يشع لها كثير كما سيأتي **قوله** كلها صوتا كيد للجلود
بدليل الاستثنا بعده ولا يتكلم مع بعده فتأمل **قوله** تظهر
بالدبغ اي ضاهرها وهو مال في الدبغ وباطنها وهو خلاؤه ولو
عبر بالاندبغ في جميع الباب لكان اولي اذ لو وقع في الدبغ كفي
قوله وكيفية الدبغ كان الاي ان يقول لمقصوده الى اخره وما
بطه ان لا يعود اليه المنت لو تقع في الماء **قوله** يشع صريحا
اي فيه حرافة كان يلزم في السان عند دقة لاملح وتراب وشمس
ويصير الدبغ نجسا لاقتة للجلود النجس مع رطوبة **قوله** **لوا**
كعصف

كعصف اي وشيت بالمثلثة نشجر من الطعم طيب الريحانة
يدفع بورقة يخرج المذوق به ابيض وذالك بيلاده
اليهت خالبا هكذا خبرنا رجل ثقة **قوله** نجسا اي
ولو من مغلظا يغسل منه سبع مرات **قوله** كدرق حمام
بالن الى المصنف وفي القاموس انه بالزاي اي نجسا **قوله** كفي
اي بلاء مصاحبة ما نعيم ان كان كلام من الجلد والدايغ جاف
فلا بد من ما يعيق الدبغ الجلد بواسطة **قوله**
لا جلد الغلب ما خذ من التعليب وهذا الشاح واليدع
الغلب وعلب وعلابان **قوله** والخنزير الخ صريح هذا
في الخنزير جلد ونقل عن صاحب العدة وان شعره في
لحمه وقيل هو من عان فيجمل كمال المصنف في احد **قوله**
مع حيوان طاهر الخ نعم ان كان من ادم على صورته ففيه
كلام سباني في محله **قوله** فلا يظهر بالدبغ اي لان الحي
لم في الدبغ من باب اولي **قوله** وشعر الميتة اي وعظمها
وظرفها وظلفها وبرها وصونيتها ولينيتها وبهذه ان لم
ينصلب ومسكها ان لم ينتهي للوقوف **قوله** بخرم تنق شمع
الحجوان لتعديبه وما نقل عن البحر الهرمز القولا براهته
محمولا على اي ذا يجهل عادة **قوله** وكذا الميتة الى اخره هو
عطف عام لا فائدة بنجاسة بقية اجر ايها كما قرئ **قوله** شرعية
خرج بها ذبغ فليس الموكل والموكل اذ لم تكن ذعانة
شرعية **قوله** جنين المذ كان الذي حلت الروح ولو

ولو على صورة الصلابة ما لم تشاهد الصلابة على غيرها
جملت هذه لان الله تعالى قادر على ان يخلق الفزع على
خلاف اصله والذكاة بالذال المعجمة بمعنى الذبح والمذكاة
للدبوحة ميتا اي اوحياء ميتة بوجوه فانه يجعل ايضا **قوله**
وكذا في اي الجنين كالصبيد الميت يطلعته الجارية او
بعض منها والبعض الناذب لسهم ونحو ذلك **قوله** ثم استثنى
من شعر الهيئة الخ لو قال ثم استثنى من الهيئة لكان اولي
مع ظاهر الاستثنائي كلام المصنف انه من العظم الشعر معا
ولعل الشارح دفع هذا التكرار وهذا مع ما سبق في النجاسة
فتبين لو استثنى نحو ريش او شعر من ما حرم او غيره او
انفصل من ثوب او في عظم او جلد من مذكي المأكول او من
غيره او في ثوب هو لبس ما حرم او لبس غيره **قوله** الا الا
دمي وكذا السمك والجراد والحج واللكد بناء على قول الجلال السيوطي ان
الملايكة اجاب **قوله** فان شعره اي الاوهي **قوله** طاهر لو قال طاهر
لكان اولى واعلم واستغني عن قوله كونه **فصل** في بيان ما يحرم استعماله
من الاواني وما لا يحرم والاواني جمع انية وانية جمع انا
لسقا واستغني ورد اواندية ونحوه ايضا اي اواني والاواني
جمع الانية والانية جمع الانا لرجل او امرأة اي ولها احتمال
فيها كذا الخ **قوله** وان الذهب والفضة هو بالاجزاء
اليانية فهي كلها من احدهما وقيل بالاواني لغير جنسها سلسلة
وحلقة لان قبا بين الانا العيين والصغير حتى الجبل الذبح لا
يكتحل

يكتحل به الا لضرورة كانت يحتاج اليه لاجل عيبه بالميل
فيباح له حينئذ استعماله **قوله** يحرم الاستعمال لفعل
او اى الذهب والفضة واحذر الاجرة عما فعلها ولا يحرم
على الناس ما كان لان الملاهي **قوله** ولا يحرم ما اى كوض
وازالة نجاسة **قوله** استثنى اى لا يحرمه شيء فيه
اما اذا كان التجارة بان يبيعه لمن يجعله طيبا ونحوه فانه حرام
قوله المطلي الخ هو بضم الميم واسكان الطاء ونحو الامام
قاله العلامة العيني والقياس انه يفتح الميم ونحو المختار
طلاء بالذهب وغيره من باب رمي وطلاء بالذهب واطلى
به على التقلد ولم يذكر فيه اطلاقا وقياس ما فيه انه يفتح الميم
وتشديد الياء كرمي ومثله المغلي والمغلي والمستحب يقال يشي
الشئ امسلي ونقل العلامة ابن قاسم في شيء من المنهج
عن العلامة البرلسي في اخر كتاب السقاة انه بضم الميم ونحو
الام من اعلى وعنه معنى بفتحها لانه لا يقال غلبه شيء **قوله**
ان حصل من الطلي شيء واما عكسه وهو ان يطلى الذهب والفضة
بالنحاس مثلا فان حصل من النحاس شيء بعرضه على النار فلا
حرمة في ذلك حكم عكسه عكس حكمه ومن ثم لو صد ان ان
الذهب بحيث يشترى الصدي جميع ضاهرة وباطنه صلا استعمل
لفعل الخيل من الخيل البيعة لا يستعمل له ما فيه ولو فاقه
بيده فيستعمله ثم يستعمل منها نعم هي لا تمنع حرمة التوضع في الان
وحرام الا في الملاهي منها **قوله** يحرم من يده سقف البيت لا

وجد رانته بالذهب والفضة وان لم يحصل منه شيء بالعرض
 على النار ويحرم استدامته ان حصل منه شيء بالعرض عليها
 ويحرم شتم رابحة بجمرة الذهب والفضة من بعد وينبغي ان
 يكونا بعد ما يبيح وانما قيل بما لا يعلم لا بعد استعمال
 لها فان عد استعمالها حرام **فصل** من الاواني النفيسة
 حتى ان غير حايلا لا يبيح استعمالها بالذهب والفضة لئلا يتقارب ليل المثال
 وكذا النفيسة لفضتها بالاولى والقيس لغة ما يتقارب به ويرى
 فيه وتعين كل شيء جيد **فصل** كان يقع ثابتي مع الشراة
فصل المصيب بضميمة فضة ابي المجهول لا يجوز فيه ارجاء بنية
 صفائح الفضة بشهر او نحوها اصل الضمة ما كان للخليل في الاناء
 والمرا دهن الاغمر والحاصل انها سبعة اشياء الاول ان تكون
 كبيرة لزيادة والثاني ان تكون كبيرة بعضها لزيادة وبعضها
 للحاجة فهي في هذين حرام والثالث ان تكون صغيرة لزيادة
 والرابع ان تكون صغيرة بعضها لزيادة وبعضها للحاجة فهي
 مكروهة في هذه الثلاثة والسادس ان تكون صغيرة للحاجة
 فلا حرمه في استعمالها ولا حرامه والسابع ان يشتر في الصغر
 والصغر فالاصل الاباحة والمراد بالصغر والكبر العرف **فصل**
 يجوز استعمال اواني المشركين ان كان لا يتعبدون باستعمالها
 كاهل الكتاب فهي كانية للمسلمين لانه صلى الله عليه وسلم قد ضا
 من اداة مشركة لئلا يكره استعمالها لعدم تميزهم فان كان
 يتدبرون باستعمال النجاسة لصاحبة من المجهول يقتل
 بغير

ببول البقر تقر بافتي استعمالها وجهان احدهما القول ببيت
 في تعارض الاصل والغالب والاصح الجواز لا كذب بكرة استعمالها
 او انهم وملف سهم وما يلي اسافلهم مما يلي الجمل اشهد
 واواني ما بهم اخذ ويحيى الرجوان في اواني مدني الخ والقاسم
 بين الذين لا يحرمن وناعت النجاسة والاصح الجواز مع
 الشراة لقول بعضهم يعني عن ثياب مدني الخ واربهم
 وثياب اليهود والنصارى وثياب الخي اذ بيت بشعر الخنصر
 والاساكفة الذهب بيد ثوب جلوه المينة ويحرم وناعت
 ثياب حفاري القبور وعن مواصلة الصبيان في اوانيهم وتقبيل
 افعالهم ويعني عن المشتى حافيا في الطرقات الجافة والرطبة
 الطاهرة وعن منع الطير ومنقاره اذا كان عليه نجاسة
 وشرب من ما قليل وعن سور السباع والدجاج والاول الحلال
 التي يقلب عليها كل النجاسة وعن لحم الشاة والبقر الحلال
 فان تغير لحمها ولتغير ريح النجاسة لم يحد وشربه فان زال
 ريحها بعلق زالت الشراة وجره البعير والشاة المستنسية
 فما اصيب من لعابها نجس لئلا يعني عند في نجس شرب مثلا
فصل في بيان احوام السواك وهو يكره السبع لغة
 الدلو والنته وشرا استعمال عودا ونحوه في الانسان وما
 حولها لا ذهاب النجس ونحوه وهو ما هو ذم من قولهم سكت
 الشئ سواك اذا دللته وقيل من التساو يقال جات
 الابل تساو كاي تتماثل وهو مذكور على المشهور كما نقله

الأرض من تحت عامة العرب قال وعظما البيت بن مظفر في
أنه موثق وذكر صاحب المحكم أنه بالتأنيث والتذكير وهو من
الشرع القديمة لما في الحديث هذا أسوكا لانياس من قبلي
قوله الله السواء هو من الأمانة البانية **قوله** وهو
من السنن الوضو الفعلية المتقدمة عليه الخارجية عنه فمخ
عمل الكفيتين فإنه أول سنة الفعلية الداخلة فيه وأما التهمة
فأول سنة العولية فلا تنافي **قوله** ويطلق السؤال الخ هو
مستدكر فتأمل **قوله** من أراي وهو الأفضل قال في القانو
والأرا كسبي ب هو شجي بيتا له به والجمع أرا كسبتين
قال الشافعي تأ الله ان جز ت بوادي الأرا وكبيلت أو صانه
الخض قال أبحث إلى الملو من بعضهما فاني والله مالي سواء
قوله والسواء أي استهاله ولا ستي **قوله** مستحب
أي ويحيي بجل ضمت ظاهر من بل للفتح ولو من الثياب أرا جمع
غير الخشنة إذا كانت متصلة فيها بضم لا صبعة في الأرا
لم يجد غير ما وان اختار في المجهول الأرا **قوله** ولا يكره
إلى الخ هو معلوم من الاستحباب وفيه الاستشام من غير مذكو
فكلى جعل الاستشام من الاستحباب وأودف بالحولة لكان
أولي **قوله** لصايم أي ما لم يكن مواظبا فيك من أول النهار
لأن عدم الكراهة قبله ناشئ عن كون التغيين من أثر الطلوع
وهو مفقود فيه وقد يكره من حيث الضعيف كاستحبابه له ولا
في غير الأسنان وقد يكره كاستحبابه سواء غيره أذنه و

يحب

يجب كان توقفا عليها إلى تنجاسة أو ريح كريهة في نحو جعه
قوله في صا أو نفل الحق به الاستوى المسك لنحو فقد البنية
في رمضان فيكروا وعند شيخنا العلامة ابن عبد الحق والخليفة
عدم الكراهة **قوله** ان تغير الغم بعد الزوال بنحو طل
للناسي أي نوم لم يكره ودخل في كراهة عدم نومه لوضو
أو صلاة مثلا بعد الزوال وهو كذا في كراهة الصلاة ووجه
الكراهة النجس الثابت من أن طوف في الصايم طيب عند
الله من ريح المسك والمبتاد من الصليبية ابتاه لنجس أعطيت أمي
في شهر رمضان ضا ثم قال وأما الثانية فانههم يمسون و
ضلو فانوا هم طيب عند الله من ريح المسك وأما الألي
فأذا كان أول ليلة سنة نظر إليه لا يعد أبدا وأما الثلاثة
فإن الملامحة تتغير لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فإن
الله يأمي جنته فيقول لها استعدي وتريني لعبادي أو شئت
أن يترسح من ثوب الدنيا إلى دار كل متى وأما الخامسة
فأنه إذا كان آخر ليلة من رمضان غفر لهم جميعا فقال رجل
هي ليلة القدر ريار رسول الله قال لا المرزعي أن العمل لا يعمل
فإذا فرغ من أعمالهم وغفر أجورهم وأواه الحسن ابن سعيد
وعنه ويؤيده نظيره من دم الشهيد مثله إزالة لا يشك في
الكراهة انتفاء النهي المخصوص لعدم اعتباره فيها عند المتقدمين
مع أنه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم
من كراهة في مواضع وأما من إزالة دم الشهيد لأنها تنقض

ففضيلة علي الغيبي ولهذا الوسولة الصالحين غيره بغير اذنه
حرم عليه لتفوق بيته الفضيلة في غيره او ازال الشهود دم نفسه
بان جرح جرحا يقطع بيوته منه نزاله لم يجرى **قوله** وشره
الكرامة الي اخره هو معلوم من لفظها لم يتامله **قوله**
واضاره النوري اي من حيث الدليل وامامت حيث الحكم
فكره **قوله** عند تغيب الغم اي لو انا اوري **قوله** من ازم
هو بفتح الهزة وسكون الذي اي المعجزة **قوله** قبل هو كقول
طويل الخ وفي الصحيح ازم عن النبي مسكنا انتهى وقال ابو
زيد الازم الذي لم يثبت في الحديث ان عمر رضي الله
عنه سأل الحادث بن كده رضي الله عنه ما لدا فقتله الازم
يعني الحجة وكان طيب العرب ان ذاك **قوله** وغيبهما اي من غيب
النوم فلا تكل ربا بعده اي الاستقار وان لم يحصل تغيب لانه
مطلقة **قوله** من النوم اي ليلا او نهارا **قوله** الي الصلاة اي
عند ارادة فعلها وان تكررت او كانت بغيره او بغير الطهور
رب لم يلقها او صلاة جنازة وكذا سجدة تلاوة وشكر
وخطبة جمعة او غير هذا **قوله** كقراءة القرآن والذكر او درس
العلم او نحو **قوله** وبين ان ينوي بالسواك السنة اي
اذا لم يكن في تمت عبادته كان وقع بعد نية الوضوء بعد الامر
بالصلاة علي ما قاله العلامة الربيع والافلا يحتاج الي نية كما لو
كان في الصلاة مثلا لان النية تشمله **قوله** قال النبي مدي
الحكم بكرة ان يزيد طول السواك اي شئ اي لما قيل ان الشيطان يركب
علي

علي ما زاد **قوله** وان يستأجر بيته اي لانها ليست مباشرة
للقدر وند الفارق الاستغنى ونحوه ثم بعد السواك
يضعه خلفا اذنه اليس بي الخمين فيه واقتدي بالصالحين رضي الله
عنهم **قوله** ويديه ابالي جانب الايمن من فمه اي الي يمينه
ايضا من داخل الانسان وفارصها **قوله** وعلي كرا سمي اخر السنة
اي يتشده اليه الباطل لا ويرى ضاوي على لسانه عن **قوله** حاتمة
يتأكد السواك عند النوم وعند الوضوء بعد عبادته وقراءة
الحديث وعند دخول الصلاة وعند دخول الانسان بيته وعند
جماعة من وجته وامته وعند احتجازه باخر الله وعند العطش
والجوع وعند الاضطرار ويقال انه يسهل خروج الروح وفي
السمي ولا يخلو بعد الوتر والسفل القدم منه فان لم يقدر
علي جميع ذلك استأجر في اليوم واليلة منة ويستحي ان يكون
بأراعيه يابس يدا بالما ويعرجون النخل وجريده وعودا الذين يتون
والسعد ثم يماله ريح طيب ثم يغيبه وهكذا ويستلخص
ان يجعل خنصره من اسفله واليمين واليسرى والسابع فوقه
والاابهام اسفل راسه وان يقول عند استيائه اللههم يمين
به اسناني وسند به لثاتي وثبت به لاهي وبارك لي بنيه يا رحيم
الراحمين وان يغسل راسه اذ فرغ منه وفيه ضلال عديدة
وهنايل كثير اعطها انه مرضاة للرب مسخلة للشيطان مظهر
للهم مطيب للنكحة مصفى الحلق والفضيلة والظننة ثال للطلبة
مجد للبر وسبلى الشيب سوي الظهور مضاعف للرجل مذهب

للحد ومنهم من يعلم من غم للشيطان مذكر لشهوة عند الموت
فصل في بيان احكام الوضوء فرضا او نفلا وهو لغة مشتق من
 الوضوء وهي الحسنة والنظافة والخلوص من ظلمة الذنوب وشرا
 استعمال الماء اعم من مضمضة مفتحة بنية وهو من الشرايع القديمة
 كما دللت عليه الاحاديث الصحيحة والذي ثبت فيها اما الكيفية
 المخصوصة والغرض التحجيل وفرض مع الصلاة ليلة الاسري ولو سكت
 المصنف عن لفظة فرض لكان اولي وانسب بما قد **فقد** اسم له
 يتوهم به اي بالفعل لا بما يصح منه الوضوء كالسجدة قبلها فيها
 وهو شأن **فقد** ويشتهل الاولاي وهو الفعل **فقد** فرض وسنت
 اي وشرا ومكروها فان ثبت الشرط ان يكون مطلقا والعلم بكونه
 مطلقا او اظن كما في الاجتهاد وعدم المانع المحمي كاشع والدهن
 ونحوها والشراعي الحميم والنفاس واسلام الناي وتبينه وعدم
 المشاي وعدم مس الذكر وعدم الرضا في ادوام النية ومعنى
 كيفية الوضوء كظلاله في الصلاة وان يغسل مع المغسول جزا او تحقق
 المقتضى وتبين في بعضه من سنة في حق الفقيه ويشترط في حق العا
 مج ان لا يقصد بالفرض السنة وازالة الخبث في اري بعضهم
 في حق دايم الحدث دخول الوقت يقينا او ظنا والمولاة بين اعضا
 به وبين الوضوء والصلاة ويشترط لها جريان الماء العوض ومن
 المكروهات الاسرائل وتتقدم اليه اي المني والزيادة في التلويح
 والنقص عنها والمبالغة في المضمضة والاستنشاق لصايم والا
 ستعانة بمن يظهر اعضا به بالاعد **فقد** وفرض الوضوء جمع
 فرض

فرض وهو لغة القطع والتقدير وشرا ما يثاب الشراعي
 فعله ويعاقب عما تركه **فقد** ستة اشيا اي عند نخل
 للساداة الحنفية والمالكية واشيا جمع لشي لا جمع مني له
 والراجم في تصغيره ان اظه اشيا على وزن فعل كمن نقلت
 عن ابنه الاولاي في موضع الفاعل هذه اجتناع همتين بينهما
 التي فون نه لغزو وهو ممنوع من الصرف وقد نظم بعضهم النظم
 في وزنها فقال في وزن اشيا بين القوم اقوام قالوا انما
 ان الوزن افعالا وقال يحيى بن عذو الام نهى اذا فعلا وزنا في
 قولين استعمالا وسبق به يقول انتكس سيرها لغزنا منهم
 هذا التحصيل ما قال **فقد** وحقيقتهما شرا اي وقترانها
 بالفعل باعتبار وجودها في اوله ويشترط فيها الجرم فلو قال ان
 ساء الله فان قصد التطبيق لم يرجح او اتركه كجواز اطلاق لم يرجح
 ايضا لان الفظ موضوع في التطبيق **فقد** فان تراخي عنه اي
 فان تار الشروع في الفعل عن قصد **فقد** سمي عنه ما هو
 احد ما صدق النية لغة التي هي مطلق الفقد كما سيأتي في ا
 وكان الصلاة تسوا تار الفعل وتقدم عليه **فقد** وتكون
 النية اي المذكورة ويندب ان يؤم غسل الكفين مثله
 ليحصل له ثوابه واذا لم ينوب عنه سقط عنه طلبه ولا
 ثواب فيه **فقد** عند غسل او جز اي ليغسل بها بعده والافيه
 كافية في اي جز من الوجه ليكن يجب اعادة غسل ما ملى منه **فقد**
 من الوجه ومنه ما يجب غسله من شئ سوا تعدد او لا

نعم في النية نفع
 حقيقة حكم كل وزمن
 كيفية شرا ولا مقهور

ولا الى زابل قد تلو وان وجب غسله مستحسنا بان كان
 على است الاصل **قوله** اي مقترنة بذا لدفع به معنى
 عند الذي يسبق لما تارب الشئ قبله فتأمل **قوله** لا يجزئ
 اي لا يشترط ادوام النية الى غسل جميع الوجه الاكتفاء بحجره
 ولو استقط هذا المكان الاولي **قوله** ولا بما قبله اي لا يكفي
 بغيره النية لما قبل الوجه ان يبت عنده والامان قوي مع
 الموضوعة مثلا وان غسل معها من الوجه كجمرة الشفتين لفته
 مطلقا ويجب اعادة غسل ذلك يخرج ان لم يقصد غسل الوجه لعله
 لفت النية عند غسل اليد بين كيفية الاخر فلو عن بت في اشيا
 به نية التردد وجب تجديد ها وهذا ينقطع السيل من مكان
 مقصود وجهان الوجهان فيما اذا فرغ من ثقل كثير انقله
 في المجرى عن بعضهم **قوله** وما بعده اي الوجه ان كان قد
 غسله اعتد بالنية بما بعده كما مر انفا وكذا لو شتم النية
 عما عدا الوضوء ولو نية رفع الحدث فتأمل **قوله** فينوي
 للمقترن اي من يريد الوضوء وحله في غير الوضوء المجد اما
 المجد وقال قياس عدم الاكتفاء بنية الرفع والاستباحة
قوله رفع حدث اي رفع حكمه الذي هو لمنع من الصلاة
 ونحوها وان لم يقصد ذلك ولم يعرفه **قوله** من احدا
 اي التي او السابق او المتقرب فان نفي عن غير ما عليه غلط او
 حاملا فلا **قوله** ان ينوي استباحة معتق الي وضوءا بيهذه
 الصفة او من احدا كصلاة او سجدة وتلاوة او صلاة
 جنازة

جنازة او خطبة جمعة **قوله** او ينوي في وضوء اي او اذا
 الوضوء او الوضوء المجد وضوء الواجب **قوله** او الوضوء فقط لا
 لانه لا يكون الاعادة وبدا الفارق عدم الاكتفاء بنية الغسل
 فقط للجنب مثلا **قوله** او الطهارة عن الحدث اي والادوية
 الوضوء **قوله** لا يكفي رفع الحدث او الطهارة عنه لانه لا
 كسلس البول **قوله** عن الحدث اي ولصلاة او لسجدة الا
 وة **قوله** لا يكفي المجد دنية الرفع ولا الاستباحة **قوله**
 وشرك معه الخ هو يفيد انه مستحق لنية المعتز فان عرت
 لم يجز **قوله** او تبرأ الخ اي وهو مستحق لنية الوضوء فان غفلت
 عنها لم يجز **قوله** غسل جمع الوجه اي وان تعدد الارباب
 بقيت ليس بما است الاصل **قوله** ما بين منابت شعر الراس
 اي محل نباته غالبا ليدخل لا غم ويخرج الاصلح والغم هو
 الشعر النابت على الجبهة وبعضها هو الموصوف به وهو سم
 يدوم لما قبل انه يدل على الجنب والشح والبلادة والرفع
 ضد ذلك قال الشافعي فلا تلح ان من قال لا بينا عدم الغسل
 الوجه ليس بان عا **قوله** يجمع مقدمها الخ هو يفيد ان هذا
 لها وما بعده اخرها ولو عكس نظر القائمة الانسان لكان اول
 والصفة فيها سببا **قوله** في الذات هو يقع الدال المع
 والفاق **قوله** ما بين الاذنين بهم الدال المعه انهم من اصحا
 نوا او منه اليان الملاحق للاذنين بينهما وبين العذار **قوله**
 وجب ايصالها اليه اي الشعر الذي على الوجه فصيلا وكثفا

الخ لكان اولي لان الفصل ثلاثا مطلقا والرد
 يكون خارجا الما مثل المايح في ذالك ما كولد رطب كما في العبا
 واقره العلامة الخ طيب **قوله** لكره له عنهما اي لقوله صا
 الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده
 في الاثا حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده
قوله وان تيقظ ظهرها اي مستد الغسل بها ثلاثا ولا
 تم الثلاث خارج الا ان اوله اتمام ثلاثه الوضوء خارجا و
 داخل ولو تيقظ نجا توها حرم الوجه الغسل الا في ما كتبت
 عن مسيل **قوله** بعد غسل الكفين الخ هو مستدرك
 فامل **قوله** ام لا يكان ابتلوه **قوله** مجة اي بعد
 ادارته **قوله** والاستنشااق وهو افضل من المضمضة
 لان اي نور من اي متناحا قال بوجبه ومستنده بذالك
 الامر يغسل شعور الوجه والاذن ولا تخلو غالباً من الشعر
 لغنا الفم افضل منا الاذن لانه محلولة الذكر والقرارة **قوله**
 نشره وجذب به اي والمبالغة فيها مطلوبة الا في حق الصائم
 فكله وانما حرم من قبلته المحركة للشهوة كان المبالغة مطلوبة
 في الجملة واقلها مندوب بخلاف القبلة لانه في القبلة
 يلزم عليه غسل شئ صلب بخلاف المبالغة **قوله** بثلاث
 عرفا ولو قال وبثلاث الخ لكان اولي ليفيد سنة ثانية
 يخرج بها ما لو جمع بينهما في غرة يتحقق منها ثلاثا ثم
 يستثنى كذا الذكر الاول والحكمة في تدب غسل الكفين
 والمضمضة

والمضمضة والاستنشااق ولا معرفة او حاق الهام من طهر
 ولون وريج هذا تعبير م لا **قوله** افضل من الفصل
 بينهما اي اما بغر فتبين واحدة للمضة واحدة للاستنشااق
 او يستغفر فان لكل منهما ثلاث متواليه يجرى عليه في
 الفصل ثلاثا كيفيات لم يرد فيه كيفيات فقتضا كما ذكر
قوله ومع جميع الراس اي للاستنشااق وخروج من تحت
 من اوجبه والسنة في كيفية ان يرفع يديه في مقدم راسه
 ويلصق سبابته بالارض ويديه مضمضة على صدغيه ثم
 يذهب ابهام الي تفرقه ثم يجردهما الي المكان الذي ذهب
 منه هذا المثل له شعر ينقلب بالذهاب والرد ليس البطل
 ان يبعده ولا فلا حاجة الي الرد فلو رد لم تحجب
 ثمانية ويسن للمرأة ان تمسح على ذوايبها المترسلة
 تبعا للرأس وان جاوزت حد الرأس بحيث يبين المح
 عليها ومثلها في ذالك الذكر وعده جميع الراس من السن
 لا ينافي وقوع اقل مجرى منه فز صا والباقي سنة كما لا يخفى
قوله فلم يرد الخ اي فلا يتوقف على مشقة **قوله** ونحو
 لطافية وطيلسان **قوله** غسل الممسح عليها بثلاث
 شرائط احدها ان لا يكون عليها دم براعت والثاني ان
 يمسح الجن الذي من الراس قبل العمامة فلو مسح على
 العمامة او لا لم يمسح السنة خلاف العلامة الخطيب
 قال العلامة الرمي ويؤخذ من التكميل انه لا يمسح

ها

القليل رافعا يد به الي الساعدين معهم سياتي به استشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستشهد ان محمدا
 عبدا ورسولا اللهم اجعلني من التوابين وجعلني من
 المستطهرين سبعا نكرا اللهم ويحده استشهد ان لا اله
 الا انت استغفر و اتوب اليك و يحيا الله عيا سيدنا محمد
 و يحيا الله وصيه و سلم و يسكن ان يحيا و كعبت عقب القوام
 منه ومنها ترخ تشيق الا عذابا عذرا لانه ينزل انزل
 العباد و لانه صلي الله عليه و سلم بعد غسله من الجنابة
 انتهى بهيئة تيمم و قيل قد جعل يقول بالما هكنا اين غفلة
 بيده و لا دليل في ذلك لا باحة النفس فقد يكون فعله
 صلي الله عليه و سلم لبيان الحق ان اما اذا كان هناك عذر
 او انصاف في سعة خلا كراهة قطعا او كان تيمم عقب الوضوء
 ليلا يمنع البلل في راحة و يد به اليهم و ح فان شوقا لاولي
 ان لا يكون يد به و لا يطر فان شوقا له لما قبل انه يورث الفقر
 والسيان **قوله** يندب اذمة الوضوء و بين القراءة التي
 ان وسهارة و رواية او حمل كتب التفسير و الحديث و الفقه
 و كتابتها و قراءة العلم الشرعي و اقر به و الاذان و الجلس
 في المسجد و دخوله و الوقوف فابعد ففقا لشعبي و ن يارة قره
 صلي الله عليه و سلم و غيره و النوم و البقعة و بين من حمل الميت
 و مسه و من القصد و الهجمة و القبي و احل لهم الجوز و ر
 و تهتة المصاوم من مس الرجل و المرأة بدن المحتني او احد
 قلبه

قبله و عند الغضب و كل كلمة قبيحة و من قلبه الشارب
 و خلق الرأس و خطبة غير المحبة و المراد بالوضوء الوضوء
 الشرعي لا لغو ولا يدب لليس ثوب و وضوء و عقد نكاح
 و خروج لسف و لقا قادم و زياره و الد و صديق و عبادة مريض
 و تشيع جنازة و دخوله جنازة و دخول سوقا و عيانا من
فصل في بيان احكام الاستنجاء و اداب قاضي الحاجة
 و يعبر عنه بالاستطابة من طلب لان قاضي الحاجة
 يطلب طيب نفسه و يعبر عنه ايضا بالاستنجي من الجن
 و هي الحي المغيث لكت الاولان يعان الماء و الحي و
 الثالث خاص بالحي قال العلامة ابن تاسم يتعالب
 الرفعة و ظاهر كلام الاصحى بان من خصا به هذه الامه
 فلما نقل عن ابن سرقه و غيره و نقل الجلال السيوطي في
 الخصا بهن الخصوصيه هي الاستنجي بالحي و اتمى تشيئا
 الشئ امكن و هو ظاهر و الدليل عليه قوله صلي الله عليه
 و سلم برهانا لكم مثل الوالد اعلمكم اذا اتيتم الغائط
 فلا يستقبل احدكم القبلة و لا يستند برها و يستنج بثلاث
 اصبار ليس فيها روث و لارمة اي عظم و راه ابن خزيمة
 في صحيحه قال العلامة المناوب و شرع مع الوضوء ليله الا
 سري و مثله العلامة ابن حجر في شرح الارشاد و اركانه
 اربعة مستنج منه و مستنج به و مستنج فيه هو الشئ و ر
 و المستنج منه هو البول و الغائط و المستنج به هو الماء
 و اول من تروا الشئ و اول من تروا الشئ و اول من تروا الشئ

ما ولا
 فانه
 قال ابن قدام في شرح العائنه
 بعد قول المتن و هو في هذا
 ايضا كما نقل عن ابن سرقه
 و غير و قال ابن الرفاعة
 ان ظاهر كلام الاصحى ان حروفه
 ظاهره صلي الله عليه و سلم
 قال الجلال السيوطي في
 الخصا بهن انا الذي كما في هذا
 ايضا الاستنجي بالحي و يدل
 لما قاله السيوطي ما قاله الامام
 الورع ابو الليث نصر بن الحارث
 ابراهيم السمرقندي في سنن
 العارفين فيها تتعلق بالانبياء
 ما ذكره وكان ابراهيم اول من سأل
 و اول من استجاب له و اول من سأل
 شارب و اول من تروا الشئ و اول
 من اقبل و اول من تروا الشئ و اول
 من تروا الشئ و اول من تروا الشئ

والحجج والمستفي فيه هو الملل القبل والدين وان عن الوصف
 بتعال لروضة اشارة الى صفات ثانيه عنه لغير صاحب ال
 الف ورة وهو كذا لا يشترط ان يكون هناك حائل يمنع النقص
 ومن قد مدعي الوصف النوب في المنهاج من فيه الاصل
 الغالب والادب جمع ادب وهو لغة الشئ المستحب والمراد
 به هنا المطلوب ليشمل الواجب فيد حل فيه الاستقبال ولا
 مستدبار وصطلحا عند الصورية ان لا تتطرق الزمن من
 فو تكلوا تتحقق من دونك **قول** في الاستجاء ذاتا وكيفية
 واجز **قول** وهو اي لغة واماش عازالة التي ارجح الملو
 من الفرج عن الفرج بها اوجي بشرطه وحق لنا الملوث خرج به
 غير الملوث سوا النجس كاللبن الحام او الطاهر كالدود الذي
 والحياة والريح وخرج اليه جاني بانه يكنه الاستجاء من الريح
 الشيخ نصر المقدس وهو كذا **قول** واجب اي لا يحا
 الفوق لانه من ازالة النبي سنة بل عند ارادة القيام الى
 الصلاة ونحوها ومن جبه الخروج بشرط الانقطاع ويتحقق
 بارادة ما ذكر واوجب فيه استجاء قد روي لما بحيث
 يغلب على الضم زوال النبي سنة وعلا سنة ظهور الحقونة
قول من خرج البول اي من القبل والغايحات الدبر
 والانتصار عليها لكن بها الاصل والمعنى والاثام الخار ج
 من الفرج مطلقا ولعناده كالدوم والمذنب حيث كان ملوثا
 وان قل ولا يجب في غير الملوث لكان يندب ويكفي فيه الحجج
قول

وودي

قول بالحا اي وان كان معطو مطعون ما كالمال العذب قال
 تعالي ومن لم يطعمه فانه مبي لا فله قوة تدفع النجاسة عن
 نفسه **قول** او الحجري الحقيقي الموصوف بالاوصاف المذكورة
 ولو من حجارة الحرم او موقوف واذا حرم قال يستحقنا الاجل
 الا من المسجد المتصل به من غير المتصل كذا انك ما لم يبع
 بيعا صحيحا وانقطعت نسبتته عن المسجد كفي الاتي
 به كما ذكره العلامة ابن حجر في شرح العباب ونقله
 عن الشامل واقره **قول** وما في معناه اي من حيث
 القياس عليه لوصول المقصود منه **قول** من كذا جاز
 مد طاهر قال غير محرم فخرج بالحي مد الما بيع غير الما
 وبالمطاهر النجس المستحسن وبالقالع غير من نحو الفم
 والزنايب الرخيف والتعصب والحديد الامسليين
 وبغيره لمحتسما كالمطعم ومنه العظمان حرق والخبز مالم
 يبرق والكتب المحترمة لا نحو المبدل واجن الادمي ولو
 مهدد كالحي ومنه من المسجد كذا من **قول** ولا كنت
 الا فضل اي لم يرسيد الاستجاء ولامن نحو البول في الا
 وجه **قول** اولي لانه لما نزل قول له تعالى لا تقم فيه
 الآية ذهب النبي صلى الله عليه وسلم الي اهل مسجد
 وقال لهم لعمري ان الله قد اذن لكم ان تمشوا على ما كنتم
 ما تفضلون قالوا اننا نستنجي بالاحياء ثم نتبعها بالما هكذا
 قرر مشايخنا ومنه نظر ظاهر لقول النووي في هذا الحديث

لا يكفي الحجج في غير الاستجاء ولا
 في غير الفرج الاصل
 وارضا لا يجزي في بواشيب
 شيقنته دخل مدخل الذكر
 لا تشترطه عن مخرج مجزئ
 البكر لان الكاوة لم تنفع نزول
 البول مدخل الذكر ولا في
 بول الاقلقا اذا وصل البول
 الى الجلد وتجزئ في دور
 جيف او نفاس وفائدة
 فمن انقطع دمها وصحت
 عن استعمال الماء
 بالحجج شيمت لنحوه
 فانها تصل ولا اعادت
 عليها خرج ط

ولو مع انضال كما قاله العلامة الرمي وانضال لها قاله
 العلامة الخطيب **قوله** نجس ارض وكذا ظاهره ويشترط
 ان لا ينجس ارض الحنفية في البول والصفحة وهي ما ينضد
 من الالباب عند القيام في الغاريط وان انتشر في خلاف
 العادة **قوله** فاضح الحاجة اي من يريد قضاها
قوله استقبل القبلة اي عينها بقبيلتها مع القبلة وهذا
 مع البعد **قوله** ان لم يكن بينه وبين القبلة سائر فان
 كان بينه وبينها سائر بشرطه كشرا له ذاك الاعلى ما نقله
 في المجموع عن المتولي وقال المختار خلافا له اي فهو خلاف
 الاول وعند العلامة الرمي لا بد ان يكون له عرض و
 تقاع في حق فاضح الحاجة سواء القابم وغيره وان يكون
 سائر من قد قد الى سائر كما افق به العلامة الرمي لا
 هذا التخييل بعد العودة **قوله** وكان ولا يبلغ ثلثي ذراع
 الخ الاكتفا بما دون الثلثين عند حصول الشر به اقرب
 واقره شيخنا الشيرازي **قوله** الا البنا الخ ليس فيبول
 اسقطه لكاف اولي ليشمل المعد في السعي ابتكره قضا الخ
 حجة فيه او يقصد ذلك **قوله** فاضح الحاجة اي ولا كراهة ولا
 خلاف الاول عند العلامة الرمي وقال العلامة ابن حجر
 انه خلاف الافضل حيث امكن الميل عن القبلة بها مشقة
قوله مكره اي وترى ولا كراهة فيه بعارض ولا به الحزمة
 في القبلة **قوله** فاضح الحاجة اي لا كلامه في نتيجة ان
 يندب

ويستثنى من الحزمة ما لو كان تحت الارض
 فاضح الاخرى وان لم يرد واذا تعاقبوا الاستقبال والاكبر
 فغير الاستقبال والاكبر ولا يكره استقبال القبلة ولا استقبالها
 حال الاستقبال او الجواز او اخراجه الرمي اذا لم ينجس عن استقبالها
 واستوفى بارها متفق على حال البول والغاريط وذلك في سنة 25

يندب للولي غير المكلف هنا وفيها باني **قوله** في المبالاة
 كراهية المبلوح او المملوك ولم يتغير عليه الطهارة بظهور
 المسبل والمملوك لغيره اوله وجها وتعين عليه الطهارة
 به بان دخل الوقت ولم ينجس غيره فيجزم فيه مطلقا
 وكذا المصالح والمخاطر بالذرة بعد الناس لا يستغنى عنه ولا
 فوق في الالكسبيات القليل والكميل كما يدل له تفصيل
 الشر في الجاري لكان يستثنى الصغير المستعمل بحيث لا
 تعاقبه نفسه البتة كالبحر الملح والبرك الكفار فذلك هو
 لا ليل ولا كراهة في القليل وبالليل استند كجسه القليل
 ولما ورد ان المبالاة ماوي الجنت وبحت النوي الخ مرجوح
 الا ان يجل على استنائه على تضح **قوله** لو بال في البحر
 مثلا وانفعت منه رقة فهو طاهرة ضا في الممانى العباد
 ما لم يتحقق كونها من البول **قوله** تحت الشجرة
 للمثيرة والملاهي بها ما يقصد من الشجرة اكل الا لانتقام
 او شربا كالياسمين او استنائه كالمريض **قوله** المستعمل
 للناس اي الخ اي داود ائق الممانى عن الثلاث البراز في
 المواردة وقارعة الطل بيق والظلال المواردة وطلق الممانى
 اما الملاهي فذلك كراهة فيه **قوله** في موضع الظل الخ
 لم يرد منها محل حد بين الناس ان كان مباحا ولا كراهة
 بل يندب او يجب ان اقضى منع المعصية **قوله** وفي الثقب
 بفتح المتشقة اوضح من غيرها ومثلها السرب بفتح

والبول على القبور وحدا
 حرار وريح القبور فلا يجر
 للمكة مكرهه واما قبر الانبياء
 والصالحين فيجر ايضا
 والبول في المسجد ولو في
 انا حرار واخراج الدر
 في ان في المجد لا يجر
 لا في عهد لنا العفو
 جنس الدر بخلاف البول
 وكبره ايضا اقضا الحام
 يقرب الماء الذي يكره قضاها
 فغيره لعموم النهي عن البول في
 الموارد وصب البول في الماء
 كالبول فيه هو خ ط

والقبيل بها اولى من التعيين بالنفاق لان النفاق
 ينقض البنيان بغير بطلان اصله نحو نقض الجدار
 ازالته من اصله فيلزم عيان من غير بالنفاق لان الوصف
 ينقض من اصله فتبطل الصلاة وليس كذلك من غير
 باسباب الحادث بل من عليه الاسباب غير الحادث
 لان ثبوت الازالة ببيانها في اسباب هي الحادث
 ومن غير المبتطلات بل من عليه تقدم صحة الظاهرة
 وليس بشرط مع ان كل شئ قد يولد من ثقله يسبق له
 طهر بطله والاصداث جمع حدث وهو لغة الشئ النجس
 حدث اذا بعصره المنكر الذي ليس بمعتاد والامعروف
 وشعار طلق على الاسباب الذي ينقضي بها الظهور على الا
 من الاعتباري الذي يقوم بالاعضاء يمتنع صحة الصلاة
 حيث لا امر خصه بالمنع المتشبه عياد الكوامر ديها هنا
 الاسباب بدليل عده لها خمسة وتعيين بالنفاق
 اعادة العلام المصنوع وهي لا صغر طرل عند الاطلاق
قول باسباب الخ جمع سبب وهو لغة ما يتوقى به
 الي غيره وعي فاما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم
 لذاته كما ياتي ويقال ايضا انه وصف ظاهر من صلبه معروف
 للحكم اي نقض الوصف **قول** خمسة اشياء اي بعد النواقض
 سباب مستقل لاجل الاستثانة والافق داخل في ذلك
 العقل وهذا النقص بها خاص بهذا الامة اولى وقضية قولهم
 والتعيين

في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر
 في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر
 في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر
 في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر

السمين والروبو ما شطال ويقال له الشق وقال العلما
 المتأوي السربا بفتح او له بيت في الارض ومثله الغيا
 والحقوق والحقن **قول** ان غلب عا ضة اذ يله او
 لما فيه حرم **قول** على القول ولغايطافيه اشارة الى ان
 الغراهة حال خروج الخارج فقا وبه قال العلما
 وعنده شذنتها للكل هه فيها قبله وما بعده ما دام في
 النجاس وان دخله لنجس او ومنع ما لان هذا الادب
 متعلق بالمكان قوله لم يكن بل يجب ان يتحقق اذا
قول والقول الى ارضه ضاهره للام المصنوع كغيره انه
 لا فرق في الغراهة استقبالا للقرين بين الليل والنهار
 بحيث انها قبل الحضر في تقيدها بالليل وهو كذا
 لانه محل سلطانة بخلاف النهار وبكره استقبالا للحضر
 بيت المقدس واستند بارها وتيده الفوق ليعدم
 السائر **قول** ولا يستند برها الخ من جرح **قول** لكن
 الفوق الخ هو المعتمد **قول** يتدب ان يقول عند
 دخوله للمحل قضا حاجته لبسم الله اللهم ان احوذ بركمن
 الخبث والنجاس وبعد فوجه عن تركه الا ان الجحد لله
 الذي اذهب عني الاذي وعفاني والخبث بهم النجاس الباه
 جمع خبث والنجاس جمع خبيثة والمراد ذكر ان الشياطين
 وانما فهم وبقي له اداب فطلب من المطلق لان **فصل**
 في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر

في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر
 في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر
 في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر
 في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر

في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر
 في بيان احكام الاحد ان وهي التي شذنتها ان ينتهي بها الظاهر

قوله النور وغير الانبياء

ان النوم ليس نائما لا يستبان بغير ان النوم والخارج
تألفات لبقية الامر وذلك لتعليقهم النوم باحداث
شيء منه وانظر هذا كالتنوم المسن المسن وحرره **قوله** ما
خرج اي بغيره في الجحيم فلو شك هذا احد ان لا لم يتفق
وصوه **قوله** اي القبل والدبر هما تقسيم للسبيلين ولا
يما فيه كون القبل فيه سبيل من جبال البول ومخرج المني في
الذكر والانثى لان في السبيلين للجنس **قوله** اي القبل
منه متفق في ليس يتي ولو اسقطه لكان اولي الالات المراد ما شئت
والذكر كما من **قوله** حتى خرج به المني فلا يتفق طهارته
بالخراج منه **قوله** كدم اي ولو من الباسور قبل خروجه
فتأمل **قوله** هذه الامثلة الخ دخل فيه الخمي وهو يقتضي
تخصيصه بالنقل من النبي اسمة بان اخبر بان عقاده منها
عدلان طبيبان ولا فهو ظاهر وان كان ينقص ايضا **قوله**
كدوا اي سوا تفصل والافتي خرج راس الدودة وان عاده
قوله الا اظني اي مني السجود نفسه الخارج منه اول مرة
لانه يوجب الغسل ولا ينقص الوضوء اما لو استند عليه ثم خرج
فانه لا ينقص والحاصل ان الذي يوجب الغسل ولا ينقص الوضوء
سنة اسمها نضحها بعضهم فقال نظر وفكر ثم نوم ممكن
ايلاجه في خرقه فيها نقض كذا في ذكر ومس فرجه لهجة
قوله انت في روضة لا تنقص وزاد بعضهم الحرم والصفير
قوله باخلاص الخ هو مثال فتأمل **قوله** من متوضي الخ هو تصو

البقا

لنقا الطهاره ومع خروج المني لا يكون غير ناقض قلعل **قوله**
وامشكل الذي له واحد منهما الله الرجال من ذكر وانثيين
والله النساء فان كان تقية لا تشبه واحد منهما تفن الخ
رج منها مطلقا لتقية المفتوحة في موضع من البدن في
انسداد الاصل خلفه او من تحت المعدة في الانسداد
العارض او المراد بالمعدة هنا السرة وفي العدة والطلب مستقر
الطعام من البطن المنخسف تحت الصدر الي السرة وهو مفتوح
المجمر وكسر لعين وبكسر معا وبفتح المجمر وكسر مع سكون
العين بينهما **قوله** النوم اي لعين الانبياء عليهم الصلاة
والسلام وهون ول الشعور من القلب مع اسن خا اعصاب
الدماغ الا بخره الصاعدة من الجوف ومن علاماته الروية
قوله لنام في الصلاة متمكنا فانه لا يضر الا اذا كان في
ركن قصي وطال كما قال العلامة الرمي في مبطلات الصلاة
وخرج بالنوم النعاس وحديث النفس واويل نشوة السكر
فلا تنقص بها ومن علامان النعاس ان يسمع كلام الام الحاضرين
وان لم يفهمه واما الرقاد فيضمر الرامه حلة فهو المستطاب من
النوم **قوله** عي عني هيبة المتمكنت في شينها لوقال عني
هيبة المتمكنت لكان اولي وقد يقال هو انسب لوجود الباقي قوله
بفتح هذه الخ ومحلها ما لم يكن من بلاد من طار او سمينا ببيت
متعدده ومقره تبي في تنقص وصوه ولو عي هيبة المتمكنت
ما لم يجتس نبهي فطن **قوله** لنام عني متمكنت **قوله**

اي لقوله صلى الله عليه وسلم
نحنا معاشر الانبياء تنام
عيوننا ولا تنام قلوبنا

ودخل في المتكلم المحب
فاذا زالت احدي اليه عن
مقره قبل ان ينام فيه يقينا
انتفض وضوءه والا فلا

قوله غير المحرم اي ولو احتمل **قوله** ولو مبيتة اي
وكذا عكسه فلو قال ولو كان احدهما مبيتا لكان اولي احرما
ينقض وضوالمبيت كما من **قوله** ذكرنا وان في اي يقينا ولو منا
الجن فيهما ان كان في صورة الادمي كما قاله شيخنا وقال
العلامة ابن قاسم ولو في غير صورة الادمي حيث تحققت
المخالفة وان شئنا **قوله** حد الشهوة وهو اثنان
الذكر للشباب وميل القلب للنساء وللشيخ الفاضل **قوله** عرفنا
اي عند المحايب الطباع السليمة **قوله** من حرمت رعاها
كالاجنية فانها تنقض الوضوء ويقتضي لنا على التابيد بسبب
مباح لغير متها فخرج بقوله من حرمت رعاها كالاجنبية فانها
تنقض الوضوء ويقتضي لنا على التابيد اذ ان الرخصة وعمنها لا
وخالفها ويقتضي لنا بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وامها
ويقتضي لنا لغير متها وجات في الله عليه وسلم فانها تنقض
الوضوء ومن حرمت الا لغير متها في الله عليه وسلم لا
لغير متها وام زوجات بقية الانبياء فهل يخرج من غير سائر
الامم او لا فيه خلافا ذكرناه فيما كتبناه في الجلال المحلي
فلجعه ودخل في المحرم من شركي محرمته كن وجهه اذا
استلحقها ابو له ولم يرصدته او احتلقت بغير محرم
فلا تنقض فيها وخالف العلامة ابن عبد الحق كالحطيب فقال
بالنقض **قوله** من عني حايلا اي ولو رقيقا يمنع المس
قوله وهو ارض النواقر اي من حيث الذكر **قوله**
مس

انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس

لو كان او كان او كان
لو كان او كان او كان
لو كان او كان او كان

مس فرج الادمي اي ولو استل عهده او سهوا متصلا او
متفصلا فينقض وضوء الملتصق فقط والحراد بفرج الادمي قبله
ولو مبان حيث سمي فرج جاوز في الاثنى ملتحق بسفنها
لا ما بينهما كالمس وهو الوجه النابتة في اعلى الفرج ولا
ما فوقها عليه نبات الشعر وفي الرجل جميع الذكر
مما لا يثبت عليه الشعر وعلى قطع الفرج المني ذي لما
كان ناقضا ناقضا ايضا واما الجن فممنى في منا كمنهم
ان قلنا بل لها على المعتمد فنقض والا فلا **قوله** بياطن
الكف اي ولو مثلا او نفذت الا زائدة يقينا ليست على
سبب الاصل سواء كان الجميع مع معصم واحد او اكثر
خلافا للعلامة التي طيب ومن تبعه وشمل الكف الا
علي منها والزائد المسامت كالاصل فينقض الباطن منه دون
الظاهر والذي في الباطن ينقض بالعلم كما قاله العلا
ابن قاسم في حاشية في شرح العلامة ابن حجر واما الذي
في ظاهر الكف ففي شرح العلامة الرمي انه لا ينقض لا ظهر
ولا باطن وقال شيخنا ينقض باطنه فقط وانما سميت
كف لانها تكلف الاذي اي تمنعه عن المبدن **قوله** فقط
الادمي سابقا في بعض النسخ المتن اي ولا بد منه لغير
البهيمة **قوله** وكذا قوله اي سابقا من بعض النسخ المتن
ايضا ولا بد منه ان لم يكن الفرج شاملا **قوله**
ومن حلقه دبره الخ هو سبكون الام على الافح وحلى ابن

انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس

انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس

انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس

انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس
انما لا ينقض لانه ليس بمس

فتبين من القواعد المقررة
 التي تبين عليها أكثر من الأحكام والجديد **قوله** في الغسل الجديده وهو المعتمد **قوله**
 وطرح الشك واستصحاب الأصل وفي القديم من صوح **قوله** والمطلوب بها ملتقى المنفذ بفتح
 ما كان وقد اجتمع الناس على الغاي ما ينضم كغير العيس لا ما في فقه وما في فقه **قوله**
 ان الشخص لو شاك في طهره او في بياضه لم ينفذ في خلافه لانها لا ينفذ خلافه لانها لا ينفذ
 زوجته او لا ان يجوز له وطئها احد رضي الله عنه ومنه ظهور الاصابع ولو نزل ابدية
 وان لو شاك في امرأة هل تجوزها او في بياضه العفك من **قوله** وما بينهما اي وكذا حر وفها
 امر لا لا تجوز له وطئها ومنه هذه الحرف الراحلة **قوله** اي بعد الحمل السير اي يعتبر ان
 القاعدة ما اذا شاك في طهره او في بياضه او في بياضه او في بياضه او في بياضه او في بياضه
 فاعدا ثم مال وانتهى من تار الحرف الحامل في الراحتين يسير ليقول غير ناقص من
 في ايتهما المبق او شاك في طهره او في بياضه او في بياضه او في بياضه او في بياضه
 روي او حرم من نفس او هل عي الارض وفيه فصور بالشك لباطن الابهام من فتا مل
 ليس الشعر او البشرة فلا تقى **فصل** في بيان احكام موجبات الغسل وهو بفتح الضم
 افصح لغة وبفتحها اكثر استعمل في السنة الفقهاء للفرق ٢
 بين الغسل من الحيض والغسل من الجنابة سنة ونحوها
 ويقال باضم الميم الذي يغسل منه وبكسر اسمها يغسل
 به من اشنان وصايق ونحوها قال العلامة الرمي ولا
 يجب في الغنن اصاله ولو في الزاني خلا في لبن العمد **قوله**
 في موجب الغسل هو بكسر الجيم المفتحة للسني وطالبه ويعبر
 عنه او لا **قوله** بنية اي واجبة او مندوبة وبفتح الفاعل
 او من غيره **قوله** والذي يوجب الغسل اي يتنكب به
 عليه بالاسباب التي يتنكب عليها طلبه ويفتحها الواجب
 فعله

فعله ليح ويغير عنها بالسيات **قوله** والغسل لغة اي
 بمعنى الفعل ولو حكى على شئ اي بدن او غيره **قوله**
 مطلقا اي بنية او لا **قوله** بنية اي واجبة او مندوبة
 من الفاعل او من غيره **قوله** والذي يوجب الغسل اي يتنكب
 تنكب عليه وجوبه بالحيض بشرط الانقطاع ويتصديق بزيادة
 نحو الصلاة فتأمل **قوله** ستة اشياء التي استشكل عد
 ستة بانه ان اريد بذلك ما يتوقف على نية فهي خمسة
 لان غسل الميت لا يجب فيه نية وان اريد بذلك ما لا
 يتوقف على نية فهي سبعة من تنجس جيع بدنه او بعضها
 واشتبه واجيب بان المراد الثاني ولا يراد عليه من
 تنجس جيع بدنه او بعضها واشتبه لانه يكفي فيه ازالة
 النجاسة ولو بكشط الجلد بغيره في السنة المذكورة فانه
 لا تكفي فيها كسطة الجلد **قوله** تنجس جيع بدنه او بعضها
 انه يجب الغسل على الرجل والمرأة فكل واحد منهما
قوله الرجال والنساء التي انها غير بها لان للمني لا يوجد
 الا منهما **قوله** التثا التي تبين اي تنجس جيع بدنه او بعضها **قوله**
 ويعبر عن هذا الخ اي فهو معين لان التثا التي تبين يوجد
 قبل جميع الحشفة ولا يجب به الغسل وانما عبر بالالتقاء
 مراعاة للفظ الحد يث في قوله في الله عليه وسلم اذا التقا
 التثا فان فقد وجب الغسل **قوله** بايلاج حتى من ادعي
 ولو غير معين او غير ذلك لجهلته وتعتس حشفته بفتح شدة

ولو في
 نفسه كان ادخل ذكره في دبره
 وجب عليه الغسل والكفارة ان
 كان في رمضان والفطر كل
 واحد عليه لانه لا يشتمل
 نفسه

فخرج لوراي في فراشه او ثوبه ولو بظاهره

منها لا يحتمل ان يكون غيره لزمه
القفل واعادة كل صلاة لا يحتمل
خلوها عنه ويسع اعادته لكل
صلاة احتل خلوها عنه وان
احتل كوان من اخر ناروه
في فراشه مثلاً فان يسع
لحما القفل والاعادة ولو
بنزول المني فامسك ذكره
فلم يخرج منه شيء فلا غسل
عليه كما مر وصرح به في الرواية
له ح ط

فوله ولو اوجح حيان قرأ او غيره
ولا حشفة لم اعتبار قدر
حشفة معتدلة
او كان في غير ذلك خرقه
ملقوفة ولو غلطة
فلم صلى الله عليه وسلم اذا
التقا الختانان فقد وجب
القفل اي وان لم ينزل
رواه مسلم خ ط
ومعنى يميز ويجزئ به
بكل الوضوء خ ط

اي

فأيدى وقع السؤال الى
ادخل انسان في فراشه امرات
هل يجب عليه القفل لان
صدره عليه انه ادخل ذكره ام
لان ادخله تابعاً لاستد
فيه نظر والظاهر هو الاول
لعلت المذكور هو
فأيدى اخر سئل اشهد
الرملي عما ادخل ذكره في
ذكر اخر هل عليه القفل
اولاً فاجاب بالاجوب هو
وهو ظاهر لان صدق عليه
هذا الفعل انه ادخل ذكره
في فراشه وذلك موجب
للقفل على كلا منهما
ع ش على الرملي

اي يجب يقال امني ومنى مخففاً او منى مشقلاً قال تعالى
من نطفة اذا نسيت **قوله** من منى منى هو قديد لا بد
منه **قوله** يغني ابلاج الخ هو قديد لا نفراد المني بالابلاج
فتأمل **قوله** كقطرة بفتح الفاف **قوله** ولو كانت
على لون الدم واي ويخرج فكونه منياً بلذته يخرج وجهه او
تدفعه او بين رخ العجيين وطلع النخل ان كان المني رطباً او
بياضاً البيض فاف المني جافاً فاسوق في الذكر الرجل
والمرأة فان فقد هذه النخا من فليس منياً ولا غسل به
قوله يعني الى الخ كان اولي اسقاط هذه لانه نفاها
انفا **قوله** او تقوم اي وقبضه احد النخا من المذكورة فلو
مستكره كان راه اميكت تخيف فله ان يخطا وكفه منياً
ويغتسل او ودياً ويغسله وله الرجوع من الاضتيار
الاولي الى الثاني ولا يفيد ما فعله بالاول **قوله** او غيره
اي كطلب الرجل ونزايب المرأة في الانسداد اذا عارض
بشرط ان يكون الخارج مستحكماً بكسر الصاد بان لا يخرج
لعلة او في اي منفتح في البدن في الانسداد الخ الخ ط
المنافذ الاصلية عند العلامة الرملي وخالف العلامة
ابن حنبل فقال يجب الغسل بالخارج منها ما لوضوح من
طريقته المختار دعه طلق سوا كان لعلة ام لا **قوله** كان
انكسر عليه الخ كان اولي عدم ذكر هذه لانه لا يجب الغسل
فيها لان خروجها من لعلة الا ان يقال هي تصويبر لغرضه

فأمره قال في الأحياء لا ينبغي من غير طريقه المعتاد بقطع النزع عن أبي **باب** الغسل
 أن يحل أو يقام أو يستحب فيه أو يقال أن المني خرج لا بسبب **باب** الغسل عند وجوب
 أو يخرج منه أو يبيح شيء **قوله** الموت وهو عدم الحياة وقيل
 من نفسه جزاء أو هو جنب بفارقة الروح والجسد وقيل عدم الحياة وقيل عن صاحبه
 أو ترد إليه سائر أجزاله **قوله** الموت وهو عدم الحياة وقيل عن صاحبه
 في الأخرى فيعود جنباً ويقال لما يبيده وكذلك الشهاب الرمي في حاشية في شرح
 أن كل شيء تطالب بجنابها الروح بعد قتل عدم الحياة أي بالفعل **قوله** الأبي إلا
 وأمره لو اتخذ له أعتد الشهيد أي فلا يجب غسله بل يبيح والأي الشافعي
 أو انقضاء ذهاب أو فقت فلا يجب بل يبيح **قوله** وهي الحيض أي لقوله تعالى
 وجب عليه غسله من حدث فاعتل الشافعي المحيض أي الحيض لأنه لا يشترط يطلع
 أصغر أو أكبر ومنه نجاسة أيضاً عيان منه وعيام حادثة فلا لالة في الآية على وجوب
 غير معفو عنها إلا وجب الغسل وإنما دللت على حرمة القربان الأبعد الغسل فلا
 عليه غسل ما ظهر من الأجزاء من ملاحظة شئني آخر وهو أن يقال وجه الدلالة
 صبح والآن بالقطع **باب** الغسل أن المرأة يلبسها تمكيت وجهها من
 تعذر للعذر قصار الأوطى لا يجوز إلا بالغسل وما لا يتم الواجب إلا به فهو
 محله والأب كالاصلي **باب** الغسل والنفاس أي وإن لم يولد له شيء
 ولا يجب في الغسل مطلقاً إضافة النية إليه **قوله** عقب الولادة أي بعدها
 ولا اشتتاق بل يسر وقبل مضي خمسة عشر يوماً والولادة أي بعدها القاطعة
 في الوضوء والغسل **قوله** المصحى بالبلل ولم يرب جل بعد نفاس
قوله موجبة في الأحياء أي وتغسل بها العارية وكذلك يبيحها
 نجسها وظلها غير العلامة **باب** الرمي ولا يتنقض الوضوء
 عنده

عنده **باب** غسل في بيان أحكام الغسل **قوله** وفرضه
 الغسل أي من حيث هو واجباً كان أو مستحباً وبالجملة
 أن الغسل ثلاثاً أو تساماً ما وأربعة فأن ثلثاً واحداً منها
باب الجيع ولا يكفي نية بعض واحد منها وأما مندوب
 مية فأنه واجب واحد منها أصل الجيع أيها والبعض واجب
 والبعض مندوب فلهذا يحصل الأمان في **قوله** رفع الخنا
 أي وتنصرف النية إلى رفع حكمها وهو المنع من الصلاة
 ونحو ما وإن لم يقصد ما أو لم يجر منه كما مر **قوله** والخنا
 الأكبر أي والحدث فقط وينصرف للأكبر بقدر نية كونه
 عليه **قوله** ونحو الذي كنية استباحة الصلاة أو
 الغسل الواجب وهذا يبيح غير الجنب ولا يكفي نية لأن غسله واقع عنه
 الغسل فقط لأنه قد يكون حكماً من **قوله** في الحيض
 والنفساء الخ مناهر كالماء أنه في القوا والنش مرتب ويحتمل في الأصغر وهو أنما نوي
 أن كل من الحيض والنفساء تنوي الحيض والنفساء والغاس
 ولو مع العهد فيقول المعتمد عند العلامة **باب** الرمي ومن
 تبعه زاد العلامة ابن حبان في المقتصد المعنى الشرعي لما
 هو صاهر كنية الأدب بالقضاء وعكسه وأما نية رفع الجنابة
 من الحيض أو عكسه فهي صحيحة مع الغلط قال العلامة
 الرمي وإن كل مانع أو معه لا يتصور وقوعه منه كنية
 رفع حدث الحيض غلطاً كما اعتده الوالد رحمه الله
 تعالى فلا أن لبعض المتفق حديث بخلاف ما ذكره لأن معتدماً

فلو نوى الأكبر كان
 تأكيداً ولو نوى رفع
 الحدث الأصغر عدا
 لم يرتفع جنابته
 لتلاجه أو غلطاً ارتفعت
 عنه أعضاء الأصغر إلا
 غسلها واجب في الحدثين
 فقد غسلها بنيتها إلا
 الراس فلا يرتفع عنه
 لأن غسله واقع عنه
 مسحه الذي هو فرض
 في الأصغر وهو أنما نوي
 المسح وهو لا يفني عنه
 الغسل بخلاف ما طعن
 حجة الرجل الشبهة
 لأنه يكفي لأن غسل الوجه
 هو من أصل ما غير
 أعضاء الأصغر فلا يرتفع
 جنابته لأن لم ينو
 ط

فا
ان
او
و

افرد
في
ان
ما
او

وج
احد
عنه
عل
ص

ع
ند
لا
لا
ا
ف
ا

45

والتحليل الشعري ان وصل الالحالي بالهنة من غير تحليل ولا
حجب التحليل فيدر مشا من والشر في الخلوة وان متبع
غير ملحدة اش نهي صيف مسك امان في عمله في وقلنة

100

فقد لا ما جعلت اليد
من يدن احتياطا و
من خلاوة او حبه و
لم نجيب عن ذلك الا
ولا حاديش ليس بها نوره
ويتعهد معاطفه
ياخذ الحاديه فيجعل
على الموضع القريب منه
افرعطاف والتفاد كما
فدين وطبقات البصر
و داخل السرة لان اقرب

قل للفقير والمفيد
وكل ذي باع شديد
ما قلت في متوضي
قوباء بالامر السديد
لم ينتقني وضوه
مما تغرض او يريد
ووضوه لم ينتقني
الا بئسلاج جديد
وذلك الخبز ذو ضاعده
اراد اكل او شرب او نوم
او جماع وهذا الوضوء
لا يبطله الا الجماع
فلا ينتقض بنوم ولا جماع
خارج جلال كذا البيهقي
في حواشي المواظي

وتد ضلوعه فرجها بعد اغتسالها الى المحلل الذي يجب
غسله تطيبا للمحل واسلوا للمحل فان لم تحبل مسحا
فطيبا فان لم تجده فطيبا فان لم تجده فاما كاف اما
الجمدة فيخرج عليها استعمال المسح والطيب نعم تستعمل
شيا يسيل من قسطها وان لم يدر لا تلحق الحرمة بها فيمتنع
عليها ذلك القصر من الاحرام فتأمل **قوله** في بيان
احكام جملة من الاغتسال المستوفى وذكر ما هنا استطراد
اي لا ابيد اجتناعها **قوله** والاغتسالان لو قال والا
غسل **قوله** احض **قوله** المستوفى اي سوانا كذا
اولا ولا تحب الا بالندى **قوله** سبعة عشر تنقل بهم
السبت في الموصدة اي بما ذكره هناك مع عدم غسل الجماع
الثلاث او جعل الطواف ثلاثا او يكونا سبعة السابيع عشر
ساقطان من بعض النسخ وقال العلامة **الخطيب** ولدخل
المدينة الشريفة وهي موصوفة في بعض النسخ فيكون هذا هو
السابع عشر **قوله** غسل الجمعة اي لقوله صلى الله عليه
وسلم من اغتسل يوم الجمعة غفر له من الجمعة الى الجمعة
وزيادة ثلاثة ايام وقد غفر لها غير ذلك لان الامام اي
حنيفة رضي الله عنه قال بوجوبه ولانها افضل الصلوات وبقا
مها افضل ايام الاسبوع **قوله** لي من ها اي لمن يريد
حضورها ولو غير مكلف او لم تزل منه من عجز عن الما فيه وفي
بقية الاغتسال يوم الجمعة البدلية عن الغسل المراد وسيدكر
المصنف

تقنة يباح للرجل دخول
الحمار وتجب عليه غرض البصر
عن ما لا يحل له وصون عور
المصنف الذي بعضها **قوله** ووقته اي ابتداء او فقه
قوله من الغني اي الصادق واخره الدخول في الصلاة وكذا
اي قال الجوزي وينتهي في وقت الغسل المذكور بالدخول
في الصلاة وتقر بيده من ذهابه اليها افضل لانه ابلغ في زوال روي ان الرجل اذا دخل
الروايح **قوله** حال الاجتماع ولو تعارض الغسل والتكبير الحمار عاريا لعنه ملكا
فمرعات الغسل اولي لانه مختلف في وجوبه **قوله** وغسل روي ان اذا دخل
العبد بين اي في يديه فلا يقبل فيها يسلها لانه يرد للزينة عند قوله تعالى كرا كما تبين
قوله بنصف الليل اي لان اهل البوادي يكرهون اليها من
قراهم فلي لم يكت الغسل لها قبل الفجر لثقل عليهم ولا
فضل فعله بعد الفجر ويخرج وقتها بالغروب لانه شرع
للسبوع وهو لا يخرج الا بالغروب **قوله** والاستقاء ويدخل
وقته لمن يجر منفردا بارادته ومن يجر جماعة باجتماع الناس
لها ويخرج بزراع فعلها **قوله** والحنوف في الخاي ويدخل
وقته باول لانه يجر في فون نكويج من ولجميعه **قوله**
والغسل من اجل غسل الميت اي سوانا كان الغسل طاهرا
لا كفي بهن ولو قدمه عقب غسل الجمعة لكان اولي لانه
يليه في التاكيد ولذا قال العلامة **قوله** من كذا هذا
الاغتسال المذكور في غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ثم
ما كثره احاديثه ثم ما اختلف في وجوبه **قوله** ما تحت احاديث
ثم ما تعدي نفعه ومنافق ايد معرفة الاكد تقديمه
فيها لولا وجوبه اولي به **قوله** مسلما كان اي الميت
عظم من الفتنة والشر

وينبغي ان يكون الختان
 كالنساء ويجب ان لا يزيد
 في الماء على قدر الحاجة
 ولا العادة واداءه ان
 يقصد التطهير والتنظيف
 لا التنزه والتنعيم وان
 يسلم الاجرة قبل الدخول
 وان يسمى للدخول ثم
 يتعوذ كما في دخول الخلا
 وان يذكر بجرارته حرارة
 لتبينه بما قال في الجمع
 ولا بأس بقول غير ذلك
 وينبغي لما خالط التاني
 التنظيف بالسوائل وازالة
 الشعر وازالة ریح كرويه
 الاداب معهم
 او كافر فيست الغسل لغسله **قوله** وغسل الكافر اي
 ولو من تدو لو قال وغسل من اسلم **لحان** اولي لان
مسلم بعد الاسلام ولو تنبعت عليها الاسلام ولا مره
 على الله عليه وسلم فمن بين عاصم به لما اسلم لانه قد
 على النبي صلى الله عليه وسلم وقد تهر سنة من الهجر
 فاسلم وانما يجب لان جماعة اسلموا ولم يامرهم صلى الله
 عليه وسلم به وبين غسله بها او سدر وازالة شعره
 بعده ولو انني لا نحو الحية رجل فتأمل **قوله** ان لم
 يجب الخ لو قال وان اجنب **لحان** اولي لان العاجب
 لا يسقط المندوب فيجتمع عليه غسلان فلا بد من نيتها
 ايضا لانه لا يكفي نية الواجب عن المندوب وبولا عكسه و
 يغتسل المندوب بطول الزمان والاعراض عنه **قوله** في
 الاصح هو المعتمد **قوله** وقيل يسقط الخ من جرح **قوله**
 والمجنون اي وان انقطع جنف **قوله** ويطلب الغسل بعد
 الاصل اذ لا يخلو الاغما بالخلاف النقص من لوجود المشقة فيه
قوله والمغمي عليه اي ولو بلسنة قال بخلنا
 وفي هذا التعبير ما في الذي قبله فراجع **قاعدة** كل من
 غسل سببه فهو واجب غا لباء وكلا غسل ثاخر سببه فهو
 مندوب وبو يستثنى من الاول غسل فاسل المبيت والحافر اذا
 اسلم والمجنون والمغمي عليه اذا فاق لان سببها متقدم
قوله ولو لم يتحقق منهما من ان ال اي او نحو مما يجب

الغسل

الغسل وهو قبيح لا يستقل المندوب الا لا سببا طه كما
قوله بيت بالغ اي ذكر او انني ح او فنيقا **قوله** وغير
 اي البالغ ولو غير مبرن ويغسله وليه ومثله المجنون الذي
 كور وهذا **لحان** هي الحكمة في ذكر اقل دمت يطلب له الغسل
 هناك دون ما تقدم من يغتسل هذا يجعل الاحرام **قوله** فان
 لم يجد المحرم اي من يري الاحرام كما ذكره ولعل ذكر التيمم
 هناك دون غيره لمصلحة فلكه الماني سفل الخ دون غيره ولو اسقط
 لغنا المحرم **لحان** اولي ليعم بقية الاغسله عند فقد الماء **قوله**
 لدخول مكة اي بد طوبى وهو اسم راد باسم يار فيه مطلوب
 اي منيعة ولد ضو لمها ايها ويستثنى الماوراء من خروج
 مكة فاحرم بمكة تحقق من محل **قوله** كاتتبعه وغتسل الاحرام
 فانه لا يسن له الغسل كالتقرب عهده به **قوله** المحرم الخ لو
 اسقطه **لحان** اولي لانه مطلوب للخ لا لا ايضا اللهم لا
 ان يقال لما ذكر غسل الاحرام قبله وبما يوق هو كون هذا الغير
 المحرم قد فعله **لحان** او عمق الخ او هنا ما بعد خلو
 فتأمل **قوله** ولو قوف بعرفة في تاسع ذ الحجة الخ هذا
 الضرفان متعلقان بالوقوف في ومحل الغسل بغيره او غير ما قال
 العلامة ابن قاسم **لحان** والمنتحى دخول بالغير كالحجة
 والافضل كونه بعد الزول وتقر بيده للزول افضل **قوله**
 والميت بمن دلفق اي بما راي مر جرح وعليه فاحمله ان لم يغتسل
 بعرفق الا فلا لقر به منته ويندب الغسل للوقوف عند المشعر

الغسل وهو قبيح لا يستقل المندوب الا لا سببا طه كما
 قوله بيت بالغ اي ذكر او انني ح او فنيقا قوله وغير
 اي البالغ ولو غير مبرن ويغسله وليه ومثله المجنون الذي
 كور وهذا لحان هي الحكمة في ذكر اقل دمت يطلب له الغسل
 هناك دون ما تقدم من يغتسل هذا يجعل الاحرام قوله فان
 لم يجد المحرم اي من يري الاحرام كما ذكره ولعل ذكر التيمم
 هناك دون غيره لمصلحة فلكه الماني سفل الخ دون غيره ولو اسقط
 لغنا المحرم لحان اولي ليعم بقية الاغسله عند فقد الماء قوله
 لدخول مكة اي بد طوبى وهو اسم راد باسم يار فيه مطلوب
 اي منيعة ولد ضو لمها ايها ويستثنى الماوراء من خروج
 مكة فاحرم بمكة تحقق من محل قوله كاتتبعه وغتسل الاحرام
 فانه لا يسن له الغسل كالتقرب عهده به قوله المحرم الخ لو
 اسقطه لحان اولي لانه مطلوب للخ لا لا ايضا اللهم لا
 ان يقال لما ذكر غسل الاحرام قبله وبما يوق هو كون هذا الغير
 المحرم قد فعله لحان او عمق الخ او هنا ما بعد خلو
 فتأمل قوله ولو قوف بعرفة في تاسع ذ الحجة الخ هذا
 الضرفان متعلقان بالوقوف في ومحل الغسل بغيره او غير ما قال
 العلامة ابن قاسم لحان والمنتحى دخول بالغير كالحجة
 والافضل كونه بعد الزول وتقر بيده للزول افضل قوله
 والميت بمن دلفق اي بما راي مر جرح وعليه فاحمله ان لم يغتسل
 بعرفق الا فلا لقر به منته ويندب الغسل للوقوف عند المشعر

قوله وبقيت انتم منها
الفصل لدخول المدينت
الشرقية ودخول حرمها
ومخرجها حمام وقصر شار
وحلق عانة ولبوع بالس
ولكل ليلة من رمضان
ولكل اجتماع وغير ذلك
ودخول المسجد ولو غير
المسجد المحرم كما قاله
حجر ٥٢ ط

الحرام فان حمل عليه للام المصنق كان موافقا للراجح قاله
العلامة ابن قاسم ويذكر وقت غسل الوضوء في بلاد
بالمسح الحرام بنصف الليل واما غسل البيت بمنزلة غسل
القول **ب** فيدخل بالغروب **قوله** لم يبيح الحرام كل
يوم اي بعد زواله قاله العلامة **ب** ابن قاسم والمتكبر
دخوله بالغروب كغسل الجمعة **قوله** من غسل الوضوء كان اولي
ان يقول من غسل من دلت عليه الا ان يقال اراد به ان
الوقت في المسح الحرام كما من قضيت **ب** لو تركه اذا كان هذا
الغسل كما قاله العلامة ابن قاسم **قوله** للطلوع اي في
القول القدر بمرحوم جوج والجد يدخل فيه وهو المعتمد وان لم
يسبغ الغسل لهذه الثلاثة لان وقتها موسع فلا يلزم
اجتماع الناس لفعلها في وقت واحد المقصود ان لا يطلب
التصديق **قوله** وبقيت الاعمال السنوية المذكورة في المطور
منها الغسل لدخول المدينة الشرقية لدخول حرمها وللخروج
من الحمام وللحمامة ولغسل الشارب وخلق العانة والمبلوغ
بالسين ولكل ليلة من رمضان ولكل اجتماع من مبيح
ولسبب الوادي ولتغير راحة البدن وغير ذلك كغسل
المسجد ولو غير الحرام كما قاله العلامة **ب** ابن قاسم
هذه الاعمال المذكورة كلها ينوب سببها الا غسل الجنون
والمغشي عليه فيسبغ في حلقها ان ينوب رفع الجنبات لقول الامام
الشافعي رضي الله عنه قل من جئت اغشى عليه والاواثر
واذا

واذا اجتمعت كفي نية واحد منها كما من **فصل** في بيان احكام
المسح على الخفين وروي ابن المنذر عن الحسن البصري
رضي الله عنه انه قال حدثني سبعون ثمان الهابة رضي
الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين في
منه وفعلا من ثم قال بعض الخنفية ان يكون انكاره كفى
اي من اطلعه وهو رخصة ويرفع الحديث ويبيح الصلاة من غير
حصص هو من خصا به هذه الامه ويبدل له قوله في المسح عليه
وسلم صلو في خفافان اليهو لا يطلون في خفافهم قاله
شيخنا الباقلي ولم يعلم في اي سنة شراح حتى ان جميع كتب
الحديث سالتة عن ذلك قال شيخنا الشبل ملسي
حدث من جعلهم قراءة الحجر في قوله تعالى وارطم دليل على
المسح ان مشروحة كانت مع الوضوء قليل جمع ثم رايت في
بعض شرح المنهاج ما نصه وشرح اي المسح على الخفين في
السنة التاسعة من الهجرة في عنوة تنوب ولو ذكره عقب الو
لحان اولي وانسب لانه من منه ولعله راي كونه مسحا
لتيتم فضله اليه وقد مر عليه لكونه بالما وسببا ما فيه
وهو من غير في خمسة اطراف الطرف الاول في احكامه والطرف
الثاني في كنيته والطرف الثالث في مدنه والطرف الرابع في
شرطه والطرف الخامس فيما ينقطع به الهدية **قوله** والمسح
على الخفين اي لا يحيا احدهما وان تعذر غسل الاخر بلعلة ودخل الوقت وعنده ما يكون
الاعتناء عند من الارضي والنفسي معروف جمعه صفان كذا

ان قرأ المسح ونية
عن السنة او شك في جواز
هل يجوز فعله او لا
او خاف قوة الجماعة
او رقت او تقاضا
او خوف ذلك فالسح افضل
بل يكره تركه في الاول
وكذا القول في سائر
الاحكام واللافت في
الاخير ان الواجب
والاصل ان الشخص مخير بين
الفصل للمسح وان قد يفرق للمسح
ما يصير واجبا او مندوبا او
مكرها او مباحا او حراما او
عززا او تقاضا او ايراد الزرع على
المسح فلهذا او ان يفرق ما هو
ووجد بولا لا يرد في المسح
ويحتج الفرع ارضاق الوقت
او كان لا يبيح الحق بشرط محرم
المسح فقط فانما يجب المسح بخلاف
ما لو كان متطهرا او هو غير ذلك
للحق وارهق الحديث في المسح
ما يفيده لوج ولا يفيده لوج

وحق البعير **قوله** خفاف لقل واقال قاله في المصباح
ويطلق الحق على الترتيب وعلى احداها واشتاريد الكان
اللام في الخفيف للجنس فيمثل ماذا كانت له رجل واحدة
قطعت الاخرى بان كان له اكثر من رجلين ففيه تفصيل
وان كانت كلها اصلية وجب البس في الجميع واصلية ورايد
واشتبهت فكذلك او اصيله ورايد ولم تشبهه لكن
على الميت وجب ايضا للبس في الجميع فان لم تكن على الميت
وجب البس في الاصل دون ان ايد قال العلامة ابن قاسم
الا ان توفي على الاصل على البس ان ايد فليس في ان ايد **قوله**
قوله جازي اي يجزيه العدو ولا عن غسل الرجلين البه لا ينافي
انه يقع واجبا دايما وقد يجب العدو البه لقلة المانع لا بسه
لصيف وقته عند الغسل او لا تقان غير بقا او لا در كعرة او
نحو ذلك وقد يحرم العدو البه **قوله** منه مخصصا بمثلا او قد
يندب كان رغبته نفسه منه او شكر فيه لمعارضة دليل او نحوه
من يقتل به وسيف في كونه مكرها **قوله** في ا
الوضوء اي ولو منى وباب لا عن غسل الرجلين وان لم تكن لا
حاجة اليه **قوله** لا في غسل الخ الا واليرة غسل بالتقويت
وجعل ما بعده بد لا منه **قوله** فلو جنب اي او ما حلت
او نفست او طلب منه غسل مندوب كغسل الجمعة **قوله**
لم يجز وجزم اوله وسكون ثاتته **قوله** افضل من المسح الخ في
تعيره بافعل التفضيل اشعار بان لا يكون مستحبا **قوله**

ان

ان رغبته نفسه او اهلانة الى الغسل دون ان يغتسل في ذلك
فهو افضل من الغسل بل قيل يكره تركه **قوله** كذا في المسح
عليه او غسل فتأمل **قوله** بعد عمال الطهارة اي بعد
تمام الغسل والوضوء واليهم ان كان وضوء واحد مما او
مسح الجبهة كذا ان كانت **قوله** لم يكتفى به الا ان
ينزع الاول من موضع القدم ثم يجيد ما فلو قطعت قبل ش
عها كفاه عن نزعها **قوله** ولو ابتد البسها الخ هذه ليست
من مفاد الملت فتأمل **قوله** قبل وصول الرجل الى الاولى
او الثانية **قوله** الخ اصيل وهو ما يمنع نفوذ ما الصب الى الرجل
لامن محل الخ مثلا **قوله** لا مانع الريبة اي فيلحق الزجاج
ونحو **قوله** من جوانب الخفين اي بالمعنى الشامل لاسفلها
وعقبها واعلاهما غير محل ادخال الرجل المثار اليه بقوله
لامن اعلاهما **قوله** مما يمكن تتابع المني عليها اي
بسهل المنى فيها فخرج ما يعسر فيه ذلك لتثقل او لتحيد يد راس
او خشفة او سعة او ضيق **قوله** ان السبع الضيق عن قر
لم يجز قال العلامة الخليلي ومثله الواسع اذا ضاقت واقره شيخنا
ولو ابدل المصنف لفظة عليها فعلمه لك ان اولي راو **قوله**
لتردد مسافر الخ فاذا ربه انه تعثر في المني حاجات المسافر بين
يوم وليلة وهو كذا في المسافر ثلثة ايام فان كفى دونها
ليوم وليلة في المسح عليه فيها **قوله** ويبى ضد من كلام الم
اي في **قوله** مما يمكن تتابع المني عليها الخ وكذا من تغير المسافر

قوله محل الخ اي وهو ان
يكفيه من سائر الجوانب لا
الا على فلو روي القدر
من الاقل كان واسع الراس
لوريفر عكس سائر العور
فان من الاعلى والجوانب
لا يلا سفل لان القمير مثلا
في سائر العورة يتخذ من
اعلا البدن وانما يتخذ من
سفل الرجل فان قصر عن محل
الفرج او كان في غير في
محل الفرج من غير في
البطانة او الظهارة والباقي
صفيق لوريفر والاض
ولو خشي فتأمل موصفي
غير متجاوزا لوريفر والا
منه

قوله ومع المسافر المسافر

من حيث وجب ان في صحتها
ان صلي الله عليه وسلم ارضى
للمسافر ثلاثة ايام وليا يهتد
والمقيم يومًا وليت اذ تظلم
فليس خفيه ان يرحل عليها
والحق بالمقيم المسافر سفر
غير قصر والمراد بليا يهتد
ثلاث ليال مقصولة بهن
سوا سبق ايور الاور ليلته
او لا ولو احدث في اثنا
الليل او النهار اعتبر قدر
الحاف في منه في الليلة الرابعة
او ايور الرابع في سعة
كلا سلام على المحرر

قوله ومع المسافر المسافر
من حيث وجب ان في صحتها
ان صلي الله عليه وسلم ارضى
للمسافر ثلاثة ايام وليا يهتد
والمقيم يومًا وليت اذ تظلم
فليس خفيه ان يرحل عليها
والحق بالمقيم المسافر سفر
غير قصر والمراد بليا يهتد
ثلاث ليال مقصولة بهن
سوا سبق ايور الاور ليلته
او لا ولو احدث في اثنا
الليل او النهار اعتبر قدر
الحاف في منه في الليلة الرابعة
او ايور الرابع في سعة
كلا سلام على المحرر

قوله ومع المسافر المسافر
من حيث وجب ان في صحتها
ان صلي الله عليه وسلم ارضى
للمسافر ثلاثة ايام وليا يهتد
والمقيم يومًا وليت اذ تظلم
فليس خفيه ان يرحل عليها
والحق بالمقيم المسافر سفر
غير قصر والمراد بليا يهتد
ثلاث ليال مقصولة بهن
سوا سبق ايور الاور ليلته
او لا ولو احدث في اثنا
الليل او النهار اعتبر قدر
الحاف في منه في الليلة الرابعة
او ايور الرابع في سعة
كلا سلام على المحرر

من اليوم الرابع او الليلة الرابعة **قوله** مع الرابعة
وابتدا المدة تحسب اول المدة العسوية يكون من حين يحد
البحر **قوله** من انقضاء الحد فان اي السابق يوجب التهاجر
وهذا ما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين
واعين العلامة **قوله** حسان المدة من اول الحد الذي
شأنه ان يقع باختياره وان وجد بغير اختياره وهو اليوم وال
السكر والمس والمس سوا فرد وحده او اجتمع معه غيره **قوله**
ولامن وقت المسح اليه لو اسبق الفارق وقت كان اولي لان
وجوده بالفعل لان وقت دخوله معتبر في ابتداءها اتفاقا
قوله والهاسم هو عطف خاص في العام فيها يسفر فان
انضم اليه عدم التمام طريق سمي راكبا المتعاسف وخرج
بهما العامي في سفره فلا يصح في حساب المدة ثلاثة ايام
قوله ودائمه الحد ث اي وكذا امن انهم الي طهارته بينهم
وهذا انقيد بالمدة قبله فتأمل **قوله** فان من الشك
اي لا يفيد كونه مسافرا او مقيما او موهما وجوع الضير لاحد
هما اي مسح صفيه او احد هما في الراجح كما قاله شيخنا
قوله قبل مضي يوم وليلة الخ هو قيد فيمن مسح حصره
سفر طرعا في كلام المصنف وليس في ذلك ما لو مضي اليوم واليلة
قبل سفره فليس له المسح لغرض المدة وما لو مضي له في السفر
اكثر من يوم وليلة **قوله** انما فيمن مسح عليه المسح بهي واما
منه وما لو سافر قبل مضي يوم وليلة وقبل المسح شهر مسح

فرح لو ليس خفا على جيرة
لوربح المسح عليه على الاصح
في الروضة لان ملبس فوق
ه مسوح على العمامة وسما
مسح اعلاه وسفله وعليه
وحرره خطوطا بان يضع
يده اليسرى تحت العقب
واليمين على ظهره لصابع
شتم يمين اليد الى اخر ساقه
واليسرى الى طرف الاصابع
من تحت مفرجة يدا اصابع
يديه فاستيعا بالمسح
خلافا لاولي ويحل قول
الروضة لا يندب استيعا
بل ويكره تكراره على
الخ ويكفي مسح
مسح الراس في محل الفرس
بفاهر اعلا الخ لا يعلم
وباطنه وعقبه وحرره اذ لم
يبرز الاقتصار على شئ منها
كما في الاقتصار على لا
صح فيقتصر عليه وقوفه
على محل الرخصة ولو وضع
يده المبتلة عليه ولم يمر بها
او قفل عليه احمد هـ

فقد ات بهم مدة مسافر عا المعتمد **قوله** ان كان في ظاهر
اي من اعلاه **قوله** خطوط اي فيكون استنجا به وغسله و
تثليثه لانه يعيبه قال العلامة الرمي ويؤخذ من العلة
انه لو كان من صديد او خشب فلا يكره قال شيخنا
لعلامة الرمي ولا يندب فيه التخييل وقال العلامة ابن
عبد الحق كالتخيط **قوله** يندب فيه التخييل **قوله** ويبطل
المسح اي يبطل حكمه بقطع المدة بواحد مما ذكره فغيره قطع
المدة بغيره **قوله** ويرى من ما يوجب الغسل اي اصاله لا غسل
منه ومن مثالا **قوله** قال في الاحياء بين اللباس الخ
ان ينقضه قبل لبسه لئلا يكون فيه حية او عقرب او شوك
او نحو ذلك فيها ورد ان في اللبس عليه ولم دعا به فغيره فليس
احد هما **قوله** جاغري با فاحمل الاخر وراه فخر جت منه حية
قوله رسول الله عليه وسلم من كان يري من بالله واليوم
الاخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضها وروي الطبراني في الاوسط
عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد
الحاجة ابعد المشي فانطلق ذات يوم للحاجة تحت شجرة ثم
توقفا وليس احد خفيه في طاب ارض فاخذ الخفي الاخر فارتفع
به ثم القاه فخرج منه اسودس الى فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم هذه كرامة اكرمني الله بها اللهم ائ امر ذبك من شره
ما يشي عا بطنه ومن شر من يشي عا رجليه ومن شر من يشي
عا اربع **تفصيل** في بيان احكام التيمم والاصل فيه ان له تعالى

وان

فرض التيمم في غزاة الفلق في الارض انما هو بشق
قال النووي في غزاة في الرابعة ولوراي نص الامار تابعه

وان كنتهم من او في سفر الى اخر الامة ونزله في اللبس عليه
وسلح جعلت لي الارض مسجدا ومسجدا مسجدا اي مظهر وهو
من خصائص هذه الامة لطراحة هذه الحديث وهو رخصة في
الراجع وقيل غريمة وقيل ان كان القصد المانع بيعة والاف
خصة ومن سنة اربع وقيل سنة ستة وهو من غير في ثلاثة
اطراف الطرف الاول في اسبابه والطرف الثاني في كيفية والطرف
الثالث في احكامه **قوله** وفي بعض نسخ المصنف تقدم
هذا الفصل على الذي قبله اي لغو المسح فيه عن جميع البدن
او جلة اعضا الوضوء بخلاف الذي قبله والاول اسبب لما روي
ان هذا الكتاب لما كانت تليفه من الطينة بما يديه عليهم
اختلفت نسخته كثير في التراجم والتقدم والتأخير والزيادة
والنقص وتغيير العبارات وغير ذلك **قوله** لغة القصد يقال
يهمت فلان ويهمته وتاهيته وامته اي قصدت ومنه قوله
تعالى ولا يهتمون الحديث منه تتفق **قوله** ظهور اي ظاهر
قوله عن وضوء او غسل اي ولو مندوبين **قوله** او غسل
عصوي اي واجب فلا يهتم من غسل وضوء مندوب استقلال لا
ليتهم من غسل الضيق قبل المصطف **قوله** بشر اي
مخصوصة فيه تغليب الشك كذا قول الوقت في السبب كالفجر
عن استعمال الما وهذا هو سبب التيمم والاسباب التي ذكرها
اسباب لذلك السبب وقد عدها بعضهم كالمصروف **قوله**
السلام عليها وعدها النبي ثلاثة فقد الما والحاجة اليه والحق

المسح
في
سجدة

قوله جعلت لي الارض المسح
قال المصنف ومفاه ان
في كان قلنا في الامم
تبع لهم الصلاة الا في
البيع والكتاب
ويستغنى ان يكون هذا
خاص بالمفني اما غيرهم
في قوله اي محل بدليل
تفصيل مع الملك جبرهم بها
قوله وحملت ما لا يجزئ
قوله اشاع
تتمتكم لما فقد اولي النفي
منهم بحد ما وقيم بالتر

فربما لم يسخ من رجليه لم يسخ طلبه مطلقا فان تيقنت وجوده
 فيه وجب طلبه ان امن في غيره اختصاصا وما لا يجب ابد له
 في طهارته واما خروج الوقت فقال النوب يثبت ط الامن عليه
 وقال الرافعي لا يثبت ط اذا اكد جمع العلامة الرافعي بينهما يدل الكلام
 الرافعي عيما ما اذا كان في محل لا يستقل فعلا الصلاة بالتيه
 فيه وكلام النوب عيما خلا فيه فان كان قد قال في سعي
 حد البعد لم يجب طلبه مطلقا **قوله** فرج لو خاف بر
 المار عني عن نسخته في الحال لكنه يعلم وجوبه وطلب في مكان
 اذا ذهب اليه لا يرجع الا بعد خروج الوقت قال في بطلان
 يجب عليه قصد الخطب الذي يسجنه به الماوان خرج الوقت
 قال العلامة ابن قاسم وهذا هو الذي استقر عليه كلام
 شيخنا الرافعي **قوله** والرافعي تعذر استعجاله الخ هو بيان
 لعذر طرف السابق فتأمل **قوله** او منفعة تعفو اي كل
 او بعض **قوله** ويدخل في العذر الخ لم يقل في التعذر لان
 هذا عذر حمي ولو قال ومن العذر لكان اولي واصح لا
 ليس من عذر السفى ولا المرفى **قوله** ما لو كان بقر به
 يحتل ان المراءى بقر به كونه في حد الغوث وفي حد القربا
 نه عالم بوجوده او من دفيه وقد علم حكمها فتأمل
قوله واعوازه بعد الطلب اي الحاجة اليه لاجل حيوان
 مخنم وهو ما لا يباح قتله كشبه او شرب دابته او رفقته
 او بيعه لمونة مهيبة في هذا من القدر الشهي فله التيهيم
 وللعقشان اخذ الما انما ملكه **قوله** بالحر
 قهرا بيد ان لم يبد له **ط**

ما جاز ان يعطى حيوانا
 ولو كان حياضه الى الزور
 استقر على كون اللوح او غيرهما
 التي تبيع وجوه ولا يملك
 او يبيع بقره ولا يبيع
 ولا يبيع بقره ولا يبيع
 ولا يبيع بقره ولا يبيع

بما لم يسخ من رجليه كالمخبر والموتد والمزني الموصف وتارك الصلاة
 بعد امر الامام **قوله** التراب الطاهر اي لقوله تعالى
 فتيمم صعيدا طيبا اي ترابا طاهرا والمراد بالظاهر الطهور او
 ما ينقله **قوله** له عيار هو المصباح لما من مثله التراب
 ان يترك في الماء عينا من طهره فان قال له يترك
 الجيم وتحتها اي حيس وكذا غيره من كلامه كما لا يفتي **قوله**
 او بر مل اي ولو خالطه رمل **قوله** لم يسخ وان قل صحت كان
 الرمل ناعما يلحق بالحل ويمنع من وصوله التراب الى العضو
 والا لم يصح عليه بل الخلاق المذكور وبذلك عفا الما
قوله لكنه اي النوب **قوله** كنورة اي بضم النون
 وهي الجبس المحروق قبل طفيه وقال في المصباح كنورة حجر
 الحلي ثم غلب عياضه طافى الى الحلي من رينج
 وغيره وتستقل لانه الشئ **قوله** وسماقة من فاني
 وهو الطين المحرق كالاواني وسحقها في القاموس الخ
 الجبس او عياضه من طين صني صافى وقال في المصباح
 الخ في الجبس اقصى عليه وقال في المصباح الخ في هو ما يبنى من
 الاواني قبل طينه يقال له فخار **قوله** وخرج بها طاهر النجس
 اي والمتنجس اما التراب المستعمل اي في ان الة النجس كغسل
 الغلب وان غسل او في التيهيم بعد من العضو **قوله** هو
 وفر ايضه اي او لانه كما هو معلوم فتأمل **قوله** اربعة
 شيئا اي بل خمسة قرا عيا ما ذكر نقل التراب كما ياتي وهذا

والمتنجس وضع
 لا يجوز ولا المستعمل
 خيار على العذر او شرب
 ما يبق على النجس
 حارث التيهيم
 ويؤخذ من حصر النجس
 صفة تيمم الواحد والآخر
 اما ما تنازع فيه غير مسمى العذر
 فانه غير مستعمل
 اما الرمل الزبي لا يلحق
 بالعضو فانه يجوز ان يقيم
 به اذ كان لا يخالطه
 طافى الى الحلي من رينج
 جنسها ولو وجد ما حالما
 للفعل لا يكتفيه وجب
 مستعمل في بعض اعضائه
 مرتب انكاره حديثه
 او مطلقا انكاره غيره
 كما يفعل في غسل كل
 بدنه غير الصحيح
 اذا امرتكم بالصحة
 من ما تنظفتم **ط**

النية اي نية استباحة
الصلاة وخبرها مما
تقتضيه استباحته

من الذي في المنهاج وهو المعتدل خلاف لما في الروضة من
التي طهارة كقولهم ان كل عدل سبعة يجعل الفصل والتركيب فتمام
ممكن ويجوز تلاوة او الكلام **قوله** النية اي ولها محلان عن نقل التراب الاول
الا في صوت اليمين بوجه عند مسح الوجه وضاه كلام الشرح اي اذ قد بدليل
واما ما استباح به فسياتي المسحة الثانية ولا يلحق نية التيمم ولا نية رفع اليد
ولو تيمم نية الاستيمام والمجوز بغير نية الاستباحة فقط ولها ثلاث مراتب
فان ان حدثت اصغر احد فانية استباحة ما عد ذلك كسجدة التلاوة وقيل
فبان اكبر او عكسه القيل ناو مسر لم يفرق ولو بنذر ذلك وتكليف التحليل
من لان موجبها واحتمل في كل مرتبة ما فيها وما بعد ما فقط واعلم ان
وان تعد لم يضر في تلك الطلوع في الصلاة فضا ونفلا واما فطية الجمعة فعنده
عبه ولو اجنب في الصلاة الرمي انها كصلاة غيرها وعنده العلامة ابن حجر
سفره ونسب وكان يفرق كشيخ الاسلام انها جعل فيها بالاحتياط فافلا يطى بالتيهم
ويتوضا وقتا اجلا لها فرضا ولا يلحقها مع فرض ولو مثلها وفي شرح العلامة
اعاد صلاة الوضوء الرمي كابن حجر وان جمع الخطبتين بتيهم واحد وسيا في
بعض ذلك في خلاصة فتاوى **قوله** استباحها اي الفرض
والنفل ولو غلب الفرض الذي نواه كما لو تيمم لصلاة الظهر
مثلا لم يضر حتى خلا وقت العصر **قوله** لم يستيج الفرض
اي العجز لا يخفى **قوله** ويجب قرن نية التيمم باليد
هذا هو الركن الثاني من المعين في النقل فتأمل **قوله** ينقل
التراب للوجه اي سواء كان بغيره ام لا فالاستحالة غيره
معتبرة والمراد بالنقل وجود النية حال كون التراب على اليد
قبل

او التيمم المفروض بان يكون

قبل مسح الوجه به فتأمل **قوله** بل ينقل غيره الخ من
جوز والراجح انه لا يتعين نقل التيمم ترابا غير يدعي
ان يتيمم به بشرط ان يجرد النية قبل المسح ويكون هذا
نقل جديد كما نقل من الهوى **قوله** مسح الوجه اي مسح
الذي يجب غسله الوضوء وكذا اليدين ولا يجب ايصال
التراب الي باطن السمع ولو خفيفا او نادرا بل ولا يندب
لما فيه من المستقرة بخلاف المخوف **قوله** مع المرتقين الخ
اشار به للردعي الامام ما لا رضى الله عنه القابل لعدم
وجوب مسح المرتقين فتأمل **قوله** بغير نيتين اي
نقلتين كما اشار اليه بقوله ولو وضع يده الخ وكلامه
صحيحة النية اول مرة بعد نقله واحدة ولو بنحو خرقة وا
سعة تلى مسح بها وجهه ويديه وجب نقلة اخرى يمسح
بها من احد ايديه ولو اصبعها واحد **قوله** ولو
تري الترتيب لم يضر اي لم يجب له مسح اليدين
فيعيدهما واما مسح اليدين الوجه فصحيح كما في الوضوء
قوله واما اذا التراب للوجه الخ اي اشترى مسح الوجه
وبعض اليدين في نقلة واحدة لا يضر كما من **قوله** جاز
ويحتاج الى نقلة اخرى لمسح اليدين الباقية **تنبيه**
مسكتون عن النقل لانه في ثمة النقل المقارن للنية واما
فقد العفو فلا يعتبر خلافا للنقل **قوله** وتقديره على
الوجه عا اسفله ليست من مدح كلام المصنف

ونجس قرن النية
بالنقل لان اول ذكرها
واما استباحها الى مسح
الوجه كحاجز المنهاج
كما في الوضوء فلو غلب
لم يكن لان النقل ولو كان
ركنا فهو غير مقصور في
نفسه قال لا نسوي
المتيمم الاكتفاء بالتحفظ
عندها وان غلبت بينهما
وتعمل الرأى في غيرهما
وهذا هو الظاهر وهو
التعبد بالاستدامة
فري على الغالب لان
هو الفرض في سائر الاقوال
فمن النية غالبا

ب

وإنما الظاهر في رتبة سراج
وهو ما يربو نصف النهار
كأنه ماء أو ريت غمامة
مطلقة بقر أو ريت ركب
طلع أو نحو ذلك مما يتوهم
مع الماء فلو سمع قائل
يقول ريت ماء لغائب
بطل تيممه لعلمه بالماء قبل
المانع أو يقول ريت
لغائب ماء لم يبطل تيممه
لمقارنته المانع لوجود
الماء اه ح ط

وشفاء المريض في مرضه في
الصلاة كوجوب أن المسافر
الماء فيها فينظر إن كان مما
تقطر بالتي لم تقطع وإن
كانت مما لا تقطع بالتي
كأن تيم وقد وضع الجيد
عليه حدث بطلت الصلاة
ولو عجم ميت وصلاته عليه
ثم وجب الماء وجب غسله
الصلاة عليه سواء كان في
أثناء الصلاة أو بعدها ذكره
البعوي في فتاويه ثم قال
ويحتمل أن لا يجب وما قاله
صحله في الخبر الحضر الحضر
أما في السفر فلا يجب شاة
ولا كالحى كما خبر به
ابن سراق في تلقينه لكنه
فرقه في التوضأ بعد
الصلاة فعلم أنه صلاة
الجنابة كغيرها وإن لم
يكن في الصلاة

ويتيم وجوب الماء في كل ما ذكره
 والاراقط في كل ما ذكره
 رجاله ثمانية عشر جاو في
 المشجوع الزوي اختل
 واشتغل في غسل الماء بجمعة
 فوات ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال انما كان
 يكفره ان يتيم ويعقب
 علي راسه حرقه ثم
 يحس عليها ويغسل
 ساير جده
 والتيم بدل عن غسل
 العضو العليل وروح
 الساردين غسل ما تحت
 اطرافه من الحجاب كما
 في التحقيق وغيره
 وابطعد كالجرح الذي يخاف
 من غسله ما مر فيتم لم
 خاف استعمال الماء وهاهنا
 كاللصوق في

فان عاد الى الاسلام في ما فعله منه لاكت بشية جديدة
 لانها قطعت النية الاولى **قوله** واذا امتنع شرعا اي سوا
 سقط وجوب استعمال الماء في العقد الشرعي او حرم استعماله
 فيه **قوله** في عضو اي سوا غير او نعد **قوله** فان
 لم يكن عليه اي العضو اي غسل العلة منه وان نعد
قوله وجب اليهم اي تحت محل العلة **قوله** وغسل الي
 اي وينتلف في غسل المحل والمعدة **قوله** ولا من تيب بينها
 عن الاولى تقدر بم التراب ليس بل الما انش **قوله** وقت دخول
 غسل العضو العليل ولا من تيب بين اليهم عن عليه غسل
 صحيحه والاوي تقدر بم اليهم كما مر ويجب تقدر بم اليهم بعد
 الاعضاء ان وجب فيها التراب كوجه واليد بين ويندب
 لم يجب كاليد اليمنى مع اليسرى نعم ان امتنع استعمال الماء
 في عضو بين مرتين او اكثر كفي يهم واحد عنها حيث تقول
قوله جمع جبهة التي سميت بذلك تقا ولا يجزئ كسر كاهيت
 المغازات مغارة مع انها مهلكة تقا ولا بالقول والنية منها
 وحاصل ما فيها انه اذا لم يكن سائر وجب عليه امر ان غسل
 الصحيح واليهم عن الجرح ولا اعادة مطلقا واذا كان ثم
 سائر ولم يكن في اعضا اليهم ولم يأت من الصحيح بشي خلا
 اعادة ايضا وكذا الاعادة فيها لو كان في غير اعضا اليهم واخذ
 بقدر الاستسناة ووضع على طهره الا بان كانت في اعضا
 او في غير هاولم تلت على طهره او كانت على طهره واخذ
 في زيادة

زياد في قدر الاستسناة وجب الاعادة في هذه الصورة
 الثلاث في كل الصور سنة ثلاثا لاعادة فيها وثلاثا
 فيها الاعادة **قوله** وهي اي الجبهة التي هو احد الجنبين
 فتأمل **قوله** يغسل عليها اي على جميعها ان احدثت من
 الصحيح شيئا او الاثنا ومسحها وافترع عما اخذته منه **قوله**
 وتيمم صاحب الجباير اي يغسل الصحيح ان كان **قوله**
 على طهره اي من الحدثين الا صغيرا والا كبر مستحي ومغفوك
 له واطرا حدث اصغر او اكبر فلا يغسل طهره **قوله** ويشق طهره
 للجبهة اي لعدم الاعادة فيها ذكره فان اخذت زيادة على اذا
 له وجبت الاعادة مطلق **قوله** ونحوها اي كثر اب التيق
 على الجملصة ودم تجدد عليها **قوله** ويتيمم بعد من يمتد
 من الصلاة والطواف وقطبة الجمعة فتقار علق المندورة
 منها عليها من علق الخا ص على العام لا مندور غير ما كتله
 كما مر **قوله** ولا بين طوافين في ضا فان لم يطلق به له ان
 يصلي في ضا او نفلا ومن تيمم لطواف الحج نعم من يهم
 لطواف نفلا له ان يصلي به نفلا لا في ضا ومن يهم للخطبة
 جمعة ولم يخطب هلا له ان يصلي الجمعة او لا متى العزيمة
 ابن حجر كشيخ الاسلام على انه ليس له ان يصلي به الجمعة
 او غير هاذن لان الخطبة دون الصلاة وخالفها العلامة
 الرمي واعند ان له يصلي به الجمعة او غير هالان الخطبة هـ
 بمنزلة ركعتين **قوله** وتيمم بنية وبين الصلاة الحج مرجوح
 في زيادة

والحاصل ان الجبهة وان كانت
 في اعضا اليهم وجبت الاعادة
 مطلقا وان كانت في غير ضا فلا
 لم تأخذ من الصحيح
 اعادتها مطلقا لان في
 هذه الحالة لا سائر لا يغسل
 الصحيح ويتيمم الجرح
 وان اخذت زيادة على قدر
 الاستسناة وجبت الاعادة
 مطلقا وان اخذت ما لا يمتد
 للاستسناة فان وضعا
 على طهره ولم يمتد نزعها
 فلا قضاء والا بان وضعا
 على حدث او هل نزعها
 وجبت القضاء اهره
 ومثل فرض الصلاة في ذلك
 فرض الطواف وخطبت الجمعة
 فيجتمع الحج واحد بين
 طوافين وفرضه وبين
 طوافين وفرضه وبين
 وبين صلاة حقه وخطبتها
 على ما وجه النجاة وعط
 المعنى اه

ولو انكفأ المار في يد المتعبد او المستتر بتم وصل لا اعاد عليه لما سلق ونظر الماء
 المشترى دون المتعبد لان قاسه كل عقد كعتا حيا في الزمان وعدمه ٥٢ ط
 ولو بقي على ذي حد أكبر والراجح كما قاله بعض مشايخنا انه يمتنع عليها اذا انتهت
 لتكليف الجليل صلاة النافلة فضلا عن الفريضة وفضلها عن الحج
 بينهما انتهت اقوال ويكفي مصلح كلام الشارح بان قوله لا
 ونجوع بينه وبين صلاة الحج بان يهتم بقصد الصلاة ونهض
 به ثم تمكن حليلها بعد نيلها في الصلاة حتى لا يفتقد بره
 وهذا سابع في كلامهم بل هو من دلالة الاقتضاء بان يكون
 في الكلام شيخي ملخو في يجب تقديره لصحة الكلام فهذه صورة
 الجميع بين الصلاة وبين التكليف وحمله على اولي من تضعيفه
فصل في بيان احكام النجاسة التي هي مالا يتنجس
 محل حلول مرجعها عينية كانت او حكمية فنخرج بها النجاسة المستقرة
 ويقال لها الحكمية ايضا وهي ما تنتج من ذواتها كالمني فانه يجاوز
 حكمه عن محل خروجه الى جميع البدن وكما لحدث فيها من حقيقة
 النجاسة الوضوء لقايم بالمحل الملائم للعين التي تستقر مع توسع
 وطوبى احد العائنين وتطلق ايضا نفس العين النجاسة وهو
 المراد هنا ويقال لحد منها مستقذر شرعا يمنع صحة الصلاة حيث
 لا مرض اي يجوز ان لم يجد الطهر يبيت ويجا وعليه نجاسة
قوله والنجاسة اي باعتبار العين **قوله** لغة المستقذر اي
 ولو طاهر كالصان والمخاطا والمني **قوله** كل عين الخ قاله شيخنا
 الا اذا قال كل من التعريف لشمول جميع الاقاراد وتيقن ذلك كونه بعضها
 لاخراج كل ما يوذ ما ذكره فتا مس **قوله** حرم تناولها اي احد
 وشربا او غيرهما لان التناول يشتمل ذلك **قوله** لا يجوز منها قال
 ويجوز الاختيار حالة الفروج فيها تناول الميت وهو المتعبد
 النجاسة ونحوها فيجوز فيها قنار وان كل تميزه خلافا لعقده

او نحو ذلك كما يرضى انقطع
 صحتها وادار الزوج وطهرها
 ويتم من ذم لفريضة كان
 ان يجمع ذلك معها وكذا
 معها صلاة الجنازة لا نقا
 ليست من جنس ما يقوله
 ٥١ ط
 النجاسة وهي لغت كما
 يستقذر وشرعا مستقذر
 يمنع من صحة الصلاة
 حيث لا مرض ٥٢ ط
 وعرفنا بعينه قبل ان النجوس
 بانها كل عين حرم تناولها
 الاطلاق حالة التميز الاختيار
 مع طهارة التميز لا اختيار
 ولا لا استقذار ولا لا يفرز
 في البدن او العقل خرج
 طلاق ما يباح قبله لعقده
 ابتداء النجاسة فان قيل
 يباح استقذارها بلا ضرورة
 ويجوز الاختيار حالة الفروج
 النجاسة ونحوها فيجوز فيها

بعض المتأخرين نظر الى ان شانه عسر التعبد ولا يتجسس فيه ولا يجوز اهلهم وقيل في ذلك
 ان ما عجز به السجدة ونحوه لا يتجسس الفهم بل لا يجوز علمه منه ولا يجرى يلزم من النجاسة
 التجسس وهذا القيد والقيود وهذا قوله حالة الاختيار اي حرم على الاعتبار في تأخير الحرمة
 يشيخنا وهذا التعريف صلا منته قال المطلق لان ذكره هنا في
 لا يفي بهذا المختصر **قوله** ودخل في الاطلاق الخ اي ودخل تحت
 قوله في الاطلاق ما يجرى من قليله لنحو الحشيش مثلا فتأمل
قوله فابا للجنس الخ قال شيخنا في جعل ذلك من القوا با
 بحيث طاهر من جعة **قوله** من السبعيلين اي او من احدهما
 فخرج به الكبقية المنافذة وكانت المناسيب للشارح ذكرها قاله
 منها طاهر لا التي الواصل الى المعدة وان عادها ولم يتغير ما عد
 الصلب الا في ولما الخارج من فم النائم طاهر لان علم به من
 المعدة كان خرج مستتاب صفة **قوله** والغايها ما خذ من عظامه
 يغوطا اذا نزل وهو اسم لفضلة الا دمي ومثله القدرة الا ان الغايها
 يشتمل البول كما قاله الجلال السيوطي ثمران العذر والبول مفرد
 وقال النووي القدرة مختصة بالادمي والروث بالالهم **قوله** في
 سابع الخ مفهوم هذا الغايها تفصيل فهو اولي من عموم النجاسة
 الاخرى ولغفا الماضي اولي من المضارع **قوله** الخجلون الخارج
 من فم ج الاذي بسبب رطوبة الخلب طاهر لا يجب بغيره غسل
 لانه بمنزلة الدود والخارج **قوله** الدود اي وكذا البيض ولون
 غير مأكول واللبث من مأكول ومثله الهامة المستهوية ان
 لم ينجس بان عقاده من البول عد لان طهيبان كما من **قوله** لا
 تحمله المعدة لقول لم تحمله المعدة لجان اولي وانسب اذا المراد
 ما لم تقع حالته بالفعل كعظم شرب لعقب بلعه قال وهو كذا ولم
 وجب لوزع لبنت وبيض لوضف لفي خرج بقوله متطلب لنحو الكلاب على حقيقته وخرجها
 بلا استقذارها ما مررنا ولم لا ما بقوله لا استقذارها كخا طوي وغيرها من المستقذرات
 بنا على حرمة اكلها وهو لا يصح والبلل لمرارة من وعقل ما خرو العقل كالا فم والبرص
 او البدن كالسجدة والقران وما روي جرد الحرام وان كالحليل بالنبذ من حشره ذلك هو مروج

٥٢
 تناوله طاهر
 طلقا اي كثير او قليل
 نفسه او غير خالصة
 حالت لا اختيار الخ لكان
 لا نجاسة بل حرمة اي احكام
 اجترامه ذك يور عليه
 الحرمي كانه يجر تناوله
 مع عدم الحرمة
 الحرمة تتشعب بلاحظ
 فان الاوهان والذاتية
 او في العرقه ومعلوم
 ج الاول لا زمت للجنس
 ما حشيت كونه فاحرمة الذوات
 ثابتة للحرمة
 حرصا وصيت حتى يمنع
 بغيره كالحمل
 جزء منه في الاستعمال
 حر دون الحرمة العرقه بسبب
 الاماز ونحوه كعقد الذمت
 فلم تشتت ولم يجرى
 ولم يفرق فلم يجر اجزاء
 الكلاب على حقيقته وخرجها
 بغيره من المستقذرات
 كالا فم والبرص

اي من مأكول وغيره اراد
 به النجاسة المتوسطة للحم وطعام لم يتغير فانه نجس ولا يجب تسبيح المخرج منه
 كالبول والغايط بل لا بد من غسله لو كان من مغلظة قال شيخنا وخالف العلامة الرمي في هذه
 النجاسة الخفيفة والمغلظة كما نقله عنه شيخنا عن الذي في شمس خلافة **قوله**
 بعد ذلك ويكفي غسله ولو كان من مأكول اللحم خلا فالامام ماله رضي الله عنه
 بركة الحديث كانت الصلاة ولو قال ولو كانت من مأكول اللحم او مالا يسيل دمه كالقمل والبق
 حسا والفصل في الجنابة والذباب لكان اولي **قوله** واجب اي فورا ان عني بالنجس
 ببول سبع مرات فلم كان لطلح الملكوت بدنه بشي منها بل حاجة ضرورية من المعصية
 ينزل صلي الله عليه وسلم يسا الالاف اصابه بها فصد ولوم من مغلظة خلاف لئلا يكتفى او من فهو
 انه حجة جعل الله خسا فصد او وطي مستنجا منه ولو في حال جريان الدم فلا يجب فصد
 والفصل في الجنابة مرة في ذلك او ليس ثوب بامتنع خسا وعرق فيه فيجب عند ارادة
 غسل البول مرة واحدة او نحو الصلاة بخلاف الغسل من الجنابة فانه لا يجب على الفوه
 وادود ولم يصغوه واما وان حصلت الجنابة من زنا والفرا بينهما انها المعصية في
 صلي الله عليه وسلم بهد فثوب الجنابة بخلاف النجاسة **تسبيح** فضلا صلي الله عليه
 عيا ابو الاسراي وذلك وسلم طاهرة كما جزم به البخاري وصححه القاضي خلا في لما
 في علم غله واحدة وهو في الشرح الصغي لان بركة الحبشية رضي الله عنها ثبت
 حجة في الوجوب تنبذ النجاسة بول الله عليه وسلم فقال لها انت تلج النار بطنك صحى
 الدارقطني وكذا بقية الانبياء عليهم الصلاة والسلام بنا على
 الخافهم نبينا صلي الله عليه وسلم كما قاله الشيخ لانه لا يبق
 بكن ما نهم ونازع في ذلك الجواب **قوله** ان كانت مشاهدة
 قال شيخنا صوابه ان كانت محسوسة بشمل الطعم ولو نوالا
 لان امر ادبها ما قبل الحكمة كما سيدكره بعده انتهى **قوله** ولكن
 ولون وراجه الاما عسر زواله من لون او ريح الجواب
 اما ان اجتمع فوجب ازالتها مطلقا القوه ولاكتها
 فلا يجزئ ان يظلم المحل اما ان اجتمع فوجب ازالتها مطلقا القوه ولاكتها
 على بقا العذر كما يدعى بقا الطعم وحده وان عسر زواله هـ ط

الجواب بان مراده الشارح بقوله ان كانت مشاهدة كونها
 محسوسة بدليل مقابلة بالحكمة فذا اعترض **قوله** بزوال
 عينها او برميها **قوله** ومحاوله زوال او صافى ولو بنحو صافى
 اشبات فيجب ان تفرق زوال الطعم عليه قال شيخنا حيث كانت
 يسير او يعثر كونه فثمة واصلها بها يعثر بالفطره وكذا يقال فيها
 لو بقي اللون والريح معاني محل واحد من نجاسة واحدة ويصح
 استعماله فيجب في غسل الايدي بقدر الحاجة للجريان
 الحاجة به **قوله** من اي لم يعثر عنه نعم ان تعذر زواله
 عفى عنه مادام العسر يجب زواله اذا سهل ولا يجب اعاده ما
 صلاه معه على المعتمد **قوله** او لون او ريح فان بقي معاني محل
 واحد فحما من بقا الطعم **قوله** فيكفي اجري الماء المتنجس منها
 ومن ذلك السكبين اذا جئت في النار ثم سقيت ما نجس
 والحب اذا انقع في البول حتى انتفخ واللحم اذا طبخ يقول فيظهر باطرها
 ايضا بصب الماء على ظاهره **قوله** من الابول الى لونه من غسله
 الابول لكان اولي واحسن **قوله** الابول الى لونه الذي لم ياكل
 الطعام محله اذا كان دون الكول من اما اذا كان فوقها فلا بد
 من الغسل وان لم ياكل مطلقا **قوله** على جهة التغذي اي ندى
 يمنع الرشح تحنكه بثر ونحوه ولا تاوله السفوف ونحوه الاصلاح
قوله برشق الماء عليه اي يحدن الى او صافى قبل الرشح او معه ومنها
 رطوبة محل بوله فلا بد من عصره او جفافه والاصل في ذلك هـ
 حديث الشيخين عن ام قيس انها جات بان لها صغي ولهم

فان بقيت في روضه

يا عمل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره
فقال عليه فدعي رسول الله عليه وسلم بها فضله ولم يغسله
وحمل الرثا مذي يغسل من بول الجارية ويرش من بول البهي
وقد بال في حجره صلى الله عليه وسلم اطفال ستة نظفها بعضهم
فقال قد بال بال في حجر النبي اطفال حسن حسيت ابن
الزبير بالقول كذا سيلها ابن هاشم وبن ام قيس جاني الخفاف
قال في شرح مسلم وفي الحديث ندي حسن المعاشرة والمليحة
والتواضع والرفق بالصغار وعندهم **قوله** ولا يشق طاني الرثا
الحل لوقال من في سبلان كان اولي اذ هو مع السبلان فصل
واما من الشخص نفسه **قوله** عجا جوهه التغذي اي ولو مرة فقط وان عاد الي البيت
الذي لم يتفصل كدر الدماء ولو لبث مغدرا ولا يشق طالعصر حيث ظهر ومنه تحقيق الحق بلا ما
صل والقروح وموضع الفصام ما صب عليه بعد زوال الاوصاف **قوله** بالهي الصبية الخ
والجامة فيعني عن قليله والفرق بينهما ان بول البهي ارق من بولها فلا يلبس بالمحل لصق
وكثيره انشرب عرق امرا ويعني عن دور البراءة وقيل
والبق اولى من الزيت ومن قليل بول الخفاش وعنده
وبول الذباب لان ذلك مما المعني وبلوغها بما يح كذا الورد بنحوه وهو الحديث جاز ان يفترقا
تعم به البلري ويشق لا في صم طهارة البول كما قاله الطاوودي والحق به الخنثى **قوله** ان
حسرت از عنده ط عكس لم يظهر الحكيم في الغسالة انها لا تكون ظاهرة الا بشرطها
يعني ماء الطهارة اذ لم يتغير احد هاتين لا بتغير والثاني ان لا يشربها والثالث ان يطهر
وضعه عليها والا فلا يعني عن شرب منه ط

المحلل والرابع ان يكون الماء واردا لا موردا **قوله** الا ان
اليس عا اي عرفا من الدم واليقع من الشئ من ومن غيره مالم
يحتل طابا جنى ولو طاهر او خرج اليسير العيش من اليقع فان
كان من الشئ من نفسه ولم يكن بفعله كعصره لم يحتل طابا جنى
ولم يجرى وز ملحده عفى عنه والا فلا وكاليقع الصديد وما يخرج
من التقلبات والدما ميبيل والجروح ونحوها ودم البر اعنيث و
بينهم الذباب **نعم** لا يعنى عن شئ من ذالك من مغلفا
مطلقا **قوله** اي مشيى هو بالجرى ان لما المجاورة المحل بالعد
بالعطن على اليسير المشي وري البدلية ارجح من النصب على الا
ستتكالما هو مقر في محله **قوله** لا نفس له سائلة اي كادم
له سائل عند شق عضو منه كما مر **قوله** ونهل هو بالجرى
نحلة وجمع الجرج نجال وهو من اعظم الحيو ان حيلة في طلب الزنى
ومن عجب امره انه اذا وجد شيئا وان قل اندبر الباقين له
ويجتلس في ز من الصبغ للشئ واذا اضاف منه العف اضرجه
الى العف الى الظاهر الارض وقصه ليشس وليس في الحيوان
ما يجل اقل منه مثله والبعير **قوله** في الانا اي الذي فيه
ما او مابع **قوله** وافهم في له الخ فيه تطويل لا يستقيم
لان علامه وقوعه قبل موته والطرح فيه كمال الوقوع وانما
المضطرحة بعد موته لا يجرى كمال **قوله** واذا الترت الخ قد
تقدم في المياه **قوله** الا العلب الخ قد تقدم هذا في المياه
ايضا وكذا الجراد وكله طاهر الا المنكس وقد اشار البلقيش الى
او طرحتها لا يميز او قصد طرحتها فيه وقعت فيه وهي حية
او قصد طرحتها على مكان اخر فوقع في المايه
او قصد طرحتها في الماء

ثم اعلم ان الاله سبحانه جبار وحيد فالحمار كله طاهر لانه خلق لمنافع العباد ولونه بعض
 الوجوه قال نقية هو الذي خلق لكم ما في جميعه وانما يحصل الانتفاع او يكمل الطهارة الا ما فيها من النجاسة
 والحيوان كله طاهر اي طاهر طيب طاهر هذا الباب بقوله جميع ما في النجس اما جوارحها وهو النجس
 العين حال حياة الا الكلب والمراد بالحيوان ما ليس بالحيوان والاحياء والحيوان ولاه الطاهر
 ولو سئل عن النجس طاهر من حيوان والحيوان طاهر الا العلق والغث من فرع عن
 انما احد من اذولغ فيه الكلب كلى منهما والحيوان طاهر الا الكلب اصل كل حيوان ولو لم يكن الحيوان بالعلقه
 ان يغسل سبع مرات اول طهارة ونجاسة وجر الحيوان كهيئة كذا الكلب والمنفصل عن النبي تابع
 من بالتراب وجهه لانه لا ينجس كالعنق والرق ونحوهما طاهر او ماله استسحب له في الباطن
 ان الطهارة اما لحد او خبث نجس كالبلع الا ما استسحب له ان كان من ما لم يولد غير ادمي
 او من ادمي واما البهيض فطاهر مطلقا **قوله** مع حيوان طاهر الخ يشتمل المتولد بينه وبين كلب قادمي فان كان غير صفة الا
 فانه وهو طيب اجزائه دمي فنجس مطلقا او عيا صفة الا دمي فتأله العلامة الرمي كوالده
 بل هو طيب للحيوانا بطلهارة له لانه جعل احكامه مختلفة وكان قسيما من كونه طاهرا
 نكته كثر ما لم يولد فبقية من ثبوت جميع الاحكام له كالا دميين وقال العلامة ابن
 ابي 251 طه وما تولد منها اربعة نجس كل حيوان نجس يعني عنه ومن اراد ان ينجس من هذا الباب
 منهما او من احد هما مع الامر عليه برسا لتنا المشهور في احكام المتولد **قوله** واللبنة
 او من غيره من الحيوانا طاهر كله نجاسة الخ قد تقدم معنى للينة وما الحق بالادمي غيب
 الطهارة ولو ادعى كالتولد الطهارة من جهة **قوله** فانها طاهرة اي لقوله في التعليل
 بين ذيب وكلية تغلبا وسلم اصلت لنا ميتات ودمان السمك والجراد والعدو والطحال
 والفرع يتبع الا في النجس والمراد بالسمك الحيوان الذي لا يعيش به ودمه خارج وان لم
 والادري الرق والحرة وشر بكت عيا صفة المشهورة والدليل على طهارة الا دمي قوله تعالى
 فما في الدين والنجاب ولقد كر من ابني آدم اذ قصية التلخيص انه لا ينجس نجس مسته بالموث
 البذل وتقرر في الجزية واخفها بعد وجوب الزكاهما في النجاسة
 وخبرم الانحية والمناحية آه ط

سوا المسلم وغيره واما قوله تعالى انها لمنزكون نجس فكل دهر
 نجاسة الاعتقاد واجتنابهم كالتنجس نجاسة الابدان و
 لهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الاسير في المسجد واما من
 الحاكم لا تنجس سوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا
 فيجرب على الغالب **قوله** ويغسل الانسان ولو غلب العلق
 اي وجوب ان اريد استعاله مع وجود رطوبة قال العلامة
 ابن قاسم كان تحصيل الانا بالذكي للترك بالفظ الحديث
 انقي فغير الانا وغير الولوغ من فطالته مثلها **قوله** بما
 طهور آي لا ينجس ولا يستعمل كما من **قوله** احدا من اي ولو
 السابعة والاولى **قوله** مصحوف بالتراب اي من وجهه
 به سوا من جهات خارج الانا المتنجس او وضع فيه الماء او لا او التراب
 او اعي الارض لعل المزج خارج الانا **قوله** الطهر يومه و اجزائه الجاه اخ الاق
 الطفل ويحيى ايضا الرمي التعم الذي له غير ريكه الماء او التراب
 المختلط بدمه دقيق حيث كدر الماء اما التراب المتغير بدمه
 فيجرب ايضا حيث لم يغير الماء او لو غار في ريقه وهذه
 المسئلة فقال وحكم النجس **قوله** لغسل كلب داخل يان يكون قد اكل من الماء
 حمام مثلا او لم يعده تطهيره واستمر الناس عيا دخوله والا
 غسلا فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة في حصره وفوطه ولا بد من
 فيما يتبع اصابة شئ منه من ذال النجس لا فطاهرات
 لا تنجس بالشك ويظهر الحمام بمرون الماء عليه سبع مرات احدا
 من بطل لانه يلحق به الترتيب كما من ولو مضت مدة
 252 طه

251 طه

وتتبعه الزمان ولو غبار
 رمل وان افسد التراب
 جمع بين نوحه في الطهور
 فلا ينجي غيره كما شانه
 وصوبون اهرق حد
 ولو دلخ في كلب في انا فيه
 ما قليل شح كثر حتى بلغ
 قلتي طهر الماء دون
 الا ناكما نقله البغوي
 في تهمذ يده عن ابي الحارث
 واقره فان كان في الانا
 ما كثير ولم ينقص بولوغه
 عن قلتي لم ينحس الماء
 ولا الاثاء ان لم يكن
 اصاب حرمة الذي لم
 يصله الماء مع رطوبة
 احدهما قاله في المجموع
 وقضيته انه لو اصاب
 ما وصله الماء ما هو فيه
 لم ينحس وتكون كثر الاثاء
 الما ما نعت في شفه
 وبصرح الا بار وغيره

يحتل انه من عليه ذال ولو لموا سطة الطيب الذي
 من نعال اخر وداخله لم ينجي مستكة والي ام مثال بل
 وكذا كل امحاف منجس واحتل تطهيره **قوله** واذ لم
 تر لعين النبي سسة الخ كذا في بعض عبارة غيره من المولفين
 وفي بعضها انها اذا زالت سست مثلا حسبت سست ولا العلى
 مة آتت فاسم فيقول الاول على العين التي هي الخرم ويحل
 الثاني على الوصف انتهى وح قلنا نغرض بينهما ولو قطا بر من
 الغسلات شئى الى غير المغسول فاما نظا بر من الغسلات فله
 حكم المغسول فاما نظا بر من الغسلات الاولى وفي يغسل مستالا
 في تهمذ يده عن ابي الحارث ان تر ب فيها والا فلا بد من الترتيب وهكذا الكل واحدة
 يغسل المتطاهر منها بعد ما بقي من الغسلات مع الترتيب
 ان لم يسبق الترتيب فان نظا بر من المجموع شئى غسل مستالا
 بها ترتيب ان تر ب في الاولى والا فلا بد من الترتيب **قوله**
 والارض الترابية ما عليها تراب ولو من هبوب الرياح او كان
 ترابها نجي ساعى المعتمد عند العلامة الرمي **قوله** لا يجب التراب
 فيها اذ لا معنى لترتيب التراب قال العلامة آتت فاسم ولو
 انتقل منها شئى الى غير هافات اريد تطهير المتقل لم ينحس
 لتر بية والمتقل له ليه فلا بد من ترتيبه انتهى اقول لو ح
 يحل على هذا ما يفهم منه التناقض في عبارتهم فتأمل **قوله**
 يغسل من سائر الخ يحتمل ان الضمين نجي ويغسل راجع الي
 الانا ويحتل ان يغسل بالشئ المتنجس ويقطع النضر عن الانا
قوله

قوله ثاني عليه اي تعم محلها مع السيلان **قوله**
 والثلاثة بالتا افضل افضل بن زيادة ترتيب بعد الاولى العا
 جبة وهذا اذا زالت اوصاف النبي سسة بالاولى الى الت بة
 الاوصاف بعد مرة واحدة ويطلب اثبات بعد ما وضاهى
 كالامهم انه لا يبين تثليث النبي سسة العلية وهو
 الموافق لقاعدة ان المكس لا يكره به صرح العلامة الرمي كالم
 كالمحط **قوله** واعلم الخ قد تقدم في انشام الهياه
 فراجعه **قوله** بالاستي له ومنها انقلاب دم الطيبة
 مسكا والدم لبنا او منيا ومنها اند باع المحل ونحو ذال
قوله وهي انقلاب الشئى اي انقلاب مغير ذاتيا كالخل
 والمسك **قوله** ما العنب الخ مع معنى لغة والمرا د بها هنا
 المسك ولو من نبيذ النمر او القصب والعسل او غير هاستى اختلا
 بعضها ببعض او لا والخ مع شدة وان لم تنو جد فيها التا **قوله**
 محترمة كانت اي وهو الخ عورت انقص الخ سة ولو شئت
 ويتغير حكمها بتغير المقصد بعده **قوله** صارت خلا اي لا
 بمعنى نشأت عن غير هانحو عين تفجرة او انفصل عنها على
 عند السكملت **قوله** وكذا لو تخللت الخ هو من ما صدقات
 كاللام المصنوع لان معنى بنفسها عدم صاحب عين لها من
 غير هانكا ذكره ونبه عليه للمخنف في فيه هل هو حرام او مكروه
 والراجح العراضة **قوله** بطرح شئى فيها الخ هو مفهوم
 بنفسها فيعلم منه ان الطرح غير معتبر بل المدان على صاحبها

57

ملي

لان علت النجاسة والتحريم
 الاسكار وقد زال ولان
 العصر غالبا لا يتخلل الا
 بعد التخيير فلو لم تقل بالطلا
 دة لتعذر اخا فخل
 الخمر وهو حلال ارجاع

وان تخللت بعض شئ
 فيها كالبصل والخبز الحار
 ولو قيل التخلل يظهر لتي
 المظروحة فيها فينجسها
 بقسا نقله بها خلاه ط

لعين فيها حيث تخللها ما لم تكن ما يشق الا حزن ان عنها
 نحو بعض من ارجات يسيرة وشمل الشئ ما تخلل مائة
 منها وان نزع قيل صبر ورتها خلا فان نزع قيل ان تخلل
 منه شيئا لم يضر ولو كانت الواقعة فيها نجسا لم يظهر وان نزع
 منها قيل تخللها وشمل الشئ ايضا المايح وغيره نعم قال
 العلامة الرمي لا يضر نحو غسل وسك ما ولا لطيب راجحتها
 حيث وضع قبل التخلل ومن العين المخرجه ما تلوث من ادوية
 نفثها بغير غلبانها لنقلها من محل الى اخر فيعود عليها
 بالتلحيس اذا تخللت نعم ان وضع عليها جرح وصل
 اليه قبل تخللها ظهرت وعملت المغوي يكون وضع الجرح قبل
 جفاف الدن قال العلامة الرمي وبه اتى العالدر حرمه
 الله تعالى **قوله** واذا ظهرت النجاسة اي حكمنا بطلها رة
 التخلل المنقلب عن النجاسة حكمنا بطلها رة دونها اي من فيها
 لا يعود عليها بالتلحيس **قوله** لا يصير العصب خللا من
 غير تلحيس لا في ثلاث صور احدها ان يصب في الدن المعتق
 بالتخلل ثابته ان يصب في العصب خل اكثر منه او مساويا
 له ثالثة اذا تجردت حبات العنب من عناقيد وملي منها
 الدن طين راسه **فصل** في بيان اصنام الخيف و
 القليس والاستحاضة وحقيقتها فقول الشارح في بيان
 الخ يشمل الحكم والذات كما يعلم مما ياتي والاصل في الخيف
 قوله تعالى ويسلوا عن المحيض عن المحيض وضل المحيض
 هذا

هذا كسبه الله تعالى نبات ادم **قوله** ويخرج من الفرج
 اي قبل الانثى الادمية فان كانت من الحيض فالاصح ان حكما
 حكم الادمية نباتا صالحة المأكلة وان كانت من الحيض فان
 ظمرا دبه وجود دم لها لانه حين حقيقة بل هو من الحيض
 الغوي ولا يتعلق به حكم الا في التعليقات بنحو الطلاق وال
 العتق كما انما هذه العلامة ثبت قاسم **قوله** في الحيض الخ
 القاي جواب شوط مقدرة تقديره اذا علمت ذلك فالحيض
 الخ وهو لغة مطلق السيلان يقال حاض العواذ سال وحلت
 الشجرية اذ سالت صوفها وهو مصدر حاض حيا ومحييا
 ومحا فصار ش عادم جبلة يخرج من اقصى الرحم المرأة بعد
 بلوغها في اوقات مخصوصة في سبل الهمة في الحيض
 كتاب الحيض والذات يخرج من الحيضات اربع الادمية
 والارنب والصبغ والخفاش ونحوها بعظم ارب يلحظ
 والسايبع وخفاش لها دوا **قوله** وزيد عليه اربعة اخرج
 وهي الناقة والكلبة والعورقة والحلي ابي الانثى من الخيل لا
 انه يقال لم حلي فقط كما في المختار والى ولها به لحن ورح نهار
 ثمانية وقد نضها بعرضهم فقال يلحظ من ذبي الروح صنع
 ملات وارنب وناقة وكلبة خفاش العورقة والحلي فقط
 جات ثمان وهذا المعتمد وزاد بعضهم نبات ورماد وهي المعروفة
 عند العامة بالجنك وبالحمة وله اعش اسماء وهي حية و
 تناس ومنه قوله يا الله فليكن له العائشة رضي الله عنها

لو خلق الله فرجان ففكان
 ملك في الاحداث ان يكون
 الخارج من كل منهما حيض
 ولو حاض الخنثى من الفرج
 وامني من الذكر حائضا
 ببلوغه وانكاه او طهر
 الفرج حائضا فلا يشك
 في ذلك الحكم الحيض لجواز
 كونه رجلا او خارجا
 فاد قال في المجموع

وهو اذا القلوب له

الحناجر ما لا يظلم من عليم ولا ينفخ نفاخ

يعلم خائبين الا يحوز دمنة قوله فضحت فبشرنا ما باسلحنا اي حاصت وعراك

وما تخفى الصدور م ٩٢ بالعين المهمله وفرا بالفاو طلت بالمثلثة وهو الدم ومنه

يشجر عذ ولا يكاد قد له تعالى لم يظلمت اي لم يزل بعارتهم واكبار ومنه قوله

تسعه وباتيه المروءة تعالى فلما رايته اكبرته اي ضمت له كما ذكره بعض في قصة يوسف

مكنا وما قلوبهم ومنه قوله قد نظرها بعفهم فقال حبيب نفاخ دراس اعجاز

وعجزا وطيح ان كالا ضحك عراة فلو طلت اكبار قوله تسع سنين اي ثمة

وعذا ابا اليها دعهة فلاليه والسنة القريه عبارة عن ثلاث مائة واربعه وجمعا

فان كانت مبتدأة وهي عبارة عن ثلاث مائة وخمسين وستين يوم وسدس يوم والسنة التسمية

التي ابتداء الدهر حرة بان ترب في بعض الايام وما يوم الا جز ثلثا بية جز من اليوم والسنة العددية عبارة عن

قويا وفي بعضها دما ففينا ثلاثا بية وستين لا تزيد ولا تنقص وقوله تسع من فوع

فالضيق من ذلك استجابة على الجز بية فدين الاعتراض بانه منسوب الى الضمنية فلم

والقوى منه هي اة لم ينقصها في وجوده في اسنة منها قوله بل للخيالة اي الطبيعة

القوى من اقله وله جاوز من عرفا وفي فف الرجم قوله ولونه اي الدم قوله لم يخذ م

الثرة ولا تقص الضعيف وهو بجا مهمله ساكنة زوال المهمله مكسورة بينهما

عنه اقل الظاهر وهو خمسة عشرة يوما كما سيأتي وان كانت

مبتدأة غير حرة في الروط حره قوله لذاغ هو بالذال المعجمة والعين المهمله لما ليس

السابقة في ففها بور وليلة من الحيوان كالنار وعكسه ما هو من الحيوان كالضفد ولم

ظهر ما تسع وعشرون تقية بر اها لها معا ولا اعني معها معا وقد تضمنت العلامة

التحر وان كانت معتادة الاجهون بيفقلا ولدغ الذي سم باها بال اول وفي النار بال مال

غيره هذه نادر سبق لها صفي وظهر وظهر تعلمها قدره وتنا فترايها للثان

مال

لا عارة مخالفة لم ولم يتخلل بينهما اقل ظلم لان القوز اقوية العادة لظهور

فان نسبت عاداتها قدره وقتا وهي غير ميمز مكمل اي في احكامها السابقة لاحتمال

كل زمان وعمر عليها الجيوش لا في طلاق وعبارة تغتفر لنية كصلاة وتغسل كل فرض

للثاني فاعى فاوا الاعجاز م في كل والاها لنبها من الممثل ان يوهلته وقت انقطاع

المتر وك حقا بلا خفا قوله ليس في اكثر نسخ المثلث اي وفي الدرو تصور من زمان لاحتمال

اولي لان لوانه خمسة تسود دتم حرة ثم مشغرة ثم صفر ثم ل ان يكون طاهرا ثم شهرا

كدرة وهي في الفقة عيا هذا الترتيب فافوا الاسود وهكذا كاملا فيحصل لها ثمة كل شهر

الي اخر هاتم ما تيه ربح افقي مما لا ربح فيه تحت اقوي اربعة عشر يوم فيفي عليها

مها لا تحت فيلا وما فيه صفات افقي ما فيه صفة واحدة يومان ان لم تغتد الا فقط

فالا سودا تحت افقي ما منه من غير التخت والمخت منه ليلان اعتبارا في فيق

افقي ما من غير المخت والاسود المخت التخت افقي ما من عليها واذا بقي عليها

الاسودا التختين فقط والاسود المخت فقط وكذا يقال في يومان فتصور لهما ثمة ثمانية

بقية الالموان فان استوت الصفات كاسود فيق مع عشر يوما ثلثة اولها وثلثة

اخر ثلثين وكاسود مختن مع احر ثلثين مختن فيقدم الثا ثمة اخرها فيحصلان فان

منها الفقة قوله وفي الصلح الخ هو يفتح الصاد المهمله او بالعكس فليتيحي مما هي

اسم الكتاب مشهور في اللغة تاليف الخ اي النظر لهما عيل وظهر حله وهو في الزمان

ابن جاد الجوهري النيسابوري كان من اعاجيب الدنيا المحتمل للحيضة والظفر كناية

وذا لانه كان من بلاد النجف وهو ما لم في اللغة وخطه كهما فيما مر ولا ظهران

يضرب به المثل وله ذكر في الخ طوطا المنسوبة في طابن الحامل عيني وان ولدت منها

مقلة ونحوه قوله والنفاخ بلس النون من النفس هو بافرو بلا تخلل نقاد لا ملاق

الدم او من تنفس الصبح اذا ظهر ويقال في فعله نفس المرأة بضم النون

النون وقتها مع كسر لغا فيها والضم افصح من فعل الحرف نفس المرأة بضم النون وكسر لغا لا غير ذكره في المجمع

في فتح الباري انه في الحيض بالفتح والضم وفي شرح مسلم

في فتح الباري انه في الحيض بالفتح والضم وفي شرح مسلم

في فتح الباري انه في الحيض بالفتح والضم وفي شرح مسلم

٢٤

الطلق
 فخرج بما ذكره من الطلق
 والخارج مع الولد فليس
 يحصى لان ذلك من آثار
 الولادة ولا تقاس تقدمه
 على خروج الولد بل في الادر
 فادرج ط
 كذا في وفيه ايضا ونقل ابو حاتم عن الالهجي العجوني في
 الحبيص والولادة وذكر في غيره احد وهو لغة الولادة
 وش عام قاله المصنف وسمي بذلك لانه يخرج فقب
 نفس فالبعث له عتب الولادة اي ولو علفه او مضغه في
 ولو قال عتب فخرج الرحم من الحمل لكان اولي ليخرج ما بين
 المومنين **قوله** فالخارج مع الولد او قبله اي مالا اطلق
 لاي سمي تقاس اي لتقدمه على فخرج الرحم من الحمل بل
 هو دم حبيص ان اصل الحبيص قبله والافدم فساد **قوله**
 والاكثر جذفها اي اليافيقا لعقب والمرا دية ان يوجده الدم
 قبل مخرج خمسة عشر من مامن الولادة والافهم حبيص ولا
 تقاس لخالص لونه لا بعد عشرة ايام مثالا فتكسر العشة
 من التقاس ويجب عليها قضا الصلاة ونحو ما قاله العلما
 وغيرهما مما يمنع الحبيصة الملقيني واعنده العلامة الرمي **قوله** والاستسنة
 كسائر الاحداث الضرورية وهي لغة السيلان الدم لعله في غير اوفاته ويسيل من
 ففعل المستحاضة فخرجها عرف في ادنى الرحم سمي لعاذل بكل لئال المعجزة على المشق
 قبل الوضوء او التيمم ان وحكي ابن سيده انها لغتها والجو هي بدل اللام **قوله** في
 كانت تتيق وبعد ذلك غلبت يام الحبيص والفساس الخ فيشمل ما تراه الصغيرة والايه
 تعصبه وتترضا بعد غيره غير يام الحبيص والفساس الخ فيشمل ما تراه الصغيرة والايه
 ويكون ذلك وقت الصلاة فتأمل **قوله** زمانها قدره الشارع ليخرج في الامتنع بوم
 لانها ظاهرة ضرورة فلا تلهو وليلة فلا يكتفى اخر بالزمن من عت الجنة فاستار الي ان اصله
 قبل الوقت كالتيق وبعد ما وقد زمت الحبيص الخ فتأمل **قوله** اي مقدار ذلك الخ انها
 ذكر تبارك الصلاة تقبلا للحدث قدده ايض ليكمل ما لو طري في اثنا بوم وليلة وما لو وجدوا
 فلو اخرجت لمصاحح الصلاة كستر عورة وانتفا رجاء عت واجتماع في القبلة ودعا المقدار
 الى المسجد وتحصيل ستره لم يقم لانها ان تعذر للا مقهره وان اخره فغير مصحح الصلاة
 فينبطل وضوءه فوجب العادة واعادة الاحتياط لتكرار الحدث وانجس مع

مع استغناها عن احتمال ذلك بقدر توالي المبادرة ويجب الوضوء لكل فرضي
 ولو من ذرة كما لقيتم لبقا الحدث وكذا يجب لكل فرضي تجديد الصلابة وما يتعلق
 بها من غسل قبا على تجديد الوضوء ولو انقطع عنها قبل الصلاة ولم تعتد انقطاعه
 المقدار في اكثر من يوم وليلة **قوله** على الاتصال الخ اثنا وعوده او اعتادته وذلك
 به الى انه لا يتصور الا قبل الاكث اذا تطلعتا فاما مات وضوء الصلاة وجب الوضوء
 يبلغ مجموع الدماء النفرقة يوم ما وليلة والاثنان كان الاول وازالة ما على النزع من
 لزم الزيادة على الاقل لان التقاطح حبيصا حبيصا وان كان الدم حط
 الثاني فلا حبيص فتأمل **قوله** المعتاد فيلغى في وجوده
 ان يكون بحيث لو وضعت القطنه او نحوها في موضعها لتطقت
 بالدم **قوله** واكثر خمسة عشر يوما اي فلا في الامام اي حنيفه
 رضي الله عنه واما ضربا قل الحبيص ثلاثة ايام واكثر عشة
 فضيق كما في المجموع **قوله** بلبا لبها اي سوا نقد من او تاح
 او تلخت **قوله** فهو اي الزايد فقط **قوله** ست او سبع اي
 من الايام وذكر العدد الحد في المعدود فتأمل **قوله** لكوها
 لمعتد في ذلك الاستغفار اي المتق المتتابع التام من الامام
 ولا قلم الشافعي رضي الله عنه لانه تتبع شيا العرب وبحت عت
 اي لا يتقدم احوالهن في ذلك فلو طردت فادة امرأة بخلاف ذلك لم
 جل ما وجد من بعض **قوله** للحضة وفي التحقيق كالتيق ملح وفي الروضة
 وان قل بكونه لا احد لا تملك انه لا يتقدم بل ما وجد منه عقب الوضوء
 يكون نقاسا قليلا او كثيرا لا يوجب جدا اقل من مجيء ويعين عت
 زمانها بالالحضة فالمراد من المتابعات العبارات واحد واقار
 المصنف الاول المناسبة ما بعده فتأمل **قوله** من انفعال
 الولد وان تاح الدم وجاها قبل مضي خمسة عشر يوما
قوله واكثر ستون يوما اي بلبا لبها **قوله** فاسبغة ابد

لو اطرقت امرأة بان حبيص
 اقل من يوم وليلة او اكثر
 من غسائلا لم يتبع ذلك
 على الاصح لان بحث الاول
 ليه اتم واحتمال عروض
 در كاساد للمرات اقر
 في حرقه العادة المستقرة

ابو سهل المصنفون معنى لطيفا في كون اكثر النفاس مستحب
بني ما روي ان الهني يكثر في الرحم اربعين يوما لا يتغير ثم
يكثر مثلها فلقنة ثم مثلها منقعة ثم تنفخ فيه الروح كما
في الحديث والولد يتغذي بدم الحبيب ورح يخرج الدم من حين
النفخ لغونه غذاء الولد وانما يخرج في المدة التي قبلها وهي
اربعة اشهر واكثر الحبيب خمسة عشر يوما يكون جلة النفا
سستين يوما لان الدم يخرج في الاربعة اشهر فخرج بعد
فراغ الرحم من الحمل **قوله** خمسة عشر يوما اي لان الشهر
لا يدخل في الباعت حيض وظهر اذا كانت اكثر الحبيب خمسة عشر
يوما لان ما لم يكن اقل الطهر كذا **قوله** بين حيض ونفا
وكذا بين نفاسين كان حملت عقب الولادة ومضى اكثر النفا
س وطهرت بعده يوما مثلا ثم القت علقته **قوله** اذا غلبت با
لاصح اي وهو المعتمد **قوله** دون خمسة عشر يوما اي
سواء تقدم الحبيب بان حاض وانقطع الدم ثم مضى دون
الوجود لانه ما ورد في ثلث خمسة عشر يوما بان نفست اكثر النفاس
ثم طهرت ومضى دون خمسة عشر يوما ثم حاضت **قوله**
لغوي يشيع الوجود كالقهر لا كنه اي ليس له زمن انتهى اليه بالاجماع **قوله**
اي قهر اي بيع والحرز اي اي الطهر انما في بي استارة الي رجوع الطهر الي مطلق
المال قال الامام الشافعي **قوله** الطهر لا يقيد ببيت الحبيب **قوله** فقد تكلمت المرأة دهرها
حيضا اي كسيدة تنافطه رضى الله عنها وكذا وضعت بان من
وحكته عدم فوات زمنها عليها بالعبادة **قوله** تسع سنين
منه يحض تسع سنين اي تقريبا لا تحديا فتناسل قبل تمامها عمالا النخ
يسع حيضا وظهر دون ما يسعها ولوترات الدم اياما بعضها قبل

واقل زمن اي كنه في
المراء وفي بعض النسخ
الحار تسع سنين فكذا
في الحر ولو بالبلاد الباردة
الوجود لانه ما ورد في ثلث
ولا ضار طام شرعي ولا
لغوي يشيع الوجود كالقهر
اي قهر اي بيع والحرز اي
المال قال الامام الشافعي
الطهر لا يقيد ببيت الحبيب
حيضا اي كسيدة تنافطه رضى
وحكته عدم فوات زمنها
منه يحض تسع سنين اي
يسع حيضا وظهر دون ما

وبعضها فيه جعل الثاني حيضان وجرت شروط الملاء وله مدة كثره
اي تسع سنين لا تحيض اصلا كما مرارة في ط

النخ تقدم ما فيه **قوله** يفيض عن حيض وظهر اي عن
اقلهم ما روي ان من ستة عشر يوما ولو بلحضة فلو
الدم اي ما بعضها قبل من الامكان وبعضها فيه جعل الثاني
حيضان وجدت شوطه **قوله** ستة اشهر اي عدية
كما قاله البلقيني وهي جمع شهر والشهر ما خرج من الشهرة
وهي الظهور يقال شهرة الشئ اشهره شهرة وشهر
ويقال في لغة قليلة اشهرته حياها الن يدي **قوله**
والحيضان اي واحدة للوطي واحدة للوضع من امكان
اجتماعها بعد عقد النكاح **قوله** الوجوه وهو المعبر عنه
بالاستقراء انما وجوبه هنا نقن في العبارات وليعلم الواقع
عليه ان المراد منها واحد فاما اعراض عليها هنا في
التقنين بالوجوه فتأمل **قوله** ويجوز بالحبيب اي
بسيبته في زمنه وبعده الي ان يظهر وهذا شروع في احكامه
فتأمل **قوله** في ضاي ولو كفاية لفلاحة الجنان ونحوها
قوله الصوم اي للاجماع في تلخي يمه وعدم انعقاده
وعدم صلحته منها منقول المعنى خلافا للامام لان خروج
الدم مصحوف للمبدن والصوم كذا في الامم لا بالصوم لا
جتم على مضعفات والتعارف ناظر لصحة الايمان ما
امتن **قوله** قراءة القرآن اي باللفظ بحيث تسمع نفسها
ومحله ان قصدت القراءة ولو مع غنى ها والا فلا رمة عليها
كما في الحجب وسوا احكامه وموا عظة وقصصه وما

واكثره اي من العمل
اربعة سنين وغالبه تسعة
اشهر للاستقراء كما احذر
بوقوعه شافعي وكذا الامام
مالا حكمه ايضا قال اجارنا
امران في حديثه امرات
ويجوز ما يدل عليه قوله
اي في اثني عشر سنة فحمل كل
بطل اربع سنين
الصلاة فرضها ونفلها وكذا
سجدة التلاوة والكر في ط
الصوم فرضه ونفله
فتأمل الصور الفرض بخلاف
الصلاة لقولنا اي شدة روى
كان يصيبنا قوله اي الصوم
فتأمل بقضا الصور وان نؤمر
بقضا الصلاة رواه كثره
وانطقه كاهاء على ذلك
الح

اما الله فلا يمنع من القراءة لانه لا يعتقد حرمة ذلك كما قال الماوروي واما تعليمه
وتعلمه فيجوز ان رجح الامامة والا فلا حرج ط

تبيينه محل لم يرد حديث وما قد منه او اكثر ولو جازا وادلات نطقها بغير فاداد
اكبر اذكار القرآن وغيره بقصد الفرائد شروعه في المعصية فالتحريم لذل الله ومحلله
كبر اعظم واخباره في السيرة واستشارة لاخر من هذا كالمطوف كما قاله القاضي في
واحكامه لا بقصد قرآن فتاوية قال العلامة ابن قاسم وقد فزع فيه انتهى
كقولهم عند الركوب سحابة وقال العلامة الرمي بعد قول المنهاج والقرآن اي حيث
انزل نزلنا هذا وما كنا نعلم نلفظ به بحيث شمع نفسها مع اعتدال سمعها ولم يكن
مقرئ اي مطبق وعند ثم نفي لفظ وقال العلامة ابن حجر وبشارة الاخر من
المصيبة ان الله وان الله لسانه كما بينت ذا الصريح ما فيه في شرح العباب انتهى قاله
راصفون وبالحديث لسانه شبيهنا التبريل امسلي ومحلله اذا كانت مسهبا كما احدثان
بلا قصد فان قصد القرآن اختصا بفهمها المثلون فلا يلحقهم **قوله** ومن المصحف اي
وهو او مع كذا ذكره ما فيه من لدراسة ولو لم يكن بل حيث عد مساهرا وان حل
وان اطلق فلا كما نبه عليه حمله معه كما ياتي وخرج به التهمة وهي لان ورقة يكتب فيها
النور في وقايقه لغيره شي من القرآن وتعلق على الارس مثالا ليس فلا يلحقهم حمله
الا خلا لخرمته لانه لا يمكن ولا مسها ما لم يسمي مصحفا عن خا كما قاله العلامة ابن
قرآن الا بقصد قال النور قاسم كالمصلي وقال العلامة الخ طيب لا يلحقهم ذالوان سميت
ومعنى حفظ مصحفا عن فواتق من التهمة بقصد الد راسة وعكسه
والعبارة بقصد الكاتب ان كتب لنفسه والاقصد الامر
المستاجر وخر بطله وسند وقته مثله ان كان فيها وتفسير الت
لمراعاة معناه الغوي وهو مثل الميم قال العلامة الخ طيب
لكن الفتحة فمن ياتي انتهى والاصح الهم ثم الضم قال العلامة
المناوي واصله ارضها في الصحاح لانه ما خذ من المصحف

لا يجوز منه ولذا تبعه في البيع واما المنفصل عن فقهيته كلام البيان حمله
وبصرح الاستدلال

وكذا يحرم حمله اي المصحف لانه يبلغ من المنسج المس نفع يجوز حمله لضرورة كخوف عليه
من غرق ونحوه حرج وخرج بالمصنف غيره كتوراة وانجيل ومنسوخ تلاوة من القرآن

اي جمعت فيه المصحف اي المصحف فليد الفتيان للمصحف
مستحب كتاب في البيان ضلوا لبعضهم لانت القيام
مستحب للعمل بالمصحف من باب اولي **قوله** الا اذا
اذا خافت عليه اي فيلحق حمله لغيره فان خاف او حرق او
نجا سدة او وقع في كافر ويلحق بالغير في نفي غضب او سدة
قوله دخول المسجد اي عبوره لغلقه منها واما الملك
فليحرم عليها كالحجب **قوله** للحائض التي صرح به للامام
الا فلا حرج في التحيض فتأمل **قوله** ان خافت تلويثه
اي ولو شك او توقى هم اما لو امنت التلويث فالعبور مكره
لها وخلاف الاول للحجب ما لم تكن حاجة فان كانت فلا حرج
لها ولا خلاف ومثلها في ذالوك كذا في نجا سدة كذا العوض
المسجد سطحه ودرجته وروشته وخرج به في كبريا
ومدرسة وفاقا فلا يلحق الا المتنجس بالفعل واملك
الغير فيلحق بالمتنجس بما جرت به العادة دون فيه **قوله**
فرضا او تقلا اي او واجب كذا لانه في الله عليه وسلم
له وقال **قوله** خذ عني مناسككم رواه مسلم والخبر الطواني بمنزلة
الصلاة الا ان الله قد اصل فيه الشطوط فمت نطق فلا ينطق
الا بنحو رواه الحاكم وصححه **قوله** الوطى اي ولو الدبر
ولو بعده انقطاع الدم وقيل الغسل ما لم تلحق الفوق وع في
النساء فان خاف ذال جاز له الوطى ولو انقطاع الدم ووطوا
في الصبح كغيره من العاصد العالم بالتحريم المحدثان ويكفر منخله

وان لم ينسخ حكمه فلا يحرم
وحمل حمله في متاع متعال
اذا لم يكن مقصود بالجل
بان قصد حمله او لم يقبل
شيئا لعدم الاخلال بتعقله
بملك او تردد لقوله تعالى
لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى حتى تعلموا ما تقولون
ولا جنب الا عابرا سبيلا قال
ابن عثيمين وغيره لا تقربوا
بواقع الصلاة لانه ليس
فيها عيب سبيل بل في تواف
ضيقها وظهور المسجد ونظيره
تورق تعالى لهدمة ضوامع
وبيع وصلوات ولقوله صلى الله
عليه وسلم لا احل المسجد
يقن ولا جسد ولا ابرار
داود وعز عانت رمن
المعنى انها في طرط الطواف
فرضه وواجبه ونقله سوا
اكان في ضمنه نكاح او
لقوا صلى الله عليه وسلم الطواف
صلوات الا ان الله اهل فيه

و يستثنى من ذلك المتحير
فلا كفارة بوطئها وان
ولو اخبرته تخفيها ولم يكن
صدقها لم يلتفت اليها وان
امكن صدقها حر وطورها
وان كذبها فلا لانها ربحا
عاندته ولا لان الاصل عدم
التحرر بخلافه من علق به
طلاقها واخبرته به فانها
تطلق وان كذبها التقدير
في تعليقه بما لا يعرف الا
من جهتها ولا يكره طعنها
ولا استعمال ما ستمه من
او عجيب وخبره ح ط

فقال ما فوق السرة الأوتار وخص بمفهومه **عموم** خبر مسلم اصنعوا كل شيء الجيد
الا تشكح ولان الاستمتاع بما تحت الازار يدعواي الجماع فخره **خبر** حار حار محب

وقيل في العطي ويوجب في المرأة ان تتقدم ما تحتاج اليه
من احوال الكيف والنفاس والاستحاضة فان كان
زوجها عالما ان مه تعلمها والاقلها الخروج لسؤال العا
بل يوجب عليها ويخرج عليه منها الا ان سال هو فتغنى
بذلك وليس لها الخروج الي مجلس ذكر وتعليم خير
الا برضاها وان اتقطع دم الكيف والنفاس وظهرت
قله ان وطأها في من فذكر اهله وان زافته دمه استند

ضيق على المصليين او
شوش عليهم ضرر النور
فيه قاله في الجمع قال
ولا يحرم اخراج الروح
فيه لا في اولى الاولي
اجتماع لو صلى المصلي
ان الخلائك تتنازع
ولا تتنازع بنوار

وقيل في الوطى ويجب على المرأة ان تتعلم ما تحتاج اليه
من احكام الكيف والنفس والاسئلة فانه كان
زوجها عالما ان مه تعلمها والا فلهما الخروج لسؤال العالما
بل يجب عليها ويحرم عليه منها الا ان سال هو فتعفى
بذلك وليس لها الخروج الى مجلس ذكر وتعليم خير
الا برضاها وان انقطع دم الكيف والنفس وظهرت
فله ان يطاها في من غير كراهة فان خافت عوده استحب
له التوق في الوطى احتياطا **قوله** ثم استطلد الخ الا
استطلد ذكر الشئ في غير محله مع غير طهارة سببها
كما اشار اليه الش ويحرم في الجنب اي المسلم ذكر كان او
انثى غير نير في القرات والمكث قال شيخنا وكذا في المس
وانها سمي جنبا لانه يجب بجنب الصلاة والمسجد والقن
ونحوها اي يتاعد عنها ويقال رجلان جنب ورجل جنب
وربما طابق عيا قلدة فيقال جنبه وجنوب وجنات **قوله**
اما اذكار القران اي بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله
رب العالمين وسبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقر
نبي ان الله وانا اليه راجعون **قوله** لا يقصد قرآن الخ غير
مرجوع والرجح ان اذكاره وعينها على حد سواء فان قصد القرا
نقا او مع الذكر حرص وان قصد الذكر فقط او اطلق لم يحرم
قوله الجنب الخ هو مستدر لا نه المقتسم وان ذكره للمبايع
فتام **قوله** مسلم خرج به الا في فلا يمنع من المكث في

المسجد لانه لا يعتقد حرمته وان حرم عليه من حيث انه ملك
بالقوع ويخرج بمثل ذلك في القراءة كما مر في الاشارة اليه
في الحاشية **قوله** وجه هو بمعنى عدم الامان كما ذكره فليس
المراد به حقيقة التحذر ويجب عليه ان يغسل ما لا يملك
يغتنى من غسله وان يهتم عن غيره ولو بنزاع المسجد في
وان حرم والمراية ما دخل في وقفيته بخلاف ما يذهب به الزا
فلا يلزم به ويقدم على تراب المسجد ان سهل **قوله** وجملة
الخرج به حمل حمله فلا يلزم مطلقا كما قاله العلامة
الرملي ومما تبعه وقال العلامة ابن حجر فيه تفصيل انتهى
وقال العلامة الطبري انه نسب الحمل اليه حرم والا فلا
قوله فيها مصحف ان عد له عرفا ولا في به لا نحو فليس
وصدوقا ومنفعة وخر انه ولو في غير جاي مثله جلد
المنصل به وكذا المنصل عنه ان لم تقطع نسبتة عنه كان جعل
جلد كتاب علم مثالا واما العراشي الذي من خشب او جريد مثالا
اذا وضع عليه المصحف فقال العلامة ابن قاسم لا يلزم من
شبهه منه ونقل عن العلامة الرمي كالمصنف عبد الجبار
والطبري وي وقال شيخنا كالمصنف ابن حجر يلزم
مسده وقال شيخنا كالمصنف الحلي يلزم من مس ما في
المصنف دون غيره انتهى واعلم ان ذكر هذا وما بعده في المحدث
مع جريان في الجنب والحاشية للتبعية غيره فيه لا اختصاصه
به فتأمل **قوله** ويجل جلد الى القرن من مصحف او
غيره

غيره حيث قصد للدراسة كما مر في الاشارة **قوله**
في امتعة اي لا يقصد القرن فقط عند العلامة الرمي وقال
العلامة ابن حجر كالحلي يلزم قصد المصنف مع المتاع
والقرنية وجمع الامتعة ليس قيد كما مر في المتاع الواحد
ولو صغير جدا كما قاله العلامة الرمي ومن تبعه وقال
العلامة الحلي لا بد ان يتبع من يملك به معلقا حده
من المصنف **قوله** اكثر اي يقينا وتغني العشرة بالرسم العثماني
في المصحف ويرسم قاعدة الخ طاق التفسير والامه في الجمل
واما المصنف فقال العلامة الرمي العشرة في العشرة رعد مهابه
الحالة ووضعه **قوله** وفي دنانير كالا حدية وهي المنقوشة
عليها سورة الاخرى وكذا اثياب ثيابا ونحوها ويجل لبسها
والنوم فيها ولو للجانب ويكره كتابة القرن في اسقف وجد
ولو لمسجد وطعم ونحو ذلك لا ويجوز عدم الجدران واعل
الطعام ولا يضر ملاقة في المعدة بخلاف ابتلاع نخل طاس
عليه اسم الله تعالى فانه يلزم ما لم يذ به **قوله** نقش عائد
منها فان وكذا التهمة كما مر لانه صا الله عليه وسلم كتب
الي صر تلامذته الشام كتاب وفيه باهل الكتاب تعالى الى كلمة
سبح اسمك يا ربهم واليه ولم يامر حامله بالمحافظة على الطهارة ويكره
كتابة الخروز وتعليقها الا اذا جعل عليها اسما او نحو ولا يكره كتابة ثمن
القرآن في انا ليس في ما وقع لغيره من غير السلام في فتاويه
ويكره اوراق خشب نقش عليه شيء من القرآن الا ان قصد به صيانه

ويحرم على المحدث حديثا اخر
ثلاثة اشياء اولها ان
مختص بالاعضاء ولا يرفع
لان وجوب القبو والمصحف
مختصان بها واولها كل
عضو يرفع حديثه
بغسله في المصنف وبمسحه
في المصحف وانما حرر
مس المصحف بذلك العضو
بعد غسله قبل تحام
الطهارة لانه لا يسمى
متعلقا وقد قال بقوله
لا يمس الا المصنف
اهم

ويحل للمحدث قلبه ورق

المصنف بعينه ونحوه
قال في الروضة لا بد ليس
بما حل ولا ما ساء
قوله المحدث ولو حدث أكبر من مس المصنف لو قال من
مس القرآن كان أولي والجل كالمس بالطريق الأولي **قوله**
وتعلم قرآن هو عطف عام على فاصلي لو قال لدراسة وتعليمه
أولي وانسب ليخرج تعلم غيره أما البالغ فيخرج عليه ذلك مطلقا
وان تعذر عليه الظهارة دايما لاكت افتى المحققان حج
بان مودب الاطفال الذي لا يستطيع ان يقيم بلا حدث أكثر من
ادافضة انه يسامح في مس الواح الاطفال لما فيه من المشقة
ولعننا يتهم لان سنة اسهل من ز من العوض وان استمر
المشقة في حرج **قوله** بكرة درس القرآن بفهم فحس وكذا
العلم وأما كتبها بانفس نفوس ويندب للفتاوى ان يتعود
للقراءة وان يستقبل القبلة وان يقرأ بتدبير وتخشع وان يرتل
يبكي عند القراءة والقراءة في المصحف افضل منها على ظهر القلب
الا ان زاد شوقه حضور قلبه في القراءة على ظهر القلب فيها وصل في
صحة ويخرج من تفسير القرآن بلا علم وكذا الحديث وسبب انه او يتي منه
كثير والسنة ان يقول انسييت كذا انسييت ويتدب ختمه اول النها
او الليل وان يكون يوم الجمعة اوليتها وهو في الصلاة المنقرا
افضل وبسبب الدعاء عليه وحضوره بعد الشروع في ختمه اخرى
وكثيرة

وكثيرة تلاوة قال العلامة المطاوب ويتأكد صوم يوم ختمه
نفي **كتاب** بيان احكام الصلاة وكيفيتها وما
يتعلق بها وهي افضل عبادة البدن الظاهرة وفضل
القرآن يفضل ونفعلها افضل النوافل وافضل الصلوات الجمعة
ثم عصر هاتم فمن في هاتم صحتها ثم صبح هاتم العشاء
ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب وبعدها الصوم ثم الحج ثم
الزكاة وسبب الصلاة الشرعية صلى لشيئا لها في الدعاء
اصلا لا بسم الرحمن على كما قال الجمهور من اهل اللغة
وغيرهم من اصل التلخيص وهي مشقة من الصلوات
ومعاصرة في خاص نبي المصلي بينه في انحاء بيده في
الركوع والسجود ويرتفعات عند ارتفاعه وقيل من طليت
العود بالنار اذا قومت لا تعطفه والصلاة تنقو مد للطلاقة
ومن ثم ورد في الخبر من لم تنهه صلاة عن الفحشاء والمنكر
فلا صلاة له اي كاملة ولا يصح كون لام الصلاة واو هذا لان الكلام في الغالب
اي لا ينهم بل يجدون الوان من البياء وبالعكس نحو العج
ما خوذ من الباع والاصل فيها قوله تعالى واقموا الصلاة وحين
فرض على وعيا امه فحين صلاة الحديث وفرصة ليلة
الاسرى قبل الهجرة بسنة وقيل سنة اشهر وقيل غي
وانما لم يلجج صبح تلك الليلة لعدم العلم بكيفية هاتان
حبر بل ما علمه الصلاة ابتداء بالظهر إشارة الى ان دينه
وتسليم لقولهم مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم وسبب ذلك لاستعمالها
على الرعا اطلاق الاك الجزء على اسم الكل ٥٥٥

كتاب الصلاة جمعها
صلوات وهي لغتها
الدعاء بخير قال تعالى
وصلي عليهم اي ادع
لهم وتضمنها معنى
التعطف عند موت
يعلى وترعا اقوال
وافعال مفتحة
بالتكبير مختمة بالتسليم
بشرائط مخصوصة
ولا ترد صلاة كحر
لان الكلام في الغالب
فقد حل صلات الجنان
مختلفة بسبب اختلاف
وكذلك لانه قولهم اقوال
وافعال يشمل الواجب
والمندوب غير التكبير
بذلك لاستعمالها

سببها على بقیة الادیان ضهورها على بقیة الصلوات
قوله وهي لغة الدعی مطلقا وقيل الدعی بالخیر
 اقوال وافعال ای واجبة ودخول المندوب فيها تنقيب قد
 صلاة الجنازة وضحت سبحانه نبي التلاوة والسر والمرا دما
 ضوعها كذا وقد ضلت صلاة الاخرى ونحوه وقد قال بعضهم
 ان الصلاة تشمل جميع خمسة اقوال وخمسة افعال وعند جامع
 بينها فالاقوال الكبيرة والقراءة والشهادة والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم والسلام والافعال القيام والركوع والسجود
 والجلوس بين السجدة ثياب والجلوس الذي يعقبه السلام
 والعقد الجامع بينهما النية وسياق السلام على الجميع مفصلا
 في فصل الاركان فلجمعه **قوله** مفتحة بالتكبير الخ ما
 ما يفتح به الشيء ويحتم به قد يكون فارجا عنه كما في الحديث
 مفتحة الصلاة الطهور وقد يكون منه كما هنا وهو ملأ
قوله بشرابط اي مخصصة **قوله** وفي بعض النسخ الخ
 وهي اولي المطابقة المبتدأ للخبر لا فادتها ان السلام في النسخة
 الارض للجنس فتأمل **قوله** خمس اي في كل يوم وليلة لما
 هو معلوم من الدين بالضرورة وجمع الجنس لهذه الاسباب
 من خاصيتها تعينها لها والافتقار ان الصبح كانت لا دم
 الظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليعقوب
 وقد نظم ذلك بعضهم نقالا لادم صبح والعشاء ليعقوب فظهر
 لداود

قائمة بمرم الحسنة للرافعي ان الصبح كانت صلاة داود والظهر لداود
 والمغرب ليعقوب والعشاء كانت صلاة اسحق بن يوسف

لداود وعصر لنوحه **قوله** ومغرب ليعقوب كذا شرح مسند العبد
 الشريف فاشكر لفضله **قوله** وقت بعضهم ما فيه مخالفة لذلك
 ولم يعو د عليه قال شيخنا وناظر هذا انها كانت على هذه
 الهبة المعروفة في هذه الاوقات فراجعه وعلم ان محل كونها
 خمس في اليوم والليلة في غير ايام الدجال اما فيها فقد ورد
 اولها كسنة وثانيها كسنة وثالثها كجمعة والبقية على ما
 هذه والامر في اليوم الاول بالتقدير ويقاس به الاخير ان بان
 تكبر اوقات الصلاة ويحلى وكذا الصوم وسائر العبادات ان
 مانية وغير العبادات كالحمل والاحل ونحوها ويجوز ان يكون
 مكنت الشمس عند قوم مدة وكما طلقوها من غير لانها
 تكنت ثلاث ليال ولا ترد الجمعة لانها من جملة الخمس في يومها
 فتأمل فانه يحتاج اليه والله الموفق **قوله** باول الوقت
 اي وقتة المجد ودله فيجب بدو ذلك الشرح في فعلها او العزم
 عليه فيه ولا يغني عن هذا ما وجب عيانت بلوغ من عزم على فعلها
 الواجبات وترك المحرمات لان هذا عزم عام والصلوات في الخاص
 فالانتم عيانت ما قبل فعلها التائبية بنحو وج وقتها وبذلك
 تارقت الجمع **قوله** اي صلاة ذكر لغير هذا وانته فيها بعده
 استاوالي جواز التذكير والتأنيث في كل فتأمل **قوله** لانها
 ظاهرة وسط النهار ولانها او الصلاة ظهرت في الاسلام بفعله
 على الله عليه وسلم التابع لعقل جبريل عليه الصلاة والسلام
 لا فتدأية به كالمصاحبة رضي الله عنهم وكان هو كالمصاحبة لهم

واورد في ذلك خبرا
 جمع الله سبحانه وتعالى
 جميع ذلك لبنينا عليه
 وتعلموا الصلاة والسلام
 وراحمته تعظيما له وتكررا
 اجوبهم الاجر له ولا
 منه اه ع ط

لعدم رايتهم ليجري على وقت بد الله بها في قى له اقم الصلاة
لذكوة الشمس الآية **قوله** واول وقتها الخ اي بد ظرو
وقتها بد الظهور ليس منه والاصل في المواظبة قوله تعالى
منبى ان الله حين تنشق الشمس وتصفى كواكبها اول الجود فاه
المموات في الارض وعشيا وصبت تظهر في قال ابن عباس رضي
الله عنهما اراد بفتح تنسوت المغرب والعشا وبفتح تنسوت
الصبح وحبب تظهر في الظهور **قوله** لنفس الامر على وجود الزوال
فيه قبل ظهوره لنا بكتين فقد قالوا ان الظل لا يظلم المالح
لغيره بفتح في قدر النطق بالحق فيمتحن في قدر النطق بالحق فيمتحن
اربعة وعشرين في سني ولد العلم اسال النبي صلى الله عليه وسلم
حين بل هل زلت الشمس فقال نعم لانه حين سألته كانت لم تزل
تلق قال لا تنور في الفلك ابعا وعش بين في سني فقلت فقال نعم
قوله يتحى بل الظل ان لم يبعد م او يوجوه بعد عدمه
وذلك يقع في السنة بيمين بمكة المشرفة وفي بعض البلدان
كثير **قوله** ارتفاع الشمس وهو المسمى بالاستواء اي ارضه
وهو المسمى بالزوال الا في كلامه **فائدة** الشمس
عند المتقدم من ارباب علم الهيئة في السما الربعة وقيل في ا
السادسة والاول ارجح وهي افضل من القمر لشمسه فنعها **قوله**
اذ صار ظل كل شئ مثله وبالنسبة للادمي قدر قامة من هو سبعة
اقدام وقيل ستة ونصف لكل انسان بقدمه ولا تنافي بينهما
لان السبعة بغير الكس وما ذكره هو جملة الوقت وهو منقسم الى
ينقص في الحظ فهو قبل الزوال وقت لا يستوا فان اخذ الظل في الزيادة اعلم خمسة
وان وقت لا يزيد ولا ينقص وهو وقت قامة كل انسان ستة اقدام ونصف بقدمه ١٥ ح ط

فلو شرع في التكبير
قبل ظهور الزوال ثم
ظهر الزوال عقب التكبير
او في الثانية لم يصح
لظهوره وان كان التكبير
بعد الزوال في نفس الامر
وكذا الظل في الفجر وغيره
اي في كل واحد من الوقت
الظاهر ان يظهر ظل كل شئ
مثله بعد ظل الزوال الموجود
عند الزوال واذا اردت فهم
وقت الزوال فاعتبر بقاظله
او شأخصا يقي في ارض مستوية
وعلم على راس الظل في الزوال
ينقص في الحظ فهو قبل الزوال
وان وقت لا يزيد ولا ينقص وهو
ان الشمس في وقت قال العلماء

خمسة اوقات وقت فضيلة اول الوقت وهو بقدر الاشتغال
باسبابها او ما يطلب فيها اولها ولو لم يكن الا سببا في المغرب
ووقت الاخير يعني انه يلحقها لا تفر عنه وهو الى نحو الى
ربع الوقت ووقت جواز وهو الى ان يبقى منه ما يسعها ووقت
حرمة يعني حرمة تعني تاخيرها اليه بان كان الباقي لا يسعها
ووقت ضرورة وهو بادراك قدر تكبير منة ولها وقت عفر
ايضا وهو وقت العصر في الجمع ولا ينهي من احرص بالصلاة في را
وقت لا يسعها يجب عليه الاقتصار على فراغها بغيره من
من احرص بها في وقت يسعها فان له ان يبدلها وان خرج الوقت
ولا حرمة عليه ثم ان وقع ركعة في الوقت فهي ادراكا فقصا
قوله اي غير ظل الزوال اي الظل الموجود عنده ان كان كما هو
الغالب **قوله** بل هو اي الظل عرفنا **قوله** والعلم اي علمها
وهي صلاة الوسطى على الرا جع من مذهب الصلحة الحديث بدا
من غير معارضة **قوله** لمعارضة وقت الغروب اي مقارنتها
لهم **قوله** على ظل المثل وقت الزيادة منه لاكت بعد زيادة
ظل الاستوى على ظل المثل كلام **قوله** وللعص خمسة اوقات
الخ واستقامت سادسا وهو وقت الضحى وانه بادراك قدر تكبير
من اخره ولها وقت عذر ايضا وهو وقت الظهر بجمع **قوله**
وهو فعلها اول الوقت اي باسبابها في المغرب بوقت صل **قوله**
وقت جواز الخ لا يخفى انه ان اراد وقت الجواز بالا كراهة فهو
مكن مع الرابع وشامل الوقت الجواز بالا كراهة ولو وقت الحرمة

وقال القاضي لها اربعة اوقات وقت فضيلة اوله الى ان يصير ظل الشئ مثله
ووقت اختيار الى ان يصير ظل مثل نفسه ووقت جواز جواز الى اخره ووقت
عذر وقت العصر بجمع
ولها وقت ضرورة وسبب
ووقت حرمة وهو اخر
وقتها بحيث لا يسعها
ولا عذر وان وقت ادراك
وحرمان في سائر اوقات
١٥ ح ط
٦٧
عشر اربعة اوقات
مثل زمان ادراك
ولها الى ذلك الاما في
رضي الله عنه ما يقول فان
حاز ظل الشئ مثله باقل
زيادة فقد دخل وقت العصر
اصح من تنسبه للعصر
او قات اول الوقت وقت فضيلة
ووقت اختيار وقت ضرورة
الظهر بجمع ووقت ضرورة
جواز بلا كراهة ووقت كراهة
ووقت حرمة وهو اخر وقتها بحيث
لا يسعها وان قلنا ان ادراك
بعضهم حين ادرك وقت القضاء
فيما اذا احرص بالصلاة في الوقت
ثم افسد صلاته فانها تقصر
فصلها بغير غير القام والمزوي
والمزوي في ذلك هذا اراه

تنبيه لوعيد المصنف
بالظهر بدل الوضوء

ليشمل الفصل والتيميم وان اراد به الجوان مع الصلاة فحقه التأخير عن الرابع
وازلت الخت لكان اولي المذكور مع شموله لوقت الحزمة ايضا فنام **قوله**
غير جماعه بل بسبب الشياخ الي غروب الشمس اي جميع فصحها في وقت ذلك المجل كما يشتر
بدل ستر الغزوة وسنحت اليه بعد وان تأخرت لعرض بدل لو عاد غروبها فغيب بقا
لا يتوهم لتناول التيميم وقت العصر كما ذكر ابن العباد فغلها حينئذ اذ ويجب اعادة
والنقص والانداء ونحوها وقت العصر كما ذكر ابن العباد فغلها حينئذ اذ ويجب اعادة
فانه مستحب للصلاة ويكتفى بالمعنى بامان صلاها وقتها الصوم عيام من افضل **قوله** لفعلها
وقتها على القول القديم وقت الغروب اي عقبه كما علم مما مر **قوله** ووقتها واحد
حتى يعيد الشفق كالحديث اي لا خيار فيه كما في حديث جابر بن عبد الله اليه من بني قريظة
قال النوري قلت القديم واحد **قوله** وهو غروب الشمس اي وقت تمام غروبها مع
اظهر في المجموع بل هو جديد عطف عليه ويعرف في العلم ان وصفا ربه جبال بنو ال
ايضالا لان الشافعي رضي الله عنه الشجاع من رسل الجبال والحيطان واقبال الضلالم من المشرق
عنه علق القول به في الاملاء **قوله** وبه قد ارجح في وقت اي ويمنع به قد ارجح في وقت اي
وهو في الكتب الجديدة على بالموسط المعتدل ويضم اليه وقت طلب خفيف واكثر لغيره
ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه احاديث في مسلم منها حدة الحجج مثالا كما في الروضة والشرحين لبحث الرابع كما في
وقت المغرب ما لم يغرب التقطع وغيره احتيا والسبع المشرق **قوله** وتبينوا لوقته
الشفق كالحديث واما حديثه وتبينوا لوقته انساب ليشمل الغسل واليتميم وازاله ١١
صلوات جبريل في اليومين الخبايت **قوله** ويتبين العورة الخ لو اسقط الغسل العورة
في وقت واحد لمحمد لعل وقتان اولي واصح ليدخل وقت لبس ثياب تكمل ونعم وتعم
الاختيار كما مر واما احاديثه وغيره ما لا يثبت مستحب **قوله** خمس ركعات الخ فان اولي ان يقول
رئت مسلم مقدمه عليه لا تسبع ركعات تلكه خلستها المقدمه عليها بما فيها انه يست
متأخرة بالمقدمة وهو ركعتين تليها وهو المعتد والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط
منه ركعتين ولا انها ركعتين تليها وهو المعتد والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط
الركعتين واثنتي عشرة ركعة وقت فضيلة واختيار **قوله** المعتد
وعلى هذا المغرب ثلاث اوقات وقت فضيلة واختيار **قوله** المعتد
اول كوقت ووقت جواز ما لم يغرب الشفق ووقت غروب وقت كذا في وقت كذا

هذا هو المختار في وقت الغروب

المعتد لغالب الناس قال شيخنا ولا يخفى ان المراد اعتدال
وقت هذه المذكورات وان لم يحن الغافل اليها اولم يطلب
منه كاذات الملة ونحوه **قوله** مساوقا في بعض النسخ الملت
اي مع انه لا بد منه فنام **قوله** ورجحة النووي الى ان
هو المعتد بل قال الجلال المحلي انه جديد ايضا لان الشافعي رضي
الله عنه علق القول به في الامن وهو من الكتب الجديدة
قوله الي يغيب الشفق الاخر اي الي تمام غيبه وخرج بالا
جس المنص فاليد اسم الشفق اذا حلق ما بعده من الاصفر ثم لا
الا بيمين عقبه فلا يشمل وقتها الي مغيبه وما ذكره جملة الوقت
وهو ينقسم الي وقت فضيلة ووقت احتيا وهو وقتها على الحد
وبعد وقت جواز بلا كراهة الي ما يسعها ثم وقت حزمة
ثم وقت ضرورة فهذه خمسة اوقات ولها وقت عذر ايضا وهو
وقت العشاءات يجمع **قوله** والعشاء الخ لم يقل اي صلاتها كما

مر لاجل المعنى الغوي الذي ذكره **قوله** اسم لاول الضلالم
اي اسم الضلالم من اول وجوده عادة **قوله** اذا غاب الشفق غاب شفق لاجلها سبق
اي غفله الذي لا يغيب فيها الشفق اي مطلق الشفق وخرج بالاحمر كاصفره كايها
لانا المراد بليل الذي اذا غاب شفق المغرب فيه طلع شفق الفجر ليس ولم يقيد في الحرر بالاحمر
للغشافية وقد بينها **قوله** فوقع العشاء الي اخره لا يخفى ما في هذه لانها ان الاك اليه لفت
العبارة من عدم الاستغامة وعدم الدلالة على المعصود والمراد لان المعروف في اللغة ان
ان يحول له روكا وقد عشاء من ليهم بنسبه وقد العشاء عند الشفق هو الاحمر كذا ذكره
اولا كما مثاله اذا كان ليلا هو لا وفيما بين غروب الشمس وطلوعها الجوهري ولا زهره

اه ع ط

٢٨

قلنا فذلك اليوم الذي كسبه بكفاحه صلاة يومه قال

تنبه ان وجوب هذه الصلاة مع ان يبقى وقتها ما يسعها
واذا اراد تاخيرها الى انتهاء وقتها لزمه العزم على فعلها في الوقت على
الا صبح في التحقيق فاذا اخرها مع العزم على فعلها ومات في انتهاء الوقت
وسمع تركها فلو لم يبق له ليعملها فيه لكان اولي
تنبه القادر ان يبذل خمسة اوقات الحج وبقي سادسها وهو وقت
تقديمه الرضوخة كما علم مهام فتأمل قوله وذكره اي المذكور من
على الحاقه الوقتين وهو ابد ذكرها ولو قدم الرابع على الثالث لكان
اي لا يحاق اولي وانسب ولا يلحق ان الخامس داخل في الثالث الذي ذكر
فتأمل قوله الليل والنهار سميان بالملوك
بفتح الهمزة واللام وبالحديث فتأمل قوله فصل في بيان
احكام من تجب عليه الصلاة بالفعل وبيان النوافل
قوله وشربها الحج اي يشترط هذا الجنب عليه فعل الصلاة
قوله ثلاثة اشياء وبقي رابع وهو الطهارة من الحيض والنفاس
لنفاس ولا يصح قضاها وان رزنها وقال العلامة الرمي
بصح قضاها بانها في انها مكروهة كراهة تنزيهية قوله فلا
تجب الصلاة على الغافل الا على ابي وجوبه او يجب عليه وجوب
عقاب عليها في الاخرة لانه ملحق بغيره في الشريعة قوله
اذا سلم اي نسيق طاب وجوبها عنه ترغيبا له في الاسلام وكف
تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف قال العبد
الرمي ولا يصح منه قضاها وقال العلامة الخليلي
له قضاها قوله فتجب عليه اي يغلب عليه لتقدم اسلامه
قوله ان قاضيا لاسلامه اي لتعديده ويجب عليه قضاها من
جنون وقع فيها حيث لم يحكم باسلامه بخلاف زمن الحيض
او نفاس وقع فيها لان استقام الصلاة عن الجنون رخصة وقت
الجنون ولا يلزمه قضاها ولا يصح قضاها ولا يصح قضاها
ولو اراد تركها حتى قضى ايام الجنون مع اقبالها فتأمل
عليه ولو سكر متعديا ثم جنة قضى المدة التي ينتهي
ايها سكره لامتددة جنونه بقضاها بخلاف مدت جنونه
المركب لان من سكر في

ولو اردت او سكرت ثم حاضت او نفست لم تقضي من هذا الحيض حاشا
وقارعت المحضون لان نقاط الهلا عنها عزه لا نفاس مكفوت بالترك وعنه
رخه والمرتد ومكران ليس من اهلها اه ح ط

وعنه نحو ما يجب من بيعة **قوله** قال العلامة ابن قاسم الوجه
في من لم تبلغه الدعوة ثم بلغت وجوب قضا ما فاتته قبل بلوغها
وفيها خلق اعني اصحاب من استغنى ملكه وانما لو رادت
له حواسه لم يجب عليه قضا ما فاتته ما قبل رد حواسه
انتهى وقال العلامة الرملي من لم تبلغه الدعوة ثم بلغت
غير مكلف فلا يلزمه قضا ما فاتته قبلها **قوله** لا يجب على من
اي الصبي والصبيبة **قوله** بها اي بالصلاة اي بعملها وبفعل
سبع ما تنفق على كسوف ونحوه **قوله** بعد سبع سنين اي
بعد تمامها اتفاقا **قوله** ان حصل التبر اي بان يصير بالكل
وصده ويشتري بواحدة ويستنجي وحده كما قاله في شرح البهجة
تقلاعت للبهات واقره وقيل بان يعنى في بيئته من شها له
مروا الصبي ابر والصبية وقيل انه يفهم الخطاب وير الجواب وقيل غير ذلك
بالصلوات او بالفاسية **قوله** ويضربان عياضها اي ضربا ناديب للفتن لا
سنة واذا بلغ غرض سنين اضرب بعقد بة فتأمل **قوله** بعد كمال عشر سنين
فاضربوه عليها اي على هذا ما عتده العلامة ابن حجر قال العلامة ابن حجر
تركها صبي الزم مذبة الرملي كالخطيب يضرب في اثنا عشر سنة مظنة البلوغ والامر
وعنه اه ح ط والصارب الصولة الذكور والاراث في سبيل في ضا الضحا
والعلم ايضا الامر لاص بالابا ذنا الولي مثلها الزوج في زوجته
قال النووي وشرايع الدين الصادرة كالصوم لمنا حلافة ونحو
السوا لك الصلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك التفتيت على العباد
ليتبعوا هذه الامور كلها ان شاء الله تعالى ويندب قضا ما فات
في

في زمن التمييز دون غيره قال النسفي ولا يتجوزا يتجاوز
الصارب ثلاثا وكذا المعلم يسب له ان يتجاوز الثلاث لقوله
يا الله عليه وسلم لم يمس المعلم من الله عنها اي وان
تضرب فوق الثلاث فارتفع ان لم يكن بثلث ففها الله
منك **قوله** نفيه الا اولا اذ من بهم الفرض
المعتاد فانه يضمن ما تلف به بخلاف ما اذا استنجزا بة
وضربها الرض ب المعتاد فانه لا يضمن ما تلف به والفرق بينهما
ان الاول لا يحصل التاديب فيها بالسلام بل بخلاف في الثاني
نية وايضا الاول مشروط بكونها سلامة العاقبة بخلاف الثاني
قوله فلما تلج عياضها اي وكذا معنى عليه وسكن ان ينفقوا
مالم يوجده منهم تعد شيئا من الذكائر المتعدي بيلج
عليه القضا اتفاقا **قوله** وهو اي المذكور من الامور
الثلاثة اذ وجدت في شخص من مقاله مكلف **قوله** هذا المكلف
اي صار طه ومداره اي كز منه الشريعة بباينه مكلف من العباد
وغیرها **قوله** والاملاوات المسنوعة كمنوع بعن النسخ
المسنوعات اي التي اشبهت الفل بغيرها وطلب الجماعة
فيها وزيادة فضلها عيها واستغلا لها بعد من ينقيها المفق
وافضلها صلاة عيد الاضحى ثم صلاة عيد الفطر ثم صلاة الكسوف
للسنة ثم صلاة الحسوف للقرن ثم صلاة الاستسقا **قوله**
التابعة للقران اي يطلبها تتعاليها حض وسفر حتى للحاج
بمنزلة **قوله** الرابطة اي ولو غير موكدة **قوله** سبعة

وقال في الروضة بح
على الاباء والامهات
اولادهم الطهارة و
الصلاة والشرائع

والمسنون والمستحب والنفل
والمرغوب فيه الفاظ مترادفة
وهو ان اريد على القران
وافضل عبادات الله
بعد الاسلام الصلاة
لخير الصلوات اي
الاعمال افضل الصلاة لوقتها
وقيل كسر خير الصلوات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قبل الفيل والكنة

والمغرب وركعة واحدة واستقام الوتر ليس من التتابع للفرصة وان سهي راتبا

ان يزيد من كنهه وقيل
فيه اليه العشامع انه لا يصح اتفاقا كهاياتي رغبنا الغني
وهو افضل الروايت بعد الكثرة وبعدها الراتب المكد

ويزيد ركعتين سنة الصبح او نكح في الكه وبيسن تكفيعوها وان يغني عافيتها

وايد غير ان اذهبي في كذا عليا امنا بالله الي مسلمي شاولا
وارتفعوا مع الله في الدنيا والآخرة

ووصي به واربع قبل الفجر الصبح ولو قضاوا اخرهما بضيء في مشقة الا ينبت يترك

فما العباد دعا رواه واحد ويشهد بن اوسلا ما بينا يشهد بينا وهو الاوضح

الجمعة في المولد وغيره ولا بد من نية الفدية والقصد
في العود - ولا بد من إخراج الفدية في ذلك الوقت

لهي حيا في حديث
لما قرأ قوله ورکعتان بعد الغروب اي ويسين ان يقف في الاي

ادادنا العرب واهلها جبل الحفة حبش

الكافرون وفي الثانية / لا خلاص **قوله** بعد سنة العشا عن ابي الطيب وادنى الكمال

لما يلزم على الاول عدم صحة العدد المذكور واقتضائيات
ثم احد عشر وهي اكثر من اللازم

اي بيوت بها نسوة العز أو العز **قوله** والعاحدة عاتية ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتردد به من بيوتهم

قال طيب فتا ليتني بين بعضه وكده **قوله** واكثره احد

والتحسين أو التوسيم وصل وهو أفضل من الوصل ومنى آخر مبعوث
بات ضالاً خدعة إلى عنه بها وسيم وصله به له غنة تشهد

عن شبيب الوتر بالمغرب فتأمل **قوله** ووقته بيت صلاة

وقيل العشاء قبل فعلها ولو بعد دخول وقتها وبعد

ورفعت قبل المعرب ورعت قبل العشاء والجمعة والظلم والحكمة
في سرورة السنة الثمانية فانه في كل سنة من هذه السنين

الوقت والتي بعده بفعله ويخرج وقت النوبة فيخرج وقت

ويعود الى يهوذا اخا ليليل فاليوم اوله وسمه طمع ان يقوم امره فاليوم اخره ليليل

فان صلاة اخر الليل **قوله** مشهورة وذلك افضل وعليه حمل خبر ابن ابي ابراهيم
 الصبيح بالوتر فان اوتر ثم تكبى لم تندب اعادته لخبر لا وتران في ليلة ويندب
 القنوت اخر وتره في انفق ثانيا من رمضان وهو كقنوت الفجر في لغة ومحمد والجهر ويساجد جماعة
 فابره ذكر ابو الوليد النيسابوري **قوله** من التتابع للفراغ بين العشر **قوله** موكد اية اي بعد الزوال
 المتشهد يشفع في اهل بيته وافضلها صلاة التراويح ثم صلاة الفجر ثم صلاة الليل وعكس
 المصنف في ترتيب للاهتمام بها هو اقل وجود من الناس فتأمل
 المتهود وهو لغت رفع **قوله** صلاة الليل اي التهجد ولو عبر بذكر ان اولي وهو لغت رفع
 التدرج بالتكليف واصطلاحا **قوله** النوم بالتصليق واصطلاحا صلاة بعد نوم ولو بعد وقت العشاء
 صلاة التطوع في الليل **قوله** ويشترط ان يكون تهجد فعله بعد فعل العشاء ولو لم يجز عده مع الا
 النور ويسمى التهجد **قوله** المغرب ولا فرق في ذلك بين كون التهجد نقلا او في ضا قضا او
 وهو النور قبل الزوال **قوله** كما اشار اليه فتقده بالنقل جري على الغالب **قوله**
 وهي بمنزلة الحور **قوله** والنقل المطلق الخ وهو ما لا وقت له ولا سبب **قوله** في
 للصيام لقول صلى الله عليه وسلم **قوله** في الليل اي وان لم يكن تهجدا **قوله** في النهار اي بعد
 استغنى بالقيلولة **قوله** تحت الر بوا لا نقل ان يسلم فيه من كل ركعتين واذا
 قيار الليل رواه ابو داود **قوله** نوي بعد دأمله الشهد في كل ركعتين او اكثر ولا يلح
 ان يقع منه ركعة بين تشهدين غير الركعة الاخيرة
 فيبطل بشريعة في الثاني عهد قال العلامة الرمي وغير
 النقل المطلق والفراغ كذلك وخالفه العلامة ابن حجر
 في الفراغ **قوله** وهذا المثل فتم الليل ثلاثا فان تشهد
 انصاف فاضع والسادس الرابع والخامس او نقل من تشهد
 اسد اساو بين التهجد نوم القيلولة وهي النوم قبل
 الزوال كما قال بعضهم وعند المحدث ثبت انها الراحة قبل
 الزوال

الزوال ولو بلا نوم **قوله** فابره من ويحي ان ابن
 فاسم الحسين شيخ الصوفية رضي الله عنه راي
 بعد موته في المنام ثقيل له ما فعل بك يا حنيد فقال
 طاحت تلك الاشارة وغابت تلك العبارات ونسيت
 تلك الرسوم وما نفعت الاركيحات كناس كعها عند ان
 السليح والناس قيام ويكره ترك التهجد لمن اعتاده
 بلا هدر ويكره قيام ليلتين اما قيام ليل لا يضر ولو في ليل
 كاملة فلا يكره فقد كانت صلى الله عليه وسلم اذ دخل العشر
 الاواخر من رمضان احب الليل جميعه ويكره تلخيصه
 ليله البجعة بقيام من بين الليالي اما احياؤها بغير
 صلاة فلا يكره خصوصا بالصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم فان ذلك مطلوب فيها **قوله** صلاة الفجر
 سميت بأول وقت فعلها وهو الفجر وهي صلاة الاشراف
 على الراحم الذي اتقى به شهاب الرمي واعتده ولده ثم
 قال وان وقع في العباب انه غير هاو على ما فيه يندب
 من صلاه اذا قامت لانها ذات وقت **قوله** واكثرها اثنا
 عشرة الخ من جوج والراحم ان اكثرها وفضلها ثقل ودليل
 ثبات ركعات فلو احرص باكثر منها بطل احرصه المشتغل
 على الزايد ان كان حامدا والا وقع نقلا مطلقا وله ان
 يلحق الثمانية في احرص واحد قال بعضهم وسين ان يقرب
 فيها سورة الشمس وضحاها والضحى الحديث فيه **قوله**

ويسمى ان يسلم في كل ركعة
 ووقتها ان ارتفاع الشمس
 الى الزوال والاختيار
 فعلها عند مغرب
 النهار اهـ

من راس ارتفاع الشمس الخ هو المعتمد والاضيق فعلها
وهي عشرة ركعت وقد عند مصي ربيع النهار **قوله** صلاة التراويح سميت بهذا
اتفقوا على سننها وعلى لولان الصلوات رضى الله عنهم كانوا يستدل بحديث فيها
انها المراد من قوله صلى الله عليه وسلم بعد كل اربع ركعات ويطلق في ذلك طوعا فانما
عليه وسلم من قام رمضان الله وذا الصلوات اجتهادهم لأمه يا الله عليه وسلم ولما بعد من
ايما نوا واحتميا با يغفر لهم اهل مكة لشرفهم بها من صلى الله عليه وسلم ودفنه عند
ما تقدر من ذنبه رواه اجتهدوا ما دام اجتهادهم الى ان يجعلوا مكان كل طواف
ابن خباري فقول ايمان اربع ركعات فصار عندهم ستة وثلاثون ومع ذلك
تصديقا بان حق معتقدا فعلها لهم عشرون افضل والمراد بهم من كان فيها او في من
فضلية واحتميا با اي رعاها وقت فعلها وله قضاؤها ولو في غير الملبس مستثناة
اخلاصا والمعروف ان من ثبت بخلاف عكسه لان العبرة فيها بوقت الاداء وقد مر في
الغفران تحتها بالحق فظلمها انما رتبته من ما وردت عايشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل في رمضان وعلى
في المسجد صلى الناس بصلاته واصبحوا يتحدثون بذلك
وكثر الناس في الليلة الثانية فصلا وصلوا بصلاته فلما كانت الليلة
الثالثة كثر الناس حتى ضاق المسجد عن اهلها فلم يخرج اليهم
حتى خرج لصلاة الغلي فلما صلى الغلي قبل عليهم وقال لهم انه لم
يخرج على شاكلهم الليلة ولما خشي ان تفرضا عليكم صلاة الليل
تخرجوا عنها قالت عايشة رضي الله عنها وكان صلى الله عليه
وسلم يرب عنهم في قيام رمضان من غير ان يامرهم بعزيمة

اي

اي يوجب عليهم ذلك ثم توفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم والامر عياد الذي في صلاة اي بكر ومدن خلا منه من
رضي الله عنهما حتى جمع عمر رضي الله عنه الى جال على ابنه
كعب والناس في سبلها فابن اي حبشه رضي الله عنهما الكحل
قوله وهي عشرون اي لغير اهل المدينة فكانت تسب
الجماعة فيها قال الحلي والسري في كونها عشرون ركعة ان
الرواية المؤكدة في غير رمضان عشرون ركعة ففوت لا
تدركت جدا وتشتبه وتعلها بالقرآن في جميع الشهر افضل من تكرير
سورة الاخلاص بعد كل سورة من النسخ الى المسد
كما اعتاده اهل مصر وكذا من تكرير سورة الرحمن او هل الى
الاشياء **قوله** او في ايام رمضان اي او سنة قيام رمضان
او نحو ذلك **قوله** لم يخرج اي لم ينعقد اجماع ان كان
عامدا علما والا وقعت له نفلا مطلقا ولشبهه بالقرآن يطلب
الجماعة فيها لم تقبل عما ورد فيها **قوله** ووقتها الخ اي
فهي كالوتر ويندب تأخره عنها **قوله** بين صلاة العشاء
ولم يلحقه مع المغرب فتقدم بها **خاتمة** النفل فتشأن
فتم تسب لاه الجماعة وقد تقدم في قول المصنف والصلوات
المسبوبة الخ وهو افضل من العتم الذي لا تسب لاه الجماعة
لكن الرتبة افضل من التراويح مع طلب الجماعة فيها ولو
صلى العتم الذي لا تسب لاه الجماعة جماعة كان ضالا والى
ومن العتم الذي لا تسب لاه الجماعة تحية المسجد غير الاثر من تلك
الموقت نذر قضاؤه

قال في الروضة ولا
تصح بنية مطلقة
بل يتويز الركعتين
من التراويح او مرة قيام
رمضان ولو صلى اربعين
بسلامة لم يصح تلاوة
خلاف المروي
تنبيه يدخل وقت التراويح
الى قبل الفرض بدخول وقت
الفرض والى بعد الفرض
ويخرج وقت التويعين يخرج
وقت الفرض لا فيها
الموقت نذر قضاؤه

لنا ضله وان لم يرد المجلس اذا لم تشغل عن الصلاة
ولا خاف فوت راتب فيشغل بالجماعة والراية
ويحصل له ثواب التكحية ان نواها ولا فيسقط عنه
الطلب وتكره اذا وجد المكتوبة تقام او دخل المسجد
الحرام ففعلها قبل الطواف ولا تنقض التكحية للمخطئ
اذا خرج للمخطئة وخرج بالمسجد المدرسة ونحوها فلا
نقض فيها التكحية وبعد المسجد الحرام الحرام اذا دخله
من بين الطواف فيه فتكحيت بالنسبة للبيت الطواف وتكحية
بقية المسجد الصلاة وتكحيت التكحية بتكرار الدخول ولو عن
قرب وتكحيت بركنين فاكث في الحرام واحد لان المقصود
الصلاة قبل المجلس وقد حدثت بدلالة ان نقاه فلا
لشأنها بل يسقط عنه الطلب فقط وانما لم تضر بنية التكحية
مع ما ذكر لانها سنة غير مقصودة بتكحيل واسته مقصود فنع
مثلها او فرض اخر وبذلك علم انها لا تكحل بركعة ولا صلاة
جائزة ولا مسجد تلاوة وتكحيت تكحيت بالمجلس الا ان يكون
سهو او جهل وقصر الفصل قال شيخنا والمقد فواتها
بالقيام كما في المجلس فيما في فيه الفصل قال الاستوى و
التكحيت اربع تكحية المسجد بالصلاة وتكحية البيت بالطواف
وتكحية الاحرام بالاحرام وتكحية بني برمي الجاه وزيد عليه
تكحية عرفة بالوقوف وتكحية لقا المسلم بالسلم وتكحية الخطيب
بالحظية ومنه صلاة الشايع وهي اربع ركعات يقول في كل
ركعة

ويسى ان يفصل بين
الفجر والفرصة بايقظ
عليه عنه للاتباع وان
يسرى اول ركعة
الفجر المغرب والاشيا
وتكحيت المسجد قرايا ايها
الكافرون والشافعية لا
حلاص ويتأكد اشهد الله
والاستغفار في جميع
الساعة الليل وفي النصف
الاخير اكد وعند السر
افضل ع ط

ركعة منها بعد القراءة تسليحات الله والحمد لله ولا اله الا
الله والله اكبر خمس عشرة مرة وفي الركوع عشر مرات وكذا في
الرفع منه وفي السجدة عشر مرات وكذا في الرفع منه وفي السجدة
الثاني عشر مرات وكذا في الرفع منه وهذه خمس سبعون مرة
في اربع بثلثانية ومنه صلاة الاوابين وسبهي صلاة الغفلة
لغفلة الناس عنها بسبب عشا او نوم او نحو ذلك واقلها
سبعون ركعة واكثرها عشرون ركعة البهاست ومنه صلاة الاستقرار
وهي ركعتان بين فريضة الاولى بعد الفاتحة تقول له تعالى ورب
يخلق ما يشاء ويختار الي قول له يخلق او قل يا ايها الشايعون
وفي الثانية تقول له تعالى وما كان ملوم من ولا مومنة الي قول له
عن امرهم او قل هو الله ثم بعد تشهد وسلامه يدعي بها
المشهور من دعاء اللهم اني استنجس بغيرك واستقدر بغيرك
واسئلك من فضل العظم فانه تقدر ولا قدر وتعلم ولا
اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير
لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة امر عاجله واجله
فاقدمه لي ويسر لي ثم بارك لي فيه يا كريم وان كنت تعلم
ان هذا الامر ش لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة امر
عاجله واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدم لي الخيرة
حيث كان ثم ارضني به يا كريم ويسهي حاجته ثم يقول يا ارحم
الرحيم فان بدا له شح صدره فقلها والاله اعبد فامرت
صلى بين ح صدره ومنه ركعتا الاحرام وركعتا الطواف في ركعتا

القاري وسامع قصيد

[illegible]

في شروط الصلاة وأركانها وسننها والسنة أبعاض وهي التي تجبر بسقوط السجود وهينئذ
وهي التي لا تجبر بمحو السجود والركن كالشروط فإنه لا بد منه ولغاقر قربة بان الشرط هو الذي
يتقدم على الصلاة ويجب استحضاره فيها كالطهر والنتر والركعة ما تشتمل عليه الصلاة

الشمس البر ما ويجز في شمس الفقه الاصول والشراعي اللغة
مخفف الش لا يفرح الرا وهو العلامة ووجهه امش اطار
جمع الش لا يسكون ش و طويقا له شريطة ووجهه ش
قوله وهو لغة العلامة ومنه اش اما الساعة علامتها
ويطلق لغة على تعليق امر ما من كل منهما في المستقبل فقد علق
صاحبة الصلاة على شروطها فانه يقول اذا وجدت الشرط
صحت الصلاة كما لو علق الانسان طلاقا من وجهه عا
دخول الدار ويحبر عنه ايضا بالاشارة من جهة المشروط
عليه وهو المعلق فالساعة الزمنية اذا من دخول في الصلاة
مثلا ان يكون متطهر والمعلق التزم **قوله** وشروطها

سبق ففصل الصلاة عليه الخ هذا تنقيح بل يخصه من المقام
وليس ذلك من شأن المقام بل هو قال ما تنق ففصله يعني
عليه وليس جزمه لادعاءه هنا كان اولي واعده وهذا
شامل لعدم المانع وهو صحيح ولقرب هذا التوقيف وسهوه
عدل اليه عن التوقيف بانه ما يلزم من عدمه العدم ولا
يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه لانه فهو عكس المانع
الذي هو لغة الحاييل واصطلاح ما يلزم من وجوده العدم
لا يلزم من عدمه وجوده ولا عدمه لانه وبغايرها مع السبب
لانها يلزم من وجوده العدم لانه العدم لانه
قوله وخرج بهذا القيد اي الذي ذكره بقوله وليس جزم
منها فمما مل **قوله** الركن اي فانه مستشارك لشئ لاني
الوقت ما يجب عليه فانه يجيب عليه الصلاة فلزم من وجوده الوجود ولا
بل لغيبة الوقت وقوله ولا عدمه لانه فخرج من عدمه العدم
ان لم يزم من وجوده العدم لان ذلك لا يلزم بل لكن الصلاة في الاوقات المذكورة

من الحدث الاضيق غيره فدرهم يكن متطهرا عند احرازه مع قدرته على الطهارة لم تتعقد صلاته وان اجبر متطهرا فان سبقه الحدث غير الواسع بطلت صلاته بطلان طهارته ولو صلى ناسيا للحدث اتيب على قصده لا على فعله الا لقراءة وشرها حال يتوقف على الوضوء فان شابه على فعله ايضا قال ابن عبد
 السلام وفي اثباته على المرأة **قوله** طهارتها الا على ما يوجب البدن من الحدث اذا كان جنباً نظراً لغيره الا كبره اعضاء الوضوء من الحدث الا صغيره فلو صلى وهو ملتحق بالظلمة من الحدث الا ثابت لم يفسح صلاته اذا كان قادراً على التطهير قال شيخنا و
 والحدث لفتة الشئ الحادث كلامه انما الى ان المراءى بالحدث في الامر الاعتبار على فتاوى واصطلاحاً امر اعتبار **قوله** اما فاقد الطهورين من ايم الماء والتراب **قوله** فصلاته يقو بالاعضاء يمنع من صحته الصلاة حيث لا يركض ويحرك قال
 اما الرخصة فيترك من ايم الحصى **قوله** ان ايس منها في الوقت من اوله فله الصلاة من اوله فلو وجد تراباً بعد ذلك وهو في الوقت وجب عليه اعادة نهيته وان لم تسقط به ثم يعيد هاتين
 لثاب الماء والتراب في محل تسقط فيه **قوله** مع وجوب الاما عليه ايمانه لا يلزم من كونها صالحة ان تكون مستغنية عن القطع الاثر بها انهم اذا تم بحل يغلب فيه وجوبها المامانه بلي من القطع مع ان صلاته توقف بالصلحة وح
 يلزم من كون الصلاة تغني عن القطع ان تكون صالحة ولا عكس لما تقدم وعلم ان فاقد الطهورين من اذ كان جنباً فانه يقتصر في صلاته على قراءة الواجب من الفاتحة او بدله من سبع ايات مثلاً ويكفي عليه ان يقل غير الواجب لان انما ايمانه له قراءة الواجب فقط لا لصلحة الصلاة توا وقراءة الزيد عليه غير مفتقر اليه والحق العلامة الرمي تبعاً لوالده بقراءة الفاتحة من الجنب ما لو نذر من قراه
 سورة

سورة مثلاً في وقت معين وفقد الطهورين من فانه يقرأها مع الجنابة لتعين العتق بالندم فتأمل **قوله** الذي لا يعني عنه اماما يعني عنه فلا يشترط الطهارة منه ومنه محل الاستنجاء بالحجر وان عرف ودخل الى القوب مالم يجاوز الصلحة والخشفه كما هو **قوله** في ثوب وبدن ومجان قال شيخنا لا يباح في ان لفظ النجس في كلام المصنف عطف على الحدث وخلافه في طهارة البدن منه فادخل الثوب والملابس فيه المودى الى التكرار فيها بقوله بلباس طاهر الخ يرقى له الموقف على ما كان طاهر المشارة اليه بقوله وسيد كالمصنف هذا غير مستقيم فتأمل والمراد بالثوب ملبوس وبالمسكان ما يلبس في بدنه او ملبوس كحاي في ثوبها وشملها البدن داخل الغم ولا يرقى ونحوها وانما جعل داخلها الظاهر صلباً بغير غسل الجنابة لظلال امر النجاسة ولو راينا في ثوب من يري الصلاة مثلاً في بدنه نجاسة لا يعلمها وجب علينا اعلامه لان الامر بالمعروف والنهي عن المنى كذا ان القول بنباهين بغير صبغة فانه يجب عليه منعها وان لم يكن صبغة ولا صبغة فانه يجب عليه منعها وان لم يكن صبغة وان لم يمتحى بلح كذا لانه حامل المصطلح بنجس فكانه حامل له ولا يمتحى بلح فانه تحت رجليه وان نحره بلح كذا لعدم حمل له ولو كان طرفه متصل بساحر من جلب مثلاً وهو ما يلح على غسله او يجره به نجاسة في محل

لو نجس ثوبه ببل لا يعني عنه ولم يجد ما يغسله به وجب قطع موضعها ان تنقص قيمته بالقطع اكثر من اجرة ثوب يهين فيه حط او لا اثر له مع اجرة غسله عنه الحاجة لان كل من لو انظر وجوبه غسله او حط او لا اثر له مع اجرة غسله عنه

صلاة بالاجرة اذا حضرت صلاة اجزأ من محب محمد بن عبد الله في محل بالشكل بالاجتهاد في الصلاة فان يجره فيها كماله من اجب بان يقرأ القرآن

20201212

لقد انكسر قلبه
اعانه فان لم يقبل
فان لم يقبل

العلم بدخول الوقت الحرام
شرعا في جهله لعارض
كغيره او جنس في موضع
مظلم وعدم ثقة بخبره
علم اجتهد جواز ان قد
على اليقين بالعبادة والخروج
ورؤية الشمس مثلا والا
فوجوبه بغيره من الزمان او
ومخالفة وصلاة وفرد
كجباط وصوت يدك
وسوا البصر والاعى
الاغلب في ظنه وان
على اليقينة بالعبادة
مجتهد لعجزه في الجولة

فكل بعينه له على خصوص الصلاة بعيد من ان يعلمه فتأمل
قوله الوقت على مكان ظاهر الخ المراد به ما يشتمل على الجلوس
وغيره كما يشير اليه بعد والمعنى انه بشر شرط صحة الصلاة
ان يكون المصلي واقفا على مكان ظاهر ملاك لبدنه حتى لو فرس
بساطا ونحوه ظاهر في محل مستحسن صلاته ولو كثر ذوق
الطير غني عنه بشرط ان يقع المحل وان لا يتجدد المشي عليه وان
لا يكون في من جلد الذوق من طوبى **قوله** يلا في بعض بدنه ج
بالماء في غيره فانه لا يفسد نعم يغتفر ملقا تبلى سنة جافة
فارقها حال او طيرة التي ما وقعت عليه حال من غير حمل ولو في
مسجد لكان ان لم يلا القابض تنجلي المسجد واسع الوقت
وجب عليه القاءها خارجا وتبطل صلاته فان ضاقت الوقت القاء
في المسجد وكل صلاة يغسل المسجد بعد ذلك **قوله** با
جنها دايما بان كان مستند الى علامة الصوت ديك ملجى باوضا
طلة بان يتأمل في الحياطة التي فعلها هذا سرع فيها عندها
تد اولاد هذا اذن الدية قبل عادية اولي بان كان ثم علامة
يعرف بها وقت اذانه المعتاد الي غير ذلك وادباعة وسماع
موذن ونحوه صواب صحيح ويقدم على الاضحا سماع موذن عار
وفي صلى ولاعبه المزا وال المعرفة وبيت الابرة لعارق به **قوله**
وان صادق الوقت اي وكذا كل عبادة لها نية ويعتد بها
لا نية لها اذ صادق الوقت كالاذان والخطبة ونحوه **قوله**
استقبلا القبلة اي بالان **قوله** اي السجدة فهو بعين جرمها
لوريت البحر والاعى كالبحر العاجر تقليد
ولور قيقا بدخر من علم

العلم بدخول الوقت الحرام
شرعا في جهله لعارض
كغيره او جنس في موضع
مظلم وعدم ثقة بخبره
علم اجتهد جواز ان قد
على اليقين بالعبادة والخروج
ورؤية الشمس مثلا والا
فوجوبه بغيره من الزمان او
ومخالفة وصلاة وفرد
كجباط وصوت يدك
وسوا البصر والاعى
الاغلب في ظنه وان
على اليقينة بالعبادة
مجتهد لعجزه في الجولة

اولا متد صفا طول بقره الكعبة وخروج بعضهم عن المحاذات بطلت صلاته لانه ليس سبلا
لها ولا شاك اذ ابعدها عنها حاذرها وصحت صلاتهم وان طال الصلوات لان صغيرا كلما اذا
بعده ذات محاذاته كغرض الرماة ٥٥ ط
الغرض هو ايها المالح اذ ي الجرمها ان لم يكن فيها والا فلا بد
في القبلة من جرم منها حقيقة او حركتها وبتن ط كونه من نفعها قد
اصابت ثلث ذراع فاكتر ويجب الاستقبالا للعينين يقينا مع القرب
في القرب يسر وسراية حيث سهل بلا حال غير معتد به ومنه قد
يقينا وفي الاعوي عا مسي حايط المالح بحيث سهل فلا يكفيه الاخذ
البعد فلا يقول غيره ولا با جهاده ومنع البعد او مع حايط غير
معتد به ويقدم قول المخبر عن علم عا لنحو بيت الابرة
والمحارب المعتد به بل من جهة لانها في معنى المعاينة
بل بسيرة او نسيبة ولا فيها ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
على اليه مطلقا ويقدم ذلك على الاجتهاد بالعلماء كالنحو
ومنه القطب المعروف ومون نجم صغير في بنات نعش الصغير بين
الجدي والفرقد بين وسهني نجمي المالحا ومن تلهوا الا فهو ليس
نجمي كما تاله على هذا الغنابل نقطة تدور عليها هذا العواكب
توب النجم ويختلف باختلاف الاقاليم في الوقت يجعله المالح
خلفا اذنه اليه في من خلف اذنه اذنه اليسرى في اليه
قبالة ما يلي جانبه اليسرى في الشام ومراة في حران وفي مصر
ولها الضيق ان قبلتها اعدل القبل ومثله الشمس والقمر في
فان لم يبق فاعرفها مسما عدلا ويجب عليه تعلمها
حيث لم يكن بالحضرة عارق سفره حاض من مسلم عدل او غير
ان قره عليها مسلم عدل عارق قال شيخنا وعلم ما ذكر ان
لو وفق صفا طول في المسجد الحرام او غيره بحيث يتبين
قال في الكفاية نعم ان قد ران يصلي قايما او غير القبلة وراكبا الى القبلة
وجب الاستقبال راكبا لانه اكرم القيار لان القيار يسقط في النافذة بغير
بخلان الاستقبال

اي مع الاخراف وهذا ان كانوا في
عندها اما لو كانوا بعدا فلا
يشترط الاخراف في شر
تنبه اقول المفسر وهو العلم
ببكترة الصلاة بان يعلم
فريقتها ويبرز فيها
نعم ان اعتقد ما كانا فرقا
او بعضها ولم يبرر وكان
عاصبا ولم يقصد فرقا
بنقل صلاته
ويجوز للمصلي ان يستقبل
القبلة في حالتي الحالة
الاولى في صلاة شربة
الخوف فيما يباح من قتال
او غيره فرض كانت او غدا
فليس التوجه بشرط فيها
لقوم نجا فان ختم فرقا لا
او ربنا قال ابن عمر مستقبل
القبلة او غير مستقبلها
والا بخاري في التفسير
وراكبا الى القبلة
في النافذة بغير
الاستقبال

والحالت الثانية في النافلت في السفر المباح لقاصد محل معين لان النفل يتوسع فيه بجوارحه
قواعد المقادير فلهذا في المذكور النفل مشتملا وكذا على الواجبة لحدوث جابر كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصل على راحلته حيث توجهت برأي جهة في جهة مقصده فاذا اراد
الفرقة نزل فاستقبل استقباله بحيث يبين بين يديه مخرج ان حرم الكعبة انه يجب
رواه البخاري وجاز للمشي على ما زاد في مخرج من حيث يخرج الى جهة جرمها اذا لا تلي
قياس على الركبة بل اولى الوجه عندنا ما مل امل ذلك ولا تقتضي بعض العبارات
والحكمة في التحقيق على المسافر
في الناس تحاشوا الى الاستقبال
فلو شرط فيها الاستقبال للنفل
ادخل في ذلك او اخرج من ذلك
مخرجهم فخرج من ذلك التوازي
الحظر فلا يجوز وان اخرج
للمرود كما في السفر لعدم
وروده في شرطه
في حق المسافر كما في الافعال التي لا يستقبل الغنا مل **قوله** في مستندة الحق فابي النبي
الكثيرة من غير عزز كرهين والهدى الرابع من صلاة الحق ولو لم يكن الحق في كفاياتي والمرا ديدا
ولا يشترط طوافه لغيره
الحاج قال القاصي والقوب
مثل ان يخرج الى مكان لا يملك
فيه الجهم لغيره كذا في قوله
الشيخ ابو حامد وغيره مثل ان يخرج
لنصفه مسيرها مل وغرفه
وهما متقاربان فان سهل
توجهه يركب غير ملاح غير قده
وسيفه في جميع صلاته وانما الاركان كلها او بعضها الزمة الا توجه في حرمه اسهل اليهم
بان يكونه الدابة واقفة وبغيره من ماله في صلاة فان لم يسجل ذلك لم يكن
صعب او مقطر ولم يكن انحرافه عليها ولا حرقها ثم يتركه في حرمه

للشقة واختلا ر امر السير عليه اما ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه يوم
لان تكليفه ذلك يقطع عن النفل او عمله ولا يخرج عن صوبه بل يفرق الا الى القبلة لانها
الاصل فان افرق في غير ما عا لما اختارا بطلت صلاته ولذا النسيان او خطأ طريقه
البهجة ويخرج من مثل ذلك في كل صلاة فيحذف فواتها كصلاة
العية والكنوف بخلاف صلاة الاستسقاء وقصبة كما قال
الاذ من حيث لا يلح في الصلاة الا اذا خاف من جمل الموت وهي
صاهر فتأمل **قوله** وفي العاطلة اي ولو موقفة وقيدة بها
لا نها تصح في الفرض فتأمل **قوله** على الرخصة ليس يتبدلوا
استقله لكان اولي وهي في الصلاة العاطلة التي تصلح للرحل
وقيل لا ما يركب من الاصل ذكر كان او انى حركتها اليه
وقال الثاني هو المراد الغنما **قوله** ولو قصير فكله الى محل
لا يسمع فيه محل جهة **قوله** صوب مقصده اي فلا بد ان
يكون له مقصد معلوم فان انحرافه عن القبلة على ما عاهد
محتاج بطلت صلاته **قوله** وراكب الدابة اي في غير ركوعه هو
دح او لمجل واسع او مخفة او نحوها اما هو لان انتم جميع لا
الاركان واستقبلوا القبلة في جميع الصلاة جاز لهم العقل والا
وجب عليهم الركوع كركب السفينة غير الملاح الذي له دخول
سيرها ولا تصلح صلاة الاخذ من مام الدابة ان كان بها نجا
ولو على غير مخرجها واذا طلت نجا سعة رطبة بطلت صلاته وكذا
حياض لم تقارحها صلاته فتأمل **قوله** فيتم ركوعه وسجوده اي
وكذا اجلسه بين سجوديه **قوله** واستقبل القبلة فيها اي
في ركوعه وسجوده وكذا اجلسه المذكور لسهولة ذلك عليه وفي
احرامه طهارته في بعض النسخ فتأمل **قوله** الا في قيامه
اي ومنه الاعتدال فتأمل **قوله** وتشهده اي وسلامه وقيد السبكي السفر
يقول فيه العارف بالادلة فان كثر كركب الحاج فالحاضر ومن صلى باجتهاد فتيقن
عطا مهيئا اعاد صلاته وجوبا فان تيقنه فيها استأنفها وان تغفل اجتهاده
نحوها تانيا على الثاني وجوبا ان لم يجز في الصلاة امر لا

ربع قوله فصل في بيان اركان الصلاة وحقيقتها الصلاة

وما يتبعه **قوله** فثمانية عشر الخ هذه طريقة من عدد ان يطرح

وعداهم منهم تسعة عشر يجعل الخشوع ركناً وبعضهم

التي وجستها في سنة ١٢٠٠ هـ للجنة للكتاب واجبة للاعتناء بمقارنتها

وعلى كل قلاب من الصلابة وح كفا الخلاق لقليل وقيل له صلاية
العلماء وقيل له العلم بالعلماء وقيل له العلم بالعلماء

بها ولذا لم يثبت له الصلاة الا بعد ان يقرأ الحمد والثناء

من اثم بعين فانها تكلو نفسها وعنه **هاق** وما حملوا القلب

السانه الى غيره وسهي قلبا لتقلبه في الامور كلها ولا ينفذ

مقلوباً وهو لحم صنوبر المشكل تافر الجوز الأبيض من الملة

بِهَذِهِ الْيَقِينِ صَلَاتُهُ لَمْ يَسْتَحِقْ الدِّينَارَ وَتَوَقَّ الصَّلَاةَ وَ

فيا ان خروجه لا يستعمل كل مبعوث الاخر بعد نصيبه اليه وادنيه

أودع الغريم مثلي لمحت صلاته لأن دفعه حاصل وإن لم ينو

لترتبه بين عبد النبي لا تدرج احد ههنا الا في حق ولوقال

من السلطان المنيح ومثله في ذال وفي الطباعة اما اذ كان

مينة الفرسية اي ولون المعادة وصلة البهي وعند العلامة الرمل

القيام بحج صورتها مثل قولهم وقد فعلها اي انتهت عن

وتعني اي ومئة القليلة والبعدية فلا بد منها كما

بهذا وسبب يغني عنه غيره لشجيرة وسنة وصف واستحقاقه

فمنه الى الله ثم الخروج من الخبز في ذلك الى الله تعالى

منعوى ظلم بوجه كذا او عدمه مثلاً يا كذا فبني الضمان العدم فتأمل

القيام اي في الم: من اول من ومن او على صوم في العادة: صلاة الم: يومه ويليته في الزا

على الوجهين وسام عن الصلاة فقال في قايما فان لم تستطع نقاعدا فان لم تستطع فمجلسا

إذا استسقى بغيره فإن لم يستطع فاستسقى لا يسكن الله نفس الأرواحها وانجم الأمانة على
زاد الناس فإن لم يستطع فاستسقى لا يسكن الله نفس الأرواحها وانجم الأمانة على
واستسقى بغيره من دونه

مسائل الأوامر والوظائف ركبة والمراد به أن يكون متصفا بلحيث لا يكون ما يلا إلى أحد شقة
السنة عزقا أو دورا أو ركنيا ولا منحيا إلى جهة أصامه أو خلفه بأن يصير إلى أقل الركنين أقرب
فإنه متى قاعد ولا أعاده ثانية
ما كان به ليس بركن ولا ركن
وان قد لم يسأل فإنه يعمد فيقف
ولا إعادة عليه ومنها ما قاله قيام للعز بن علي بن من
طبيب ثقة له بعينه ما أن صليته
مستلقيا أمكن صدرا أو تلك فتم تر
القيام على الأمان
وشرط القيام هو طهر الصلاة لأن
القيام وإن لم يرفع فذوقه نجسا
قدامة أو الخلق أو ما يلا أو يظن
بمنه أو يسار به حيث لا يسمى
قيام لم يرفع قيامه الركن الواجب
بلا عزز أه ح ط

ركبة في الصلاة مطلقا وهو ليس من كمال الأمان فقلنا فلذا اؤتمنت
عليه وأيضا القيام لا يكون من كمال الأمان بعد النية وقبله يكن ناشرا
لأركان تمام **قوله** فإن عجز عن القيام أي بحيث لا يحصل له
مشقة تدفع خشوعه ولها له وهي المرادة بقول بعضهم
بحيث لا يحصل له مشقة تشد يده **قوله** فقد كفي شاقا عجز
عنه بامستلقيا ويحب عليه أن يلجأ راسه إلى ركوعه وسجده
فإن عجز عنه من ركن أضاف عليه فإن عجز عنه من ركني أركان الصلاة
عجز قلبه ولا تستقل عنه ما دام عظمه ثابتا **قوله** مقل شناه
أفضل أي من ثمن سجدة أو من سجدة أفضل من مد من صليته مثلا **قوله**
تلك في الأحرار الخ لو قد معا عيا القيام لكان أولى أو نسب وسميت
بذلك

الردة في اشتغالها لا بعد الفراغ منها فلا تبطل العمل إلا أن اتصلت بالحدث كما
قال الله تعالى ومن ثم تدبره عنه فبعت وهو كإن فأولئك صفت أعمالهم وكل من
يخطئ ثوابه عليه كما نص عليه الشافعي ومنه بطلان الصلاة تطويل الركن العجز عنه

صلاته وان لم يطل الركن من أو طلال من المشكك بطلت صلاته
أي وان لم يمتحن ركن لا ينقطع نظم الصلاة وتندرة مشكك
فعلم أن متى بعض الركن لا يبطل مع غيره من الشك ومحلله
في القول إذا عاد ما فرأه من الشك ولو نوى بطلان الصلاة
كانت نية بطلان الصلاة فان ثوبان يتكلم فيها أو أن يأتي
بثلاث خطوات مثلا لم تبطل صلاته في الحال بل بالشرع في
المقرب والفرق بين هذا وما تقدم أن المصلي موقوف بالبحر
بالنية حقيقة في ابتداء الصلاة وحكائي درامتها وهو في القول
المتقدم ليس بجازم بها حقيقة ولا حكما بخلاف من ثوب
الفعل فانه جازم فيها حكما ما لم يشرع فيه وتقدم أنه لو عجز
النية بلفظ أن شأ الله أو نواها وتعد بها التبرك فان الفعل با
قع بالمشية لم يضر التعليق أو المطلق لم تصح ثباته ولو قلب
في ضاقتا مطلقا ليدرك جميعا جماعة مشروعة وهو من فعله
من ركعتين ليدرك ما صلح ذلك أما لو قلبها نقلا معينا لركعتي
الصلوة مثلا فانه لا يصلح لا تقاربه إلى التعيين أو لم تشرع الجماعة
كما لو صلا الظهر فوجد من صلى العصر فلا يلحق له القطع كما
ذكره في المجموع فلصحة **قوله** واستد بار القبلة أي الخروج
عن محاذات عينها ببعض صدرها ولو يمينية أو يسرى أو حلالا
مستد بار ليس قيد **قوله** والاكل والشرب هما معنى المأكول
والمشروب كما اشار إليه الشافعي وما المانع من الانفعال المذكور
انقضاء بكثر مطلقا وان لم يصل إلى الجوف من شئ كحمار مثلا في الصلاة بوجهه بحيث
أو يسره إلا حاجته فلا يكره وكبره رفع بصره إلى السماء وكن شعره أو ثوبه ومنه كما
في المجموع أن يعلو شعره عروق أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كنه مشهور ومنه
شد الوسط وغزرا العذبة ووضع يده على فمه بلا حاجة فان كان حاجة

بعض صدره بخير عذر
فإن كان عذر فقد تقدر
بوضع ح ط
تحت بكر الالتفات
في الصلاة بوجهه بحيث
أو ثوبه ومنه كما
أو كنه مشهور ومنه
بلا حاجة فان كان حاجة

وهو عجز عن القيام في الصلاة السابقة وللإجماع على أي صفة
شأن لا يخلو الحديث المذكور ولا ينقص ثوابه وإن لم يصلي قاء إلا أنه محذور قال الرافعي

ولا يفتي بالعجز عن القيام إلا أن يتبين وكان القيام من غير كونه لا يقتصر في الرعايات
فقط بل في صفة خوف عيا واد منهن بعد هاتين وأربعة وثلاثون ركعة أو ما
الحلال في العز وزيادتين وتسعة وثلاثين ركعة بعد الترتيب لأن في كل ركعة اثني
المؤمن أو خوف مشقة تأجيلها في هذا اليوم وفيه الغائبة والركوع والعاثمة والاعتدال
شدة حر أو دوران الرأس والسجود الأول والجلوس بعده والسجود الثاني والقيام في الصلاة
في حق ركب السجدة كما فقد وفي كل تشهد أربعة أركان الشهود والصلوة على النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم والتسليم الأول والجلوس لها وفي كل صلاة ثلاث أركان
أخرى النبوة وتكبير المأمر والرتيب وعيا هذا ففي الصبح أحد وثلاثون
تذكية خشوعه كركوع في ركعتين يد عليهما المخرجات اثنا عشر ركعة الثالثة في ركعتيها
أيضا اثني عشر ركعة في كل ركعة ركعة الرابعة فتقول المصلي اللهم
ثلاثون ركعة في المغرب اثنا عشر ركعة في العشاء أربع ركعات أربع
وضوء ركعتين على استقامت الترتيب والاعتدال على واحدة من
الرعايات فتأمل **قوله** ظاهر غني عن الشرح لعله بالنسبة إلى
ما ظهر له والافتقار لعلام المصنف ما عسى فهمه ولذا قال شيخنا أنه
لا يخلو عن التسهيل والله أعلم **قوله** في الركعة الأولى ولو كانت
في الصلاة فله قراءتها على أصح حاله فتأمل **قوله** المسئلة
الافتقار هنا وفي سائر الركعات تلحقه أي بحيث تذهب خشوعه أو كماله **قوله** أفضل من كل
الصلاة بأن يجلس المصلي على ركعة ليس يتبدل أكثر من ركعة ويحذر من الجلوسات
وهي أصل فحذره ناصبا وكتبه وانها يتبدل بالركوع لأنه أفضل من بقية الجلوسات فيلزم أن يكون
أن يلفق الصلاة بركعة صلاة لا تقترن بأكثر من ركعة أو أقل من بقية الجلوسات فتأمل
فإنه ينقلب فحذره وساقية كهيئة
المستوفى ومنه لا تقاوم مستحب **قوله** في الصلاة هو المعنى على ما يظهر من كلامه
قديمه أي ينبغي المصلي قاعدا ركوعه بحيث يقابل جهته قدرا ركبته وهذا أقل من ركعة
وهو أكمل موضع سجوده لا يضافه ركوع الصلاة في الحادث في الأقل ولا في

وهو عجز عن القيام في الصلاة السابقة وللإجماع على أي صفة
شأن لا يخلو الحديث المذكور ولا ينقص ثوابه وإن لم يصلي قاء إلا أنه محذور قال الرافعي

ولا يفتي بالعجز عن القيام إلا أن يتبين وكان القيام من غير كونه لا يقتصر في الرعايات
فقط بل في صفة خوف عيا واد منهن بعد هاتين وأربعة وثلاثون ركعة أو ما
الحلال في العز وزيادتين وتسعة وثلاثين ركعة بعد الترتيب لأن في كل ركعة اثني
المؤمن أو خوف مشقة تأجيلها في هذا اليوم وفيه الغائبة والركوع والعاثمة والاعتدال
شدة حر أو دوران الرأس والسجود الأول والجلوس بعده والسجود الثاني والقيام في الصلاة
في حق ركب السجدة كما فقد وفي كل تشهد أربعة أركان الشهود والصلوة على النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم والتسليم الأول والجلوس لها وفي كل صلاة ثلاث أركان
أخرى النبوة وتكبير المأمر والرتيب وعيا هذا ففي الصبح أحد وثلاثون
تذكية خشوعه كركوع في ركعتين يد عليهما المخرجات اثنا عشر ركعة الثالثة في ركعتيها
أيضا اثني عشر ركعة في كل ركعة ركعة الرابعة فتقول المصلي اللهم
ثلاثون ركعة في المغرب اثنا عشر ركعة في العشاء أربع ركعات أربع
وضوء ركعتين على استقامت الترتيب والاعتدال على واحدة من
الرعايات فتأمل **قوله** ظاهر غني عن الشرح لعله بالنسبة إلى
ما ظهر له والافتقار لعلام المصنف ما عسى فهمه ولذا قال شيخنا أنه
لا يخلو عن التسهيل والله أعلم **قوله** في الركعة الأولى ولو كانت
في الصلاة فله قراءتها على أصح حاله فتأمل **قوله** المسئلة
الافتقار هنا وفي سائر الركعات تلحقه أي بحيث تذهب خشوعه أو كماله **قوله** أفضل من كل
الصلاة بأن يجلس المصلي على ركعة ليس يتبدل أكثر من ركعة ويحذر من الجلوسات
وهي أصل فحذره ناصبا وكتبه وانها يتبدل بالركوع لأنه أفضل من بقية الجلوسات فيلزم أن يكون
أن يلفق الصلاة بركعة صلاة لا تقترن بأكثر من ركعة أو أقل من بقية الجلوسات فتأمل
فإنه ينقلب فحذره وساقية كهيئة
المستوفى ومنه لا تقاوم مستحب **قوله** في الصلاة هو المعنى على ما يظهر من كلامه
قديمه أي ينبغي المصلي قاعدا ركوعه بحيث يقابل جهته قدرا ركبته وهذا أقل من ركعة
وهو أكمل موضع سجوده لا يضافه ركوع الصلاة في الحادث في الأقل ولا في

وهو عجز عن القيام في الصلاة السابقة وللإجماع على أي صفة
شأن لا يخلو الحديث المذكور ولا ينقص ثوابه وإن لم يصلي قاء إلا أنه محذور قال الرافعي

2241

2 ط
الصفحة
من لا يفرق
في قوله
أما الذين
ولم يحل
نصارى الخ
وان احث الامام
عنه

فان سجدة امامه للسجود لزمته متا بغيره وان لم يعرف ان سجدة امامه
 ان سجد فلو ترك الامور المتأبوة عند البطلان فلا لفته حال القدوة فان
 لم يسجد الا مكره في ترك سجدة او سجدة واحدة بعد سلام الامام جبر للخلل في سجدة
 لا امامه الخفي على المعتدل وان فعله المأموم لان ترك امامه
 ولو افتد صوب سجدة كليله وله اعتقاد من حكم السجود كمن يلحق المأموم واما لو ان
 بعد افتد اية او قبله به الامام الخفي قال شيخنا الشراطين لا يسجد له المأموم لانه
 سجد معه ثم يسجد اية به في محله في اعتقاد المأموم مثال شيخنا يسجد له وان اتي
 اية في اخر سجدة فلا يسجد به كل منهما لانه ظل في اعتقاد الامام لا افتد اية في الصبح
 محله السجود في سجدة الامام يسجد ولا ظل في سجدة وصورة السجود
 فان لم يسجد فان ترك السجود الصلاة عما الآ بعد الشهادتين ثبوت ترك
 الامام سجدت له كان سمعه يقول اللهم صل على محمد وال محمد السلام عليهم او كتب
 له ذلك او سلم واخبر المأموم به قبل سلامه فيدب في صلاة السجود
 لترك امامه لها **قوله** في الصلاة مواجبه من الصلاة ليجز به
 ان ترك سجدة الصلاة وقتوت النار لانه لا يسجد له **قوله**
 ولو فعل المأموم سجدة نكح الامام او فعل منه اي مما يبطل هذه فقط كن بادة ترك سجدة او سجد
 ثم عاد قبل قيامه المأموم احره فغوره
 المأموم احره فغوره
 مع وجوب القيام
 عليه بان يقرب
 الامام ولو انقضا
 معان عاد لم
 لم يعد المأموم
 لانه الامام
 اما مخطي
 فلا يوافق في الخطا او عاده
 فصل في باطله بل يفارق او ينظره جلا على ان عادنا سايان فان عاد بالتميم
 معه بطلت عادنا بالتميم بطلت صلاة او جاهد **قوله** في ط

بالتميم بطلت صلاة او ناسيا منه في الصلاة او جاهل بتميمه
 فلا تبطل للعدول ويسجد للسجود فان لم يضعها كلها جاز له العدول
 سوا وعقود وضع بعضها والا لعدم تلبسه بالتميم ويسجد للسجود
 ان يلخ اقل الركوع في هو به فان تم ترك القنوت وروى
 في هو به الي اقل الركوع امتنع عليه العود فان عاد اليه
 مدعيا بالتميم بطلت صلاة **قوله** بعد اعتداله اي
 او بعد عوده الي محل تجز فيه القراءة بان صار الي لاقل الركوع
 او صار اقل القيام اقرب منه الي البها على حدسوكما قاله العلما
 الرمي بالخطيب خلافا للاذرع ومن تبعه ولو ذكر الشتم هذه لقا
 اول وانسب لعلم ما ذكره منها بالاولى **قوله** او جاهل اي بتميم
 العود فتأمل **قوله** عند كل مرة اي او علمه ويسجد للسجود
 لانه زاد جلوسا في غير موضعه وترك الشهادتين في موضعه
قوله عاد اي وجوب ان كان سهوا او نسيان كان عامدا ما لم
 يقم امامه وقرن الزكشي بان العامد انتقل الي واجب وهو القيام
 فيخبر بين الواجبين وهما القيام والمتابعة بخلاف الناسي فان
 فعله غير معتد به فكان قيامه كالعدم تنزل فيه المتابعة
 ليغظم اجره لانه كان معدون او العامد كالخوف في نسيته ترك
 السنة بتعده ومعلوم ان المأموم لا يسجد لان الامام يتكلم
 عنه ولو ترك قبل امامه ناسيا خيرا بين العود والانتقام ويشارك
 مام بغش الخ لفته قال العلامة الخطيب ويقتيد في قال الزكشي
 بدالك او علمد سن له العود ولو ظن المصلي قاعدا انه تشهد

ع

م

الشاهد الاول فافتتح القراءة لثالثه لم يعد الي القراءة الشاهد
 وان سبقه لسانه بالقراءة اذا كررته لا يشهد جاز له العود
 الي قراءه الشاهد لان تعدد القراءة كتعدد القراءات كتنوع القيا
 وتسبق اللسان اليها غير معتد به ولو ترك الامام الشاهد الاول
 امتنع على المأموم الجلوس له فان فعله بطلت صلاته لفتش
 المما لفة ليقال قد صر صوباً له لو ترك امامه لفتحت فله ان
 يتخلف ليقنن اذ الحق في السجدة الاولى لان نقول انه
 في مسيلة الفتوت لم يجد في تكلمه تكلمه وفق فاهذا حدث
 فيه جلوس تشهد ولو تعد المأموم فانتصب الامام ثم عاد قبل
 قبل قيام المأموم حرم تقوده معه لوجوب القيام عليه بالتهاب
 الامام ولو انتصب معاً ثم عاد الامام لم يعد المأموم لانه اما
 منطلي فيه فلا يفيوا فقه في الخطا او عامد بطلته باطله في
 بل بوارقه وهو اولي او ينتظره حمل امه عادنا سيا فان عاد معه
 عالما عامدا بالتي يم بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا فلا **قوله**
 لما بعة امامه مات لم يعد بطلت صلاته اذ الم بينا المفارقة
 فان قيل اذا ظن المسبوق سلام امامه فقام لزمه العود وليس له
 ان يتوب المارة قلنا اوجب منه بان المأموم هذا الامام م
 يفعله بخلاف مسيلة المسبوق فان الامام رفع من الصلاة **قوله**
 السنتف وقد تقدم انها عشرون وقتها ههنا ما قبل انها
 هي التي في كلام الامام الثاني رضي الله عنه والاصحاب **قوله**
 ولا يسجد للسجود عنها اي بان سجد عامدا عالما بطلت صلاته
 والا فلا

والا فلا لعن ان حصل بهذا السجود خلل فيسجد له سجد
 اي اذا لان سجد ويجوز ما يقع في الصلاة قبله وفيه وبعد ولا
 يجزئ نفسه **قوله** ولو شك في المراء بالسكنا مطلق التردد
 فتأمل **قوله** واربعاً الى المراء بالسكنا مطلق التردد ما لم
 يتذكر عن قرب بان تذكر احتمال ان ما يأتي به من اي سجد
 له والا فلا فلو شك في اربعة من الرابعة ان لثته هي ام رابعة
 فتذكر فيها انها ثالثة واتي بر كعة لم سجد لها لان ما فعله منها
 مع التردد لا يحتمل زيادة وان لم يتذكر فيها حتى قام لرابعة
 فتذكر فيها ان ما قبلها ثالثة سجد لان ما فعله منها قبل التذكر
 محتمل لزيادة فتأمل **قوله** وسجد للسهو اي ان اضل ان ما
 به هو ان زيادة والا فلا لكلام **قوله** عدد التواتر الخ من وجوب
 والراجح انه اذا بلغ ذلك القابل عدد التواتر عملي بقوله لا بد
 يفيد اليقين ونقل شيخنا عن المبلقي ان فعلهم كفعلهم
 ومثله العلامة معتبت حجر فلو جامع جماعة بلغوا عدد التواتر كجمع
 يوم الجمعة ونحو عمل بفعلهم وبما تفهم بالسلام **قوله** وسجد
 السهو سنة اي عند ناسيا في الامام احمد واي ضيفه رضي الله
 عنها وهو سجدتان فتعاد ان كثر سبه لا نه يجزئ ما قبله وما
 بعده وما وقع فيه كمار حتى لو سجد للسهو ثم سجد لسلامه
 سجلام او غيره او سجد له ثلاثا فلا يسجد ثانيا لا به لا يمت
 وتقع مثله في السجود ثانيا فيسجد ولا بد له منه من
 الامام والمنفرد فان سجد بلانية بطلت صلاته واما المأموم

وهو
 لا طوية المادة
 فيه فلا تبطل الصلاة برك
 ونحوه بعد الشهد وقبل
 السلام لا نه عليه السلام
 حال بهم الظاهر فقار
 او ثلثي ولم يحل في
 التات معه حتى ان
 الصلاة وانظر الناس
 في سجدته كبر وهو جالس

وقد يتعد سجود اليهود صورة كما لو سجد امام الجحوت وسجدوا للسجود قيات
فواتها اتوا بها ظهرا وسجدوا اخر الصلاة لتبين ان السجود الاول ليس في اخر
الصلاة

ولو ظهر كراهية سجده فلا يحتاج الى ثنية لانه تابع لمامه ولو سجد سجد واحد فان
نوي الانتقام عليها ابتداء بطلت صلاة ان كان عامدا عالما لانه قد
قصد ما لا يجوز ويشرع فيه وان قصد الايتان بشنيتين واتي بواحد
ثم عن له ترك الاخرى لم تبطل الصلاة ولو اراد السجود بعد ذلك
فلا يلحق سجدتين وكيفية السجود تبيين كسجود الصلاة في واجبا
ومندوباته كوضع الجبهة على الارض والطهانية فيه والتحايل
السجد والتكيس والافراش في المجلس بينها والتورك بعدها
وباتي بذكر السجود الصلاة فيها وقد تتعدد صورته كما لو سجد
امام الجماعة مثلا وسجد للسجود ثبات نواها ظهرا وسجدا
قوات اخر الصلاة لتبين السجود الاول ليس في اخر الصلاة ولو
ظن سجد سجد ثبات عدده سجد ثانيا لانه زاد سجدتين
سجد ولو سجد ثمر ثبات عدده في اخر الصلاة مفهومة فله
الانتماء سجد ثانيا ايضا **قوله** كما سبق في كلامه اول
الباب **قوله** ومحللة قبل السلام اي وبعد انتماء الشاهد والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم العاشرين فيه فان سجد قبل انتمائها
بطلت الصلاة ولو قاموا فيجب عليه التحلل فيه عن امامه
فيه لانتمائها ثم يسجد بعد سلام امامه وجوب الاستقراء عليه
بفعل امامه مع تخلفه عنه ومحلله وليس لنا صورة فيجب فيها سجد
السجود الا هذه على الرأى **قوله** وحديثه له السجود اي بقصد العود
الى الصلاة وتبين بذلك انه لم يلحق من الصلاة فلو شكركت
ح وجب عليه تدركه قبل سجدته وسهو المأموم حال قدوة
وان تخلفه فلا يسير ولا يحسد بما اتى به من الثانية او بعد طول الفصل
استغفراي اولي لبطلانها بطول الفصل بين الصلاة وبين آخر الثانية فان

فان احرم بالآخر بعد طول الفصل عقد الثانية لبطلان الاول بطول الفصل
واعاد الاول ولو دخل في الصلاة وظن انه لم يكمل للاحرار فاستأنف الصلاة

الحسية فان سجد عن الشاهد الاول والخمسة كان سهوا عن الثانية فان علم بعد فسخ الصلاة
الثانية في ثنيتها من صلاة ذات الرقاع تجمله امامه وخرج بحاله الثانية ان كان كبريته
القدوة سهوه قبلها كما لو سجد وهو منفر ثم اقتد به فلا يجله بها الاول وان علم
وسهوه بعدها كما لو سجد بعد سلام الامام سوا كان مسبقا قبل فراغه بنى على
ام لا يلقى سلم المسبقا يسلم امامه فذكره فالدنيا على الصلاة وسجد الاول فسجد للسجود
للسهو لان سهوه بعد انقضاء القدوة وهو خذ من العلة انه لم يسلم معه لم يسجد
احدا احتمل ان قال العلامة الرمي والا وجه السجود ويلحق المأموم سهوا امامه
لنظر في الخلط الى الصلاة من صلاة امامه ولتجلد الامام عنه السهو كما امر
هذا اذا كان الامام متظهن فان بان لم يجد منه ولو يلحق له سهوه اذا لا قدوة
حقيقة **خاتمة** ذكر الشيخ محلي الدين بن عيسى رضي الله عنه انه يحل عليه
وسلم سجد خمس مرات احداهن في عدد الركعات فسجد ثانيا قام من ركعتين ولم يشهد
فسجد ثالثا سلم من ركعتين فسجد رابعا سلم من ثلاث ركعات فسجد
خامسا سلم في ركعة خامسة فسجد **قوله** في بيات احكام الصلاة في الاوقات
المكروهة وما يتبعها **قوله** التي تترك الصلاة اي وتبطل سوا قلنا انها كل صلاة تنجزه يوم في المعنى او كراهة تنجزها
على مقابلة **قوله** كما في الرخصة التي وهو المعنى كما علم **قوله** وتنجزها
التي من وجوب كما علم ايضا **قوله** خمسة اوقات التي هو اول من عد غيره
لجانها ثم يجعل ما بعد العصر الى الغروب وقتا واحدا وما بعد الصبح الى الارتفاع
كذلك كما استعمله **قوله** لا يجل

لو سجد في صلاة تركنا وسلم منها بعد فراغها ثم احرم عقوبها باخر
لم تتعد الثانية لانه يحرم بالاولى فان تذكر قبل طول الفصل يسر
السلام ويبقى تيقن الترويض على الاولى وان تخلفه فلا يسير
استغفراي اولي لبطلانها بطول الفصل بين الصلاة وبين آخر الثانية فان

فيها اي صلاة غير صلاتها للصبح وستها والعمر وستها **قوله**
 لا صلاة الخ بعد بالرفع نائب فاعل يهيئ فاعل **قوله** لها سبب
 اي ولم يمتحن تأخيرها الي ذلك الوقت والا فلا يصح ما لم يقع
 عن التلويح **قوله** كالتأنيث اي ولو تأنيثه انما هو من صلاة
 الجنان والمندورة والمعادة وسنة الوضوء والتجنية وسجدتي
 التلاوة والشكر لمخلوقا ما لا سبب لها كصلاة التسابيح اولها سبب
 متوخ كسبب الاحرام والاستفارة لان سببها الاحرام والاستفارة
 وهو متأخر عنها **قوله** او مقارن الي هو ناهي الي السبب مع الوقت
 فان نظر الي السبب مع الصلاة فلا تتصور المقارنة قال شيخنا وهذا
 هو الظاهر **قوله** في الاول من الخمسة الصلاة الخ قال شيخنا
 لا يخفى ان الاول مرجع للوقت ولا يصح الاضمار بالصلاة عنه
 ولا الاضمار عنها بعد الصبح فكان الوجه ان يقول الاول ما ذكره
 فيه الصلاة التي لا سبب لها بعد الصبح الخ لان الصلاة ليست
 احد الخمس وكذا يقال فيها باي انتهى قوله ويمكن الجواب بانه

في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع
 وتغرب في رقبتي فاعلموا ان الله عز وجل قد خلق في هذه
 الاوقات اوقاتا عظيمة لا يمكن ان يكون فيها صلاة الا
 في هذه الاوقات اي مطلقا في الاوقات كلها **قوله**
 من بعد صلاة العصر اي بالوصف السابق ولو لم يكن في وقت الصلاة
 الظهور هذني حق من صل لان هذا الوقت متعلق بالفعل نعم
 يستثنى من هذا صلاة الجنان لان المقصود منها كثرة الصلاة

الكراهية كما جاء في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع وتغرب في رقبتي فاعلموا ان الله عز وجل قد خلق في هذه الاوقات اوقاتا عظيمة لا يمكن ان يكون فيها صلاة الا في هذه الاوقات اي مطلقا في الاوقات كلها **قوله** من بعد صلاة العصر اي بالوصف السابق ولو لم يكن في وقت الصلاة الظهور هذني حق من صل لان هذا الوقت متعلق بالفعل نعم يستثنى من هذا صلاة الجنان لان المقصود منها كثرة الصلاة

راسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجدا وقيل غير ذلك
 وقرئ الكراهية بالزوال ط

من صل الصلح في اول **قوله** في رجا العين اي لا ينظر لما في
 نفس الامر والاشياء المسافرة بعيدة **قوله** اذا استوت اي
 وقت استوائها وهو قصر فلو صادف الاحرام لم يصح **قوله**
 ويستثنى من ذلك اي المذكور من الاوقات الثلاثة وهذا لا
 يستشامد كون في خبر اي داود وغيره وفيه ايها ان جهة لا تنجر
 يوم الجمعة قاله العلامة الرمي الشراطيني قال شيخنا من
 الخمس وتنجر يوم التواتع السنين واليوم المشددة او باسكان
 السنين وتنجر اليوم المخففه ويقال تسع بالعين وفيه ما تقدم
 ومعناه اشتداد اهلها **قوله** يوم الجمعة اي وقت الزوال
 فقط لا غير من بقية الاوقات ولم يكتف لم يلخص **قوله**
 وهكذا حكم حرم مكة الخ وذلك لخبر بابني عبد مناف لا يفتقروا
 احد طواف البيت وحي فيه اية ساعة نشأت لليل او نهار
 رواه الترمذي وغيره كذا خلا في الاول كما في متن لا
 المحامي وروى جامن خلا في الايام ما بين ما لك واي حنيفه
 روى الله عنها وخرج بحرم مكة حرم المدينة والقدس فيها
 كثر ما لا تستثنى الصلاة فيها ولو افر المصنف هذا عن
 الاوقات الخمسة كما في المنهاج وغيره لك ان اول واحد
قوله في هذه الاوقات اي مطلقا في الاوقات كلها **قوله**
 من بعد صلاة العصر اي بالوصف السابق ولو لم يكن في وقت الصلاة
 الظهور هذني حق من صل لان هذا الوقت متعلق بالفعل نعم
 يستثنى من هذا صلاة الجنان لان المقصود منها كثرة الصلاة

ووقت الاستوى لطف
 لا يتبع الصلاة ولا يجاد
 الا ان التعميم يمكن انما
 فيه فلا تصح الصلاة

٨٨

وكان الاولى بتقديمها على صلاة العصر وقد فتا **قوله** حتى
 تقرب اي يقرب عن وقت الاضطرار فتأمل **قوله** عند الغروب
 وهو وقت الاضطرار وان لم يطل العصر وهذا الوقت متعلق بالز
 مان ولو ابدل السم قوله فاذا دنت بقوله اي اذا دنت لكان
 اولي واوضح والاصل في هذه كلمة ما رواه مسلم عن عتبة ابن
 عامر رضي الله عنه انه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ينهانا ان نصل فيهن وان نغير فيهن موتانا حين
 تطلع الشمس بارعة حتى ترتفع وحين يقوم قابض الظهيرة حتى
 تميل الشمس وحين تطيق الشمس للغروب والظهيرة تشدة الحر
 وقابضها البعير يكون باركا فيقوم من شدته والحر والارض تنطبق
 بمشاة نوقية مفتوحة ثم طامعة ثم مشاة تحتية مشددة
 اي تميل واصله تنطبق فلقد فاته احد التاين كتحقيق كما ذكره
 الشيخ ترمذي في شرح الكثر **فصل** في بيان احكام صلاة
 الجماعة والاصل فيها قوله تعالى واذا كنت فيهم فانتظر الف
 الصلاة الاية امر بها بالخوف فغنى الامت اولي وخبر الصالحين صلاة
 الجماعة افضل من صلاة الفرد سبع وعشرين درجة ورواية
 بخمس وعشرين درجة قال في المجموع ولا منافاة بينهما لان القليل
 لا ينفي الكثير وانما اخبر اولي بالقليل ثم اخبر بفصل الكثير
 خبر بها وان ذلك يختلف باختلاف المطلعين وهي من خصايص
 هذه الامة كما نقل عن ابن سرائقه وفي الاصحاح اي سبلها
 الداراني انه قال لا يغيب احد صلاة الجماعة لا بد من ركعة
 وقد

احوال

وقد كان السلف يعززون انفسهم ثلاث ايام اذا فاتتهم تسعة
 الاحرام وسبعة ايام اذا فاتتهم صلاة الجماعة واقلها امام وما
 موم الخبر الاثنان فما فوقها جماعة وذكر في المجموع في باب هيئة
 الجماعة ان من صلى في سبعة الا ان له سبع وعشرون درجة ومن صلى
 مع اثنين له ذلك لكن درجات الاول اكمل واول مشروعيتهما
 كان بالمدينة الشريفة لا بمكة لقول الصحابة رضي الله عنهم
 فيها **قوله** للرجال الخ صريح هذا انها لا تنس النساء وليس كذا
 لك فلو اسقطناه هنا وقيد به عند القول بغير هذا الضمان كان
 اولي وانسب وعيا القول بسنتها فتأكد للرجال فوق النساء **قوله**
 في الغراب الخ انها ينتج لتفصيل به على القول بانها من كفاية
 فتأمل اللهم الا ان يلجأ بانه انها تنس بالقرآن لانها محل
 الخلاف في كونها من كفاية او عين او سنة واما غير القرآنية فان
 منه ما تنس فيه الجماعة اتفاقا وما لا تنس فيه اتفاقا **قوله** عبر
 بالنصب يعني الا اعراب اعراب المستثنى واظلفت اليه كما تقر
 في علم النحو وقيل بالجر صفة وفيه ضعف لان غير لا تقر الا اذا ارتقت
 بين ضدين قال في درر النجاشي وقد بينا في فيه بان قوله تعالى غير
 المخطوب عليهم ولا الصالحين اعراب صفة للذين مع كونه مع كونه
 لان الايهام فاعبر ارتفع بكونه لان ذلك للقسامين وكذا ذلك
 هنا واعلم به الاستنباط حال وما قد مناه افتقد لبنوا المقام فمن
 الحالية فتأمل **قوله** عند المخطوم مروج **قوله** والاصح الخ
 هو المعتمد لقوله يا الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية او بدو

لوقام فيهم الجمعة اي جاءتها الاستحوا عليهم الشيطان
اي غلب رواه ابو داود وغيره قال العلامة ابن قاسم وعين بالانعام
فيهم دون لا يقتضون ليقيد الاكتفاء باقامة بعضهم انتهى
والاستحوا وهو البعد من رحمة الله وذلك لا يكون على
السنة **قوله** فرض كفاية اي في الركعة الاولى للرجال والاعمال
الاخرى للمقربين المستورين غير الاجر او غير المعذورين في اداء المنفرد
فلا تلج على النساء مثلهن الخائفات ولا على من به رقا لا يستغالهم
بخدمته السادة ولا على المسافر في ولا على العزلة بل هي والانفراد
في حقهم سواء الا ان يكونوا في ظلمة تستحب وان في الغزاة
بانه لو لم يكن من هذا احتج ولو كان جماعة لم يحتج بان الانفراد في
حجة افضل وتبعه العزلة بن عبد السلام قال ان الركنين والمختار
بل الصواب خلاف ما قالاه وقد تتبعنا لعارض كما اذا راي اماما
راكعا وعلم انه لو اقتدى به ادر ركعة في الوقت ولو لم يدر
منه المريد من ركعاتها وقد تحرم فيما اذا راي الامام جالسا في تشهد
الاخير انه لو اقتدى به لم يدر كمال الجماعة ركعة في الوقت ولو
جاء من غير ذلك كما في زمانها حيث يظهر الشعار في البلد او القرية لا يملكها
وللطارقين انهم يقفون اليه سوا قاموا في المساجد او غيرها
قوله في غير الجمعة الخ قال شيخنا لا يلحق ان هذه القيد ومفهومه
المذكور بعده غير مستقيم لان الكلام في ادر ركعة الجماعة وان لم تدرك
الجمعة فتأمل اللهم الا ان يقال انها تنبئ في الجمعة بالركعة لا
بانه لا تحصل الجماعة المعبرة لصلتها الا بركعة فتأمل **قوله**
ما لم

تتمت الحجة فحلل
يا جماعة فانما ياكل
الذي بين الغنم انقامه

ويبقى الطالب يطالبه
وان قلت فان واظنوا على
اقامتها في البيوت ولم
يظهر بها شعار لم يفت
القرص فان امتنعوا
كلهم في اقامتها على ما ذكر
في تلخيص الامام
او نأبوه ودرجوا في
افراد

واذا كانت تكبيرة الامر مع الامام فضلة وانما حصل بالاستقلال بالتحرك عيب
فحرم الامامة مع حضوره بتكبيرة احراره لحديث الشيخين انما جعل الامام
ليؤتم به فاذا كبر فكبروا والفاء للتعقيب فابعدا وهو المتابعة لوسوسة غير ظاهري
كما لم يسلم التسليم الا لولي اي ما لم يشع في السلام لان القدوة كما في المحقق عند خلاف
اختلت بالشروع وهل تتعقد في اداء في ظاهر الكلام العلامة الرضي
في شرحه انعقادها من ادراك نقل عنه فليكن في العلامة المبدئي
وغيره انه كتب بخطه على هامش شرحه انها لا تتعقد في اداء طهارة الصلاة كالطهارة
العلامة تب حجتك في الجماعة ما لم يتم السلام **قوله** ولا تلج على غير الجماعة
بأقل من ركعة الخ هو مفهوم القيد السابق وقد علم ما فيه في غير الجماعة ما لم يتم
قوله ولا تلج على من ركن ركعة ويجب على المأموم اي من الجماعة ان لا يركع
يركب الانعام **قوله** ان ينوي الانعام اي في صلاة تنوفا صحتها واما الجملة فانها لا تنافي
على جماعة كالبجعة والمعادة والجمعة بالمطل في غير هاتين اذا اراد
المتابعة انه لا تنوفا صلاته عليها فان لم ينوها يقينا وتابع ولو
في فعل او سلام بعد انتفاره كثير من خلاص المتابعة بطلت صلاته
واذا نوي المأموم الانعام في اثنا صلاة صلح مع الصلوة ولا تلج
له نظيرة الجماعة ويجب عليه ان يتبع الامام فيما هو فيه وان
خالفا نظم صلاة نفسه او كان في كنفه يصير ويقتضي له طويلا ويحب
له ما فعله قبل الاخذ فيها تكرر فعله مع الامام مع ان نوي القدوة
وهو في السلجوا الاخير بعد طائفة بامام قايما مثالا لم ينج له صلاة مرض وجوف غير
متابعة بل يجب عليه انتظاره فيه فان رفع راسه منه بطلت له وجوف من خلفه عن وقتها
صلاته ان لم ينوي بمارسته ومثله ما لو نوي الاخذ في صلاته
الشهادة الاخير فانه لا يلحق له متابعة قايما بل يجب عليه انتظاره
فيه وفرق بين ذلك وبين امتناع المأموم للشهادة الاول اذا تركه الامام
بانه من تلج بالشهادة قبل الاخذ فصار خلفه بعد الاخذ خلفا
وجزير الروياني بانه يكون محصلا للجمعة اذ صلاه منفردا
وكان فصد الجماعة لولا العذر وهذا هو الظاهر في ط

عام وخلاص كسوت
مثل وشدة ريح يلعل وشدة
وحل وشدة حروقة برد
وشدة جوع وشدة عطش
وشدة مرض وجوف غير
وفقد ليل لايق واكل في
ريح كريمة يعسر ازالة
وغير ذلك من غير بلا مستعذر
الله ع

والاعلى والبصيرة في الامامة لو اوتقدت الوالي محمل ولايته الاعلى فالاعلى على غيره
 فانما امرنا بت نعم ان ولادة الامام الاعظم فهو مقدر على الوالي وتقدّمه السالك
 في مكان الحق ولو باعادة وبما سح الحق ويجوز للقائم ان ياتهم بالقاعد
 على غيره لا على معير للساكن والمطلوع لحن لو بان امامه محدثا ولو محدثا اخر او
 بل بقدر المقدر عليه ولا داني حاسة خفية في ثوبه او بدنه لم تلج عليه الا
 على سيد غير سيد كما تبين فافقه عادة لا تتعا التقدير منه في ذلك بخلاف الظاهرة فتجب
 فافقه فافقه فافقه فيها الاعادة كما لو بان امامه اميا والمرااد بالظاهرة هنا
 التي بلحيت لو تاملها المقدر لكانها والخفية بخلافها وقيل
 الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية واعتمده مشايخنا
 وهو ظاهر فتأمل **قوله** ولا قاري الخ هو عطف على جل
 فهو مجرور باضافة لفظ قدوة اليه فلو قدرنا الشارح السلم
 من تغيبا عن ارباب الميت وكان اخر ما قدره بعد فتأمل **قوله**
 بامي اي سوا امكنه التعلم ولا علم القاري بحاله او لا وهي
 نسبة الى الام فكانه باقيا حالة ولادة امه له قال تعالى
 والله اعلم بكم بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا الا به واصله
 لغة من لا يكتب ثم استعمل فيها ذكر مجاز فان امكنه التعلم
 ولم يتعلم لم يصح صلاته والا صحت كاقنتله به مثله فيما يخل
 به **قوله** وهو اي في حرف اي اما باسقاطه او بامداله
 ومنه ارسث وهو من يدغم في غير محلله والشع وهو من يبدل
 بلا ادغام ومنه ابدال الخا بالها وذل الذي المعجمة بديل
 مهلة او بن اي وابدال ضاد الضالين بظا مثالة او بنحى لكو
 ومثل ذلك الخ بغير المعنى كظم كالمه لم يصح مطلقا وان
 حرم في العبد العالم **قوله** وتشديد بدة الخ هو عطف ضاحا
 في اقتداء بعضهم ببعض ما لم يتعين انا المادع
 في انية فيها فخر على منة فظن كل طاهرة انا منها

في مكان الحق ولو باعادة وبما سح الحق ويجوز للقائم ان ياتهم بالقاعد
 على غيره لا على معير للساكن والمطلوع لحن لو بان امامه محدثا ولو محدثا اخر او
 بل بقدر المقدر عليه ولا داني حاسة خفية في ثوبه او بدنه لم تلج عليه الا
 على سيد غير سيد كما تبين فافقه عادة لا تتعا التقدير منه في ذلك بخلاف الظاهرة فتجب
 فافقه فافقه فافقه فيها الاعادة كما لو بان امامه اميا والمرااد بالظاهرة هنا
 التي بلحيت لو تاملها المقدر لكانها والخفية بخلافها وقيل
 الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية واعتمده مشايخنا
 وهو ظاهر فتأمل **قوله** ولا قاري الخ هو عطف على جل
 فهو مجرور باضافة لفظ قدوة اليه فلو قدرنا الشارح السلم
 من تغيبا عن ارباب الميت وكان اخر ما قدره بعد فتأمل **قوله**
 بامي اي سوا امكنه التعلم ولا علم القاري بحاله او لا وهي
 نسبة الى الام فكانه باقيا حالة ولادة امه له قال تعالى
 والله اعلم بكم بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا الا به واصله
 لغة من لا يكتب ثم استعمل فيها ذكر مجاز فان امكنه التعلم
 ولم يتعلم لم يصح صلاته والا صحت كاقنتله به مثله فيما يخل
 به **قوله** وهو اي في حرف اي اما باسقاطه او بامداله
 ومنه ارسث وهو من يدغم في غير محلله والشع وهو من يبدل
 بلا ادغام ومنه ابدال الخا بالها وذل الذي المعجمة بديل
 مهلة او بن اي وابدال ضاد الضالين بظا مثالة او بنحى لكو
 ومثل ذلك الخ بغير المعنى كظم كالمه لم يصح مطلقا وان
 حرم في العبد العالم **قوله** وتشديد بدة الخ هو عطف ضاحا
 في اقتداء بعضهم ببعض ما لم يتعين انا المادع
 في انية فيها فخر على منة فظن كل طاهرة انا منها

فتوضيحه وار بالباقي في صلاة من الخس اعاد ما ايتهم به احرا
 اي بان بدوا بالصبح فيعقدوا الجميع العشاء واما امام الفناء فانه يعقد المغرب
 دفع به توهم ارادة الحرف المستعمل ومنه تخفيف اياك فان
 خففة واعتقد به معناه كفى العباد بالله تعالى لانه حينئذ
 اسم لصلى الشمس **قوله** من الفاتحة الخ هو قيد للمرا
 من الامي هنا وخرج به غير الفاتحة فانه لا يخل مطلقا وان حرم
 كحرام نعم ان غير المعنى وكان عامدا عالما قادر على الصلوة
 بطلت صلاته وينبغي لغير القادر تركه اما الا خلا لا في الشهد
 فلا يجوز باسقاطه من فاد تشديدا ولا يجوز من ابدال حرف او
 تشديدا باخر وتجب مولاة كما في الفاتحة وترتيبها نعم يعتد
 بغير المرتب ان لم يخل بالمعنى ومثله الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعده **قوله** ثم اشار المصنف لشرع في الذكر بعد من
 القدوة وما لم يذكره من صلاة منها وهي سبعة امدما
 عدم تقدمه على امامه في المكان بان لا يتقدم عليه تأييده
 بعقبه وصح ما مر من قدمية وان تقدمت اصابعه ولا فاعدا باليدين
 ولا مضطجعا بيمينه والعبارة في المستلحق بالاس وثنائها العلم بانتقل
 الامام من ية او نحوها ليمكن من متابعتها ثلثها اجتماعها بها
 واحد كما عهد عليه النجاشات في العصر التي لينة واربعا نية الاقتدا
 وخامسها تنو افق نظم صلاتها وسادسها موافقة في سنن تفحص
 المتخالفة فيها فلو سجد الامام لتلاوة اوسهق وتخطى الامام عنه
 بطلت صلاته نعم لو شكا المأموم الشهد الاول او القنوت لم ينسطل
 صلاته كحرام وسابعها التسبعية بان يثنى جميع ثمره عن جميع
 نحم الامام وان لا يسبقه كمين فطين ولو غير طويلين عامدا

دفع به توهم ارادة الحرف المستعمل ومنه تخفيف اياك فان
 خففة واعتقد به معناه كفى العباد بالله تعالى لانه حينئذ
 اسم لصلى الشمس **قوله** من الفاتحة الخ هو قيد للمرا
 من الامي هنا وخرج به غير الفاتحة فانه لا يخل مطلقا وان حرم
 كحرام نعم ان غير المعنى وكان عامدا عالما قادر على الصلوة
 بطلت صلاته وينبغي لغير القادر تركه اما الا خلا لا في الشهد
 فلا يجوز باسقاطه من فاد تشديدا ولا يجوز من ابدال حرف او
 تشديدا باخر وتجب مولاة كما في الفاتحة وترتيبها نعم يعتد
 بغير المرتب ان لم يخل بالمعنى ومثله الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعده **قوله** ثم اشار المصنف لشرع في الذكر بعد من
 القدوة وما لم يذكره من صلاة منها وهي سبعة امدما
 عدم تقدمه على امامه في المكان بان لا يتقدم عليه تأييده
 بعقبه وصح ما مر من قدمية وان تقدمت اصابعه ولا فاعدا باليدين
 ولا مضطجعا بيمينه والعبارة في المستلحق بالاس وثنائها العلم بانتقل
 الامام من ية او نحوها ليمكن من متابعتها ثلثها اجتماعها بها
 واحد كما عهد عليه النجاشات في العصر التي لينة واربعا نية الاقتدا
 وخامسها تنو افق نظم صلاتها وسادسها موافقة في سنن تفحص
 المتخالفة فيها فلو سجد الامام لتلاوة اوسهق وتخطى الامام عنه
 بطلت صلاته نعم لو شكا المأموم الشهد الاول او القنوت لم ينسطل
 صلاته كحرام وسابعها التسبعية بان يثنى جميع ثمره عن جميع
 نحم الامام وان لا يسبقه كمين فطين ولو غير طويلين عامدا

فتوضيحه وار بالباقي في صلاة من الخس اعاد ما ايتهم به احرا
 اي بان بدوا بالصبح فيعقدوا الجميع العشاء واما امام الفناء فانه يعقد المغرب
 دفع به توهم ارادة الحرف المستعمل ومنه تخفيف اياك فان
 خففة واعتقد به معناه كفى العباد بالله تعالى لانه حينئذ
 اسم لصلى الشمس **قوله** من الفاتحة الخ هو قيد للمرا
 من الامي هنا وخرج به غير الفاتحة فانه لا يخل مطلقا وان حرم
 كحرام نعم ان غير المعنى وكان عامدا عالما قادر على الصلوة
 بطلت صلاته وينبغي لغير القادر تركه اما الا خلا لا في الشهد
 فلا يجوز باسقاطه من فاد تشديدا ولا يجوز من ابدال حرف او
 تشديدا باخر وتجب مولاة كما في الفاتحة وترتيبها نعم يعتد
 بغير المرتب ان لم يخل بالمعنى ومثله الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعده **قوله** ثم اشار المصنف لشرع في الذكر بعد من
 القدوة وما لم يذكره من صلاة منها وهي سبعة امدما
 عدم تقدمه على امامه في المكان بان لا يتقدم عليه تأييده
 بعقبه وصح ما مر من قدمية وان تقدمت اصابعه ولا فاعدا باليدين
 ولا مضطجعا بيمينه والعبارة في المستلحق بالاس وثنائها العلم بانتقل
 الامام من ية او نحوها ليمكن من متابعتها ثلثها اجتماعها بها
 واحد كما عهد عليه النجاشات في العصر التي لينة واربعا نية الاقتدا
 وخامسها تنو افق نظم صلاتها وسادسها موافقة في سنن تفحص
 المتخالفة فيها فلو سجد الامام لتلاوة اوسهق وتخطى الامام عنه
 بطلت صلاته نعم لو شكا المأموم الشهد الاول او القنوت لم ينسطل
 صلاته كحرام وسابعها التسبعية بان يثنى جميع ثمره عن جميع
 نحم الامام وان لا يسبقه كمين فطين ولو غير طويلين عامدا

عالم وان لا يتخلف بها الا عذر فان خالف في السبق او اتخلف
بها بلا عذر كان هو يلسجى والامام قائم للقرأة او هو
امامه لللسجى وهو قائم للقرأة بطلت صلاته واتخلف للعذر
كان اسرع الامام قرأة وركع قبل ان تمام موافق لهم الفاتحة
وهو بطى القرأة فيتها ويسعى خلفه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة
اركان طويلة فلا يعد منها الاعتدال ولا المجلس بين السجدين
فان سبق باكثر منها بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم
عن السجود او جالس للشهادة تبعه فيها هو فيه ثم يتدارك
بعد سلام امامه ما فاتة المسبوقان لم يمتها الموافقة لشغله
بدعا افتتاح او نحوه فيعذر ويكفى القرأة فيا في مام كما موم
علمه او شك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة ثالثة
معدور فيقرأها ويسعى خلفه كما موم في بطى القرأة واعلم بذلك
او شك فيه بعد ركوعه لم يعد الي محل قرأتها ليقرأها
فيه لقوله بل يتبع امامه فيها هو فيه ويكفى ركعة بعد سلام امامه
كمسبوقا وسن لمسبوقا وهو من لا يدرك بعد احرام مع الامام
زمن يسبغ الفاتحة ان لا يشغل بسنة كنعوذ ودعا افتتاح بل
بالفاتحة الا ان يظن ادراكها مع اشتغالها بالسنة فيباني بها
ثم الفاتحة واذا ركع الامام ولم يتر المسبوق الفاتحة فان لم يشغل
بسنة تبعه وجوب باقي الركوع واجزاه وسقطت عنه الفاتحة فان
تخلف لا انتاهها حتى رفع الامام من الركوع فانتته الركعة ولا
تتصل صلاة الا اذا تخلف بركنين من عني عذر وان اشغل بسنة
تخلف

والعذر للتخلف كان اسرع امام قرأة وركع قبل ان تمام موافقة الفاتحة وهو بطى القرأة فيها
ويسعى خلفه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة فان سبق باكثر من ثلاثة
بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم من السجود او جالس للشهادة تبعه فيها هو فيه ثم
تخلف وجوب باقي الركوع فانتته الركعة فان هو يلسجى والامام قائم للقرأة او هو
امامه لللسجى وهو قائم للقرأة بطلت صلاته واتخلف للعذر كان اسرع الامام قرأة وركع قبل ان تمام موافق لهم الفاتحة
وهو بطى القرأة فيتها ويسعى خلفه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة فلا يعد منها الاعتدال ولا المجلس بين السجدين
فان سبق باكثر منها بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود او جالس للشهادة تبعه فيها هو فيه ثم يتدارك
بعد سلام امامه ما فاتة المسبوقان لم يمتها الموافقة لشغله بدعا افتتاح او نحوه فيعذر ويكفى القرأة فيا في مام كما موم
علمه او شك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة ثالثة معدور فيقرأها ويسعى خلفه كما موم في بطى القرأة واعلم بذلك
او شك فيه بعد ركوعه لم يعد الي محل قرأتها ليقرأها فيه لقوله بل يتبع امامه فيها هو فيه ويكفى ركعة بعد سلام امامه
كمسبوقا وسن لمسبوقا وهو من لا يدرك بعد احرام مع الامام زمان يسبغ الفاتحة ان لا يشغل بسنة كنعوذ ودعا افتتاح بل
بالفاتحة الا ان يظن ادراكها مع اشتغالها بالسنة فيباني بها ثم الفاتحة واذا ركع الامام ولم يتر المسبوق الفاتحة فان لم يشغل
بسنة تبعه وجوب باقي الركوع واجزاه وسقطت عنه الفاتحة فان تخلف لا انتاهها حتى رفع الامام من الركوع فانتته الركعة ولا
تتصل صلاة الا اذا تخلف بركنين من عني عذر وان اشغل بسنة تخلف

والعذر للتخلف كان اسرع امام قرأة وركع قبل ان تمام موافقة الفاتحة وهو بطى القرأة فيها
ويسعى خلفه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة فان سبق باكثر من ثلاثة
بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم من السجود او جالس للشهادة تبعه فيها هو فيه ثم
تخلف وجوب باقي الركوع فانتته الركعة فان هو يلسجى والامام قائم للقرأة او هو
امامه لللسجى وهو قائم للقرأة بطلت صلاته واتخلف للعذر كان اسرع الامام قرأة وركع قبل ان تمام موافق لهم الفاتحة
وهو بطى القرأة فيتها ويسعى خلفه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة فلا يعد منها الاعتدال ولا المجلس بين السجدين
فان سبق باكثر منها بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود او جالس للشهادة تبعه فيها هو فيه ثم يتدارك
بعد سلام امامه ما فاتة المسبوقان لم يمتها الموافقة لشغله بدعا افتتاح او نحوه فيعذر ويكفى القرأة فيا في مام كما موم
علمه او شك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة ثالثة معدور فيقرأها ويسعى خلفه كما موم في بطى القرأة واعلم بذلك
او شك فيه بعد ركوعه لم يعد الي محل قرأتها ليقرأها فيه لقوله بل يتبع امامه فيها هو فيه ويكفى ركعة بعد سلام امامه
كمسبوقا وسن لمسبوقا وهو من لا يدرك بعد احرام مع الامام زمان يسبغ الفاتحة ان لا يشغل بسنة كنعوذ ودعا افتتاح بل
بالفاتحة الا ان يظن ادراكها مع اشتغالها بالسنة فيباني بها ثم الفاتحة واذا ركع الامام ولم يتر المسبوق الفاتحة فان لم يشغل
بسنة تبعه وجوب باقي الركوع واجزاه وسقطت عنه الفاتحة فان تخلف لا انتاهها حتى رفع الامام من الركوع فانتته الركعة ولا
تتصل صلاة الا اذا تخلف بركنين من عني عذر وان اشغل بسنة تخلف

تتمت تقطيع قدوة بخروج امامه من صلاة جردت او غيره والى موضع قطعها بنية المقارعة
وكرة قطعها الا بعد ركعتين وقطوعها امار وركعتين بقصد كونه كونه
القدوة منفرجة في أثناء صلاة جاز ونبهه في الموقفة فان فرغ امامه او لا فهو مكسوف
او فرغ هو او لا فانفرجة صحت صلاته المأموم ان كان عالما بانتقالات الامام والمساجد
افضل من مفارقة ليلام المتلاصقة المتنافذة كونه واحد **قوله** عالم بصلاة اي بانتقا
معه وما ادر كونه مكسوف لته ولو يبلغ عدل رواية او حتى ما هو او بعد اية من غيره
فان صلاة فيعيد في **قوله** اي كفاه الخ هو تفسير اصولي لان الكفاية والاخر
ثانية صبح الفنون بمعنى واحد والمراد به هنا صحة الاثبات وصول فضل الجماعة **قوله**
وفي ثابته مغرب الشهد مالم يتقدم عليه اي مالم يتقدم المأموم بجميع ما عتد عليه على
لان محالهما قاتل اذ ركعة جز ما عتد عليه الامام يقينا فلا يضرك لست **قوله** بعقبه اي مثله
في ركوع محسوب للامام فتأمل **قوله** من جهة الخ قد يكون هم هذا ان المراد بالمسجد المذكور
واطمأن **قوله** يقينا قبل المسجد الحرام وليس كذلك ويكفي ان يرد بالجهة فلو كان ظهر
ارتفاع امامه عن اقله المعلوم على وجه الامام حقيقة او تقدير اذ لا يصح في المسجد الحرام
ادرك الركعة ويكبر **قوله** وغيره واما داخل الصلوة وخارجها **قوله** لم تنعقد اي في الابتداء
مكبون ادراك الامام في وتبطل في الاشتغال ولا ينقض مساواته اي لا تبطل صلاته وكذا اعل
ركوعه لتعزم ركوعه ما قارنته فيه من اقوال الصلاة وفعالها مما طلب عدم مقارنته فيه
فلو كبر واحدة فان نوي وهو الفائحة في الاولين والسلام وجميع الافعال الا في القيام والشهد
بها التعزم فقط وانها قليل اي بحيث لا يربط في ثلاثة اذرع والافانسة نظلة البيعة
فما قيل هو ان تعقد فتأمل **قوله** حتى لا يجوز الخ هو غاية للنفي لا للنفي فتأمل **قوله**
وان يحل الامام في المسجد الخ قاله شيخنا لو جعل السجدة غير ما عتد
الى المأموم كما هو ظاهر كلام المصنف بعد اول واخر للاستغناء بالظهر
عن الفاهل تنه مشي عليه العلامة ثبت في اسم كالمشيخ والي لبيت
البصير وعكس ما ذكره مشهورات في المأموم في المسجد والامام خارج
لتجديد تسبيح ونشهد ودعا وفي ذكر انتقام عنه من تكبير لا في ذكر
انتقام اليه واذ سام امامه كبر لقيامه او بدله زيدا ان كان يحل جلوسه وانفلا

ولو جعل ضمير يحل عايد الي احد هما المثل النورتين وسلم من سلوته
عن مورة العكس فتأمل **قوله** من بيا منه اي الامام ولو جعل ضمير منه
عايد الي المسجد كما فعله غيره لكان اول واصل لقربه وكان
يتنفي بما ذكره بقوله وتعتبر مسافة الخ **قوله** بان لم تنمسا
منه ما بينهما اي المأموم واخر المسجد مما يليه في كلامه واذا
كثرت الصفوف والاصناف فالشرط ان لا يرب ما بين كل صفين
او يخصص على المسافة المذكورة وان صار ما بين الاخير واخر
المسجد في سطح والمسافة المذكورة تقر به فلا يضر في زيادة
ثلاثة اذرع فافعل **قوله** ولا حائل اي مام وبشر هذا الباب المردود
اي في الابتداء بخلافه في الاشتاقا فانه لا يضر لا يغتفر في الدوام مالا
يغتنر في الابتداء ويثبت لانه ان يكون لوان ادا المأموم الوصول الي
الامام لا يستدبر القبلة فتأمل **قوله** اما فضا الخ نسوا للملوك
والمرات في الموقوف كعه او بعضه قبل المسجد والبنكاذ **قوله**
ان لا يرب ما بينهما اي ولا ما بين كل شخص او صفين من اتم بالا
مام **قوله** على ثلاثة اذرع تقر بينا عام والمراد به ذراع الا دمي ٢
لانجار **قوله** وان لا يكون بينهما حائل مام ولا يضر هنا صلبه الشار
ولو مصل وثا ولا النهر وان اخرج الي ساحة تكسر السابن اي عوم وهو
علم لا ينسى **فصل** في بيان احكام صلاة المسافر وكيفيتها
من حيث القصر والجمع فيه المختص المسافر يجوز ان يخفف عليه
لما يلحقه من مشقة السفر غالباً ويتبعها جواز الجمع بالمطل بالمعجم وهو
في الاصل قطع المسافة وصعد اسفار سمي بذلك انه يسفر عن اطلاق

ع

الرجال اي بيكشها وقتل الاسفار لرجل بنفسه من البيوت ولا
 لغيره ولانه قلعة من العذاب اي من امنه كما في الحديث قال
 الحافظات حجوا المراد بالعذاب الالم العاشي عن الشقة لما حصل
 في الركوب والمشي والمشي فيه من ترك المألوف انتهى لخالص اما
 المخرجين حين جلس موضع والده لم كان السفى قطعة من القذا
 فاجاب في الغور بقوله لان فيه في قبال اجاب والاصل في القصر
 له تعالى واذا من بينهم في الارض ليس عليكم جناح ان تقروا من الصلاة
 الاية قال يعلى ابن امية رضي الله عنه قلت لعمر بن الخطاب رضي
 الله عنه انما قال الله تعالى ان خفتم وتدا من الناس فتال عجت مما
 عجت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
 صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة رواه مسلم قال شيخنا
 وشيخنا من صلاة المسافر في السنة للاربعة من الهجرة كما قاله ابن
 الاشي وقيل في ربيع الثاني كما قاله الدلاهي وقيل بعد الهجرة با
 ربيعين يوما واول الحج كان في سفر عنزة ثوبك سنة تسع وبها في
 الفرات وما بعدها الاسرى والقصر افضل من الاثام اذا كان السفر
 ثلاثا من اصل فاكثر لم يختلف في جواز قصر الا تباع وخرجا من خلاف
 من يوجب القصر كلاما اي حنفية رضي الله عنه بخلاف الجمهور فانه
 افضل من القصر مطلقا الا ان ينقض ربه بقا شغل زمته اذا طرأ ولو
 تعذر من القصر والحج فاقصر افضل خروجا من خلاف اذا الحنفى يوجب
 القصر كما روي بخلاف الجمهور فان لم يبلغ السفر ثلاثا من اصل فالاثام
 افضل واختلف في جواز قصره كمالا حبيبا في البيعة ومعه عياله في
 سفينة

سفينة ومن يديم السفر مطلقا فالاثام افضل للحج ومن
 خلا من اوجبه كلاما امام احمد رضي الله عنه وروي من هذه
 لموا فقتله الاصل وهو الاثام وقد يجب القصر والجمع كما مر اخر
 الظاهر لي وقت العصر لم يصل حتى بقي من وقت العصر ما يسع اربع
 ركعات ففقط **قوله** ويجوز ان لا ياتهم افضل في غير ما ياتي
قوله اي المتكسب بالسفر اليه وابتدأ السفر به له سور مجاوزته
 وما لا سور له مجاز الخندق وان كان فان لم يكن فالقنطرة ان
 كانت فان لم تكن فمجاوزة العرن ومن الخيام مجاوزة الحلة
 ومراقع كطرح الرماد وملعب الصبيان **قوله** الرابعية اي
 من الخمس بخلاف المنذورة والنافلة قال العلامة الخطيب وله
 قصر الصلاة المعادة ان صلاها او لا مقصود منكم صلاها ثانيا
 خلف من يصليها مقصورة او صلاها اماما وهذا هو الظاهر وان لم
 اري من تعرض له انتهى وقد صرح بذلك العلامة الرملي وغيره
قوله بنحو شرايط اي بما ذكره المصنف وبقى منها دوام السفر وال
 لتحرر على يني نية القصر وعدم المقصد والعلم بلحج ان القصر شامل
قوله اي القصر الخ قال شيخنا انما عدل عنه جوع الصبر الي
 المسافر الذي هو صريح كلام المصنف اعتبار الجواز من ابتداء
 به **قوله** في غير معصية اي وان هي فيه كما ياتي **قوله** هو مشا
 الحج وكذا هو مشا من المكره كالسفر وحده وللشجرة في اركان الموتى
 وشمل كلامه اي العاقل شرخص اذا سلم في اثنا الصلوى وان
 بقي دون مسافة القصر اذ سفره ليس بمعصية وان كان عاصيا بالسفر

مل

قوله اما سفر المعصية اي ولو في اثنا عشر سنة سفر مباحا
ثم قلبه معصية فانه يستحق عليه التي خضع فان تاب تفرغ وان
كان الباقي دون مسافة القصر خلا في العلامة الخطيب وخرج
به المعصية في السفر فاما لا تمنع التي خضع **قوله** كالسفر لقطع
الطريق وكذا سفر ابق وناشئة وخرج لم يستأذن اصله حيث
يلجأ استدان ومن عليه دين حال يقدر على اوفائه بغير اذن
مستحقة **قوله** بقصر لا جمع وليس يتبدل فلو اقتصر على قول له فلا
يتصرف فيه لكان اولى وان شئت ليشمل القصر في رمضان والمسح في
الخفين ثلاثة ايام الا ان يقال ذكرهما لكون السلام بينهما فتا
فتا صل **قوله** سنة عشر في سبتي وهي اربعة بر كهايات وهو
خارجي مع **قوله** لتحديد في الاصح اي لشئون التقدير فيها بالا
ميال عن الصحابة رضي الله عنهم وكان القصر على خلاف الاصل
فيلحقنا طائفة يتحقق تقدير المسافة بقصر النقص لا زيادة وبذلك
علم ان اعتبار المسافة بهر حلتين وهما يري ما من معتد لان اوليئان
كذلك او يوم وليلة يسير الابل الحاملة لا ينافي في التحديد
بين يدا ان عليها وعلم من ذلك ان لا بد من العلم بطول
فلا تفرغ لها بيم لا يدري ما يتوقفه فان لم يبل وطريقا فهو اكبر
التماسيق ولا طالبا بغير رجوع متى وجد نعم ان قصد كل منها
مر حلتين وكان الهايم غرض صحيح كزيادة مثالا ثلثها القصر وليس من
الغرض الصحيح التفرغ ولا راية البلاء نعم لو كان المقصود طريقا
وسلك الطويل منها للمتنه لا لمسير القصر فله القصر **قوله**
ولا

ولا تحبس مدة الرجوع منها فلا بد من كون المسافة ذهابا
فقط حتى لو قصد محلا في امر حلة بنسبة ان لا يقيم فيه بل
يرجع لم يجر له القصر لا ذهابا ولو جابيا وان ناله مشقة
مر حلتين متواليتين لانه لا يسهل سفر طويل **قوله** خطوة لا
الح قد تقدم ضبطها في مبطلات الصلاة فراجع **قوله** والخطوة
ثلاثة اقدام اي بقدم الا قدم مرة الزمان بقدم الزمان وفيه
نظر لان البعير لا قدم له وانما له خف فان كان يسمى قدما لم
اداه والقدمان ذراع في الميل بالاقدام اثني عشر لقدم وذرعا
سنة الا في اذراع والذراع اربع وعشرون اصبعاً معترضان والاصبع
ست شعيرات معتدلات معترضان والشعيرة ست شعيرات من
شعر البرذون وقد نظم ذلك بعضهم فقال **قوله**
ان البريد من الفرس اسلم اربع ذل فرسخ فتلات اميال وضع والميل الذي يمشي
والباع اربع اذرع فتسبع ثم الذراع من الاصابع اربع من بعد ما القس وذا
ست شعيرات ببطن شعيرة منها الى ظهر لا يوضع ثم الشعيرة ست شعيرات
من شعر يغزل ليس عن ذامدفع وضع فمسافة القصر بالاقدام تسامية
الف وستة وسبعون الفاو بالاذرع مائة الف وثمانون الفاو بالاصابع
سنة الا الف وتسعمائة الف وثني عشر الفاو بشعيرات امد واربعون
الف الفاو اربعة الف واثنان وسبعون الفاو بالشعيرات مائة
الف الف وثمانية واربعون الفاو وثمان مائة الف واثنان وثمانون
الفاو لو قطع هذه المسافة في الحصة في بر دتر خف **قوله** الهاشمية
نسبة لبني هاشم لانها قد رثت في من هم لا يهاشم جد النبي صلى الله عليه

عدت

والعلم الاكبر ان سفره طويل ونوبي

الخطيب ان يركب من غير قصر قبل حلقه
وتقصير بعد حلقه مثل ذلك يأتي في
الزوجة وكيفية اذ انزلت الزوجة
انها امتنع من ركعتيها
ركعتي و البعد ان يركب غشت
رجع فلا يركب قصر قبل حلقه
الح ح ط
قوله في الامور بطلان المهره المنسوبة لبنو امية لتقدير ما
في زمنهم فانها ربعون ميلا فقط لكل خمسة منها قدس حاشية
قوله موديا الصلاة ولو سافر وقد بقي من وقتها ما يسع ركعة فله
القصر بخلاف ما اذا بقي من لا يسع ركعة فتمتنع عليه القصر لانها ح
فانتهى قصر فتأمل **قوله** تقضى فيه اي السفر ولو غير ما فتته فيه
فلو شك في كونها فائتة سفر او قصر امتنع عليه قصرها اضيا
ولان الاصل الاتمام **قوله** ان ينوي القصر بيقين فلو شك هل نوى
اولا وجب عليه الاتمام وان تذكر عن اقرب لشك في جزم الصلاة
حال التردد وبه فارق نظيره في الشك في اصل النية لان زمنه غير
محسوب وانما عفي عنه لكثرة وقوعه مع زواله عن فرب غالبا
ومن الشرط ايضا كماله ان يختار ما يثبت في نية في دوام الصلاة
فلو ترك نية القصر عند الاحرام او نوى القصر ثم تردد في نية القصر ويتم
او شك في نية القصر ان تذكر في الحال انه نوى القصر كماله او غا
امامه لثالثه فتردد هل هو متم او ساه لزم الاتمام لانه الا
صل ومثل نية القصر ما لو نوى الظاهر مثلا ركعتين ولم يركب قصر
كما قاله الامام وما لو قال اودي صلاة السفر كما قاله المتولي ولو
اقتدى بمسافر وشك في نية القصر فحين م هو بها جاز له القصر
فحين ان بان امامه فان كان الظاهر من حال المسافر ان قصر فان بان
انه متم لزمه الاتمام وكذا ان لم يتبين له حال الامام كان
مستد صلاته ولو علق نية القصر على نية امام علم انه مسافر وشك
في نية كان قال ان قصر قصر والالاتممت جاز له القصر بان الامام
قاصر

ولو كان مقصده من قصر طويل
يبلغ مسافة القصر وقصر
لا يبلغها فلكل كطول
لغرض ديني او دنوي
كسوء طريق او امر جازم
القصر لو وجد الشرط وهو
السفر الطويل المباح وان
سلك لمخرج القصر او لم يقص
شيئا مما في المجموع فلا يقصر
لان طول كطريق على نفسه
من غير غرض

قاصر **قوله** بيقين الحج ولو اقتدى بهن جهل سفر طر مالا لاف
وان بان الامام مسافر قاصر او لو ظن مسافر فاقصر القصر فان
مقيما فقط او مقيما ثم محذرا لزمه الاتمام اما لو بان محذرا او با
معافا يلزمه الاتمام اذ لا قدوة حقيقة وفي الظاهر ظنه مسافر
ولو لم يمت الاتمام مصليا فسدت صلاته امتنع عليه القصر لانها صلاة
وجبت عليه اتمامها وما ذكر لا بد فقه قال العلامة الخطيب ولو
فقد الظهور ان يفسر في الصلاة بنية الاتمام ثم في الطهارة فقال
المتولي وغير يقصر لان ما فعله ليس بحقيقة صلاة قال الاذرعى لعل
ما قالوه بناء على انها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه
وهذا هو الظاهر وكذا يقال فيمن ياتتيمم من نزل من الاعادة
بنية الاتمام ثم اعادها انتهى قال العلامة الرملي الاوجه الاول في
الصومتين لانها وان كانت صلاة شرعية لا يسقط بها طلب فعلها
وانها يسقط بها حكم الوقت فقط **قوله** ويجوز للمسافر الحج اشعي
بالترك الجميع افضل للخلاف فيه ولان فيه اضلا احد الوقتين عن
وضيقتهم بخلاف القصر لكان يستثنى منه الحاج بعرضه ومن دلفه ومن
اذا جمع واجاعة او خلا عن حدته الدائم او كسوف عورة في الحج لهم
افضل **قوله** ما ساه او غير معصية كماله **قوله** الظاهر ان القصر وال
الحجعة كظهور في جمع التقديم **قوله** يقدر بها الحج يستثنى منه المتخير
لما سياتي ان شرطه صلاته الاولى وهو منتق فيها قال الزر كسفي
ومثله فاقدا الظهور بان وكل من لم ينسقط صلاته بالتيمم انتهى
قال العلامة الرملي كابن حجي وهو محل وثقة اذا شرط ظن صحة الا

٩٧

الاول وهو موجود هنا واعتني شيخ شيخنا ابن المنع اضافة في
 المتخيرة وهو ظاهر كلام العلامة الرمي كين صحر ونقل العلامة
 ابن قاسم في حواشي التحفة عن العلامة الرمي اعتنا اذا لا
 وفي حواشي المنهج اعتنا ما قاله الزركشي نقل عنه ايضا واستقر
 شيخنا الشرح لمسي وجمع التقديم اولى ان كان نازل وقت الا
 لى سائر اوقات الثانية والابان كان سائر اوقات الاولى نازل
 وقت الثانية او سائر فيهما او نازل فيهما فجمع التاخير اولى لان
 وقت الثانية وقت الاولى حقيقة كما قاله العلامة الرمي كخطيب
 وشروط التقديم اربعة شروط وظاهرها العلامة بن حجر فيما اذا كان سائر فيهما او نازل فيهما فقال
 التقديم اولى مسارعة لبراة الذمة **قوله** ثلاثه الخ ويراد عليها
 عام السفر الى عقد الثانية بالنسبة للجمع بالسفر واما بالنسبة للجمع
 بالمحل فينبه الشرح عليه فيها ان لا يرد في وقت الثانية قبل
 فراغها كما قال بعضهم واعتد العلامة بن قاسم نقلا عن العلامة
 الرمي كخطيب لال البلقيني وان لم يبق الا ما يسع بعض ركعتين
 الثانية وتكون اذا اقلع لان لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها
 وسبقه لال الراياني واعتد مشايخنا وكون الاولى صحيحة بيقين
 او ضا فلا يتبع المتخيرة كما مر **قوله** لم يصح اي القص ويعد هابعه
 فانه من الظاهر عند ان ارد الجمع **قوله** الصلاة الاولى كونها اول
 انه محلها الغافل ولو نوي ترك الجمع بعد التخلل لو ارتد بعده
 واسم من ثم اراده قبل طول الفصل والمتخيرة الجواز خلاف العلامة بن
 حجر **قوله** ويجوز في اشياء اخرى مع السلام منها ويشمل ذلك
 ولو جهل بان لم يدرك ان الاول او الثانية اعادتهما لاحتمال ان يكون الاول بغير جمع تقديم
 والرابع دوام السفر الى عقد الثانية فلو اقام قبله فلا جمع لرزال السبب الى حوط

وشروط التقديم اربعة شروط وظاهرها العلامة بن حجر فيما اذا كان سائر فيهما او نازل فيهما فقال
 التقديم اولى مسارعة لبراة الذمة **قوله** ثلاثه الخ ويراد عليها
 عام السفر الى عقد الثانية بالنسبة للجمع بالسفر واما بالنسبة للجمع
 بالمحل فينبه الشرح عليه فيها ان لا يرد في وقت الثانية قبل
 فراغها كما قال بعضهم واعتد العلامة بن قاسم نقلا عن العلامة
 الرمي كخطيب لال البلقيني وان لم يبق الا ما يسع بعض ركعتين
 الثانية وتكون اذا اقلع لان لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها
 وسبقه لال الراياني واعتد مشايخنا وكون الاولى صحيحة بيقين
 او ضا فلا يتبع المتخيرة كما مر **قوله** لم يصح اي القص ويعد هابعه
 فانه من الظاهر عند ان ارد الجمع **قوله** الصلاة الاولى كونها اول
 انه محلها الغافل ولو نوي ترك الجمع بعد التخلل لو ارتد بعده
 واسم من ثم اراده قبل طول الفصل والمتخيرة الجواز خلاف العلامة بن
 حجر **قوله** ويجوز في اشياء اخرى مع السلام منها ويشمل ذلك
 ولو جهل بان لم يدرك ان الاول او الثانية اعادتهما لاحتمال ان يكون الاول بغير جمع تقديم
 والرابع دوام السفر الى عقد الثانية فلو اقام قبله فلا جمع لرزال السبب الى حوط

ما لوشع في الظاهر والمغرب بالبلد في سفينة فسارت فتوب اليهم صح
 لوجوب السفر وقتها كما قاله في المجموع نقلا عن المتن لى وامن وهو
 المعتد **قوله** المولات اي فلا يلج النافلة بينهما نلتنفس بعد
 فراغها انه ترك ركعتين الاولى وجب اعادتها الاولى لترك ركعتين
 وتعذر النذر كطول الفصل والثانية لفقد الترتيب وله الجمع
 ان اراد او من الثانية اعادها في وقتها الاصل ان طلال الوقت
 الفصل من وقت السلام منها الى التذكر كما اعادتها فلتنكر ان
 كن وتعد من التذكر واما اعادتها فلا متناع الجمع لفقد الولاية
 بتخلل الباطلة فان قصر الفصل تذكر ركعتين الصلاة ان فلتنكر
 ترك ركعتين ولم يعلم هل هو من الاولى او من الثانية اعادتها وحق
 وامتنع عليه الجمع تقديم **قوله** فصل بين عملي عن فاستعد او من
 اذان واقامة ووضوء لمجد داؤتهم وطلب خفيف على الوسطا المقدر
 في ذلك وان لم يلحق اليه ونزل الصلاة بينهما مطلقا ولو رابطة
قوله كانت اذا اي حقيقة قال شيخ الاسلام وركعتين من
 يسع ركعتين وقت الاولى وهو صجوح والراجح انه لا بد من ادرا
 زمان يسع جميعها مقصورة ان ارد الفجر ثمانية ان اراد الاقحام
قوله في جمع التاخير الخ لكن يجب دوام السفر الى فراغها معاسول
 ورتب ام لا فان اقام قبله صارت المتابعة وانما من غير انتم وفاد قال
 كشاف جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية اعادة لعدم المظلل
 تمام **قوله** اي المقيم الخ قال شيخنا دفع به ان يرا دبالى ظر سائن
 الحافظة او المتقسطين وليس كذلك تمام **قوله** في وقت الفصل

ومثله الثلج والبرد ان ذاب حاله من لهما او كبرت قطعها وخرج
ولا يجوز في المطر على تأخير لا
استدانت المطر ليست للجامع فلا يجوز الجمع بها وازا صاحب الرض وغيره اليه بالمرص تقدم بها في وقت
فقد ينقطع فيكون الى اخرها وتأخير قال الاذمرعي وهو من الامام الشافعي رضي الله عنه **قوله** ^{الثانية} تقدم بها
عن وقتها من غير عذر خلاف ان بل المطر اعلا الثوب اي لا يشترط ان يكون المطر فوق يابل يكفي بشرط ان
السفر شرط التقدم ان ذلك ولو كان ضعيفا بحيث يبل اعلا الثوب واسفل النعل ومثل المطر المتقدم
يوجد نحو المطر عند حرمه الشفاف وهو من يجر باردة فيها مطر خفيف **قوله** السابقة اي في كلامه او في وقت
بها يقارن الجمع وعند تحلل الشهود ان يبدأ بالظهر قبل العصر بالمغرب قبل العشاء وان بنى الجمع بالامر
من الاول لتصل باول الثانية اول الصلاة الاولى وان تكون المولات بين الالي والثانية والمطر هنا اطلقته
فيؤخذ منه اعتبار امتداد مقام السفر هناك **قوله** وجوب المطر اي يقينا او ظنا لا شك **قوله** في
بينهما ولو طاهر ولا يفر عند السلام من الالي اي واستقر امره الي عقد الثانية فلو بعد
انقطاعه في اتنا الاولى او الثانية بعد عقد الثانية **قوله** وتختص رخصة الجمع بالخ والامام
نية او بعدتها بشرط ان ان يجمع بالمامومين وان لم يتاذهو بالمطر وهو محمول على الرواتب
صلواتها متباعدة عن بعضها وغيره وتعطل المسجد بغيبه عنه قال المحجب الطبري وقت خرج الي
عمره حيث يتاخر بذلك المسجد قبل وجوب المطر فانفق وجوده وهو في المسجد ان يجمع
لانه لو لم يجمع لا يحتاج الي صلاة العصر ايضا في جماعة وفيه مشقة
في رجوعه الي بيته ثم عوده او في اقامته في المسجد **قوله** سويا
الذاهب اي بان يذهب خشوعه او كما له **قوله** في مجلس
تشرع اليه في كل من الصلاة التي اولانية نظر ولا يبعد الاكتفا
بها في من الثانية لانه صحت الاولى لا تنقضي في شرا اليه لا
نها في وقتها والله اعلم **فصل** في بيان احوال صلاة الله
الجمعة

الجمعة وما يعين فيها وجوبها وندبا وهي بظلم المجمع اسكانها
وقتلها وحكي كسرها وجمعها جمعات وجمع سميت بذلك لانها
الناس لها وقيل جمع فيها من الخير وقيل لانه جمع فيه خلق آدم
عليه الصلاة والسلام وقيل لاجتماعه فيه مع حوي في الارض
بعد اربعين يوما وقيل لان قرينها اجتمع فيه الي قهي في دار الندوة
وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة اي البين العظيم قال الشاعر
لقسي الفدا لا تقوم بها خطوط يوم العروبة او راذا بؤرا
قيل اول من سماها جمعة كعب بن لوي ويحيى بن يحيى ماله من يدري
افضل الصلوات ويوتها افضل ايام الاسبوع يعتقد الله فيه ستهاية
الوقتيق من النار من مات في يومها كتب الله تعالى له اجر شهيد رضي
فتنة القبر وهي شر طها الاية من ضاع عين لقوله تعالى يا ايها الذين
امنوا اذا نادى بخم للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وهو الصلاة
وقيل الخطبة فام بالسبح وظاهره الوجوب واذا وجب السبح وجب ما
يسبح اليه ولانه نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهي عن فعل المباح الا
لفعل الواجب وهو من ضايع هذه الامة وقرنت والبنى على الله
عليه وسلم بركة ولم يبيها حاما لانه لم يكمل عدد دعائه
او لانها من شعارها الاظهار وكان على الله عليه وسلم بركة
مستخفيا واراد من فعلها بالمدينة الشريفة قبل الهجرة اسعدت
زاررة رضي الله عنه بلح ليقال له تقيع الخيول في ميل من المدينة
وهي ليست لهم مقطوعة وان كان وقتها وقتها وتندرك به بل هي
صلاة مستقلة ومعلوم انها ركعتان وشربا وجوب الجمعة اي

وصحتها وانعقادها الاعتباره الاستيطان قال شيخنا اوسى
 ابد له بالاقامة لكان اولي واسبب الا ان يقال مراده بالا
 استيطان مطلق لا قامة بدليل قول الشافعي في شوط الصلوة
 التي يستوطنها العدد المجهول فتأمل **قوله** والحرية اعيان
 الكاملة فلا تلج عيامن فيه رفق ولو كانتا ومبعضا ولو
 كان بينه وبين سيده مهية ووقعت الجمعة في نوبته نعم
 تبين العتق كما في ح الحق فيما ياتي **قوله** والذكرية وفي
 بعض النسخ والذكورة **قوله** والصلوة هي بمعنى عدم العدة
 فتأمل **قوله** عيا كافر اصيل اي وجوب ادا ولا تصح منه ويجب
 عليه وجوب باعقاب عليها في الاخرة كما مر في شرح الصلاة نعم
 تجب عيا المرتد وجوب اداي مطالبة اي وان لم تصح منه الان
 بان يسلم ثم يفعلها **قوله** وصلى اي ولو همز الكسرة تصح من
 المميز وتكفيه في ظلمه **قوله** ومجنون اي ومغيب عليه
 ونائم ولا تصح منهم نعم يجب عيا السكران المقدر بسكره
 قضاها ظمرا كغيرها وعيا النائم كذا في المتن يجب ايضا ان لا
 ان تصد بنو مذهب نام بعد الزوال لا قبله عيا المعتمد صلى في الصلاة
 بن صلى **قوله** وانتى وحتى نعم ان اتطهر المحدث قبل فعلها ولو
 بعد فعله الظاهر وجب عليه فعلها ان تمسكت منها والا وجب عيا
 عليه فعلها ان تمسكت فعل الظاهر لا يكفي في ظلمه الاول ان كان
 فعلها قبل فوات الجمعة **قوله** ومرضا اي وان لم ينجس قبل فعلها
 والا وجب عليه فعلها نعم ان تضرر بانتقامه فله الانتقام

ولو

ولو بعد الشروع فيها **قوله** ونحو اي من كل عذره خص في ترك
 الصلاة مما يتقصر هناك طرد وحل وحر وبرد وجوع وعطش وفوق
 عيا معصوم من مال او عرض اي بدن ولو في الغيب فيها وتطهر من
 يتكلم عن رفقة ولا تكفي الوضوء فيها بخلاف التيمم لانه
 وسيلة ومرى وعدم من كسب لا يقربه واصل ذي ربح كربه لا يقدر
 استقامتها ومن الغدر حاجة الي كشف عورته لا يستلجى بحضرة
 من يلجى م عليه نظره اليه ومنه خلق غيره عليه بعدم خروجه
 لما كفى م عليه مثالا ومثله تطلو بل الامام لم يمت لا يصبر ولو ابتد
 نظر لعادته وغير ذلك من الاعذار ايضا الاشتغال بتجهيز
 ميت وتزك م الشيخ الهرم او الزمان ان وجد من كسب ملحا او
 باجادة او باعارة ولو اد ميا ولم يثبت عليها الركوب كاستنقة
 المشتى في الوصل لا تنقضا الضرب والشيخ من جاوز الاربعين فان
 الناس صغار واطفال وصبيان وذراير الى البلوغ وشبان وقتيا
 الى الثلاثين وكهول الى الاربعين وبعد الامر بعين الرجل شيخا
 وامراة شيخا والهرم اقصى العجز الزمانه لا يبتد ابا لعا
 وتزك م الاعمي ايضا ان وجد قايدي ولو بارة مثل يمد ها فاطله
 مما يعتبر في الفطرة فان لم يجده لم يلزم منه الخطر وان كان سم
 بحسن المشتى بالوصف **قوله** ومسا في الحج استشار به الى ما تقدم من ان
 المراد بالاستيطان عدم السن فيجزيه المقيم غير المشتى طنا فانها
 تلزمه وان لم تتعقد به واعلم ان كل من صحت ظلمه من
 هار الا اذا جاز الجمعة كفته عنها لانها تصح لمن تلزمه بالطلوع الاول

بم

وبين له اظهر الجماعة فيها الا ان خفي كذا من روح علم من هذا
ان الناس في الجمعة بما سبعة اقسام احدها تجب عليه وتتعد
به وتصلح منه وهو من قى في شرب طهارة الثاني تجب عليه ولا
تتعد به وتصلح منه وهو من سيع النداء وليس محل الجماعة والمقيم
غير المستقيم والثالث لا تجب عليه ولا تصلح منه ولا تتعد به
وهو كافر الاصل وغير المميز من صغير ومجنون والرابع تجب
عليه ولا تصلح منه ولا تتعد به وهو ملحد والخامس تصلح منه
ولا تجب عليه ولا تتعد به وهم الصبيان والارقاء والمجانث والانا
والمسافرون والسادس تتعد به وتصلح منه ولا تجب عليه وهو
المريض والنحو من له عذر من الاعذار المرفوعة في ترك الجماعة
ويخرج من عي من نزل في الجمعة السفى بعد الفجر الا اذا مسكه فقلها
في طريقه او مقصده **قوله** وشريها صحة فعلها اي الا لازم له
انعقادها فلا يتوقف لها شرط اخر منها تقديم خطبتين من
تصلح خلفه الجمعة ومنها التي عدة في الركعة الا ان قد نبه المصنف
في هذين الشراطين فيما سياتي ومنها ان لا يسبقها ولا يقام بها
في التخرم جعلا من يبيحها الا اذا عسر اجتماع الناس بمكان
قال العلامة الخطيب والظاهر ان العبرة في العرس من يراها لا من
تلت منه ولا يلجج اهل البلد وقال العلامة الرمي الاقرب ان العبرة
بين فعلها في ذلك المحل غالباً قال العلامة بن عبد الحق العبرة
بين تصلح منه واقامه العلامة الحلبي والعهد عليه **قوله** دار الاقا
اي بان يقع فعلها وخطبتها وسامعها في محل لا يلجج في فعل الصلاة
فيه

مة

والحاصل ان صلات الظهر بعد الجمعة اما واجب او مستحب او محذور
قلوا جيب مثلهم وروى في الاستسبب فيما اذا تعددت بقدر الحاجم غير ١٣ زائد
والمتبعة فيما اذا قيمت جمعة واحدة ببلد فيمتنع فعل الظهر خارج
فيه للمساكين من تلك القرية فلا تصح في غيره تبعاً لسوا في ذلك

المدين او القري او البلدان واصل ذلك ان ما فيه حاكم شرعي
قوله وحاكم شرطي واسواق للبيع والشرا فممن ماضى عن بعض
هذه ببلد وماضى عن جميعها فقرية وشملت القرية والبلد ما كان
من حجر او خشب او قصب او نحو ذلك سوى الرحاب المسقوفة وال
والساحات والمساجد وغيرها ولو انهدمت الانسية واندمرت
وانقاموا على عمارتها لم يضر عمارتها في صحة الجمعة وان لم يكن في
في مصالح لانها وطنهم ولا تتعد في غير هذا الا في هذه ببلد ما لم يجر
غيرهم فانه لا تصح فيها الجمعة الا بعد البناء ما من هذا بخلاف ما لو
نزلوا في مكان واقاموا فيه ليجمعهم قرية فانه لا تصح جمعهم في ذلك
البناء استصحبها بالاصل في الحالين ولكن لو وصلت طائفة خارج الا
نية في محل تقف فيه الصلاة خلف جمعة متعقدة فانها لا تصح جمعهم
لعدم وقوعها في الانبياء والجمعة وتجي في الجمعة في الفضا المعدود
من خطبة الانبياء بحيث لا تقف فيه الصلاة قال الاذري في اهل اكثر
القرى يخرجون المسجد عن جدار القرية صيانة له عن التباينة قال
العلامة الخطيب وعدم انعقد الجمعة فيه بعيد واما في القاهن ابو
الطيب قال اصحابنا لو بناه في القرية مسجد هم خارجها لم يلجج لهم
اقامة الجمعة فيه لا تقصده عن البناء في الحي انما لا يعد به من
القرية في فتوى ابن ابي ربيعة لو كان اهل البلد كبير او ضيماً
حول المسجد لم ينزل حكم الوصل عنه ويجوز اقامة الجمعة ولو كان
بينهما في سطح فانه لا يفتى فيه ان لا يكون في حيز تقف فيه الصلاة فيه

قبل محاورته اخذ مصامر وخرج بها الخيام وسيرة الاعراب فلا تصح الجمعة
فيها مطلقا وبلغ اهلها حضور محل الجمعة ان اقاموا وسمعوا النداء
والا فلا **قوله** اربعين من اجل اي ومنهم الامام فلا تتعقد بدو
نهم لخبر ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم جمع
بالمدينة وكانوا اربعين رجل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
اجتمع اربعون من اجل فعلهم الجمعة واما خبر نقصانهم فلا يبقى
الا اثني عشر فليس فيه انه ابتداء بها اثني عشر بل كحل عودهم و
عود غيرهم مع سماع غيرهم اركان الخطبة ومحل كونهم ا
اربعين في غير صلاة ذات الرقاع اما فيها فيشرط ان ياتهم على الاربعين
ليبرم الامام باربعين ويقف الزايد في وجه العدو ولا يشرط بلوغهم
اربعين في الراجح لانهم تبع للاولين والحكمة في كون العدد لا بد
ان يكون اربعين ان لا تخلو عن ولي الله تعالى وايضا لانسان ينوي
الي الاربعين وان كل الاعداد اربعين وان كل نبي يبعث على راس
الاربعين **قوله** من اهل الجمعة ولو مرضي او من الجن او منهن قال ١٢
شيخنا بشرط ان تكون الجن في صورة الادميين انتهى وقال العلامة
بت قاسم شيخ شيخنا لا يشرط اركان **قوله** بشرط ان ياتهم على الاربعين
ان تصح امامة كل منهم بالبقية فلا تصح وفيهم من قصر في التعلم او
خشي ريبه نعم لو كان فيهم خشي من ابد عليهم وبطلت صلاة واحد
منهم بعد اتمامهم لم تبطل للشك في بطلانها بعد تحقق انعقادها فان
يقصر الامي والامام قاري صحت جمعتهم ولو نقصوا فيها بطلت لا بشرط
العدد في دوامها كل وقت وقد فات فيها الباقي فظهر ان في الخطبة

لم

لم يحسب لهم ركن فعل حال نقصهم لعدم سماعهم له
فان علا وارقى بيا عر فاجاز لهم البناء ما لم يمتنع منها وان عاد
وبعد طول الفل وجب عليهم الاستئذان لان تنقذ المولاة
التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والامة فيجب اتباعهم فيها
كتقصم بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا وارقى بيا عر لهم
البناء والاربعين عليهم الاستئذان لكونهم اربعين من قبل
انقضاء من الاولين تمت لهم الجمعة وان لم يكن معهم الخطبة
وان احرص عقب انقضاء من الاولين فقال في الوسيط تستمر الجمعة
بشرط ان تكون سمعوا الخطبة وتصلح الجمعة خلف الصبي المميز
والعبد والمسافر ومن بان لمحدثا ولو حدثا اكبر صغير فان تم
العدد بغيرهم بخلاف ما ذكروه فيهم **قوله** بحيث لا يظنون ان
استقوا طنق الخ ومن له مسكن في بلد بين نالعين بها كثر في
اقامة فان قام باحد هاتين اية اشهر واقام بالآخر اربعة اشهر
انعقدت الجمعة فيه في الاي دون الثاني فان استقوا اقامته فيها
نالعين بها فيه اهل وماله فاذا كان اهل وماله فيه احدهما
دون الاخر انعقدت الجمعة في الاي دون الثاني فان استقوا في الكل
فالعبرة في المحل الذي هو فيه حال اقامة الجمعة **قوله** والثالث
الوقت وفي بعض النسخ والثالث ان يكون الوقت باقيا فلو شكوا
في بقائه قبل الا حرام بما صلى ظهر **قوله** وهو وقت الظهر اي ظهر من
فلا تقتضي جمعة بقية ولو في يوم جمعة اخرى **قوله** ان تقع الجمعة
كلها في الوقت الخ واذا دبر للمسبوق ركعة مع الامام وعلم انه استمر

معة لم يدرك الجمعة الركعة الثانية في الوقت وان فارقه
ادركه فيه وجب عليه نية المغارقة ولو سلم الامام الاولي
تسعة وثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجة صحت
جمعة الامام ومن معه اما المسلمون خارجة او فيه ونقصوا
الاربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه او بعضهم
خارجة فلا تصح جمعتهم فان قلت لو تبين حدث الامام وبين
الامام صحت جمعة كما تقدمه الشيخان عن صاحب البيان واقر
مع عدم انعقاد صلاتهم فيها كان اولى هناك ذلك قلت
اجيب عنه بان المحدث تصح جمعة في الجمعة بان لم يجد ما رآه
ترايا بخلافها خارج الوقت فتأمل ولو سلم الامام من الجمعة
خارج الوقت فانت الجمعة ولو لمهم قضا الظاهر بنا لا يستثنى قوله
فلو ضاقت الوقت عنها اي يقينا او سكر **قوله** صليت ظهر اي يجب
عليهم ان يحرم بها ظهر الا يتعده اصل مهم بالجمعة **قوله** يقينا
اي او ضا بخبر عدل **قوله** بنا على ما نعمل منها والمسبق في ذلك كغير
قوله وهم فيها مثل من الاول حتى تحقق انه لم يبق منه ما يسع
الثانية انقلب ظهر من الان عليها قاله العلامة بن حجر وقال
العلامة الرمي الصحيح انها لا تنقلب ظهر الا بعد خروج الوقت
كما سئل كلام المصنف قيا ما لو طلق ان لا ياكل ذاك الطعام
قد انا تكلفه قبل الغد فانه لا يلحق الا بعد مضي الغد وانتهى وانتهى
شيخ شيخنا **قوله** على الصحيح الخ وهو المعتمد **قوله** ومنهم من
يعبر عنها بالشروط وهو الوجه الوجه وعلى جعل المصنف شرائطا
مغلها

فعلها فيما مر سنة وعطلق هذه وما بعد ما على قوله ان تكون
الخ لكان اولى وانسب بل هو الجواب **قوله** خطبتان الخ
يشترط ان يكون الخطيب من تصح امامته بالقول كما قال
له شيخنا نقلا عن العلامة الرمي واقره ومنه يعلم شرطا قوله
ذكر او هذا يلحق بما في سائر الخطب كالا سماع والسمع وكون الخطبة
عربية **قوله** قال ايتمنا وجملة الخطب المشروعة عشر خطبة
الجمعة والقيدين والكسوفين والاستسقاء واربعة في الحج و
كلها بعد الصلاة الا خطبة الجمعة وعرة فانها قبلها واما
خطبة الاستسقاء فيجوز كونها قبلها وبعدها وكلها اثنتا
ثلاثة الثلاث في الباقي في الحج ففرادي **قوله** يقوم الخطيب
فيها ويجلس بينهما الى اخرتها من شرط صحة الخطبة وياتي
بقيتها وبين ان يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة
الاخلاص وان يقرأها فيه ايضا **قوله** بين السجدين
الخ فيها رشاد الى ان المراد بالهما نية بين السجدين
هو الجلوس بينهما اذا تنقلا بين الطائفتين بها فتأمل **قوله**
ولو عجز عن القيام اي ظهر من حاله العجز عنه في الخطبة فتأمل
قوله او مطلقا اي مع العجز مع القعود وكذا مستلقيا
في الصلاة **قوله** صح اي المذكور وهو الخطبة المذكورة **قوله**
ولو مع الجهل حاله الخ ولو تبين بعد الصلاة انه قادم على القيام في
الصلاة بطلت الصلاة والخطبة وانما قادم عليه في الخطبة بان
عجز حالة الصلاة او عجزا بها لم تبطل الخطبة ولا الجمعة لان الخطبة

وسيلة سواء كان من الامر بعين ام من ايد عليها عند العلامة
الرملي اشترط شيخ شيوخنا كونه من ايد عي الامر بعين فتأمل **قوله**
بسكتة اي وجوب **قوله** لا يظلم اي اي فلا يكتفى بالمشمول
على سكون فانه يكتفى **قوله** خمسة اي اجمال واما تفصيل فتأمل
بتكرار الثلاثة الاول فتأمل **قوله** ثم الصلاة الخ فيه اما الى
وجوب الترتيب بين الامر كان لان ثم تفيد الترتيب وهو ما عليه
الرافعي والمفتي انه مستحب لا واجب **قوله** ولفظها متعين اي
اشتمال صيغتها على ارادة الحمد والصلاة لا بد منه فيكون ان حامد
لله ومحمي على رسول الله لا شك في ذلك والوجه لرسول الله ولا
يتعين لفظ اللهم على بل يعني في فعل او افعي او نحو ذلك واما لفظ
الله فتعين ولا يتعين لفظ محمد بل يكتفى احمد او النبي او الماحي
والحي او نحو ذلك ولا يكتفى ضمير عنه وان تقدم له من جمع
كما صرح به في الاقوال وجعله اصل مقبلا عليه واعلم ان هذه الشمس البرق
وغيره خلافتهم وهم فيه **قوله** فابعد سبل الفقيه بها عيل الذي
الحظ في كل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي نفسه او لافاجاب
بقوله نعم **قوله** ولا يتعين لفظها اي من حيث المادة كما صرح
في كافي طبع الله مثلاً **قوله** وقراءة اية اي كاملة او بعضها كذا
ويشترط في الآية ان تكون مفهومة لا كشم نظير ولا تجز اية جوار
وعطائه مع الغراف كما في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات
والارض وجعل الظلمات والنور اذ النبي الواحد لا يجوز في هذا
بل عنه فقط ان نفسه هو وحده والابان فصلها او القراءة او اطلق
بمعناها

فمعناها فقط اي يظهر ولو اي دايات تشتمل على الامر كان كلاهما
عد الصلاة لعدم اية تشتمل عليها لم يجر لانها لا تسمى خطبة **قوله**
فما حداها اي والاو لي لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين في
الثانية ليحصل التقابل بينهما **قوله** والدعاء للمؤمنين والمؤمنات
ليس قنيد ويتعين كونه باخرى عموم او خصوصاً كقوله للحاضر
وحكم الله والاو لي فلو خص امر بعين من الحاضر بين كافي او دو
نهم او غيرهم لم يكتفى بذلك للمؤمنات في كلامه للمكالم والتعميم
ولو لم يذكر هن دخلت تعظيماً وبين الدعاء للسلطان بعينه ان
لم يكتفى في وصفه بمجازفة ولا يجرى في وصفه بالصفات الكاذبة
الاخرى كما قاله ابن عبد السلام وبين الدعاء لائمة المسلمين
ولاة الامور بالصلاح والاعانة في الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك
قوله ويشترط في الخطبة تسعة عشر وثلاثون وقتاً ظهر
وفي خطبة ابيه وتقدم بها في الصلاة والقيام فيها لقادر عليه والجلوس
بينهما وكون الخطيب ذكراً والاسماع وسماع اربعين كاملاً ولو لا
والظهر والمشر وكون الخطبة بالعربية كما جري عليه الناس وعاب
هذه الشر وطاعلم من الشرح والمنت والمرد بالسماع السماع ولو بالفقه
بحيث لو صغوا لسمعوا ولا يشترط طاهر السامعين ولا كونهم بمحل الصلاة
ومحل اشترط كون اركان الخطبة بالعربية ان كان في القوم عرب
والي كفي بالعبارة الا في الآية فهي كالفاتحة ويجب ان يعلم واحد منهم
بالعربية وان لم يتعلمها واحد منها عموماً لا يصح جمعهم مع القدرة
على التعلم **قوله** ان يسمع الخطيب بضم او لداعي يجمع بحيث يسمعون

وان لم يسمعوا لعارض من لفظ او نوح لا يصح لهم
صوم الخطيب لو كان اصم **قوله** وتشرط المولاة
وضبطها الراعي بما في جميع الصلواتين **قوله** بين كل صلاة
الحج لو سكت عنه لكان اولي واعداً من المعتن المولاة الا
مركبات والخطبتين ومولاة الخطبة مع صلاة ولا يطل في المولاة
الوعظ بين الامكان الخطبة فتأمل **قوله** وتشرط طاعتها من العورة
اي في حق الخطيب لا في حق سامعيه ويظهر صحة خطبة العاجز
عن السرة دون العاجز عن طهر الحديث والحيث ولو بان محدثا
بعد ما لم يطرأ واحد في الاثنا واستتاب حال من بيني في فعله
ممن حط صم والاوجب الاستئذان نعم لا يجوز البناء الاغنيا
مطلقا وبين كون الخطبتين في منبر تكسر لم يسمي من لا يرتقا عده و
وعلمه وان لم يكن فعلى مرتفع وان يسلم الخطيب فيا من عند
المنبر وان يقبل عليهم اذ المحدث انتهى الى الدرجة التي يجلس
عليها ويهني بالمسراح وان يلتفت على يمينه ويسلم ثم يجلس وان
لا يلتفت في شيء منها بل ينظر مقبل عليهم الى الفراغ منها وان يشغل
بغيره ينحني او يهني ويصاه به في المنبر حال الخطبة اما عند اول
صعوده فياخذ ابتدأ باليمن ويضعه في اليسر الى شئ وله فان لم
يجد شيئا من ذلك جعل اليمن على اليسر او ارسلهما وان يقف في الركعة
الاولى بعد الفاتحة الجمعة او سبح اسم ربك الاعلى في الثانية
المناقبين او هل اتاك حديث الغاشية ومثل الامام في ذلك من
لم يسمع **قوله** في جماعة اي شملت الجمعة بالجماعة بالاربعين

السابقين

السابقين ولو في الركعة الاولى فقط فلو في الامام بالاربعين
ركعة وفارقوه في الثانية وانما منفر بين اجزائهم الجمعة
واما العدد فلا بد من دوامه فيها وان شئت في السلام فلو
احد واحد منهم قبل سلامه بطلت صلاة الجميع وان كانوا
قد سلموا وبهذا يلغى ويقال لنا مشيخا احدث في المسجد فطلعت
صلاة مشيخا في بيته مثالا ولا يشترط تقدم احرام من تنعقد بهم
الجمعة على غيرهم على المعتمد خلاف للشيخ الاسلام ومن تبعه
قوله وتشرط وقوع الحج اي لان خطبة الجمعة تشرط طوشتان الشرا
التقديم **قوله** وسبق معنى الهية اي في كلامه في هيات الصلاة
فراجعه **قوله** الفصل الحج ويقدم على التكبيران عارضا لانه قيل
بوجوبه وتدمرت الاشارة اليه **قوله** وتشرط به الحج ولا يطله
حدث ولا جنا به **قوله** يهيم بنية الفصل فيقول لا يوجب الفصل
التيهيم بد لا عن غسل الجمعة **قوله** تطيق الجسد اي بتقريبه
من الدنس ولو من دخل كحجر ونحو **قاسية** قال الامام المشا
رضي الله عنه من نطق بوجهه من طاب ربه ربه زاد عقله
وبين السواك ايضا وهذه الامور لا يتحقق بالجمعة بل تتحقق لكل
حاضر ملحق لكتفي الجمعة استلزاما **قوله** اليه جمع
ايضا كالحج يسكنون المجمع اجمع ويلبها ما صبح قبل نسجه وبين
ان بين يد الامام في حسن الهية **قوله** فانها افضل الثياب اي من
حيث ذاتها فلا ينافي ان المعتن في العبد على الاثنا فتأمل **قوله**
افضل الثياب اي من البدن والرجلين ونورا بكرة قال النووي

قبيداني اليد بنسبته اليه وبختم تسببته اليسرى و
 بهام اليمن عقبها وابعام اليسرى قبلها في الرجلين بيد المخص
 اليمنى على التوالي وبختم يخنصر اليسرى كانت تحليل في الوصف وذكر
 بعضهم كيفية لف الاظفار غير هذه وهي ان يكون النصف
 مخالف من قف الاظفار ملى العالم يري في عينه ومداوئره
 وفسر جماعة منهم ابو عبد الله اب بطه رضى الله عنه
 بان بيد المخصر اليمنى ثم الوسطى ثم الابعام ثم اليسرى ثم
 المسبحة ثم ابعام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة
 ثم البنصر الى هذا الترتيب استشار بعضهم بقوله في قف اليمنى
 رتبنا خواصها او حسب اليسرى وباخام والاولى في قفها
 ان يكون يوم الجمعة والخميس والاشجب والى ذلك استشار
 بعضهم بقوله قف الاظفار يوم السبت اكلت تبد وحملي
 تذهب البركة **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
 وعالم فاضل بيد ما يتلى بها وان يكن في الثلث فاحذر الهلكة
 ويعين السوء في الاضلال ورابعها **قوله** وفي الخميس العنابي لمن سلكه
 والعلم والحكم زاد في عروبتها **قوله** عن النبي روينا فافتق نسلكه
 وبين غسل رويس الاصابع بعد قف الاظفار لما قيل ان الذي
 بال الاظفار قبل غسلها يفسد بالجد ومحل استحباب ان الله انظر
 والشعر في غير عيش ذلك الحجة لمن لم يد التقحية لتسهيل المغفرة جميع
 اجزائه ويكره الاقتصار على تقليم بيد او رجل واحدة **قوله** في تقف
 ابطه اي يزيل ما به من شعر قال بعضهم وقد علمت هذه ان طلقه
 ليس

ليس بسنة لان الشعر يظلم بالحلقا ويقوى ويكسنا عن نكاح
 الكريهة انتهى قال النووي وهذا المقتضى عليه لما حكى ان الامام
 الشافعي رضي الله عنه كان يحلق ابطه ويقول لا تدعيت ان السنة
 التقف ولكن لا تقى في الوجع قاله المصنف لى سري الدين **قوله**
 ويقف شاربه اي او يحلقه لكن التقف اولى حتى يتبين طرف
 الشعرة العليا بيان ظاهر **قوله** ويحلق عانته اي او يتفها
 لكن الحلق اولى للرجل والتقف اولى للمرأة لما قيل ان الحلق
 ان الحلق يقوى للشهوة قال الرجل اولى به والتقف يضعفها فامرأة اول
 به **قوله** والطبيب اي استعماله بان يستعمله في شربه وبدنه
 وجعلها اربعة اما باعتبار جعل التطيق من المقفود من الفصل
 او باعتبار جعل احد الظفر والطبيب واحد ولهذا لم يعد العامل
 في المعطوف فاما مل **قوله** باحسن ما وجد منه واولاه المسك **قوله**
 ويستحب الارضات اي لسامع الخطيبين فلا يلزم الكلام على الرا
 عندنا قال تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ذكر في التفسير
 العائز لت في الخطبة وسمت قل نال استمالها عليه ويجب رد السلام
 وان كان ابتداءه من كسر ما ويتحب تشميت العاطس ورفع الصوت
 بالهالة عيا النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره وان اقتضى
 كلام الروضة كاصلها ابا حة الرفع وصرح القاضي ابو الطيب
 بكراته ولا يلزم الكلام فيها لانه صلى الله عليه وسلم قال كنت
 ساله متى الساعة فاذ اعدت لها قال حب الله ورسوله قال انك
 مع من احبب ولم ينك عليه السلام ولم يني له وجوب السكوت

والله اعلم

فالا مرف في الآية للتدب جميعا بين العدلين امامت لم يسمع الخطبة
فيسكت او يشتغل بالذكر او الترتل وذاك اولي من السكوت
قوله في وقت الخطبة اي حال ذكر او كنهان فلا يحرم في غيرهما قتلها
قوله منها انذار اعمي اي فيجب وكذا ما بعده وبييت قراءة سورة
الذوق يومها وهو افضل ويلتزم كذا ذكره واقل الآثار ثلاث مرات
والاكثار من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واتله ثلاث مائة مرة
والتكبير ووقته من النحر واوله من دخول المسجد كما قاله شيخنا
بالتهني لمن فيه وسخا لفة الطريق كما في العيد وكثرة الدعاء جازان
ببصاف ساعة الاجابة وهي لحظفة لطيفة فيما بين جلوس الخطيب
الاول وفراغ الصلاة عني الاصح **قوله** ومن دخل المسجد الخ خرج
به غير المسجد فانها لو اقيمت في غيره جلس الداخل بلا صلاة
فتمتنع عليه الصلاة **قوله** والامام بالخطبة وكذا بعد جلوسه
على المنبر وقبل شروعه في الخطبة **قوله** حيار كعتين والى ديها تحية
المسجد وله ضم سنة الجمعة اليها **قوله** خفيفتين اي بان يقصر
فيهما على ما لا بد منهما من الواجبات كما قاله النزيل كشي لا اسرع
قال ويبعد له ما ذكره من انه لو ضاق الوقت فاردوا العوض
اقتصروا على الواجبات وفيه نظر والفرق بينه وبين ما استدلال به
واضح وصحيح الا وجه ان المراد به ترك التطويل عرفا فان
طولها جلت او مثله ما لو جلس الخطيب بعد اتمامها **قوله** يستثنى
من التحفيق من الداخل من دخل اخر الخطبة فان غلب على
ظنه انه ان صلاحها فانتبه تكبيره الا حرام مع الامام تركها ولا يقعد

بل

بل يستمر قايلا لا يركعون جالسا في المسجد قبل التحية تلقى
في هذه الحالة استحب للامام ان يركع في كلام الخطبة
يقدم ما يسهلها كما قاله بن الرفعة ونها عليه في الامام وهي
المعتمد **قوله** لا ينشئ صلاة ركعتين اي من صلات كانت او فلا فتلحزم
كما ذكره النووي ولا تعتد بالاجماع فتقيد بالركعتين جريعا
الغالب **قوله** ام لا وكذا لو تذكر في صلاته لا يصح الا حرام
به وان كان قنواوه في ركعتي الفجر **قوله** لكن التوريب الخ
هو المعتمد **قوله** يكره تخطي الرقاب الا للامام او من جل صالح لانه
يترك به ولا يتاذي الناس بتخطيه والحق بعضهم بالرجل انه
الصالح الرجل العظيم ولو في الدنيا لان الناس يتسامحون بتخطيه
ولا يتأذون به او وجد فرجة لا يصلحها الا بالتخطي واحد واثنين
واكثر ولم يبرح سدها فلا يكره له وان وجد غيرهما التمسك بالقدم
بالا يها لكت بسن له ان وجد غيرهما ان لا يمسك بالقدم
سدها كان من حيان يتقدم احدا اليها اذا تم الصلاة كره
له ان يتخطي ويحرم على من تخطى من الجمعة الاستغفار بعد البيع
من عقود وصايع مما فيه تشاغل من البيع الى الجمعة بعد الشراء
في اذان الخطبة وحرمة ما ذكر في حق ما جلس له في غير الجامع
امام سمع النداء فقام فامد الجمعة فباع في طريقه او قعد في الجامع
مع وباع فانه لا يحرم عليه لكن البيع في المسجد مكره ولو تبايع
اشان احدهما تخطى من الجمعة دون الاخر اشتم الاخر ايضا الا ان
يبيع الحرام فان عقد من رزم عليه العقد صحيح لان المنع منه لعني خارج

فصل في بيان احكام صلاة العبد بين وما يطلب بينهما
وهي من ضايعات هذه الامة واولا عيد صلاه رسول الله ص
الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة واما
صلاة عيد الاضحى فتقتل النجم الغيبي انه شرعت ايها في السنة
الثانية من الهجرة والاصل في صلاته تعالى فضل لربك ونحو
اراد به صلاة عيدا لا ضحي والذبح والعبد ما ضحى من العود لتكرره
على عام وقيل لكثرة عوايد الله تعالى فيه عبادته وقيل
لعود الله تعالى عبادته فيه بالخير والسرور وضوضا بغفران
الذنوب ومعه عبادا وانما جمع بالبيان ان اصله العوايد ومنها
في الواحد وقيل للفرق بينه وبين عوايد الخشب **قوله** سنة
مركلة اي قبلي تركها **قوله** وتشرع جماعة اي الالحاج يعني
فتن له في دي لا يستقله بالمال الحج قال في الانوار ويكره
تعد دجاعتها بلا حاجة وللإمام المنع منه لكلامه **قوله**
ولمنفرد وكذا صبي ميميز بمعنى انه يثاب عليها ويطلب من وليه
امره بها **قوله** لا حيلة وذات نصية الحج قال شيخنا لو لم
يذكره لكان اولي وانسب لانه مستثنى من المحظورات مثل
قوله اما العجوة فتحضر اي ان اذن لها زوجها **قوله** بين
طلوع الشمس اي طلوع من منها ويندب تاخيرها لارتفاع كل
منع كما فعله النبي ص الله عليه وسلم وللمخرج من المخلوق فان
لنا وجهان وقتها لا يدخل الا بالارتفاع قال شيخنا لا سلام
فلو فعله قبل الارتفاع كره له ذلك والمعتمد عدم الصلاة
لأنها

لانها ذات سب فلا يكره فعلها قبل الارتفاع فتقد بجهل
الاولي ولا يكره النفل قبلها قبل ارتفاع الشمس لعين الامام
واما بعد ما فان لم يسمع الخطبة تركه المأذون له ذلك
لانه بد الكمع عن الخطيب بالكلية واما الامام فيكره
له النفل قبلها وبعد ما لا شغلا له بغيب الا هم ولم يخالفه فعله
ص الله عليه وسلم **قوله** وزوالها اي وتقضي بعده كادايها نعم
ان شهد وابتعد الغروب او عدل بعده برأية الهلال في الليلة
لما طية صليت من العدا او ياتي بدعا الافتتاح ولا يفوت
التكبيرات ويفوت بالتعود **قوله** تسبعا اي عند ان ارا
الكامل ومعه بعد دعا الافتتاح وقيل التعود كما يعلم من
اللام الشرح ويجهن بالتكبير مع رفع يديه كما في المكرم بغير الرفع
لوراداه على المعتمد وصاهر كلامهم انه يجهن به وان كان مأمورا
وهو كذا في ولو في قضائها في الاوجه وسن جعل كل تكبير
في نفس والفصل بين كل تكبير ثمان بقدر راية معتد له يهمل
ويكبر ويحمد ويحسن في ذلك سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر لانه الايق بالمال وهي الباقيات
الصالحات في قول ابن عباس رضي الله عنهما وجعلوا له الفصل
بغير ذلك ونفوت بالقراءة لا بتعود فلو تانت او بعضها في
اول ركعة لا تقضى فيها الصلاة ولا في غيرها وكذا ايقا في الخطبة
ويصح امامه فيها اي به وان تقف ويكره ترك بين التكبيرتين
وسبعا ان يضع يمينه على سبحة تحت صدره بين كل تكبيرتين

ولا بأس بارسالهما وبإخذ الشاذ باليقين كما في عدد ال
كلمات وهذه التكريرات من الهيئات فلا يسجد للسجود كتركها
وان كان الترك للكهنة او بعضهن مكرها ولو ترك الامام ال
التكريرات ولو قد لم يأت بها المأموم بخلاف ما لو اقتداه صلى
العبد بغيرها الصبح حيث يأت بها وكان الفسق بينهما ان انفرد
المأموم بالاتيان بها بعد من خشا وقتا مع التثنية والصلاة
لامع اختلافهما وبخلاف ما لو ترك الامام نحو تكبيرة الانتقال
او جلسة الاستراحة فيأتي المأموم بها اذا لم يجد ورح فتأمل
قوله سورة قاتوات ام بغير محصورين فان لم يفعل فسورة
سبح فان لم يفعل فسورة الكافرون **قوله** وسورة اقربت
اي فان لم يفعل فسورة هل اتا فان لم يفعل فسورة الا
خلاص **قوله** ويخطب ندبا اي من يعاجل عده ولو لم يقرأ
فلا خطبة لمنفرد ولا لبيعة النساء الا ان يخطب لهن ذكر فلو قامت
واحدة منهن وعظمت فلا بأس به ويندب جلوس الخطيب
قبل الخطبة للاستئذان اذا كان له اذان له اذ ان يستريح
ويذهب القوم لاستئذنه ويعلمهم استحبابا باحكام الفصل
في خطبة واحكام الاضحية وهما كخطبتين الجمعة في الاركان
المقدسة فيها لا في الشروع والافعال والاشياء وكون الخطبة عرسية
والخطيب ذكر ويجب في الحبيب قصد القلب في الاية وان حرم
عليه **قوله** بعدهما اي ولو بعد الخروج الوقت فلو خطب قبلها
بطلت كالتي بعد الفريضة اذا قدمت **قوله** يكره الخ وهذه
التكريرات

التكريرات ليست من الخطبة وانما هي مقدمة لها خارجة عنها
قال العلامة ثبت قاسم وهل تقوت هذه التكريرات بالشرع في ان كان
الخطبة والا لا يبعد الغوات كما يقوت التكرير في الصلاة بالشرع
في القراءة فتأمل **قوله** ولا يقرأ اي الا كل فيها ذكرا فلا
يطلق الفصل بينهما ولا يجمع بين اثنين بل يكبر واحدة واحدة
الخبرها ويستحب البكور لغير الامام لياخذ مجلسه ويتنظر الصلاة
وان يلخص الامام وقت الصلاة وان يجعل المحصور في الاضحية ويؤ
في الفصل لتبديل وحكمة الشاع وقت التثنية ووقت صدقة الفصل
قبل الصلاة وتعلوها بالمسجد افضل لشدة الا لغيره كطيفه بكرة ولا
خرج لغير المسجد استخفافا بامت بطلان الصفة ولا يخطب الخليفة
لهم الا باذنه وان يذهب للصلاة في طريق طويل ما شيا سكتة
ويرجع في اخرى بالجمعة وان ياكل قبلها في عيد الفطر ولو بالظن
والاولي ان يكون نائلا وان يكون نائلا وان يكون في عيد الاضحى
حتى ياكل الاضحية ولتميز عيد الفطر عما قبله الذي كان الاكل فيه
حراما وليعلم نساج نحر يوم الفطر قبل الصلاة فان كان محرما ما قبلها
في اول الاسلام بخلافه قبل صلاة الاضحية والشرب بالاكل ويكره له
ترك ذلك كما في المجموع نقلا عن النسخ **قوله** ولو خطب بينهما
الخ هذا في الصلاة كما في الخطبة وان اذله كلام التمام او
المراد نفي الضرر بالفصل والتعريف بالحيث يعني يجوز فتأمل
قوله والتكرير اي الخارج عن الصلاة والخطبة فتأمل **قوله**
مرسل اي هو في عيد الفطر افضل منه في عيد الاضحية للصحة عليه

افضل من مرسلها **قوله** اي عيد الفطر ليس بيد فان لا
 منه للجهر فيعمل عيد في الفطر والاضحى اذا تكبر المرسل مشترك
 بينهما فتقيد الشم بعيد الفطر غير مستقيم فتأمل **قوله** الى ان
 يدخل الامام في الصلاة للعيد اذا الكلام مباح اليه فالتكبير
 اولي ما يستعمل به لانه ذكر لله تعالى وشعار اليوم فان في
 منفرد اذا العبرة بما حرامه يستثنى منها الحاج فلا يكبر ليلة الاضحى
 بل يلى لان شعاره والمعتد انه يلى الا ان يشرع في الطواف
 وقتضاهم على ليلة الاضحى كانه للغائب من عدم الاوام
 بالبح ليلة الفطر ويستحب رفع الصوت بالتكبير لكان الملة وظلها
 الخنثى لا ترفع بخضرة الا جانب **قوله** ولا يسن اي ليس في
 ليلة عيد الفطر تكبير مفيد والتكبير الواقع فيها بعد الصلاة
 من افراد يوم المرسل وكذا ليلة الاضحى خلاف لما يوصيه كلامه
 فتأمل **قوله** لكن النووي الغ مع جوح **قوله** خلق الله
 الخ عبر المصنف بخلف دون عقب لانه لا يفوت بالتأخير حتى لو
 نسيه عقب الصلاة او تركه بعد اتي به اذا ذكره وان طال الفطر
 لانه شعار الايام لانتها للصلاة بخلاف سجود السهو وخرجه
 بالصلاة مسجد بني التلاوة والشكر فلا يكبر عقبها **قوله** من حج
 يوم عرفه اي عقب صلاته الى وقت صلاة العصر من ايام
 التشريق الثلاثة وان لم يهل الصبح حتى لو لم يابنة مثلاً قبل
 الصبح كبر عقبها **قوله** ايام التشريق الخ سميت بذلك
 لا شتر فيها بهوا الشمس والقمر وقيل لتريق اللحم فيها اي

نشره

نشره وتقد بدو وقيل غير ذلك **قوله** وصفه المسكين
 اي المندوبة التي تد اولت عليها الاعمار في القرى والامصار
 وسين احيا ليلته واقله صلاة العشاء والصبح في جماعة **قوله**
 كبير الخ هو منصوب على صهارا لفعل اكبر كبير وقيل على القطع
 وقيل على التميز **قوله** بكثرة واصلا الى البكرة الغدوة وا
 والجمع بكر والاصيل من العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال اي
 اول النهار واخره والمراد في جميع الارض **قوله** واعن حبه
 قال شيخنا الباي لم ترد هذه في شي في كتب الحديث لظها
 زيادة لا بأس بها انتهى ثم رابت العلامة العظمى في حاشيته
 في الجامع الصغير صرح بانها وردت في جمعه **قوله** اللهم
 صل على محمد الخ وسين ان ياتى بسيدنا قبل منجد في الجميع
قوله سيد التهنئة في الايام دوعبر بها والاقابة منها في
 تقبل منكم حياكم الله لامثاله كل عام وانتم بخير **فصل**
 في بيان احكام صلاة الركنين وما يطلب فعله لاجلها والكسوف
 ماخوذ من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس البق لان في
 نورها في ذاتها وانها يستر عنها بجلي لحرمة القمر بينا وبينها
 عند اجتماعها ولذا الركابي جد الاعتناء بالشهور والشهور
 ماخوذ من الخسوف وهو المحو وهو بالقمر البق لان جرمه اسود
 وقيل للمراة ويهي بمقابله نور الشمس فاذا حال جرم الارض
 بينهما عند المقابلة منع نورها ان يهل اليه فينظلم ولذا الركابي
 يوجد الا قبيل انضاف الشهور وفي كلام الشارح

الي هذا ويجوز ان يطلق الكسوف والخسوف في كل منهما
فيقال كسفت الشمس والقمر وكسفا وانكسفا وقيل الكسوف
في اوله والخسوف في اخره وقيل في ذاك والاصل في ذلك
قوله تعالى لا تسجد للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي
خلقهن اي عند كسوفها وخران الشمس والقمر ايات من ايات
الله تعالى لا يتكسفن لموت احد ولا لحياته فاذا مر بينهما ذلك
فصلوا وادعوا حتى يتكشف ما بكم وشرعت صلاة الكسوف
كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة
خسوف القمر في جمادى الاخرى من السنة الخامسة
منها في الراجح **قوله** للشمس الخ انها فعل الشئ ذالك
لانه الا شهروا كانت ترجمة المثل شاملة للشمس والقمر
والاخبار عنه سنة صحيحة ولما حمل الشئ كلام المتن على الشمس
واما في الخسوف للقمر احتاج الى قوله كل منها ليصح الاخبار
بقول المتن سنة فتأمل **قوله** سنة اي لكل ملكوف وسين
لولي المميز امره بها **قوله** موكدة اي فيكره تركها وهو
من اد الامام الشافعي رضي الله عنه بتعيينه في موضع اخر بل
يجوز لان المصنف به يوصف بعدم الجواز اذا طهر من منتهى
الطهر **قوله** فان فانت الخ قال العلامة البرسي تعبد
القوات بالهالة يقتضي ان الخطبة لا تقوت بدالك وهو
كذلك اي لم يتجمل في غير هذا اندفع ما قيل انه
يطلب مطلقا **قوله** لم يشرع قضاؤها اي بل يستع فان قلت
لم

لم فانت صلاتك بالانكسار ولم تنف صلاة الاستسقاء
بالمطل قلت اجيب عنه بان الحاجة للسقيا اشد قنامل
قوله ويصل اي الصلوة ولو امرأة او مسافر او رجل او جريح
عنه **قوله** يلزم بنية صلاة الكسوف اي عند وجوده
لا قبله ويجب تعيين الصلاة بكونها للشمس والقمر وكذا
بركوعين او بركوع واحد فان اطلق التحريم بينهما واذا شئ
في واحدة تعيين **قوله** يقرأ الفاتحة الخ هذا قول كمالها
واقبلها ركعتان كسنة الظاهر واكملها ان يقرأ بعد الفاتحة
في القيام الاول سورة البقرة وفي الثاني سورة آل عمران وفي
الثالث سورة النسا وفي الرابع سورة المائدة ان احسن
الجميع والا فقد ركل منهما من بقية القرآن ولا يقرأ في انه
يقرب في اول البقرة وفي الثاني كفاية اية منها معتدلة وفي الثا
لث كفاية وخمسين وفي الرابعة كفاية تقربا ويسجد في الركوع
ع الاول بقدر مائة اية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين من
منها وفي الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين تقريبا
في الجميع سكر في به المأمومون اولي ولا يطيل الاعتدال ولا
الجلوس بين السجدين وكلام المصنف الى هذه الكيفية اقرب
مما سلكه الشافعي ويشتبه هناك زيادة ركوع وكذا تكرر بالعدم الا
تجلا نعم بين اعادتها مع جماعة تسوق صلاتها الا وحده او مع جماعة
على المعتد اذا خاف الشك في قوت بعض صلوات اجتمعت عليه
بدون من العبدان طاق فواته ثم المبيت ثم صلاة العبدان

نها

ع

لث

ع

ع

اخاف فوقتها ثم بالصوف فان امن فوات الهلات بان
لم يلحق فوات شئ منها بد صلاة الملب ثم بصلاة الصوف
قوله وسليح بن الخ هو مستدرك هنا وفيما قبله اذ لا زيادة
فيه فتأمل **قوله** ركن الصحيح الخ هو المعتمد كحاضر **قوله** ويطلب
اي ان صليت جماعة كما يرتد اليه تعبير السمر بالامام فلا خطبة
لمنفرد ولا لجماعة النساء فلو قامت واحدة منهن ووعظتهن
فلا بأس به كحاضر في صلاة العبد بن **قوله** اي الصلاة الصوف
او الصوف الخ هذا بنا على ان قوله بعد ما يظهر للتشبه فتكون
او بمعنى الواحد وفي بعض النسخ بعد ما يظهر المفرد فيكون راجعا
للصلاة الشاملة للصوف والصوف فاعليه شرح العلامة الخ
الخطيب وهو لا ينبغي فتأمل **قوله** في الاركان والشروط اما
الاركان فظاهر واما الشروط فافقير مستقيم اذ لا يشترط في غيره
خطبة الجمعة الاسماع والسماع وكون الخطبة عن سيرة والخطيب
ذكر كما تقدم اللهم الا ان يقال مراده بالشروط الشرط العامة
في الجمعة وغيرها لا لخدمة بها او يقال الا ان يكون للجنس الصادق
بالبعض التقدم وصاعد ذلك عند رب الى الترتيب ونحوه ولو
قال كخطيبين العبد بن الا في التكبير لعدم مرده لكان اول
واسب **قوله** وليجت الناس اي يامرهم امر موكدا **قوله** عيا
التوبة من الذنب اي وتناكد بامر له وجوبها ولو من صغيرة
فوق غير اخبر امره **قوله** من هذه اي ويجب منها اقل متناول
قوله وعقاي ويجب منه ما يلحق في الكفارة **قوله** ونحو ذلك

اي

اي بالصوم ويجب منه يوم وكفارة ويجب منها ركعتان
نعم ان عمن قدر في شئ من ذلك تعين عا من قدر عليه
على ما سياتي في الاستسقاء **قوله** وليس اي ان لم تغرب الشمس
وهو فيها **قوله** ويحجر اي ان لم تطلع الشمس وهو فيها **قوله**
بالانحلال اي يلج في صلاتها كما علم مما مر بل وحصل الانجيل في
انشائها انتها او تبين بعد احرامها بالانجيل قبله بطلت ولا
تعتقد نقل مطلقا اذ ليس لنا نقل في هيتها فتخرج فيه قال بن
عبد السلام وقضته انه لو كانت احرم بها كسنة الظهر تعتقد
نقل مطلقا وهو ظاهر وهذا القوات بالانجيل بخلاف الخطبة
لان ما قلناه من ان الوعاء لا يقوت بذالك **قوله** وبغيرها
كاسفة اي فلا يشترع فيها بعده وكذا طلوع الشمس في الغمر كحاضر
قوله وطلوع الشمس اي ولو بعضا **قوله** لا بطلوع الفجر اي لبقائه
ظلمة الليل والانتفاع به **قوله** ولا يغرب به خاسف القاسم
كما لو استمر بهام مثلا **قوله** لو سلك في الانجيل ولحق في
لم يجرش في الاول لان الاصل بقا التعيين ولا يفي في الثاني لان
الاصول عدم التغير حنيا طام اليها **قوله** في بيان
احكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها وهو لغة طلب السقي
وشرع طلب سقي العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها يقال
سقيته واسقاه بمعنى واحد وقيل سقيته تاويله اما الشرب او
اسقيته دلالة عليه وقد جمعها ليد فقال **قوله** **قوله**
سقي فتعني بني نجد واسقي نهارا والقبائل من هلال

والاصل فيه الاتباع واداء الشيطان واستناده بقوله تعالى
واذا استسقى موسى لقن من الله قال شيطان الباطل وشرعت صلاته
في السنة السادسة من الهجرة كما نقلت عن النبي الاخير واوله
بمطلق الدعاء خاليا عما ياتي واكمل منه بالدعاء عند الصلوات
ونحوها كالتحلية واكمل منه بالصيغة الالهية وهذا افضلها
فلما احتاجت طائفة من المسلمين لها من غير هان استسقى
لها وبسال الزيادة لانفسهم الا ان تكون فاسقة او مبتدعة
على ما بحثه الاذري لا لا تنفق بهم العامة حسن طريقتهم **قوله**
مستوفى وفي بعض النسخ سنة مؤكدة فيخرج بها بنية صلاة الاستسقاء
ومن نه يدخل وقتها للمنفذ بارادته وللبيعة باجتماع غالبهم **قوله**
لمقيم ومسافر اي وحر ورفيق وبالغ وغيره ذكره الثاني وفرادي **قوله**
ونحو ذلك اي كلوجه ما بعد ان كان قد باق **قوله** وتعاد صلاة الا
استسقاء هي بالصيغة الالهية من الصوم وغيره ان لم تستد الخ
اليها والا عيادت الصلاة وحدها فان سقى قبل الصلاة اجتمعوا للشكل
والدعاء وطول وطلب بهم الامام شك الله تعالى وطلب المريد قال
تعالى لان شككتم لا يزيدكم **قوله** ونحوه قال شيخنا لو قال ونائبه
لكان اولي والامر انتهى ويحيى بان نحو يعمر نائبه وغيره من
نحو القاضي العام والولاية وان البلاد التي لا امام فيها يعتبر في شوكه
المطاع فيها قال العلامة ثبت حجب ثم لا يثبت في الانوار مرجح به فتا
واو يامرهم الامام او المطاع **قوله** بالتوبة الخ وهي ما مضى من
ثابت اذا رجع ولها ثلثه شر ولا الاقلاع عن المعصية والندم

على

على ما فات والعزم على ان لا يعود فان كانت المعصية للحق اذ هي
اشد طرادمي رابع وهو البرقة من حق الاذمي ان امسكت
بادا او عفى **قوله** ويلى مهم امتثال امره اي فيجب الصوم وال
ويجب فيه تبيت النية فان تركها ثم ولا يلزم عليه الامسا
لانه من خصايص رمضان ولا يضاوه لانه لسبب وقد زال
فلى نهاره راح ووقع له نفل لانه للمقام ولو صام عن نحو قضائه
او نذرا وكفارة كفى للحصول المقصود بذلك ولو لم لا امام
اوليا الصبيات المطمئنين ان يامرهم بالصوم فليست له الوجوه
وتجب الصدقة ونحوها بامرهم كالصوم وينبغي في نحو الصدقة
والعتقات يجب اقل ما ينطلق عليه الاسم بشرط ان يكون فاعلا
بمحتاجه في الفطرة كصيامه لو عين الامام زايده فان عينه
على كل انسان نالاسب يعوم كلامهم لزوم ذلك المقدار
لعمري لكن يظهر تقيد بها اذا نفل ذلك المعين عن كفاية
العمل الغالب وما العتق فيحتمل ان يعتبر بالجمع والصدقة فحيت
ان مدعيه في اصددها لزمه عتق اذ امره به الامام **قوله** ولتوبة
من الذنوب واجبة اي فامر الامام بها توكيد ومثلها الخرج من
المضالم في المال والنفس والعرض **قوله** والخرج من المضالم
الخ هو من جملة اركان التوبة كما لم يصح عليه اهتيا ما به
قوله ومما لمة الاعدا اي في عداوة لغير الله تعالى **قوله** وصيام
الخ هو معطوف في بالتوبة فهو من الامور لا يلزم الصوم
وعنه في الامام بامر ولا يستطاع وجوبه عنده ولا يجوز الفصل

هذه المسافر عند العلامة الرباني الا انه يظهر به واتخذ شيخ
شيخنا خلافة **قوله** ثم يخرج بهم الخ لعل المراتب الصالحين
الماضين بالخروج في اليوم الرابع اذ خرجوا فيه يصحبهم الامام
في الخروج الى الصحراء او ثابته حيث لا عذر او يامرهم بالخروج فتا
مل **قوله** المهنة بفتح الميم الخدمة وحكي ابو زيد كسر هاء انكره
الاصح في القاموس السنة بالسكر والفتح وكلمة الخندق با
لخدمة ويقال مهنة كمنعه منها وهنة الي ان يقال وامتنه
استعماله للمهنة **قوله** البيان اي التذكير او اناثا ولو غير مبين
واجرة خروجهم في ما لهم عند العلامة الرباني وفي ما لا من عليه
نقضتهم عند العلامة بن حجي **قوله** والشيوخ ولعلي بن لعله
في غير ما يلقون اليوم او ما من من علف العام في الغمام وذاكر
لان دعايتهم ارجا الى الدنيا اذ الشيخ ارق قلبا واليهي لاذنب
عليه وقد قال بما الله عليه ربه هل يرتون وتصر وتا اصبغوا
بكم رواه الشيخ رضي واليه ايم جمع بهمة سميت بذلك لعدم تد
نطقها ويقتون بينها وبين اولادها ليكثر الدعاء الصباح والضحى
ولذلك كان نيا من الانبياء خرج يستقي لقمه فاذا هو بملحة رافعة
بعض من ثوابه الى السما فقال لهم ارجعوا فقد استجب لكم من
اجل شان ذلك المهلة رواه الدارقطني والحاكم وقال في الاسناد
وفي البيان هذا النبي هو سبلات عليه الصلاة والسلام وان هذه
المهلة وقعت عيا ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم انت طفتنا
فارزقنا والا فاهلكنا ودي ايها انها قالت اللهم انا خلق من خلقك
لا غني

لا غني بنا عذر زكركم فلا تهلكتنا بدينك بنو ادم وفي الحديث لو لا
بهايم رجع وشيخ واطفال رضع لصب عليكم العذاب الا ورجع وقد
نظم بعضهم معنى هذا الحديث بقوله **قوله** **قوله** **قوله**
لو لا شيوخ لالا لاه **قوله** **قوله** وصية من اليتام رضع **قوله**
ومهلان في الغلات رضع **قوله** لصب عليكم العذاب **قوله**
والمراد بالركع الذي تحت ظهورهم من الصبر وقيل من العبادة
وهذا في المسلمين واما اهل الذمة فلا يامرهم بالخروج ولا يمنعهم
لانهم مستمنون وفضل الله واسع فاذا خرجوا لا يهلكون بنا
فيمنع من ذلك فان قالوا بانه ذلك وكبر ان اخرجهم وخر
جهم معنا وخرجهم ومنعهم من الخروج منفدين عنا في يوم الله
استقلال له لان الله تعالى قد يجيهم استدراجا فتعقد العامة
حسن طريقتهم ولا نهم رما كان سبب القتل **قوله** ركعتين
اي بنية صلاة الاستسقاء ولا تحجز الزيادة عليها **قوله** كملالة
العبد بين اي الا في النية والوقت فينبغي هنا صلاة الاستسقاء كما
مر ولا يتيقده الخ ورجع وقت وكذا الصلاة **قوله** في كيفيتها الخ
شمل كون القلادة جهر ما يقرب من سورتي فواقتربت فاقتربا
غير مناسب وكذا جميع ما يستحب في صلاة العبد **قوله** ثم يطلب
الخ ويسنان بيكن من الدعاء الصريح وهو لا اله الا الله رب
السموات والارضين ورب العرش العظيم ويسن ان يستقبل
القبلة بعد معنى نحو ثلث التلبية الثانية **قوله** وصيغة الاستسقاء
اي الاكمل فيه وله ان يقتصر على استغفر لله **قوله** في القيوم

الاوجع

ره

زاد بعلمهم وانعاب اليه **قوله** بعد هذا الخ هو تنويع كيد اللطيف
بشم وتخيير الخطبة قبل الصلاة **قوله** ويحيى الخطاب
اي ندبنا ولا يتحقق الالحال من الشدة الى الرخا **قوله** رداه اي
ان سهل ولم يكن مدورا اراد يتخيل ما يعم التكليف بدليل
تفسيره المذكور ويحصل ان يفعل واحد بان يسكن بيده اليه
طرف رداه الاسفل من جهة اليسار ويحركه ومحلله بعد
الخطبة الثانية وبعد استقبال القبلة **قوله** فيحيى على يمينه
يساره الخ فالاول الخيول الثاني تنكيس قال العجلى ويكره ترك الخيول
قوله ويحيى الناس اي المذكور يقين وقت تلويله فلا تنكس
المرة ولا الخيول **قوله** ويكره اي الخطيب بعد استقباله المذكور او مطلقا
قوله من الدعا اي ويرفع يديه فيه ويجعل بطون الاصغر الى السما
عند الفاها التخييل والظهور عند الفاها الدفع كما في سائر
الادعية ونحو غير الصلاة والحكمة فبعد ان القصد منه رفع البلاغ
القاصد حصول شئ فانه يجعل بطون كفاه الى السما قال في شرح
الروض والممكن من دعاية اللهم انت امر تنابذ عارجه ووعد
اجابته وقد دعونا كما امرتنا فاجبتا كما وعدتنا **قوله** ويحيى
اي في الخطبة الاولى **قوله** يدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم اي
الذي اسنده امامنا الشافعي رضي الله عنه في المختصر وغيره **قوله**
اللهم سقيا رحمة نعم السبي اي وصول خير لنا ولما يتعلق بنامت الدواب
وغيرها **قوله** ولا سقيا عذاب اي وصول شر لنا ولما يتعلق بنا **قوله**
ولا ملحق بفتح الميم وسكن الحاء المهملة اي ملاك واذهب بركة

قوله

قوله ولا بلا بفتح الميم صدة والمدا اي اختيار او تعب او مشقة
قوله ولا هدم بسكون الدال وقوع الالبية وبفتحها الالبية المهددة
منه **قوله** ولا عرق اي ملاك بالما **قوله** اللهم على الطراب با
لظا المشالة جمع من بفتح اوله وكسر ثانيه وهو اسم لئلا الصفة
وتن بعف السخ والاكام وهي بالمد جمع الكم بفتحين جمع اكام بوزن
كتاب جمع كم وصومرا دن او مطلق التلال **قوله** اللهم اسقنا هو
بفتح الهمزة فتسقى ورسلها من سقى وقد ورد الما في ثلثا واربعا
قال تعالى واسقيناكم ماء فتاوسقاهم وسقاهم شرابا لهم **قوله**
غيثا بمثلثة اي مطرا يقال غاث الغيث الارض اي اصابها وغاث الله
البلاء ويغيتها غيثا مغيثا بضم الميم اي منقذ باروايه والشدة
قوله ضيا بالمد والمث اي سهل طيبا لا ينغصه شيا **قوله** مرييا
بالمد بوزن هنيا اي محمود العاقبة **قوله** من يعا بفتح الميم وكسر
الميم الراي اذ اربع بمعنى نجا ويخرج فيه من تعاب مشتات فوقيت
من رعت الماشية اكلت ماشيت ومن يعا بضم الميم واسكان
الروك من الموحدة من اربع البعير اذ اكل الرعي **قوله** سلى بفتح
السين وتشديد الحاء المهملة اي تشديد الوقع على الارض ليعوض
فيها ويقال سلى الما يسلى اذ سال من فوق الى اسفل وساح يسلى
اي جري على وجه الارض **قوله** عامما اي لا يخلو عما موضع من الارض
قوله عذبا بفتح العين المعجزة والدال المهملة اي عذبا وقيل
كثير الماء والخير وقيل كبار القلاع **قوله** طلقا بفتح الطاء المهملة
والحاء الموحدة اي يطلق على الارض بجميع نواحيها فيصير كالمطلق عليها

يقال هذا مطابق لهذا اي مساوي له **قوله** مجلل بكسر
اللام اي بكسر الهمزة حتى يصير كجمل الغرس **قوله** دايما
اي في وقت الحاجة اليه في كل زمن الى يوم القيامة **قوله**
ولا تجعلنا من القانطين اي الاسباب تتأخره من رحمة الله
تعالى **قوله** والبلايا الخ هو العطف المجمل على الحال اي الاراضي
من كل ما يتصور قيام الامور المذمومة به ولعله احتراز عن
نحو هذا **قوله** من الجهد بفتح الجيم وضو الثعب وسق
الحال **قوله** والجوع اي شدة المشقة وفي بعض النسخ والتعب
وهي بفتح اللام المستددة وبالمهمل الساكن والمدة شدة الجوع
فمنه الممعة بعناه **قوله** والفضل بفتح الفاد للعبادة المشقة
وسكون النون اي الحق **قوله** ما لم يشك بالنون او الياء المتما
تحت اي اشيا لا تشرع بها الا البرك التي لا يشك بها الايات
قوله وادر لنا الضرع بفتح الهمزة وكسر الدال المهملة وفتح
الهمزة دة من الادمار وهو لاكتنا من البن والضرع بفتح
الفاد المعجمة محل البن من البهية ومما جرب لادمار البن
هو ان يافد الشمار الاخضر ويدق ويسحق ج ماوه ويضاف اليه
تدريه من العسل النحل ويسقى لمن قل لبها من ادمي او غير ذلك
ثلاثة ايام فظفر في الرقيق ثانه يكثر لبنها **قوله** وانزل علينا من
كان السما اي ضربانها وهذا لم يزل **قوله** وانبت لنا من كان الارضا
وهو النبات والثمار قال ابو حيان وذلك لان السما تسمى بجرى الاب
والارض تسمى بجرى الام ومنها يحصل جميع الخيرات بخلق الله تعالى
وتدبيره

تدبيره **قوله** من البلايا بالمداي الحالة الشاقة وفي الحديث قبل تو
وكشف عنا من البلايا الخ اللهم ارفع عن الجهد والجوع والعري
قوله انك كنت غفار اي كثير المغفرة **قوله** فابده
ذكر الثعلب في تفسير قوله تعالى ان الله كان على كل شئ حسيبا
ان كلامه وضع وجد فيه ذكر كان موصلا بالله تعالى ليصلح للماضي
والمستقبل واذا كان موصولا بغير الله تعالى يكون على خلاف
هذا المعنى **قوله** فارسل السما اي السلى الى المطر وجمعها سماء
سمية كقوله الارض هي **قوله** مدرار بفتح الميم اي كثير متواليا
قوله ويغسل اي يبيد ايضا ان صادف وقت غسل مطلوب فان
لم يغسل فليقضانية ايضا ان صادف وقت وضو مطلوب والا
فلا يشترط فيها بنية كما يحنه الشيخ تنعنا للاذرع لان الحكمة
فيه هي الحكمة في كشف البدن ليناله اول مطر السنة وكثرة والا
فقط ان يبيع بين الغسل والوضو والانا لفصل والا لوضو **قوله**
او سائل العوادي الخ هو اسم للحشرة وقيل سم لها والاول هو المشي
وعليه فقوله اذا سأل اي سأل دمه ماوه ويندب ان يخرج اول
مطر السنة وان يكثف ما حدها عورته ليقصيه شئ منه ويدعوا
شكلا ورد ان الدعا مستجابة في اربعة مواضع عند التقاء الصق
ونزل الغيث واقامة الصلاة وراية الكعبة وروي ايضا من
لم يسأل الله يغضب عليه وانشدوا **هـ هـ هـ هـ هـ**
الله يغضب ان نزلت سوله **هـ** وبني ادم حين يسأل يغضب **هـ**
وبين ان يقول في انظر من لا يغفل الله علينا ورحمة ويحبه

مطرنا بنوا كذا في عادة العرب في اضافة الامطار الى لا بها مده
 ان النوا فاعل المظهر حقيقة فان اعتقد انه الفاعل له حقيقة
 كقول العباد بالله تعالى **قوله** ويسبح للرحمن اي عند سماعه بان
 يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من صيغته
 وكذا عند راية البرق كما ذكره بان يقول سبحان من يرأي البرق
 حوقا وطلعا ولا يتبعه بصره لما ورد انه يضعفه والرعد ملاء احد
 اصححة يسوق بها السحاب قال الاسودبي قال لسموع صوتة او
 صوتا صوتة عجا خلا في فيه **قوله** وهي اي الزيادة **قوله** لا يتا
 سب لست اي لست فيها فائدة من حيث التعليل **فصل**
 في بيان احكام صلاة الخوف من حيث انه يجوز في الصلاة فيه ما لا
 يجوز في الامن لا يعني ان له صلاة مستقلة وقد اشار الشافعي الى
 فيما ياتي والاصل فيه تقى له تعالى واذا كنت فيهم فاقب لهم
 الصلاة وخبر صلواتك ايتوني ايلي وشركت في السنة السادسة
 من الهجرة وتكون في الجحيم لسفر خلا في الامام ما عصى الله
 عنه **قوله** لانه يجوز اي يعتق **قوله** في اقامة الفرض ليس قبله الا انه
 يجوز صلاة النفل ايضا **قوله** تبلغ ستة اضرب بل ستة عشر نوا
 اختار الامام الشافعي رضي الله عنه منها الانواع الاربعة واسقطها
 المص منها نوعا وهو صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطلت فله
 كما ستره **قوله** اقتصر المصنف الخ قال شيخنا فيه نعم فان
 كلامه لم يرد به السنة انتهى قول وهذا يعني ان الرابع لم
 في السنة حيث قال وقد جاز في السنة **قوله** ستة عشر نوا اقتار
 الشافعي

الاربعة

والشافعي رضي الله عنه الانواع الاربعة ومثله العلامة ثبت
 حجر وصريح كلام شيخ الاسلام في شرح المنهاج ان الانواع
 التي وردت في الاحاديث بعضها ايها في القرن وحق تلا يخبر
 النوع الرابع ركنه في القرآن فنامل **قوله** في غير جهة القلة
 اي اوقها وبينها سائر يجمع رايها العدو **قوله** بحيث تعاد
 كل فرقة الى اخره هو قيد للجواني هذا النوع ولجواز صلاة عسقا
 ويصلح لكل ايضا ولا يجوز صلاة نوع في غير محله كما قاله شيخ
 شيخنا **قوله** في اي بعد ينحاز بهم الى مكان لا يبلعهم
 فيه سهام العدو **قوله** ركعة الخ فان صلاة تامة وذهب
 الى وجه العدو وجان الاخرى وطلبيها صلاة تامة ايها في صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بطلت في كل ركعة اقتصر المختص
 فيه خلا في محله في الامن ولا خلا في ندبه هنا وهذا النوع
 الرابع الذي اسقطه المص وهو يجري في الصلاة الثانية وغيره **قوله**
 لنفسها اي بعد نية المفارقة عند ابتداء القيام جواز وبعد ندبا
 وعند ركوعها وجوب ليس للامام تحقيق الاولى لا شقلا بل بهم
 فيه وبين لهم اي تحقيق الثانية التي انقضت بها لا يطل الاستعداد
قوله وثاني الطائفة الاخرى وفي بعض النسخ وثاني الفرقة الاخرى
 اي وثاني الامام متفرق لها في قيام الثانية مطول للقرأة حتى تدارك
 الفائتة فتعجز فطيلة التحلل مع الامام كما حازت الا في طيلة
 التحرك مع وغير الامام بعد قيامه للركعة الثانية الفائتة وسواء
 بعد ما في زمن انتفا رها فانها غير باي كيفية ذات الرخاء

الرمي لا يضر التقص حال التحريم ايضا **قوله** لعن السيوف فيها
اي حتى قربت ومجيئها **قوله** في شدة الخوف اي ان يكون
فعلهم الصلاة في شدة الخوف وان لم يلزم القتال بحيث لا يات
بهم العدو ولو لو عنه او انفسهم او لو جاوروا لسوا وظنوه
عدو فبان خلافه او بان انه عدو ولكن بينهم جامل ففعلوا لا لهم
فان بان انه عدو ولكن بينهم الصلح لم يقف **قوله** بحيث يلفظ
الحج ليس فيديل او يقرب الاقارب او هو كتابة عن اختلاف بعضهم
بعض كما خلا لا الحجة الثوب بالهدى سدب قال في الصباح والجهة فتح
اللام وضوء لغة وهذا عكس اللحية بعث القرابة والسدي بالفتح
والقص كما في الصباح ايضا **قوله** فيصلي كل من القوم الحج والحي
عدو افضل من الاقرب اما لم يبع الخرم في لا نفر ادرا لا فهو افضل
قوله كيف امكنة الحج هو في محل نصب على الحال اي حال امكنت المقاتلة
نقل الصلاة عليه **قوله** رجل الحج هو بدل من كيف قتال **قوله** وعني
مستقبل لها فيعذر كل منهم في ترك فوجدة القبلة فلو انحراف عنها
بالحج الدابة مثلا وطلال النمان بطلت صلاته ويحرم اقتداء بعضهم
ببعض وان اختلفت الجهة وتقدم على الامام **قوله** ويعذر
في الاقال الصخرة اي المحتاج اليها للقتال اما الكلام فلا يعد دون
فيه لعدم الحاجة اليه ولان الساكن اصاب حتى لو احتاج الى الكلام
لانذار مسلم اراد قتله كاف مثلا ولم يعلم به فيجب انذاره وتبطل
صلاته **قوله** يجب القاتل سلاح تتجسس ما لا يحق عنه الاذ
خاف من القايه فيجب عليه حمله مع القضاء المعتمد ضار وما
في

لما في المتهاج لتدرة عذره فان عجز عن الركوع والسجود او ما بها
للظردة وجعل السجود باضف من الركوع ليحل هذا التميز بينهما
ويجوز هذا النوع في كل قتال وهو بجهة ما حين كقتال عادل
لباغ ورمال لقتل اعداه ظلم او هرب من حريق او سيل او سبع
لا يعدل عنه او نار او هرب بدارية وخرج من ارض مغصوبة او فرس
عند اعدائه ومثل ذلك ما لو ظف نعل فله ان يسرع خلفه واذا
زال خوفه اتم صلاته في محله كما في الامن ولا فاعليه وليس **قوله**
في خوف فاقترعة بل يترك الصلاة ولو ايا ما ليدرك عرفة لان قضا
الحج صعب بخلاف الصلاة وخرج بالحج العمرة لانها لا تقوت قالوا العلة
الرمي ما لم يندرها في وقت معين فانه يجب عليه نقد يوم العمرة على
الصلاة كما انني به الوالد رحمه الله تعالى وقاله العلامة ثبت صحى
فيه وناهر كالمهم انه لا فرق في جواز الاضرب الثلاثة بين ضيق
الوقت وسهولة لكن شرابا برفعة وغيره في الثالث ضيق الوقت
وهو متجه مادام يرجو الامن والاف الملتجى جواز فعلها اول الوقت
والراجح انه مادام يرجو الامن لا يصح الا اذا هلك الوقت واذا لم
يرج فبطل من اول الوقت وهذا جار في الاضرب الثلاثة التي ذكرها
المصنف وفي الصلاة بطلت نخل ايضا **فصل** في بيان اصحاب
ما يحل ليه من الحرير وما لا يحل وذكره المصنف عقب صلاة الخوف
لانه قد يباح منه للمقاتل ما لا يباح لغيره **قوله** في الرجل اي الذكوة
العقلا ومثلهم الخناثا احتياطا **قوله** ليس الخمر يراي استجابه كلها
يسير اليه بعد عياده بعد استجابه لا عرفاء لا يجوز عليه والاستناد

اليه بلا حيل اما يحيى بل فيجوز ويجرم الجلوس اذا ظل مستقيما او
تحت نامسيته وهي التي وجهها حرسا وغير ذلك لا تدثر به وكذا
عليه ولو لصداق امرأة ورسم عليه كذا في وكين ودرهم وخطا
عامه به للرجل وست جدان به ولو لتابوت والي ستر الكعبة
وقبور الانبياء ضلعت نقد ويجوز لبس ما ظهر منه وبطانة غير
حرس وفي وسطه ثوب حرير قد ضبط عليه لانه لا يحس وحشو
الحرس جاز وقد علق الامام والعراق التهمة على الرجل بان في الحر
خوشة لا تليق بشهامة الرجال قال العلامة ابن قاسم وينبغي
لباس الحرس للدواب لانه ملحق الزينة ويجوز جعله في كونه
وكس مصحف وعلامته ومرت كتابه وثقة لباس وضبطا فلما واز
دار وليقة دواة وضيما من اثار ومفتاح او سبحة في شرايعها ترد
ويجوز مندبل فراس حيث تعمله المرأة واثني في الحر كاستعماله بلا
لبس على ما في به بن عبد السلام قال وانه دون اثم البس انتهى قال
العلامة الرمي وما ذكره هو في سائر النقد لكان كلامهم
ظاهري في الفرق بينهما من وجوه متعددة وهو الوجه فلوجل هذا
في ما اذا اتخذ ليلسه بخلاف ما اذا اتخذ له لمجرد القنية لم
يبعد **قوله** والتخيم في الذهب الخ هو عطف على البس وهو ما قلنا
من بعض النسخ المتواترة المصنف بالتخيم عن التي ذنوبه انق
او انيسة او من فانه لا يجرم اتى زها من الذهب في مقع لوعها
وان امركت التي زها من الفضة ويد ذهب عن التخيم بالفضة
فانه جاز للرجال ما لم يسوق فيه عرفا بل هو سنة قال العلامة
المنوي

حتى بلغ الخاتم مثقالا كره فان زيد عليه قيل يجرم وقيل
لا والراجح اعتبار عادة امثاله وزنا وعدد والا فضل جعله في البيدي
اليمين والسنة للرجل ان يكون في الخاتم وان يكون
فصد داخل كفه ويكره جعله في الوسط واليسارية ولا يكره لبس خاتم
الرماس والتمسك من الحديد في الاصح وخرج بالخاتم الختم فا
نه يجرم من الفضة ويجوز تحلية المصنف بالفضة للرجل
وبالد ذهب والعظم للمرأة **قوله** والقر الخ هو عطف خاص على التي
لانه احد نوعيه والاخر الابرسيم الا في الاول ما قطعته الدودة
وخرجت منه حية والثاني ما ماتت فيه وهو حرام ايضا والمزغف
كل او بعثنا كل حرس ويكره المعصفر قال شيخنا في كلامه العطف
على معوله عاملين مختلفين فتأمل **قوله** في حال الاختيار
الخ هو قيد لا بد منه ولو اخره عن الاستعمال لكان اولي باصن
اذ لا تختص الضرورة في البس فتأمل **قوله** للضرورة اي التي
جاءت كغاية المحتاج اليها اي التفتيش عن غيره ومنها
الحركة ودفع القتل والملاذ بالمهل في كلامه ما لا يتحمل عايبا ومنها
ما يحتاج مقاتل له ما يدفع السلاح **قوله** لبس الحرير افترشه
ليست بيد بل المراد استعماله ولو نذر او طو سائرته ونحو ذلك
ويجوز لبس الخاتم بالذهب وكذا غيره من انواع اللبس ما لم
تسرق فيه كالحمل او زينة مائة درهم ولا يجرم في الرجل نومه مع
المرأة وهي لاسية له الا اذا دخل معها في ثوبها مثله لم يستعمله
له وراش ما لم يكن من ركنها بد ذهب او فضة فتأمل **قوله**

الباسا رضى ومثله المحجونات والمحلوس فتأمل **قوله** ٧
وبعد هذا أي البلوغ **قوله** في التحريم سواء أجي على الرجال **قوله**
وإذا كان بعض الثوب المحجول كلام في المنسوج منها والمطلوب بالآ
برق أو طرقت بالمنسوج لأنه يتقيد بكونه أربع أصابع عرضا وإن زاد
طولا قال شيخنا نعم لا يحرم ما في حالة السك في كثير منها وأما النظر في
وهي تبقى إذا سجدت ولو بالبرق فالتحريم فيه عادة أمثاله وإن زاد
فإن قالوا عادة أمثاله وجب قطع الزائد وإن باعده لم هو فادته
بخطا في ما هو اشتراط من عادته ذلك لأنه دوام فتأمل **قوله** ليس
يسما هو فارسي معرب وهو يفتح الهزة وكسرها ويضع الزاوية ثلاث
السكيت والجوهرية هو بكسر الهزة والراء **قوله** أو كتمان بفتح الك في
وكسرها ومثال فيه كتم بحدف الالف **قوله** ما لم يكن إلا ربيعي
عالم أي أكثر في الوزن ولا يجره بالظهور والراية فتأمل **قوله** وكذا
إن استوفى الأصح أي فيجد في غار في التقييد فيحرر م على المحدث مسه
تعظيم الفرائض فلو شك في كثرة التحريم على الأصح عند العلامة الرمي
خلاف العلامة بن حجر كل عيب وصرح بالحرمة في الأنوار وخرج بالبر
غيره كالقطن والصوف والشعر فلا يحرم لبسه وإن فلا **شخصا**
بحرم لبس نجس ولو من جلد مغلف أو متنجس في عبادة تنبطل به
أو لم عليه تطلع بنسب سنة والأفلا يحرم ولو لم غير آدمي والأقراش
والنداء كالبس نعم يحرم عليه لبس جلد مغلف بلا قشر ومرة ولا يحرم
تنجيس بدنه لغرضه كعجن سرجين وإصلاح قتيبة بأصبعه بدهن
متنجس أو نجس ولا تنجس ماله كشيء وجداره ولو لم غير غرضه
يكن

يكن فيه تصنع ماله ولا تنجس ماله غير أو موقوف فبما جرت
به العادة كترية الدجاج والأوز ونحوها فإن لم تجزى العادة
به حرم أن لو شك لا يستباح بالدهن النجس ويحرم في المحلوس
المسجد مطلقا سواء حصل به تلويث أو لا **قوله** فصل في بيان
أحكام تجهيز الميت وما يتعلق به المعبر عنه بالجنازة بفتح الجيم لا
غير الجمع جنازة بكسرها وتحتها لغتان ثلاث قتيبة والعصر
أفصح وقيل بالفتح اسم بالميت وبالضمر اسم للنفس وقيل عكسه
ولا يقال نعش إلا إذا كان الميت عليه وعلى ما نقل من لو قال أحيي هذه
الجنازة بكسر الجيم معناه أن لم يرد النعش فإن أراد لم تصح قاله شيخنا
الشرا ملسي وينبغي ولو مع الميت فالتأمل **قوله** من فسله الخ افتقر
الشرح على هذه الأربعة التي اتفق عليها الميت وبقي خامس وهو الحمل لا
نه تابع لها فتأمل **قوله** على طريق فرض الكفاية أي إن علم جماعة
بموته وموت التجهيز يخرج من أصل التركة قبل وذا ديون ولو
لكن بعد الحق المتعلق بعين التركة كإرثه وإن كان ولو امتنع
الوارث من تجهيز الميت فينبغي للحاكم أن يأخذ الموت قهر عليه
فإن فقد الحاكم أو خيف اغتلبا لميت لوضع الأمر إليه فينبغي جواز
أخذ هاتئ التركة للأقارب وإن كان في الورثة قاصر لأن ذلك حق
متعلق بالتركة ثم إن لم يكن له تركة فالموتة أي من عليه نفقته
ثم من موقوف على تجهيز الموتى ثم من بيت المال ثم على أغنياء المسلمين **قوله**
في الميت من مات وأصله ميت قلت العاويان ثم ادغمت في اليا **قوله**
يتوقى بنية المذكر والموت غير الحرم أي ينجح أو عمرة قال شيخنا ونقيده

يا

له

هذه الثلاثة وهي كونه غير شهيد وغير محرم وغير كافر الذي
هو مفهوم مسلم غير مستقيم لانه ان اراد اجتماع الاربعة في كل واحد
منها فهو معلوم الانتفا وقطعا وان اراد كل واحد او بعضها فلا يخلو واحد
منهم عنها وان انتفت كلها في بعض افرادهم فتأمل **قوله** اما
الميت الكافر اي ولو صغير غني ميسر **قوله** فالصلاة عليه حرام اي
وباطلة ولو مع الاشتباه كما ياتي **قوله** ودننه اي وثابه منته
قوله دون الحربي والمركب اي فلا يلحق تكفينها ولا دفنها بل
يجوز ان اعز الصلاب بما جيفتها ويحيى فيها ذالك كفسلها نعم
ان حصل ضرر بل يحنها وجب دفنها **قوله** واما المحرم اذا كف الخ
فيلج فيه الامور الاربعة لانه لا يترك راسه وليس مخيط فيه وش
وجه المحرمه فهو كغيره قال شيخنا وعدم جزم المذكو لا يجعله
تتماستقلا فتأمل **قوله** وان كان لا يفضل ان اي لا يجب غسلها
بل يحرم غسل الشهيد منها ابقاء الشهادته في الدنيا ثم ان كان قتل
لا علامه الله تعالى فهو شهيد الاخرة ايضا والا وجعها مرات لا احقها
والا تحكمها مختلف لان السفلا يحنوا الشهيد في الغسل في بعض احوال
كما ياتي **قوله** ولا يهل عليه اي نحر الصلاة عليه ولا يصح **قوله**
الشهيد اي ولو حارب ونفسا وجبا وان لم يكن عليه اثر الدم لكن
لكن لو اصابه نجس اخرج ازالته وان ادعى الى ازاله الدم الشهادته
والاولى تكفينه في ثيابه المملطة بالدم ويجوز نزعها عنه وتكفينه
في غيرهما وانما سمي شهيدا لان الله ورسوله شهد له بالجنة وقيل لانه
يبعث وله شاهد بقتله وهو قتل لانه شهد بالجنة وقيل لانه
غني

غيره وقيل غير ذالك **قوله** يسبه اي ولو اختال **قوله** م
مطلقا اي عهد او خطا **قوله** او مسلم خطا الخ لئلا لو استعان
الكفار علينا بمسلم فقتلوا المستعان به شهيدا لان هذا قتال
كفار ولا ينظر الى خصوص القاتل **قوله** فقيل شهيد ان لم يكن
بعد انقضاء الحرب في حركة مذبح والاشهيد ودخل في القربى
ما لو كلف الحرب عنه ولم يعلم سبب موته وسكنت المصراع
تكنينه ودننه لبقايتها في الوجوب وخرج به شهد الاخرة الا
حره وهو كثير فهو كغيره يغسل ويكفن ويصل عليه ويدفن
وهو كل من قتل ظلما ولو هيبه او مات بالبطن او في زمن الطاعن
صاهر لمحتسبا او بعده وكان في زمنه كذا كذا او غنيا او فقيرا
في طلب العلم وان هوى بر كعب البحر والغربة ورد بها او بارطلق
وان كانت حلالا من زنا وعشقا ولا مرد بشر العفة والكفا
قوله وكذا لو مات في قتال البغاة الخ لئلا لو استعان البغاة
قوله لا ييب القتال اي كان مات بسببها او فحاة **قوله** لم يشهد
اي لم تعلم صلاته حياته كما اشار اليه الشرح في ص غسله والقتل
عليه كما هو مزيج كلامه وهو في الصلاة ظاهره اما في الغسل
فان ظهر ضلعه وجب غسله وتكفينه ودننه والافين لهه بخر
ودننه قال العلامة الرمي بانه من بلغ ستة اشهر وجب فيه
ما في الصغير مطلقا وان نوزع فيه وكلام الشرح يحتمل **قوله**
صارفا الخ هو مال مؤكدة لان الاستهلال هو رفع الصوت **قوله**
قبل تمامه اشهر وهي ستة اشهر واليه اشار ويحتمل قبل تمام حياته

ويجوز قبل تمام خلعة وقد فلت ما فيه **قوله** ثلاثا اي بين
 الثلاث اما قراح او الاولى بسدر او خطمي والثانية من بيلة
 والثالثة منها قراح لانها التي يسقط بها الواجب فان لم يبق
 وجب الالتقاوسين الا تاروا الاصح انه لا يسقط الغرض بالفضلة
 المتغيرة بالسدر ونحوه فيفسل بعد زوال السدر ثلاثا بلما القراح
 والا قفا مريعا الثلاثة تفواني الكمال واوسطه خمسة واكثره
 سبعة وما زاد اسرى **قوله** او خسا اي اولها بسدر والثانية
 من بيلة وثالثة بها قراح والثالثة بسدر راسيا والرابعة من بيلة
 والاخيرة بها قراح **قوله** اكثر من ذلك اي اما سبع فبسدر ثم
 من بيلة ثم بسدر ثم من بيلة ثم ثلاث بها قراح والثالثة والسا
 بعة بها قراح بان يات بها وسدر ثم من بيلة ثم ما قراح ثم ما وسدر
 ثم ما وسدر اية ثم من بيلة ثم ما قراح او السابعة وحدها بها قراح
 والسابعة وحدها بها قراح واما تسع فالما القراح بعد كل من بيلة
 او موفر عن الجميع **قوله** في اول غسله سدر وكذا اخبر
 الاول بحسب الحاجة قال في الصلح والمدر شجر النبق يكسر البيا
 الموحدة الواحدة سدره والجميع سدرات اي يكسر فسكون او سدر
 يكسر بين وسدر وان يكسر ففتح وسدر يكسر **قوله** في الغسل
 الاول اي فيها لواقعة على ثلاث مرات كما مر **قوله** او خطمي اي او
 بين او نحو ذلك **قوله** ويجوز في اخره اي مع الما القراح كما اشار
 اليه الشرح بقوله بحيث لا يغير الما الخ لانه يجره عن الظهورية
 ولا بد من كون الغسل بظلمة فلا يسكن الفرك والغسل نحو الملكية
 ويكنى

ويكنى لغسل نفسه كرامة فان قلت الما يطب بالعرض وفيه
 قلت انما هو طيب به لغيره فاذا انى به كرا متعفى قال شيخنا
 الشورى والظاهر ان مثله ما لو غسله ميت اخر كرامة فانه
 يكتفى بانه لا يبت العلامة ثبت قائم صرح به الرضا واليهم كالغسل
 وبين وضوءه قبله كالحي **قوله** على المحرم الخ اما هو فيطلب في
 غسله ترك الطيب اذ مات قبل التحلل الاول **قوله** واعلم الخ لم
 يدخل الشرح هذه في كلام المصنف مع شمولها مرعاة لقوله ويجوز
 في اول غسله الخ وعلم منه ايضا انه لا يجب نية الغسل لان الغسل
 بغسل الميت العاقلة وهي لا تنقضي على نية واحدة يغسل الطاهر
 كذا في ومن تعذر غسله لفقد ما او غيره كما حرق ولو غسل لغيره
 ولا يكره لنحوه غسله والرجل اولي بالرجل ومرة اولي اطرافه وله غسل
 حليلته مناروجة غير رجعية ولو ركب غيرهما وامة ولو كتابية
 الا اذا كانت من زوجة او معتدة او مسترة او من زوجة غير رجعية غسل
 زوجها ولو ركب غيرهن بان يقع حملها عقب موته ثم تنوزج فلها
 ان تغسله ليقا حق الزوجية بلا مس منها لانه لا امت الزوج
 او سيد لها كان كان الغسل من كل رجل يديه فانه لا يشترط
 وضوءه وليس للامة ان تغسل سيدها لا تنقلها عن ملكه بالموت للوارث
 او ميرورتها حره فيها اذ كانت مدبرة او ام ولد فان لم يحضر لا اجني
 او اجنية يسم فان كان على قبل الميت او دبره بجاسدة قال في سم الرض
 الا انه ينزلها ويغرق بين ازالتها وغسله بان ازالها لا بد لها
 من خلاص غسله وبان اليهم انها يصح بعد ازالتها ولو مات مسلم وهناك

كتاب
 في طو طات
 في شئون المكاتب

كافر ومراة مسلمة غسلها العاقر وصلت عليه المرأة **قوله**
 واما اكمله وهو ان يغسل في خلوة وقميصها مرتفع بها باو الاله
 حة وبجلسه الغاسل مايل الي ورايه يضع يمينه على كتفه وادها
 بنقرة قفاه ويند ظهره لركبته اليمنى ويسير يساره على بطنه بمسافة
 ثم يضع يده على قفاه ويغسل بقسلة بخرقة ملفوفة في يمينه يسارته
 ثم بعد الغاء الخرقه وعند يده بها واشتا ببقرة ارضي وينفق
 فيها اسنانه ومنخرية ثم يوضيه ثم يغسل راسه فله حية بنحو
 او خطي ثم يبرحها بمسلة واسع الاسنان برفق ويرد المنتق اليه لا
 ندبا ثم يغسل شقفة الابهت ثم لايسر كذا الابهت ثم يجره الي شقفة
 الايسر يغسل شقفة الابهت مما يلي قفاه ثم يجره الي شقفة الي شقفة الابهت
 فيغسل شقفة الايسر كذا الابهت ثم يجره بها قراح فيه قليل كاف في هذه
 غسله وبين ثمانية وثلاثة كذا وكذا ويند بان يكون الغاسل امينا
 فان راى ما يعجزه من نحو استنارة وجهه وطلب الخ من له يحدث
 به وان راى ما يرضى به كواد وجهه وثمن وتغير عضو حرم عليه ان
 يحدث به لغيره اذ كره امحاسن موناكم وكفوا عن مساوهم ويقدم
 الغاسل بالدرجة ثم بالصفة ويقع عند الاستقباء والترتيب مند
 ويغسل الخنثى والغير الفريقات وعكسه **قوله** وتكون كالمها لغايق
 وهي واجبة ان اقتصر عليها وكانت من ماله كحمار وليس ملحجى
 عليه بفلس ولا في ورثة ما ملحجى عليه والابان كفت من مال من
 عليه فمقتنه ومن بيت المال او من الموتوف في علي تجهيز الموتى او من
 احتيا المسلمين ما لو اوجب ثوبوا صدقة لم يشر جميع البدن الاراس
 المحرم

وجه
 المحرم والمحرمه في ما ياتي ووصفها باللبا من مند وبلاية يجر
 ان يكف المبت بها له لسه حيا كبايات فيحرم تكفين الرجل
 بالخرس وبها اكثره حرير وخرق وان ويكره ان يكف في الكف
 مشي غير بها من كحل نحو عصفافى قاراسه واسفل قد مبه
قوله ليس فيها قميص ولا عمامة قال في سرح المذهب والافضل ان
 لا يكون في الكفن قميص ولا عمامة فان كان لم يكن له كنه ضا في
 الاولى **قوله** ففي الاشياء المذكورة ابي واشتا منها وازار مع القميص
 والعمامة قال شيخنا وهو افضل **قوله** او المرأة في خمسة ومثلها
 الخنثى فتكفيها في الخمسة افضل **قوله** والحركة وازار هو ما يشد
 على الوسط **قوله** وخاروه هو ما يغطي به الراس والجميع مثل كتاب
 وكتب واخترت المرأة وتخرجت ليس الخار **قوله** ولغاتان بفتح
 الام اوضح من كسر **قوله** على الاصح الخ تتبع في هذا شيخ الخليل
 المحلل وهو مرجوح والراجح ان اقله ثوب يستر جميع البدن لا راس
 من المحرم ووجه المحرمه كحمار ولا تلصق وصية باسفالله وتصلح
 باسفالله ما زاد عليه فقول له ويختلف قد ره الخ يبنى على امر جرح فتا
 متامل **تنبيه** يند بان يجعل على الثوب كفن الميت شي قليل
 من كافور وعيدان ابها وان يجعل على ما فذه ومحال سجد ده تلك
 او نحو **قوله** ويكون الكفن الخ لئلا لا يجوز التكفين بالمتحل
 مع القدرة على طاهر وان جاز لسه لشخص حيا في غير صلاة فان لم
 يوجد طاهر في عليه بعد طهره ثم يكف بالمتحل ويكره المخلات
 في الكفن والمغسول والقطف اولي من غيرهما ويكره كفن الموجد

منسباً للفاعل ليناسب ما بعده وهو غير عابد الى المصلي العلوم من المقام
ولفظ اربع منسوبة الى المفعولية وظاهر كلام الشافعي انه بفتح الموحدة
منسوبة الى المفعول لا بد لليل عدم ذكر فاعله عقبة وتقديره ان الشافعي بعد ولفظ
اربع منسوبة الى الفاعل وهو لا يناسب بفتح الموحدة بالفاعل في الافعال
بعد فاعله فاعله **قوله** انا صلي عليه الخ فيه اشارة الى انه قد لا يصلي
عليه وهو كذا فيهما اذ انهم يابدينه او تنجس بنجاسة فيقدر زوالها
ولو كانت القلعة ولا يجوز قطعها ولا اليهم في تحتها خلا للعلامة
بن حجي بلا صلاة ونصح الصلاة عليه قبل تكفينه مع الصلاة
هـ **قوله** بتكفير الاحرام اي تهيئ هذا التكبيرات الاربع ويلين مهاجرة البنية
بما تستغني عن ذكرها كذا فيها ركعات والتكبيرات الثلاثة الباقية
ركعت واحد كذا قاله شيخنا والذي عليه الجمهور ان التكبيرات الاربع
ركعت واحد وكذا صلاة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقيام
والدعاء للميت والسلام فاركانها سبعة وقد ذهب صاحبنا الشيخ عبد الله
اذ من اركان الصلاة للميت: سبعة تأتي في النظام بالا ماضي
فنية ثم القيام القادر **ر** واربعة تكبيرات فاسمع وفربا
وثانحة ثم الصلاة على النبي **ك** كذا دعا للميت حقا كما ترى
وسامعها التسليم يا خير سامع **و** اذا انظم عبد الله يا عالم الوري
هو بيت المناوي وهو بخلافه **ف** في جوالدي من لدا كذا قد فر
قال الفكهاني من المالكية وهو من ضايع هذه الامة وعورض
صلاة الملايكة على ادم عليه الصلاة والسلام وقولهم هذه سنة
بين من بعده يمكن حمل القوم بالخصوصية في هذا الكيفية
لات

لان جملتها في الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح
تعيين الميت الخاطي بل يكفي تعيينه بما ينعى من كونه في الصلاة على
هذا الميت او من صلي عليه الامام عا او عا من حضر من اصوات المسلمين
من عا او من كفاية فان عينه كثر او رجل ولم يشر اليه واخرها
في تعيينه فبان عا او امرأة لم تنهج صلاته فان اشار اليه صحت الصلاة
تقليبا للاشارة **قوله** ولو كبر خمساً لم يتطلى اي ولم يهد الا انه لما اذا
ذكر او محله اذ لم يكن معتقده للبطالان فان كان معتقدا اليه بطلت
صلاة كما ذكره / لا ذري في الفتوى قال شيخنا ولو زاد في الاربع ليشمل اكثر
من الخمس لكان اولها ظهرا لان يقال ولو قال فيد بالخمسة لانها
اقل الزيادة او مراده بها مطلق الزيادة فتأمل **قوله** لم يتابعه
اي لا يسب له متابعه في الاصح عندنا **قوله** بل يسلم اي يبارك ويسلم
قوله او يتطهر ليسلم معه اي وهو افضل **قوله** فيقرأ على الفاتحة
الخ ويستحب له التعوذ الافتتاح والسورة بعد الفاتحة لانه منسوبة
في التحفيق وضاير كلامهم ان الحكم كذا وان صلي عا في قرا وعاب
وهو كذا في القراءة وان صلي عا في **قوله** بعد التكبيرات الا الي
اي عا افضل **قوله** وتجويز قرا عا اي الفاتحة **قوله** بعد غير الاول
اي من الثانية والثالثة والرابعة بان يات بها مع الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد الثانية او مع الدعاء للميت بعد الثالثة فعلم
منه انه يجوز الصلاة التكبير الاولى عن القراءة وان يجمع الفاتحة مع
غيرها بعد غير الاولى **قوله** بعد التكبير الثانية اي يجب ان تكون
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية فلا تجزي (ا)

بعد غير هالاتباع **قوله** واقل الصلاة عليه الخ واكملها ما
الشهد وهو اللهم يا محمد ويا ابا محمد كما صليت يا ابراهيم
ويا ابا ابراهيم وبارك يا محمد ويا ابا محمد كما باركت يا ابراهيم
ويا ابا ابراهيم في العالمين انك خير محمد وبين الحمد لله قبلها
قوله ويدعو للميت اي يخوضه او في عموم غيره بقصد ربي في
الطفل اللهم اجعله فرط لا يوبى الخ ولا ياتي هذا قولهم لا بد في الدعا
الميت من ان يخفف به كما مر لثبوت هذا بالنسبة لمخوضه هو قول
صلى الله عليه وسلم وسقط ربي عليه ويدعي لوالديه بالعافية والرجة
لكن تردعي له بخصوصه كفي وذا في الخبر اي دود وبيت حبات
رحمها الله عنهما اذ صليتم على الميت فاضلوه الدعاء **قوله** بعد الثالثة
اي فلا يجرى قبلها ولا يجب بعد الرابعة ذكر شي **قوله** اللهم اغفر له
وارحمه اي مثلاً في كفي اللهم ارحمه ونحو **قوله** اللهم هذا عبدك
اي ان كان ذكر ويغفر لي الانتي هذه امثلة وفي الختم هذا مملوكك
ويجوز التذكير بملفاني ارادة الشخص والثاني مطلقا في ارادة النية
ويجوز انك فيما بعد **قوله** وينعبد بك فان لم يكن له اب
فالقياس ان يقول وبن امرك **قوله** من روح الدنيا بفتح الراء
الافصح اي نعيم ربيها وهو المراد هنا وبفتحها الارواح التي لا تقنى وهو ص
لطيف له سرى بالبدن كسرى ان الما بالعود الاضغه **قوله** وسقطها بفتح
الساكن اي استأعها وحكي العلامة الدنوش ما كسر هاء استغنى **قوله**
ومحجقها واحبا به هو بغير المونث كما في الروضة واصلها ويجوز فيها الر
الحج والضر فابعدهما خبرا قال والمراد من بجبه الميت وفي بعض النسخ
ومحجوبه

ومحجوبه واحبا به **قوله** وما هو لا يقبها اي من الاله وال كفتهم القبر
وسود الملكين كما قاله في المجمع نقل عن القاطن الحسين واقره
قال في المهمات لكنا اللغزائيتنا ولا ما يلحقه في القبر وفيها بعد
قوله وانت اعلم به اي من انا لا شئنا وهو تفوق في الامر اليه تعالى
خفا من كذب الشهادة في الواقع **قوله** اللهم انه نزل بك اي
صار صيغاً عندك وانت اكرم الاكرمين **قوله** وانت خير من لا به
اي خير من يكرم الشيفات وضيق السحرام لا يضام ويجب تذكير الضمير
سوا من ه ارجعه وان كانت الميت انش لانها عابد الى الله تعالى قال الد
مير وكثير ما يغلط البذل **قوله** واصح تغير اي صار **قوله** وحياتك اي
قصد ناك **قوله** وان كان مسبباً الخ هذا في غير الانبياء فيا يلق بهم وقال
شئنا ياتي بدونه في الانبياء لانه بغيره وجوده كما في الحديث الاستشارة
اللهم ان كنت تعلم الخ وح من باب صغائر الابن ارسبات للغريبين **قوله**
ولغفاني ان له اراعه **قوله** وتنه الخ هو فعل امر من الوقاية اي سلمه
ويجوز في كل من تته ولقه كسر لها مع الاستبعاد ودونها وسكونها **قوله**
تنته القبر اي ش سवाल الملكين وهما منكر بفتح الكاف ونكير او لم من
مبشر وبشير سبق ان يقدم هذا الدعاء اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا
وعائنا وغيرنا وكبرنا وذكرا وانثانا اللهم من احييته منا فاحييه
عالم الاسلام ومن توفيته منا فتوفه في الايمان وبين في الطفل مع هذا
الدعاء الثاني اللهم اجعله فرط لا يوبى وذرا وعظيمة واعتنا راوسلفا
وشقيها وثقل به موازينها واخرج الصبر على قلوبنا ولا تقتنها بعد
ولا تحيها اجره لك نوحى تغير الميت او انفعلي رة لوانى بالسنة فالقيا
س

كما قاله الاذرعى اقتصارا على الاركان والسول في القبر عام لكل مكلن ولو
 شهيد الا شهيد الحركة وحتل القول بعدم سؤال الشهيد او نحوهم
 من ورد الخبر بانهم لا يسلمون على عدم الفتنه في القبر وتعبير القبر جري
 على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره لشمول الفريقين وان تحقق
 ودري في الهواء ومن اكلته السباع كذا **قوله** وجاني الارض اي ارفعها
قوله عن جنبيه هو بالثنية وفي بعض النسخ بالافراد وفي بعضها بالجمع
 المضمومة والثالثة قال الاسنوي وهو حسن لدخول الجنين والظهور
 والبطن **قوله** الامن من عذاب الكراي الشامل لما في القبر وما في القيامة واعيد
 باطلاقة بعد تقييده بما تقدم اهتمام بشا اذ هو المقصود من هذه الشفاعة
قوله اصنافا لمداي من اهل الموق **قوله** ويقول في الرابعة اي بعد
 ندبها ويسر تعلقها قدر الثلاثة قبلها وتعلقها بعظمهم كشيخنا انه
 يقرب فيها قوله تعالى الذين يهلون العرش ومن حوله الي قوله
 العظيم تال شيخنا البايع نعم وردت هذه في بعض الاحاديث **قوله**
 لا تسمى مناهو بفتح المشاة القوية وضهاو يقال حرمه يحيى مكر ما بالكس
 الركسرة بفتح سر **قوله** اجراء اي اجراء الصلاة عليه واجرا المصيبة
 به فان المسلمين في المصيبة كالشي الواحد **قوله** ولا تقتل بعده اي
 بالابتلاء بالمعاصي **قوله** وبركانه الخ من جوج والراجح اسقاطه لا
 وبركانه لانه هنا كما لا تنف في شي من العلوان ورجسته الله تعالى
 مندوبة وهي راضلة في الكيفية المذكورة وسيقتطع الغرض من الصلاة
 الصبي المميز مع وجود الرجال لانه من جنسهم وفارق سقوط الغرض من باب
 بالصبي هناك عدم سقوطه به في دار الاسلام بان السلام شرعي في الاما

لا يشترط
 في القبر

للاعلام بان كل منهما سالم من الاخر امن منه وامان الصبي
 لا يصح بخلاف الصلاة فان المقصود منها الدعاء وهو اقرب الى الا
 جابة ولا سقط الغرض من الصلاة النامع وجود ذكر غير هت وتوفيا
 لانه **قوله** منهن فان امتنع من الصلاة امر به بها فان امتنع
 بعد ذلك توجه الغرض اليهن وبين ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسحوق
 ما فانه فان رفعت قبله لم يضر وان حوالت عن القبلة تلوا مرم على
 جنازة قوي سائرة صح بشرط ان تكون بجهة القبلة عند التلويح فقط
 وبين ان لا يبد ما بينهما عيانا ما به ذراع الى تمام الصلاة ولا يطر الحائل
 هناك ولا تشترط المحاذاة على المعتمد ولو تخلف المأموم عن امامه
 بتكبيره فلا عذر حتى شخ في اخرى بطلت صلاته اذا اقتداها انها
 هو يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاصح يشبه التلويح بركعة فان كان ثم
 عذر كسنيان فلا تطل الاستحلفه بتكبير يميني ما تقتضاه كلامهم
 ولا يشتر ان التقدم كان تخلفا بل اولى ويكر المسوق ويقر الفاتحة وان كان
 الامام في غير هذا المكان ان ما ذكره هو اولها ولو كبر الامام اخري
 قبل قرائته كبر معه وسقطت عنه القراءة كما في غير هاتين الصلوات واذا
 سلم الامام تدارك المسوق فحتميا في التكبير ان يادارها رجوعا في الواجب
 ونه با في المندوب وبين ان تكون الصلاة عليه بسجدة وثلاثة صفوف
 فاكثر للخبر ما من عبد مسلم يرح في صلى عليه ثلاثة صفوف في الاخر له ولا يفت
 اعادتها مع ذلك اذا عبدت وتعت نفلا ولو اكثرت مرة ويشترط لاهية
 الصلاة عليه تقدم غسله او تيممه عند العجز عن الغسل فان
 وجد الماء بعد التيمم وقبل الدفن فان كان في محل يغلب فيه فقد

الما ويستوفى الامران فلا اعادة والا عبيد فان وجد الما بعد الدفن
 فلا ينشئ وان لم يتغير خلاف للعلماء بن حي وقد اطلنا هذا
 الكلام هنا للجهة اليه **قوله** ويدفن الميت اي وجوب **قوله**
 في الجحد اي يد **قوله** مستقبل القبلة اي وجوب **قوله** يفتح الام يقال
 لحدث والحدث لغة قليلة واصلا للجحد الميل وركل ما لا يعت
 الاستوى ملحق منه الا الذي في الحرم وفي دين الله تعالى **قوله** من
 القبلة ليس قيد **قوله** والشق الخ هو يفتح الشين المعجمة وبتقاء لا
قوله في وسط القبر وهو واحد القبر بحاء الكثرة واقبر في القله وهو
 الحفرة المعروفة وقال في القاموس القبر مدفن الانسان والجمع
 قبور واختلفوا في اول من سن القبر فهيل الغراب لما قيل قائلها بل حقا
 وقيل بنو اسرائيل وليس ينشئ في التراب ثم امانه فاقبره اي
 جعل له قبله او ارفق به كراماله ولم يجعل مما يلي على وجه الارض
 تا كلة الطير والوصف **قوله** وبين الخ الواو بمعنى او فامل **قوله**
 بلبس الخ هو يفتح الام وكسر الباء الموحدة جمع لبنة وهو المطلوب
 غيره المحرق ويندب كونهما سبع لبنان لما نقل في ثم مسلم ان البناء
 التي وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم سبع لبنات **قوله** ونحو اي ما
 لم تسم النار كالحشيش **قوله** ويوضع الميت اي قبل انزاله القبر على ما
 فتت من الجهة التي تصير عند رجليه بعد انزاله فيه **قوله** وسيل الخ
 هو بظلم من المضارعة وفتح السين المهملة اي يخرج من التابوت
 ليحمل بلحده في القبر **قوله** من قبل راسه بكسر الهمزة وفتح الميم
 حدة اي يدخل من جهة راسه ويدخله الا حق بالصلاة عليه فلا
 يدخله

نسخة
 الوكوش

يدخله ولو نشئ الا الرجال لكف الا حق في الاتي الروح وان
 يكن له حق في الصلاة ثم المحرم ثم عبد هالائه كالمحرم في النكاح
 ونحو ثم المسحوق ثم المحبوب ثم الخمي لصع مشهورتها ولا
 ثم الا جني الصالح وذا الذي لصع الساعنة قالوا نعم بين لهم
 ان يلين جل المرأة من مضطرتها الي النعش وتسهيلها الي من في القبر
 وحل لباسها فيه وبين ايضا ان ينزل القبر عند الدفن ثوب ونحو
 رجل كان الميت او امرأة لعنه في المرأة **قوله** ويقول الذي
 يلحده اي يد **قوله** بسم الله الخ ظاهر فقهنا ولايزاد عليه الرجم
 الرجم ويحتمل ان المراد به الاية فيها **قوله** الما وهو
 الاقرب لكما منسوبة ذكر الرجمة في ذلك المقام فامل **قوله**
 ويحمله رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الله ليكن اسم الله تعالى
 وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم زاد له وعدة يلقي بها الفتانين ونقل
 النووي عن النضر انه يدب بعد ذلك ايضا ان يقول اللهم سلمه
 الرضا الاستخفاف من اهله وولده وقربائه واخوانه ونارف من يلج
 قريبه وخرج من سعة الدنيا الى ظلمة القبر وحقه ونزل بكره وانت خير
 من ولده **قوله** قال في المطامير والتمس اضم على النعش الميت بدعة
 مكروهة وكان الحسن رضي الله عنه اذا راحهم يز وجون عليه قال
 اخوان الشياطين **قوله** ويطلع اي يوضع **قوله** في القبر اي جنيته
 وجوبا وكونه الايمن او قل كما في الاستجماع عند النوم فان وضع على يساره
 كره ولم ينشئ ويندب بان يعطى يحمده الى الارض **قوله** بعد ان يعطى
 الخ هو بالعين المهملة او بالعين المعجمة الزيادة في صفة الجهة الا

١٩

الاسفل **قوله** قامه وسطة اي قدر قمة قامه رجل مقعد
الخلقة باسرها يدية الى الاعلا **قوله** ونحوها اربعة اذرع
ونحوها صوبة النور وبها المراد به ذراع الارض فلا ياتي في قولهم
انها ثلاثة اذرع ونحوها لان مراده به ذراع العمل والواجب من القبر
ما بين الرابحة والسبع اي ما بين ظهور رابحة فتاذي الاحياء
ويمنع من ينشئ الحيوان لا كذا فلا ياتي وضع الميت عاوجه الارض
والبناء عليه حيث لم يتعد راسه فلو مات في سفينة
فان كان السائل انظر او وصوله اليه ليدفنوه في البر الا ان المشهور
كان في عليه الامام الشافعي رضي الله عنه انه يشهد بين لو حيا
لا الا يتقح ويلقي في البحر الى السائل وان كان اهله طفا وتقد
يخذه مسلم فند منه الى القبلة فان لم يفيده دون جعله بين
لو حيا وثقلا ولو كانت كراهة الصلاة لم ياتوا او جاز بلا كراهة دفنه ليل
مطلقا وقت كراهة الصلاة اذا لم يتغير به حاله ما ذكرنا فانما لا ياتي
والسنة المذكورة في غير الليل وقت كراهة الصلاة قال شيخنا ولا ذكر
هو بين لبيان فائدة الدفن مما مل **قوله** ويكون الخ هو مستدرك
فهو نفي طيبة ما بعده مما مل **قوله** مستقبل القبلة الخ واما الدنية
التي يبيت بها جنين مسلم ميت اذا دفنت فيجعل ظهرها للقبلة يتيق
جده الجنين للقبلة اذ وجه الجنين ظهره منه وتدفنت بين مقابر
المسلمين والكفار **قوله** مستند بر القبلة اي او من غير ما عفا **قوله**
نفس اي وجوب باقي الجميع **قوله** ما لم يتغير الخ والمراد بالتغير التنا
كما قاله الماوردي وهو المعتمد وبين ان يستدوجه رجليه الى جلا
القبر

القبر وظهره بنحو لينة او حتى لا يترك ولا يستلقي ويكثر ان يجعل
له فرش ومخدة وسند ورق لم يمتدح البدان ذاك الصاعه ما لا اما
اذا جثا الى صندوق الدابة ونحوها كراهة في الارض فلا يترك ولا يستند
وصيته به الا حينئذ **قوله** وسيطع البصر اي مستويا فلا يستقيم
يخجله كالجلوس **قوله** ولا يني عليه اي يكره ذلك في غير المقبرة المسبلة
للدفن وهي ما حرت عادة اهل البلد بالدفن فيها وهو افضل من دفن غيرها
لينا للميت دعا الرايس بين ربيح من البناء فيها سواء كان فوق الارض او
في باطنها ويهدم وجوب بان وجد ولو وجد بنا في ارض مسبلة ولم
يعلم صلته تركها لا حتم لانه وضع بحق قيا ساعا ما في ربي الكنايين
ومن البناء الاصح والحق حرت عادة الناس تركها نعم استثنى
بعضهم قبور الانبياء والشهداء والعلماء والصالحين ونحوهم **قوله**
اي يكره تجصيصه ولا باس بالطين ولا يوق على عليه ولا يترك عليه
ولا يداس عليه وتكره الكتابة عليه سواء كان المكتوب عليه في لوح
عند راسه او عمود مثلا كما حرت به عادة بعض الناس او في غيره فلا
في شم الهجاء وفي كراهة كتابة اسم الميت عليه نظر ظاهر بل قال الشافعي
لا وجه لكراهة كتابة اسمه وتاريخ وفاته خصوصا اذا كان من العلماء
او نحوهم وبين ثلثين بعد الدفن وتسمية القبر فيجلس عند راسه
اشبات ويقول بسم الله الرحمن الرحيم كل شي هالك الا وجهه له
الحكم واليه ترجعون كل نفس اقية الموت الى قوله متاع العز ورس
منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى ومنها خلقناكم
للاجر والثواب وفيها نعيدكم للدد والقراب ومنها نخرجكم للعرض

والحساب بالسم الله وبالله ومن الله والى الله وبالله
الله يا الله عليه وسلم هذا ما وعد الرحمن الى قن له من
يا غلام بن فلان اوبيا عبد الله ابن امته الله برحمة الله
هت عتزال الدنيا وزينتها وصرت الا في برزخ من برزخ الا
حرة فلا تنس العهد التي تارقتا علي في دار الدنيا وفتت ابد الى
دار الاخرة شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فاذا
جاك الملائكة الموكلان بك وبامثالكم من امت محمد صلى الله
عليه وسلم فلا يبرعوا ولا يبرعوا واعلم انها خلق من خلقنا
كما انت خلق من خلقنا فاذ انياك واطلساك وسالاسك وقلاذك
ماربك وما دينك وما نبيك وما اعتقادك وما الذي من عليه
فقل لها الله رب ما ذا اسال من الثانية فقل لها بلسان طلق بلا
خوف ولا فزع الله رب والاسلام ديني ومحمد نبي والقرآن امام
والعبادة صلة والصلوات فريضة والمسلمون اقوامي وابراهم الخليل
ابي وانا عشت ومن في قول لا اله الا الله محمد رسول الله
فمسك يا عبد الله هذه الحجة واعلم انكم مقيم هذا البرزخ
الي يوم يبعثون فاذا قيل لا اله الا الله في هذا الرجل الذي بعث
فيكم وفي الخلق اجمعين فقل هو محمد صلى الله عليه وسلم يا ابا
لبسات من ربه وانبتناه وامنا به وحد قابر سالتهم فان قولوا فقل
حسبي الله لا اله الا الله هو عليه تنسكت وهو رب العرش العظيم
واعلم يا عبد الله ان الموت حق وان نزل القبر حق وان سؤل
منك ومن غيره فيه حق وان البعث حق وان الحساب حق وان
الميزان

الميزان حق وان الصراط حق وان النار حق وان الجنة حق وان
الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ويستعد
علا اللهم يا يسر كل واحد ويا حاضرا ليس يغيب انى وحدتنا
ووحدة وارحم غريبتنا وعزيتنا ولقنتنا حجة ولا نقفنا بعدة وغفر
لنا وله يا رب العالمين سبيانا ورحمتك العزة بما يصوننا الى اخر السورة
ويقضي عنه الدعالة بالثبوت كما ياتي ولا يثبت الطفل ونحوه مما لم
يتقدم له تكميل لانه لا يثبت في قره ولا النبي وشهيد المعركة واعلم
ان ما جرت به العادة من وضع الحجر بيد الاظفر والريحان على القبور
منه وبلا يجوز لغيره ففعله فاذة قبل جوارحه **قوله** وتتركه اي
البس **قوله** ويترك البس اي الذي بين **قوله** اي رفع صوت الخ
اعلم ان البس بالقبور هو ما كان ياد رفع صوت فقيد بعد مدح
صفة كاشفة وهو صاح بلا خلا في سؤكنا معد حزن ودمع عين
اولي وبلد ما كان يرفع صوت وهو مكره عند العلامة الرمي وحرام
عند من يخشئ ميتنا وقد جمع القئين بعضهم فقال **قوله**
رجل عيني فحق لها ركاها **قوله** وما يغني البس كالا والقول **قوله**
وفي كلام طويل يرا جمع من المطولات نعم ينديب لفقد نحو عالم
او صالح او صالح ويكره موت نحو محسن اليه لانه عدم الثقة بالله
تعالى وبياح المحبة والرحمة كالسكايا الطفل والصبر جميل ويحرم مع
عدم الرضا بالقدر **قوله** ولا تشق ثوب الخ نال يشقنا وهو اطراد
بالجيب في النعم الاخرى فيشفق حرام ومثله وضع نحو الطين والنبي
سنة في الراس وتسوي يد نحو الوجه واليتاي ونحوها بالنيابة

ونشر الشجر ولهم الخدود وضرب الصدود وروى اهل الرواية ذلك
 وقالوا كثر النبيين ليس من امت من ضرب الخدود وشق الجيوب
 وقاعد على الجاهلية والظلمة في ذالك كل فعل يفتن اهلها
 حرنا بيننا في الانقياد والاستسلام لظلم الا اذا وصي به **قوله**
 ويعز اهل هذه فلا يبت غيرك وكذا كل من جعل له عليه وجد حتى ا
 الزوجة والصدوق **قوله** وقع السواني الدرر سهل بين نقرية
 اهل البيت بعضهم بعضا ولا فرابت في فتاوي الثغاب الرمال
 سهل عن ذالك فاجاب بان بين لان كل منهم مصاب انتهى ثم
 وابت ايه بنحو بعض الفضل ما فيه وبين الاخ ان يغرب اخاه انتهى
 وتغير هم بالاهل جري الغالب ويندب البراة باضعفهم من عمل
 المعصية وهي بعد الدفن اولي منها قبله لا شغل لهم قبله بتجديده
 ونحوه ولشدة حرهم حبهارة الا ان يظهر من عهدهم فيعملها
قوله من بعد دفنه الخ والمعد ان ابتداها من الموت ويكره بعد
 الثلاثة ايام اذ الف ضامنهم فلب المصاب والغاب سكونه
 فيها فلا يجزى حرته وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم فائدة
 الخ ن يقول له لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان اتخذ حبل
 الحب في ثلثة ايام الا يجازو حبل اربعة اشهر وعش وكره ان
 الثغرية في الثلاثة ايام **قوله** لغة السلية اي والتصير وعرضه
 امرانه باجر والعز ليلد ستم اقيم مقام الثغرية **قوله** وشعاع اي
 والثغرية شرعا ما ذكره فيقال للمكاشرة خلق الله عليها او خلق
 الله عليها ولا تقصدهم ويقال للمسلم في المسلم اعظم الله اجره
 واصل

واحسن عن اكر وعرف لبيك ولا تقصدهم ويقال للمسلم في المسلم
 في الكافر اعظم الله اجره كوصرك ويقال للصحاح في الحر ام في المسلم
 عظم الله لبيك واصل عن اكر وخرج بقولنا الحر من الحر في الحر
 فلا يعرف بان قال العلامة بن حجر وظهر انه بين اجابة الثغرية
 بنحو من اك الله حين وتقبل منك **قالبه** ارسل الامام
 الشافعي رضي الله عنه الي بعض اصحابه يعني به في بيت له قد مات
 اي من يك لا ن عي ثقته **قوله** من الخلود ولكن سنة الدين
 في العن ببيات بعد مية **قوله** ولا المعرب ولو فاستا الي حين
قوله ولا يدفن اثنان في قراي لحد او شق ضجيم عند العلامة
 الرمي ولومع محرمية كرم وبنها واقفا في جنس كرم وبنها وبنها
 عند شيخ الاسلام وغيره وان اخلق الجنس وانققت المحرمية
 لحي يجب ان يجعل بينها ما يمنع التماس كثر ب ونحو **قوله**
 يندب ان يقدم لجهة القبلة اصل على من عه وسيد على عبده وناظر
 مفعول وذكر على اني ولو محرم له وما اعتيد من الدفن في القسافي
 المعروفة فاحرام لما فيه من اذ قال ميت على ميت اخر ويجمع على
 عظامهم لدفن غيرهم وكذا وضعه فوق عظامهم لدفن غيرهم وكذا
 وضعه فوق عظامهم وتندب الزيادة للفقير لرجاله لذكر الاخرة
 وتكره من النساء من عهن ان لم تشمل على محرم كزمانا هذا القبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فيدب لحن وبارئته وينبغي كما قاله ابان الر
 فعه ان تكون قنوس سائر الاشياء والاوليا كذا الك وتندب ان يقول
 الزاير عند زيارة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان اشاء الله

يقوله

بكم لا صفون الله لا تلحقنا اجرهم ولا تقتلنا بعدهم واحذر لنا ولهم
وان يقرى ما ينس من القرآن ويبدعوا لهم ويهدوا ابد ذلك اليهم
وان يسموا ما بين ورثته قبل راسه وبين ان تقوى جماعة بعد دونه
عند قبره يسلمون له التثنية لانه صلى الله عليه وسلم وعاشا اذا
فرغ من دفن الميت وفق عليه وقال استغفر لا قبلك واسئلك له الميت
فانه الان يسلم ويبين لنحو جيران اهل الميت كائنا ربه البعد او القرب
بلد وهو باقر تهيبه طعام لهم يشبعونهم في ما رغبة لتسليمهم بالحق
عنهم وان بلغ عليهم في الاصل الا بضعفوا بتركهم ويحرم تهيبته لنحو
نايحة لانها اعانة في معصية واما تهيبته الله طعاما وجمع الناس
فبدعة مندوبة وتحم الوصية المعروفة والجمع والكفارة من
التركة ان كان في الورثة متحجج عليه والله اعلم **كتاب**
بيان احوال الزكاة بانواع المعصية ويقال الزرع اذ نحر زكاة النفقة
اذا بورك فيها وغلان زكي اي كثير الخير وتطلق في التلخيص قال تعالى
قد اخرج من زكاتها اي طهرها من الادناس وتطلق ايضا في المداخ
قال تعالى فلا تركون انفسكم هو اعلم بين اتقى اي لا تمردوا وانما سم
سميت بذلك لان المالكين ينهبون كذا اخرها وحما الافضل لها ولا
نفاظهم من جوامع الاثم وتقدمه حتى تشهد له بصحة الايمان والاول
في وجوبها لله تعالى فخذ من اموالهم مدقة تطهرهم وتنس كسبهم بها
وخبرني الاسلام في خمس وهي احدا ركنا الاسلام لهذا الخبر ويكنى جاحدا
وان اي بها في الزكاة المجمع عليها بخلاف المتخلف فيها لركن زكاة التجر
ويقاتل المستعانة اذ ابها وتوخذ منه قهر كما فعل الصديق رضي الله
عنه

عنه ومن صفات السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر وخلق
في اي شهر منها والذي قاله شيخنا البايع المشهور عند المحدثين
انها فرضت في شوال من السنة المذكورة قال شيخنا قنبل وهي من
الاربع القديمة بدليل قوي لا عيب عليه الصلاة والسلام واما ما
بالصلاة والزكاة وقد يدفع بان المراد غير الزكاة المعروفة كانت الظاهر
كما انه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا في صفة انتهى قوله صرح
الجلال السيوطي في الخصايف الصغار ان الشيخ تاج الدين ابن عطا
الله السكندري ذكر في كتابه التوقيفات الانبياء لا تجب عليهم الزكاة
لانهم ملك لهم مع الله تعالى انما كانوا يشهدون ما في ايديهم مع
ودايع الله تعالى يبذلونها في اوان بد له وينفقون في غير محله ولان
الزكاة انما هي ما عساه ان يكون له من وجبت عليه والانيام من
الدين لمعصيتهم انتهى لکن قال العلامة المنار في شرح الخصايف المذكورة
وهذا كما مر بنا من باب عطا الله فيما ذهب امامه مالك رضي الله
عنه من ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله عنه خلافه
انتهى شيخ البشر طبع كشيخي ناسك لان عن الشوكب الرمي انه اتى
بوجوب الزكاة عليهم وطاراه في فتاويه **قوله** لغة النماهي الزيادة
في النيات او الوصف في الغير **قوله** مال مخصوص اي وهو حقيقة
قوله مال مخصوص اي وهو محله ولو ذكر معه البدن لشمل زكاة
الفطر فتأمل **قوله** عا وجه مخصوص اي وهو كسبها **قوله** لا يبرق
لطيفة اي وهم مستحقها واطلافتها في الاول لتعلقه به **قوله** مخصوص
اي وهم الايمان الثمانية المذكورة في الآية الشريفة **قوله**

في خمسة استنباه هي في الحقيقة ثمانية وبه يتظم قولهم يجب في ثمانية
وتعرف الي ثمانية **قوله** وهي المواشي جمع ماشية تهيت بذالك
ماشيا وهي شعي وضعت بالنعم منها كسنة نعم الله تعالى فيها عجا
في الما كذا وغيرها **قوله** ولو عسى بالنعم كان اولى بل اولى ما ذكره المفسر
لقوله بعد فتجب الزكاة في ثلاث اجناس منها **قوله** لانها اصف من
المواشي وفي القاموس اب الماشية افر من النعم لانها اسم للابل والنعم
قولا وهذا عكس ما قاله المفسر والشواشي حكمة تقدم بعضها في بعض
قوله والاثان الحج واختص بالنقد لكثرة فوائد **قوله** واريد
بها الذهب والفضة الحج قال شيخنا اخرج بها ما هو ثمن غير ما اراد
منه غير المظن وبين ويدخل بينهما الرار والمعدن وكذا عرف التجرار
لان الواجب في قيمتها وهي من امد ما ختم **قوله** وعرف من التجارة
اعلم فيها من الفوائد ايضا **قوله** وسياتي كلام من الخمسة اي في كلام
المصنف **قوله** فلا يجب في الخيل اي خلا فالامام اي حليفة رضي
الله عنه حيث اوجها في الاثان وحدها اومع الذكور **قوله** والمتق
مثلا الحج اشار به الي ان المتق له دين ذكر وغيره لا يجب فيه الزكاة
اعتبار في الاضف ومثله المتق لدين ذكرين فيعتبر اكثر مما عدد
كارعين فيها بين بقدر ابل او غنم لانه المتيقن واما بالنسبة للسن
فيعتبر اكثر سنا كالمتق لدين ظان ومعن فيخرج مع الاربعين
واحدة لها سنن **قوله** وشراها وجوب الزكاة فيها اي المواشي
قوله السنة استنباه في بعض النسخ ست خصال **قوله** الاسلام
اي لقوله العهد بق رضي الله عنه هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول
الله

الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين **قوله** في كل ارض ابي من حيث
المطالبة بها في الدنيا فلا يبل منه اخرجها في الحال ولا بعد الاسلام كما
لصلاة والصوم لكونه يعاقب عليها في الآخرة اذ لم يسلم كبقية
اركان الاسلام لانه متى اطلب بفروع الشريعة **قوله** فان قاد الحج
هذا في زكاة وجبت عليه حال الردة ويحين رده اخرجها حال رده
كما لو اطلع من الكفارة بخلاف الصوم لانه عمل بدعي امار زكاة وجبت
عليه قبلها فيجب اخرجها مطلق **قوله** والحجبة الحج قال شيخنا ذكرها
هنا في من كل حال وان كان المالك يعني عنها فامل **قوله** فلا زكاة في رقيق
اي ولو مدبر ومعلقا عنقه بصفة لعدم ملكه فلو ملكه سيده ما لزم
بملكه بل هو باق على ملك سيده فله زكاة كما في شرح الروض وكذا
المكاتب لا تجب عليه الزكاة لضعف ملكه ولا على سيده
فان كانت الكفاية في عقد حو لها من حين زوال ملك العبد
عنها **قوله** فيها ملكه ببعضه الحراي لتمام ملكه ومن ثم كفر
كالنور **قوله** والملك التام اي فلا تجب فيما لا يملكه ملكا
تاما كمال الكفاية اذ للعبد اسقاطا متى شاؤ وتجب في ماله المتحرر
عليه وهو ضا صغير والمجنون والسفيه والمخيط بالافراج منه العولي
اذا كان بري وجوبها في ماله فان كان لا يراه كمن في بلاد صوب عليه والا
حبس طاله ان يحبس الزكاة حتى يعمل المحمي من يجره بها ولا يجر جهاد
بنفسه وتجب في مغصوب وضال ومجهول وقايب وان تعد اخذه
وملوك بعته قبل قبضه لانها ملك ملكا تاما في دين لازم من نقد
وعرض تلجاة لغوم الادلة وانما يجب الاضاح لذكالك عند الملك

من اخذه فيخرجها عن الاصول انما ظاهريه ولو تلقى قبل التملك سقطا
 كما في شئ الروض ولا يمنع دين وجوبها ولو اجتمع زكاة ودين ادمي
 في شئ كذا بان مات قبل ادبها وصاقت الزكاة عنها فمات في الدين
 تقديما لدين الله تعالى لغيره صلى بن دين الله احق بالقبض او
 خرج بدين ادمي دين الله تعالى كزكاة والخرج فالوجه ان يقال
 ان كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والا فيستوي بان خرج بالزكاة
 ما واجهه في حي فان كان ملحوظا عليه تقدم حق ادمي اذ لم تتعلق
 الزكاة بالعين كمال التجارة والا قدمت مطلقا وخرج بالملك المباح
 كاستجاره الا ودية والموقوف في غير معين اما الموقوف في معين
 فتجب فيه الزكاة وخرج بالتام الموقوف من اثار الجنين اذ لا وثوق
 بوجوده وحياته هذا ان انفصل حيوانا انفصل ميتا في المتعة كذا
 له الاستوى عدم الوجوب في الورثة اذ ليس لهم ملكهم **قوله** كالمشتر
 بفتح الراء وتشيله به للملك الضعيف المبنى على المروج كما استاذ ابيه
 ليس في محله وكان حقه ان يثبت له بملك المالك فقام **قوله**
 لكان الجديد هو المعتمد **قوله** والنصاب بغير النون قد راعى
 لم تجب فيه الزكاة **قوله** والحوال اي لغيره اي لا زكاة في مال حتى يحول
 عليه الحول وهو وان يكون كان ضعيفا محجوبا باو ديت صحيحه هو
 قال في المحكم والحوال سنة كاملة فلا تجب قبل تمامه وهو بلحظة لكان
 لنتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت الا
 مهات لقولهم رضي الله عنه لساعة اعتمد عليهم بالسنة واما
 المعنى في اشتراط الحول ان يحصل الممار والنتاج نما عظيم فيتع الاصول في
 العمل

الحوال ولو ادعي المالك النتاج بعد الحول صدق لان الاصل
 عدم وجوده قبله فان التهمة الساع سن تخليفه **قوله** فلو
 نقص كل منهما اي النصاب والحوال قال شيخنا وكان الاول ان
 يقول فلو نقص احدهما الى ان انتهى القول وبذلك الجواب بان مراده
 كل منهما ولو من غير داعي الا في تمام **قوله** والسوم اي وينقطع
 بنية عدمه قال شيخنا ولو مال والا سامة لكان اولي واصل
 اذ المعقل سامة المالك ولو بنا بيده فلا عبرة بسومها بنفسها ولا با
 سامة غير المالك بغيره اذ كفا صواب او اعتلفت سامة او علفت
 معظم الحول او قدره لا تعيش به وانه او تعيش لكان بغيره بين لكان
 فصدية قطع السوم او ورثها وتم حولها ولم يعلم به فلا زكاة لفقد
 اسامة المالك المذكورة والماسية تنص على العلق بيوم ما ويومين
 لا تلائمة **قوله** وهو اي السوم **قوله** الرعي اي مع فقد المالك اسامة
 اسامتها كالمراصة السامة بالزكاة لتوفر موتها بالرعي في كل
 مباح او ملوك قيمته يسيرة ولا يبعد مثلها كلفة في مقابلة نهايتها
 لكان لو علفها قدر تعيش بدونه بلا ظرير بين ولم يقصد به قطع
 السوم لم يفر **قوله** في كل مباح الخ الكل بالهز الحشيش من الثمار صلبا
 او باسنا والحشيش هو العظيم هو اليابس والعشب والخل بالقر هو الرطب
 ومقابل المباح المملوك ولو مغلوبا او موهج لها الكلالا والسقي لها الما
 فلا زكاة ايضا **قوله** وان علفت الخ فقد علم مهم **قوله** تنبيه
 قال العلامة ثبت تالم ضاهر سكوتهم عن الشرب ان شرب الماء مثلا
 وسقيها اياه لا يضر في وجوب الزكاة ويوجه بان الغالب انه لا كلفة

في الماوان كلفته يسيرة بخلاف العلق فتأمل **قوله** قدر
 الخ هو حال او تخرج من اقل وهو قيد لدوام حكم ما قبلهم والمراد
 به هنا الزمن وخرج ما لو علمت بمملوك او لو علمت بامر من
 ولو هو قال ولم تعلق فيه لمصل لها ظن ريبين فلا زكاة فيها والكلام
 في غير العوامل منها اما العوامل فلا زكاة فيها مطلقا ولو في غير مخرج
قوله واما الاثبات جمع ثمن كحل واجال **قوله** مصر وبين كان
 او لي في المصنف اراد بالاثبات مطلق الذهب والفضة وان كانت الا
 ثبات لا تطلق الا في المصنف وبين منها فتأمل **قوله** ونما بها هو بغير
 التثنية فيخرج ربحه الماشية والاثبات وهو قيد ويخرج ربحه
 للذهب والفضة وهو ظاهر كلامه ويكون ساكتا عن نصاب
 الماشية استغنا عنه بما ياتي فتأمل **قوله** فيها اي الاثبات لغ
 قال فيها كان اولي ليعود في الذهب والفضة فتأمل **قوله** ولحق
 الخ وسياتي انه لا يشترط لاقى المعدن والركاز فلو لم يملكه في الحول
 من النصاب او بعضه يبيع او غيره فعاد بشر وغيره استثنى الحول
 لا تقطاع الحول الاول بها فله صار ملكا جديدا فلا بد له من حول
 اخر اذا فعل ذلك فيقصد الفار من الزكاة كره له بخلاف ما اذا كان
 الحاجة اولها والفرار او مطلقا في ما فهمه كلامهم فان قلت يشكل
 عدم الرضا به فيما اذا كان الحاجة وقد الفار منها بما اذا انخف
 ضبة صغيرة لزنية وحاجة قلت اجيب بان الضبة فيها انما تحقق
 المنع بخلاف الفار منها وباعا النقد بعضه ببعض لتجارة كالمبارقة
 استوفى الحول كما بادل ولذا قال ابن شريح بشر الصيارفة

بان

بان الصيارفة لا زكاة عليهم **قوله** وسياتي بيان ذلك قال
 شيخنا ان اراد عوي اسم الاشارة الى الترابية الخمسة باعتبار
 مفهومها فقد سبق او باعتبار ذاتها فليس شيئا وان اراد عوده للنصاب
 والحول فكان صفة ان يذكره عقبها في الماشية انتهى فتأمل ولا ولي
 ان يكون اسم الاشارة راجعا للحول والنصاب لان معناها سببا
 في كلامه ولا يطرأ عدم ذكره في الماشية ويكون حذف من الاول
 لدلالة الثاني فتأمل **قوله** وارا داهم الخ كان اولي سقاها
 هذا المراد ليليل لم عليه استدراكه شراكونا في الاثبات فتأمل
قوله وشعر يفتح الشين وحكي كسر **قوله** وارا زاي وفيه لا وماش
 وسلت ونحوهما **قوله** وكذا ما يقتات الخ لا حاجة لهذا الفاصل بل
 ذكره بقيد الاختيار فيما قبله وهو فاسد واما قوله لا تقطع هذا
 الامن هذه الاربعة الشجر الحنطة والتمر والبيب فالجواب فيه انما
 بالنسبة الى ما كان موصوفا عندهم واصر من بالاختيار مما يقتات
 في الجذب اختيار من حب البواقي كحب الحنظل والقاسول فلهذا ذكره
 فيها كالأربعة في الوحشيات من الضياء ونحوها **قوله** فتشرب فيها
 اي في الزرع **قوله** تشرب فيها اي رايد في ما سلق غير الحول
 والنصاب لما سيدكره بعده ولم يذكر اشتداد الحب لان الكلام في
 جنس ما تجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت تعلق او اخراج فتأمل
قوله اي يشربه الادميون اي يتوهمون اسبابه وامل ما شانه
 ذلك **قوله** يميل ما او هو اي في محل غير مملوك واعرف من عنده
 مالكه والانه مملوك لما صاب المحل او ياتي ملكه صاحبه

في

الاطلي وتلزم منها في كاتبة **قوله** يستثنى من اطلاق المص
 مالى حمل السيل حيا تجب فيه الزكاة من دار الحرب ثبت في ارضنا
 فانه لازكاة فيه كالحمل المباح في ارضنا وكذا الثمار والبساتين
 وغلة القرية الموقوفة بين الماسجد والرباط والقتال والفقير
 الا انجب فيها الزكاة اذ ليس لها مالك معين فلو كان لها مالك
 معين ثبت في ارضنا لشخص معين فيملك البذر ويجب عليه زكاته
 اذ بلغ نصابا ولو اخذ المالك المأجور المجتهد الذي اده اجتهاده الى
 ذلك الخراج عيانا ان يكون بدلا عن العشر كان اخذ القيمة في الزكاة
 بالا جتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب تيمم **قوله**
 وان يكون قوتا مدخرى بان يكون من جنس ما تنفق من بيته الا
 سنان تبعه عليه ومن جنس ما يدخره ذلك **قوله** وسبق قريبا بيان
 للمقتات اي من صطله وشعبه ونحو ذلك **قوله** من الابن امرأه
 وكذا غيرها كخوخ ورمات ولوز ونفاح ومشمش **قوله** ونحو السق
 اي والثمار العنبرية واليانوس وبرز الشيت والقاطونا والكتا
 والسهم والقرطم ونحو ذلك **قوله** وان يكون نصابا اي من زرع
 علم واحد **قوله** وهذا اي النصاب اي اقله **قوله** خمسة اوسق الخ
 والوسق ستون ماعا فيجوز الاوسق الخمسة ثلاثمائة صاع والها
 اربعة امداد الف ومائتان والصاع خمسة ارطال وثلاث فيصير جملة ذلك
 بالارطال الف ستماية وثلاث بالمقدادى وهو بالكيل المصر ستة ارا
 دب وربع اربعا ما ضلله القول وهو الاصل والارطال ما يقو ثمانية
 وعشرون درهما واربعة اسباع درهم والدرهم ضو وخمس عشرة
 يقطع

ع

يقطع

منها ما دق وطال من شعير للعدل وفيما زاد عليها بحسبها لا يقطع
 واشتار لم يقطع بقوله لا تشر عليها الي اعتبار كونها مصفا كونها
 مصفات من نحو ثوب وشرا بوز ورات ونحوها فان كانت
 مما يدخر في قشره كشعير الارز والعلس اعتبارا بان يكون خالصا قدما
 النصاب المذكور وسبق ان شأ الله تعالى في كلامه مع زيادة
 فراجعه **قوله** ثمرة النخل وثمره السكرم وهما افضل الثمار والنخل
 افضل من السكرم لقوله في الله عليه وسلم اكرموا نخلكم النخل المطلق
 في النخل فهو صعبا نائلا لانه ضلق من نخل طينة ادم وهو مقدم على
 هي العنب في جميع القران وهو مشبه بالموت من يشرب بريرة يموت
 يقطع ويشتت بجميع اجزائه وهو الشجرة المطيبة **قوله** يقطع
 بجميع اجزائه وهو الشجرة المذكورة في القران وليس في الشجر شجر
 فيه ذكر وان شئ تحتاج الاثني فيه الي الذكر سوى هذا اول ذلك قد مر
 في المص على الكرم ولو قال والعنب لكان اولى للنهي عن اسيته بالسكرم
 في قوله في الله عليه وسلم لاشتهوا العنب كراما انها السكرم بفتح
 الهمزة النحر المتخذة منه لنخل عليه ذكره ان يسمي به وجعل الموت
 اخذ بها يشق من السكرم ويقال لرجل رجل كرم باسكان الروضتها
 اي كرمه وشبهه في الله عليه وسلم عين الدجالة بحجة العنب لانها اهل ال
 النخلة وهي ام الخبايب والمراد في التثنية بحجة العنب اي الطائفة وهي
 الحجة التي خرجت عن حد اخوانها فظهرت من بينها وترفعت **قوله**
 والمراد الخ قال شيخنا الواسق هذا المراد لكان اولى لانها اراد به
 تعلق الزكاة الان فغير مستقيم لتعلقها بها بئله وان اراد وجوب الاقل

ج

فليس السلام فيه وانما المراد ما ينشأ من هاتين السجرتين فتأمل
اقول ويحسن الجواب بانها قيد بذالك مرة واحدة لسلامه الا ان
من كون النهاب خمسة اوسق معتبر بكونه ثمر او زبيا **قوله** اربع
خصال وفي بعض النسخ اربعة اشياء وراى بعضهم خامسا وهو بدو
الصالح اي بلوغه صفة يطلب فيها غايتها فعلا منه في الثمر لما كوله المتلون
اخذ في حرة او سواد او صفرة في غير المتلون منه كالحب الايض لونه
وتنوع به وهو صفاه وحيات الما فيه وعن من بان هذا شرط للتعلق الز
كافة بها لا لاصل وجوب الزكاة فيها ويعبر الجفاف فيما يجرى والانتاخذ
زكاته وطبا **قوله** والنهاب الخ وسياتي انه كسهاب الزرع في
مل **قوله** واما عروص التجرارة جمع عرف بفتح العين واسكا
الراسم لكل ما قابل التقدير من صنوف الاموال ويطلق ايضا على
ما قابل الطول ويضم العين ما قابل الفعل في القسام وبكسر العين محل
المدح والذم من الانسان وفتح العين والرمع ما قابل الجوهر **قوله**
فتلجب الزكاة فيها اي في عروص التجرارة **قوله** المذكورة سابقا اي في
كلام المنهم **قوله** في الاثنان وهي خمسة الاسلام والحرية والملكية
الثام والنهاب والحول وان اختلفت حيث اعتبار النهاب في الاثنا
جميع الحول وفي عروص التجرارة اخر الحول كما سيأتي **قوله** لغرض الزرع
لعل هذا معناه لغة ويعبر فيها شرعا ان تلو في مالك يعوض
وان تقترن النية بعقد قبله ابتداء وسياتي **فصل في زبيا**
احكام نهاب الابل ومقداره وما يجب اخراجه فيه وهي بكر البارد
تسكت للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه وهي مؤنثة لان اسماء
الجموع

الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين لزم
تانيها وتعتبر بها ليله كغنية ونحو ذلك والجمع ابال والنسبة
ابل بفتح الميم الاستقلال لتوالي الكثرات وقدمها المله لصونها
شر في اموال الناس لعرب وانفسها وللايتد بها في حديث الصدقة
وذكر البقر عقبها لان البقرة تنوب عن البدنة في نحو الاضحية
قوله ومنها شاة وتفسيرها في الاثني لارادة الاصطلاح والاشياء
كلها لتحديد ما سيذكر فيها ويعبر في المخرج عن الابل من الشاة
كونه صحيحا كاملا وان كانت ابله معيبة **قوله** لها سنة اي وا
جدعت مقدم استانها فتخرج وان لم يتم لها سنة **قوله** او ثنية
معن الخ ويعبر بالذكر من الضان والمعن وان كانت الابل اناثا ويخرج
بعين الزكاة عن دوت خمس وعشر بن عوصا عن الشاة الواحدة او
الشاة المتعددة وان لم يساوي قيمة الشاة لانه يخرج عن
خمس وعشر بن كاسيا في فمها ودرهاولي واذا دت اضاقتة الى الزكاة
اعتبار كونه اثني بنت مخاض منها ففها ويقع جميعها في ضايج الرا
جم **قوله** لها سنتان اي تحدد بين **قوله** وفيما عشتان الخ انها عدل
في هذا الى الشبان رفقا بالمالك والفقر اذا في وجوب واحد من الابل
في ذلك من بالمالك وفي وجوب ابي او احد من الشاة من الفقر
قوله فني عن الشرح الخ هو كذا لك لانه ليس له ثاقب يظبطه
ولا يابس يجي عليه فالوجه ذكره لاختلافه **قوله** بنت مخاض
الخ انها ميتة بدل كذا لانها امها بعد سنة من ولادتها ان لها ان
تجمل مرة اخرى في قصير من المخاض اي الحيوان وقيل لانها تنحرف

مع امها في المربع فان عدم فان عدت المتخاف فان البون وان
كان اقل قيمة منها وبت المتخاف المعيبة والمقصود العاجز عن
تحليلها والمقصود بطلان او حال وعبر عن تحصيلها كعدم
ولا يكتفى ان يحتاج بنت مخاف كريمة لثمن الكريمة
عنده بنت البون وحقا لو جود بنت مخاف من مخربة في ماله ويوجد
الحق عن بنت المتخاف عند فقد ما لا عن بنت البون عند فقد ما
وفي قيسنها بان ابن البون يزول في بنت المتخاف بقى تخافا
ورود الما والتخاف امتا عه من صغار السباع بنفسه وهذا
الموقف في بنت البون فلم يزد عليها الحق بذالك لم يجر عنها **قوله**
بنت البون الخ انها سميت بذالك لان امها ذات لبث بولادتها
وتقل لانها امها ان لها ان تلد عليها فتصير لبثا **قوله** حقه بكسر
الحا والذكر حق سميت بذالك لانها استحققت ان يطررها الفحل
او ان تتركب ويحل عليها ولوا خرج عنها بنتا لبون اجزي في الاصح
قوله جذعة الخ انها سميت بذالك لانها جذعت اي الفت
مقدم اسنانها **قوله** ثم بعد زيادة النسخ اي بغير العايب بزيادة
تسع في مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون ثم بغير العايب بزيادة لكل
عشر **قوله** وهكذا في مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وست
وسعون ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا
لبون وفي مائة وثمانين ثلاث حقتان وبنت لبون وفي مائتين اربع
حقتان اربع بنات لبون اي السنين وجد اثنان وجد اربعة
الاغبط الفقرا فان اخذ غيره لم يجر ان قهر الساعي او دلس المالك والا
اجزي

اجزي وتعين جبر التقاوت ولو ينقد **فصل** في بيان احكام
نصاب البقر ومقداره وما يجب اخراجه منه وهو انم جنس واحد بقرة
شامل للذكور والاناث من العرب والنجواس وسمي بقر لانه يبقى الا
الارض بالحرارة اي يشفقها سم محمد الباقت لانه بقر العلم اي يبقى
ونحو قوله لتبعه امه في المرعي اي او لان قرنه ينع اذنه في حاله طرد
قوله بطريق الاول اي لانها تنفع من الذكر للدور والنسل **قوله**
ولوا خرج اربعين تبعين اي او تبعين بالاولي اجزي اي لان البنيح
يجزي عن ثلاثين فعن عشرين اولي **قوله** علي السبع الخ هو الم
المعتد **قوله** وعلى هذا ابد ففسر اي تبع الحساب المذكور في مائتين
مستة اربعا وفي مائتين تبعان وفي سبعين تبع ومستمدة وفي ثمانين
مستتين وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة مستنة وثمانين وفي مائة
وعشرة مستتان وتبع **قوله** وفي مائة وعشرين الخ واذا وجد السنا
واخرج احد ما فقيده ما في الابل الا الجيرات فانها مستحقة بالابل
لانه تبع عن ثنها في الخلا في القياس **خاتمة** قد تلخص من هذا
ان الفرض بعد الا بغير الا بغير الا بغير الا بغير الا بغير الا بغير
كل عشرة فئا مل **قوله** **فصل** في بيان احكام نصاب الغنم
ومقداره وما يجب اخراجه منه وهو انم جمع يقع على الذكر والانثى والاواصر
له من لفضه وهو شامل للثان والمعن **قوله** وسبق بيان الحمد في
والشبهة اي في نصاب الابل وهو ان الحمد الهاسنة ودخلت في الثا
والشبهة لها مستان ودخلت في الثالثة **قوله** الخ وسبق في اخراج
الزكاة نوع عن نوع اخر لكلمات عن معن وعكسه من الغنم ورجسية

ع

عن هريفة وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه
من البقر من عصابة الغنم غني ثلاثين عن وعش نضلي من الضأ
عن او نعلجة بقبعة ثلاثة ارباع عن وربع نعلجة وفي عكس ذلك
عكسه فلو كانت قبعة كل عن عشرين نصفاً وكل نعلجة اربعين
نصفاً ايضاً اخرج في المثال الاول عن نعلجة مساوي خمسة وعشرين
وفي المثال الثاني عن او نعلجة مساوي خمسة وثلاثين ولا يرد
ناقص من ذكره معيب وصغير لا من مثله في غير ما مر من جواراخذ
بن لبون والحق الذي ذكر من الشاة في الابل والبيع في البقر ولو تفرقت
ماشية المالك في اماكن مختلفة في مكان واحد حق لو ملك
اربعين شاة في بلدين مثلاً من ستة الزكاة ولو ملكه ثمانين شاة
في بلدين في كل اربعين ابل من الشاة واحدة وان بعدت
المسافة بينهما خلافاً للإمام احمد رضي الله عنه فانه يلزم منه عنه
عند التاعد شتان وهل يجب عليه في هذه والتي قبلها اخراج
نصفها في كل واحدة من البلد بن اولي حرره **قوله** غني عن المشرح
الح فيه ما مر فتأمل **قوله** ثم في كل مائة الح و علم ان ما بين الله
الذهب عقوقاً بين اديه شئ في الجواب ولا ينبغي تعلقه بشئ
منه **فصل** في بيان احكام زكاة الخلطة وكيفيةها وشروطها
وما يتعلق بها ولا تنوش الا اذا كانت في متحد الجنس لا في بقر وفي مال
من نزل منه الزكاة لا يمتنع فروم علب مع غيرهما وهي اما شعور
بان يكون الى الاشركة بين مالكيين مثلاً او مكياناً بان يجمع مالهما
وكلامهما في الثاني كما استعمل **قوله** والخيلاء تشبيهاً

خليطاً

خليطاً **قوله** بكسر الشا في الح اشارة الى ان فعيل يعين فاعل وهو
مالك المال المخلوط ولو جعل يفتح الشا وانه بمعنى مفعول اي
المال المخلوط مايز كيد مالكة كمال المملوك لو اصدل كان صحيحاً
فتأمل **قوله** زكاة الشاة الواحدة الح هو مبني على كسر الشا في
ذكره وفي الفتح تبدل الشاة بمال **قوله** فيل مفاشاة اي لانه
لو كان لاحدها اربعون لزمه مفاشاة **قوله** سبع شاة الح قال شيخنا
بتقدير سبع السبع في كلام الشاة تسعة بتقدير سبع المفاشاة وفيها
مشرط اخر كما استعمل **قوله** والمشرح يفتح الميم واسكان السين
المهمله **قوله** والمراد بالشرح الح لكان اولى اسقاطاً هذا المراد
وابقاء المشرح بما معناه الاصل وهو ممدح سوتها الي المرمي وسكت الممدح
عنه اللهم الا ان يجعل الي بمعنى من فيكون المرمي الا في هو محل المرمي
لان المشرح يطلق على كل منها لا يفسر حصة اليها فتأمل **قوله** شرح
اليه وفي بعض النسخ شاة اليه **قوله** والمرمي اي واحد **قوله** والمرمي
الح زاده الشاة واحدة الح والغيره ومنه قيل للولي راعي وللعامة
رعية ولزوج راع ثم ضاعرتا بضم الحوان كما هنا والمراد به
ان لا تختلف ماشية كل واحد منهما براح وحده فلا يطر بقده مع
غيره وكذلك يقال فيما يتعددها سائر كالفحل فتأمل **قوله** والفحل
واحد يعني ان ماشية كل منهما لا تختلف بفحل دون ماشية الاخر
وان تعدد الفحل او كان ملكاً لاحدهما او معار له ولها فتأمل فتأمل
والش بارقيال له المشرع بالعين المهمله اشارة **قوله** هو احد الوجهين
الح مرجوح **قوله** هو المعتمد **قوله** وكذا المخلوب اي فيه انو

جهان

وافق **قوله** ربع العشر الخ حيث اوجبت الزكاة في الحمل واختلفت
 قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا بوزنه بخلاف المحرم لعينه كمالا
 فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حي وزنه ما نادرهم وقيمتهم
 ثلثا مائة درهم تخير بين ان يخرج ربع عشره مشاعا ثم يبيعه
 الساعي بغير جنسه وبغير ثمنه في المستحقين ويخرج خمسة موصوفة
 قيمتها سبعة ونصف نقد ولا يجوز كسره ليعطي من خمسة مكررة لان
 فيها ظلم عليه وعلى المستحقين او كان له ان يترك تخير بين ان
 يخرج خمسة من غيره او يكسره ويخرج منه خمسة او يخرج ربعه عشره
 مشاعا **قوله** وهو نصف مثقال اي في دفع الفقير المثقال الكامل ان
 لم يبق جزء نصفه ثم يشرى بفقهم او عكسه او يبيع ويقتسمان ثمنه
 ولا يكفي اعطاؤهم ثمن حصصهم ابتداء **قوله** بكن الرابع فتح الواو
 ويجوز ان اسكان الرابع الواو كسر ما ويقال له ايضا الرقة تكسر لرا
قوله ما يتا درهم اي بوزن مائة فيحدد يد يقين اياها **قوله** بها
 اي من حيث النية فتأمل **قوله** حتى يبلغ فانصدى المعشوق من **قوله**
 نكاحا اما بسبب جميعه مطلقا او بسبب اجز منه ان سائر اجز وفو كان لم
 يتصرف عن نفسه ويكفي التبرع بالمالية ويخرج مثل ذلك في المخلوق من
 الذهب والفضة لانه لا يخرج احد هاتين الا في قتال **قوله** في الحلي
 المباح الخ نعم ان وزنه ولم يعلم به حتى صول او انكسر وقعه
 كثره او انكسر كسر بجو في لبسه الي صياغة ومضى عليه صول وجبت زكاته
 لانهم بنو مساكه للاستعمال مباح فتأمل **قوله** اما الحلي المحرم وهو
 ما اتخذ به لبسه لم لا يجوز له لبسه فلا زكاة في حلي اتخذ به رجل للبر النساء
 او مطلقا

ولو اختلف حاله

ة

او مطلقا لا تنافي القصد المحرم والمكره وكذا الواو انكسر الحلي المباح وقعه
 اصلاحه وامكن بلا صوغ له بان امكن بالحام ونحوه فلا زكاة فيه ايها
 وان دام اصول **قوله** لرجل وضعت اي للسبها بان قصد ذلك بانتيانها
 قال شيخنا ولو كان لذكر لكان اولي اواضهر **قوله** فحب الزكاة فيه
 اي في الحلي المحرم وكذا المكره كصبة بغير الحاجة او صغيرة لزينة بان تقم
 لما عنده من الفضة وزيادة الملاءة في حليها في عادة امثالها فحب الزكاة
 في جميعه في الزايد فقط **فصل** في بيان احكام مقدار ثياب الزرع
 والثمار وما يجب اخراجه فيها والعبرة بكمال المدينة الشريفة اصاله
 ويختار في غير هاتين الزرع جمع زرع والثمار جمع ثمر فيستخرج اوله الذي هو
 جمع ثمرة او من ثمره ثم اوله الذي هو من ثمره **قوله** خمسة او سق
 الخ والمعتبر فيها ثلث يد وتقدم تقديرها بالاراد بغير يقود لوزن
 فيها السكونه اضبطوا لاف المعجز السبيل اصاله كما علم مما مر لا بعض الحق
 اخذ من بعض **قوله** فبينة يعني كون الثياب وما زاد عليه
 من زرع عام واحد بان لا يكون ثمن زرعين بين حصاديهما اثني عشر شهرا
 عربية وكذا من ثمر عام واحد بان لا يكون ثمن ثمرتين بين اطلاقها ذلك
 نعم لو اطلع النخل في عام مرتين لم يسم احد هاتين الاخر لانه كثر عامين
 وكان نخلها شاة لا يمتز في العام الامر واحدة **قوله** من السوق اي
 مشتق منه **قوله** عند النوبة واما عند الرفع فهو مائة وثلاثون درهما
 كما مر وهو من جوح **قوله** كالنخل اي بالرد **قوله** او السبيل الخ فهو بهيمة
 مفتوحة تتجشبة ساكنة تهمله اي بها يسبح في وجه الارض كالنمل
 والعجور فلا حاجة لما ذكره التمس ومثله ما يشرع به من جعل وما يستحق

من القنوات المحفورة من الانهار **قوله** فسقيها اي الارض به
قوله بضم الدال وفتحها اي والظم افسح **قوله** ما يدبره الحيوان
اي والادميون **قوله** ينجون اي ويسمي ناصحا ويعبر كونه غير
ادارة والافطافه على الدواب من عطف العام على الخاص ويلحق
بهذا ما كان الما بشراد هبة او غصب وجوب نصف العشر في هذا
الثقل المونة فيه ويصدق المالك في دعواه **تيسر** تتعلق الز
كاة بالثمار بيد صاحبها وفي الجيوب باشتدادها ويجب الاخراج
بتصفية الحب وجراد الثمن بالمهلكتين كما في الاسحاح نعم
يسن خرب الثمر بان يطوف الفارس بكل شجرة ويقدر ثمرها
وشجرة كل نوع وعلباتهم يابسا وتزين لما اراد بصيغته من الامام
او نائبه فينقل بحق المستحقين الي ذمته وله الشر في تدهج ولو
لم يثمر الش اخرج العا جبه منه رطلا او سيرا **قوله** ثلاثة ارباع العشر
اي اعتبار بعشر نصف الوا صين لو انفر د او هذان لم تميز مدة كل
منهما والافسقا الواجب بقدرها لا بعد السقيان ولا يضم في الثمار
والزروع جنسا الي اخره تنقسم الانواع الي بعضها ويخرج من كل نوع
بقسطه او عن الجميع من الوسط والاعلى وهو **فصل** في بيان
احكام زكاة التجارة وما يجب اخراجه فيها وذكر الزكاة والمعدن
معها استطلد بغير رضى عنها كجهتها والافضلها زكاة النقد لانها
منه والتجارة بكسر التاء ما قبل النقد قال تجر تجر بضم الجيم تجر باسم
باسكانها وتجارة فهو تاجر وتقوم تجر كصاحب وصاحب وتجار
صاحب وصحاب وتجار وصحاب وتجار بضم التاء وتشدد بين الجيم
كذا ج

وكذا جروا في اسر والتجر بمعنى تجر **قوله** وتقوم عروص
التجارة اي وهي ما وعد الذهب والفضة اقدم من كونها تنقسم
بها **قوله** عند اخر الحول اي لتعرف قيمتها معه او عند بيعه مع وارث
حولها وقت المذرك بالمعاونة التي نوبت معه ولو يتحو طلع
او مداق **قوله** ينقد **قوله** اشترى بئنه اي بئنه فيقوم في الذهب
ما شتره به وبالفضة اشترى به بئنه كان الشرا بغير رضا او ما بئنه
شرا كعوض خلع اعتبر التقويم بنقد البلد الغالب او بما تبلغ به
نصابا ان غلبا فان استويا تخير عا المعتمد فان كان الشرا بالذهب ونقد
او بنقد وغيره فقوم ما قابل التقديره وغيره بنقد البلد وبغيره فقدر
غير ما قابل غير النقد يتفق بيم مامعه به حال المعاونة ومعرفة بئنه
له **قوله** مسو لان ثمن مال التجارة نصابا ام لا صوابه لان الذي اشترى
به نصابا او لا اللهم الا ان يقال سواه مال التجارة باعبار كونه لا
يشترط فيه نية التجارة اول الشر فاقام **قوله** فان بلغت قيمة
العروض اخر الحول نصابا اي من الذهب فقط او جيت زكاته وكذا
لو بلغ ما يقابل احدهما او كلا منهما ولا يظن احدهما الي الاخر في
النصاب ومحل اعتباره اخر الحول ان لم ينظر بكسر النون في اثنائه
كما يفوح به والا فان بلغ نصابا استمر الحول ولا يبتدأ حول
منا وقت النضو **قوله** والا فلا اي وان لم تبلغ قبضة الوا
اخر الحول نصابا فلا زكاة فيها **قوله** ربع العشر اي اعتبارا
بالنقد المتقوم به كما من غير تقدم زكاة العين فيما هي فيه كاد
بغير شاة قصد بها التجارة واسامها فتجب زكاة العين

في اعيانها وتجب زكاة التجارة في خصوصها والباقي بها وتجب
 عند التجارة معها **قوله** منه اي النصاب **قوله** وما استخرج
 من معادن الذهب والفضة الخ قال شيخنا يعني ان معادن بيان
 لها وضافة الذهب والفضة الى معادن بيانها والمحل المحذوف
 ويحتمل ان معادن متعلق بالفعل وضافة معادن حقيقة وما علي
 كل منها زكاة او موصولة والمعنى في الاول والنقد المستخرج من الارض
 وعلى الثاني والنقد المستخرج من معادنه فتأمل **قوله** ان بلغ
 نقابا اي ولو في اكثر من مرة ان اتحد المكان وتتابع العمل بان
 لم يقطعه او قطعه لعذر لانه يفرغ بعضه الى بعض ويخرج العاجب
 من الجميع وان قطعه لغير عذر او اختلفت المكان لم يضم بعضه
 الى بعض ثم ان بلغ واحد منه نقابا اخرج الواجب والافيهه ملكه
 عنده ولو من غير ما استخرج فيه في اكمال النصاب ويخرج الواجب
 من هذا وحده عنه **قوله** في الحال الخ مراده عدم تعلقه في الجول
 لانه يتعلق به الواجب حين اخلاجه ويخرج الاخراج عند تنقيته
قوله المستخرج بكسر الهمزة من اصل وجوب الزكاة خرج به
 المكاتب فلا زكاة عليه واما الرقيق في ايا هذه لبيده فعليه زكاة واما
 العتاق فيمنع من الاخذ من المعادن لولا اخذ منها شيئا ملكه فلا
 زكاة عليه **قوله** جمع معدن الخ مشتق من العدون وهو السكون
 او من عدن بالمكان اذا قام به ومنه جنات عدن لان الناس يقيمون
 بها الى الابد منها من الله وفضل **قوله** اسم لمكان الخ ظاهر كلام
 الشافعي بل مرجه ان المعادن اسم لان الكسوة مع فتح الدال وكسها وهو
 كذا

كذا اللغة المنتهون منه بالفتح اسم لذكر الكواكب
 اسم لما خذ في الراجح **قوله** خلق الله فيه ذاك الكايب الشئ
 المستقر فيه نفسا كان او خبيسا **قوله** وما يوجب من الركن
 بيان لما هو بكنس الدار المعجلة اوله والراي المعجزة اخره يعني
 المكون من كل كتاب يعني المكتوب بما خذ من الركن وهي العرة
 والخفا ومنه قوله تعالى وتسمع لهم ركز اي صوتا خفيا ولعل اد
 اختياره الاول لانه لا يلزم من الوجوب الاخذ فتأمل **قوله** وهو
 من رسول الله اذ بين اليه عليه اي كان يكون عليه اسم ملك
 من ملوكهم وخرج به الظاهر فان علم ان نحو السيل اظهر فهو ركن
 ايضا والافقطة وخرج بالحي عليه ذاك التجاه الاسلام كان يكون
 عليه شئ من العرق او اسم ملك من ملوك الاسلام فهو ما لعله
 ان علم والاقوال ضايع امره ليت المال **قوله** قيل الاسلام اي قبل
 مبعثه صل الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ ابو علي فهو بذلك
 بذالك لثقتهم بها انهم كما اشار اليه الشافعي ان وجد في ملك
 ملك من بلغته الدعوة وعاند فهو في **قوله** فقيهه اي عاوجه
 بالجمع واخذه بالحي المعجزة كما مر وهذا وجد في موات او في ملك
 احياه فان وجد في موات او شارع فلقطة او في ملك مستحقر
 موقوف عليه فهو له ان الدعا والابان نقاه او سكت فليقبله
 وهكذا الى الحي فيكون له وان لم يده زاد العلامة ليت حجر بل وان
 نقاه ومثله شيخنا وشيخنا ونقله عن الدارمي واقره قاله العلامة
 ابن قاسم الاوجه خلافا ونقله عن العلامة الرضوي حيث قال قال الشافعي

فمن قبل المحي ان يد عبه وفي المحي ان لا ينفية وانما وجب فيه
الخمس لقلته المونة فيه وخفتها بخلاف المعدن كقوله **قوله** الخمس
الوجوب بان يبلغ بها **قوله** ويص فاي الركان بكسر الهمكان
الصرى والامر ادهنا وبفتحها مصدر ومثله المعدن ويحتمل عود الظير
لكل منهما فتأمل **قوله** في المشهور الخ هو المعتمد **قوله** ومقابلته الخ
مر جوح **قوله** في اية الفتي وهي قوله تعالى ما قال الله عا رسوله من اهل
القرى قلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وبنت السبل
قوله فصل في بيان احكام زكاة الفطر وما يتعلق بها ونبت الى احد
مسبها لانها تنجب بادر اكر من رمضان وجز من شوال الا بادر اكر احد
فقط والاصل فيه ضرب من ضربى الله عنه فمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم زكاة رمضان في الناس ما عانت نهارا وما عانت شجر على كل حر
حر وعبد ذكر ادنى من المسلمين وهي من ضاربه هذه الامم والمشهور
انها فرضت في السنة الثانية من الهجرة عام من صوم رمضان قبل
العيد بيومين وكيع رضى الله عنه زكاة الفطر لشهر رمضان كسجود
السهم لليلة تنجز تقضات الصوم كملو يجز السجود تقضات الصلاة
الصلاة **قوله** ويقال لها زكاة الفطر بكسر الفاء مولد لاي عي ولا معرب بل
اصطلاح للفعل انه حقيقة شرعية في المختار للصلاة والزكاة وما قولت
الرفعة انها بضم القاسم للمخرج ثم دود **قوله** اي الخلقة ومنه قوله
تعالى فطر الله اي خلقتة التي فطر الناس عليها اي خلقهم وهي تقوى لهم
الحق وتكسبهم من ادراكه وقيل فطره هي الاسلام وقيل البهارة التي هي
ابتداهم لها من الحياة والموت والسعادة والشقاوة وقيل الفقر وفق
وقيل

وقيل العهد المأخوذ في ادم وذريته وذلك لان الله تعالى
لما خلق ادم مسح على ظهره واخرج منه ذريته وقرى رهم بانه الرب
وانهم العبيد واخذ عنهم عهدهم ومواثيقهم وكتب ذلك
في رق وقال للملحج الاسود اختلج فاك ففتحه فلقه ذلك الرق وقال
له استشهد يوم القيامة فلت وفاق بالوقا وانه ليا في يوم القيامة
مثل جبل اي قيس له عيان ولسان وشفتان يشهد للمؤمنين
بالوقا وفي الكافر ين بالبحر وانه يشهد لمن استله او قبله بحق
من اهل الدنيا والمعي انها وجت على الخلقة تركية للنفس اي يظهر
لها وتبين لعلها **قوله** بثلاثة اشياء ش وما ولو عر به لكان
اولي وبقي ش الرابع وهو الحية فلا فطره في رقيق عن نفسه ولو عا ثانيا
كتابة صحيفة ولا عا سيدة في الكتابة الصحيحة واما الفاسدة
فطرته دون نفقته ويحب في المعص من غير فطره كملته في المعتمد
خلا فالعلامة الخليل وعن نفسه بقدر حريته نعم ان كانت لا
مهاة ووقع وقت الوجوب في نوبة احدهما اختلف الوجوب
به فلو وقع الوجوب فلو وقع الوجوب به فلو وقع الوجوب في نوبتها
بان وقع الغروب في نوبة احدهما وما قبله في نوبته الاخر فهل
يهبطا ويوزع فيه نظر الذي اعتمدته العلامة الرمي الاشراك لان
الاهل ان يكون تابع للملك وبه صرح العلامة بتناهم في حواش
التحفة **قوله** فلا فطره عا لاي من حيث المطالبة بها في الدنيا
لكنه يعاقب قلبها في الآخرة كغيرها من الواجبات **قوله** اي صرح
به المرنند فطرته عن نفسه وعن غيره موثوقه في اسلامه ووارثه

العبد او الزوجة فذلك **قوله** الا في رقيقته وقرينه المسلمين وكذا
 زوجته لو اسلمت في العدة فتجب عنها لانها تنجب ابتداء اي المويدي
 ثم يتنجس عنها المويدي ونجب عليه النية عند الاخراج لانها للمتيبين
قوله ويغزو ب الشمس اي تمام غروبها وكان حيا قبله لم امر وكان
 ارضوا ب ذكر هذا او السنة ان نجيح قبل صلاة العبد ان فصلت اول
 الشمس فان اخرجت استحب الاذي اول النهار ويحرم تأخيرها عن يومه
 العبد بلا عذر كغيبته ماله او المستحقين ولا يجوز تأخيرها عن يومها
 العبد لا يتظار نجيح قريب كجار ومالك بنحو لا زكاة المال فانه يجوز
 له انتظار نجيح قريب كجار ومالك بنحو لا زكاة المال من ذكر ان لم يشد
 ضرره الي اخره **قوله** من مات قبل بعد الغروب اي او بعده وكذا
 ما بعده **قوله** ووجوب الفضل اي كون ما يجره للزكاة قاضيا في
قوله عن قوته هو يوم القاف ما يقوم به ابد واستبان من الطعام
قوله وتوفي شعيلا اي الذي يتنزل منه نفقتهم من زواج وقارب وملكه
 نعم لا تنجب عن زوجة اب او مستولدة وان وجب عليه نفقتها لان النفقة
 لازمة للاب مع اعساره فيسقط عنها بفراق الزوجية الفطرة ولا تزوجة
 رقيقا ولو حرة وعبد موقوف ولو حيا معين كمد رسة ورياء وعبد بيت
 المال وموخر بنفقة ولو لم ينجح نعم فادم الزوجة بالنفقة له ملكها
 ولو عجز اطمع بالموثقة لكان اولي اعم ليشمل العسوة والمكنت والخدام
 ان لا قابهم ورجح اليها و حاجة الخادم لمنصب او خدمة لا لعل وخرج
 بالايق النفس فيجب ابتداء له بالايق واخراج القنات ولا يشترط كونها
 مظللة عن الدين ولولا دمي على المعتمد **قوله** من المسلمين الخ هو شرطا
 في المخرج

في المخرج عنه من نفسه وغيره بدليل تعميم الشئ له بقوله الشئ
 فتأمل **قوله** فيخرج صاعا اي عن كل واحد من يجب الاخراج عنه
قوله من قوت بلده الخ هو تيد لبيان محل الصاع لا قيدي وجوب
 وصيره عابدا للشخص المخرج وهو الظاهر ان كان المخرج عنه في بلد
 ايضا والا للمعبر بلده المخرج عنه مطلقا والمعبر في غالب القوت عما
 لب قوت السنة لا غالب قوت الاخراج ولا يبعث الصاع المخرج
 عن الصاع المخرج عن الشخص الواحد من قوتين وان تساويا
 في الغلبة بل يخرج طعاما كاملا من احدىهما ومنها ما لو كان قوتين
 البر المخرج طابا لشعبه سوا قلب بعضهما الخ ويخرج القوت اعلى عن القوت
 الادنا اقتيالا لا قيمة **قوله** ولو كان الشخص اي المويدي عنه في بادية
 او بلد **قوله** اخرج من قوت اقرب البلاء اليه ومنه عبد ابن فان عرف
 مملوكه اخرج عنه من قوته والافقوت مملوك يغلب انه فيه او من سيب
 منه والافقوت يخرج عنه اعلى الافقوت ويده فحقا للمحاكم واعلاها البر ثم
 السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الارز ثم المحج ثم الماش ثم العبد
 ثم الغول ثم التمر ثم الزبيب ثم الاقطا ثم البن ثم الحنظل ثم قد نزل
 بعضهم فقال **قوله** بالاسهل شيخ ذي زمن حكى مثالا قور **قوله**
 عن قور ترك زكاة الفطر لوجهين **قوله** حروف اولها جات مرتبة
 اسما فوق زكاة الفطر ان حلالا **قوله** بل ببعضه ان الصاع سوا كان
 هو الصاع الاول عن نفسه والثاني عن نفسه وجته او الثالث عن
 خادما زوجته بالنفقة ان كان او عند رقيقته ان كان او ولده وعكزا
 لانه يجب عليه تقديم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم ابيه

ثم ابصر ثم اقره ثم ولده الكبير فان استقر باصحو واصرو جا
وبين اخرج عن شمامهم ويقدم خادم الزوجة المذكور عنهما
ويقدم رفيقه فاولده الصغير ثم هو عيا الاب ثم هو عيا الام ثم هي
عيا الولد الكبير ثم عمدة العلامة بنت حجتا خير رفيقه عن ولده الكبير
وقد مر اي الصاع وهو بالكيل المصرب قد وان تقر بيا ومن ثم تاليت
الرفعة كان قاضي القضاة والدين السري يقول حين يطلب من
العبد والصاع قد فان بكل بلد كم هذه وهما اربع حفتان بكتين
معتدلين وبين ان يربد عليها شيئا يسيرا لاحتمال اشتغالها في نهي
او تبينه وجنسه ما تقدم فلا يجزي من غيره كلهم ونحو **قاعدة**
ذكر القفال الشاشي معنا لطيفا في حكمة اجاب الصاع وهو ان الناس تتبع
من السكس في الباقوم العبد وثلاثة ايام بعده فلا يجزى الفقير من يستعمل
فيها لانها ايام سرور وراحة والصاع يتحمل منه ثمانية ابطال هو خمسة ومن
الماتلثة ايام البطالة اربعة لكل يوم رطلان **قوله** بالعراق اي لانه
اي لانه اربعة امداد **قوله** وسبق بيان الرطل العراقي في كتاب الزروع
اي في كلامه حيث قال ورطل بغداد عند النوبي مائة وثمانيه وثلثون
وعشرون درهما واربعة اسباع درهم **فصل** في بيان احكام قيم الفقير
الزكاة ومن يستحقها ويعبر عنه بقيم الصدقات سميت بذلك لاشعارها
بصدق باذنها وذكر المصنف لها احوال الزكاة تبع الامام الشافعي رضي الله عنه
اولي وانسب من ذكر المنهاج منها تتعالى في بعد من الغني والغنية **هـ**
قوله وتدفع الزكاة اي بانواعها الثمانية قال فيها للعهد المذكور
والذهب والذي يدفعها المالك ولو بوكيله والامام ولو بنائيه

ولا بد

ولا بد من بنية المالك بنفسه او من اذن له فيها ولو عند عزل المالك
ولا يلزم دفعها من غيره لا ان الامن اما عن متنع منها **قوله** الى الاصناف **هـ**
الثمانية اي عند وجودهم فيجب استيعابهم والتسوية بينهم مطلقا
ويجب على الامام استيعاب الاحاد والتسوية بينهم عند تساوي
الحاجات وكذا يجب على المالك ان يحصر او يوفي بغير المال والافسار
قوله لا عامل في قسم المالك وقد نظم بعضهم الاصناف الثمانية **في قوله**
قوله لكاة الحسن ام لا بد ان يفي قاضي لها المحتاج لو كنت تعرف
قوله فقير ومكين وعازر وعامل **قوله** ورق سبيل فارم ومو لفة
قوله في كتابة العنبر اي وهو القران العظيم **قوله** انها الصدقة
التي انما ذكر فيها الاربعة الاول بالام المالك اطلاق ملكهم لما اخذوا
وفي البقية بغير الزينة اشارة الى انه يبرز منهم ما خذوه وان لم يبرزوا
فيما هو له فيه سوا بقى كله او بعضه والحد الزينة في سبيل الله اشارة
الى ملحق الفقير وما بعده لما قبلها ان الاولين اخذوا الغريمين وهما
اخذوا لانفسهما **قوله** لكاة الفقير الخ انها بدائي الاية بالفقر لشدة ما
حنته فتأمل **قوله** والعاملين جمع عامل **قوله** فالفقير الخ هذا
احد ما ان كلام فيه وهو ما مضى من فقر بالفتح والسر كسر او سمع و
واصله من كسر فظهره ويصدق في دعوى الفقير بلايين الا اذا ادعى تلقا
المال او عيال فلا بد من بينة لسهولتها وهي هنا بما ياتي عدلان او عدل
وامرأتان ويكفي انها الاستقاضة **قوله** في الزكاة خرج به فقير العائلة وفقير
العربا وفقير القلب المشار اليه بقوله في الله عليه ولم كاد الفقير ان يكون
كفر وغير ذلك وسيا في بعضهم في كلامه **قوله** لا مال له اي بان اسم

يكون له مال أصلا ولا يكتب كذا لك أوله منها أو من أحدها
مال يقع موقعا من كفاية العمل لغالب وهو هنا سنون سنة
كن يحتاج إلى عشرة وعنده أو يكتب أربعة أو أقل منها بخلاف
ما إذا كان يكتب خمسة فما فوقها إلى دون العشرة فمسكين
لكن يبقى النظر فيما لو كان عنده صفار دعا به وجوبنا فهل
نعتبر بهم بالهر الغالب أم بالأصل بقاؤهم وبما نفقتهم به
عليه أي بقدر ما يلحق به بالنظر إلى الأطفال لا يملكونهم وإلى الأرقا
بما بقي من أعيانهم الغالبة وكذا لك الموقوفات للنظر في ذلك
محال وكلامهم يوجب إلى الأول لكن الثاني أقوى مدركات
تعد من العمل العبد فيعتبر الأول **قوله فائدة** أفنى الغزاليان
أرباب البيوت الذين لم تنجح عادتهم بالسب يلحقون لهم أفنى
الزكاة وكلامهم يشبهه **قوله** لا تقديده أي فائدة لا يعلى
من الزكاة **قوله** والمسكين الخ ويصدق بدعوى ما في القتيبي
قوله يقع كل منهما أي جميعها أو مخرجها **قوله** وعنده ما
سبعة أي أو يكتب كل يوم سبعة فائدة يعطى من الزكاة أي
قوله والعامل الخ ولا يصدق فائدة عمل الأبيينة **تنبيه**
أفنى شارح الإرشاد لكما لا رد فيه يعطى الإمام أو نائبه لا
المسكين نسبة الزكاة بأنه لا يوجب ذلك أبدا ولا يبرر من الزكاة
كان بل هي واجبة بها لا لأن الإمام إنما يأخذ ذلك منهم
في مقابلته تيمنا بسد الثغور القطاع والمتلصصين عنهم
وعت أموالهم وقد أوقع جمع من نسب إلى الفقه وهم باسم
المسكين

باسم

أحق أهل الزكاة ووصولهم في ذلك فطلقوا أو اطلقوا
مروج وح والرجح إلا خرب حيث قصد مخرج الزكاة وكان الأذى
مسما قفيل كما نقله عن العلامة الرضوي وأقره شيخنا الشيرازي
قوله ودفعها مستحقها أي عند إرادة القتم **قوله** والمولفة
والمولفة قلن بهم ويصدق مدعي ضعف الإسلام منهم بل يدين
وهو الذي اقتصر عليه المثارح ولا بد من بينة في البينة **قوله**
أحد ما أي الانقسام الأربعة **قوله** ونية معينة أي لا يعني
أن إسلامها غير خالص إذ لا يبان بزياد وينفق بل يعني عدم
قوة اتلافه بالمسلمين كما أشار إليه **قوله** وبقية الانقسام
أي الثلاثة الباقية من الأربعة المذكورة وهم من الحشر في
في قوتهم يتوقع بأعطاء سلام غيره ومن يكفين مانع الزكاة
أو من يكفين شر من يليه من الصغار ولا يعطى الأقران إلا عند
حاجتنا اليهم قال الزركشي ويوفر المالك الزكاة بنفسه سقما
سهم الموقوف لأن الإمام هو الذي يعطيهم إذا دعت الحاجة
إلى ذلك وإذا أهله باليه باجتهاد **قوله** هم المسكاتبون
الخ هكذا فيهم الآية أكثر العلماء وقال العلي وقال الإمام مالك
رضي الله عنه كأي حنيفة هم أرقا بشر وت يعطون والمكاتبون
لا يصدقون في كتابتهم الأبيينة أو تقدر بقى سيدهم **قوله** كتابة
صحيحة أي من غير أن يكون له ولو لم يكن كافي أوها شئ فلا يعطى مكاتب
نفسه من زكاته شيئا لعود الفائدة إليه مع كونه ملكه **قوله**
والغارم الخ ولا يصدق في أنه أي الانقسام الثلاثة **قوله**

لتكسب فتنة وهي الامر الواقع بين القوم في قليل اي ادمي و
غيره ولو كلف **قوله** لم يظهر ثلثه ليس قيدا **قوله** وبقيته اثنا
الغارمين اي وبها اثنا الباقين من الثلاثة المذكورة
احدها من تدابير نفسه او عياله في مباح وانصر في معصية
او تدابير في معصية وصدق في مباح او في معصية وثالثها
يعطى مع الحاجة ثانيا من تدابير لظان بلا اذن واعر وحد
او باذن واعر مع الاصل **قوله** فهم الغزاة الخ انما قيل
الله بالغزاة لان استعماله في الجهاد على عرفنا وشرفنا قال تعالى
بقا تلوث في سبيل الله لان الجهاد طريق للشهادة الموصلة لله
تعالى فذلك كان الغزاة باطلاق اسم الله سبيل الله عليه
قوله بل هم متطوعون بالجهاد اي فيعطون ولما اعياهم الله
على الغزاة ويهدون بالايدي ويجب على كل منهم ورد ما اخذوا
لم يغز او نقل بعد عن وهشي له وقع في **قوله** واما ابن السيل
الخ ويصدق بالايدي ويجب عليه الرد فيما **قوله** او سجون مجاز
ببذلها اي الزكاة فيعطى منها قدر ما يكفيه او ما يوصله الى موضع فقد
قوله ويشترط فيه اي في سبيل **قوله** الحاجة اي عدم من
تقرض له **قوله** وعدم المعصية اي او سفر لغرض صحيح كسب العايم
قوله والي من يوجد منهم اي في محلها بالنسبة للمالك لانه
يعزم عليه نقلها لغيره او في محل الامام او في محل ولايته لغيره
القتل له سكون في ذل زكاة انفس وزكاة المال **قوله** فان فقدوا
كلهم اي فيما ذكر اتفاق يجب عليهم من يوجد منهم والتسوية

بينهم

بينهم وان زادت حاجة بعضهم عن بعض **قوله** عاقل من ثلاثة
اي اذا لم يجب الاستعانة فيها فممن واما قول صاحب مصباح الهدى
بانه وسع بعض المتن حزين قال وكفى دفعها الى ثلاثة فقر ومساكين
ومن احتاد السبيل والاصطلاح في وجاعة من الاصحاب وكذا الروياني
في الحلية وحكي الاذري تصليحه عن البحر جاني قال الجليل وهو الملقب
به في زماننا واخيرا الشيخ ابراهيم بن النضر ابي جواز الصرف الى
واحد ونقله في البحر عن ابي حنيفة رضي الله عنه ثم قال وان اتي
به قال الاذري وعليه العمل في الاعسار والامصار وهو الملقب والاحتياط
دفعها الى ثلاثة والقول باستيفاء الاضاف وان كان ظاهر المذهب لاراءه
اذا الحاجة لا يلزمهم خلا فطر نفهم والصاع لا يمكن تفرقة في ثلاثة
من كل صنف في العادة في جرح **قوله** الى العامل الخ هو مستثنى باليه
الامام اذا عامل في قسم المال كما تقدم قال شيخنا لا يعطى ولو منع
الا قدر اجرة مثله ان لم يكن مستاجر بها **قوله** اقل من ثلث الخ هو
المعتمد **قوله** وقيل الخ مروج **قوله** لا يجوز فيها اي ولا يجوز **قوله**
الغني بما لا او كسب الخ قال شيخنا ما قسم واحد في النسخة الاولى
وقسمان في النسخة الثانية كما ياتي ومثل الغني او منه المكفي بنفقة
قريب او زوج او سيد فانه غير محتاج بحسب لا يمنع فقره مسكن
وخادم لا يثقان به ولا يثاب ولو للتجمل وكتب محتاجا وما لا غايب
عنهم حلتين او مدخل او كسب غير لا يثق به واشتغال به يعلم شرعي
لانه فرض كفاية بخلاف النفاق اقل فان نفقه فان بخلاف العلم
قاعدة الغني الشاكر افضل من الفقير الربا في خلاص البلقيني ولا يثاب

دخول الفقر الجنة قبل الاغنيا بنصف يوم من ايام الاخرة للجهنم
 اختصاص الفضول بمنزلة ليست في الفاضل **قوله** والعبد اي من فيه
 رفق ولا المكاتب السابق **قوله** وبنو هاشم الخ فيه تغليب الذكور
 في الاناث فتا **قوله** وكذا اعتقادهم اي بنو هاشم والمطلب
 مولي القاصم منهم اي حكمة حكمهم فلا تحمل لهم كمالا تحمل
 لهم **قوله** ويجوز لكل منهم اي من بنو هاشم والمطلب **قوله** علي
 المشهور الخ هذا هو المعتمد **قوله** والكافر الخ هذا هو الخامس
 في النسخة الاولى **قوله** لا تنفع للكافر اي لانه لا حقه فيها وذلك
 لغير صدقة تقصد من اغنياهم فتردي فقرهم **قوله** ومن تلزم المزكي
 الخ لو استقطم كان اولي لان المكفي بنفقة غيره غني **قوله**
 نفقة الخ انما افرد المصنف الصبر جلا في النظام ووجهه في اليهم عي
 فتا **قوله** ويجوز دفعها اليهم اي من تلزم المزكي نفقتهم كما هو
 ظاهر كلامه او من تقدم ذكرهم من الجنة اذ يجوز كون المال
 والكيال والحقاوق ونحوهم كفارا ومن بنو هاشم والمطلب ومن تلزم
 المزكي نفقتهم اذ كانوا مستأجرين من سهم العامل لان ما يعطونه
 اجرة لازكاة واليه اشار الله بقوله باسم كونهم غنة او غارميين مثلا
 نعم لا تكون الملة عامدة ولا غاربية **قوله** باسم الخ ولو قال بصفه
 اولي واظهر **خاتمة** دفع الزكاة في المال المظاهر للامام ولو جاز انقل
 علي المعتمد بل يجب دفعها اليه اذا طلبها من مال ظاهر وهو الزرع والثمار
 والحيوان والمعدن واما المال الباطن فدفعها بنفسه افضل مطلقا
 ويجب اخراجها فوراً اذ وجد وقت الوجوب والمستحقون وخلافا لما لا

منهم

عنهم وبين المزكي ان يدفعها عن قلبه نفس وان يتصدق بما يحب
 ويجزم المتبعك والله اعلم **كتاب بيان احكام**
 الصيام هو من حيث وقته وكيفية من خص بها هذه الامة
 وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة فقام في الله
 عليه وسلم تسع رمضان ولم يكمل له رمضان الاسنة وا
 حدة وحكمة ذلك تطهير النفوس امته في مساواة النافذة
 للصلاة في الفضل المرتب في رمضان من غير رمضان الي يامه
 اما ما يترتب على يوم الثلاثاء من ثواب واجبه او مندوب
 عند سجود وفطره فهو زيادة يفوق بها علي الناقص والاصل فيه ثواب
 تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام يعني وجب وخبرني الاسلام
 علي خمس وهو معلوم من الدين بالضرورة ويكفي واحدة واركانه
 ثلاثة صائم ونية وامساك عن المحظرات **قوله** وهو اي الصيام
قوله مهران اي مهران صام يصوم صوما او صام يصوم صوما
قوله لغة الامساك اي ولو عن نهي الاسلام ومنه قوله تعالى
 حكا يقتل مريم اي نذرت للرحمن صوما اي امساك وسكراً
 وتقول النافذة **قوله** خيل صيام وخيل غير صايمة **قوله** نكحت
 العجاج واخرى تلحق الحمام فتقول له صايمة اي ممسكة عن الحركة
 والجمعة لان **قوله** وشرع الخ جمع المصدي هذا القريب في الاوقات
 والشرط وفيه تكرار مع ما ياتي وحقيقة نفقة الامساك
 عن المفضل بنية وفي بعض العبارات وشرع الامساك عن شهوة الفرج
 والبطن والغنى لطاعة الولي بنية قبل الفجر الي غروب الشمس

تنبيه مسكت المصنف عما يجب به الصوم وهو اما في الصوم تمام
 شعبان ثلاثين يوما او بقول عدل عند الحاكم اشهد ان
 رايت الهلال مع حكم الحاكم به فهو حقيقة بشهادة حصة
 او على الخصوص كما يجب عليه العمل بحسبه وعلم من اخبره
 به وصدقوه كذا من اخبره صلي ونا سقا او كافرا وامره ولو
 امة وصدقهم ويلحق بذلك ما يقرب في الظن وجود رمضان
 رمضان به كابقاد القناديل المعلقة بالمنابر وضرب الدقوف
 والمدافع ونحو ذلك مما جرت العادة به لا اجتهاد ولو طفت
 القناديل بعد ايقادها لنحو ذلك في الرأية ثم اعيدت لثقتها
 وجب تجديد النية على من علم بطغيها دون من لم يعلم
قوله قبل للصوم الخ شيئا في محترزه في قول المصنف ويحكم صيام حصة
 ايام الخ **قوله** ونشر يطا وجوب الصيام الخ قال شيخنا هذه شروط
 في الصيام الذي هو واحد الاركان وما شرطه المصنف شروط الوجوه
 هي شروط الصحة ايضا الا ليلوغ فيصبح من غير البالغ المميز وفي امره
 وضربه مأمور في الصلاة **قوله** الاسلام اي فلا يجب على الكافر
 الاصل وجوب مطالبة عليه في الدنيا ويعاقب عليه في الآخرة كغيره
 من العبادات ويجب على المرتد ولا يصح منه فيقفية اذا عاد الى الاسلام
قوله والعقل قال شيخنا لو قال والتميز لكان اول واعم
 والمراد به ذلك لشيخ المصنف عليه والسكران والتايم ووجوب
 قضا به على السكران المتعدي تعليلها عليه وعلى التايم لوجوب الب
 في حقه مع كونه اهلا للعبادة في ذات نفسه ولو وجب التايم ولو منع
 الخطة

الخطة بطل صوم ولا يفلر الا في حيث افاق ساعة من النهار ولا
 بطل استغراق اليوم بالنوم ويجب القضاء بالمتعدي بالجنون
 وعلى المصنف عليه مطلقا **قوله** والقدر في الصوم اي الطائفة بلامشقة
 فالعاجز عنه حسا لم يرض او شفا له ايها والنفس لا يجب عليه
 وان لزمه القضاء بعد قدرته من العين المبرر نحو وسيا في
قوله على المصنف باضداد ذلك اي فلا يجب على الكافر ولا على
 الصبي ولا على المجنون ولا على العاجز عن الصوم **قوله** وتزيف الصوم
 الخ قال شيخنا لا يفتي عدم استقامة هذه العبارة لان النية
 والاساكر كانت كصيام وعدم الهجاء والقياد اخل تحت الاساكر
 فتأمل اللهم الا ان يقال مراده بالفرايف هذا الاركان وهي النية
 والتايم والاساكر غاية ما فيه ان المصنف مسكت عن التايم ونحو
 في عدم الهجاء والقياد مستقلا هذا ما ظهر في الدرر في جعه **قوله**
 النية بالغلب اي لانه محلها المعتر ويندب النطق بما فيه مساعدة
 له ومنها ما لو اكل او شرب فقامت الجوع والعطش حيث لا حظ
 كونه في الصوم والامتنان **قوله** فان كانت الصوم الخ هذه غاية للتعميم
 وظاهر كلامه انها ابتد بدليل تفرعه بالقائمة **قوله**
 كرمضان اي ولا بد من النية في كل ليلة منه خلافا للامام مارك
 رضي الله عنه فان لم يأت بها في ليلة وجب تضادها فور مع العهد
 على من جميع الشهر في اول ليلة منه ثم نسيها في ليلة اخرى يملكه
 تقليد الامام مالك رضي الله عنه في ذلك كما لو نسيها ليل جاز
 له ان يري بها لا تقليد للامام اي حنيفه رضي الله عنه **قوله** فلا

بعد من ايقاع النية ليل اي من غروب الشمس الى طلوع الفجر في النفل
 ولو صليا ومنه ما وجب باس الامام في الاستسقاء ويكفي في النفل وجوب
 النية قبل الزوال ان لم يسبقه مناف الصوم ولا يفل الاكل والنجس
 بعد **قوله** نعم نظر الردة ليل ونهارا وكذا رفق النية ليل والنهارا
 فلا بد من تجديد ما بعد الاسلام والرفق ولا يجب تجديد النية
 اذا نام ثم تنبه ليل **قوله** ويجب التيقن في صوم النفل اي من اكل
 حيث الجنس كنية الكفارة فيها وان لم يعين نفلها فكلوها
 عن ظلمها او يبين مثلاً وكذا في النذر قال شيخنا وخرج بالفرق النفل
 فلا يجب التيقن فيه لانه المقصود من المعين وجود الصوم فيه ولو
 من غيره وبذلك اختلف الفقهاء في اجعه **قوله** واكمل نية صومه
 اجماع رمضان ما ذكره واقلها نوي صوم رمضان فما عدا هذه ما ذكره
 من **قوله** رمضان باضافة رمضان الى اسم الاستشارة حتى تصير الى
 مشاركة معينه **قوله** كونه رمضان فهو رمضان هذه السنة فتأمل
قوله بعد هذه السنة وبين ان يزيد ايها نواصب بالوجه الله
 الكريم عز وجل ولو نوي ليلة الثلثين من شعبان صوم عند
 رمضان ان كان من رمضان لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه
 منه بقوله من يتوب **قوله** من قبل او امرأة او من نفل فيصلي ويقع عنه ولو
 نوي صوم عند نفل ان كان من شعبان والافق رمضان ولا اماراة له
 نفلان من شعبان مع صومه نفلان الا اهل نقاوه وان بان من رمضان لم
 يصلح في صومه نفلان وان نوي ليلة الثلثين من رمضان صوم عند ان كان
 من رمضان اجزاء لان الاصل بقاء **قوله** عن الاكل الخ هو يوم الهرة المأكول

وهو

الطراس
 السابعة عشر
 الثامن عشر

وهذا المراد من ابد ليل ما بعده واما بفتح الهرة فهو نحو بيتك الى
 وليس مرادنا فتأمل **قوله** وان اكل ناسيا لم يبطل اي
 وان كثر الاكل وكذا الجهل فتأمل **قوله** والا اي بان
 لم يكن قريب عهد بالاسلام والاشد بعيد اعت العلم
قوله الجراح عامداي فاما بالتحرير من كتمان اما الجهل
 والمكر فلا يبطل صومه **قوله** وعلا كل ناسيا اي فانه لا
 يبطل **قوله** تجد القى اي الامساك عن تعمد فان تعمد بطل صومه
 الا ان يكون جاهلا معه وريبان قرب اسلامه او نشأ
 بعيد عن العلم قال في المختار وقامت باب **قوله** باع واستقا
 بالمدة وثقبت تكلف بالقي فلا يبطل صومه اي لم يبعد
 من القى يثنى الي جوفه باختياره فانه يبطل وفي بعض النسخ
 من القى لما سلكه الشمع هنا وزيادة عليهم وتنف عنه يعلم
 بالوثوق عليه **قوله** حشرة اشيا قد علم اكثرها ما تقدم قد
 بها هنا مستدركة ويعين في غير نحو الحبر منها ان يكون نفا
 مدا ذكر المصوم ملحقا بها او جاهلا غير معذور كما مر
قوله ما وصل عهد الخ خلوا كراعي اكل وشربا ونسجا وجهل
 التحريم وكان معه ورالم يبطل صومه كما مر وجعل الشم
 ما وصل الي الجوف شيبين غير ظاهر ولهذا جعل الخطيب
 شيا واحدا ثم قال وسكت المصنف بيان العاش والظاهر
 ان الولادة فانها مبطله لصومها الاصح ظاهرا في الجوف
قوله المنفتح هو قيد خرج به غير المنفتح كما قلنا من نحو

العين كالا كتمثال او من المسام كالا استلجام فانه لا يفر
قال في الصحيح ومسام الجسد يتشدد بد الميع ثقب البدن جمع
اسم يتشلت السابن والفتح اوضح قال شبلخا ولو قال من
منفتح لكان اولي اذ في كلامه ايها الي ان الراس وان عديسا
مستقلا من الجوف وانما الانفتاح وعدمه في النظر بقا الموصول
اليه والمراد به الانفتاح الاصل او العارض ليخرج به الموصول من
نحو **قوله** لو ابتلع طرف خيط امتلأ بالليل ثم اصب صابها
فان ابتلع باقيه او من عده اظفر وان ان كره بطلت ملائكة فظن بقاء
في صحة صومه وصلاته ان يزرع وهو داخل فان لم يكت غافلا
وتمكن من دفع النازع له اظفر لان النزع موافق لغرض النفس
فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع له وبهذا افارق من طاعت
بغير اذنه وتمكن من دفعه قال الركني وقد لا يطالع عليه
عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاء بنفسه فظن بقاءه ان يرفع
امر الى الحاكم ويحرم عيانه عده ولا يقبل لانه كالمصحة **قوله** من
مامومة بالهين **قوله** والمراد الخ نوافره عن الحقنة بعده
لكان اولي وانسب اللهم الا ان يقال لما كانت الحقنة امر
نادرا لم ينظر الستم اليه في المرافقة **قوله** عن وصول عين
الخ ومنها فتى من لست من الراس او طلعت من الباطن
ووصلت الى حد الفاهر وهو مخرج الى المهمة عند النور
وهو للعتدا والحقا المعجزة عند الرافعي وقد رجا مجيها وينتلقا
ومنها الدقان المشهور فيفعل به لا كد فان الغفيلة وخرج

بها

بها الرياح والهوى والانش كبرد الما ورا رتوكا مرا ليا يسهي
جوفاي مما شانه ان يحيل الغذاء والدوا وما كان طريقا له مثله
كهاياتي بخلا في نحيي اخل ورد او فخذ نعم لا يفر وصول
يقه الى جوفه من معدته ان كان غائبا طاهرا وكلا وصول
نحيي باب وبعوض وغبار طريق وغريبه دقيق فلو فتح فانه
عند حتى دخل الغبار جوفه لم يضر كذا الوخرجت مغفلة
المشهور واعادها ولا يضر وصول ما جرى به ريقه من نحيي طعام
بين اسنانه من غير فقد ان عجز عن قهيره وسجده وكذا من ما وضع
في فيه لنحيي ورد فزع غلشي ولا سبق ما مضى منه واستنتج
من غير ما لغة فان بالغ فيه من النهي عن المبالغة في الصوم
بخلاف ما اذا لم يبالغ فيه لتولد من مامومة به بغير اختياره
ويجوز في المبالغة في غسل النبي سنة لوجوب ازالته واماد فو
ما غسل البرد والغسل الرابعة فيسهل وان لم يبالغ فيه **قوله**
الحقنة بضم الحاء المهمة قال العلامة البراسي ولو قال الاقنة
لكان اولي فلهذا العمل واما الحقنة فهي لادوية المعروفة
قاله الستم وغيره ولذا السك عبارة عنه وهي اذ خال الخ ومثلها
التقيل في باطن الاذن والشدي فتا **قوله** وهي دو افقي
الواو والمد وكسر هاء لغة ردية **قوله** في قتل الخ فهو تقيل لا حقنة
ففي جعله منها تجوز ولعل ما ذكره الستم اشارة الى كلامه وا
التشبه بعد او فتا **قوله** الفتي عامدا اي عالما بالنتيجه مختار
كهامر وان تحققت عدم رجوع شئ منه الى الجحيم ومنه التجش

بالجيم والشاين وهو خرج الالعام مع المجتهد من الجيم الى اهلها
ولو احتاج الي الفل للند او ي يقول طبيب عدل هل يفطر به او لا
الظاهر الفصل لانه نادى رقتا **قوله** كما سبق اي في كلامه
قوله الوصل قد اي ولو بلا انزال بشرطه السابق **قوله** في الفرج اي
الذي يجب الاللاج فيه الغسل قبل او دبر من ارمي اوبهمة منقل
او منفصلا **قوله** فلا يفطر في الجماع ناسيا اي لا مكرها في الجماع
ولا جاهلا معدولا كما علم مما مر فتا **قوله** كما سبق اي في
كلامه ايضا عن مباشرة الفرج قال شيخنا لا يفتي ان المباشرة ما كا
نت بغير حائل كقبلة ونحوه وان حركت شهوته ولمسها يتفق
الوصف كما اعتده شيخنا في معنى الامر والمحرمة فلا يفطر
بلمس كل منهما وان انزل حيث فعل ذلك لغير شفقة او كرامة
كما اقتضاه كلام المجموع ومنها الاستمناء فله صبيح الم لها
غير مستيقظا ان الاستمناء مفطر ولو مع الحائل وبذلك لا يفرق
الاقرار الذي ذكره ولو حرك ذكره لعارف فانزل لم يفطر في
الاصح لانه متولد عن مباشرة مباشرة ولو قبلها وفارقتها سا
عة ثم انزل فالاصح انه ان كانت الشهوة مستصحية ولذا ذكر
قائما حتى انزل افطر والا فلا قاله في البحر **قوله** محرم لان اي الا
نزال **قوله** او في غير محرم اي بقطع النظر عن الصوم فتا **قوله** في
بيد زوجته اي التي تحمل له **قوله** عن خروج المني خرج به الذي
عن مباشرة فلا يفطر به كالقول **قوله** بافلام اي وكذا يفطر
وفكر ان لم يخرج عارضة بالانزال بها والا فله **قوله** في
جن

جز ما الخ وهو المعتمد **قوله** والنفاس اي ولو في جز من
من النهار اربع ولو عقب علقه او مضغه ويلحق به الولادة
بلا بلل فان اريد بالنفاس الولادة فهي منها **قوله** الحيض
اي يقينا ويومي بعض النهار بخلاف المتخيرة في زمن التخي
قوله والجنون اي ولو في جز من النهار ومثله الا في
والسكران ان لم يقع الحيضة من النهار كما مر **قوله** والردة
اي لما فاتها للعبادة **قوله** منها الاربعة وهي الحيض والنفاس
والجنون والردة **قوله** ابطله اي الصوم **قوله** ويستحب في الصوم
اي للصائم ولو غفلا **قوله** تعجيل الفطر بخبر الصحيح بن لا يزال
امني بخبر ما جعلوا الفطر زاد الامام احمد رضي الله عنه واخره
المسحوق **قوله** ان تحقق اي ركعات طلت ولو بلا جنه كما يشتر
اليه مقابلة بالسكرو يعمل بالصواب ان ظهر له بعد فطره ولو
بالاجتهاد **قوله** ان يفطر بضم المشاة تحت وسكون الفاء وكسر الهمزة
من افطر **قوله** عاشر ويقدم عليه نحو الرطب ان وجد ثم البس
كذاك وبين كونه ونزلا وكلاما بعده **قوله** والافاء اي
وكونه من ما زعم اولي وبعد الما كان حكوا سب ولبت وعمل
فلولم يجد الا الجماع افطر عليه واما قول بعضهم لا يسن الفطر
عليه فلهو لا يما وجوه غيره ويلحق به سن الذكر بحقه اللهم لك
صحت وعيا وزكرا نظرت وبي امننت ولك اسلمت وعليه تنكحت قال
بعضهم ويسن بعد هذا اللهم ذهب الفطر وبطلت العروق وثبت
الاجران تشا الله يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي اعانني فله

ورزقني ثا فطرت اللهم وفتنا للصيام وبلغنا فيه القيام واعنا
عليه والناس نيام وادخلنا الجنة والناست نيا سلام واعلم يا في
ان العمل فيه يمنا عن العمل في غيره من بقية الشهور **قوله**
تأخير السحور هو بضم السين اسم للفعل وكلام التثنية ظاهر فيه
وبفتحها اسم كالتثنية وفي كلامه اجابا الى يدب السحور ايضا وهو
كذا اول وقتة نصف الليل فهو سنة وتأخير سنة اخرى وهو
وتقر به من الفجر ولي ما لم يقع في شك **قوله** قال ابن الجرار
وهو تأخير السحور من خصائص هذه الامة بدليل ان الاسم السابقة
كانوا يسمون بالكلوب قبل ان يناموا وكان يحرم عليهم الاكل
والشرب من وقت العشاء **قوله** ما لم يقع في شك اي كان مشكلا
جاء وقتها ولا وهل فات او لا **قوله** فلا يفر اي الافضل ترك ذلك
قوله بقليل الاكل والماء ويندب كونه مما يندب الفطر عليه وبين
ان يغتسل من الجنابة قبل الفجر وان يبادر باكثر الصدقة وطعام
الطعام وتلاوة القرآن **قوله** اي الفحش الخ في تفسير البحر بالفحش
دليل على انه بضم الها وكون تركه مندوبا من حيث الصوم لا ينافي في رمة
في بعض افراده من حيث ذاته كالغيبه وضبطه بعضهم كالعلامة
الحظية بفتح الهاء حيث الهجران اي المني حمة بترك الكلام **قوله**
النهار وهو غير ملائم لكلام المصنف قال الشاعر
اذا ما العروص صام عن الدنيا **قوله** فكل شهره مشهر صيام
فان لم يكن جوارحه لم يجهل له الا الحقا من الجوع والعطش ويلحق
بذلك ترك حشم وفصد وذوق طعام وعلك بفتح العين
وكسر ها

وكسر ها وشهوة نفس كسر ريحات او لمسه او نفل اليه او نحو ذلك
لما فيه من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم **قوله** ونحو ذلك
كالتمية **قوله** فليقل مرتين اي نذبات لم يكن رياء وحصل فيه
انقضاء خمسه **قوله** او ثلاثا اي وهو الافضل **قوله** او بقلبه اي
وجعلها حسن نعيم في كونه بقلبه ولا ينظر **قوله** فليقل ع بكرة لقا
وعنه صمت بوي كاملا الى الليل من غير حاجة لنهي عنه قاله النووي
فادبه قول من قال انه تربية قال في الانوار ويكره ان يبق لقا
وحقا الخاتم الذي في **قوله** ويجرم اي ولا يصح اجاعا او جاعا الام
قوله صيام خمسة ايام اي الامساك بنية الصوم فلا يجب عليه تعالى
مفطر لكان يسر له خلاف لمن قال انه يجب عليه ان يفعل فيها
ما ينافي الصوم **قوله** وهي الثلاثة الخ اي خلاف الائمة الثلاثة
رضي الله عنهم حيث ذهبوا الى انها اثبات **قوله** نحر بها الخ هو
المعتمد وقيل نحر بها **قوله** واستاد المصنف الخ قال شيخنا فيه اعلام
بان الاستثنائية من معيار العموم فتأمل **قوله** الا ان يوافق
عادة له اي وثبت جمة وان طال الزمان عنها **قوله** عن قضا اي
ولو امتد وب وكذا بامر الامام في صلاة الاستسقاء ويجوز مثل ذلك
في صوم النصف الثاني من شعبان ان لم يهلك بها قبله ولو يوم
واستمر قال الاستوي ولو اخرج ما يليق بعه يوم الشك فقياسا كلا
مهم في الاوقات المكرهه المنه عنها نحر بهه فالينا مل وزاد بعضهم
هنا في كلام المصنف ما ليس منه من جعه **قوله** من شعبان الخ يعني
بذلك لشعبهم فيه بكثر الغارات وجعه شعبان و شعبة

على ما خرج في الفرج ولو دبر او من بهيمة كما مر **قوله**
 ونحوه بالليل الخ خرج به المسلم ثلثه يقضي ولا يكفي كفارة عليه
قوله فهو انتم بالمد **قوله** بهذا الوطى خرج به من طن به دقوله
 الليل فوطى ثيان بها واخا به فطر ويقضي ولا كفارة عليه **قوله**
 لا جيل الصوم الخ بخلاف مسافر وقت في مريضها لان الله للزنا
 فلا كفارة عليه وكذا من افسد غير الصوم **قوله** صلاة او صوم غير رمضان
 ولو قضا عنه او بغيره ووطى كاكل عامدا وان ولى بعه او معه او غير
 مكلف ولو علت عليه ولم يتحرر ذكره فلا كفارة عليه ولو اكل نارا
 ناسيا فظلت انه افسد فجامع عامدا فلا كفارة عليه ايضا **قوله** فطيه
 القضاء اي نورا والتعزير كما انه عليه الامام الثاني رضي الله
 عنه واخذ به جماعة وهو المعتمد وخرج بالوطى الموطوء ولو ذكر فطيه
 القضاء ففقا وتذكر الصكارة بالجماع في كل يوم سو كافر عن الاول
 قبل الثاني ام لا بكثر الجماع في يوم واحد ولو باربع زوجات ولا يسقطها
 حدوث مر من ولادة الي الجنون والموت لتبني عدم وجوب العقوبة
 قال العلامة بن عبد الحق ما لم يتسبب في الجنون او يعقل نفسه والا
 وجبت عليه الصكارة ولو بحدوث سفره الى البلد مطلقه متخلفا به
قوله وهي عتق رقبة الخ ومثل الكفارة في رمضان في الواجب وال
 والترتيب كفارة الظهار والقنل الا ان القنل لا يطعم فيه وسياتي
 ان كفارة اليدين بخير بينهما بين العتق والاطعام والكفارة فان عجز
 عن جماع الخصال صام عنها ثلاثة ايام ولا تجب موالاتها **قوله** فان
 لم يجد ما اي الرقبة حسا في مسافة القصر او شرفا بان لم يقدر
 عليه

على حذف صفاتي الزوايد ووطى الكفر فيون انه يلحق على شعابين
 وذلك خطأ عند سوية كما لا يخفى في جمع عثمان عثمانين فتا مكل
قوله او نتحدث الناس برأيتنا اي من غير شهادة منهم بها فلا شجنا
 وموابه ونحدث الناس برأيتنا باستقاما الهمة لانه اذا لم يتحدث
 احد برأيتنا فهو من شعبان اتقا فاسوا مع المصحا ومع الغيم
 انتهى قولنا في غالب النسخ انه باستقاما الهمة ورح فلا حاجة
 للاغراض عليه والمراد بالناس من لم يثبت رمضان برؤيتهم فما
 بعده بيان له نعم من اصدق من اخبر به وجب عليه الصوم
 وتصريح نيته ويخرج به عن رمضان اذا تبين كونه منه **قوله**
 يلزم الوصال في الصوم لانه من خالفه صلى الله عليه وسلم
 وهو ان لا يتصل الا بمفطر بين يومين مثالا ولو بنحو جماع على المعتمد
قوله او عييد الخ ان قلت هل لا استحباب صوم يوم الشك اذا طلق الغيم
 خروجا من خلاف من اوجبه كالامام احمد رضي الله عنه قلت لا انواع
 الخلاف اذا خالف سنة مريجة وهي هنا خبرتان غم عليكم فاكملو عده
 شعبان ثلاثين يوما **قوله** ومن وطى الخ هذا شروع فيمن تجب
 عليه الصكارة العظم في الصوم لانها المرادة عند الاطلاق وما تجب
 به وكيفيتها وما يتبع ذلك فقوله ومن وطى الخ يرا دبه ما
 يشمل من لا طاعة بهيمة ولو بلا انزال كما صرح به العلامة
 العلامة الخطيب كشيخ الاسلام وغيرهما **قوله** عامدا اي
 ذكر الصوم مختارا عالما بالصوم بالتعميم الوطى او جاهلا غير معذور
 كما مر وان جهل الصكارة فانه بفطر ويقضي ولا كفارة في تفطره
 عليه

على ثمنها زيادة في ما يفي به من بقية الشهر الغالب شهر من
قوله شهرين اي بالاهلة ان ابتد في اولها والاخر الوسطا
 بالهلال ويكمل الاول من الثالث ثلثين يوم **قوله** متتابعين
 المتتابعين المتتابع بالانها ولو بعد ركعتين من صلاتين
 حتى لو افطر اليوم الاخير الذي هو تمام الشهرين اعادة الصوم
 من اوله **قوله** فان لم يستطع اي بهشقة اي لا تخجل عادة هـ
 ومنها شدة الاحتياج الى التكاح **قوله** صومها اي شهرين
 المتتابعين فان عجز عن الجميع اي عن العتق والصوم والاطعام
قوله استقرت الكفارة في ذمته اي مرتبة ولا تسقط بعجزه
 على الراجل **قوله** فلعلمها اي الخصلة اي التي قد روي فعلها نكاح في
 خصلة تقدم فيها على منها ندب له العود اليها ولا يجوز في كفارة
 الى عياله ولا في نفسه الا اذا كانت من غير ماله كما في الحديث **قوله**
 ومن مات اي مسلما بعد البلوغ من ذكر وانثى وتبعين الاطعام حين
 مات مرتد فلعلمها **قوله** صكت افطر الحج هو مخرج تصوم للمعذر وكان الفطر
 جعل هذه المسئلة من مفهوم كلام المفسر لانها ليست عليه فتأمل
قوله مرضا اي او سفر **قوله** ولم يتمكن من قضاية خرج به ما يفي
 بتمكن منه فانه يجب في الولي الصوم عنه والاطعام كما سياتي **قوله**
 كان استمر مرضه اي جميع رمضان مثلا ومثله السفر الى موته وكذا
 الحائض فتأمل **قوله** خلا اسم في هذا الفايت اي بالمرض او السفر
 ولا تداركه بالندية ولا بالافطار بالصوم عنه وانما سكت المصنف
 لعدم تصوره فتأمل **قوله** وان كان حائضا غير عذر اي سواء تمكنت ام
 من

من قضاياه او لا **قوله** ومات قبل التمكن صوابه او مات بعده
 التمكن من قضاياه وجبت الفدية في قدر ما تمكن منه وان
 لم يتمكن جميع ما فاته فتأمل **قوله** من تركه الحج هو يفيده
 ان السلام في حركة تركه والا فغيره الا طعام عنه من ماله
 فتأمل **قوله** فان اي فاته صومه **قوله** مد طعام الحج قال شيخنا
 هو في كلام المصنف نوع من ثياب فاقل اطعم والشم ارضجه
 عنها وهو من المعيب عندهم فتأمل **قوله** وما ذكره المفسر الحج
 ما ذكره من كون كلام المصنف هو القول المجدي بالقابل بعد
 بعدهم جواز الصوم اخذ به الشم من اقتضاه في الاطعام ولو
 حمله على القول القديم القابل بجواز صوم الولي عنه بل ندبه
 ولو مع وجود الزكاة لكان اولي وانسب لانه المعتمد والمقتضى به
قوله بل يجوز للولي ان يشترط ان يكون بالغا عاقلا ولو رفيقا لان الر
 فتيق من اهل الفرض في الصوم بغيره في البهي وانما اشترط حرته
 في الحج لانه ليس من اهل حجة الاسلام فهو كالبهي ثم بخلافه
 هذا والمراد بالولي كل قريب للميت ولو غير وارث او بعده اذ كرا
 كان او انثى ويجوز للاجنبي ان يصوم عنه اذا اذن له الولي والا فلا
 كالحج ويكني اذن الحاكم لا جني عند عدم الولي او عدم اذنه كما مر
 به في شرح الروض واعلموا العلامة الرمي خلافت حيث قال في
 في المجموع ومذهب الحنفية البهي رضي الله عنه انه لو مات عنه ثلث
 رجلا يوم ما وجد بالاذن جاز وهو المعتمد قيا سائر ما لو كان عليه حجة
 اسلام وحجة نذر رقفا فاستأجر عنه ثلثه كل لواحدة في سنة

واحدة وخرج بالصوم الصلاة فلا تقضي عن الميت صلاة ولا فدية
ابدا خلافا لبعض الاية رضي الله عنهم لعدم ورودها وكذا
الاختلاف الا تتبع للصوم كان نذر ان يصوم معتكفا **قوله**
وصوب في الروضة المجزأ بقديم اي وهو المعتمد كما ان شراييم
فيها من هذه المسئلة من المسائل المتفق بها في القديم **قاعدة** ذكر المحب
الطبري في شرح السنة انه يصل الميت ثواب كل عبادة تفعل عنه
واجبة كانت او مندوبة **قوله** والشيخ الهرم اي الكبير وذلك
لنقله تعالى وبي الذي يطيقونه فدية طعام مساكين فان كلمة
لا مقدرة اي لا يطيقونه او ان اطرا د يطيقونه حال الشباك
ثم يعينون عنه قتل الصبر فلو قد رجع ذلك في الصوم لم يلزمه
نفاذ ولا ند ملحق بالصوم بالقدية ابتداء كما صرح به العلامة الرمي
كابن حجر واقرهما شيخ شيخنا وهو المعتمد خلافا لبعض جهة
المختلبن وموافق نصيره الا في نصري المعصوب بعين مهلة ثم ناد
معجزة لانه ملحق بالصوم بالحد ابتداء ولانه وضيفة العمر وانما جاز له
الانابة للضرورة وقد بان عدمها **قوله** وقضية اطلاق المص ان
لا فرق في وجوب القدية بين العني والفقير ولابد انه استغفر رها
في ذمة الفقير كما اقتضاه كلام الروضة واصلا وهو المعتمد لان سبب
الوجوب الفعل وهذا كله في الاراد اما رفيقا عجز عنه لصبر او نحو
واضطر فلا فدية عليه اذا مات رفيقا وليده الغدا عنه ولقربيبه ان
ان يصوم عنه **قوله** الذي لا يبرئ من ربه فلو سري بعد اخراج الفدية
عفاه او قبلها لزمه الصوم ولا يلغيم القدية وكذا يقال في غيرهما
ذكر

ذكر وان قلنا ان القدية فيمت ذكر واجبة ابتداء في الرجوع
القولين لوجود ان القدية الفدية في الاما فتأمل **قوله** اذا
عجز كل منهم اي الشيخ والعجز والمريض **قوله** عذ الصوم
اي الواجب بان كان يلحقه به مشقة تنجز له الفطر بان لا
تتحمل عادة عند شيخ شيخنا او تنجز اليهم عند العلامة الرمي
قوله ولا يجوز تحصيل المد قبل رمضان لو قال ولا يجوز خارج
فدية يوم قتل فدية لكان اولى فتأمل **قوله** ويجوز بعد فدية
كل يوم اي من رمضان **قوله** والحامل اي ولو من نحو زن
او شبهة **قوله** والمرضع اي ولو من ربة او غير آدمي حيث كان
معصوما **قوله** اذا خافنا في انفسهم اي ولو مع الولد لم يجب
الكفارة **قوله** وان خافنا في اولادها اي تحفظت العفارة
ونسبة الولد الي المرضع فلا يستهاله وان لم يكن لها ولد
ولا فرق في المرضع والحامل بين ان يكون مسافرا بين او
مريضين نعم ان افطر نال اجل السفر او المرض فلا فدية في
عليهما وكذا ان اطلق في الامح والكلام في الحرة واما الرقيقة
فتساق وفي غير المتجيرة اما هي فلا فدية عليها للشك وكذا ان
الحامل المتجيرة بنا على ان الحامل تحيض وهو الاصح ثم محل
ما ذكر في المتجيرة اذا فطرت ستة عشر يوما فاقبل فان افطر
اكثر من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها اكثر ما يحتمل فساد
ده بالحيف حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع اتفاق فدية
اربعة عشر يوما عليه الجلال البلقيني **قوله** او من ناي

اي وجوباً **قوله** والكفارة اي من مالها ولا تنقله وتباعد
 الولد لانها بدلت عن الصوم والمرد بها الفدية كما اشار اليه
 الشتم قوله قال والفدية لكان اولي واظهر **قوله** كما سبق اي في
 كلامه **قوله** وظل وثلك بالعرفان وهو نفوس قدح بالمصري
 كما تقدم وبلحق بالمرضع فيما ذكر من اظهر لانقاذ نحي صواب
 ملحزم انشائي العرفان بخل في من اظهر لانقاذ نحي مال غير صواب
 فعليه القضاء فقط مطلقاً لان فطره جائز وتكرار الفدية في من
 اخر فصار رمضان الي دلول رمضان اخر حيث كان موافقاً
 تكرر منه لان الحق في المالية لا تنقذ اخل ولا يلحق صرف الفدية
 للمضاف الثانية بل نص الفقهاء ومسكين وله مرقا امداد لو اخل
 فقط بخل في صرفه مد لا شاي فانه لا يلحق **قوله** والمريض اي
 بهشقة لا يجهل عادة كحمار ومنها الجوع والعطش **قوله** والمسافر
 اي سفر قص وان لم تكن مشقة وان كان له الافضل له الصوم
 في عدمها **قوله** طويل مباحا فتيهات يخرج بها ما لو كان ان
 السفر قصير وما لو كان السفر معصية **قوله** يظن ان اي وجوباً
 ان حصلت مشقة تبطل اليهم والافهم ان وقال العلامة الرملي
 كالحطاب لا يلحق الفطر للمريض الا في بيع اليهم كما مر **قوله**
 ويقضي ان الخ قال في شرح الروض ويشتد في الترخص من
 نية كالمحصر يريد التحلل كما قاله البغوي وعنه وهو المعتمد
قوله والافعليه السنة ليل ومنه الجهادون والراحمون و
 لدراسون والفعلاء ونحوهم **قوله** فان عادت الحجية الخ
 واي

واي مرض يجهل البعق الناس وعلا مئة ان صاحبه يستسكن
 وقتا ويرد وقتا اخر ومما جرب له ان يكتب له في ورقة لبسم
 الله ابراسوما ونس عثا ما في صدورهم من غل الان ففوق الله
 عنكم وعلم ان فيكم ضعيفا ذاك تخفيف من ربكم ورحمة يريد الله
 ان يخفف عنكم وفلق الانسان ضعيفا لا شفا الا شفاوك بالله
 مشفا لا يغادره سقم وينجز بها فانه يري **قوله** وقت صوم التطوع
 ويصوالتقرب الى الله تعالى بها ليس بفرق من العبادات **قوله** ومنه
 صوم عرفة وصوم ناسع ذي الحجة وصومه يكفر ذنوب سنة
 منته اولها المحرم **قوله** بعده كذا الخ ويندب للحاج فطره
 وكذا ايندب صوم ما قبله من العشر ولو للحاج فان الناس مع يوم
 عرفة مطلوبان من غير الحاج من جهتين فان قلت ايها افضل
 عشر ذي الحجة او العشر الاو او من رمضان قلت عشر ذي الحجة
 افضل لاشتماله على اليوم الذي ماري الشيطان في يوم غير
 يوم بدرا وصي ولا اخر منه فيه وهو كيوم عرفة لاشتماله
 على اعظم الايام عند الله تعالى حرمة وهي يوم النحر الذي
 سماه الله تعالى يوم الحج الاكبر وعشر رمضان الاخير افضل
 لاشتماله على ليلة هي خير من الوشهر ومن تأمل هذا وجد كفا
 شافيا وقد اشار اليه ابن الناس في قوله يا الله علم وسلم ما
 من ايام العمل فيها احب الي الله من عشر ذي الحجة فتا مسئله
قوله ما من ايام دون ان يقول ما من عشر او نحوه ومن
 اجاب بغير هذا التفصيل لم يدل بحجة صحيحة صريحة

قط **قوله** وعاشور بالمد ككشوعا وعلى بعضهم قصرها وهو ثاذا
وفي المصباح عاشرا عاشر محرم وفيه لغة المد والقصر مع الالف
بعد العين وعشورا بالمد مع حذف الالف وامانا سوعا فقال
الحج **قوله** مولد وعلى الصفا غاننى انه مولد وينبغي ان
يقال اذا استعمل مع عاشور اي بوافقه لاجل الازدراج وان
استعمل وحده فيجوز فيه ما تقدم ان كان غير مسموع وهو مشتق
من الجمع العشر الذي هو اسم للعدد المعين وقيل من العشر في
الطريق او اذ الابل فقولا **قوله** العرب ودت الابل عشا اذا وردت
في اليوم التاسع وردها القراني بان الاصل في الاستعفاف
الموافق بالمعنى فاعاشورا من العشر بالفتح وقيل سمي بذلك
لان عشرة من الانبياء اكرموا فيه بعشر كرمات وقيل غير ذلك
وكذا يوم ما بعده ويوم ما قبله اخيرا صلا وكذا بقية العشر
قبله وهو كغير الذنوب سنة قبله **قوله** وايام البيض اي ايام
البيات البيض سميت بذلك لياض جميع الجبل فيها بطلوع
القمر وقال العلامة الفشتي في شمس الاربعين سميت بذلك
لان ادم عليه الصلاة والسلام لما اصبها من الجنة اسود
جلده من حر الشمس فجاء جبريل عليه السلام والسلاط
وامره بصيام الايام البيض فابيض في اليوم الاول ثلث بدنه وفي
الثاني ثلثاه وفي الثالث جميعه وهي ثلاثة اشهر من كل شهر
وهي الثالث عشر وثانيه والا صومها صوم الثاني عشر معها
وكن ايام السود وهي الثامن والعشرون وثانيها سميت
بذلك

بذلك ايضا لسواد جميع الليل فيها بعد الفجر وقياس ما صوم
السابع والعشرون معها **قوله** وستة من شوال اي وكونها
عقب العيد ومتوالا لية افضل ويجوز من متفرقة في جميع الشهر
وان لم يصم رمضان كما فيه عليه بعض المتأخرين والظاهر
كما قال بعضهم وصول اصل السنة صومها بصومها قضا او نذر
او نذر صوم يوم الاثنين ويوم الخميس ويوم المعراج وهي
ويوم لا يجز فيه ما ياكله وافضل ايام الاسبوع يوم الجمعة
ثم يوم الاثنين ويوم الخميس ثم بقية ايامه ويستحب صوم
يوم الاربعاء مطلقا سئل الله تعالى عما عدم هلاك هذه الامة كما
اهلك غيره من قبلها كما قاله شيخنا الشيرازي ربه انما يوم
الجمعة او السبت او الاحد يصيام لضعفه عن العمل يوم الجمعة
ولان اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الاحد الاسباب كان
اعتاديهوم ويفطر يوم فوافق صومه يوما منها فلا كراهة ومن
لم يصم بها قبله او بها بعده فلا كراهة ايضا وكذا بيكره صوم الدهر
كله لما كان به ضرر او نوت صق ولو مندوبا وتركت نطقه
اعتاده ويجرم في المرأة صوم النفل بحمرة حليلها بغير ذنبه الا صوم
يوم يوم عرفة وعاشورا امن تلبس بغير صوم عليه فقلعه وان
لم يكن فورا او بفعل جاز له قطعه الا الحج والعمرة او بغيره كفاية
فكن ذلك الا اذا تعين عليه الحج او كان في الحج والعمرة ايضا ومن تعد
بالفعل لزمه القضا فوراً وان سافر ويكره ان يصوم من نطقه ما قبل قضا
ما عليه سكوخا ثم بعد راولا **تنبيه** افضل الشهور بعد رمضان

وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه **قوله** ليلة الحادي
او الثالث والعشرين اي بناي ما ذهب اليه الشافعي رضي الله
عنه من انها ظن **قوله** ليلة يعنيها **قوله** وله اي لصحة وتحققه وه
جواز **قوله** مشرطان مراده بالشاملين من فساد في الركن
كما **قوله** النية اي وتكفيه ان طال ملكته او لم يقدر مدة
فان خرج من المسجد انقطع الا اذا نوي عند خروجه العود
اليه فلا تنقطع النية حتى دخل مسجد او لو غير الاول صار معتكفا
نعم خروجه لغيره في القدر بيده لا يقطع **قوله** وينوي اي
المعتكف **قوله** الغرضية او النظراي وتكفيه ان اطلق نية النذر
وان طال ملكته ويقع جميعه في ضا كما قاله شيخنا ونوع
فيه ووجه بعضهم ونوع جميعه في ضا بالوقوف لا يقع
جميعه في ضا لا يحتاج الي نية ولم يقول به بخلاف الركوع مثلا
ومسح الرأس فانه لا يحتاج الي نية فليست **قوله** وفي قطعه يخرج
ما ذكره كماله لا يقطع فيها لوش لا يتابع خروجه لعذر لا يقطع
التتابع كاكل وتفاحاجة ومرف وحيث ونفاس وغير ذلك
بخلاف القاطع لتتابع كعبادة مريض فانه يشترط النية **قوله**
في المسجد اي غير المشاع ويكفي فيه الظن ولو بالاجتهاد
ومنه وجبته ورش منطل به وكذا هو كقول شيخنا وان لم
يكن اصلها فيه او عكسه او على سلطه والجامع اولي بل يجب
ان نذر مدة فيها يوم الجمعة ولم يشرط الخروج لها ولو عين مسجد
كفاه غيره الا المساجد الثلاثة فلا يجزئ في غيرها عنها لمن يذ
نظلمها

فصلها لكن يلحق المسجد الحرام عن الاضربين لمن يذ فقلده
عليها ومسجد المدينة عن الاضربين لمن يذ وظلها علم ولو عينها
زمننا تعين وان فانه كفاه بعده **قوله** لو وقف انسان فرة
مثلا مسجد هل يصلح الاعتكاف عليها ام لا نعم يصلح الاعتكاف
عليها ان كانت ثابتة طال الوقف بنحو مسر ولو ازيلت بعد ذلك
لكن لان الوقفية اذا ثبتت لا تسقط كما اقي به العلامة الزبيدي
وما مضى لشيخ الاسلام من عدم الجواز لمجولي ما اذا لم يشهر
قوله بل الزيادة عليه اي بما قد رالها نية **قوله** بحيث يسمي
ذلك اللبس عكوا واستحب الامام الشافعي رضي الله عنه ان يكون
قد ر يوم خروجه من خلاف من اوجبه **قوله** اسلام اي ابتداء
ودواما في ضا كان الاعتكاف او نفلا ومن ومات هذه الشر وها
ذكرها التملية وسناني في كلام الطه مفضلة **قوله** ولو ارتد
المعتكف او سكر اي منقذ با وصرح التمل بهذين لسكون المص
عنها وهما يبطلان الشايع ايضا فيجب فيه الاستئذان **قوله** ولا
يخرج المعتكف اي مع فقد بقا به على اعتكافه لانه ينقطع لا
ينقض وجه قال شيخنا ومراده بها ان الخروج من المسجد مبطل
للاعتكاف وحرام في منذ ومقيد بيده او متتابع الا الاعداد
المذكورة فتأمل **قوله** من يقول لو غاب الخ هو بيان للحاجة
المذكورة هنا وله الذهاب لها الى داره ما لم يفحش بعد هاجت
المسجد بان يذهب فيه اكثر من الاعتكاف ولا يكتفى فعلها
في ستاقية المسجد او دار صديقه مثلا ان كان يحتم ذلك

والا فلا وله في حرج عيادة مريض وان تعدد ومثلها الصلاة
على الجنائز وان تعددت ايضا ما لم يبطل زمنه او بعدد من طر
طريقه وله الوضوء ولو مندوبا لانه تابع له **قوله** غسل جنابة
اي ان تغذر طهره فيه بيا مكن وتجب المبادرة فيه ان كانت متنا
بعة والا بان لم يبا در بة فيبطل ثانيا بعد **قوله** او عذر الخ هو عذر
على حاجة الانسان **قوله** من صيف او نفا من اي ان لالت مدة الا
عتكاف بان كانت لا تخل عن ذلك والانهي مقصورة اذا كانت
من حقتها ان تصبر لما يظهر وتغسل عتب طهر **قوله** يخرج المرأة
الملة من المسجد لا جلتها اي الحيف والتفاس **قوله** من مرض
اي ومنه الجنون والافخا ولا يبطل التتابع بغير وجهها ولا باض
جهها من المسجد مطلقا سوا ان تغد من ثا منها فيه ام لا ولو بقيا
في المسجد حسب زمن الاي من الا عتكاف دون الجنون
لا يمكن القيام معه هو بمعنى يشق وان لم يعر كما يبا خذما قبله
ختا **قوله** استسهال وادرا ببول وما جرب الاول ان ياذن من
حب الرشاد وجز من ينسب القتلون ويحرمات معا ويدقان وسبق
منها كل يوم نحو ثلاثة ذراهم على الرقيق وما جرب للتأني ايضا ان
ينقع جن من الحصى في خل بكر ثلاثة ايام ثم ياكل ويشرب عليه
الخل ثا انه يبري **قوله** فلا ينبغي اي ويخرج من مندر ومتتابع ويبطل
به **قوله** بسببها اي المهي ويبطل الاعتكاف اي وكذا انتا بعد
بالاولي قل له بالاولي اي يسوق في المسجد بلا عذر والاقامة نحو حد
ثبت باقيه لا مبينة او بحق تعدد بالمطل به **قوله** عاها بالتخييم اي
ولو

ولو جازلا غير معه وركها من **قوله** واما مباشرة المعتكف
الحج اي ما يبطل الصوم يبطل الاعتكاف وتتابعه وما لا يبطل
ومما لا يبطل التتابع خروج مؤذن را في المنارة المسجد القرية
منه عرفا حيث القى الناس صوته ومثله السيل اخل الليل وا
لتي الجمعة وثانيتها كذا لا اعتياد الناس للتهي للصلاة
الجمعة والصبح بد الكفعم لو وصل الشعار بالاذان بظهر
السطح امتنع الخروج لهما كما يحسنه الاذرع لعدم الحاجة
اليه ولا ينبغي لبقا السلطان ان كان ميا حا ولم يكن من جهة بل
لسلام او منصب وشركه حال نذره وعينه ولم يكن منافيا ل
عتكاف وكلما يقطع التتابع يجب معه الاستيناف وكل ما لا
يقطعه يجب ففاز منه متصل به فعم لا يقضي زمن ما يبطل الخروج
ولم يبطل زمنه كثر من غسل جنابة واذان واكل وشرب لانه
معتكف فيه وخروج المعتكف لعيادة نحي جار وصديق يشق عليه
عدم عيادته افضل من دوام اعتكافه من حيث بقا صحتة ولا
ريض في الاعتكاف النظهر والترين باغتسال وقف شارب وليس
ثياب حسنة ونحو ذلك ولا يكره المعتكف فعل التتابع كالنخاطة والعتا
ما لم يكن منها فان اكثر منها كرهت لحزمة المسجد الا كتابة العلم ولا
يكره الاكثر منها لانها طاعة كتعليم العلم والله اعلم بال
فصل كتاب بيان احكام الحج ففتح التي اكرها
لقتان قري بهما في السبع وكذا الحجية واكثر المسموع فيها الكر
والقياس لفتح واصلة لغة القضا كما قاله الترمذي وما خوذت

ج

بنة

توله حجته اذا ثبتت مرة بعد اخرى والاول هو المشهور بقا لا بد
العهد في كشور الاسرار وحكمة تركيب الحج من الحج واليمين اشارة الي
ان الحج من الحج واليمين من الحج وكان العبد يقبل بآداب جليل
يلجى من اي ذنب يغفره بحملها وهو من الشرايع القديمة الالهية
الكيفية الالهية فانه من ضايف هذه الامة قبل وردان فامن في
الارض حج البيت واما ان الملايكة طافوا بالبيت قبل ادم عليه الصلاة
والسلام بسبعة الف سنة والصلاة الاوائل منه ضلائق للفاطمي
حسين وهو يكفر الصغار والكبار حتى النشأت في المعجزة اذا
مان في حجة او بعده وقبل نهكته من ادا بها ومن في السنة السابعة
دسة من الهجرة في الرجوع وما قبل انه فرض في السنة الخامسة فمحمول
على نزل ابنه فيها ولا يلجى في العمر الامة واحدة في الترخي وقال الامام
احمد كماله وامر في رضي الله عنهم انه في الفجر وليس لاي حيلة في
رضي الله عنه نص في المسيلة لكن اختلفا ما جابه فقال محمد كقولنا
وابن سبيخاته في الفجر وكذا العمة علي الترخي واما حديث انها مندوبة
فضعيف بالتفريق المحقق ولا يجهان التي من مرة الا بنحو نذر او
قضا وهو فرض عين على المستطيع وكذا العمة في الاظهر لقوله تعالى
وانتم الحج والعمرة لله اي اتوبها ما مابين وهو معلوم من الدين بار
بالضرورة ويكفر جاحده الا اذا كان قرا باعهد بالاسلام او مشايبا
دية بعيدة عن العلم **قول** وهو لغة الحج والعمرة في الحج مشرا واما
لغة في الزيارة والتميز بينهما بالايال الالهية قال شيخنا ولو سكت
المصنف عنها مع ذكرها فيها ياتي لشيء لفظ الحج لها كذا في نحو
قنا مل

قنا مل **قول** وشرايعا وجوب الحج اي ولعمرة وهذا هو المرتبة
الخامسة وقبلها اربع مرتبات الاولى بصلحة المصلحة وشرايعها الا
سلام فلو لم يملك ان يلجى من غير المميز من هي ومنه وبتقوى
عنها جميع اعمال النسل وان لم يكن الولي ملجى ما كان لا بد ان
يطوف به مع طهارتها معا فلو اعتقد صبي الكفر فان قادن ارحامه
اعتقاده الا حرام لم يلجى لان اعتقاد الكفر ينافي النية وان طرأ اعتقا
بعد الا حرام لم يوش لان اعتقاده الكفر لا يوجب كفره كما صرح
به العلامة ثبت قاسم فاقوله عن العلامة الرضوي واقفه واما لو
توب عنه واليه مع اعتقاده الكفر فانه لا يوش لان نية
لا تقترن مع احرام الولي عنه كذا اخاه شيخنا الشيرازي الثاني
صحت المباشرة وشرايع الاسلام والتميز فليميز ولو رفقنا ان
يلجى باذن وليه ولو فاكها او قضا ويا من الاعمال بنفسه وان ارح
عنه الولي الثالثة صحت النذر وشرايع الاسلام والتميز والبلوغ
فيصح نذر الرقيق الحج الرابعة الوقوع عند فرض الاسلام وشرايعها
الاسلام والتميز والبلوغ والحرية فيقع حج الفقير عند فرض الا
سلام وان شق عليه او حرم سفره له **قول** سبعة اشياء في بعض
الشيخ مع ضلالا سبلا اكثر من ذلك ولا يخفى ان المهم لم يميز
مشروعا لا استطاعة من غير ما وسياى الشبهة في ذلك وقد تقدم
ان هذا هو المرتبة الخامسة وشرايع الاسلام والتميز والبلوغ
والحرية ولا استطاعة كما وسياى **قول** الاسلام اي فلا يطالب
فيه الكافر الا في الدنيا ويطلب به المرتبة ان استطاع قبل دنته

او فيها فان اسلم ثم مات قبل حجه وجب عنه الحج من تركه **قوله**
 والبلوغ اي لعقله على الله عليه وسلم ايها هي حج وبلغ تعليم حجة
قاعدة يكتب للحج ثواب ما علم او علمه عنه ولبه من الطاعات
 ولا يكتب عليه معصية اجماعا **قوله** والحرية اي الكاملة على المتص
 بعد ذلك اي بعد الاسلام وعوا الكفر وبعد البلوغ وهو الهوى
 وبعد العقل وهو الجنون وبعد الحرية وهو الرق **قوله** ووجود الزاد
 الحج هذا وما بعده من **س** وط الاستطاعة بنفسه وهو احد ثوابها
 والاخر الاستطاعة بنفسه وهو احد ثوابها والاخر الاستطاعة
 بغيره كالحج من ميت غير من تركه من تركه وجب باومن وارث او اجني
 جوار او عن معصوب بعين مهيلة وفاد معجزة او مهيلة كحمار
 باجرة فاطلة عما ياتي او يطيع لذل كقريب او اجني ادي في صفة
 بنفسه لا بهال وكون المطيع غير معول على كسب او سول ومن الاستطاعة
 ما جرت به العادة من وهاب ركب الحاج **قوله** وقد لا يحتاج اي
 كان يكتب بشرط ان يكون كسبه في اول يوم من ايام الحج فدر بيايام
 الحاج وهي مابين زاول سابع ذ الحجة وزوال ثالث عشره او ثاني عشره
 تقى ستة ايام او سبعة وان نفر النفر الاول بعن منه فليم فهي خمسة
 ايام او ستة ويغير في العدة كفاية زمن ايها لها وهو نحو يوم مع
 مونه سفره **قوله** قريب من مكة اي بان يكون بينه وبينها دون
 مرحلتين **قوله** وجود الما اي بنفسه او بشئ الفاضل عما ياتي **قوله** ووجوب
 الرحلة واعلمها من الا بل والمراد بها هنا الاعم بالنسبة لطريقه الذي
 يسلكه ولو نحو يغفل ومار وبقربنا في ماص صوبه من حل ركب به

ادنيا حيث لا يقربه ولو لم يثبت في الرحلة لوجود مشقة به
 تلحقه اشترط له وجود محل او كنيسة وعديل يحل في الشق
 الا وتطبق به محالته وقد رتبها موثقة فابرة وان لم ينجح الا بها
 وتكفي المعادلة بالاقوال حيث جرت العادة بها في الجنان لا في الوضو
 وقد مرح بذلك العلامة الرمي حيث قال والمراد به انه ان اسلمت
 المعادلة بحيث لم يخشى ميلا ورايا من يسلكه له لرمال عند نزوله
 لنحو قضا حجة اكتفى بها والا فلا تنب تقين الشريك ومثله العلامة
 من **قوله** الشك في قوله لرمال لكان اولي لان الرحلة تعتبر في
 احق للمرأة والخنثى مطلقا **قوله** سوا قدرها على المشي على الارض
 نعم يندب للقادر عليه فوجامت فلياق من اوصيه **قوله** وهو قوي
 على المشي اي وعيا حمل زاده او وجو دما يحميه عليه فان عني عنه فاصليه
قوله ويشترط ان يكون ما ذكر اي من الزاد لم والرحلة وغيرها والرحلة
 له ولما معه **قوله** عت دينه ولو وصل اوله تعالى **قوله** مدة ذهابه
 وايا به اي واقامته وان لم يكن له اهل وعشرة في بلده **قوله**
 عت مسكنه اي ومسكن من تكن منه موثقة وعت فاقدم كذا **قوله**
 عت مال تجارته فليز منه لفساد كذا اثبت حجة بالاضافه المعجزة
 التي يستقلها وان بطلت تجارته ومشتغالاته كما يلزم منه منهما في دينه
 وفارق المسكن والخدم بانه يحتاج اليهما في الحال وما نحن فيه نتخذ
 ذخيرة في المستقبل ولما استغنى بسكنى الر بلا وجب بيع مسكنه ولا يلزم
 الا محققا ولا كتب فقيه ولا بهابهم زراع وسو نحو ذلك والافضل للحاق
 العت بتقديم النصاح لان الحاجة اليه نافذة والحج على الرخي وقد

وقد صرح كثير من العارفين وغيرهم بوجوبه وصحة
في اصل الروضة وهو المحدث وعليه فلو كان لم يكن عاصيا وان
لم يخشى العنت فتقدم الحج اولى واذا قدم النكاح على الحج
ومات كان عاصيا **قوله** امت الطريق اي سوا في البر والبحر بان
غلبت السلامة فيها والالم يجب عليه المسار بل يحرم السراذ
ذاكر **قوله** في نفسه اي او نفس محترمة معه ذات منفعة واولاد
او صر بها واهل والعفو كالتغيب **قوله** او ماله اي الذي يحتاج لاستحقاق
لا يما معه من مال التجارة مثلا وان قلا وهو ماله حيث كان يات
عليه لو انتابه او ماله غير محترم كذا **قوله** او يضعه اي او
يضع غيره **قوله** ثابت في بعض النسخ اي فهو شرطا فان
جعل الزاد والراحلة مشرطين والافهوسايع قتاسل **قوله**
ان يبقى من الزمان اي ان تكون استطاعته بما تقدم في وقت لو
ذهب فيه الى مكة في السير العناد لادراك السر والذات وقت خروج
اهل بلده منها ويعتبر تمام الاستطاعة الى عودهم الى البلد فان فرغ
عن الاستطاعة في جز من ذلك لم يجب عليه السفر واما قوله
بعضهم ان هذا شرط الاستقرار السفر لا لوجوبه بل لوجود **قوله**
السير المعهود اي بعد وجود الزايع ووالراحلة وسائر ما **قوله**
لم يلزم الحج اي بل يحرم عليه كما افق عليه العلامة الرمي
قوله اربعة بل ستة كما ياتي في تراجمها المحقق والتفسير والتر
تيب في معظم الاركان **قوله** احدهما اي الاركان **قوله** الاحرام اي
مطلقا او معينا وهو اولى ولو كان كاحرام زيد في الاول يبره لما
مشا

مشا وفي الاخر يبره لما صرح به ان علم والافهوسايع
احرام مطلقا في الشهر الحج صرحه بالنية لما شامت السكينة او
اليها ثم اشتغل بالاعمال وان الطلق في غير اشهره والالح انه
ينعقد مرة فلا يبره الى الحج في اشهره **قوله** اي نية الوصول
في الحج افاد به ان الاحرام هو الوصول بالنسك المصاحب لنية التي
هي الركن حقيقة ولو عكس لم يصح عبارته لكان اوليا وانسب
قوله والثاني اي من الاركان ايضا **قوله** الوقوف بعرقة اي يحزن
من اضواء او غيا متصل بارضها كدابة هو راكبها او في شجرة اصلها
فيها ولا يكتفي بها كطائر فيه **قوله** والمراد حضور المحرم اي وجوب
فيها ولو ثابها اذ ما في طلب ابن اوها ربا او نحو ذلك وان لم
يعرف كونها عرفة **قوله** وهو اليوم التاسع من ذي الحجة اي
صقيقة او صلا كما لو غلطوا فيه من حيث الروية فلو غلطوا بالمكان
لم يكن مطلقا لندرته ويسمى الموقف عرفة لانه نعت لابن ابي عمير
الصلاة والسلام في ابره عرفة اولان حين يل عليه السلام كان يدور
في المستارع فلما رآه قال قد عرفت اولان ادم وصوي عليها الصلاة
والسلام المتقين فيه فتعارفوا اولان الناس بينا عرفون فيه
قوله ولا معنى عليه اي وليس لغيره ان يني عما فعله ما لم يقف فيه
فانه الحج فلا يقع فيه فلو لا يني في المجنون والسكران اذا زال
عقله فيقع صحتهما فلا يني لان السكران اذا لم يزل عقله فيقع حجه
فرضه **قوله** ويستمر وقت الوقوف اي بعرقة **قوله** الثالث اي من
الاركان ايضا **قوله** الطواف اي طواف الافا منه زيد في وقت

بانتها في ليلة النحر ولا ارض لوقتته **قوله** بالبيت اي اللغة
ومقدار ارتفاعها الى السماء فليطه بجا عذني مناسكه
بالذراع المصمى من جده ثلثة وعشرون ذراعا ونفق ذلك
ذراع ومقدار عرضها من جهة ركني الحجري الاسود والثاني
ثلثة وعشرون ذراعا ورباع ذراع ومن جهة ما بين الركنين
الثاميين ثمانية عشر ذراعا ونفق ورباع ذراع ومن جهة
ما بين الثاميين واليهما ثلثة وعشرون ذراعا ومن جهة
ما بين اليهاتين تسعة عشر ذراعا ورباع ذراع **قوله** سبع
صلوات اي سبع مرات بقبيل **قوله** جاعلا في طوافه البيت
عن يساره اي ما ارتقا وجهه خارجا من اركان البيت وشاذرا
منه بفتح الذال المعجمة اي الذي من جهة الباب **الباب**
قال تعالى والبطون في ابا بيت العتيق وعن الحجر بكسر الهمزة
وهو المحور عند الصخرة بقدر نفق دائرة ويقال له الحجر
دا خلا في المسجد ولو في هوايه او على سطحه ثابا لم ان لم
يكن في ظن منكر غير ما روي له الي غيره كطلب ابق ونحوه
كما **قوله** مبتد يا بالحجر اي بعد مسح بيده وتقبيله وسين
ان يقول عند استلامه في كل طوفة والاولى اكد بسم الله
والله اكبر اللهم ايها تبارك وتعالى بقا بكتا بفتح وواو
بعهدك وانبأك لسنة نبيك محمد صلي الله عليه وسلم وقبالة
الباب اللهم ان البيت بيتك والحرم حرملك والامن امانك وبعد
مقام العائدين بك من النار وبشربك الي مقام ابراهيم
الخليل

الخليل

الخليل عليه الصلاة والسلام وعند الانتهاء الى الركن الثاني
اللهم اي اعوذ بك من الشك والشر والشقاق والنفاق
وسوا الا فلا في وسول المنقلب في المال والاهل والولد وعند الا
نتها الى تحت الميزاب اللهم اظلي في ضلك يوم لا ظل الا ظلك
واسقني بكاس محمد صلي الله عليه وسلم شربة هنية مريفة
لا ظمها بعدها ابدا يا ذا الجلال والاكرام وبين الركنين اليهاتين
والثاميين اللهم اجعل حجي مبرورا واذنبا مغفورا وسعيا
مستورا وعيلا مقبولا ونجاة لثني من ياعن من ياعفور
وبين الركنين اليهاتين رينا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وتنا عند اب النار واليدع بها شافي جميع طوائفه
و يستحب للذكر الرمي اي الاسراع في الاستواها الثلاثة الا
ول في طواف بعده سبع مظلوب والاضطباع ايضا في حق
الذكر بان يجعل في حمارداه تحت منكبه الابهين وطرفه
على عاتقه الابهين ويكشق الابهين في الطواف الذي يرمى فيه
حقة حتى يفرغ من من السعي ولا يستقبل الركنين الثاميين
ولا استلامهما وبين استسلام الركن اليهاتين ولا بين تقبيله
قوله الاسود الحجري اي بن خزيمة بن عباس رضي الله
عنه ان الحجري الاسود يا قوته بيها من بيت الجنة استل
بيا من ابن البن وانها سودنة فطلي بن ادم ولو لا ذلك
ما مسه ذراعها الا برمي **قوله** يجمع بدنه اي من جهته
شفة الابهين تلو بدغير الحجري لم يحجب اي فاذا وصل اليه ابتدا

منه ح تلو اربل واعيا ذبا الله تعالى وجب ملحاذات ملحدم
وامستلامه ويشترط طاله الطهارة من المحدث والنجس وسئل العوفي
عن كافي الصلاة قل زال في الطلوع او جد السج والظهر وبنى على طوافه
وان تعده وطلال الفصل قال في المجمع وعلم النجاسة في المصلا وما
عمت به البلوى وقد اختلفنا في جملة من لم يمتحى الصلابة العفوية
ويستغنى بقيد بما ينفي الاخر انه عدم **قوله** والرابع اي من الاركان
ايضا **قوله** السعي الخ قال لم طهارة ولا ستر ولا غير ها ويندب فيه
المشي في طريقه والعدو للرجل في وسطه وموضعها مع ذلك هناك
فيمشي حتى يبقى بينه وبين الجبل الاخر المعلق بركن المسجد عيالا
مباركة قد رستة اذرع تبعدوا حتى يتبين سلاطين الميادين الاخر
احدهما في ركن المسجد والاخر متصل بدار العباس رضي الله عنه
فيمشي حتى ينتهي الى المروة واذ عاد منها الى الصفا مشيا في موضع
مشبه وسع في موضع شبيه او لا ولا تعد والمروة ومثلها الخ في بيت
ان يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجي مؤثر عما تعلم انك انت اعز
الاكرام اللهم اجعل حججنا من وذنبا مغفورا وسعيه شكريا و
نتجاة لتتوبوا عن ذنوبنا يا غفورا وان يسبح ما شيا ويحججنا ركبنا و
يقول بين مرات السعي فتأمل **قوله** ويشترط اي السعي **قوله**
ان يبدا في اول مرة بالصفا وفي بعض النسخ ان يبدا في كل مرة بالصفا
الخ واعترض بان لا يصح ان يبدا في كل مرة بالصفا بل يبدا بها في الاثر
وابا لمرو في الاشفاق واجيب بان لكل مرة مما يفحصها
لا كل مرة من السعي فانه بالمل اتقوا لو لم تكن الجواب ايضا بان المراد

ان يبدا كل مرة بالصفا اي كل مرة من السعي فكل بعد كل طواف
اي كلما يريد الطواف ويريد السعي بعده يجب ان يبدا بالصفا وح
لا يشترط حال وحده في هذا اول من كونه خطا ولا يشترط الا ان الصاق
عقبها واصابعه بما ذهب منه او اليه لانه قد دفن من الصفا ثلاث
درجات ومن المروة درجة واحدة وبين ان يرفي على الصفا والمروة قد
تامة فاذا رقا استقبل البيت وتا الله اكبر الله اكبر الله اكبر
ولله الحمد الله اكبر ع ما هداونا والحمد لله عليها ولان ولا اله الا
الله اكبر حده لا شريك له كنه الملك وله الحمد يحيي ويميت بيد
الخير واليه المصير وهو عيا على شئ قد برح الا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده واعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا
الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولنوره الكافون
ثم يدع بها صاحب ديننا وديننا ويعيد الذكر الدعاء ثانيا وثالثا
قوله وعوده منها اي المروة **قوله** اليه اي الصفا **قوله** والصفا
بالقصر الخ واصله الحجارة الملسا وادتها صفا كحجر وصفا هو
الحجر الملس فهو يستعمل في الحج والمزدق ان يستعمل في الحج فهو
الحجارة او في الحج **قوله** طريق الحج هو بفتح الراء المهملة واما
باسكانها فهو العين كما قال الشاعر
اشارت بطرف العين خيفة اهلها
فايقنت ان الطرف قد نال مرحبا
واصل وسهل بالحجيب المتبسم
قوله جبل اي قميص الخ قال في المستطرف سمي بذلك لان ادم عليه
الصلاة والسلام اقتبس منه النار التي في ايد الناس **قوله** والمروة

الحج وهو افضل من الصفا في الرأح وهي كل في جبال قينقاع او في
 قينقعات ومقدار ما بين الصفا والمروة سبع مائة وسبعون
 ذراعا والذراع القصير وهو ذراع اليد **قوله** ان جعلنا كل منها
 نسكا صوابه ان جعلناه نسكا لان الركن واحد **قوله**
 وهو المشهور الحج هو المعتمد ويكنى هذا الشعر المترسل عن حد الرأس
 كما صرح به العلامة الرمي يلى في ما تقدم في مسح الرأس
قوله فان قلنا الحج مرجوح **قوله** ويجب تقديم الاحرام الحج
 هو اشارة الى الركن السادس وهو الترتيب الا في جواز تقديم
 السعي على الوقوف بعد طواف القدوم والاولى تاخير عنه والافضل
 جواز تقديم ازالة الشعر في الطواف بعد الوقوف كما ياتي
 فالترتيب في المعظم **قوله** السابقة اي وهي الوقوف بعرفة والمطواف
 بالبيت والسعي بين الصفا والمروة والحلق او التقصير بافضل اركان الحج
 الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق واما النية فهي وسلسلة
 للعبادة وان كانت ركنين **قوله** وفي بعضها اربعة اشياء اي بل
 خمسة لا الترتيب فيها ركن ايهما في جميع اعمالها واما واجبهما
 فشيان الاحرام من الميقات وحناب محرمان الاحرام **قوله**
 الاحرام الحج لو ابدله بالنية او جمعها معه كما مر لكان اولى
 واظهر **قوله** وهو الرأح الحج هو المعتمد **قوله** كما سبق
 اي في كلامه من باب **قوله** واجبات الحج اي وهي التي تجزى بالدم
 مطلقا اذا فانت بخلاف الاركان ويجزى تركها في العاقد العالم
 المختار والذاكر لا حرام في ما ياتي ومن الواجبات ايضا التحنن

عن

عن محرمان الاحرام **قوله** ثلاثة اشياء اي بل خسة على المعتمد
 الاحرام من الميقات والرمي والبيت يعني وبمزدلفة وطواف
 الوداع وان لم يعد من اعمال الحج فتأمل **قوله** احدها
 اي واجبات الحج **قوله** الاحرام من الميقات اي كون الاحرام
 منه **قوله** الصادق بالزمان الحج قال شيخنا فيه استهلال
 من معنى الابتداء والقرينة معا في جملة ثم قال وادفاله الزمان
 في الميقات لا يستقيم لان الميقات لفظة قد اشبهت وانه لا معنى لوجوب
 الاحرام في زمانه انتهى قول عبارة العلامة بن حجب في تعريف
 الميقات وشرعا هنا زمن العبادة ومكانها فاطلالة عليه حقيقة
 الا عند من يحلف التوقيت بالمجد بالوقت فتوسع انتهى ومثله
 غيره وح فيجوز اطلاق الميقات في الزمان والمكان فتأمل
قوله شولا اي من غروب الشمس اولا ليلة منه ولا ينقلب لو
 سافر الى بلد مطالعة حتى لو لم يزل ليل في الوجه الوجه
قوله وذلك بعد افتتاح القاف اوضح من كسر هاء سمي بذلك ليقوم
 عن القتال فيه **قوله** وعشر ليالي من ذلحجة اي فيصح الاحرام
 به فيها وان لم يكن الاثني عشر فيها بان لم يدرك عرفة قبل
 الفجر تانه يتحمل بها في حال العلامة الرمي وهذا اذا تمكنت من
 ايقاع بعضه في الوقت والا انعقد بحجرة كان كان به من مثالا واحرام
 بالبح ليلة النحر انتهى ومثله شيخنا **قوله** فيجى السنة وقت
 لاحرامها اي العرفة وقد يمتنع الاحرام بها لعارض كما لم يحرم بالحج
 او من عليه حج بقية افعاله كما قبل النحر من منى فتأمل **قوله**

نفس مكة اي وكونه من المسجد بعد الغسل وحلولة ركعتين
فيه اولى من بيته بعد تلك الصلاة افضل **قوله** فيمقتات اطلق
جده الحج والمعتمر كاللحاج في ذلك **قوله** ذلك الخليفة بضم الخاء المهملة
وفتح اللام تصغير الخليفة ففتح اوليه واخذه الخلفاء متيقان
معروف وهو لم يسم الا ببابا ر علي كرم الله وجهه وسميت بالاول
لوجود الثبات المسمى بذلك فيها وهو الخليفة المعروف وبالثاني
لرغم العلة ان عليا رضي الله عنه قاتل الحجت فيها وهي فيا نجي
ثلاثة اميال من المدينة الشريفة وفيها نحو عشرة مرصحات
مكة ففيها بعد المواقيت **قوله** من الشام اي باختيارها لان
في الزمان السابق وما الا ان فيمقتانهم ذلك الخليفة المذكور وهو
بالهجر والقصر ويجوز فيه ترك الهجر والمد مع فتح الشاين ضعيف
واوله نابلس واخره العرس وقيل حد طول من العرس الى القرية
وعن ضامن جبل طلي من نحو القبلة الى بحر الروم وما سامة من
البلاد ان وهو مدكور في المظهر وسمي بذلك لانه من مشبه
القبلة اولا فان قوما من بني كنانة شاموا اليه اي تياسوا و
بشام بن نوح فانه بالشاين المعجمة باللغة بالسريفة اولا ان
ذات شامات بيض وجر وسود **قوله** ومصر وهي المدينة المعروفة
تد كوتوت وحدثا طولها من برقة التي في جنوب البحر الرومي
الي ابيه التي في ساحل البحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نحو
اربعين يوما وعرضه من مبينة اسوان وما سامة من العهد
الا على المدينة ريشا واذا هات من مسافة القل السعيد في

البحر

البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نحو ثلثين يوما
سميت بذلك لتمررها وقيل باسم اول من سكنها من بني
ابن صر سام بن نوح **قوله** فايده طباعهم ما بين
مصر ومكة المشرفة توجد مسافة مائة واربعون فراسا
قوله الجحفة وهي سم قرية كبيرة كانت واجحفها السيل اي
ازالها وقد ابدلت الان برامع لانها قبلها بسير وهو على نحو ستة
مراحل من مكة وفي المجموع على انها ثلثة فراسا حل منها وفي شرح
العلامة تب حجازا نجي نحو خمسة فراسا حل والراجح الاول وهي
اوسا المواقيت **قوله** من نفا مكة اليه في الحجاز مثلها وهما
المركب عند الاطلاق اليه اقليم معروف **قوله** بالملم ويقال ايضا
الملم بالعرف وشركه والملم والبر مرم وهو اسم جبل على مر طين
عن مكة **قوله** قرن بفتح القاف وسكون الراء المهملة اسم لجبل على
مر طين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعلب وما يقع
الرائحة اسم قبيلة من اديسب اليها او يسير الغل في **قوله**
من المشرق اي الشامل للعراق وغيره **قوله** ذات عرق بكسر العين هـ
وسكون الراء المهملة اسم قرية على مر طين من مكة مشرفة
على وادي العقيق **قوله** بقى من مسكنه بين مكة والميقات
فمبقاة مسكنه وهذه المواقيت للحج والعمرة فيجب عليهم الخروج
الي ادى الحبل ولو بطلوة وحكمة ان الحج فيه الجمع بين الحبل والحرم
بعرفة بنى العمرة فلذا لا يجب الخروج الي ادى الحبل بل الحبل الجمع
وافضل بقاع الحبل الحجازية بكسر الجيم واسكن العين المهملة

وتتحقق الروفة تستد سمي باسم امرأة كانت ساكنة بها
ثم التبعج وهو مساجد ما يشته رضى الله عنها سمي بذلك لان
عن يمينه وادنا يقال له ناعم وعن يساره وادنا يقال له نعيم وهو في
واد يقال له نوان ثم الحديبية تسمى اليان على الاوضح وهي سمي محل
عند البر المعروف بعين شمس وقبل سمي باسم شجرة حدبات
بيعة الرضوان عند ها والالي على تسعة ميل والثانية على تسعة
اميال ايضا والثالثة على ثلاثة اميال ومن لم يجر في سفره
ميتا كاللجائي من نحو سواك احرى من ميتين من مكة وان
حاذي ميقاتين احرى من ميا اذا اقربهما اليه فان تساوى في
القرب احرى من ميا اذا ابتعدا عن مكة ان امكنت **قاعدة**
ذكر بعضهم ان تحديد المواقيت كان في حجة الوداع كما قاله
الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه **قوله** رضى الله تعالى عنه في الثلاثة اي
في ايام التشريق الثلاثة ان لم ينفر النفر الاول بان لم يفرخ من اشغال
سفره قبل غروب الشمس ليوم الثاني او يومين ان فرغ من
حجرة العقبة وحده في يوم العيد ولو قال المصنف والرمي ليشكها
وكان اخص ويدخل وقت رمي حرة العقبة من صبح ليلة العيد
وحده ووقت الفضيلة له ما بين ارتفاع الشمس وزوالها ويبقى
وقت الاختيار الى اخر يومه وقت جوازها الى اخر ايام التشريق
الثلاثة ويدخل وقت رمي كل يوم من والشمس واختار
الحج وجوازها الا اخر ايام التشريق ايضا ويجوز رمي ما فات ليل
ونها ولا يصلح الرمي بعد ايام التشريق **قوله** يبدأ في

ايام

ايام التشريق الثلاثة لاني يوم العيد وحده اما يتيه هو فلا يري
فيه الا الحجر العقبة فقط قال شيخنا وشا لا بهذا الى ان التشريق
بينها مشاومني بقى من واحدة من رمية لم يصلح ما بعدها
فتأمل **قوله** بالخطري اي التي تلي مسجد الخيف ثم حرة العقبة
اي وهي التي تلي مكة **قوله** ويرمي اي بيده لانه لو اراد بالرجل
او متلاع مثلا فان عجز عن اليد وقد رعى الرمي بقوس فيها وبهم
وبرجلين الاول كما هو ظاهر او قد رعى الاخيرين فقط فهل
يتخير ويتعين الفم لانه اقرب الي اليد والتعظيم للعبادة او
الرجل لان الرمي بها معهود في الحرب ولان فيها زيادة تحقيق للشك
المقصود من الرمي تحقيقه كل محتمل ولعل الثالث اقرب لوقوعه
على القوس بالفم والرجل فهو حكمه فيها ذكر ولا يكتفى بوضع الخواتم
في المرمى لانه لا يسمي مرما **قوله** كل حرة اي حول العمود المعروف
بها كبقدر الثلاثة اذ رعى من جميع جهات الا حرة العقبة كلها
وجه واحد ولا يكتفى رمي العمود الا اذا وقع في المرمى ولا بد من
قصد المرمى وما يشهد بالحج يقينا **قوله** سبع حصيات اي فلا يكتفى
دونها ويندب كونها كقدر حصي الخد في فكيه الحما الحبار ويندب
غسلها ان شكره طهارتها وبكره اخذها من المرمى لعدم قبولها
فقد ورد ان ما يقبل منها يرفع الى السماء وجملة الحصيات سبعون
حصاة يرمي يوم النحر **قوله** واحدة اي مرة ويسن ان يقول مع
كل حصاة عند الرمي باسم الله واحدة والله اكبر صدق الله وعده
ونص عبده واعين جنده وهزم الا حزاب وحده لا اله الا الله

ن

ولا تعبد الا اياه مخلصين له الذين لو كره الظالمون **قوله** صبت
واحدة اي واثرت ثبث في السن ولا الي امرمي **قوله** كفى لك هذه
الافضل **قوله** وجص اي وهو حجر الكذان بعد مرته قال في المصباح
والكذان بفتح الكاف وتشديد الدال المعجمة الحجر الرض
انتهى ويكفي الرمي به قتل مرته وينحو عقيق **قوله** والثالث من
واجبات الحج **قوله** الحلق او التقصير الحج هذا امر جرح والراجح
ركن في الحج والعرة كما تقدم بل نقل الامام الانفاقي في رتبته
قوله والافضل للرجال الحلق اي ويجب ان نذره وهو استئصال
الشعر بالموسى **قوله** وللمرأة التقصير اي وكذا الحنفي ويجب ان نذره
كذا **قوله** واقل الحلق صوابه واقل ازالة الشعر وواقل التقصير
فتا مل **قوله** او تقصير اي بقلع الشعرات فتا مل **قوله** الموسى
الحج هو النية من جديد وفي اخره الف ويذكر بوشق قال في التامور
ورنه فعلى وقيل بفعل من اوسينت راسه اذا طلقه **قوله** من
الحية اي وبقية شعور الوجه والبدن **قضية** قد يستد
طب الرمي في ايام التشريق الثلاثة فسميت لبا ليها في منى وهو من
الواجبات وسما في ما فيه **قوله** وسن الحج صوابه وسن السنك
او التسيكين فتا مل **قوله** سبع يتقدم السبع على الموصدة **قوله**
احدها اي سن الحج **قوله** الا فراد الحج انها مهيئ للافراد كل
نسك منه با حرام وعمل وهو افضل مما ياتي بان يحرم اي الحاج **قوله**
من ميثاقه الحج مويبات الا اكل فتا مل **قوله** ويخرج منه اي
الحج **قوله** ثم يخرج اي الحاج **قوله** الي ادى الحبل اي من جوف

كانت والا فقل كونه من الجواننة او التميم او الحديبية
قوله ولو عكس بات قدم الا حرام بالعرة ولها فرغ من اح
مها اعمالها احرع بالحج في اشهره واي بعده وهذا ايها المتبع
كما اشار اليه الله بقوله **قوله** بين مزدالح ولوقال ولو لم
يقدم الحج والعرة معا او اذ قال الحج على العرة في اشهر الحج قبل
الشرع في هلهما والتمتع افضل منه ويكفيه عنهما عمل الحج وعلم
دم كالتنع ان لم يكونا من واضرب المسجد الحرام وهم من
مساكنهم دون مرطين من الحرم كما مر فان كان من حاض
غلام عليه **قوله** والثاني اي من سن الحج ايضا **قوله** التلبية
اي ولو بالعمية لم لا يحسن العربية فان ترجم عنها مع اد
القدرة عليها حرم عليه كما افقاه تشبيههم لهذا التلبية
الصلاة **قوله** الا وجه هذا الجواز لو صرح فزان ما بين الصلاة
وغيرها واو لاها ما لان عند الاحرام وان يهي فيها ما حرم به
نعم لا بين عند الرمي بل يكن معه ولا في طوان وسعي ونحو
مما فيه اذ لا رخصة وتكره في المواضع الخمسة وبالغم الخمس
كغيرها من الاذكار **قوله** وبين الاكثر من منها اي التلبية **قوله**
وبين رفع الرجل صوته بها اي التلبية ان لم ياذي غيره ولم يجهد
نفسه وكذا المرأة والحنفى بغير قصرة الا جانب اما بغير نهم
فيتمتع عليها راع صوتها بما يل سماعا انفسهم **قوله** ولغتها اي النبا
التلبية **قوله** ليك قال الا سوي وهي مشتقة من لب بالمعاني
لبا والبا الباب اذا قام به لغتان ومعناها انما مقيم على طاعتك

اقامة بعد اقامة وتظلمها مني وسقطت نونها لا قبل الاضا
والمعنى عيا التكثير اصله البني لبيك اي احيى اي احيى
لك حيث دعوتنا للحي عيا حد قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
في ازال الغصاة منه الكثير لا خصوص المرتين ثم حذف العامل
وهو لي وجوب با واقيم المصدر مقامه ثم ضيق الي اظهر بعد حذف
الجار والنون فصار لبيك انتهى بين الحلال لابي ما يعجب او يكره
التلبية بلفظ اللهم لا عيش الا عيش الاخرة اي ان الحياة الفانية
الدائمة حياة الدار الاخرة **قوله** اللهم صل بالله ندا اوتى بالهم
المستنددة عوضا عنها **قوله** ان الحمد بكسر الهمزة عيا الاستيناف وبفتحها
عيا التعليل والكسر جود عند الجمع لان من كسر جعل معناه ان الحمد
لك عيا كل حال ومن فتح جعل معناه لبيك لهذا السب **قوله** والنهية
لك قال بن الا نباري المشهور ما فيه النصب ويجوز الرفع عيا الابتداء
ويكون الخبر محذوف واو التقدير ان الحمد والنهية مستقرة لك
قوله والملك الخ قال الخافيت حجر هو بالنصب في المشهور ويجوز
الرفع وتقديره والملك كن الذي ثلث لم قرن الحمد والنهية واول
الملك قلت لان الحمد متعلق بالنهية ولهذا يقال الحمد لله في نهية
فجمع بينهما كانه قال لا حمد الا لا ولا نهية الا لا كنه واما الملك
فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتكثير ان النعم كلها لله تعالى لانه
ما حب الملك **قوله** بين رتبة يسيرة بعد قوله والملك لبيك
بالنفي بعده فيهم **قوله** لا شريك لك الخ وبين ان لا شريك في هذه
الكلمات شيئا ولا ينقص عنها ويستحب في الام زيادة لبيك له الحق

بعد

بعد لا شريك لك لانها صحت عنه عيا الله عليه وسلم كذا **قوله**
واذا فرغ من التلبية اي بعد كل ثلاث ثلاث منها **قوله** عيا
البني عيا الله عليه وسلم اي ثلاث ثلاث اي في صيغة كانت
لكن الا براهية كانت افضل وبين ان يكون صوتها
وبما بعد ها اخف من صوت التلبية **قوله** وسال الله تعالى اي
ندبا بان يقول اللهم ان اسالك رزقا كذا الحنة واعوذ بك من
سخطك والنار وبين ان يدعوا بما شاؤوا وينافوا عن غفلاتهم
فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ولرسولك وامنوك
وشقق ابو عدكو وقوبعه كذا لتعوا امرك اللهم اجعلني من وفداك
الذين وصيت ورضيت اللهم يرب اذما نويت وتقبل مني يا كريم
قوله والثالث اي من سنن الحج **قوله** طواف القدوم ويقال له
طواف القادوم وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التلبية وغير
غير ذلك **قوله** ويختلف بين ج اي او حلال **قوله** قبل الوقت ويعرف
اي وكذا بعدة وقبل نصف الليل اي ليلة العيد **قوله** اجزاه من طواف
القدوم اي ولا يوجب مستقل فهو مضمحل معه فتأمل **قوله**
والرابع اي من سنن الحج ايضا **قوله** المبيت بمنى ليلة ابي عي التوبة
المنجوح الذي اقتضاه كلام الرازي **قوله** واجب الحج وهو المبيت
فيجوز تركه بدم والعاجب فيه وجوده فيها لخدمة من نفوا الليل
الثاني من ليلة العيد وتسمى ليلة الحج ويندب اخذ سبع حصيات
منها رمي جمرة العقبة فقط لا تسعون عيا الرازي **قوله** والخامس
اي من سنن الحج **قوله** ركعتا الطمان اي وهما تحية المسجد ويكفي

عنهما من عند وندخل غيرهما ويقرب فيها سورتي الكافرون
والاخلاص قال شيخنا وفيما ذكره فيها بحث دقيق يدركه كل
ذي فهم انيق انتهى قول وجهه ان يقال كيف يتصور تراخي هاجع
فقد لهم بخصان بابي صلاة كانت في اي زمان كان ولد الك قال
العلامة بن حجر وفي الاول تسقها بغير بها ثم ان نويت اثيب
عليهما والاستسقاء الطلب فقط اضربوا من في تحية المسجد ونحوها
واستشكل هذا بقولهم لا يستسقاء طلبها مادام حيا واصيب بان
محلهم اذا نفاها عند فعل غيرها وبانهم صرحوا بان الاغتباط انه
يصليها بعد فعل الفريضة فتا **كل قوله** بعد الفراغ سنة
اي من الطواف **قوله** وبين بالقرأة فيها اي الركعتين **قوله** خلق
المقام الحج والارض انه يصلها خلف المقام والاقصى الكعبة والا
فتحت الميزاب والافنية الحجر والاقصى الكعبة والا
وبين اليانين والافنية المسجد والافندار قد بيحة والافتر له
عليه الصلاة والسلام والافندار الخبز لان والافنية مكة والافن الحرم
قوله في اي موضع شاي متى شاق **قوله** من الحرم وغيره اي ولا يفوت
الابهي منه وبين ان يدع بينهما بعد ما يدعى ادم عليه الصلاة والسلام
وهو اللهم انك تعلم سرى وعلا بنية فقبل معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني
سوال وتعلم ما في نفسي فاعف لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت اللهم
اي اسئلك اياها يا رب شر قلبى ويقينى ما دقا حتى اعلم انه لا يصيبني
الا ما قدرت له لي وارضى بقضائك وقدرك **قوله** والسادس
من سنن الحج ايضا **قوله** المبيت بمنى بكر اليم مقهور منون
مصر في

مصر وفي ويجوز ان يكون كصرفه سميت بذلك لما بين فيها من الدم
اي براق ولا بد من معظم الليل في لياليها الثلاث او الليلتين
بناعي ما عتده الشتم من ان المبراد بالمبيت بها العاجب وبعضهم حمل
المبيت هنا على مبيت ليلة عمره لانه لا استراحة لا لسرا ولا لمبيت
ليالي التشريق المذكور واجب في الراجح قال شيخنا وفيه بعد
خصوصا مع سكوتة منه في عدد العاجبات فيها من نتهى اقوال بل
الاولى حمل على مبيت ليلة عمره لانه سنة تركت الا ان ولد الك
حمل العلامة الخطيب كلام الملت في ذلك وهو المناسب للسنة
واما المبيت بمنى ليالي الرمي فهو واجب معلوم من محلله وان لم
ينبه عليه المصنف فتا **كل قوله** والمسابع اي من سنن الحج
طوائف الوداع الحج في عدة من السنن تسمح لانه بعده لا منه
فتا **كل قوله** لكن الاظهر الحج فهو المعتمد واقل وجوبه لمن خرج
من مكة الى مسافة النقص او الى وطنه والاصل فيه ما رواه البخاري
عن اسن رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم ولما خرج من اجمال الحج
طواف الوداع واعلم ان كل واجب مما ذكره يجزى لدمه ويكمل بثلاثة
رميات فكثر وبشر كمبيت ليالي مني نعم تعدد الرعاية واعلم بان
الستفائية في ترك المبيت لا رمي اما هو فلا بد منه وبين ان لا يكون
الرعاية الى الغروب بخلاف اهل الستفائية لان عدد الرعاية بانها
بخلاف اهل الستفائية **نصيب** بين للحاج وغيره دخول البيت
حيث لا يذو الصلاة فيه وشرب ما من زمزم والنظير منها مادام
مقيما بمكة وزيادة فخره صلى الله عليه وسلم لانه من اعظم القربات

ي

وسيف لمن فقد زيارته ان يكثر من الصلاة والسلام عليه صل
الله عليه وسلم واذا دخل المسجد فصد الروضة وهي ما بين
قبره وقبره في محاذات طوله الميز على ما عليه الاكره فيها
رأيت ابن فحمة المسجد وكو نه على جانب الميز اولى ثم يقف بعد
خروج من الروضة مستند بر القبلة مستقبل راس لعن الشريف
قبالة الحواكب الذي يعبد عنه نحو اذرع اربعة في الرقعة
التي على القبر القنديل فارغ القلب من علايق الدنيا
متاد بامتنا وصغاثم يسلم عليهم يا الله عليه وسلم لا رفع صوت قايلا
الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الصلاة والسلام عليك يا حبيب
الله اشهد انك رسول الله صفا بلغت الرسالة واديت الامانة
ونصحت الامة وكشفت الغمة وجلوت الظلمة ونظمت بالحكمة وجاهدت
في سبيل الله حق جهاده جن اك الله عنا افضل ما جرى نبي عت امته
وعيا لك واعلم انك وازواجك واهل بيتك اجمعين شتمت من حروب
بوسنه قد رذاع فيسلم على ابي بكر رضي الله عنه فيقول السلام عليك
يا ابي بكر جزاك الله عن امة محمد صل الله عليه وسلم خير شتمت من اهلها
قد رذاع فيسلم على رضي الله عنه فيقول مثل ما تقدم ثم يرجع الى
موقفه الاول قبالة وجهه على الله عليه وسلم وينسب له في حق
نفسه ويشفع به الى ربه واذا اراد السفر ودع المسجد بر كعتاب وانق
القبر الشريف را عادت نحو الزيادة السابقة من السلام وغيره **قوله**
ويتجدي الرجل ابي الذكر ولو غير ميم يتجدي وليس له بخلاف المرأة
والخنثى فانها لا يتجدي ان لكن يحرم عليها لبس النقازيت ونها مانع
ما يعلمان

ما يعلمان ليد بين خاصة وبجشيات بقط ليقينها من البر دو
ينزل على الساعدات **قوله** حقا اي عقب الا حرام اخر راي المعتمد
وقيل استحب بان لا مشايخنا ويندب معه وقبله وكلام المظهر
في هذا الثاني بدليل قوله عند الا حرام فتأمل **قوله** عن المخبيا
هو يفتح الميم وبالحا المعجمة او يضم الميم وبالحا المهملة وهو اولى
واهم لا فائدة جواز الرد او الازار المرفوع ومنع نحو المنسوج والمعلق
المحيط به ولو لعل من اعضا البدن **قوله** ويلبس اي وجوب
من حيث الذات وتدابير حيث الوقوف فتأمل **قوله** ازار الخ
الازار والميز ما يستر العورة **قوله** وردا بالمداير تد ابد مذكر
تلايت الانبا دي ولا ينجي زنا بينته **قوله** فنضيفين الخ ويكره الخنثى
المخاض والمصبوغ كله او بعضه ولو قبل السج على الاوجه **فصل**
في بيان احكام محرمات الاحرام وحكم الاضمار والعورات للمحرمين
في الحرمة كونه عامدا عالما اذا صلى ما هو عليه مكلتا محتاج الى
تلا حرمة وكذا لا ندية الالمانية اتلاف كازالة الشعر ونحوه ولا ندية
على غير مكلتا مطلقا **قوله** محرمات الاحرام اي ما شانه التحريم
على من احرم **قوله** على المحرم اي ذكر كان او انثى او خنثى خصوصها
او نحو ما **قوله** عشرة اشياء اي بحسب ما ذكره منها **قوله**
ليس المخبيا اي على الذكر يقينا على الهيئة المعتادة فيه ورج منكان
انواع ذكره بخلاف الارثاء بالمعتمد او القبا او السر رسل او الاثر
قوله وخفا اي وزر ولا وز رموزة وثيقا بستر سيرة على قدميه
لانحن مداس **قوله** كورع اي زردية **قوله** في جميع بدنه الخ هو

متعلق بلبس اي في كل جن منه كالحريطة للحيثية وتماز ليدنه وخرج
بالرجل والمرأة فلها لبس جميع ذلك الا الفتا ذيت كباياتي وليس منها
شد نحو ذرة في يديها **قوله** الراس اي سوا شعره وبشرته او
بعضها الخ فيه ثابته الراس وهو خلاص القبة والصواب او بعضه
لان قاعدة القبة ان ما في راسه من الاديم يترك ما بعد ديقه
نعم لا يحرم ستر شعره من هذا الراس **قوله** من الرجل اي
الذكر يقينا فله فل الصبي وخرج الا نتي **قوله** بها بعد سائر اي عرف
وان لم يمنع دار كالمون البشره كالمزاج ومهلل السج **قوله** كوضع
يديه على راسه اي ما لم يقصد بها الستر فتجب القدية
ان قصده عند العلامة ابن حجي عند غيره بحرم ولا فدية وكذا جمل
نحو قفه عليها لم تعالها او غالبا ما لم يقصد بها الستر ايضا فان قصده
حرم ووجبت القدية لان نحو القفة يقصد بها الستر عرفا بطلان
نحو المبد **قوله** بجل الخ هو بفتح الجيم الاولى وكسر الثانية كباياتي
ومثله المعروف عند العامة بالمشقة **قوله** من المرأة اي الا نتي
يقينا والامة كالحرة على المعتقد **قوله** بها بعد سائر اي عرفا كالمون
قوله ان تتر من وجهها اي لان راسها عورة فالحيضة في ستره
ربما له لكونه عورة اولي من الحيضة في كسنته ذلك القدر من العورة
جه **قوله** متلي فيما عنه اي بحيث لا يقع على البشرة فان وقع عليها بغير
اختيارها ورعته حال فلا فدية عليها والا وجبت القدية **قوله**
يرى بالستر اي ستر راسه **قوله** وليس المحيطة اي يباح له لبسه **قوله**
فالذي علم الجمهور الخ هو المعتقد **قوله** وان سترها وجبت اي القدية
مع الحيضة

مع الحيضة لغبر عذروان كانت الواجب عليه كسنته ووجهه
كامله **قوله** كذا عمدته المصم الخ هذا ما فهمه السمع من ان
المرا دية السراج من غير دهن ولو من نحو شمع وليس
كذا الا وانها المراد به مع مصاصته الدهن كباياتي بعض
النسخ وبه اله عدم ذكر الدهن في المحرمات والمراد به هنا
شعر الراس او الوجه ولو من امرأة او امر دبلغ وان طلوع
للحيته او مخلوقا لا نحو اقترع والطلع ولا بقية شعور البدن
او بشرته **قوله** لعل الذي في شرح المذهب الخ هو المعتقد
قوله وكذا هذا الشعر الخ ومثله كمنحوي او رجل عابثة
او بر دعة **قوله** اي الشعر اي من سائر جسده ولو من نحو
عانة او اربا او احرارة اي اوقصه **قوله** والمراد ازالته اي
الشعر ولو شعرة واحدة او بعضها من سائر بدنه ذكر وانتي او
حنتي ولو من نحو اذن او عين او حاجب طال **قوله** ولو
ناسيا اي او جاهلا من حيث لزوم القدية اذ القدية والحرمة
في جميع المحرمات تتعلق بالعامد العالم مطلقا وفي غيره مباح
فيه اتلاف كالمون **قوله** تقليم الاضغيات في بعض النسخ الاضغيات
ولو بعض ظفر منها من ذكر وانتي او حنتي **قوله** لو عشتا
جلدة من راسه مثالا وعليها شعر لم يحرم من حيث الا حرام
ولا فدية عليه في ذلك الشعر لانه تابع وكذا الوقطه اصبعها
بظفر مثالا **قوله** فله ازالة المنكر فقط اي ولا فدية عليه **قوله** بها
يقصد منه راحة الطيب خرج به ما يقصد اكله ولو للتد او ي

ولو للتداوي وان كان له ربيع طيب كالفتح والمطهر
والسبل وسائر الايازير الطيبة فانه لا يجرم ولا يجب فيه قتل
لان المقهور منه الاكل او التداوي **قوله** نكح مسك الخ وهو
نارسي معرب واسم مسك صم الميم وبالشين المعجمة فعر ب
بكر ميميه واسمه كذا قرره مستحبنا الباي **قوله** والافور
اي وزعفران وان كان يطلب الصبي والتداوي وورس وهو شهر
طيب بلاد اليمن وحود ونسرين وورد ونيل ومنثور ونسرين وقد
نفل وقاغية وفل ونفسنج وباسمين **قوله** بان يلفعة اي او
يرطم بنحو حبيه او يجل نكح فارة مسك مفتوح **قوله** عيا الوهم
المعتاد خرج به حمل في نكح كس لبيعه مثله **قوله** ظاهره اي كاستوا
عيا نكح بغيره او وصل بنحو السبه او شتم نكح ما الورود وجلسه عيا ثوب
مطيب او مرض مطيبه او مشبه عليها **قوله** ككله الطيب اي ولو مع
غيره وان كان الغبر غالبا **نعم** لو استعمل الطيب في المخلطاته
بان يبق له طعم ولا لون ولا ريح كان استعماله في دوا لم يجرم اكله
ولا استعماله ولا قدبة عليه **قوله** ما لو اقلت الربح عليه طيبا اي واز
عنه القدرة عليه مال وكذا في الاكره **قوله** قتل الصيد ليس فيه **قوله**
البرم واي وان استانس او كان يعيش في البحر ايضا وخرج به البحر
وهو ما لا يعيش الا في البحر وان كان البحر في الحرم عيا المعتمد **قوله**
الما كولا اي الو حشني ربحا ولو في احد اصليه وخرج بالما كولا غيره
وبالوصف الاشك كنعيم والدجاج وان نكح حشني **قوله** اما في اصله ما
كولا اي كمتولد بين حمار وحشي وحمار اهلي بخلاف المتولد بين وحشي
غير

عني كولا وانس ما كولا كمتولد بين ذيب وشاة فانه لا يجرم
التفرض له اعتبارا بالما كولا الو حشني في الصور بين **قوله** ويجرم
ايضا صيده اي ولو بالاعانة فليكن كدفع اليد صيده لصايد او بدالة
على موضعه **قوله** وضع اليد عليه اي ولو بشرا او بهيمة او جارة
او اعادة بلي يجب عيا ما **نعم** رساله اذا حرم وهو في ملكه لولا
ملكه عنه بالا حرام ولا يعود له بغير اغ الخ بعد رساله ملكه
قوله والتفرض الخ به اي كيد او رجله مثلا **قوله** وشعره ورشبه
اي ووبره ويبيضه وفرجه **قوله** ما حرم التفرض له من المحرم
مطلقا يجرم التفرض له من الخلل ايضا في الحرم بالاجماع **قوله**
عقد النكاح اي ايا باوا او فبق لا ومثل العقد فيه نعم لا يمتنع
عيا نابي / الامام والقاضي با حرامهما وخرج به الرجعة فانها لا تفرم
عليه عيا الصليح لانها استندامة نكاح وكذا المشاهدة عيا العقد
وزفاق المحرمة للخلال وعكسه سوا في جميع ذالك **نعم** الصليح
والفاسد **قوله** ان يعقد النكاح اي فلا يصح **قوله** في قبل او دبر
اي متصل او منفصل من ادني او بهيمة او بعي **قوله** زوجه او
مملوكة ويجرم عيا الزوجه من تكمين المحرم من الوطى لانه اياه
عيا معصية **قوله** او اخصية اي ومنها البهيمة او مثلها **قوله** المباشرة
شرة اي وان لم ينزل قال في شرح البهيمة ومقتل مات الوطى يشهوه
عذابه يجرم ولو بغيره وكذا يجرم الاستهانة باليد الا المباشرة
للا شهوة فلا تجرم من حيث الا حرام قال العلامة بنت قاسم وكذا
للمباشرة يشهوه الاستهانة بها كالتلظظ لا يظلم لك لادم عليه

وان انزل **قوله** وفي جميع ذلك إشارة المذكور بمعنى الذكورة
وفي بعض النسخ تلك بإشارة المخنث وهي أولى كما يدل له تفسير
المشارح **قوله** وسياق بيانه في الفصل الثاني **قوله** والجماع
المذكور الحج فهو مستند ركع ما فيه من نهايت العبارة فتأمل
قوله صحة او فساد اي والتبعية في الصحة كان وفق القارن
ثم رمي يوم النحر ثم طاف للافضة ثم سعي ثم وطى فيصلي **قوله**
حجة لوقوع وطيه بعد التحلل الاول وكذا العمرة تتعادل وانفردت
تسدت لو طيه قبل الحلق الذي هو من اركانها والتبعية في
قوله في الفساد كان طاف طواف القدوم ثم سعي ثم طلق ثم وطى
قبل التحلل الاول فيفسد حجه بالوطى وكذا العمرة تتعادل وانفردت
لم تفسد لوقوع الوطى بعد تمامها قال ابن النقيب وهذا يدل على
طواف العمرة يندرج في طواف القدوم لا في الاقامة وتبينه نظر الاول
عكسه وهو ما تقتضاه كلامهم في غير هذا المحل وبه جزم الباقين وكلا
مهم هنا انما يدل على وقوع الوطى بعد اتمامها وانفردت وهو صحيح
على اندراج طوافها في القدوم فتأمل **قوله** قبل التحلل الاول وهو
يحل بغير اثنين من ثلثاته وهي حرة يوم النحر والطواف المستبرع
بالسعي ان لم يكن سبق قبل وازالة الشعر وسهي الاول لانه
يحل به ما عدا يتعلق بالنساء بفعل الثالث يحل الجميع بالاجماع
ويبدأ بوقت الثلاثة فهو ليلة العيد بعد الوقوف ويخرج وقت
الرمي بغير ايام الترتيق كما ولا اخرنا لا فلو قلنا كما سعي
قوله لا عقد النكاح الحج فهو مستثنى من العدية ولما كان فيه

ايها م

ايها م انعقاده فيه المسم بقوله فانه لا ينبغي الحج **قوله**
ولا يفسده اي الا حرام بالحج ومثله العمرة او الظاهر فيه عابد
الى النسك فتأمل **قوله** الا الوطى اي الجماع من مهن عامد
عامر متى رد ولو بغير من البش طه المسابق **قوله** ولا يخرج
المحرم منه اي النسك كما اشار اليه المشارح ومنه ما لو اعاد حرم
مجا مع الحن صرح في زوايد الروضة انه لا ينبغي عقد وهو المعتمد
وعليه فليس لنا صورة نيعقد فيها فسد الا في الوطى حرم بالعمره
ثم اعتد لها بالجماع ثم ادخل عليها الجماع الا في الحج في الروضة قد
في باب الامرام فهذه صورته قال في الجواهر ولا اعلم له اقرب
وخرج بما سده باطله كان ارتد فيه فلا يجب اطى فيه **تنبيه**
يجب على المفسد الفقهاء قولوا ولو صلبا وبيتا دية ماله ان يتأدى به
لولا يفسد فيقع من الهبة تقاد ولو بعد البلوغ لكن يفد حجة
الاسلام فان قدمه عن الفاسدة وفع عن الحجة الاسلام وتبقى
الفاسدة عليه ويلزمه الامرام من مسافة الامرام في الاول
قوله اي والحاج الحج فسر به المشارح وهو قول لوقوف الحج
وفواته بطلوع فجر يوم النحر قبل الحفورة عرفات **قوله** بعض
قيد لا بد منه **قوله** تحلل الحج فسر استدامه حتى حج به من ق
بل لم يجهز به بخلاف ما هو وفق فانه يجوز له ان يها برك لا حرام للوطى
والسعي لبقا وقتها مع تبعيتها للوقوف فانه الركن الاعظم
قوله بعمل عمره اي فباتى بما يقضى من اركانها ومنه ازالة الشعر
وان لم يذكروا المص ولا تجزى به هذه عمره الاسلام واشار المشارح

بقوله حتى الى قور يته لان مهابة الا حرام حرام كما تقدم **قوله**
 انكم يكن سعي فان كان قد سعي لم تجب اعادته في المعتمد **قوله**
 فورا اي وان ثابته بعد سعي **قوله** لنزله سلعها فان سلعها
 وفاته الحج وتحلل بهل عمره فلا اعادة عليه لانه بدل ما في وسعه
قوله وان علم الغوات ولا قضا عليه بغوا انه فيه والمراد بالقضا
 الاعادة اذ لا خر لوقت الحج وانه سمي بذلك لتبقيته بالغوات
 فتأمل **قوله** في الاصح الحج بعد المعتمد **قوله** وعليه اي من فاته
 المحذور بعرفة وتحلل بهل عمره **قوله** الهدي اي دم الجزار
 ويسمي هديا كما قاله الراعي وغيره وهو سكون الدال وتخفيف اليا
 وسكون الدال وتشديد اليا **قوله** ومن تركه سر ركنا اي من اركان
 الحج غير الوقوف او من اركان العمرة اي لم يات به ولو بعد ركنا
 قبل طواف الافاضة او سهوا وجهلا **قوله** لم يجل بفتح المشاة المحيطة
 وكسر الحاء المهملة اي لم يخرج من ارامه اي من صفة او
 عمرة **قوله** حتى ياتي اي الركن المترك وان طال الزمن ولو يمشي
 لان الطواف والسعي والمخلق لا خر لوقتها واماترك الوقوف فقد عرف
 حكمه من كلامه سابقا **قوله** لنزله الدم اي ولا يتوقف على الانتبا
 به لانه يغوث بغوات وقته **قوله** وسياي بيان الدم اي قريبا
 في الفصل الاثني **قوله** لم يلزمه تركها شي اي من فساد او جران وعلى
 انه لا يتوقف تحلله عليها بالاول وقد يندب طلب بشي تركها كما
 في ترك الحج بين الليل والنهار وفي الوقوف فانه يندب له اراقته
 دم وغير ذلك مما يعلم من مملو **قوله** وظاهر من الكلام المت الفرق
 بين

بين الركن والواجب والسنة اي بانه ان ترك ركنا لم يجل من ارامه
 حتى ياتي وان ترك واجبا لم يجل من ارامه وان ترك سنة لم يلزم تركها
 بشي **فصل** في بيات احكام انواع الدماء الواجبة في الحج
 كيفيتها وما يقوم مقامها **قوله** في الاحكام اي المطلوبة بسبب
قوله خمسة اشياء اي بالاختصاص وبالسبعة اشياء **قوله** واقلها عشر
 او واحد وعشرون واحكامها من حيث هي اربعة ترتيب ونقيض
 مع تقدير او تقدير بل وقد نهى ابن المقري فقال اربعة دماء
 قلخص اولها المرنب المعقد تهتج فوقه حج قرنا وترى **قوله** ويحكم والى
 والمبيت بمعنى وتركه المبيتا تعاطى دلفة او لم يبق دغ او كشي اظف
 فاذره يصوم ان دما فقد ثلثة فيه وسبعة في البلد والثاني ترتيب
 وتعديل ورد في ملخص وطبي حج ان فسد ان لم يجد قومه منتم
 اشري به طعاما طهية للفقر ثم لعجز عدل ذلك صوما اعني به
 عن كل مديق ما والثالث التخيير والتقدير في صدد واشتيا ربلا
 تكلف ان شئت فاذا بيع او فاعدا مثل ما عدلت في قيمة ما تقدم
 وخير او قدرا في الرابع ان شئت فاذا بيع او ثلاث اصع للشخص نصف
 او قسم ثلثا ثلثا **قوله** اجتمعتما حششته اجتمعتا **قوله** في المخلف والقلم
 وليس دهن طيب وتقبيل وطلى ثني او بين تحلل ذوبيا حرام هذا دما
 الحج بالتمام والحمد لله وياربناي خيا وخلقة نبينا وسياي تفصيل
 ذلك **قوله** احدها الدم الواجب ترك نسك اي عبادة في
 اشار اليه الشارح وهذا الدم فيه ثلثة انواع تهتج وفوا وتوتر
 واجب واقله ثمانية المتع والغزاة والقران وترك الاحرام من

المطيقات والمبيت من دلفة تهنى والرمي وطلواف الوداع وزاد بعضهم
تاسعا وهو ترك المشي لمن ذكره **قوله** في الترتيب اي والمقالة
بمعنى ان المشاعر قدس ما بعد له عن المشاة نال به ما لا يبيد ولا يقف
ينقص **قوله** فان لم يجد لها اي حسا او شرا كما اشار اليه
المشارح ارجا ومنه احتياجه الي ثمنها او غيبة ماله او مرضه **قوله**
فصيام عشرة ايام الحج فلو لم يتك من صلاته فحق لان اصددها
انه يوم عنه واليه كصوم رمضان وثانيها انه يطعم عنه من
تركه لكل قد طعام فان كان قد ترك من العشرة عشرة
امدادا او اقل لنفسه **قوله** شئت فيه قبل عرفة اي لانه بين
الحاج فطره كما تقدم في الصوم والمعنى انه يجب على المتنع صوما
قبل يوم العيد وسبب كون صومها قبل يوم عرفة واذ لم يصومها
ففيه ما ياتى واما التمتع فيمن له ان يصوم بالحج قبل يوم عرفة
بمن يسعه ولا يجوز صومها قبل الا حرام به لانه ثانی سببها
بمخلاف ذبح الشاة المتقدم فيجوز بعد التحلل من العرة وقبل
الامرام بالحج لانها سببان لم كما في الزكاة ومنى امر به وجب
عليه صومها او صوم ما ذكره منها قبل يوم العيد فان لم يصوم على
ووجب عليه قضاؤها بعد ايام التشريق ولو صام من نعم
لا يتصور ما ذكره ترك طواف الوداع فتأمل **قوله** وثالثها
وسمي يوم التروية ليرويهم فيه الماء فيل لاث ابراهيم واسماعيل
رضي الله عنهما في اقدامهما بلييا ن ملحين مع كل واحد
منهما اداة يحملها وعصا يتوكى عليها لهم فسمى ذلك اليوم
يوم

يوم التروية وسمي بيها يوم التروية لا تتقالم فيه من مكة
الي منى **قوله** ووطنه عطف بنفس **قوله** ولا يجوز صومها اي المبة
ايام **قوله** فان اداد الا قامه يعني الاستصحابات **قوله** صامها
اي السبعة ايام **قوله** كما في المحرم الحج هو المعتمد **قوله** دم الترتيب
اي وتقدير كما مر **قوله** موافق للروضة الحج هو المعتمد **قوله** كنت
الذي في المتهاج الي افره مرجوح **قوله** والثاني اي المراد ما
اجبه في الا حرام وانواعه ثلاثة استهتاع وجماع غير مفيد ومقدار
مائه واخره ثمانية الخلق والتقليم الاضفار والبس والتدهن
والطيب والجماع ثانيا بعد الجماع المفسد والجماع بين المتكلمين
والطباشرة فتعم لوجامع بعد المباشرة دخلت فديتها في بدنة
الجماع **قوله** بالخلق الحج هو المراد به ازالة الشعر مطلقا او
عطف الترفه عليه من عطف الخفاف على العام بدليل تشبيهه
المذكور فتأمل **قوله** او الثلاث شعرات اي كلها او بعض كل
منها ومحل لزوم الدم في ذلك ان افنى الزمان والمكان عرفا
والافنى كل شعرة مدونة في الشعر نبت من ان وكذا يقال في الاضفار
نعم لا فدية في ازالة نبت من ذلك من المجنون او مخمى عليه
او صبي غير مميز او نائم لاني ازالة شعر نبت في العين او غلى بها
من شعر حاجبه او راسه ولا في ازالة قلفه ايكسرتا ذب به الحيا
من **قوله** قال العلامة من قام لواز الشعر واحدة بثلاثة رعا
فان اختلف الزمان او المكان وجب ثلاثة امداد وان اختلف
فمد واحد **قوله** في التخيير اي والتقدير **قوله** اما مشاة اي ما

او مقامهما من بدنة او بقرة او سبع احدها كما **قوله** حيث
احص اي ولا يكتفى بالريج في غيره ولا نقل اللحم الشاة لغيره اهلها الا للحام
ان تيسر له لا يتحلل حتى يعلم بنحوه فان عجز عن الشاة اخرج
بقية طعامه تصدق به بما قدره ذلك الحامل دون غيره وهل يجوز
نقله الى فقر الحرم ام لا فيه نظر وقياس ما تقدم من جواز نقل الشاة
اليهم ان **يقول** الطعام كذا كذا فله جعه فان عجز عنه صام حيث
شأنه كل مد يوم وحيث انتقل الى الصوم فلا يتوقف تحلله على
عنه ولا يتقيد بحل الاضمار والاولي للحرم المحترى الصبر عن التحلل الى
ثلاثة ايام وجوب او مادام برحمن والى الحرم كذا الحاج ان
رجي ادراكه بل يجب ان يتيقن ذلك واسباب الحرم مستنة اهلها
المنع من الوصول الى مكة سواء منع من الرجوع اليها او الى الثالث الخمس
ظلالا كان حين بدت وهو معر او كليل في تقاضيه فانه يجوز له ان
يتحلل كما في الحرم العام والثالث الرق لمن احرم بغير اذن سيده
ويجب عليه التحلل بامر سيده به ولو من حجة الاسلام لان احرامه
بغير اذنه حرام لانه **يعطل** عليه منافع التي سينتفعها عليه والرابع
والرابع الاهالة لولد احرم بفعل بغير اذن اهله ولو لم يوصه اذن
لهما زوجها ان لم يباخر معها وسين للولد استئذان اهله اذا كان
مسلمين والخامس الزوجية فلز وجها منعها منه ويجب عليه التحلل
بامره وله وطئها وان لم يتحلل ولا اثم عليه والسادس الدين فلهما
حب الدين الحال منع غريبة المؤمن من السفر ليوافقه حقه فان
كان الدين حل في غيبته استحب له ان يترك كل من يقضيه عنه عند
حل له

حلوله ولا تقضي المحرم المتطوع لعدم دروده فان كان منكره
فرضا مستحق كحجة الاسلام فيها بعد السنة الاولى من سني الامكان
او كان قرضا او نذرا بقى في ذمته او غير مستحق كحجة الاسلام في
السنة الاولى من سني الامكان اعترت لاصطناعه بعد زول
الاضمار **قوله** ويخلق راسه الخ فان لم يكن براسه شعر فيتحلل
بالية فقط **قوله** والرابع الدم الواجب بقتل الصيد اي المتقدم بشرط
ومثله الدم الواجب بقطع الشجر كما ياتي **قوله** في التخيير اي والله
والتقدير بل **قوله** مما لم يثل اي ولو بقول عدلين فغيهت وان قالوا
غيرهما كما في الروضة واصلها فان حكم عدلان بمثل وعدلان باخر
بينهما عا الاصح وما فيه نقل مما لا مثيل له من هذه الفهم حكمه حكمه
مثل لم من هذه الفهم مثل ذلك كالحمام وغيره لان في الحمامة شاة
من الطهات والمعز بحكم الهامة رضى الله عنهم وهذا انه ياتي في بعض
انواع الحمام اذ لا يثابت في الفوق حيث ونحوها **قوله** اي يذبح
المثل من النعم الخ والذبح والتصدق وكونه عا مساكين الحرم وقرا
يهوا حيات **قوله** فيجب في قتل النعامة بدنه ولا يعني عنها بقرة وه
والبدنة الواحدة من الابل كما تقدم ولا يقبل تجزئ في الاضحية
لقول بن تاطي عجلون ان دسا الخ يقتصر فيها الاجزاء الصيد ورضاه
بشيء شئنا ولو كان شئ من الصيد مملوكا لم مع من اياه قيمته
لما لك وعند العز ابن الوردي به الكنفاء **قوله** عند سوال حسن
مستطرف خرع عا صلين قد تغرعا قايض بشئ من ماله ويغفره
ويهن البغمة والمثل معا **قوله** وفي العزل عن الخ قال شئنا لا يجزئ

ان
 الغزال اسم لما لم يبلغ سنة ولا فهو ضئي فاملا بالحق حقيقة
 في الثاني والعناق في الاولى انتهى ويخرج عن الذكر ذكرى
 انشئ انشئ وله اخراج سليم عن معيب وصلى عن مريفي وهو افضل
قوله كور في المطول ان اي فني الارش عناق وفي البرج عناق
 حرة وفي الصنع كثر وفي الثعلب مشاة وفي الصيد الحامل حامل مثله
 من النعم **قوله** بغيره ملة اي يتقوى به عدلين من اهل مهابهم رادة
 الاخراج وشرع بغيره اي يتقوى بها ويخرج من ان يخرج معاهد
 من الطعام المخرج في الفطرة فلا يتبعين الشرب فلي قال الملم واخراج
 بدل واشترى به لكان اولي فاما **قوله** على مسا كعب الحرم وقرا
 اي الموجد بين فيه القاطنين به اخراج كان اعلا وهم اياه
 افضل فان عدت المساكن في الحرم اخره حتى ييدهم فيمتنع
 عليه نقله كما سياتي كمن نذر التصديق في مساكن بلده ولم
 يجهدهم ولا ينجون ان تصدق بالدراهم **قوله** او صام عن كلامه
 يو ما فلي اذا اخراج المثل عن الثلث والاطعام عن الثلث والفقو
 عن الثلث فهل يجزئ به ذلك او لا يجزئ وجهان الصحيح لا يجزئ به
قوله مما لا مثل له اي مما لا نقل فيه الجرد والعصا فير ونحوها **قوله**
 اخراج بغيره اي الصبة **قوله** والخامس الدم الواجب بالوجع اي من
 المفسد في المنسك **قوله** عالم بالنكح يم اي منقذ **قوله** كما سبق اي
 في كلامه **قوله** في الترتيب اي والتعديل **قوله** بدنة اي في الرجل
 بصفة الاضحية وخرج به المرأة فلا يذبح عليها في المعتمد سواء كان
 العاجل زوا او غيره محرما او حلال **قوله** فبقرة الحج وهي تطلق ايضا
 ع

الكرايس
 الحادي
 والعشرون

على الذكر الا نشئ من العرب والنجوا ميس كما تقدم في النكاح **قوله**
 بسعة ملة اي كاهن ايهما **قوله** وقت العجوب الحج وتقدم ايضا
 ان المعتر في اصيد قيمته وقت الاخراج فلا جده **قوله** ولا تقدر في
 الذي يدفع في لكل فقير اي او مسكين فلا يتقيد به ولا اقل ولا
 اكثر **قوله** ولو تصدق بدراهم اي التي يقوم بها في ذي النعد بيل
قوله واعلم ان الهدى الحج قال شيخنا فيه تصريح بان دم الحيض
 يسهى هديا وهو ما ذكره الرافعي كاهن وعرضا من النوى ويعلين لا ينافيه
 لانه مني عيان الا لا الهدي منه في ما يساق تقر باق **قوله** ويختص
 ذبحه بالحرم اي ويختص الحجة وجميع اجزائه بقرابه وهذا هو المراد
 بقوله الملم ولا يجزئ به الهدى ولا الاطعام الا بالحرم **قوله** ولا
 يجزئ الهدى اي ذبحه وتفرقته **قوله** ولا الاطعام اي تملكه **قوله**
 الا بالحرم اي فيه لاهله وهذا هو المراد من كلام الملم **قوله**
 واقل ما يجزئ ان يدفع الهدى اي بعد ذبحه **قوله** الى ثلثة مسما
 كعب او فقر اي فاكثر ولو عن باق **قوله** ويجزئ به اي من لم يمدده
 الجراف **قوله** ولا يجزئ الحج المراد ان صيدا الحرم المذكور انفا
 وشجرة مشهورة بالقرص هاهما مع الاثم في العامد العالم فتا
قوله قتل صيدا الحرم الحج فله الشارح بحرم مكة حيث
 قال وتضمن الشجرة الكبيرة ببقرة الحج ويلجئ به حرم المدينة ثم
 اثني ببقرة ووج الطابيع في الاثم لاني الضمان وسوا كان القاتل مسلما
 او ذميا ملتم ما لا اطعام **قوله** ولو كان مكرها اي من حيث كونه
 طريقا في الضمان لامت حيث الحرم لان الحرم منة وقدر الضمان على

المكره بكسر الهمزة والقاف وهو امر من شتم جنت فقتل الصيد لم يمتد اي
وكذا المعنى عليه والناسيم واليهي غير المميز كما تقدم ويلحق به قطع
الشجر فتا **قوله** في الاظهر الخ هو المعتمد **قوله** ولا يجوز قطع
شجره اي ولا تلعنه بالاول والمراد منه ما مر في الصيد والمراد به
ايضا ما له سائر نعم لا يجوز قطع الموذي منه ولا اليابس الذي
لا يتخلق ولو كان بعض اصلها في الحرم او نقلت منه الى الحل التقرض
لها بقا من غيرها وسواها التي يسميها الشجر المذكور ما نبت بنفسه
او استنبته الناس وخرج بالقطع اخذ اوراقه بلا ضلابة اخذ هلو
واخذ ثمرها ونحوه وسواك منه فهو جائز ويؤخذ منه انا حيث جاز
اخذ السواك لا يجوز بيعه ومثله غيره فتا **قوله** وتظلم الشجرة
الجيرة اي عن **قوله** ببقرة اي او بدنة بالاول وسبع شياه **قوله**
والجيرة اي الشجرة التي قد ربيع الجيرة **قوله** بشاة اي فان نقصت
عنها ضمت بالقيمة تالا الزر كشي وسكت الرافعي عما جاوز ربع الجيرة
ولم ينتهي الى حد الضرر ينبغي ان تلحق فيه مثناه اعظم من الواجبة
في سبع الجيرة انتهى واقره العلامة الرافعي وتالا العلامة ثبت حجي
لا تلحق الاثارة تنسأ وي سبعا مطلقا **قوله** كل منها اي البقرة والثاة
قوله ولا يجوز ايضا قطع او تلعن نبات الحرم اي ما اصله كله
او بعضه فيه وان كانت اغصانه في هو الحل بخلاف عكسه وضائه
بالقيمة وهو سم لا لاساق له نعم يجوز اخذه لعلق البهايم بسكون
الام والدوم ايضا كالحنظل والسنا للقد يربيه كالجدة والبقول للحيا
جدة البهيم لان ذلك في معنى الزرع لا لبيعته ولو لعلقها ويجوز عيها
فيه

فيه لا كالمطعام الذي يبيع الكلب كما ان عليه في الام ويجوز اخذ
الاشجار بالذال المعجمة وهو طلقا مكة ولو لبيع **قوله** بل نبت بنفسه
خرج به ما استنبته الناس كالحنظل والشجر فيجوز اخذه مطلقا
وان نبت بنفسه ينظر للاصل وحدود الحرم معروفة نظم بعضهم
مساقتها بالامبال فقال وللحرم المتحد بدنت ارض طيبة **قوله**
ثلاثة امبال اذا رمت اتقانه وسبعة امبال عراق وطابق
وجدة شجرة ثم تسع جمل ان زاد بعضهم ومن يمت سبع يتقد
سبينة وقد كملت واشكل لربا احسانه **قوله** اما الحشيش اليابس
بس الخ لفظا اليابس صفة كما شفة فتا **قوله** لا تلعنه اي
ان كان يتخلق فان مات جاز قطعه **قوله** والمحرم في الا الحكم
السابق سواي وهو مرة التقرض لصيد الحرم وشجره ونباته
وضان ذالك بما فيه نعم ذالك المحرم في الصيد مستدرك لانه
تقدم مرسته عليه ولو في غير الحرم **خاتمة** اعلم ان مذابو
صيد الحرم الحرم بين الشريطين مبتدات ورم المدينة الشريفة
كالحرم في الحرمه لاني الضمان وان يجرى نقل ترابها الى غيرهما ولو
محرقا لا واني فتجب رد ما اليها وما نقل تراب الحل اليها فتلا
الاول وان شجر غيرهما ونزل به لا تثبت له الحرمه بنقله اليها
نقل لاصله كعكس السابق بخلاف ما زمر من فانه يجوز نقله بل
يستحب للبرك كبه ويجوز ايضا اخذ طبيب الطعنة فمنا رادر
البرك بها مسلحا بطيب نفسه ثم اخذه واما سائرها فالامر فيها
للإمام يقرنها في مصادف بيت المال يبيع او عطا او نحو ذالك لا يتلف

بالإسلام كما في الروضة وأصلها نقلها عن ابن الصلاح وغيره ثم
نقل فيها أيضا عن جمع من الصالحين رضي الله عنهم جزاء ذلك
لأنه ثبت في المصنفات على أن هذا المختار لما وافق عليه الرافعي
أخر الوقوف من أنها تنبأ إذ لم يبق فيها مجال ويبرن ثنتها في مصنف
الحج المسجل وحده بما إذا وقفت الكسوة وكلام بن الصلاح
على ما إذا لم يسألها الإمام من بيت فإن وقفت تعين وقفت تعين
صرفها في مصالح العجبة جز ما إذا أملا كمال العجبة
فلقيها ما لراه من تعليقها عليها أو بيعها وصرفتها لمحالها فان
وقف لها شيء على أن توقد من ربيع وشرا الوفاق فيها ميثا من
بيع أو اعطا أو نحو ذلك اتبع والأب ان لم يقفها الناظر فله بيعها
وصرفتها في كسوة أو ضرب فان وقفها فباني فيه ما من الخلفاء
في البيع وبقي ثم خروا الوفاق الآن بهم وصوران الوفاق لها وهو
شجرة الدر كما قبل أو غيرهما لم يشر طائفتها شيئا وشرا طائفتها
في كل عام مع علمه بان نبي شبيهة كانوا يذودنها في كل سنة لما كانت
تلك من بيت المال والجمع في هذا ان لهم أخذها الآن وبيعها
ويجوز لمن أخذها لبيعها ولو جنبا ورايها ولا يجر من تنجيسها ولو جنبا
وما يجر من تنجيسها أيضا والله سبيلنا وهو تعالى أعلم

كتاب بيان أحكام البيوع بالمعنى المتضمن لبيع
المنافع كالأجارة ولذا كتب جمعه المصنف ههنا في مسائل ولان إدخالها
ههنا لوجود المعاوضة فيها انشأ من إدخالها ههنا في الغير المذكور
وأخرج الشارح لها في مسائلها نظرا لتفرق لا يمنع من ذلك وقد
المصنف

المصنف كغيرها من العبادات عليها أهنا ما بها ولان الأضطرار
اليها أكثر من حيث الثواب ولقلة أفراد فاعل البيوع والأصل
في البيع قوله تعالى واحل الله البيع الحلية وصر سبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم أي الكتب طبيب قال على الرجل بيده
وكل بيع مبرور لا غش فيه ولا خيانة واركانه سنة فبيع
ومشري حقيقة أو حكما ليدخل متولي الطرفين جميع الأب لولده
المحجور عليه وثمن ومثمن وإيجاب وقبول وكل من جمع إلى
ثلاثة تعاقد ومعقود عليه وصيغة حقيقة أو تقدير أو شرط طائفي
العاقلة عدم الحجر عليه وسيد كرامه غيره فتأمل قوله وشركة
أي وكالة مطلقة أو مشروطة عليه فيها الاستهاد وهو رتبه ان يقبل
له على أن تشهد بخلافه واشهد فلا يكون الاستهاد شرطا كصاحب
إبه امرئى وغيره قوله جمع بيع أي بالمعنى المشتمل على الطرفين ولو
حكما وقد يطلق البيع على ما يتقابل التزاعل قال تعالى وشرا ميثمن
أي باعوه وبيع فبانه تمليك مال على وجه مخصوص والشري فذلك
لذلك قوله مقابلة شيء أي على وجه المعاوضة ليجوز بها نحو ابتداء
السلام ورده ونحو عيادة المريض فانها لا تنهي بيعا لغة قاله الشارح
ما بعتمكم مهجتي أبوكم ولا أسلمها إلا يدي بيد ي قوله قد قل ما ليس
بمال كغيره من الجانبين أو من أحدهما قوله وأما شرا أي و
والبيع المركب من الأبي وبالقبول شرا على الحج قوله فاصن ما
فيل نفق فيه الحج قال شيخنا لا ينفق ما في ذلك من عدم الحكمت
ولو قال تمليك بحيث مالية أو منفعة كذا الكافي التاميد ثم ما

لكان اولي واصن لما في ذكره من الاهام انه تعرضت لان
 التخليك داخل في المعاوضة ولان الربا لا تملك فيه وكذا المنفعة
 غير المباحة وغيره لمن تامله **قوله** مباحة هي قيد لا بد منه **قوله**
 على التاميد اي لا يما وجه القربة **قوله** ودخل في منفعة الخ لكان
 اولي واظهر **قوله** تهليك حق البناء لان قال له ملكك او يملك
 حق البناء هذا الجذر والمسلك مثله **قوله** وخرج بثمن الاجرة الخ
 خارج بالتاميد قبله فلا حاجة اليها وانما افتار الخ لخرج بملكنا
 للاجرة الخ ارجح به ايها فتأمل **قوله** لانها لا تنهي ثمنها اي بل اجرة
قوله ثلاثة اشياء الخ لا يكتفي انما من حيث الصحة وعدمها اثنا
 ومن حيث انما اكثر من ذلك كلها سياق فتأمل **قوله** اي و
 فامره الخ قال شيخنا لما بقي المشاهدة على حقيقتها لكان اولي
 لان معناها المربة للعاقدين بما انه لا يلقى المحذور من غير مشنا
 هدة لانه من بيع الغائب انتهى اللهم الا ان يقال مراده بالخافرة
 المربيه كما عرفت من بعض الشراخ وخرج فلا اعتراض عليه فتأمل
قوله اذا وجد في الشروط الخ قال شيخنا لو قال حيث توفرت الشروط
 لكان اولي واصن مع ان الشروط لا تختص ببيع المعين انتهى قول
 بل مراد الشارح بوجوب الشروط هنا بتحقيقها بدليل قوله اذا الخ لا
 نواستعمل غالبا في المحقق وجوده وكلامه هنا في المشاهد فلا يرد
 غيره لانه سياق في كلامه وحينئذ فلا اعتراض عليه فتأمل
تنبيه سكت المم عن كونه معلوما لا يستغنا عنه بالمشاهد
 في المعين وبالموافق فيها في الذمة وخرج به ببيع اللحم بعظمه وبيع

الطحيحة

الطحيحة والعشلة ونحو ذلك بالدراهم فانه باطل مطلقا لجهل
 باحد المقصودين فيه قاله شيخنا قبا مساجا قاله السيد من
 بطلان بيع البت المنسوب بالماويون بالدراهم كما نقله عنه
 العلامة الرضي ابن قاسم ومثله العلامة الرضي وقال شيخنا
 الشرح لمسي كغيره واعتدلة الصحة وخرج كينج ج للفرق بينها وبين
 المنسوب المذكور فتأمل **قوله** ظاهر الخ قال شيخنا هذا وما
 بعده سياق في كلام المصنف فهو مكر وانتهى واقولا لا تكرر لانه ذكر
 هنا جملة الشروط المذكورة في كلام المصنف وغيرها لانها المعبر صالحة
 وذكره بعضها فيها سياق لا بعد تكرر فتأمل والمرا ديه طهارته اذ
 نواصفت نعم ببيع متنجس بظهور غسله اذ لم نسل النجاس
 فرجه وبيع متنجس تبعا كدار مبنية باجر من لو طيسر جيب
 بكر السنين السيدين المملوكة وتنتهي او اطين كذا الخ او ارض متنجس
 بهذا **قوله** منتفعان اي بما يناسبه من وجوه الانتفاع ولو
 في المال كالجحش الصغير ذالم يترتب عليه تفرق من بان ما
 مت امامه مثلا او استغنى عنها **قوله** مقدور على تسليمه اي مساو
 شرعا لا نحو مغصوب لا غير تاجر بما استراعه منه بلا مشقة ولا ذبح
 شاة يجلدها ولو قال مقدور على تسليمه لكان اولي واظهر **قوله**
 للعاقدين عليه ولا يلة اي نقلت جازن شرعا بملك او ولاية او كالة
 ليس ج نحو الغلولي وهو ما ليس به رعي ولا وكيلا وشرعا فيه
 ايضا ان يكون معلوما كالم **قوله** من ايجاب وقبول اي تهليك
 عن فامتعين معنا صادر من العاقد بن مشهدين على صواب او ما يفي

ما قامه كاسم الاستشارة غير معلومتين ولا موقوفتين مع العا
قد بين عيا الاهلية اليها مهاد عدم تغير احد ما قبله وغير ذلك
ويصح ويصح بالمعجزة والكساية واستشارة الاخر سفتا **قوله**
قال اول اي وهو الايجاب **قوله** بعنك اي او بعث بذكر مثل حيث
قصد بها الجهة كما مر به العلامة بت قاسم في حاشي شرح
المنهج نقلت العلامة الرولي ما يقتضي عدم الصحة مطلقا وا
شار الشارح بقوله او القاسم مقامه الخ الي نحو الحاكم عند
الحاجة اليه ويصح تقديم القبلة عيا الايجاب سفتا **قوله** و
ولم يكنك اي كذا **قوله** والثاني اي وهو الغنول **قوله** ونحوها
اي كقيلت مثلا **قوله** بيع شي اي عين **قوله** في الذمة وهي لغة
العهد والامان وشرعا معنى قاسم بالذات يصلح للزام والالتزام
قوله بسمي هذا بالسلم الخ مرجوح والراجح انه لا يسمى سلفا الا اذا
ذكر فيه لفظ السلم والافق بيع في الذمة لا سلم وهو فاسد
ايضا فلا يجب فيه تسليم راس المال في المجلس ولا قبلة فيه ونحو
ذلك **قوله** اذا وجدت الصفة الخ قال شيخنا لا يخفى ان الكلام
هنا في القعة والمعتبر فيه ذكر الصفات المعروفة ولا وجودها لانه انما
يعتبر عند القبض ورجوعه غير مستقيمة انتهى اللهم الا ان يعني
بان مراد المصنف هنا استقانا المتصرف بها المسلم فيه حال العقد
فان اصل وصف منها لم يصلح العقد فسا **قوله** والثالث اي
من الاشياء ايضا **قوله** غاية الخ هو معنى التشاهد اي غير مرئية ولو
كانت في المجلس كما مر **قوله** للتقاضي اي حقيقة او حكما **قوله** والمحل
بالجواز

بالجواز في هذه الثلاثة الصحة لو قال او عددها لو في بالمراد وانها
قال والمراد به الصحة مع انها لازمة للجواز البديهي الخ الامام الصحيح
كبيع يظن معه العوضية نحو بيع العنب لم يظن انه يعمره غير
او المكره الصحيح كبيع ذالك لم يتوهم فيه ما ذكره في رة
في بيع اكنان الموقوف والعاجب كبيع المفضل ونحوه وغير ذالك
وفد بشي قوله لم تنشأ هذه الخ اي لا الظاهر من عدم المشهولة
عدم وجودها مطلقا **قوله** لا تتغير غايها اي لا يغلب تغيرها **قوله** في
المدة اي فيصح في المستساوي ولعمدة عيا خلاف ما غلب فيها
لم يصلح لكن يشتر لا المصلحة كون العاقلة متذكر للاوصاف وال
العقد **قوله** ظاهر الخ هو قيد لا بد منه **قوله** مملوك اي من حيث
الولاية عليه كما اشار اليه المصنف وان لم يملك اعينه كالوكيل وا
ولولي وبذلك صرح اخرج الفلولي **قوله** فابده يجوز نقل اليد
عن النجس بالدراسم لانه كالنفس ول عند اوصافه وطريقه ان يقول
استقلت حتى من هذا **قوله** منتفع به اي انتفاعا مفقودا نه
وشرح المصنف مفهوم بعد الاشياء اي لش رصار لو عر به لكان اولي
قال شيخنا نعم لم يذ كل المصنف مفهوم الملك انتهى اقوال ويمكن
الجواب عنه بان النجس ليس مملوكا فهو مفهوم الملك والظاهرة فا
يستغنى المصنف به عن التبيين معا ومثلها لو كان ظاهرا ليس مملوكا
فتا مل ولا يصلح شر كافر مصلحا ولا مسلمانا يعتقد عليه ولا يرى له ضر
كغير اي ولو محرم **قوله** ونحوه اي من زيت وسمن وعسل و
شبهه مما لا يمكن تطهيره اماما يمكن تطهيره فغيبه تفصيل فان امكن

طهره بالفضل ولم تتر النجاسة من منه صح بيعه قبل غسله
وان امكن طهره بالمكافاة كالماء القليل والديع كجلد الميتة
لم يصب **قوله** ما لا منفعة فيه اي ظاهرة بحال بين المشتري
وبينها ومن ذلك حشيشة الدخان المعروفة اذا لا منفعة فيها
بل يحرم استعمالها لان فيها ظريرا كبير كالحرج به العلامة
القائ في رسالته في ثبات ذلك واقفه شيخنا البايع هو جلال ليس
بحرام لذاته وانما هو لامر طاربي لكنه قرينة في حق الله بعد
عنده وحينئذ فيكون مكرها وقالا شيخنا سلطان ابن حجر ام ولا
مكره واقفه شيخنا الشيرازي **قوله** كعقرب الخ العقرب وا
حدة العقارب والانتى عقربة **قوله** ونمل اي وضغفس ومنه
الجمليات المعروفة بالرقيق وهو يبي بالربح الخبث ويقت بالربح
الطيب **قوله** في بيان احكام الربا وهو بان مقتضاه كما قاله
الشارح اوريا او بواو بدلها ووي لغة قليلة بالق ممدودة ويقال له
رماورما بالمد والقصر وهو من اكبر الجائر ويبدل في سوا الخاتمة والعباد
بالله تعالى قال الماوردي لم يجعل في شريعة ولا قوله تعالى واخذ
الربا وتدل فهو عنه يعني في الكتب السالفة روح فهو من الشرايع القديمة
والقوت فيه سبعة او عشرة كما قيل وهو ينقسم الى اربعة اقسام
ربا الفضل وربا اليد وربا النساء بفتح النون والمد من القرض بفتح
القاف فربي الفضل هو ان يبيع اردب قح مثلا بار دب قح وزيادة
سوا كانت من جنسه او لا وري اليد هو ان يبيع اردب قح
مثلا بار دب من غير زيادة مع عدم القبض في المجلس ونسب الي اليد
لعدم

لعدم القبض بها اصاله ذربا النساء هو ان يشتري الا جلي في العوفين
او في احداهما وان قصرت المدة وربا القرض هو ان يشتري فاضله ما
فيه نفع للقرض من غير نحو الربح ولا يخفى ان فضل فضل سابق
من بعض النسخ فتا **قوله** لغة الزيادة قال تغلبا فترت
وربما اي نمت وزادت سوا نمت الزيادة في احد العوضين او في
احده او غير ذلك من العقود وغيرها صحيحة او فاسدة **قوله**
ونش عامقابلة فهو باخر الخ كان اولى واصح والمراد بالعوض
الربوي كهاياتا ومعدل التماثل معتد به في العقد الجسدي فافضل
المبدلين اجمالا او قبضا مطلقا **قوله** في معيار الشرع اي وهو العمل
في المكيل والوزن في الموزون والعقد في المعدود والذرع في المذموم
قوله حالة العقد الخ قيد لا بد منه **قوله** والربا حرام اي اذا استفت
الشروط المتضمنة للصحة **قوله** وانما يكون اي يوجد من حيث الربا
الشرعي **قوله** وهو ما يقصد قابلا لطعم اي لطعم الادمان مما جرت
عادة الناس بتخصيله لطعم الادمان ولو مع البهايم سوا نعم
ماتساويا فيه اذا قلت تناول البهايم له ليس ربا روي وعلم
من هذا القول لهم بان يكون اظهر مقاصده تناول الادمي له وحده
او مع غيره ولو نادى ان القول روي خلاف الحق يطبل قال بعض النسخ
الشرح ان النهي في الشعيير يفهم لانه في معناه **قوله** او تفكها اي
كالهزول ريب ونحوها **قوله** او تدوايا كالمصطكى والزنجيل ونحوها
ايضا **قوله** ولا يجر الربا في غير ذلك اي المذكور وما تقدم به البهايم
كالنمل والجن كالعظم او لم يقصد اصل كطرفان فقبضان العقب **قوله**

ولا يجوز اي ولا يصح فهو باطل حرام لكل عالم به او جاهل منظر
قوله الامتثال اي يقينا كمالا في المكيل ووزنا في الموزن وبن
 بغالب عادة اهل الحجاز في عهده على الله عليه وسلم والا فاعا
 اهل البلد فيها هو كالمقناقل والا فالوزن مطلق **قوله** من اذ
 ذلك اي الذهب والفضة **قوله** بيد اي مقابضة قبضا
 حقيقيا قبل التفرق والتخاير فلا تكتفى بالحوالة ونحوها فان قبض
 بعضها صح قدر ما يقابل من الاخر كما ياتي في الحيلة في بيعه
 بخسسه متفاضلا ان يبيعه بغير خسسه ثم يشتريه منه
 خسسه **قوله** ولا يصح اي ولا يجوز **قوله** بيع ما يتاعده المكي
 اي ما اشتراه ولا يبيعه ولا غير هاتين التصرفات الشرعية وكان اولى
 له تاخيرها هذه الحيلة بعد ما يتعلق بالباقي **قوله** يقبضه اي منقولا
 كان اولى وان اذن له البايع وقبض الثمن **قوله** سوا باعه للبائع
 او لغيره نعم ان باعه للبائع بغير الثمن او بمثلته صح وكان اقالة
 من بلفظ البيع **قوله** تنبيه يستثنى من التصرفات صحة
 العتق عن نفسه ولعن كفارته لا عن غيره ولو بالاعوان لتتوف
 الشارع اليه ما مكنت ويكون به المشتري بما في المبيع والاستيلاء
 والشر ويصح والوقوف كالعتق كما صرح في المجموع وهو المعتمد به
 خارجا للمبيع والوقوف ولا بد في الترخيص من قبض العاقد او رآه
 ومثل الترخيص الوصية والتخير دسمة غير الراد وكذا اباة الطفا
 للمفقير ويجوز القرض فيه باخذ الفقير او علم ان الفقر القرض
 بغير المنقول بتخلية وهي تكتفي المشتري منه مع الفقير ان كان
 للبائع

للبائع حق الحبس ويتفرقه من امتعة تحت يد البائع وان
 كان للمشتري المشتري او اشتراها منه او يبيع من التفرغ في امتعة
 تحت يد المشتري ويصح من الوصل اليه ان كان غائبا وفي المنقول
 بنقله مطلقا وفي تفرقه جميع ما من السفينة الصغيرة التي تنحرف
 بغيره كالغفار سوا كانت في البر او في البحر على المعتمد ويتوقف القبض
 في ما يبيع منقلا او يفتقر به ككيل او غيره ويغير في النقل ان يكون الي
 من ليس للبائع فيه تصرف كشارع او ملك غيره والا فلا بد من اذنه
 فيه **قوله** ولا يجوز اي ولا يصح **قوله** بيع اللحم اي وكذا ما في ما
 معناه من شحم وكبد وقلب والبنية وطحال والحليبة يسكن الذي يخرج
 وجعه للحوم ليجان بالضم والحم بالكسر **قوله** بالحيوان ان اي ولو
 منه او غير ما لولا خلاف للشايع ومنه الميراث موت وان كان في ركة
 مذبح وولد الحيوان قبل دبحه من اللحم ايضا بخلافه بعده
قوله لعت من ما كوله الخ ليس قيد فلا يجوز بيع لحم نحو شاة
 بجام ولا بجام ومثالا قالا شيخنا وكان الاول له نقد يوم هذه المسئلة
 على التي قبلها **قوله** ويصح بيع الذهب بالفضة الخ
 لان الاول نقد يوم هذا الذي قبله لانه من تمته ايضا فتأمل
قوله الامتثال اي يقينا بما مر بعد كماله بوصول حالة يطلب فيها
 غالبا فلا يباع رطل بفتح الراء رطل كذا وكذا ولا يبيع من منه ولا يبيع
 شيئا مما اتخذ منه ولا يبيع فيه شيئا منه ولا تكتفى مماثلة لنحو الدقيق با
 ملحق المتامل للمجرب والمصدق وكذا السوق ولا يباع ما شرب به
 النار قبل او شرب او طبخ او خسر ويجوز بيع الخمر لبيع بعضها الا ما فيه

ما من احد الجانبين او اتحد جنسهما او كان الما جنسهما مطلقا **قوله**
 قبل التفرق اي وقبل اجتماع الزوم كذا **قوله** ففيه قولان
 الصفقة اي والاولى ظهور منهما الصفقة فيها فبها دون غيره **قوله** ولا
 يتحقق زاي ولا يصح **قوله** بيع الغرر وهو ما انطوت فبها عاقبته او ما
 تردد بين امرين متفاددين اقر بهما ومنه المجهول لهما لم يسم
 بر قبل العقد وراية كل شئ بخسسه من كل ما يتخلف به الغرض
قوله او ليس في الهوى يستثنى منه النحل فيلحق ببيعه وهو فارح او
 الكوادة ويقال لها الخلية يفتح النحل المعجزة اذ كانت امه فيها
فصل في بيان احكام الخيار كبر النحل الشامل للخيار المجلس
 وخيار الشرط او خيار العيب فالاول يثبت قهر عيا العاقبة في كل معاوضة
 مخفية واقعة في العين لازمة من الجانبين ليس فيها تملك قهري
 ولا جارية مجري الرضا ولو في مربي او سلم او استعقب عتقا فخر
 بقولنا في كل معاوضة الهبة ونحوها وبقولنا مخفية وهي التي تقصد
 بفساد مقابلها النكاح ونحوه وبقولنا واقعة في العين الواقعة على
 المنفعة لا الجارة ونحوها وبقولنا لازمة من الجانبين الجارية
 منها كالكالة ونحوها وبقولنا ليس فيها تملك قهر الشفعة ونحوها
 وبقولنا ولا جارية مجري الرضا المحالة ونحوها فلا خيار في شي مما
 ذكره الثاني يثبت في ذلك الا فيما شرعنا فيه من المجلس ويسمى هذا
 بنوعية بخير والتوري وهو ما يتعلق بهجر المشتبه وهو الارادة
 والثالث ويسمى بخيار النقيض وهو ما يتعلق بقوات امر مقصود مطلقون
 نشأ الحق فيه من الاما التزام شرطي او تقديري فعلي او قضائي

فالاول

فالاول كان شرط في المبيع شيئا فافلح والثاني كالتقريب ونحوها
 والثالث **قوله** وهو من العيب الذي ينقص العين والقيمة كما اشار
 اليه الشارح فيها سيأتي ولها فضل ساقت من غالب التسليم
 اي **قوله** والمتبايعان الخ متبايعان اي البايع والمشتري
 والواو هنا للاستئناف كما مر فتأمل **قوله** ما لم يتفرقا اي
 طويلا ولم يتخارا لزوم البيع مع بقاءهما في المجلس فلو اكره
 احدهما عليهم لم ينقطع خياره لا خيار صاحبه ما لم يمنع من
 الخروج معهما الا بغير **قوله** اذا زال الا لزم اعتبر محل زواله فان
 هرب احدهما لم يتبعه الا خر بطل خيارها مطلقا لتمكن غيرهما
 من الفسخ بالقول مع انتفاء الغرض بخلاف المكره فانه لا يفسخ
 له وبوقته من تعليلهم بتمكنه من الفسخ ان غير الهارب لو
 كان نائما مثالا لم يبطل خياره وهو كذا لكان مشي كل منهما
 ولو صاحبه انقطع خيارهما معا خلا في لابت الرفعة **قوله** عرفنا
 اي كثرات خطرات مثلا او صعود ونحوه يصلح او هو طامنة او من
 نحو صفة مثلا ولو في سفينة فتأمل **قوله** بيد نهما اي عرفنا
 لا برصهما ولا يعقلهما فلو مات احدهما او جث انتقل الخيار لوار
 شه وولي به بخلاف الا في فائدة ان رجي اقامته انتظر والا قام الولي
 مقامه كما قاله شيخنا وفي شرح العلامة الرمي ان الاغا يتقل
 الخيار فبها الى الولي ولم يفضل فيه فخره والخمس من ليس له
 لشارة مفهومة كما لا يخفى كما قال شيخنا ايضا والذي في شرح
 العلامة الرمي انه اذا لم تفهم له اشارة ولا كتابة نصب

الحاكم نايبا عنه ولو تعدد الوارث اعتبر الاخير ولو كان الخيار له
 محجور عليه فكل قبل التفرق لم ينتقل اليه عا الا **قوله**
 فلو اختار احدهما لزوم العقد اي كان يقول اخترت لزومه او يقول
 احدهما للاخر اخترت لزومه او يقول احدهما للاخر اخترت لغيره
 الرضى بالزوم فلو اختار احدهما لزوم البيع والاخر فسحقه قد
 الفسخ وان تفرعت الجارة لان اثبات الخيار انما بقصد به
 المالك من الفسخ دون الجارة لا صالحة **قوله** فلو لم يفسد
قوله سقطا حقة اي حق من اختيار الزوم **قوله** وبقي الحق لا
 اي ولو مشتت بانعم لو كان المبيع من يعتق عليه سقطا خياره
 حينئذ ايضاً للحكم بعتق المبيع فكل **قوله** ولها الخ هذا خيار
 الشرط وهو لا يكون الا انهما بان يتلفا به المبتدئ وبقي افعه الا فاعلم
 وحقق له وكذا احدهما الخ غير مستقيم اللهم الا ان يراد به
 ان لها راية ذلك في فاتها اي لهما ان يجمعا لهما ولا احدهما سوا
 شرطا ايقاع اشره وهو لا جازة والفسخ منهما او من احدهما او
 من اجنبي ولو لعبد المبيع فيجوز شرطه المحرم في صيد مثلاً وان
 قلنا انه نكاح على المعتمد فليس لشارطه لا جنبي ايقاع اشره الا ان
 يهوى الاجنبي ايقاع اشره الا ان يهوى او تزول اهليته والافخار له
 اتفاقا وانما المنقول عنه اشره ولا يلزم الاجنبي مراعاة الاصلح لشارطه
 رطله وان كرهه وليس له عزل نفسه ولا مات هو عنه عز له لانه تملك
 عا الا صلح وليس لو كمل احدهما شرطه لغير نفسه وموكله الا باذن موكله
 والمالك والنوابد والموت في زمن الاخر الخيار لمن له الخيار والا
 فهو قوته

فهو قوته تمت انفق عليه وتم العقد لغيره رجع عا من تتم
 له العقد **قوله** ان بشرط الخيار اي في جميع المبيع او في بعضه
 المعين **قوله** الي ثلثة ايام اي فاقبل متعلقه بالشرط فامتوا اليه
قوله وتجب اي المدة **قوله** من العقد اي اذا وقع فيه الشرط
 بعده حسب من الشرط اي الراجع ولو قال الشارح وتجب المدة
 من الشرط الخ لشمال الصور ثلثين وكان ادلي ويحتمل كون الخيار لا
 حد لها يومات والاخر ثلثة **قوله** بطل العقد اي وكذا لو لم
 يذكر مدة منحي حتى امتا وراو ذكر مدة مجهولة ارش طابا ابتداء
 من التفرق او من الفسخ او تفرقت كبيع وميوم مثلاً **قوله** ولو كان
 المبيع مما يفسد الخ اي كمالا بشرط الخيار يوجب فيها بفسد وتلف
 قبل مظهرها **قوله** بطل العقد اي ولا يصح شرطا الخيار للبائع
 وحده في البيرة ولا بشرطه المشتري وحده حيث يعتق عليه فيبطل
 العقد فيها اي **قوله** واذا خرج المبيع معينا وفي بعض الفسخ
 واذا وجد في المبيع عيب الخ وهذا خيار العيب وقد تقدم
 متعلقة وشار الشارح الى ما بطم ويقول تنقص به القيمة الخ
 ومحل ثبوت الخيار به ان سبق عا تمام القبض هو او سيدها
 اشارة اليه الشارح اي ببقوله موجود قبل القبض اي قبل تمامه
 اربعه والخيار للبائع وحده كما ياتي وشمل المثلث المعين **قوله**
 العيب لا يوجب اي يثبت الرد وان فحش كمن اشترى عذرا جارية
 ظنها جوهرة لتعقيره حيث لم يبيح عنها **قوله** قبل القبض قبل
 نها ما **قوله** تنقص به القيمة فهو بفتح التامشاة **قوله** ولم

ها

اتفاق وفي بعض النسخ بالمشات التخيية المضمومة **قوله**
 يعني من غير من صحيح خرج به قطع نحو بيع زائدة وقلعة يسير
 من نحو فخذ او ساق لا يوش شيئا فاصلا ولا يوش عن صافلا خيار
 بها وكان الغالب في جنس ذلك المبيع الخ من به التي تاتي اليها بيم
 وتركه الصلاة في رقيق ونحوه مرة في باكورة من نحو قناد قطع نحو
 اللبث يوجب في اوانها في الامس **قوله** كذا رقيق وسرقة وابطاه
 اي وانتاب منها ونظرا جنابة العهد والواو اتيان اليها بيم
 وتلك من نفسه وكذا الردة وجنابة العهد وما غير هذه من
 العيوب اذ لم توجد عند المشتري فلا رد بها **قوله** مالم يشترده
 اي ولو كليل لم يرض به ماله وله الرضا به الا نحو ولي لا مطلق
 ولا يجوز اي ولا يصح قال شيخنا ومقتضى كلام المص جواز بيع الثمرة
 قبل بدو صلاح بشرط الا بغا وليس كذلك ولو فسر الاطلاق بجواز الا
 الاصول الثلاثة لكان اولى وانسب **قوله** بيع الشجرة المثمرة المخرق
 المخرقة عن الشجر بخلاف بيعها مع الشجر فانه لا يجوز شرطا القطع فيها
 وبخلاف الرهن ونحوه **قوله** لا بعد بدو الخ هو ضم الباء الموحدة والواو
 المهملة وكسر العواو المشددة **قوله** اي ظهر صلاحها فيجوز بيعها
 بشرط القطع بشرط الا بقاء ومطلق **قوله** وهو اي بدو صلاحه ومضابطه
 وصوله التي الى ماله يطلب فيها غالبا فاذا ذكره المشرع بيان لبعض ذلك
 فتأمل **قوله** وهو صفة زيات اي في الخامس وصلاحه في الحق
قوله فلا يصح بيعها اي الا بشرط القطع ان بيعت منفردة كما هو
 المعتبر ولو كانت اصلا فان بيعت مع اصلا امتنع شرطا القطع فيها
 كذا

كذا **قوله** ولو قطعت شجرة الخ هذه مستثناة من شروط
 القطع فيها كذا **قوله** لانها لا تبقى فلو فرض ان البايح
 غيرهما فنبتت قبل ان تقطع الشجرة فهل ينفى القطع
 نظر الى ان شرط القطع موجودا كما هو لا ينفى لعدم
 التصريح بالشرط فيه نظر والا فربما قال شيخنا الشجر المسمى
 انه ينفى القطع ومثله ماله كانت يابسة فاخضر **قوله** تنبيه
 يجري في بيع الزرع المذكور ما في الثمرة والاد من كالمسح فتامل **قوله**
 ولا يجوز اي ولا يصح **قوله** جاز بلا شرط اي اذا كان المقصود منه
 مرتبا كالشعير اما المستوفى في سبيله فلا يصح بيعه وان اشد حبه **قوله**
 لا يبد صلاحه المصواب به بصلاحه فتامل **قوله** لزمه سعيه اي ان كان
 ماله كالا ماله ويشترط ان يكون مما ينفى بخلاف البعل بالعين
 المهملة ونحوه فان تلقى تركه ولو بعد التحلية انفسخ العقد
 او تعيب نبت النخيل او ينش طابها ايضا القطع بعد بدو الصلا
 فيها يعطب فيها اصلا ما دونه بالحق هو دوافع اقتلاصا فيها
 شرط فيه القطع قبل التحلية غير المشتري مالم يباح له البايح
 او بعد ما خلاضار للمشتري ويصدق به في قدر حق الاخر
 الا ان البذل ويسلم عن التلف اي والفساد **قوله** لم يخل
 الخ حتى لو شرط له في المشتري به لال العقد بانه متى لم يقتض
 الاخر العقد ولا يبرئ منه ذلك عند قطع شرطه القطع ولا يجوز
 اي ولا يصح وهذا من تعليلات الربا فكان الوجه ذكرها هنا
 كذا وقدمت الاشارة اليه اللهم الا ان يقال لا ذكره في الثمرة

٧

فصلها فتأمل **قوله** في جنسها أي من المعلوم **قوله** رطب الخ
هو حال من ما أو جنس لا يصح منها **قوله** يسكنون الظاهر مع
فتح الهمزة في بيع الرطب أي وهو النقي وهو مطلق ما
قوله ينجب أي ولا عيب من سب ولا رطب من رطب ولا ينجب
إلا في مسلكه العربي لا في غيره **قوله** إلا اللب أي القالب من
نحو ما وليس مغليا بالنار وسوا فيه الحليب وغيره كما ذكر
المشايخ وكذا المخلوق لا بالأدوية إن لم يمتزج أصلها كزيت
أو شرج أو دهن ورد أو لافطى جناس كدهن ورد ودهن
بنفسه وإن كان أصلها الشرج كما هو الوجه في قوله
في بيع الكبريت يبيع الرطب في النخل يبيع العنب لئلا
يزيغ في الرطب والعنب عندنا تخلطه وكلاهما في الآخر عند
فخذه فيادون خمسة أو سق ومثله أيا الزيتون فإنه يباع
بعضه ببعض منها فلا يثبت حقيقة والعيان في هذا الجمل
قوله إذا كانت اللب من جنس واحد كلبت بقر أو جاموس
بمثلها فيشتط طائفة المماثلة والخلول والتقارب وإذا كان من جنسين
كلبت إبل بلب غنم أو من جنس طائفة الخلول والتقارب
وإذا كانا من الجنس واللب واللب واللب واللب واللب
فصل قوله في بيان أحكام السلم ويقال له السلم كما ذكره المشايخ
فيقال سلم وسلم واسلف وسلف والسلم لغة أهل الحجاز
والسلف لغة العراق وأما سمي سلم التسليم رأس المال فيه في
في المجلس وسلفا لتقدم رأس المال تيمنا به وحرك الرفع
في شرح

في شرح مسند الشافعي عن ابن عمر أنه كره لغلا السلم هذا
قال شيخنا الشيرازي وعليه وجه أبي السلم بطلق لغة الجاهل
الاستسلا م ولا نقيا دونات التعيين هنا بالسلف والاصل
فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم بنات المؤمنين
ابن عباس رضي الله عنهما وبالسلم وضمان ما يبيع من
السلف في شيء فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل
معلوم وهو نوع من البيع فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع الأخرى
وأركانها خمسة مسلم ومسلم الميم ومسلم غنية ومسلم مال مسلم
وهيئة وذكره المصنف عقب البيع لأنه نوع من زيادة لفافه
قوله وهو يسكنون لها وهو **قوله** يعني واحد أي هنا وان
السلف يطلق على الحق من أيضا ولم يذكر المصنف ولا غيره من الشافعية
معناه لغة لكن ذكر العلامة أنها مسكن من الخفية في
الكتاب أنه لغة الاستعمال **قوله** موصوف الخ هو بالبيع **قوله**
في الذمة أي باللفظ السلم والافتقار من البيع كما مر من الآثار
المية وكذا قال الماوردي ليس لنا عقد على نقي لفافه مخصوص
الائتمار بالسلم والمكايح والكتابة **قوله** ولا يبيع أي إلى
السلم **قوله** الأبي ب وقبول أي شرطها المتقدم وأركانها
أركان البيع لأنه نوع من عيما م وأما فيه المصنف بالذکر
لاجل اعتبار الشرط الزائدة فيه المذكورة وتو له الألف في
شرائها الخ تنقيب فانها كثر من ذلك كما يعلم من الشرح ١٢
فتأمل **قوله** ويصح السلم قال أي عندنا فقط **قوله** وموصوف

الثاني
والعشرون

اي عندنا كالاية الثلاثة رضي الله عنهم **قوله** فان اطلق
 اي لم يصح صيرج فيه بل لولا ولان قيل ويجب فظلم حقيقة
 في المجلس كما سيأتي **قوله** في الاصح الفخ هو المعنى **قوله** مضبوطا
 بالصفة اي ان يكون له صفة معينة ويرى فيها كما اشار اليه
 الشارح فخرج بذلك المجلود والمبطل وروس الحيوان والاراني
 المجهول ولو من نوع نحاس ما لم يصب في قالب نعم يصح
 المسلم في نحو الاشكال المربعة وفي قطع من الجود مدبوعة
 وزنا **قوله** في المسلم فيه اي بنفسه **قوله** ولا يكون ذكر الاوصاف
 الخ قال شيخنا صواب اسقاط الفظا ذكر لان الكلام في كون
 المسلم فيه له صفة لا يبرر وجودها ليجوز ان كان له صفات
 بغير وجوده لم يصح فتأمل **قوله** كلوا لو كبار اي دعي ما
 تفقد للزينة ويصح في الصفات منها وهي ما تفقد بها للتد اوي
 وكذا في سائر الجواهر الا في العقيق لا قتلا واحيائه ولا نظر لظلم
 بوزن او غيره **قوله** وبارية واقفا اي وكذا دجاجة وفرفها
قوله لم يخلطها به غيره وفي بعض النسخ لم يخلطها بغير اي
 من غير جنس كما قال بعضهم انتهى اوجم خلافا ليدخل صفا
 المركب من المجلود مثلا على ان في كلامه اشارة الى ان هذا الس
 مستغنى عنه بما قبله لان عدم الصحة فيه لعدم انضمامه
 فتأمل **قوله** ومحقوق اي ومن الغالب المركبة من نحو
 مسك وعبر ودهن وقد يزد فيه محقوق وكذا في منم ايضا التزيان
 بالنا والبال والطعام الخ كذا التمثيل ونحوه ايضا طرائق
 وهو

وهو المركب بخلاف المفرد بان كان نباتا او حجرا فانما يجوز المسلم
 فيه **قوله** فان انطبقت اجزاه اي كبحر وهو المركب من نحو
 حرس وصوف ومثله العنابي وهو المركب من نحو حرس وفضل
قوله يجب الخ به يسكنون البيا الموحدة وضمها مع تشديد
 النون وتركة قال شيخنا لمنظما الا جز بالبحر لعله تحريف
 من الشارح والافقية نظر ظاهر لان الانفحة فيه ليست من موقوف
 فهو خارج بقوله المقصود الا جز بان جعل مثال لما خرج
 بذلك فظاهر لكون كلامه مبنا فيه اقول له ولا محل لهذا
 النظر لان ما فيه من الملح والانفحة من مصالحه كصار
 بالصحة النوع ويبي من المنهاج وافرجه الجلال المحلى وغيره
 وهو المعتمد **قوله** والشرط الثالث الخ قال المصنف هنا اسلف
 لم سابقا لوجود الامانة منه مع ان مفهوم الشرط قبله
 فتأمل **قوله** لطبخ او يشي اي او قلي كالحكم في الجميع اوي
 الاول والبيوت في الثاني والثالثة في الثالث **قوله** كالمسل اي
 اذا ريد تهيئ من شئ فبصل فيه ومثل السكر والغائب وهو
 مسل القصب والديب والصابون والمبالان ثارها مظلوم
 قال العلامة الرمي ومثلها النبيلة باللام والبدال له الك
 انتهى وفارق عدم صحة بيع بعض المذكور ان يصفه ليق
 باب الرياضات مل **قوله** لا يصح المسلم في الشك في شئ الا
 الكاوكبر كما قاله الماوردي **قوله** فليس يسلم اي قطعا **قوله**
 ولا ينعقد ايضا يبي في الاظهر الخ هو المعتمد من فاته لتريقه

السابق فتأمل **قوله** ان لا يكون من معين الخ مثل المزارح
 بالمسلم في نحو صاع من هذه البهرة وهو ظاهر كلامه بل من يجه
 وبعضهم جعل هذا المثل من اقل دما قبله وجعل هذا الشرط في
 موضع المسلم فيه ومثله بالمسلم في تمر قرصية صغيرة اوستان
 او ضبعة وهو غير مستقيم لانه يلزم عليه عدم صلحهم في القرصية
 الصغيرة ايضا على ان موضع المسلم فيه قد يجب تعيينه بذكر
 عليه التكرار ايضا لان هذا سبائي في كلامه اللهم الا ان يقال
 هو جري على الغالب والمعتبر فيه كثره التمر وقلته اما اذا سلم في تمر
 ناصبة او قرصية عظيمة صح وتعين فلا يجوز بداله لكونه في
 بالا جود من غير تلك الناصبة اجبر على تقبله فيها فلم يخل ذلك
 اذا سلم في بعضه لاني كله فلا يصح في الجميع **قوله** ثم لصحة
 السلم فيه اي في الشيء الذي ذكره الشرع وما الخمسة السابقة **قوله**
 وفي بعض النسخ ويصح الخ لا ينفي ان النسخة الاولى اصح واولي
 والملازمة غالب التز وما الاية ان يذكر في العقد ما يستفيد اعتباره
 من الشرع وما السابقة بلغة يعرفها العاقدان وعدلان وفي بعض
 النسخ هناك زيادة وان يكون ثا المسلم فيه ما يصح بيعه وهو مستدر
 فتأمل **قوله** ان يصح ان يذكر في العقد الفاذا الاية بها
 مر مع ذكر الجنس والنوع ولو قال ان يذكر الخ لكان اولى **قوله**
 بعد ذكر جنس اي بلغة يعرفها العاقدان وعدلان كما مر **قوله**
 التي يختلف بها الثمن وفي بعض النسخ الغرض اي بان تكون من الفا
 التي لا تتسامح مثلها فالباقى يخرج به نحو السجل بفتحين وهو
 ضات

١٩١
 جئات العبيد من غير كسح ال والدعج وهو سوا
 دهما مع السعة والاملاحة وهي تناسب الاعضاء لا يجب فيه
 ذكر القوة على العمل ولا كونها قاربا او ضد ذلك فان ذكر
 شيئا من ذلك اعتبر وجوده ويكتفي في القراءة المطلقة بمادة امثا
 له في بكرة وكذا في الطائفة ونحوها **قوله** في كسح كسح كسح فان
 اختلفت صفى النوع كسح كسح وخطاي وجب ذكره **قوله** او انقته
 اي او شق بنه او سحارتهم قال العلامة الرمي واما الخس في فلا
 يصح السلم فيه ولو اوضحى الندرة وجوده انقته قال العلامة
 بن قاسم ومسيلة الناشري وفيه **قوله** تقريبا الخ فهو راجع
 للسنة تقطعا بمتبيع او محتلم وشرحه لو اراد كسح بن متبيع
 سنين مثلا غير زيادة ولا نقص فانه لا يصح ولو اقر **قوله** تقريبا
 عما بعده لكان اولى واصف لانه معتر فيه اي ان يعقد في الربط
 في اخلاصه وكذا في سنة ان كان بالغامسما والافق لسيده المسلم
 ايضا ان ولد في الاسلام والافق لالتي مسين اي الدالين بظن
 بهم **قوله** في الابل والبقر الخ فيصالح المسلم في جميع الحيوان
 خلافا للمنفية رضي الله عنهم لصحت في غير الخواص منها
قوله وللون الخ ولا يجب ذكر صفه ولا ذكر القدر واعتد العلامة
 الرمي اشترافا ذلك وهو كذا **قوله** في الطير اي وكذا السمك
 ولحما مثلها ويشترط في لحم غير هذا ذكر النوع كالحم بقدر ونحو
 وكذا في معلوق رضيع جذع او ضد هائي فخذ او غير ما وقيل
 عظم معتاد **قوله** يصح السلم في السمك والجرا صيبين عدد

او مبتدئ وزنا **قوله** والنوع اي وكذا بلده ان اختلف به
عرض وقد يعني ذكر عكسه بلده عن ذكر نوعه كعليلي لا كنه
من نسخ فلا **قوله** كظن عراق ارجاوشامي ومهر
او صعيد **قوله** والمقاراة لغة بالدال المهملة وهما وصفا
للغز الى الاصل وقد يقال الثاني على النسخ كعلم **قوله** والصف
والرفعة بالراء المهملة وهما وصفان للنسخ فالاول ضم الخفيف
بعضها الى بعض والثاني عدمه **قوله** يجعل على الكلام لاعلى
المقصود الخ ويجب قبول المقصود بدل له ما لم يختلف به الغرض
ومنه يعلم صحة السلم في المقصود والابد او يصح في المقصود
قبل نسخهم وكذا بعد ان لم يبد الصبح فوجه كتمية ويذكر
في نهج زبيب وصف نوعه ولونه وبلده وجره وعنفه او حلا
تتمه ويستحب ذكر كونه عتيق عام او عامين ومطلقة بيجل
على ما يسهل عتيقا عن فاروق عسل النحل مكانه كيجل وزمانه
كصيفي ولونه كالبني ونحو **قوله** اي يكون المسلم حبه
معلوم النقد الخ لا حاجة الى هذا التاويل لانه يلزم من
ذكر قدره انما بهاله ان يكون معلوم القدر اللهم الا ان
يقال انما ذكره لاجل الانواع هذه فتأمل **قوله** في مصيل اي
ان عدم المصيل فيه فلا يظا لان في ثبات مسك ولا نحو بطيخ وقتا
صها هو اكر من المن ولا نحو صب السك بالقول والثنين ولا
والدرسين والى طلب والخشب فيتعين في ذلك الورق **قوله**
في موزون ومنه النقد ان فلا يصح بهما الا بالوزن ويصح
في المكيل

قوة

في المكيل وزنا وفكسه فيما ينضجها كالحبوب ولا يصح الجمع بين
العد والوزن والايضا مبطل فيه ذلك كالمبطل بكسر الموحدة
والخشب ولا الجمع بين الصل والوزن في نفي البطيخ الا اذا
اريد بالوزن مثلاً التقريب ويعني الواحدة من ذلك ويجري
في ذلك ما في **قوله** في معدو داي كالا حيا ونحوها **قوله**
في مذروع كالثياب والاراضي ولا يجوز من تعيين مصيل الا
ان عرف قدره في المعتاد **قوله** والثالث مذكور في قوله
المصنة الخ انما قاف المصنة الاسلوب بحبه لوجود اداة النش
المافعة من النش ما او الا فاداة ان الماراد بها النش كما ذكر المحل
لانا جيله لانه قد تقدم فتأمل **قوله** ذكر الخضر بلفظ الملام
او الفعل الماضي المبني للفاعل اي العاقد **قوله** وقت محله
هو بكسر الحاء الموحدة المهملة اي ان يذكر وقتا ينتهي به
الاجل ويجب تسليم المسلم فيه اذا وجد ذلك الوقت ما بين
العاقدان او عدلان ولومن الكفار كالعيد وربيع وجمادى
ويجعل على ما يريد ويجعل على ان قال البيه او الي راسم او هلاله
وعلى اخره ان قال الى غره او مسجد او اخره فان قال فيه
لم يصح العقد ويجعل الشهر على العوي فان قيل بغيره جعل به
ولا يخفى ان ما ذكرناه هو مفاد كلام المصم والشارح وهو
غير مراد ولا يستقيم اذ ليس لشر ما ذكر وقت حلول الاجل وانما
الشيء لشر ما ذكر لاجل ما بين انه كقول موجد شهر ويعلم
وقت الحلول بغير علمه واما بقافية لم كقول موجد الى وقت

وان يعلمها

كذا ويعلم وقت وجود تلك الغابت فتأمل وفهم فتأمل
كثير كذا البراءة من هذين فيما ذكره المصنف فتأمل
قوله كثير كذا فان اجل شهر من شهر من العرب او
الفرس او الروم جاز وان اطلق على الهلال لانه في الشرع
فان انكسر شهر حسب الباقى بعد الاول المنكسر بالاهلة ونحو
الاول ثلثين يوما بعد ما ولا يكتفى بالمنكسر لثلاثين يوما
الاصل عن العقد **قوله** ان يكون المسلم فيه موجودا في بطن
الطناء وجو المسلم فيه في محل وجوده وقت وجوده ولو بالنقل
اليه من بلد اخر ولو بقيد عنه فيكون به ما لوطن هو له عند
الوجود لكن بهشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورية
فانه لا يصح كما قال الشيخ ان انه الاقرب الي كل اسم ولا بد
ببعضه بانه نقله عنه قبله او فيه ولم يخيار في الثاني **قوله** تسليم
المسلم فيه اليه هو الظاهر في محل الاصل فتأمل **قوله** ولو
اسلم فيها لا يوجد عند المحل اي بان لا يوجد اهلا او يوجد
ولا احد بمحلهم الغالب والتمثيل بالطلب في الشئ يصح ان
يكون مثلا لهما فتأمل **قوله** ان كان الموضع لا يصلح له اليه
فلم يصلح له ولم يكن له من بلده الي المحل التسليم مونة نقاب مو
ضعه وان لم يذكر في ذكر غير عمل به ولو خرج الموضع عن الصلا
حية تغيب اقرب محل يصلح اليه وسوا السلم اليه والموجب ويكتفى
ان يقال بلدا كذا او بصله الي نحو السور ويجوز ان يداره مثلا وفارق
في شهر كذا من لا قتلا في الاعراف في الزمان قال **قوله** الي موضع
التسليم

التسليم اليه له قال اليه كان اولي واضر اللههم الا ان يقال لا
ذكره للاختصاص فتأمل **قوله** ان يكون الثمن معلوما اي وعوراس
المال كهامر في البيع قد ذكره هنا تكرر اللههم الا ان يقال ذكره
هنا تكرر اللههم الا ان يقال ذكره هنا ليفيد ان راس المال يسهم
ثمنه وان كان الاقلب تغيرهم في هذا الباب براس مال المسلم
فتأمل **قوله** ان يتقرب به اليه لا يكتفى ان صيغة الهبة الغنية
بالطاعة ان ليس في كل من العاقد بين قبض ولا اقبا من وانما لا يقا
من المسلم والقبض من المسلم اليه على انه يكتفى من المسلم
اليه فتقاضي المعتمد كما في البيع مع ان هذا تكرر مع ما مر اللههم الا
ان يقال المقتضى ان ليس على بائعها فتأمل **قوله** قبل التفرق اي وكن
التحريم ملوا خلتا فقال المسلم اقتضت بعد التفرق وقال المسلم اليه
قبله ولا بينة له صدق مدعي الصفة **قوله** فقيه فلا يقرقها
الصفة اي فيصح فيما قبض ويطلق فيها لم يقبض كهامر **قوله** والمحل
والمعتبر لقبض الحقيقي وهو في المنفعة نقبض محلها **قوله** ولو
احل المسلم اليه نعم ان قبضه المسلم من المسلم اليه او من المحل
عليه وسلم للمسلم اليه في المجلس صلح ولو احل المسلم اليه المسلم
فيه في محل التسليم وكذا كل دين موجب فان كان قبل محله للمسلم
الامتناع من قبضه ان كان له غرض صحيح والا اجر على قبضه فان
امتنع اخذه الحاكم عنه وان كان بعد محله اجر على القبض مطلقا
وعليه وعلى الاسر ان كان الاسر غرض المودعي وان اجتمع بعد المحل في
غير محل التسليم وجب الدفع والقبول ان لم يكن المحل مونة فان كان

للموثة لم يلزم الدفع ما لم يتجملها المسلم ومثل الموثة
ارتفاع الاسعار في بعض الارضين **قوله** والثابت ان يكون
العقد الخ لعل المراد من هذا الشرط عدم خيار شرط ومقتضاها ان
ذكره بطل العقد فرا جعم فتأمل **فصل** في بيان احكام الر
وجعمها ان صحيحا او جبال ويقال رهن بضم الهاء والاصل فيه قوله
تعالى فريهن مقتبوضة وهو احد الوثائق والثلاثة والافراد التي
والشهادة وهي الحق في الجحد والاولان يكونان الا فلا سر اركان
خمس زاهد ومرتهن ومرهون ومرهون به صيغة وهي لا يجاب
والقول بشرطها كما في البيع وان لا يشتمل على ما يقبل الرهن والمرتهن
كانت تحدث زوايده من هوثة وعدم بيعه عند التحول **قوله**
وهو لغة الثبوت ومنه الحالة الراهنه اي الثابتة **قوله**
وشرعا جعل عين الخ لو قال تعلق ديني بالخ ليدخل نحو التركة
لكان اولي اللهم الا ان يقال هذا انعني للرهن الجعل فتأمل
قوله ماله اي متعلقه **قوله** الا بايجاب اي من الراهن **قوله**
وتقول اي من المرتهن **قوله** ان يكون مطلق المقر في الخ لو قال
اصل تبرع فيها برهنه او برهنه به لكان اولي واشتبك بينه وبين
في مال مخجوره فلا يجوز له ان يبرهنه به او يبرهنه الا لضرورة او علة
ظاهرة الا ان كان في محجوره ذلك للمصلحة **قوله** وذكر المصنف
المرهون الخ ولو قال والمرهون به لكان في بيعه المصنف وبقيت الاركان
فتأمل **قوله** وكما جاز بيعه بغير اي صح بيعه لانه **قوله** جاز
رهنه اي وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه نعم لا يبيع رهنه المنفعة

ابتدا

ابتدا او لا الدين عند من هو عليهم لانه في مقدور على تسليمه
ولا امدبر ثانيا في بيعه من الغرم فان السيد قد يبيع ثوبا فيبطله
مقهور الرهن ولا املحق عنقه بصفة يمكن سبقها ملول الدين
الابن ما يبيع ثوبها ولا الارض من روفة **قوله** يستثنى من
مفهوم كلام المصنف الامانة التي وكذا غير مضمون فيجوز رهن احد
لا يبيع ويباع عند الحاجة اليه ويقيم امره هو من ماله وحده
موجودا يكونه ماضيا او محققا ثم مع الارض فالزائد في قيمتها
قيمة الارض ويوزع الثمن على قيمتها بتلك النسبة فاذا كانت قيمة
المرهون مائة وقيمته مع الارض مائة وخمسين فالنسبة اليه
بالانلا في يتعلق بها المرتهن بثلاثي الثمن ويشمل كلامه المشاع به
وقبضه بقبضه كالم وخرج به المكاتب والموتوق وام الولد ونحوها
قوله في الدين الخ فينبذ لانه من وكذا الاستغناء في رهنه
المرهون به كونه ديني او منفعة فلهذا في الذمة **قوله** فلا يبيع
الرهن عليها اي في الاعيان **قوله** او مستفارة اي او مستأجرة او مستأ
جرة **قوله** من الاعيان المضمونة ليس يتبدل ولو سكت المصنف عنها لكان
اولي واخصر لشمس لشمس غير طاعة كالمو دبعة اللهم الا ان يقال انما تعلم
بالطريق الاول ودخل فيها الموتونة فاذا شرط الواقف في رهنه لا يبيع
الابن رهنه فان اراد الراهن الشرعي بطل الوفاق والاد مطلق التوفيق
ليكون حاصلا لا فده في رده لم يجر ويجوز شرطه الا ان تعذر الامتناع
به ومثله ما لو اطلق على المعنى القوي **قوله** واكثر ما يستقل بالخ
لا يخفى انه يبيع في المرهون به كونه ديني ثانيا لا لاز ما هو امره

ع

ما لا يرد على نحو ثبت المبيع في زمن الخيار المسمى فقط فخرج بالبدل
الاعيان كما امر بها وبالثابت اي الموجود ما سيقدر له لان وثيقة
حق فلا يتقدم عليه كالتشهاد او نفقة الزوج في العدا وبالنزوم
نجوم الكتابة وجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل وحصل
فيها فعمله السارح غير مستقيم لانه ان ارد بددين المسلم راس مال
فهو من الارزاق وعدم صحة الرهن به لا يشرط ان يقيم في المجلس وان
اراد به المسلم فيه فهو مما يصح الرهن به ولا يشترط المبيع في مدة
الخيار اذا لم يكن المسمى الخيارا انما لا يصح الرهن به ولا يشترط
لعدم الملك فيه فقامل **قوله** ولرهن الرجوع فيه اي في المهر
قبل قبضه بالقول كرجعت فيه او اهلكتم وتصرف بنا في الرهن كهبة
ورهن ولو غير مقبوضين وكتابة ولو فاسدة وتدرج احوال منه
او من نحو ابيه واعناق او نحوها لا يفعل كوطي ولا ينسج لعبد
او امه ولا يبيع عاقلة وحنونة ويقوم ولهم مقامه ولا بائنا به بل
تنتقل فاقتم وان طالت فان ابيع منها ماله في الخمر ساعد
الاذن لا يطلعه وقبله تغير اشرتم فان لم تكن بطل الرهن ولا بائنا
ونعجز عن حكم الرهن وان ارتفع في النسخ كاد بالانقلاب فلا
يقتضيه بعد تخلفه ولا يعتد بقبضه حال تخلفه واما الموت ونحوها
تقدم بعد القبض فانه لا يضر قطعا لكان لو نكح العسر بعد القبض
بطل الرهن بمعنى ارتفع حكمه لا يعني بطل من اصله فان عاد فلا عاد
الرهن بلا صيغة جديدة **قوله** فان قبض اي المهر ثبت **قوله** العيب
المهرهونه اي باذن الراهن عن الرهن وتصديقه عليه فلو اقلنا
في قبضه

في قبضه عنه وهو بيد الراهن او المهرته وقال الراهن فقبضته
او قبضته عن جهة اخرى باذن يمينه كما يصدق في اصله
وصفته **قوله** من يصح اخباضه اي وهو من يصح عقده للرهن
وللعاقدة ان به غيره فيه مالم يلزم اتحاد القابض والمقبض فلا يصح
ان يذهب عبد الراهن غيرا ملكا **قوله** لزم الراهن اي من
جهة الراهن فقط **قوله** ومنع في الراهن الرجوع فيه اي
ولا يصح منه تصرف بغير الملك كالموقوف فانه باطل في المعتمد
او ينقصه كالنسخ ويجوز فانه باطل ايضا وكذا الاجارة ولا عارة ان
كان الدين حال او يجل قبل انقضاء مدتها ويبيح عليه الاستئجار
ان جر الوطى والا فلا نعم بحث انه لو فاق الزنا لو لم يهاجر
له وهو المعتمد وكذا الاعتاق الا ان كانت مكررا فيها فينفذ عقده
وايلاده لو حصلت منه ويغرم الفدية رهنه مكانه بل المعتمد الحكم
عليها بالرهبنة وفيها ذمته قبل عزمها لا رثن في الحائض وان
كان هو الراهن والالم او يلقوا العتق ويوقف الايراد فان انفك
الرهن نفذ والوالد حر سيب والاقية عليه فيه وله انتفاع
به لا ينقصه كالكسب ونحوه وله استراداده لذلك ولا
حاجة للاشهاد عليه الا مع التهمة ولا يمنع من مصلحة
المهرهون كقصد وحجم وله باذن المهرهون ما عناه **قوله**
الا بالتقدي اي التقريظ في تلفه لخروجه عن الامان
ومثله امتناعه عن تسليمه بعد البراءة من الدين **قوله**
فيه اعيان في المهرهون **قوله** ولا يسقط بتلفه اي المهرهون

قوله ولو ادعى امرته **قوله** تلف امره موت
قوله فان قتل الخ ومثل القتل البراءة منه والارث والاعتقاد
عنه وغير ذلك **قوله** اي ينفك الخ فهو تفسير بالمراد فاما
قوله حتى يقف جميعه اي ان اتخذت الصفات والراية والمرتهن
والدين فان نفذ امره موت كالثلاث عبيد على ذمت واحد ونفذه
المستحق كالعاريات فيها الاموات والراية من ورثة فلا ينفك شيئا
من الرهن بغير ما يقفهم حصته وان اختلفت شيئا ذكر انفا كما
يقفهم على رهن نفقه عبيت ونصفه اخر فرب من اصددها انفا
ففسطه ولو رهن عبيدها عند صاحب يدين له عليها فادى احد
ما علم انفا نصيبه ولو رهن عبيده عند اثنين فرب من رهن من
اصددها انفا ففسطه **فانته** كلام ابن ابي الردي عا من
ايتته صدق يمينه الا امرته والمكتر فلا يصد فان الابينة
لان كل منهما اخذ العيب لغرض نفسه فتام **فصل** في بيان
اصحاب الحج بفتح الحاء المهيالة وسكون الهمزة وهو انواع كثيرة
كما سيأتي انها بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الادري
ان هذا الباب واسع جدا لا تتسع لافراد مسايله ولعل اقتضاه
التأريخ مضاي **صلى** الفلس وان فان كلام المصنف يكونها محل
ضرب القاضى عليها بخلاف غيرها ولو قال في الحج وسكنت لكان
اولي واعم والاصل فيه قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق **سفيها**
او ضعيفا ولا يستطيع ان يبل صوته الاية فمن الامام الشافعي رضي
الله عنه السفيهة بالمبذور والضعيف بالصبي وبالسكين المحتل والذي
لا يستطيع

لا يستطيع ان يعمل هو بالمعقوب على عقله وهو نوعان نوع شر
مصلحة المحجوج عليه ونوع شرع لمصلحة الغير **قوله** على
الصبي والمجنون والسفيه **قوله** اذ المقصود منه حفظ ما لهم
والحج على اقل من ومن بعده لمصلحة ارباب الدين والورثة
والسيد **قوله** فنفذ من السفيه الحج قال شيخنا وكذا من
من غيره فاقترحه عليه ليس بالتقيد **قوله** انتهى قول ما لم ينفذ
ليس مراد لشؤله الصبي مع عدم الصحة طلاقا فهو الذم الا ان يرا
بالغير نحو المريض والعبد فتام **قوله** عا ستة من الاستحقاق
الحج انها اقتره لهم عليها لانها المشهورة فلا ينافي مسيكة ما سيأتي
قال شيخنا والشرع في قوله عا ستة الحج في كلام المصنف وغيره الشا
رح وجعل محله نصبا وهو غير مستقيم لكنه مفتقر لكون اعل به
تقدير فتام **قوله** ونحو اي السفيه **قوله** المبذور طاله اي
بعد بلوغه رشيد كما ياتي **قوله** في غير مهارفه اي وهي المروحة
المحرومة كشرب الخمر ونحوه ومنه رميه في بحر ونحوه لا صفة في
نحو المطاعم والملايين وجوه الخير **فانته** سبل العلامة
الربلي هذا الاصل في الناس الرشدة اولي فاما باب بانه ان علم
الرشد بعد البلوغ فالاصل الرشدة والابان علم عنه بعد البلوغ
فالاصل السفيه **قوله** والمفلس الحج والحج فيه لمصلحة الغير وكذا الا
ثبات بعد بخلاف الشبهة فتدبر كلاما الحج عليهم الغرماو
بطله هو اولى عليه بذ الرعي عا الحاكم الحج بالطلب من
الغرماء المفلس بغير طلب في المحجوج عليهم والغايبين الذين

لا ولي لهم **قوله** الذي ارتكبه الدايون الخ لامة المحسن
 ويعتبر كونها لادبي فالة لازمة زائدة في اماله العيني التي الذي
 يتيسر لادبي منه واجة المنافع الذي يملكها وما يحصل منها
 مستقلات له فلا يحسن بالمنافع ولا يملك ولا يدب الله تعالى
 ولو مور يا عيا المعه كالكافة ونحوها ولا بد من غير لازم
 كنحو لكتابة ولا يحل الدين المواجل الا على احد ثلاثة
 الميث ومن ضرب عليه الرق والمرتدات انقل مودة بالردة
 فان قبل ما زائدة تقيد الكيد الردة بالموت مع انه لا يحل
 الابه فلا زائدة للردة قلنا ليرتب في التقيد بالردة ما اذ علق
 الطلاق على طول الدين فان زوجته تطلق به مجرد وجود الردة
 وقال شيخنا الشيرازي يظهر زائدة ايضا فيها لو تصرف بعد الردة
 با دماله لبعض الغرماء اذ مات تبين بطلان تصرفه لتبين
 حلول الدين بتصرف الردة ويهدق المفسر بيمينه في اعساره
 ان لم يعرف له مال والا فلا بد من البيعة وبيع فيه مسكنه
 وفادمه ومركوبه وان احتاج اليها لزماته او منهبه لان
 تحصيلها بالكرامه ان تعذر فعلى غنيا المسلمين وترك
 له ومثل نل منه نفقته دست ثوب لا يبق به وهو قبيح وسرا
 ومند بل ومكعب اي مداس ويزاد له في النكاح نحو صية او
 فدية ولا يلزمه ان يكتسب لمقبة الدين بعد ضيقه ماله ولا ان
 يورث نفسه له الا الدين على سببه لا جل فوجه من المعصية
 ولا يترك له فريش وبسطا لكان يسامح باللبد والخبير القليل
 القيمة

القيمة ويزك للعالم كتبه ان لم يستفد بغيرها من كتب الوفا
 وينبغي ان ياتي بها عند تكرار السسخ ما ياتي في قسم الصدقات
 وهو المعتمد ويزك للجنس المرتزق ضيله وسلامه المحتاج اليها
 اما المذلول بالجهاد فان وقال الدين له افضل الا ان تعبت عليه
 الجهاد ولا يجدها وكلما تترك للمفسرات لم يبق جدي ماله اشترى
 له **قوله** بدينه اي ان كان واحد **قوله** او يدبونه اي ان كانت
 متعددة **قوله** والمرية اي الذي به من مخوف وان مات
 بغيره او غير مخوف ومات به **قوله** والخبر عليم اي المرية ا
قوله فيها زاد على الثلث الخ ولا يحتاج فيه ضرب فاق لانه
 من المالحجور عليم شرعيا لا صا كما مر **قوله** تنفذ وصية
 المالحجور عليم بالثلث وان لم تر شي الورثة وما زاد عليه لا ينفذ
 فان اجازوا وانفذوا لا يثبت فيها زاد عليه مثاله ذهب دار هي
 نصف ماله ولم تجز الورثة الزايد وهو ثلث الدار صارت الو
 رثة شركة بالثلث في الدار قال المولوي وغيره وهو موهوب لسه
 بالثلث ان يتركه **قوله** وهو ثلث الزكاة اي لان المعين ثلث
 ماله عند الموت لا عند نفقته بدين صية او نحوها كما مر **قوله**
 فان كان عليم دين الخ اي لانه مقدم على غيره والمعتمدان ذالك
 لا يمنع من نفقته في الثلث كما قال الشيخان وانه **قوله**
 والعبد اي الرقيق ولو مكاتب والحق في صجره لله تعالى وللسيد
 كما مر **قوله** وتبرأ الصبي اي ذكر كان او انثى ولو مميلا او صغ
 بسلب العبارة فلا تضح عقوده ولا اسلامه اذا كان ولد كاف
 ص

ويحسب المهرن اهل بيته بان يعرف بينهم من مخالفة ان يفتقروا
 وطلعا في ثبانه بعد بلوغه عا الاسلام فان بلغ ونطق بالكفر
 هدر فان امره الى اهلهم **قوله** والجنون الخ وهو يلبس
 العبارة ايضا كعبادة المعاملة والدين كالبيع والاسلام العو
 لايات ايضا كالمسيحي ووجه سلبها اعتبارا جم الى من يتولى
 عليه ووجه سلب العبارة في الاموال عدم الصلحة ففده بخلاف
 الاعمال فيعتبر منها المملوك بالاضطراب ونحوه وكذا الاثما
 فان يفتقد منه الاستيلاء ونحوه وبغيره ما قلناه عا غيره **قوله**
 غير صحيح اي باطل مطلقا عا ما سبق **قوله** فلا يصح منهم اي
 الصبي المجنون والسفيه وشارح الشارح الا ان الكلام في الفقر
 المالي فلا يثبت في صلحة عبارة الصبي المهرن واذنه في دخولها في
 هدية من مأمور او قرار كل به موجب عقوبة ويلحق بالاموال
 الوليات والشهادات والعقود الا عقد النكاح من السفينة
 باذن وليه كما اشار اليه الشارح وتصلح من السفينة فمرنا
 ارضي مذكورة في المطلولات ويرفع حجر المجنون بافتقاره وحج
 الصبي بحر ووجه منيه ووقت امره ان يستكمل تسع سنين
 تحديده او بلوغه خمسة عشر سنة فمريية تحديده ذكر كان
 او انثى ولو مهرين كحمار وبالحبيل والجل في الاشياء واما الجنين المختل
 محكم انه ان امسى بذكره وحام من فحبه حكم ببلوغه لان وجد
 او احد هاتين احد الف حسب الجواز ان يظهر من الارض ما يعارضه
 كذا قال الجمهور من الشافعية وهو المعتمد خلافا للامام
 ومن

ومن تبعه فان بلغ غير مريد داما حيا الى ريشده وحج
 الا ان حجر سفيه ويقال له السفينة المهرن ويقال له
 بعد ريشده سفيه مهرن ايضا هذا نص في صحيح كرسيد
 حتى يحجر عليه القاطن فلا بد من فكه **قوله** او اشترى ليل
 منها اي الطعام او غيره **قوله** دون تصرفه في اعيان ما
 له اي ان كانت في الحياة ابتداء فيصح اقراره بعين او دين
 ان اسنده الى ما قبل الحجر ويعقوبه مطلقا ويصح تدبيره وصية
 ونحوها ورد بعين فيه صلحة للفقر **قوله** في رادعي الثلث
 اي في غير نحو وصية لوارث والا فلا بد من اجازة فقيه الورثة
 وان كانت اقل من الثلث **قوله** وانما يعتبر ذلك اي المذكور
 من الاجازة والرد **قوله** من بعده الخ اي لان الاجازة والردان
 يصحان من الوارث ويجوز ان يصير هذا غير وارث عند الموت
 قال شيخنا ولو اسقط المهر لفظا من لسان اولي واجب **قوله**
 لعل ان المال اي الموصي به **قوله** وقد بان فلا فده اي انه كثير
قوله صدق بهينه اي قبل اطلاق اجازته فيها من رادعي الثلث
قوله ونص في العبد اي الرقيق ولو انثى باطل بغير اذن سيده
 ان كان في الاموال اما العبادات فصليحة منه وان منع المهر
 منها واما الوليات فلا تصح منه وان اذن له السيد فيها والحا
 كما قال الامام ان تصرف العبد عا ثلاثة اقسام تتم لا يصح
 منه وان اذن له السيد وهو الوليات والشهادات وتتم
 يصح منه وان لم ياذن له السيد وهو الصوم والصلاة وكذا

صل

الخلع والطلاق وقسم يتوقف على اذن السيد وهو المعاملان
 كالبيع والاجارة **قوله** اذا عتق لملكه خلافا لشيخ الاسلام
 وليس وهذا فيما لم يرضى مستحقه لبيع وقوله والابان
 لزمه بغير رضى مستحقه كلفى يغلب تعلق برقيقته ببيع فيه
 فخر على السيد ما لم يفده باقل الامرين من ارسل جنائنه وقته
 وما لزمه برضى مستحقه واذن فيه السيد يتعلق بدخته وكسبه
 وما يبدىه ويبيع اقل من يوجب عقوبة فيقطع في السرقة ولا
 يلزمه المال **قوله** فان اذله السيد في التي رة اي اوى البيع
 معين مثلا **قوله** صح تصرفه بحسب ذلك الاذن اي وتعلق مفا
 بله بما لا تنى ربه وكسبه وذمته على ما لم ولا يملك العبد بتلك
 سيده **فصل** في بيان احكام الصلح وما يتبعه من التزام
 على الحقوق والتزام والتزام ومنها وهو سيد الاحكام لا يمتنع
 في ما يبرر الحق فيكون بيعا واجارة وقرا حيا وبهية وابل وغيرها
 وشروطه فصوله بين المدعيين ولفظه يتبع المترك من وعن
 والمباذون بعين الباع والبايع وهو من الممنوع من قبل اصل مندب
 اليه وتيل نوع عن غيره ولا اصل فيه قوله تعالى والصلح خير وجر
 الصلح جائز بين المسلمين الا صلح اهل من اهل ما لا يورثهم صلال
 والكفار في ذلك المسلمين وانما قصدهم بالنكاح لا نفيا دهم
 الي الاحكام غالبا وهو انواع صلح بين المسلمين والكفار والصلح
 بين الامام والبايع و صلح بين الزوجين عند الشقاق و صلح
 في المعاملات والديون وهو المراد **قوله** ويجوز وفي بعض

الصلح

الصلح ويصح **قوله** مع الاقرار اي وان انكر بعده ومثله
 اثامة الحجية واليمين المردودة وخرج به الانتصار والسكون
 فلا يصح الصلح معها وان اقر بعده وليس من الاقرار صالحي
 عما ند عليه كذا لانه قد يري به فطع الخصومة ولو قال هبني
 ما تد عيه او بعينه او رضى الامة كانت اقر بملكك عنها او اقرني
 او اعزني ما تد عيه فان اقر بملكك المنفعة لا لعين ويصدق من
 اعادة في الانتصار لانه الاصل **قوله** في الاموال اي الثانية
 في الذمة **قوله** وهو ظاهر اي واضح وانما قل ذلك لان الاصل
 في الصلح ان يكون في الاموال وما ما يفتي اليها فهو بيع لها ولذا
 لا يصح فيها لفظ البيع فتأمل **قوله** وكذا ما فتي اي الى **قوله** هو
 فما لزمه عليه الخ صوابه عن فتا مل **قوله** ابر اي ان وقع من
 دين على بعضه ويصح صلح صليطة ويصح بلفظ الابر والحي طوا والا
 سفاط ونحوها مع لفظ الصلح كقوله ابر انكرت نصف العشرة
 وصالحك كذا فصحها وفي هذا الاحتجاج الى قبول نظر اللفظ الا بر
 ونحوه بخلاف اذا وقع بلفظ الصلح وعده لان لفظه يقتضي القبول
 فتأمل **قوله** ومعاوضة الخ هو مثا مل لما لو صالح من دين او
 عيب على دين او عين فتأمل **قوله** اي دينه الخ انما فقهوا
 الشارح عاذا الصلح مع ثمن له بعين العين نظر لا بر عبد وسياتي الا
 الاخر فتأمل **قوله** في خسامية منها اي الا لق **قوله** اي تعليق
 الصلح الخ مراد به ما يثمل التوقيت بدليل مثا مل الا في فتا مل
قوله عدوله عن حقه اي المدعي به **قوله** كان العوي عليه الخ

ل

هو الشامل للصالح من عين عاين معينة غير موافقة في علة
 الربا وكذا الوصال من الدار على ذهب او فضة معين وقهره على
 ليس في محله ولا ينافيه ما ذكره المصنف بقوله ويجري عليه حكم
 البيع الخ فيتمثل ما لو صالحه عن الدار اي ياتي ثوب او نقد موصوف
 في الذمة فهو بيع اربا يجري فيه احكام البيع في الذمة
 كما ذكر في لغز السلم فهو سلم يجري احكامه وان صالحه
 منها على منفعة عمده شهر فهو جارة لغيرها من المدي عليه المدي
 وان صالحه عن منفعتها شهر بعد فهو جارة لها بغيرها من المدي
 لغزيمه وان صالحه منها في ردا بقر مثلي فهو جارة وهكذا وان
 صالحه من دين في اخر عين فهو من بيع الدين لم يوعليه
 فان اتفقا على الربا وجب التعيين في المجلس والتقابض فيه والمها
 ثلثة ان اتفقا في الجنس ايضا وان لم يتفقا فيها وجب التعيين
 في المجلس وان صالحه من دين في دين انشاء الا ان يح وشر لا
 تعيينه في المجلس ويعد دين سابقا **قوله** اي في هذا الصلح
 الخ كان اولى ان يقول عليها لانه راجع الى المعاوضة فتأمل
قوله فهمة منهم لبعضها ويصح بلفظ الهبة مع لغة الصلح وبلغظم
 وحده وفي قوله ما مر اعلم ان الصلح يجري بين المدي عليه
 او اجني وشرط الصحة الاقرار ايضا فان كان باذن المدي عليه وبإياله
 فهو وكالة او بهال الاجني فالصلح له الا ان دفع المثل عن موكله
 بقرض او تبرع فان دفعه بغير اذنه قرض مغضوب **وسمى قوله**
 ويجوز في الانسان اي يصح ويحل ولا يجري عليه وان لم ياذن له
 الامام

الامام فيه خلافا للامام احمد رضي الله عنه حيث قال لا يجوز
 الا باذنه **قوله** بضم اوله اي واستكان ثابته وكسر ثابته
قوله بالفتح الخ ما خذ من جنح يفتح بفتح النون وضما
 جنوحا اذا مال وجنح كفتح جاح جنحه غير **قوله** في طريق الخ
 وهو ما جعله عند اميا البلد او قبله طريقا او فقه المال كدلو
 بغير جيا كذا لك وهو يذكر ويثبت **قوله** ويسمى ايضا
 بالسارح الخ وقبل بينه وبين الطريق اجتماعا وافتراقا
 فالطريق اعم مطلقا ويدل له قول شيخنا ما نصه وفي
 كلامه اشعار بان في بليان فان لم يكن في بليان او لم يكن
 نافذ فهو طريق قطلا وله حكمها نعم ان كان فيه مسجدا
 او نحو بر موقوف على العموم او نحو حمام كذا لك
 فكما شارح م ان له الي ن اكل الموقوف خلافا لبعض الائمة
 رضي الله عنهم **قوله** بجنب لا ينضم المار به اي اخل الى
 بينا مني القالعادة وهو المسجد والربا والمجتمعة كالشارع
قوله الجولة بفتح الملهمة وضى ضها **قوله** الهبالغة
 بالغين المعجمة والباء الموحدة بعد الملام لانه لا ضابطا لها
 وحكم السباطا وهو سقيفة بين صابطين والطريق بينهما لا
قوله المحلل الخ هو بفتح الميم الاولي وكسر لثابته كما مر ومثله
 الشقذ والمعرف **قوله** المظلمة بفتح الميم وكسر المثلثة
 وقيل بالعكس المعروفة بالمحارة وبالمحلل المفتي عند العامة
 ومثلهما الموهبة والزائلة المعروفة ونحو ذلك عندهم **قوله** اما الذ

الخ نعم لهم ذلك في شوارعهم المختصة بهم في الشارع ولا يجوز
 لاحد بناء دكة او دعامه بجداره او حفر بئر او غرس شجرة
 في الشارع وان اتسع واذن له الامام في ذلك ولم يفر بالمره
 وكان لعموم المسلمين لان يشغل المكان بهاذكر مانع من الطروق
 وقد تزدحم المارة فيصطكون اليها ولاسه اذا طالت المدة
 استبه موضعه الاملا كذا انقطع اثر استحقاق الطروق بخلاف
 الاجلحة ونحوها وفارق حل الفرس في المسجد مع الصراخه
 بانه لعموم المسلمين اذ لا يمنعون من كل شئ فان غرس شجر
 رجع للمسجد بالمصلحة عامة ايضا بخلاف ما هنا وقضية
 صوار مثل ذلك هنا حيث لا ظرر الا ان يقال توقع الضرر في
 الشارع اكثر فامتنع مطلقا قال العلامة الرمي وهو الاقرب
 الي كلامهم **قوله** ولا يجوز اي فيلحقه وينع منه ولا يصح
 الصلح عليه بهال لان الهوي لا يغير بالعقد **قوله** في الدرب
 المشترك اي وهو الطريق غير النافذ الخالي عن نحو مسجد كربلاء
 وبير موثق فبين على جهة عامة كما مر والافق كشارح كما مر ايضا
 قال العلامة البسيوني وهو فارسي معرب **قوله** الا باذن المشتركين
 ومنهم المومنين والمجوس والمستأجرين ولا يستعير ويعتزل اذن غير الشامل بنحو
 صي قبل بعد كماله **والمرتب** والمراد بهم اي الشراكه **قوله** وكل من
 الشراكه فيه اشارة الي بيان قدر استحقاق كل شريك منهم
 فتأمل **قوله** ويجوز تقديم الباب اي الى جهة راس الدرب
 بغير اذن الشراكه ان لم يتسطر من الباب الاول بان سده او يجر
 والا فلا

والا فلا بد من الاذن فتأمل **قوله** ولا يجوز بنا فيه اي
 الى جهة راس الدرب سواء سدا الاول او **قوله** الا باذن من
 الشراكه الخ والمعنى الاذن منهم من باب بعد من الاول
 عن راس الدرب ويجوز لغير اهل البيت لا صفته جداره ان يفتح
 فيه بابا له من من باذن جميع اهل الدرب وله مصالحهم علم
 بالمال ولهم الرجوع بعد الاذن بلا حال مني شئ ولا غرم عليهم
 ويجوز زله بفتح الحوات بفتح الحاف استنهم من ظهرا اي
 الطائعات والشايك لا الاستضافة في جدار نفسه وان لم يعلم
 الاطلاع على ربيع جاره والجارة ان يبنى فملكه جدارا مقاما
 بلها يمنع من رايته منها **تنبيه** لو تنازع جدارا او سقف بينهما
 فهو ملك علم انه بنى مع بناءه او اقام بيته او خلق بهين الرد
 والافق بينهما عملا بالبد **فصل** في بيان احكام الحوالة
 وما يتعلق بها وان كانها ستة محيل ومحتال ومحال عليهم ودينها
 وصيغة كما في البيع ونحوه ولا يتعين لفظها بل هو او ما يجرى
 بمعناه كقلت حقت الي فلان او جعلت ما استحققه عا فلان لك
 او ملكتك الدين الذي لي عليك بحقت ولا تكون كناية
 على المعتمد ولا تدخلها الاثالة فلا في العلامة بيت صحري هي
 رخصة لما سياتي والاصل فيها قوله يا الله عليه وسلم مطلقا
 الغنى ظلم واذا نبع احدكم بما ملي فليبيع باسكان الدنيا الغنية
 في الموضعين اي فليحتل وجوز العلامة بيت صحري بشد بدنها
 في الثاني ويسمى قنولها ملي باذل لا شبهة في ما لم لهذا الحديث

ن

وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاديات **قوله**
 وعلى كسرها اي والفتح افسح **قوله** وبها اي الحوالة **قوله** اي
 الانتقال الى اشار بذلك الى ان الانتقال هو التحول في تفسيره
 وقال بعضهم الانتقال اخص من التحول اذ يعتبر فيه انتقال
 المحل بخلاف التحول فتأمل **قوله** وشرعا نقل الحق اي هـ
 بصيغة تلو قال وشرعا عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى
 اخر باو وشرعا عقد يقتضي انتقال الدين من ذمة المحيل الى
 ذمة المحيل عليه لكان اولى اصل اللهم الا يقال هناك
 متعلق محذوف تقديره وشرعا نقل الحق بعقد الحق والفقير ينة
 عليه **قوله** وشرعا الحق فتأمل **قوله** وشرعا الحق الحوالة اربعة
 اي بل خمسة كما ستعرفه ولا يخفى ان المهم عبرت بعضها هـ
 بالشرط والتحقق فتأمل **قوله** رضي المحيل الحق هذه ان كان بمعنى
 الايجاب كما يدل عليه بعده فهو من الصيغة وان كان
 بمعنى ما دل عليه الايجاب فهو شرط الصل لا دلالة عليه بغير
 الصيغة قال شيخنا وانما هو مضموم فيه بالرضي اشارة الى عدم
 ايجابها المفهوم من الحديث السابق كما مر والمراد بالرضي المذموم
 وقوع الصيغة لان الرضي ضفي فاكتمى فيه بوجود الصيغة الدلا
 له عليه فتأمل **قوله** وهو من عليه الدين اي للمحال فتأمل
قوله لا المحل عليه اي وهو من عليه دين المحيل وانما لم يشر
 رحمه لانه محل الحق والصحيح استغناء به بآي جهة نشا ومنه
 يعلم صحة الحوالة بآي الملية لان ذمته بالنسبة للمستقبل
 ولا تصح

ولا تصح الحوالة على التركة لعدم شئ ومحال عليه ولا تصح
 ايجاب التركة من الساعي واليه وان تلقا الثواب بعد التملك
 فتأمل **قوله** في الاصح الحق هو المعتمد **قوله** ولا تصح الحوالة
 على من لا دين عليه اي وان جاز فساد دين الغير بغير اذنه فعلم
 منه ان الحوالة لا تصح من لا دين عليه بالاول **قوله** والثاني
 قبول المحال الحق هو يستلزم الايجاب المدلول عليه بالرمز
 السابق وبه تتم الصيغة فتأمل **قوله** كون الحق الحق لولا طلقه
 المصم او غيره للمدين المحال عليه ايضا لكان اولى اعم ولا
 يعارضه ما بعده فتأمل **قوله** مستقرا اي لازما ولو ما لا
 يأتي **قوله** والتقييد بالاستغنى الحق ما ذكره الشارح من الاقرا
 عليه مبنى على ان المراد بالاستغنى عدم تعلق السقوط اليه في رد
 في المستقبل ولعله غير مراد وانما المراد به تمام ملكه عليه فيدخل
 عليه اصادق قبل الدخول والاخرة قبل استفا المنفعة ودين السيد
 على المكاتب غير نجوم الكتابة وثمت المبيع في زمن الخيار
 لان الحوالة به او عليه اجازة وبها يتم الملك وكانه قال ان
 منه واحلت به كما في البيع الضمني ودين الغرض وغير ذلك
 ويخرج به جعل الجعالة قبل الفراغ منها ودين الكتابة به
 ولذا كان لازمة فيه نعم يصح ان يحيل المكاتب سيد
 بها على اجني وان كان لا يصح الاعتناء عنها فهي مستثناة ولا يبر
 عليه دين السلم ولا من ماله لانه خارج بعدم صحة الاعتناء
 عنها على انه وارد على اعتبار الدين ومال الذي عدل اليه التوقي

ص

عن كلام الراعي الذي ذكره الشارح اللهم الا ان يقال مراده
بالاستقرار ما تقدم في الرهن من انه يطلق بمعنى التزام او
بمعنى ما يحل به استنفا مقابلة قولهم يستقر من الامرة ه
على ملك المورج بقدر ما مضى من زمن المنفعة كما نبهت عليه
في باب الوهن في جمع **قوله** وح اعتبر الخ وهو المعتمد **قوله**
اتفاق ما يشره اتفاق الدينين فيما ذكره المم في علم العاقد
وفي العقد وفي الواقع ومنه ان يحيل بحصة عليه عاصمة
من عشرة له فلو جهل العاقد ان او اقرها بشرط من ذلك او
عقد في ما قاله او تبين بعد العقد منى لعنه نهي باطله ورفق
بها ذكر اتفاقهما في رهن او ضمان او استنفا داو نحو ذلك فلا
يعتبر منها بل تنفذ الرهن ويرى الظاهر بها ولو شرط في عقدها
رهن او كفيل لم تلحق وكذا لو شرط خيار مجلدا بشرط **قوله**
والملول والثا جيل اي سوا كان مثليا او متقوما كقول **قوله**
ويرى ايضا المحال عليه الخ قال شيخنا فيه تذكير الفعل ورفع
المحال عليه وهو ضلال في بيع المثل انتهى اتقوا وهذا الاياتي لا
المثل لم يذكر المحال فهو كلام مستأنف من الشارح وح فلا اعتراض
عليه فتأمل **قوله** ويتيح لحق المحال اي نصيره **قوله** لم يجمع
على المحيل اي وان شرط ببيع المحال عليه ويلحق الشرط المذكور
ولو شرط في العقد الرجوع بشي مما ذكر لم تلحق المحالة ولو اد
اقتلقات اصل المحالة او ارادتها صدق منكم **فصل في بيان**
احكام الضمان بالمعنى المتقابل للمصانعة لانها سنائي وهو ما فو
من

من الضمان لان المال في ذمة الضامن الظلم ذمة
اخر لان نفعه اصيله والا اصل فيه خبر الزعيم فلا من
واركانه حصة ضمان ومهون له ومضون عنه ومضون
وصيغة ولا يثبت لها الاذن من المضون عنه اذ كان الضمان
في مال اما اذ كان في بدن فيشترط اذنه وهي المعروفة بالصفاء
كما سياتي والضمان اوله شهامة وسظلم نهامة واخر
عرامة واشتد واوضاد الضمان بهاد الصك ملتف فان ظلت
ففي الحبس في الوضاد **قوله** وهو اي الضمان **قوله** صدرت
الشي اي اضمنه **قوله** اذ كفلة الخ هو يفتح النافذ وهو
مراد في هنالك ولو قال اذ التزمته لكان اولى واصح لانه
لغة الا لزام فتأمل **قوله** التزام ما في الذمة الغير من المال
اي لصاحب المال بصيغة ولو قال عقد يقضي الا لزام ما في ذ
ذمة الغير من المال الخ لكان اولى واعم فتأمل **قوله**
ونشر ما الضمان اهلية المقر في اي بات لا يكون محجور عليه
نعم يصح ضمان المفسد في ذمته لاني عيب ماله ويصح ضمان
الرفيق باذن سيده ولو انشئ او عقد دواود ظل فيه الموقوف
والمحج فميم اذن الموقوف في عليه لا اذن الناظر ودخل فيه ايضا
المنفعة والمحج فميم اذن الموصي له في الاكساب المعتادة في
والمالك في النادرة ودخل فيه الميراث ايضا لكان له
ان يملك اجنيا لسيدته باذن سيده وقيل يكفي اذن الاجني
فقط وان صح ضمان الميراث وعجن نفسه بعد ذلك

فقال شيخنا بطلان الصانع وتوضيح فيه لانه وقت ان كان مستقلا
ولا يقال الا ان صار قنانياً يصح فيها لان نقول بعد دوام
ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر بالابتداء وايضا اذا قلنا ان الصانع
لا يبق بها يغتفر العبد بعد ذلك فيبقى الصانع في حق غيره لا
ضمان الرقيق احببنا لسيدته وبوبادته وكذا المصنف ان
لم تكن بينهما مهايأة او كان في قوبة سيده فان كان في قوبة
سيده نفسه لم يمتحج الى اذن ويتبع ما عين له من كسبه او غيره
ويصح ان يهت سيده لا حتى باذن سيده عند شيخنا قال
العلامة الخطيب لا يمتحج الى اذن ولا يصح ضمان المكره ولو
باكره سيده وبشرط المجهول ان يعرفه الضامن فلا يكفي باسمه
ونسبه ولا بشرط رضاه لان الضامن محل التزام لم يوضع على
قواعد المعاقدان وتكفي معرفته وكبله عاينه ولا بشرط
في المجهول عنه معرفة ولا رضاه في المذهب الجواز بشرط باداد
دين غيره بغير اذنه ومعرفة وشروط الصيغة ان تتشعر بالالتزام
كهنه دينك في فليان بخلاف دين فليان الى ايراد المال او
احضر المستحق اذ فليان النية فليس ضمان بل وعد ولا يقع
بشرط ابراء الاصل ولا معلقة نحو اذا جاء الغد صحت ولا موقوفة
نحو ان ضامن مالا فلان او كقيل بيدته الى ينشهر كذا في ذممت
بريت **قوله** ويصح ضمان الديون التي هي اشارة الى شرطا
المال المجهول وبه يعلم صحت ضمان الحال موصل ولا يثبت الاجل
وعكسه ولا يلزم التعجيل وخرج بالديون الاعيان فلا يصح
ضمانها

الا اذا ريد التزام ردها لما لصحامتلا بشرط اذن من هي تحت
بيده او قد ردها على انشراحها منه **قوله** اذا علم قدرها الى
بالنسيان المجهول اي اذا بين للضامن قدرها وبشرط معرفته
وصفتها الا في ابل الدية فيصح ضمانها مع الجهل بصفته لانها معلقة
السن والعدد ويرجع في صفته الى غالب اهل البلد **قوله**
والتقيد بالمستقرة التي قد تقدم مرات مرات المراد بالاسقف
تطبيقات فلا يبر ما قاله الشارع ولذا كصح ضمان الدين الذي
في المكاتب لغير سيده وخرج به نحو الكتابة وجعل الجاهل
قبل الفراغ من العمل واما صحة ضمان ثمة المبيع في زمن الخيار
فهو وادعي كلام المصنف ولو في ضمان **قوله** فلا يصح ضمانها
اي المجهول جنسا او نوعا او صفة او قد راو عيناه حد الدينين
والا بر من الدين المجهول جنسا او قد راو صفة باطل فلا بد من
علم المبري مطلقا واما الدين فان كان الا بر في معاوضة انشراح
علمه والا فلا وبهذا جمع كل شارح في شرح الروافد فراجع
نعم بصلاح ضمان الدية المجهول لانها يرجع فيها الى صفة
غيرها في فعله الشارح في كلام المصنف منطلقا ومفهوما مالا
ببنيان فليان **قوله** كما سيأتي اي في قوله ولا يصح ضمان
المجهول التي **تنبيه** من ابر انسان في الدنيا والاخرة ولا
ضيق او في الدنيا عفا برب منه في الدنيا والاخرة والا فلا يبري
منه في الدنيا والاخرة **قوله** ولصاحب الحق اي ولو وارثا
قوله من الضامن اي وان تقدم دوومته على وكذا ضمان

المضامن وهكذا قال شيخنا ولا يخفى ان المصنوع واحد تعد
محلله انتهى ومنى برأي واحد بها برأي الآخر وكذلك ابري الدان
الا صيل بخلاف عكسه **قوله** اي ما بيننا اي من كون الدينان
بتا لان ما معلوم الغنى والجنس والصفة **قوله** مساقفا في
اكثر النسخ الممت اي واسفا ظاهرا **قوله** رجع اي ان
منه بالادري رجل ليخلق مع او ادري بخبره المدين او غيبته
وصدقة المدين **قوله** باذنه اي لانه صرف ماله الي منفعة
الغير باذنه وكذا **قوله** لو كان الضمان واحد باذنه لانه اذا
في سبب الادري بخلاف ما اذا لم ياذن في واحد منها واذن
في الادري فقط **قوله** ان اذن فيهم شرعا الرجوع رجع ولا
يرجع ان ادري من سهم الغارمين كما ذكره في باب قسم المدا
ولو ادري دين غيره باذن من غيرهما رجع ايضا ولا يرجع الا اليها
عزم فقط ومحل جواز الاخذ من سهم الغارمين اذ كان معترين
او المضامن وحده وكان بغير اذن **قوله** كقولهم بع الخ قال
شيخنا تمثيله بهذا المجهول لا يستقيم لامه لم يجب ولم يوجب
انتهى قول وبه يكون الجواب عنه بانه اراد البطلان من جهة
المجهول بمقدار الثمن بدليل مثاله المذكور فكانه قال لم بعد
كذا الخ ومعلوم انه ثبت وصح لا يعلم قدر ما يتفق عليه
في البطلان من جهة المجهول وان كان باطلا ايفان جهة عدم
البثوث واللزوم بدليل قوله الا في ولا ضمان مالم يجب الخ فتأمل
قوله مالم يجب اي كنفقة الزوجة في العدا وما سبق منه
وكتسليم

وكتسليم ثوب رهنه شئ لم يتسلم كما ذكره في الروضة واصلاها
وبقي ضمه ما في شرح الروض وهو لا يصح ضمان تسليم المهرهون
للمرته قبل قبضه لانه ضمان ماليين بلازم وانها ذكر ذلك المهر
ليكون تقوية لقوله الادراك الخ فتأمل **قوله** الادراك الخ
هو بفتح الدال المهملة والروى سكنونها حكمها الجوهري ثم
قال وهو لتبعية بكسر الباء الموحدة انتهى وقال في رسمه دركالا
كالا تر امه الغرامة عنه ادراك المستحق عين ماله ويضمن ضمان
العهد ثانيا **قوله** درك المبيع اي بعد قبض المثل وعكسه **قوله**
ان خرج اي مقابل المصنوع اي من مبيع او ثمن **قوله** مستحقا
اي ناقلا ودر دوا ذ صرح بضمانه فان ادها لا يضمن عن الاخر
صلا فانه ينصرف للخروج مستحقا فتأمل **قوله** صلا في بيان
احكام الوكالة الكفالة بفتح الكاف الثاني يقال كفله وكفله به وكفل
عنه ونكفل به وهي من الضمان كما هو لفظها خاصة بالابدان
كما ياتي **قوله** وكفالة الموم اي وضمان الاقارب ايضا **قوله**
بالبدن اي ويخرج به الشايع او الذي لا يعيش بدنه **قوله** جارية
اي حلال صحبة **قوله** حق لادمي اي ولو عقوقه **قوله** كفلا
وصدق في الخ وكذا الحقوق المالية والضمان ان يكون عليه
ما يستحق به حضور مجلس الحكم عند الاستدعاء ولا يشترط العلم
بقدر المال ولا جنسه ولا غيرهما **قوله** وخرج بحق الادري حق الله
تعالى الخ فيه نظرا ذم الله تعالى كحق الادري نصح الكفالة
ببدن وهو عليه الا ما يحق مد الله تعالى كما اشار اليه الشارح

بالكفيل بعد السقفة والشرب وان شأوا علم انه لا بد من اذن ه
المكفول بنفسه او ان قارب بعده او حبس او اذن ولبيه او وارثه
وان تغرد اذ مات قبل دفنه ليشهد في صورته اذا لم يعرف اسم
وسم فان عرفها لم يحتاج الى حضوره ويشهد بهما ويجزأ من
السقفة لاوليه وان اذن العبد في نوبته امامت مات بلا وارث
ولم ياذن فظاهر انه لا تخرج كفالته ويتعين محل الكفالة ان
صلح للتسليم والا فلا بد من تعيين محل له وسلم ويشترط موافقة
المكفول في المكان كما بهتتم الا ذري وهو الحمد ونصحه كفالة البر
فبقي لغيره باذن سيده فيما يظلمه كفالة **قوله** بتسليم المكفول لبيد
اي بلا مانع كمتغلب كايائي وهو من المصدرا لمطابق الى ثاعله
بان يحضر المكفول ويسلم نفسه عن الكفيل او المضاف الى مفعول
بان ياتي به الكفيل سواء طلب منه اولى ويلزم من اخصاره بطلبه
ولو من مسافة القصر ان بعدت ان عرف محله او امت الطريق
وبهله مدة ذهابه وايابه واثامته ثلاثة ايام فان مضت له
المدة ولم يحضر حبس الى تغرد حضوره او وثا الدين ويرجع
به اذا تغرد حضوره لانه لا يلزم منه المال حتى لو شرف في الكفالة
انه يعرفه فسدت ولو حضر المكفول بنفسه وقال ان عن جهة لا
الكفيل فانه يبري فان وفق ساكن او سلم في المكفول له لم
يسر في الكفيل بذالك **قوله** بلا حائل اي كمتغلب بقوة او غيرها
فصل في بيان احكام الشركة بفتح الشين وكسر هاء مع
اسكان الراء وفتح الشين وكسر الراء وهي اسم معدل شرك والاصل
فيها

فيها خبر لسايب ابن يزيد رضي الله عنه انه كان شريك النبي
صلى الله عليه وسلم قبل المبعث وافتتح بئر كنه بعده كن اذكره
بفتح الا سلام في شرح منهجه وغيره قال الحافظ صاحب حجر وهذ
وهم وانما هو لسايب ابن ابي السايب صيفي ابن عابد المكي
كهاروي ابو داود والنسابة بن هاجم والحاكم انه كان شريك
النبي صلى الله عليه وسلم اول الاسلام في التجارة قبل ان يهاجر
افتتح جاليم فقال من جبابخي وشريك لا يد اري ولا يهازي اري
انتهى اخبر وفي ذكره صلى الله عليه وسلم لما وقع قبله وفيه ايضا تعظيم
لسايب المذكور فوضا مع قرينه بالافوة والرحيب وليس فاذكر
افتتح ومنه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توفهم بعض الطلبة وان
كان لا مانع منه وقيل ان قال لا فلا هو السايب المذكور افتتح
منه بئر كنه صلى الله عليه وسلم وفيه دليل ايضا لافزاره صلى الله
عليه وسلم على ذكرها وادراكها فسته فاقدان ومالان وصيغة وشرف
العاقبة صحة تصرفه لنفسه فيها وكل فيه او توكل وشرفا الصيغة
كونها اذنا في التجارة وسيا في شرفا المال واما العهل فهو تابع وكذا
الرجل وهي اربعة انواع شركة ابدان وشركة مفاد وشركة
وجوه وشركة فنان وشركة الابدان هي ان يشرك اشان ليكون
بينهما كبرهما ببدنهما متساويا كان او متفاد ونامع اتفاق الحرفة
للدلائل مثلا او اختلا وفيها لخبيا طورا وجورها الامام ابو
صيفة رضي الله عنه مطلقا والامام مالك رضي الله عنه مع اثني
الحرفة وفيها بطلانها فمت انفي ديتي فهو له وما اشركا فيم يوزع

عيا اجرة المثل لها وشركة المفارضة بفتح الواو وكس هاء تفتا وذا
بفتح الحاء والواو في الحديث وشرفا فيه بفتح الشين كاشان ان الملك
بينهما كسبهما بيدتهما او مالهما من غير خلا او مع وعليهما
بفتح من من غرم بسبب غصب او نحو وجوزها الامام ابو حنيفة
رضي الله عنه ايضا وشركة الوجوه من الوجاهة لا من الوصية
هي ان يشتركا وجهان او وجه واحد فامل مثالا لكون بينهما ربح
ما يشتركانه بنسب او تفاوت وهذه الثلاثة باطله عندنا
وشركة الغنان بكسر الغين المهملة عيا الاشهر ويجوز فتحها را
من تحت الشين اذ ظهر لظهورها عيا غيرها بفتحها لك الصاحب
في فتحها انه من عنات السها اي سحبا بها على اي بقية
الانواع وهي صحيحة كعامر ولذلك القدر عليها المص **قوله**
وشرعا ثبوت الحق اي عقد يقضي ثبوت ذلك الحق **قوله**
عيا فان اي الشرط كون المال ناسا **قوله** اي نقد الحق هو تعبير
للناقص وهو الداهم والدناير لغة قد كرها بعد هذا البيان فقا
مل **قوله** ولا نصح اي الشريك **قوله** في تبر الحق قال شيخنا هو من
النقد قبل تحصيله بناي انه منفق وهو مرجوح والراجح انه
مثل فتصح الشركة فيه وكذا في الحلي والسيالك عيا الرأج فذكره
الشارح مر عا من الكلام المص وكل منهما مرجوح لانها من المثل
المستشار اليه بقوله وتكون الشركة ايضا عيا المثل عيا لا المنفق
اي وان لم يكن مشتركا بينهما بارت ونحو والا فان شركة فيه
صحيحة فالاولي من النسخة المذكورة **قوله** من ثياب ونحوها
الح

الح ومحل البطلان ما لم يبع احدهما الا بنصف حصته
بنصف حصته الاخر مثلا سواء اتفق الجزان في القدر او لا
فان باع احدهما نصفه بنصف الاخر مثلا صحته الشركة
قوله ان يتفقا في الجنس الح خرج به اتفاقهما في القدر فانه
لا يشترط اذ لا محذور من التفاوت فيه لان السبع والخمران
عيا قدرهما كاسياني **قوله** والنوع الح هو بمعنى شامل الصفة
فامل **قوله** ان يتفقا المالكين اي قبل العقد فقط فان وقع بعد
او معه ولو في المجلد لم يكتفى كما قال شيخنا الباطلي وهو المعتقد
قوله بحيث لا يميز اي عند العاقدين فقط فلا ينعف المتفق
ضرب ونقله العلامة ابن قاسم عن العلامة الرلي اقره
وما نقل عن العلامة ابن قاسم من خلافة فهو مرجوح والكرار
بطلانها وجودا فلهذا فيها قبل العقد كما مر **قوله** ان ياذن
كل واحد الحق فالشرط كون الاذن في التصرف في التجارة امر مطلقا
وكونه غير مقيد بخصة واحد منهما فان شرط ذلك ذلك
بطل العقد ولا يكفي الاذن في البيع ولا في الشراء مثلا قال شيخنا
وعلم من كلامه ان الاذن بعد التخلل فلا يصح قبله وهو
كأنك ولعل كل محتاج اليه ان كان كل واحد منهما يتصرف
والا فيكون اذن غير المتصرف لم تصرف بل عزرا قال شيخنا لو
لو قال تصرف في مصلحة او بالمصلحة لكان اولى بل مستقيما
اذ لا يصح البيع بثمن المثل وثم راجع باكثر انتهى اقول ويمكن
الجواب بانه انما قال ذلك لانه الاجل به ليل قول الشارح

فلا يبيع كل منها نسبة والمخ واما وجو در اخذ باكت فهو
 در فتامل **قوله** ولا يشارك بالمال الخ نعم ان ذكر بلد التصرف
 يتو تفيد السفر اليها فلم السفر اليها **قوله** بل الاذن الخ راجع
 للجميع ما قبله فتامل **قوله** وفي نصيبه قول تفريق الصفقة
 اي والاصح الصحة في حصة المتصرف لا في حصة شريكه **قوله**
 عاقد المالكين اي قد كل منهما باعتبار القيمة وبعين المتلقي لا
 باعتبار الاثر فلو خلط فقير بمهية بفقير به بغير حساب فادفع
 فيها اثلا واكثر الربح كذا لا يتوقف على التفرع بل هو منها
 المخر مشرط خلافة كما اشار اليه المشرع فتامل **قوله** او تفاوت
 فيه اي في العمل او المال **قوله** لم يبيع اي وكل منهما اجرة منزله
 عمله في مال الاخر كالقفل **قوله** فسكنها اي الشركة **قوله** متى
 نشأ الخ والشريك امين مالم يتعد او يستعمل المال المشترك والا
 فهو اما مستعير ان كان باذن الاخر ولا تغايب ويقتل قوله في
 غير ذلك وعدم الربح وقلته وشرايه لنفسه او الشركة ويعد
 ذوي اليد في ان المال له اذا دعي الاخر انه مشترك **قوله** وينعزلان
 اي الشريك ان **قوله** او اعني عليه اي ولو قليل ومنه لتقيد
 المعروف في الهام فيفسخ به كل عقد جائز قال العلامة البر
 لسي وهي مسيلة تنبئة ينبغي لتنبه لها ومعنى حصل من لم تعد
 الشركة الا بعقد جديد ولا ينعزل العاقل بعزل الآخر فتا
تنبيه سبل ابن اي شريفي عن الدابة المشتركة بين اثنين
 وهي تحت يد احدهما وتلفت فهو او سرقة او غصب بها هل يكون
 ضامنا

ضامنا
 للحق شريكه منها او يده يد امانة فاجاب بانه اذا تلفت
 الدابة تحت يد احدهما شريكين فان كانت تحت يده باذن
 شريكه في الاستعمال فهي عارية مضمونة فان الغصب وكذا
 لك اذا كانت تحت يده بغير اذن شريكه ولم يستعملها
 وان كانت تحت يده باذن شريكه من غير اذن له في الاستعمال
 ولم يستعملها فهي امانة لا تفت الا اذا قهر فيها ولو كانت
 تحت وقال لم تفت علفها في نظير ركوبها فهي اجارة فاسدة فلا
 ضمان عليه اذا تلفت عنده من غير تقصير والمساءلة
فصل في بيان احكام الوكالة مصدر وكل واسم مصدر
 وتوكل والاصل فيها قوله تعالى فابعثوا من اهلها
 وحكما من اهلها وخرانه صلى الله عليه وسلم بعث السعات
 لاخذ الزكاة واركناها اربعة موكل ووكيل وموكل فيه
 وصيغة وقد اشار المشرع الى ذلك الثلاثة الاول تحت
 قوله المصم وكما جاز الخ اذا طعن كل من صح تصرفه لنفسه
 جاز تصرفه عن غيره ومنه الولي في مال ما يجوز وكل شيء صح
 ان يتصرف فيه المتصرف لنفسه جاز ان يتصرف عنه غيره **قوله**
 ذاك وجو وصيغة ليجزى عن تفويض الحق وهي بالقيام
 احدهما والفعل او عدم الرد من الاخر ولو في النزاع ويستثنى
 من الكلية المذكورة كل رد الشا في جنسه فله ان يكل في كل
 باب ونقبة الجدار مثلا والوكيل القادر والعبد المأذون له
 والسفينة المأذون له في الشا مع عكس الاخر ويبقى كل في التفريق

في الاعيان فيما يتوق في الروية والمحرر بوجاهة الحلال في
عقد النكاح بعد التحلل او بطلان الحمل في ما بعد التحلل
ان يوجاهة حلال محرر ما لم يوجاهة حلال في التزوج لانه سفير محرم
قوله وهي اي الوكالة **قوله** بفتح الراء وكسر الهمزة والالف
في اللغة المتفق بينه يقال وكل امرء بالتخفيف الى ثلاث قد
اليوم والتثنية به ومنه تقولت في الله **قوله** تفويضه شخص الخ
هذا اي باب وهو مندوب مالم يرد غرض نفسه وقيل مطلقا
وقيل لها كذا **قوله** وخرج بهذا القيد الخ انها صرح بالشارع
بمفهوم هذا القيد دون غير من بقتية القيد لان المهم لم يذكر
ما خرج به بخلاف مفهوم القيد السابقة فانه ذكر محض زانها
فيما سببنا فينا **قوله** وكل الخ فهو بالرفع فتأمل جاز
له ان يوجاهة في اي غاي **قوله** فلا يصح من صبي الخ نعم يصح
ان يكون وكيل في اذن في دخول دار او ايهال هدية ونحو
ذلك حيث كان موصيا ما حتى لو كانت امه وكاكت وقالت
لرجل سبد اهداي اليك وصدقها فله التمتع فيها ولو بالاستئذان
والوطي ويصح ان يوجاهة كل الصبي في ذلك اذ عجز عنه **قوله**
ونشر قال الموكل فيه اي زيادة نجا ما **قوله** ان يكون قابلا
لنيابة اي بان لا يكون عبادة لها ولا يعلقها بنية كصلاة واما
منها ويلحق بذلك الخ من بين وابلها وظها وشهادة ونحو
تدريس الا المسائل معينة **قوله** الا الخ وكذا العمة ونحوه
الميت غير الصلاة عليه **قوله** ونفسه الزكاة اي كذا الخ
وعقيدة

الرابع
والعشرون

وعقيدة وتغرفه كذا وقد ورد **قوله** وان يملكه
الموكل اي قال التوكيل **قوله** في بيع عبد يملكه اي الا
تبعه جميع هذا العبد ومن يملكه وطلاق هذه الزوجة
ومن يملكها وبشر ما كون الرابع من جنس المتبرع فيجب
ان يوجاهة حلال في طلاق زوجته ومن يملكه من العبد وبشر ما كون
الموكل فيه معلوما ولو يوجاهة كبيع اموالي وعقار وان
لم تكن امواله وارثا ومعلومه لقلته الغنى لا يوجب كونه
احدا كما تلا يصح نعم يصح تبعا نفي وكذا في شتمه كذا لا يعلقها
نحو اذ بارصان مثلا فانت وكيل نعم ان نفي ما وعلق
الشتم فله يوجاهة وكذا في كذا او ازاها رمان فبعم **قوله**
عقد جازن اي ولو يجعل **قوله** ضاها اي الوكالة **قوله** متى
شئنا اي ولو بعد التمرين بالفق كفسخها او ابطالها او عن لثقة
نفسه او نحو ذلك نعم ان لزم ياعن له الوكيل نفسه ضياء
المال الموكل فيه لم ينعزل كذا قال الا ذرعي **قوله** او اعمايه
وكذا اطره رت كان كاربيا مستحق ولذا صح فيها لا ينفذ
منه بان وكذا انسان ليشري وكلم انسان ليشري لم يشي
بعت مال الوكيل ثم صح عليه قبل الشراء وكذا يفسق في نحو عقد
نكاح وبن والمحل النفس اذا كبيع ووقوف او منفعة
اجارة ونحوه وبيع لعبد او امه ورهنت وهدية مع ثمن فيهما وبن
ويشهد انكاهما لا غير **قوله** والوكيل اي ولو بدعواه
لمن صدقه **قوله** فيما يقبضه اي لموكله ولو من جهة موهنة

قوله ساقط في اكثر النسخ اي واسفا لم اولى **قوله**
الا بالتقضي بها هو بمعنى التقدي لان اعم منه فيضمن وان
لم ياشتم كان يركب الدابة او يلبس الثوب ناسيا وله التقضي
بعد التقدي بهوم الاذن فيه **قوله** تسليمة المبيع قبل تبين
ثمنه اي ما لم يكن باذن الموكل او بامر فاكم بمراه وان عار
اليه بعيب لم يبرأ من الثابت ولو خرج العقد فله بيع
في الاذن السابق ويخرج من الثمن **قوله** ولا يجوز اي
ولا يبيع منجز ويمن **قوله** مطلقه خرج بها المعقودة فتبيح ما
تقده فيها **قوله** يثبت المثل الخ نعم ان زاد رابع في زمن
اختياره لا للمشتري وجب البيع فان لم يفعل انقضت العقد
الاول وان لم يعلم بعين الرابع **قوله** نقد اي مال كما اشار
اليه المشرح **قوله** بنقد البلد اي بلد البيع لا بلدا للتوكيل
قوله فان استويا اي في البيع **قوله** تجز اي ان استويا في
المعاملة ونفع الموكل والاراع الماغل في المعاملة شتم الامنع
الموكل وهذا في بعض النسخ فاجمع ولا يبيع بالعلوس اي
لانها من العرف قال شيخنا وهذا بناء على ان المراد بالنقد
مالان من الذهب او الفضة **قوله** والوجه ان المراد به ما
ما يتعامل به فيها عادة ولو من العرف فراجع انتهى اتول
وهو كذا في وبراغي التوكيل في الاجل المطلق ما جرت به العادة
في مثل الموكل فيه نعم لو قال بيع بها شئت جاز بغير نقد البلد
او بكم مثبت جاز بالغيب الفاضل ولو مع وهو دلل على
بكثر

بأكثر اوبع كيف ثبت جاز بالنسبة او بما عز وهان جاز
بغير النسبة **قوله** ولا يجوز اي ولا يبيع **قوله** ان يبيع
الوكيل اي شيا هو وكيل في بيعه ولو صرح الموكل للتوكيل
اي للثمنه حتى لو قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة لا يبيع
لان في ادالموجب والقابل نعم ان صرح له الموكل ووكلا
الوكيل عن موليه من يقبل له وتقدر له الموكل الثمن صح
البيع قنا **قوله** كما قال المتولي الخ هو المعتمد **قوله** فان
صرح الموكل بالبيع منها اي ابيه وابنه البالغ **قوله** صح
اي البيع منها ولا يجوز للتوكيل تقبل الا فيما عجز عنه وعلم
الموكل بدى له ولو وكله فيها بطريقه فعجز عنه لم يبره لم
يؤكل فيه ولا يؤكل عن نفسه وله قبض ثمن مبيع حال لا مؤجل
وان حل بالاذن وليس له مشر معيب ولا من يعتقد على الموكل
او زوجته الا باذنه وللبيع والتوكيل مطالبته بالثمن الا في معيب
بيد الموكل وله مطالبة الموكل الا ان انكر معرفته كونه وكيل
وبها كاصل وضمان **قوله** ولا يفر الوكيل الخ انما طم الشارح
على الواقع في خصوصه مع غريم موكله لانه المتعجب وجعل مثله
الابرار والصلح قنا **قوله** ساقط في بعض النسخ اي واسفا لم
متعجب على كلام المصنف لا سبيل كره بعد من عظم صحة التوكيل في
الاقرار وكرهه صح على ما ذكره المشرح من الابرار والصلح لصحتها
من التوكيل قنا **قوله** والاصح ان التوكيل في الاقرار لا يصح
اي ولو بالاذن على المعتمد لئلا يكون الموكل مقر فطعن ان قال

وكذلك لتقرر على لفلان بالقرابة في لانه جمع فيه بين علي وعني
ومقر على الاصح ان ثلثه لتقرر عني ذكر لفلان عني ولا يكون صفات
قال وكذلك لتقرر لفلان بكذا فلما اذا لم يذكر عني وعني ولا يكون
مقر على الاصح فيما اذا قال اقر لفلان علي بكذا **قوله** اعلم
ان احكام العقد تتعلق بالوكيل كروية المبيع ومفارقة الهما
المجلس ونحو ذلك لانه العاقد حقيقة حتى ان لم يفسخ بال
لخيار وان اجاز الموكل فتأمل **فصل** في بيان احكام
الاقرار وهو مصدر اقر بقر اقر رفق لهم ماضى من قر بمعنى
ثبت فيه تجوز الاصل فيه قوله تعالى اقر مرسم واخذتم علي
ذا لكم امرى اي عهدي واركانه اربعة مقر ومقر به ومقر له
وصيغة ولا ولا في كلامه صريحا والثالث ضلها والرابع اشا
كما سياتى وسكوته عن الثالث متعين لما استعرفه **قوله** وهو لغة
الاثبات اي بمعنى الثبوت من قر الشئ ثبت ولو عبر به لكان
اولي **قوله** ضار بجق على المقر اي لغيره **قوله** فخر حيث الشهادة
اي وخرجت الدعوى ايضا لانها اخبار لانه الحق له في غيره عكس
الاقرار وهذا كالم في الامور الخاصة واما الامور العامة فان اجر
منها عن محسوس فهو الرواية او عن امر شرعي فان كان فيه الزام
فحكمم والافتوى **قوله** ضربان اي صفات فتحت جنس واحد وهو الحق
وهذا احد اركانه الاربعة فبقى منها المقر والمقر له والصيغة وسناتى
قوله صق الله تعالى الخ هو بمعنى ما اطلب فيه من الشارح وتصح
فيه دعوى الحسبة والمطرد بهما بسقط بالشبهة فيه فخرج به حكم
المال

المالي كالم كاه وكفارة **قوله** والثاني حق الادمي اي بمعنى
ما يستحقه الادمي بدعواه واقامة البينة عليه بعدها
بصلح الرجوع فيه اي بقبل الرجوع المخرجه عنه بل سبيله
الرجوع كما ذكره الشارح ولو في اثنا به ويجب ترك باقيه
ولو قليل لانه يسقط بالشبهة **قوله** عن الاقرار به اي بعد
وبين عدم الاقرار به قبله والتقوية منه ستر على نفسه وكذا
للمشاهد ترك الشهادة اذا رآه مصلحة **قوله** ان يقول من
قر بان قال الخ خرج به ما لوهرب مثلا وبين للمحاكم وغيره ان
يعر ضاله بالرجوع ولا يقول له ارجع وخرج بالاقرار البينة
غلا يقبل الرجوع معها فلو قر بعد البينة ثم رجع فان كان
قبل الحكم فلا يعتبر رجوعه وان كان بعده اعتبر ما استند
اليه الحكم من الحاكم وكذبت فيه اي او ما زنت او ما
سكت او ما سرت من حر مثله او ما حنته زنا وسوارجع
قبل الحد او فيما اثنا به فسقط كله او باقية فلو نتمه فمات فلم
تصا ص للشبهة ويجب حصة الباقي من الدية بعد دالض
قوله لا يصح لمن الرجوع عن الاقرار به اي لا يقبل منه كياتق
قوله وتتفق صحة الاقرار اي بشرط اني صحت اي العمل بمقتضا
من المقر الذي هو اصدار كانه الاربعة **قوله** البلوغ اي ولو
با حتمام الثابت باقر به غالبا **قوله** فلا يصح اقر ارضى اي ولو
بدعواه ولا يخلق ولو بعد بلوغه ان الدعاه قبل ثبوت بلوغه
والاصل ان امكن نعم ان كان في من جهة كطلب سهم القرا

او اثبات اسمهم في دوران الامر من جهة خلق ولوا في بالبلوغ مطلقا
فقال الاذري الوجه طلب استنفاده وبجملته فبقوله مطلقا وهو
الاوجه عند العلامة الرمي ومن تبعه حمل على الاضلاع ما بالبلوغ
بالسن فلا بد فيه من بينة تتجسس **قوله** فلا يصح اقرار الجنون
او لو بدعواه بعد افاقتهم حيث عهد له جنون وكذا ما فهم عليه المذكور
قوله وزايل العقل الخ ان اريد به زوال التمييز فتأمل الثاني لان
اقراره باطل ويكون عطفه على ما قبله من عطف العام وان اريد به
السكران خرج به الثاني ويكون عطفه على ما قبله مغاير وهذا اذا
لم يعلل له لكن الاول **قوله** بها بعد رتبة الخ ظاهر كلامه
رجوع هذا الزايل العقل ولو وجه رجوعه لما قبله اي فتأمل
قوله كالسكران اي المنقضي لانه المراد عند الاطلاق وقدره معمول
به كبقية نقراته له وعليه قال شيخنا وفي كلامه تشبيه الشيء
بنفسه في الحكم والمحكوم عليهما انتهى اقول وهذا مبني على ان المراد
بالسكران من زوال تمييزه بشي متعدي حتى يشمل الجنون والاعا
وعبر بهما فان اريد به من تعاد ما جرت العادة به في السكر فقد با
وبما قبله من تعاد في شيا متعدي او حصل له جنون واعا فيكون حراما
المشبه به فتأمل فلا يصح اقرار مكره اي بغير صف وخرج بالأكوه
على الاقرار ما لو اكره لم يصدق في فهو صحيح وان ضرب عليه وفيه بطلان
خصوصا مع ولادة الجور في زماننا هذا كما قال الاذري ومثله
العلامة الخليلي ولو تعارضت بيننا آراءه وضمنا رتبه امت الالهي
لان معناه بآية علم الا ان شهد بينه الا فتباركه زالا الاكران
ثم

ثم اقر فيقدم كما في العباب قال العلامة بن قاسم واقره
شيخنا البايعي ولوا في بعده الاقرار انه كان مكرها وثمة فان كانت
قرينة دالة على تحديقته كحس او رسم صدق يمينه والا فلا
بها اكره عليه خرج به ما لو عدل عنه او ظهر منه قرينة اختياره
صحيح لانه ح غير مكر **قوله** وان كان الاقرار بهال اي او اختصا
قوله اعني فيه اي في المخرج او في الاقرار **قوله** والمراد به اي الرشد
او الاطلاق التفرق في ليدخل السفينة المهمل ويخرج نحو الذي في مالي
محمود نعم ان كان السفينة ما وقع لزومه باطنا ما قر به
غيره للمخرج له بعد ذلك المحجوز منه كما قال العلامة الخليلي
كشيخ الاسلام وفانفهم العلامة الرمي في باب المحجوز فقال لا
يلزم منه لا ظاهر ولا باطنا واقره مشايخنا وخرج بالسفينة المظلم
فيخرج في زمنه لا باعيان ماله **قوله** وحرز المهم الخ هذا اذا ضل
فيما قبله ولو جعله الشارع كذا كان اولى اللهم الا ان
يقال صرح به مجازاة لسلام المهم ولدفع توهم عدم دفعه له
فيما قبله لو لم يصرح به فتأمل **قوله** ببال واي يمتثل نحو السقا
كطلاق اي وكذا هو جيب عقيق به وان عفى المخرج له على ماله لانه
تابع فتأمل **قوله** واذ اقر لشخص الخ هذا هو المخرج له وفيه اشارة
الي اعتبار كونه معينا اهلا الاستحقاق المخرجه له وصحة استناده
اليه فلا يصح لو اصد من اهل البلد على كذا او لا امانة فلا يصح كذا
الا ان قال سبها لما لفظا بخلاف ما لو قال على مال واحد هو لا الشئ
مثلا فانه يصح قال الزركشي ومحمد البطلان في المدة للملوك

2
رة

ما لو اقر الخيل مسيلة مثلا فلا شبهة كما قال الاذريعي الصحة
 الصحة لا اقر لرغيره ويحمل على انه من غلة وتنفها عليها
 او وصية لها ولا يصح ايقان المهر فلا شبهة كما قال الاذريعي
 خاتم العلامة الرمي تبع للجلال المحل وقال العلامة الخليل
 كشيخ الاسلام في هذه الصحة الا ان الاذريعي لا يستدل بالمدكور
 ولو قال كذا به المقر له يبقى في يد المقر ولا يعود اليه الا باقر رجد
 ما لم يكن في يده معاوضة كما لو قالت قالعتي ولك عند هذا
 الثوب ثا نكر ان لا يستحق الثوب المذكور ثم رجع عن انكاره
 وصرفها في ذاك مكانه يستحقه ولا يتوقف على اقر رجد
 منها **قوله** كقولهم الخ فيه اعتبار الصيغة في الاقرار كما هو
 وشطها ان تشتر بالترام وفي معناه الكتابة بالقوة والموعدة
 وان تكون فالية عن قينة استهز امثلا فخرج به نحو ان المقر
 لعدم التفرج بالمقر به ونحوه اذ ينبغي ان لا يتنص الا صراحة
 المالك وخرج به ايضا نحو زنه او ختم عليه في جواب من قال لي عليك
 كذا لا شئ ردا لك بالاستهزاء بخلافه في نحو لا انكر ما تدعيه فانه
 اقرار ولو اشتهت الصيغة في اقراره وعده عمل باولها مطلقا ان
 كانت جملة فلا شئ عليه في نحو له من ثمن من كذا او عمل بها بغيره
 ان كانت جملة في نحو هذا الذي هذا **قوله** في شئ ومثل في
 كذا او يلزم منه شئ واحد وان كرره بغير عطف او مثنى فان عطف لزم
 شيان اكث بقدر ما عطف ما يتقدم تأكيد اى كله او في بعضه ولا
 والحق كالمشي الا انه يتقدم في الحق بعارة المرفعة ورد السلام منها
 منه

منه في معرض الاقرار **قوله** في بيانه اي ويلزم منه ان يبين
 بدرهم مثلا او بما قيمته درهم ان قال كذا درهم سوا
 ذهب الدرهم والافان كرم وعطف ذهب الدرهم لزم منه الد
 هم لزم منه الدراهم كلها لقوله كذا او كذا درهمها فيلزم
 درهمان **قوله** وهو من جنس ليس قيل كما يعلم ما بعده فيج
 تفسير بقوله وحق شفعة وحد قد في ولو اقر بجال وان وصفه
 بعظيم او كشي قبل تفسيره بما قل منه ولو جبه بر ووصف بالعلم
 مثلا من حيث ثم عاصم ونحوه واصل ذاك كقول الامام
 المشافعي رضي الله عنه اصل ما بين علم الاقرار ان الزم اليقين
 والطرح الشك ولا استعمل الغلبة ومنها ما لو قال لم عا درهم في عشرة
 فيلزم منه درهم الا ان اراد حسبا وعرفه بر منه فيلزم منه عشرة
 او اراد مع عشرة للمقر له فيلزم منه احد عشر نعم تحمل الدراهم
 على الكاملة السليمة الا ان وصفها في القوم بغير ذلك او كانت
 دراهم البلد بغير ذلك **قوله** لكن يحمل اقتضاه الخ خرج
 به نحو من يركب غير معلم وقال العلامة الخليل يصح تنق
 بها لا يقتضي بقتن من النجس ايضا **قوله** في الاصل الخ وهو
 المحقق **قوله** جري بعد الدعوى عليه عند حاكم براه **قوله**
 حتى يبين المجهول واذ بيت فان وافقه المقر له عليه ثبت والا فلا
 ملوا لذي المقر له غيره فيقر قبل المقر في نفسه به **قوله** ملول
 به الوارث جري فيم ما ذكره ويجب ان امتنع كموثته **قوله**
 ويصح الاستشهاد وهو استفعال ما خذ من الشئ وهو لغة الرجو

ومن عندهم بعثهم بالعلم لانه بعثه نقول ثبت العمل
 اي عطف بعثه على بعثه وقيل من تثنية على الشيء اذا
 صرته عنده ويقال ثنى عنات الدابة اذا صر عنها عن مقصودها
 هناك ان المستثنى من وفاء حكم المستثنى منه وعرفنا الا اذا
 بالاراد احد افعالها ما لولا ما دخل في الكلام السابق حقيقة
 او حكم **قوله** في الاقرار الخ تعني صير المقام والالتزام صحيح
 وغيره من الامكان **قوله** اذا وصله اي وتلفظ به واسمع
 نفسه ولو بالقوة ونواه قبل كل من المستثنى منه وسبب في بقية الشرط
 بسكون اي طوعا بغيره او كلام كثير الخ صوابه استغفار لفظا
 كثير لان البير بغير ايضا نعم لو قال لم علي الغ استغفر الله الاما
 فانه يصلح كما في العدة والبيان وهو المعنى **قوله** ضاري السكون
 والكلام عند الجمهور ضار فليس عباس رضى الله عنهما **قوله**
 لسكنتم تنفيس اي او اعني وتذكر مثل **قوله** ان لا يستغفر المستثنى
 منه اي حقيقة او تقدير كما في المنقطع فلو قال لم علي ان درهم
 الاثوب او فسر بثوب بقتله الف درهم كان امن المستغفر **قوله** فاني
 استغفره نحو ان يد عشرة الا عشرة ظري ما لم يلحقه باستثناء
 اخر كقول علي عشرة الا عشرة الاثنية تثنى من الثانية لان الا
 مستثنى من النفي اثبات وعكسه ويشرط ان لا يجمع الحق بين الاستغفار
 لاني المستثنى ولا في المستثنى منه ولا بينهما ولو قال لم علي ثلاثة دراهم
 الادرهين ودرهما من درهم ولم علي درهما ودرهما الادرهين
 لزمه ثلاث دراهم ولم علي درهم ودرهم ودرهم الادرهين

لزمه

لزمه ثلاثة دراهم وكذا لو قال له علي درهم ودرهم
 ودرهم الادرهين ودرهما ودرهما فانه يلزمه
 ثلاثة دراهم ايضا كما في العياب واذا انكروا الاستثناء
 يعطى فالكلمة من الاول نحو له علي عشرة الاثلاث
 والا اربعة فيلزمه ثلاثة او بغير عطف فكل واحد
 مستثنى لما قبله نحو له علي عشرة الاثمانية الا اربعة
 فيلزمه ستة لانها الباقية بعد استقاط كل واحد
 مما قبله وبما استغفار المنفي وهو الاثنية من الاضرب معد
 جميعها ولا فرق في صحة الاستثناء بعد نفي المستثنى منه ونقد
 كما اطلقه المصنف فلو قال لم علي عشرة مائة صحيح ولا فرق ايضا
 بين الاثبات والنفي كما اطلقه المصنف وهو من الاثبات نفي
 ومن النفي اثبات كما مر لو قال ليس لم علي عشرة الا خمسة لم
 يلزمه شيء لان الباقي من العشر الا خمسة جنس والنفي منسحب
 على هذه الخمسة التي لم ينطق بها فحاشا ان قال ليس له علي
 شيء الا عشرة لزمه عشرة ولو قال لم علي شيء الا خمسة لزمه تنفيس
 الشيء بغيره على خمسة وان قلت الزيادة ولو لم يمتثل الزيادة
 ولو قال لم علي عشرة الا خمسة الا خمسة او عشرة الا خمسة الا عشرة
 لزمه خمسة وفي ما جعله الاستغفار ومنه يستفاد بعلامات
 الاستغفار وان كان في الاثبات والفرق فيه تغليب العلم **قوله**
 ذكر ابن الموفق في شرح الصحيح انه لو كان علي لغيره الف درهم
 ولم عليه فثوب بمثلها او عشرة دراهم فيشأنه ان يقول له خمسة فله

فظهر بيقينه ان يقول له عيال في ردها الاثوب والاعثرة وذا نبي فان
الحكم يسع اقراره وتفسيره فان اقر باقتل من الالف طلعه ان
جميع ما عليهم ذلك ولم يلزمه عشرة ويقوم الدناير فيسقطها
من الالف وان كان الثوب قد استهلك فلكل من يسقط اعثرة
من الالف ويقربها بغيره ويجعل ما قد نقل هذا شيخنا عن السبكي
الناقل لعائفت بن سنان ثم قال قال الاذرع في سياي في الدي دي
في مسابيل الظفر ما يزارع في هذا فراجع **قول** وهو الخ راجع الى ان
لا لا يستثنى فتأمل **قول** سوا اي في الصحة والمرتبة فيجعل
بها وليس كوصية لانه اخبر بحق سابق وسوا كان للوارث
او لا جنى وسوا كان بعين او دبت لكانت تقدم العين على الدن
وكونه يومهم حرمان ورثته ليس منقول من اليم لانه في قلة يهد
فيها العاذب ولا نقل للحكمة عليه ولو قل ذلك وصرح اقراره
بنحو صلاته وموجب عقوبة بل خلا في لزوم المال بالعفو عليه
لو فرغ من تابع ليس من جرائبه وينبغي ايضا اقراره وارثه
بعد **قوله** روح فيقسم المقترب بينهما بالسوية قال شيخنا
صوابه وح كيعلى لكل منهما ما قر له انتهى **قول** وللام الشارح محله
في ما اذا لم يعرف مال الجميع ما قر به في النجاشي فيقسم بينهما با
بالنسبة واما لو كان في مال ما يفي بهما فلا تتم بل يافد لكل منهما
صغره من التركة فتأمل **قوله** في بيان احكام العارية
ويقال لها العارة والعربة واصلها عوربة تنحى كست الواد او ابفتح
ما قبلها فلبت الفا ومثلها العارة والاول اسم مصدر عار وتقا ور
والا اهل

والا اصل فيها قوله تعالى ونعاون على البر والتقوى وهي متحدة
اصالة اجماعا وقد تنجب مع وجوب الاجرة بطلب مالك المعار
ان كان مثله الاجرة كعاراة الثوب بل دفع نحو حرا وبر مثلي وقد
نحس كعاراة الامة لخدمة اجني ويجوز العقد فاسد وقد
نكره كعاراة العبد لمسلم لخدمة كافر لانه لا يمكن استئجاره
ولا تد ظلهما الا باحدة وادكها اربعة معبر ومستعير ومعار وصيغة
وهذا التقريب الذي ذكره الشارح مشتمل على هذه الماركات الاربعة
صريح او اشارة في المعبر بشار اليه بقوله اصل البرع ويلزمه انه
المستعير الذي هو اهل لان يتبرع عليه والمعار بشار اليه بقوله
بما يحل الانتفاع به والصيغة اشارة اليها بقوله ابا حدة الانتفاع
لان المراد بها الغضابيل عليها حقيقة او حكما كما اشارة الى
ضرس والكتابة بالفقيرة **قوله** في الاصح اي والافصح
وقد تخفف ايضا **قوله** ما حوذة من عاراي من مكرهه ان اريد
الاشتقاق في العربي والافلا **قوله** ذهب وجا بركة ومنه قيل الغلام
الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيبه او ما حوذة من التعاون
وهو التناوب البرد الخ قال شيخنا ليس هذا من التعريف
ولامن النشوط ولا يطلب ذكره في العقد انتهى **قوله** ولعله اشارة
به من اول الامر الى انها جازفة من الجانبين كما ياتي التفریح
به فهو بيان الحكم من حيث الجواز فتأمل **قوله** وشرط
المعبر صحة تبرع اي بما يعبره لانها تبرع في المنافع وشرط المستعير
صحة التبرع عليه بتلك المنفعة لانها صيد للحرم وجارية

لا جنى ونحو ذلك **قوله** وكونه مالكا المنفعة ما يعبر به اي
 ولو باجارة او وصية او ولاية كاجارة الامام اموال بيت
 المال والفقير ضلوقته في نحو ربا ط او مدرسة وهذا الشرط لا يخلو
 مما قبله ولا بد من كونه متخارا رابعا ونحوه المستعير التعيين وعدم الجنى
 نعم يصح له من وليه اذ لم تكن مضمونة كاجارة من
 مستأجره لا من مستعير والمستعير استفا المنفعة ولو بغيره ونحوه
 الصيغة الفا من احدها وعدم الرد من الاخر فيكفي الفعل ولو
 على الترخي **قوله** كصبي او مجنون اي او مجنون محض سقم
 نعم تصح اجارة الصبي والسقيم من نفسه او وليه لا بغيره
 من منفعة بان لم يحتاج اليها ولم تقابل باجرة وكذا الكسيل
 الشهاب الرمي تحت ثل لولد غيره افضى لي هذه الحاجة شيئا من
 له ذلك ولا تجاب بانه ان كان يقابل باجرة لا يجوز وان
 كان لا يقابل باجرة وعلم رضى وليه **قوله** الا باذن المولى
 ويجوز عن العارية ان عيت له المستعير بجري الاذن والافعال فقد
 معه **قوله** وكما يمكن اي يسهل **قوله** الانتفاع به اي ولو مالا
 حيث كانت العارية مطلقة او مؤقتة بزم يمكن فيه الانتفاع
 الانتفاع كالجيش البقر **قوله** فازت اعارته اي وما لا يمكن الا
 انتفاع به مع بقا عينه لا تنجو اعارته **قوله** الم اللهو اي وكذا كلك
 محرم ومنه الحثي فلا يصح كونه معارا ولا مستعيرا احتيا **قوله**
 ويبقى عينه اي وخرج ايها بقا عينه **قوله** اجارة الشفعة للوقوف
 اي لانه لا يوجب الوقف بدرت ذهاب العيب وبذلك فادق اجارة
 الثياب

الثياب ونحوها وكذا اجارة المعلوم لا طه وتصح اعارته
 للطبخ في صورته ومثله التقيد للمضرب في صورته لا للترتيب
 به مالم يكن له عار فانه يصح لانه عار من الحلي قال شيخنا
 والسجوار في كلام المصنف يعني الصلحة وعدم الحرمة وان كرست
 كاجارة وسعارة فرغ الله لخدمته لا لخدمته كما مر بوضحة
 بلا اعادة فهو خلاص الاول وقيل مكر **قوله** ان ربا لم يفتشا
 عنه في ل شيئا ولا يخفى ان هذا مستدر ك لان المقصود من اجارة
 الاعيان استنفا منافعها فهي مقابلتها لها فقول الشارح مخرج لنا
 التي هي الاعيان التي غير مستقيم ولعله فعل ذلك مع ازالة كلام
 المصنف الموهوم ان المنافع قسمان اعيان وغير اعيان وكان المنا
 سبب ان يقول مخرج للاعيان كما هو الوجه المستقيم فتأمل
قوله ونحو ذلك اي كدابة لشباب منها او ما للوفوبه او للغسل
 به مثلا او بستان لا فذ ثمره كذا في فعل ذلك صبي وعينه ما
 تقدم **قوله** فانه لا يصح اي ان قلنا ان اللبس ونحوه ماضيا
 لعارية فان قلنا انه ماضيا لا باجادة وان الشاة هي المعارة لا
 لاذة لبسها وهكذا في صبي وبه صرح شيخ الاسلام في شرح
 الروان وغيره وهو المعنى فلو قال لشخص الخ قال شيخنا هذه العارة
 من افراد ما قبلها ونفعا العارية قابض مقام لفظ الاباحة فتأمل
قوله ونحوه العارية اي عقد هات **قوله** وفي بعض نسخ المت
 ونحو ذلك العارية مطلقه وصقيله بدة اي وفي اولي فالند كبر في الشفعة
 الاولى باعتبار عقد ها وفي النسخة الثانية نظر لفظها فتأمل **قوله**

فع

والغير الرجوع في كل منها اي العارية المطلقة والمقيد والمستعير
ايضا الرد فيها مني مثالا منها من العقود الجارية من التي يبين كمالها
من **م** يستع الرجوع والرد في مساهل منها اعادة الارض لدفع الميث
اذ انزل في القبر وان لم يوارا الزاب او لم يصل الي قعره فيمتنع عليه
حتى يندرس اثره لان في عوده اذ رابيه ومنها اعادة الشئ للصلاة هـ
الفرص حتى يفرغ منها ومنها اعادة الارض للزراع فيمتنع عليه حتى
يصلح وان قلعه وان لم يقهر بتأخره وبذلك علم انها تنفسخ
بموت احد هما وجنونه وانما يرد ونحو ذلك ويجب على الورثة والا
ولي اداء العارية في رد ولو بلا طلب منهم فان اضر العذر فلا ضمان ولا
اجرة ومونة الرد في شريكه او لغيره عذر فعليه هم الهات والاجرة واد
ومونة الرد ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علم
برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه به او نحوه ومونة الرد عليه
الان التعار من مستاجر وردي المالك وخرج بمونة الرد ومونة
المعار في المالك فان شئت في المستعير بقوله امر تلك هذه
الدابة بعلفها او تعلقها فهي اجارة فاسدة نظير للعني وخرج يلزمه
اجرة المثل ولا ضمان له ان تلفت بغير تقصير ولو بغير الماذون فيه
والاي يجب عليه ردها **ت** قد علم ما ذكر مما ذكره ان
نحو كسر السقا اما فوذ منه بيايه لشربه ومثل فنيان الفقير
بها وقسيسة مهنونان الفقاع كذلك ان كان بغير مقبل فالسكون
والعنيان والقسيسة مهنونان لانها ماضية من العارية الفاسدة
دون المال والفقير والفقاع فانها ماضية بالاجرة فان كان ما ذكر
بمقابل

بمقابل ولو قبل دفعها فالما والفقير والفقير مهنونان لانها
موضوعة من البيع الفاسد دون الصور والفنيان والقسيسة
لانها ماضية بالاجرة الفاسدة وبذلك حكم الفانيان الواقع
في الارياق وهو ان يافذ من غير ما لا يريد فع له دابة
ليافذ منها ويعلفها فلا ضمان في الدابة لانها ماضية بالاجرة
الفاسدة واللبث مهنونان من اذله لانه بالبيع الفاسد فندفع
مشكلها لهما ويطلب لهما بقية علفها وبها دفعه له من المال فامل
ق اي العارية اي بمعنى المعار **ق** اذا تلفت ولو بغير
تقصير وخرج به ما اذا تلفت فهي مهنونة تطلبها باللد الشري
ق مهنونة اي وكذا امر صحتها وكافها ونحوها مما ينتفع
بها لتلفها اي وقتته ولو مشككة لان في وجوب المثل تقنين للمعير
ما نفق من وصفه بالاستعمال اما فوذ فيه وهو ظاهر والمعتد
العلامة الخطيب ان الواجب فيه المثل وعلية فيعي اعتبار مثلها
وقت تلفها فلو كان تلفت اي كلها او بعضها **ق** باستعمال
ما ذون فيه اي خلاضات ومنه ما تنتشر به الاعفان من ماء
الوصو والغسل وما نفق من قيمته بكونه صار مستعمل ومنه من
الدابة فاذ لبسها او بقله علف لم يرد نعم المالك **ق** فاضيق
اي ينقص منه **ق** وان نحو اي يتلفه وذها به وخرج به الك
مرته ونحو فهو مهنونان به وليس من الاستعمال الماذون فيه نو
فيه ان لم يخرج العادة بمثل فيه ونحو ذلك ويجوز تكرير الا
نتفاع به فيما جرت العادة به وفي الموقفة مادام الوقت باقيا والا

والا فلا الا باذنه جديد **خاتمة** يشترى من لسان العا
 رية يتلفها ما شترى من الامام من بيت المال لم يصف فيه
 وجلد لا يخلو المندور في الرهن المستعار والكتاب الموقوف
 حاله صق فيه ونحو ذلك **فصل** في بيان احكام الغصب
 وهو كيرة مطلقا وقيل في ما بلغ كتاب سرقة صغيرة في غير ذلك
 كالاختصاص ونحوه ولا ينفذ بابر المال والا صل في تحريمه في
 تعالى ولا تاكل اموالكم بغيركم بالباطل وخر من غصب قديس
 من ارض طوقه يوم القيامة من سبع اراضي **قوله** اخذ الشيء
 الخ دخل في الشيء المال وغيره وقوله في مجاهرة خرج بها السرقة
 وهذا القيد معتبر في المعنى الشرعي المذكور بعبارة ايضا بنا
 علي ان السرقة ليست من الغصب فان جعلت منه لم يعتبر ذلك
 القيد ويلزم كون المعنى الشرعي اعلم من اللغوي فتأمل **قوله**
 الاستيلاء الخ لم يعبر عنه بالاخذ كالذي قبله ليدخل فيه
 ما لو جلس علي فراش غيره او ركب دابته فانه غصب وان لم
 يتقلها او يضمن منه ما بعد مستقليا عليه لاجمعه
 لو كان كبير او لو جلسا خر عليه بعد قيام الاول فهو غاصب
 له ايضا وهكذا ان شتم ان تلفت في احد فغزار الضمان عليه
 او بعد الانتقال عنه فعلي كل القرار لكن هل للكل وللنصف
 مثلا فيما اذا كان اثنين مثلا قال العلامة ابن قاسم في حواشي
 التحفة والذي يظن الاول انتمني قال شيخنا الشيرازي
 ولعل المراد بقوله فعلي كل القرار ان من غرم لا يرجع علي

يد

صاحبه

صاحبه لان المال باق من كل بدل كل المنهوق باق
 ويوصف مال الدابة وركب مع الراكب او جلس مال الغافل
 مع الجالس عليه فهو غاصب لنهوق ذلك **قوله** عا في
 الغراي ولو بلا قصد ثم ان كان من ور مثله فهي سرقة او من
 مبارزة في صحر اسمي بخاربه او مجاورة واعتمد الهرب منه
 اختلاسا وان جحد ما ثبت عليه يفي ضيانه قال العلامة الرسي
قوله عدوانا اي غالبا **قوله** كجلد ميتة اي وسرقة ونحو
 محترمة او لذي وقام من المجلس في نحو مسجد وغير ذلك
 ودخل فيه المال وان لم تنهول كحبة بر مثلا **قوله** وخرج بعد
 الاستيلاء علي غيره الخ وخرج به ايضا ما لو اذن مال غيره بظن انه
 مالم مع انه غلب حقيقة اي المعتمد فلو عثر بدل قوله عدوانا
 بغير حق كان اولى وانسب **قوله** ومن غلب مال الخ يشمل
 الموقوف وغيره كما مر لو قال بدل قوله ما لا يشي بالكان اولى
 اولى وانسب ليشمل نحو جلد الميتة والكلب المعلم والسردين
 والجمرة **قوله** لاحد اي ولو ذميا او غير مكلف **قوله** لزمه اي
 بنفسه او وكيله ولزم وليه ان كان محجورا عليه **قوله**
 رده اي فور ما دام باقيا ويلزمه التعرير بحق الله تعالى
 يستوفيه منه الامام او نائبه وان براه المال منه ويلزمه اليه
 ايضا الخيلولة في امة هلت بغير لا مشاع بيعها وربها ماتت
 بالطلاق فان لم تمت بددت القيمة للغاصب والرد في الحق
 الا في نحو لو ادرج في سفينة في اللجة مثلا وضيقت من نزع

تلقى معصوم ولو بالفرق أو للفاط قال شيخنا ويرد عليهم ما قلناه
 فيمن غصب صحرى وضعف في اس منارة مثلاً بأنه يجب هذه ما ورد
 لصاحب اللهم إلا ان يقال ان ما هنا له امد ويمكن تداركه انتهى
 اقول ومحل قولهم يجب الرد الخشية ونحوها ولو غرم عليه افضا
 فيمنها مفر من في اجرة من يخرجها او يفصل الواحها وقولهم الا ان
 خاف تلف مال معصوم وبوللغاصب مفر من فيها اذا كان يتلف بسبب
 الاخراج لا في اجرة الاخراج فتأمل ومنه السفينة فيخرج الى محل الامن
 من التلف ويجوز التأخير للاستشارة في حاله ولا انتم عليهم **قوله**
 لما لك الخ لو قال له صاحب البع عليه لكان اولي واعم ليشمل الرد
 لو بيع ومستاجر ومستعير ومستام لانه يربى بالرد لمعهم لا للتلف
 قال شيخنا وقد يقال ان في مفهوم المالك تفصيل ويرى بالرد الى
 اصطبل المالك ان علم به ولو باختيار ثقة والا فلا **قوله** ولو
 غرم اي الغاصب **قوله** اضاع قيمته الخ نعم لو قيمته المالك
 في مفارقة مثلاً فاذا لم يلزمه اجرة نقله ولا يلزمه المالك بها لان
 نقل ملك نفسه فتأمل **قوله** ارش نقضه اي نقض عينه **قوله**
 ان نقضه اي عيبا كقطع يده او سقوط طلقها باقة او صفه كسنان صفة
 ولو نكح غنا من غير امة او امر لونه ونحوه ومنه ما لو غصب فرقة
 فذ قيمتها عشرين فتلقت احداهما فصار ثلث قيمته الباقي درهمين
 فليز منه ثمانية **قوله** اجرة مثله اي في كل زم من بها بنا سبه
 فلو غصب عبداً فقتلته يده لزمه اجرة مثله سلبها قتل فلعلها
 ومعها بعده **قوله** برضى سعي اي او لكساد مثلاً **قوله** فلا يفتن

اي اذا

اي اذا لم يوجده منه استعمال ولو قدم المم هذه على الاجرة الى
 لكان اولي وانسب **قوله** في الصحيح الخ وهو المعتمد **قوله**
 اجر برده اي عليه قال يابوعلى **قوله** فان تلف المغموب اي
 المتحول كحبة برز بل وكلب فلا ضمان فيه وان كان قيمته انتم كما
 مر من **قوله** ضمن الغاصب اي سوا كان تلفه باقله سهاوية او
 بالتلاف اجتنى يضمن لئن القل من عليهم اما لو تلف المالك عبثاً او
 سابقة في الغصب او بجنابة كذا **قوله** او ان تلفه من لا يعقل او من
 برى وجوب طاعة الامر بامر المالك فلا ضمان في الغاصب ولو تلف بعد
 رده الى المالك فلا ضمان في الغاصب اي في الا ان كانت برده في يده
 الغاصب او بجنابة كذا **قوله** او كان رده الى المالك باجادة او رهن
 او دبيعة ولم يعلم المالك انه عبده مثلاً **قوله** يشمله اي في اي
 مكان حله لثلث المغموب فان لم يبق لثمة قيمة اصلها تلفه
 في مفارقة وضرب به على استهوا مثلاً ضمنه بالقيمة في مكان الغصب
 فتأمل **قوله** مثلاً اي موجوداً ثبت مثله في دون مسافة القصر والا
 ضمنه باقضى قيمة **قوله** ما ضره به اي فليطعمه عشر **قوله** كيل او
 وزن خرج به المذروع والمعدود وخرج به بالبر المختل بالشعر ويلز
 منه القدر المحقق منها لان منع السلم لا يقتضي المنع من العلم به
 ويتصور ذلك باخراج اكثر من الواجب كما اذا المختلها ارد بمثلها
 وشكره ل البر ثلث او وزن فيلزم منه الثلثين من الشعر والنحو من البر
 احتيا **قوله** وجازا السلم مية اي بمعنى انه لو قدر شيء قد يكيل
 او وزن وليس المراد ما مكنت قيمه ذلك فان كل ما لا يمكن وزنه فتأمل

قوله كسبي من اي واحد يدور ما من ونحوها **قوله** وقطعت
اي وان لم ينزع حبه وتراب من غير نكح تبر كذا سبيله ودقيق
ونحوه ومسكوما ولو مغليا وكذا تلخ وجد وهو متى جعلوا ما
بيلا والشام ايام الشتاء فود منه ويردون به الماني ايام الصيف
قوله لا قالية ومعجوني وهي المركبة من نكح مسكوكا وفور وعين
ودهن ومعجوني كذا في كلام وهذا خارج بجوار السلم فتأمل
قوله او صفة بقيمتها اي في اي مكان صل به ويضرب بعضه بنسبته
من الاقوي ويضرب ما لم ارش مقدر من رقيق ولو مستولدة باكثر الا
الامر بيت من مقدرة ونقصه وزوايد المخلوب مثله في الضمان المذكور
قوله بان كان متفق ما الخ دفع به ما يوجبهم كلام اقدم مما ليس مراد
ولا تجوز اذا تدبر لم لو عهده المتفق والمثلي الذي لم يوجد له مثل
كلام لكان اولي واعلم **قوله** وتختلف قيمته الخ فهو تولى لما بعد
من كلام المم فتأمل بالنقد الغالب اي في اي مكان حل به المخلوب التا
لوقال شيخنا الكندي في النظر فيما لو اختلفت الغالب في الامكنة وينبغي
هذا اعتبار الاقوي فتأمل **قوله** وتساوي الخ خرج به ما اذا اختلفا
فالمعنى منها الا نفع للما صورا امثلي شليا او متفق ما او المتفق
مثليا كجعل السهم شير جاو الدقيق خرا والثاة لهما ثم تلو ضمن
بهشكه في مسايل الثلاث الا ان يكون الا فراكش يهمة وله ان يطالب
بقيمتها ويخير المارك بين المثلين وان اختلفت قيمتها ولو صار المتفق
مستقوما كجعل الان النكس حليا وجب افعى القيمة وهذا بناء على ان المثل
فيه يهمة الان والا فله يهمة انه يهت مثل وزن النكس مع اجرة
صحة ان

صحة ان جازت **قوله** واحد منهما اي التقديس **قوله**
قال الما ورد في لود قلت بهجة او دخلت راسها في انامنا وتع
خلا صها منه الا بكسر وجب كسر ولا تدبح البهجة ولو ما كولة
ولا في نعي صها ان في طاصب الا ناصده بترك حفظها
عنه والافعلية الضمان ان في طاصده لان السكر انها فعل التحليل
ملكه فان في طامعا فعلية الضمان انتهت وهذا كله في البهجة
المحرمة فان لم تكن محترمة ذبحت مطلقا ومثل ذلك
وقوع الديناري المحبر **فصل** في بيان احكام
الشفعة وكيفيتها فتقيد الشارع بالاحكام نظر الى ان الغا
من ذكر الاحكام ذكر الكيفية وهي بضم الشين المعجمة ماضية
من الشفع ضد الوزر او من الشفاعة او من الفقة والاصل فيها
جز البخاري ففي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم
يقسم فاذا رفعت الحد ودورفت الطرق يستدبر الر وتنفقها
فلا شفعة وهي مستثناة من اخذ المال فهو كما ياتي ولم يختلف
العلماء في مشروعيةها الا بانقلعت اي بكنين الاسم من انكارها وا
واركانها لانه اذ هو ماضى وما هو ماضى منم واما الصيغة فليست
داخلة في نفيها وانما تجب في التملك فتأمل **قوله** وهي اي
الشفعة وبعض الفقهاء ينهاي والسكون اوضح بلا غلط من
مركها **قوله** ومعناها لغة الظلم اي لما بينهما من ضم احد النهي
الي الاخر **قوله** فهو يهوى بالجر صفة للملك وبالرفع صفة للمحق
وهو اولي وهكذا حكمة ذكر عقب الغيب لانها توضح قهرها

مستثناة من التحريم اخذ مال الغير فخر كماله **قوله** للشرى
القديم اي ولو ذميا مع مسلم او مشركا مع سيد او مسليد
مع انسان ولذا صام بيت المال مع المملوك كالمعين وكذا الشريك
في وقت يقسم اوراق المصنف من حواشي فقه الملاك عن حركاته
عنهما افضل ما لم يجر المشتري ناهيا او مغبونا **قوله** بسبب الشركة
التي هو متعلق بحق او يملك او يثبت فتأمل **قوله** بالعوض
التي هو متعلق بتملك ايضا ولو قال بدل فيها ملحقه بها وضة
التي لكان اولي واعم لشمولها جميع اركانها المتقدمة فتأمل
قوله وشرعت اي الشفعة **قوله** لا يقع الا في حيز من مونة
الشفعة فاما اذا انما تقابل الحصة الصابرة اليه كالمسعد والنور
والبالوعة ونحو ذلك **قوله** والشفعة اي الحق الثابت للشفيع
وهذا هو الركن الاول فتأمل **قوله** اي ثابتة التي تقسم للوجوب
بمعناه الغوي وهو المراد هنا لا يجوز تركها فتأمل **قوله**
بالخلطة اي معها وهي متعلقة بواجبة فتأمل **قوله** دون طه
خلطة الجوهر بكسر الجيم لا غير ولو استقفا الشارح لفظا خلطة لكان
اولي اذا اطلاد من كلام المصنف ان الشفعة تثبت للشرى لا للذي
ضلاف للامام اي حبيفة رضي الله عنه فلو قضى بها ضيق لم ينفذ
حكمه بل ينفذ منه ظاهر او باطنا ولو قضى بها استأضي عنصا به
من المسائل الاجتهادية **قوله** في ما ينقسم اليه قال شيخنا هو متعلق
بواجبه وبالخلطة كلام المصنف في علم الشارح في مستقيم مع
انه راجع اليه فيما بعده انتهى اللهم الا ان يقال لما ضرر الواجبة
بالثبوت

بالثبوت احتاج لذلك المتعلق وهو قوله للشرى الخ
وعلق به الجار والمجرور الذي بعده وهو قوله بالخلطة الخ
وقد رتبنا محذور والمتعلق فيه قوله فيما ينقسم اليه فتأمل **قوله**
وهذا هو الركن الثاني **قوله** دون ما ينقسم اي بان يبطل نفسه
المقصود منه لو انقسم **قوله** كماله او دارو فانوته مثلا **قوله**
في كل ما لا ينقل اليه قال شيخنا لو استقفا المصنف هذه الجملة لكان
اولي واعم اللهم الا ان يجعل المجرور بقوله من الارض الخ في
متعلقا ينقسم اليه وقوله كالعقار مثال الاول وفيه مثال الثاني وفيه
التقدير الشفعة ثابتة فيما ينقسم من الارض كالعقار وفيه لا ينقل
بتبع كغير العقار من البناء والشجر انتهى قوله وصورة ظاهر كلام الشارح
الشارح يشير اليه في اخره دون اوله ومن جعل قوله من الارض
التي متعلقا ينقل يتعين عليه ان يفسر العن بالجار والمجرور
ونحوهما وخرج بها ذكر المصنف المنقول فلا شفعة فيه الا في بيع
يدخل في بيع الارض عند الاطلاق وخرج بها ايضا المنازع المشتركة
ونحوها فلا شفعة فيها **قوله** غير الموقوف في الارض الموقوفة
لا شفعة في ما من ثباته **قوله** والمخبره وهي الموقوفة
ايضا والمراد من ذكرها عدم ثبوت الشفعة بالبناء الذي عليها
فتأمل **قوله** كالعقار الخ هو مفتوح العين المهمة اسم للمنزل
والارض والبناء كالحاكة صاحب التهذيب نقلت اهل اللغة
واقره **قوله** من البناء والشجر الخ هو بيان لغير العقار فتأمل
قوله وانما يافى الشفيع الخ لا حاجة لهذا التقدير في قوله

بالثمن الخ متعلق بول جبه ولو قال بالعرض لكان اولي
 واعلم ان مثل نكح المهر وعوض الفلج وصلاح الدم ويخرج به مالم
 بملك الجمل اليك حال قبل الفرج من العمل وما ملك بغير عوض
 رث ووصية ودية بلا ثواب **قوله** بالثمن الذي وقع عليه
 البيع اي الذي لزم المشتري الذي هو الما فوض منه وهذا هو الركن
 الثالث ومحل الثمن ان كان الثمن معلوما والاكثر من ان
 او معلوم وخطئة بجهول القيمة او ثمن فلا شفعة له وهذا هو
 من الجمل المستقلة لها وهي ملكه قبل ثبوت حق الشفيع وورا
 بعده كذا ما لو قال شاتيخا وفيه نظر في الشفيع ان يدعي قدرا
 بعد قدر عيالمشتري ويختلف حتى اذا نكل حلق الشفيع وحد
 بها حلق عليه ولا يكتفى من المشتري بقوله لا علم المقدار ولا تنفع دعوى
 الشفيع عيالمشتري لانه يعلم قدر الثمن بجهول قول جهم **قوله**
 فان كان الثمن اي الذي يبيح له لشفيع ولو مع غيره كان باع شفعا
 وثوب بالثمن واحد فيكون عليه باعنا القيمة وبين هذه الشفيع
 بما يقبله **قوله** اخذ به مثله اي ان يشره الا في قيمته **قوله**
 يوم البيع اي لانه وقت ثبوت الشفعة او يوم الخلع او المهر
 او نكحها واعلم انه يكفي في اخذ الشفيع بالشفعة سبب ملكه
 عن سبب ملك المشتري وان تقدم ملك المشتري عليه فليشترى منه
 من غير شرط الخيار له ثم اشترى من مثله باقية بيا فيا بالشفعة
 للمشتري الاول وان تأخر ملكه اما لو اشترى معا فلا شفعة الا حدتها
 عيالا **قوله** بمعنى طلبها اي لا اخذ بها **قوله** عيالمشتري بطلان في
 التملك

الاخذ

التملك بعده ومحل الفورية اذا علم بالبيع ولو باضار
 عدل او غيره اذا اعتقد صدقه وبان له شفعة وبانها عيالمشتري
 ويكون الثمن حالا فيخرج في الموصل بين الاخذ الا ان والى الحكم
 وان مات المشتري لان رضى يكون الثمن فيخرج عيالا فذا حال الدفع
 الضرر عنه عيالمشتري ولا يملك الشفيع الاستقلال بعد الاخذ الا
 بلفظ نكح فملك مع احد امور فلا شاة اما دفع الثمن او رضى المشتري
 يكون الثمن في ذمته ويقض فان لم يملك ولا ينطل شفعة لو
 خرج ما يملك دفعه مستحقا ونكحها سائلا **قوله** بعد اي يري
قوله ان ما عدت في انبياء غالب **قوله** ولا اي وان لم يعدتا
 فيه توانيا فيا **قوله** فلا اي فلا ينطل شفعة ككل وصلاة
 ولو نفلا مطلقا ونكح ليس ثواب اذا غلق باب وضو فمضى في
 الليل يحتم فيه وفي ذلك **قوله** مع القدرة اي وبعد العلم بها
 من غلا يطرأ بخره قبله ولو سبى ولم بعد الاخذ بها نفقت تشران
 المشتري ولو دفع مسجدا وله فيها قيم الشفعة ان يا فذا بالاول
 والثاني **قوله** مريضا لا ينكح صدق بغير **قوله** او غاييب ولو سفر
 فله **قوله** او محجوب ساي ولو بحق **قوله** او خابق اي ولو عي
 عن صفة او مالم او غيرهما **قوله** فليوكل اي او يشهد فاعذر من
 هيت استقام طلبه بنفسه **قوله** ولا يشهد اي فالتوكيل مقدم
 عيالا شها **قوله** في الاظهار الخ هو المعنى **قوله** لم اعلم ان
 حق الشفعة عيالمشتري وكذا لو قال لم اعلم ان لي الشفعة عيالم
 الفوق **قوله** عيالمشتري الخ هو كسر الشين المعجمة واسرى ثالثا

للقطعة من الارض والطاقات من النش كذا انفق عليهم اهل اللغة
وغيرهم **قوله** لتلك المرأة اي كذا من رباخذ بالمتعة منتفعة
مثلها لا يجرى المثل فاما **قوله** وان كان الشفعة الخ هو مبني
على لغة ضعيفة وهي لغة اكلوني البراعمين والشهور صفة
الواو وتكون الفاعل هو الشفعة وفي بعض النسخ وان كان الشفعة
بغير واو هي ادلي **قوله** في قدر قصصهم اي لا يجوز الرديس
خاتمة لو عني احد المتعديين عن صفة او بعضه سقاه
صفه كالمفقود وينبغي الاقرب بين هذا القول ونسب القول وليس
له الاقتضار على صفة لئلا يشيع الصفه في المشتري ولو كان
احدهما غائبا نتج الحاضر بين البهراني وهو له لعدوه في
ان لا يوقد منه او ياتي احد الجميع فاذا حصل الغلب شارك
فيه لان الحق لهما وليس للحاضر الاقتضار على صفة لا لا يشيع
الصفه على المشتري لو لم يافد الغائب وما استوفاه الحاضر
من المنافع بعد اخذه كالأجرة والثمرة لا يشترك فيه الغائب
اذا قد وتعدك الاستفعة بتعدد الصفه وتعدد النش
ايضا ومنه تفصيل الثمن واشتمل كثيرة لا يطيل ذكرها وه
قوله في بيان اصحاب النش ان بكسر القاف ويقال له
المقارضة والمقاربة من النش بمعنى السد لا شتما له عليها
غالبها والاول لغة اهل الحجاز والثانية لغة اهل العراق والاول
حين الاجماع من الصحابة زمن الله عنهم وجوازها محتاج اليه
لان صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لا مال له بمجسه
فيحتاج

فيحتاج الاول الى الاستعمال والثاني الى العمل واذا كانت
مالك وعامل وعمل وربح ومال وصيغة وكلها تفهم من كلام
المصنف والاول ان العمل لا يعد ركنا لانه تابع متفرع عما في
الشركة **قوله** وهو اي القراض **قوله** مشتق من القرض
بفتح القاف وكسر هاء **قوله** وهو القرض اي لان المالك
جعل للعامل قطعة من الربح ورفع له قطعة من ماله
قوله دفع المالك اي يعقد يقضي ذاك **قوله** ارجع شرعا
اي يبطل ما ذكره لهم هنا وهي في الحقيقة اكثر من ذاك
لك كما سيأتي **قوله** ان يكون غلبا من النش فيم استدارة
الي ان المال ركن وانما شرط كون من النقد المضروب ولا
يبدان يكون معلوما فسادا وقدرو صفه ومعينا فلا يكفي له
الصورتين ولو مشا وتبين نعم ان عينت احدهما في المجلس
صح ويصح ايضا عا ديب في ذمة المالك ان عين كذا ركن لا
في منفعة مطلقا ولا في ديب في ما ذكره **قوله** ولا على اي كمال
وسوار ونحوهما **قوله** ولا مضطرب النش **قوله** ان تكون غشيه لا
مستهل كما كدراهم مهر كفي في الاظهر **قوله** ولا عروص كالتشاشا
ونحوها **قوله** ومنها القلوب اي فهي عروص وجعلها من النقد
في عبارة بعضهم بمعنى كونها يتعامل بها كقولهم نقد البلد ما يتا
عمل به فيها كالتوديع والنز ونحوهما في بعض البلدان **قوله** ان
يأذن رب المال اي مالكة فانشطه لاذن المطلق واما المالك
والعامل والعمل فهي ركن كما مر شرط المالك والعامل كالمالك

والوكيل ومثل العمل كونه نجا رة ويؤخذ من الاذن هنا وما
ذكر الربح الاغا اعتبرا للصيغة ونقص من الاركان ايضا ونشرها
كما في البيع نحو تارضا او عاملا كالتح **قوله** في التفرق في باقي ادة
قوله مطلقا التح لا يخفى ان قوله مطلقا وما عطف عليه اما صفة
مصدر محذوف في اي اذنا مطلقا اي غير مقيد بنوع او مقيد بنوع
لا ينقطع فتأمل ان يبين التفرق في التح ومنها معاملته في تح
معين **قوله** ثم عطف الملم التح اشارة الى انه لا يبي
ج في الاذن الي ذكر ما ينشر فبين ان ذكره شرط ان لا يكون
مما يندرج وجوده غالبا فتأمل **قوله** من التفرق في التح لا حاجة
اليه فيلغى الاقتصار على قوله اي في شي التح فتأمل **قوله** غالبا
التح متعلق بالمتنق وتواردت فيها بعم فانقطع لم ينسخ العقد
فتأمل **قوله** اي يشره الم اي فشرط البحر بنية التح هو التفرق والار
من الاركان وبه تتم الاركان الستة **قوله** جز اي ولو قليل **قوله**
معلوما اي لها **قوله** لنصفه او ثلثه التح هو بمعنى البحر بنية وخرج
به ما لو جعل له ربح نصف معين او مقدار معين كعشر مثلا
فانه لا يصح **قوله** فلو قال التح هو محض من قوله معلوما فتأمل
قوله صح اي لانه من المعلوم ضمن للخدم في الشراوي ومثله ما لو
قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلا فانه يصح لان ما قيم
تابع للمالك يحكم الاصل بخلاف ما لو قال لي ان لي نصف مثلا فانه
لا يصح وكذا لو قال له كل الربح لي او كل له فانه لا يصح ايضا
وكذا لو جعل لغيرهما فبين من معلوما نعم ان كان الغير غلاما لأمه

صح لان المشرط حاله راجع لمستوعبه ولا يفرق شرعا بينه وبين
المالك على العامل وان لم تقدر شي لانها تابعة له كما قال
له شيخ **قوله** ويشترط فيها العرفا في شرح العلامة الرولي
لا بد من تقدير بها ومتى فسد القرض استلحق العامل اجرته
المثل وان علم الفساد الا فيها اذ قال المالك والربح كله
لي لانه رطل في طامع **قوله** ان لا يقدر مريعا الم يجرى ببناءه
لفاعل او مفعول او امراد به ان لا يستعمل العقد في ذكر مدة
فتأمل **قوله** تارضا سنة التح قال شيخنا هو شاملا اذا اطلقا
او منعه التفرق بعد ها او البيع والشري وسو ذكر ذلك من قبل
اولي وسو تقدم لفظا السنة او اخره نعم ان قال له تارضا ولا
تشرى بعد سنة صح مكن اي يجب ان يفهم هذا المحل وما وقع
في كلام العلامة الرولي وغيره مما يبي في ذلك في مستنقهم فافهم
قوله وان لا يعلق التح فهو معلوم من عدم التاقيت بالاولي لا
غنى را التاقيت في نحو المساقاة وكلامه في تعليق العقد وكذا
التفرق بخلاف الوكالة تنبيه قد علم مما تقدم جواز تقدير
المالك والعامل وهما متساوي المال ولا تساو في المشرط
لكل عال على اولي وان تفرق في العامل كقرب الوكيل وكل منهما
الرد يعيب عند فقد مصلحة الا بقا ولو مع فقد مصلحة الر
او رضي الاخر بالعيب ولا يعامل العامل المالك ولا يعلم في
ماله ولا ماذونه كذا في كتابهم ولو كتابة فاسدة ولا
يسو منهم وعليه فعل ما بيعنا دفعه **قوله** والقراض امانة اي ينفصل

قول العامل في الرد على المالك لانه ايتهمه وفي نطق المالك او بعض
على تفصيل الوديع في مقدار الربح وفي عدمه وغير ذلك كثر فيه
له ولوربى وللقن من ولو فاسر **قوله** الابد وان اي نفر بها فيه
او من القن في شي مما وجب عليه ويقتل قوله لو انه في عدمه **قوله**
ربح اي ثامني عن تصرف العامل في شي من ثمره وولد ووصف وكس
وغيرهما من النقص وايد العينية فهي للمالك نعم المهر الواجب على
العامل عليم في مال الغرائف لان المهر الواجب على العامل فائدة في
عينية حصلت بفعله فاشبهت ربح التجارة **قوله** وضرب اي
نقص بسبب دفع او كساد او عيب حادث مثلاً او تلف بافئة تمام
وبية او بجنابة بعد تصرف العامل قيم فان تلف قبله فلا يجرى به بل
يجب من راس المال لان العقد لا يمتد بالهول ولو اذ المالك
بعث المال قبل التلف عادداً الباقي **قوله** جبر الخمرات اي المذكور **قوله**
بالربح اي العامل بعده نعم لا يجرى ضربان ما فذه المالك بعده
فلو كان المال مائة والخمرات عشر بين فاذ المالك عشر بين تبعها
ضربها وهو خمسة ربع العشر بين فلو ربح بعد ذلك لم يجز
حربها اذا عاد المال اليها ثبت فالخمس الزايدة في الخمسة والربع
الباقية تنقسم بينهما في صب المشر ولو اذ المالك بعض المال بعد
الربح تبعه ربحه ويستقر للعامل منه ما شرطه ولا يجرى به الخمرات بعد
فلو كان ربح المائة عشر بين واخذ المالك عشر بين فسد سها وهو لا
شك وثلاث من لانه سدس مائة **قوله** باين من الطرفين الخ فذ
علم هذا ما تقدم من انه لو كان فيفسخ به وح فيلزم العامل رد
راس

راس المال الي مثله وان ابطاله السلطان فان ربح المالك بعد
الرد لم يلزم العامل الرد ويستقر للعامل ما شرطه لم بالقصة باظهار
ولو اختلفا في قدر المشر وهاتين القار وجع لاجرة المثل **قوله** فسلحه
اي متى **قوله** في بيان احكام المساقاة في المشايخ للفران
فيها من حقيقة وكماد معنى ولذا كانت عدة اركانها ستة تد
كعدته وهي مال ودعاهل ومورد وثمر وصيغة وكلها تعلم
مما ياتي والاهل بينها من الصبي بن انه على الدليل لم عامل يجرى
خير على نخلها وارصها بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع او اواه
الشيخان وهاتان شبيهة بالنقران في العمل في شئ بعد نكاح
وجاهة العوض وكما لاجرة في الزوم والتاقت جعلت بينهما
قوله من السفى يفتح السين المهملة وسكون التاء كسر المشارة
التحتية المخففة لا ضياء بها اليم غالباً لانه انفع ايها واكثر
موتة لا سيما في ارض الكبي زمانهم يسقون الابار ويكرس القافو
والتحتية المشددة وهو صغار النخل لانه مورد لها **قوله** وشرعا
دفع الشخص اي بصيغة معلومة فيمثل فذ منهم جميع اركانها
الستة المتفق **قوله** او شجر عنب اي بشرط كونه مغروسا **قوله**
معلوما اي بالجر بية **قوله** باينة اي صحيحة فالجواب عن الصحة
المقابل للطلان **قوله** اي شئ من اي صنفها مقيدة بها وما بعد
مجرور بالجر في صريح او على البدل لانه من مخرج ورماعه ربحه
الشارح فتأمل **قوله** النخل اي ولو ذكر منفردة استقلال **قوله**
والكرم وهذا انهما المورد وهو الاصل ان كان الستة وشرطه كونه

مغروسا معينا ما يابيد العامل لم يبد صلاح ثمه سواء قهرام لا وقف
 بذل لو جوب زكاته وثاني الخ من فيه واحتياجه في تمهينه الى
 العمل بخلاف غيره تنبيه النخل والعنب يباعان فيهما من
 بقية الاستحجار في اربعة امور الزكاة والخ من وبيع العرايا وا
 والمساقاة وقد تقدم الكلام في فضلها وغيرها في الزكاة فكل قسم
قول على غيرها اي استقلال اما يتعاضد كما سب ذكره المصنف في الا
 امن اربعة الابية فتأمل **قول** وشتمش بكسر الميم ويحذف فقهها
 وضربها وكذا خروج وتفتح وغناب وسفر جل ونحو ذلك لانها
 تخرج من غير نقد **قول** وتصح المساقاة الخ هو بيان المراد من الخ
 كعام خلو ذكره الشارح عقيب وعلق به المخرج ويرى قوله من جاز
 التفرع الخ لكان اولي وانسب اللهم الا ان يقال اخره ليفصل فيه
 بين المتفرع لنفسه والمتفرع لغيره فتأمل **قول** من جاز التفرع الخ
 هو احد الاركان الستة وشملها كل كما اشار اليه الشارح ولا
 والعامل كالموكل وهو ركن ايضا وفي ذكرهما هنا فكرار مع ما ياتي في
 فتأمل **قول** هـ وصفها اي المعلومه تمام ومما ما ياتي احد الا
 ايضا وشملها كما في البيع الا ان التاقيت لا يحتمل وهذا ظاهر كلامه
 ان الصيغة هي الايجاب فقط وليس كذلك اللهم الا ان يقال لما ضم ان
 اشترى لا يتقوله العامل اليه علم منه ان الصيغة هي مجموع الايجاب
 والعقود وصرح بان شرطه ايضا في القول لدفعه عنهم الا كنفها بالا
 بيجاب كافي الوكالة ونحوها وليس مرادها فتأمل **قول** ولو ابي المساقاة
 اي لصحتها شرط الخ **قول** ان يفقد رعاها المالك اي والعامل ايضا
 فاشترى

فالشرط التقدير بالمدة والمشاركة ركن كعام ولو جعل المدة
 كغيره الضرب عايد للعائد الشامل للعامل ايضا لكان اولي
 وانسب **قول** هـ معلومة اي ويشترط ان يكون فيها
 الثمر بقتينا او من او بر جمع في المدة المذكورة لانهما الخ في تلك
 الناحية كما يقتضيه كلام الدارمي وغيره وهو المعتمد **قول**
 بادراك الثمرة اي ولا يهدى مطلقا ولا يهدى بجهل فيها وصح
 الثمر وعدمه سواء ولا يهدى بجهل عالم فيها ولا يهدى لا يوجب
 الثمر فيها بقتينا او من او بر في كل ذلك يفصل العقد واذا عمل بها
 على امتتنى اجرة مثله علم في الاخيرين فقط **قول** في الاصح الخ
 وهو المعتمد **قول** هـ من الثمرة اي التي ونوع عليها العقد فالشرط
 تعيين الخ والعلم به والثمر المعين منه ركن كعام وخرج بالثمر
 الجريد والبيق والخوصا والكرنا في وساعد النوق نهى كلها لئلا يركب
 واما التماريح ومجموعها فلعامل والمالك سواء ولو شترها كونه زائلا
 بينها كالثمر لم يبطل العقد ويعمل بالشرط ولا يفسخ كون العوض
 من غير الثمرة **قول** هـ كنفسها او ثمنها اي في تعيين بالحرية كعام ولا
 يفسخ تعيين ثمره مثيرة او استلج رعية ولا يبطل معلوم من
 الثمرة مثلا ويشترط ان لا يكون الثمر كله لاحدهما ولا يثنى منه بغيرهما
 الا لتمام امرهما احدهما ايضا **قول** هـ اي وكذا ذكر من العامل وحده
 كعام في القراءات **قول** هـ ثم العمل اي الذي هو احد الاركان الستة
 وبه تتم ان كان من العامل ولا يفسخ لتمام ما عايد المالك اليه لان مراد
 الاكم من ذلك بعد ليل القتيمة بعده فتأمل **قول** فيها اي المساقاة

قوله على ضربين اي صفتين من حيث نفعه ومن يلزمه ولو استقفا
المهم لفظا لكان اوبي وانسب **قوله** الى التمرة وهو ما يتكرر كل
سنة لزيادتها وصلاحها وتميتها **قوله** كسفي النخل اي وتنقية
مجرى المات من نحو طابن واصلاح نحو با جابن ينفق فيها الماحول النقي
ليشرب به تشبهت با جابن الغسيل جمع اوانة ونتيجة فنيان وصيق
مض بالشجر وصفها الشري الشجر وفي اليس دريت نحو طابن سارت بان
بجعل كل عنقق منها في وعاء يهيئه المالك كعقورة وفصله بالعين
المهملة والفاء تخفيفه وتعرين للمعجب جرت العادة به وهو ان
ينصب احواد ويضللها اي يربطها بالخيال ويرفع **قوله** فهو على العالم
اي من حيث الفعل واما الات ذاك كالمخل والفاسد لمعول نفع الما
لك وان جرت العادة بخلافه عند العلامة الربلي وقاله العلامة
ب صحر واجت العادة الاربية لا يشترط فيها تفصيل الاعمال الا ان
اضطرر بنبها العرن **قوله** انصب الدواب اي وبنا الحيلان ونصب
الابواب واصلاح ما نهر من النهر وجميع الالات والاعيان كالامرة
والبحر نعلي رب المال فليشترطها في اقدحها ما ليس فيه فساد المساندة
وستحق العامل اجرة فحلم وان علم الفساد الان قال المالك والتمرة
كلها اي فلا يشترط للعامل كفايا ويستحق العامل ههنا من التمرة بما يظهر
ان عقد قبله والانتفاء وفارقت القران بان الربح وقاية لم **قوله**
منه يجازي رب المال اي ما له كفايا **قوله** انفسد العامل بالعمل اي وباليد
في الحد يته ايضا **قوله** لم يبيع اي وان وثق عمل العامل بما علمه والا
فيصح كما تقدم والعامل امين كما في القران **قوله** من الظلمين
اي وعليم

وعليه لو هرب العامل او عجز عن شئ من ثمنه على غيره عنه بنفسه
او ما لم تنق صفه والا فليكن الفسخ ان كانت المساندة في عينه
فان نقذ را الفسخ او كانت في الذمة اكثر من الحاكم من جعل عنه
من ماله او هو جل عليه او ينحى اقتران ثم يوفي من حصته فان نقذ
الحاكم عمل المالك بنفسه او بهاله ويرجع ان شهد بالرجوع والا
فلا دلومات العامل المعين انفسد والاقام وارثه مقامه **قوله**
فصل في بيان احكام الاجارة من اجرة بالمدة بجره ايجار
او من اجرة بالقرن بجره اجر والاصل فيها قوله تعالى فان ارضعت لكم
الاية زجه الدلالة منه ان الارضاع بها عقد شرعي لا يوجب اجرة
وانما يوجبها ظاهر العقد فتعين والمعنى فيها ان الحاجة داعية
اليها اذ ليس لكل احد مكنوب ومسكن وفادم نجوت لذا ذكرها
جوز بيع الاعيان ونحوها وانها لا تملك حادثة ومعق وعليم وصفا
وكلها لا يبيع لانها بيع للمنافع فتأمل **قوله** في المشهور اي عند اهل
اللغة **قوله** وفي صحتها اي وفتحها ايها وهي مثلثة الهرة **قوله** وهي
اي الاجارة **قوله** اسم للاجرة الخ قال بعضهم واشتهرت في العقد
قوله وشرا الخ قد جمع المصنف في هذا التعريف غايب الشرط او الاركان
فتأمل **قوله** وشرط لكل من مله لوجرا الخ اي فالشرط الرشد بمعنى
عدم الحمي عليه والمشروطان ذاك وهو العاقد وهو ركن كفايا
قوله وعدم الاكره اي بغير حق كالمبيع **قوله** وخرج به معلومة
الخ هذه محترزات القبول السابقة في الترخي المذكور وكان
الاربي تقدر بها عقوبت **قوله** وبمقصودة اي وخرج بمقصوده الخ

الخ وكذا الباقي فتأمل **قوله** استثنى نقاحاً واحداً والآخر
صحت الاجارة كالمسك والعز والرجحان المزروع حيث فاق بل بارة
قوله منفعة البضع الخ اعترض بان البضع لم يدخل في التعريف
المذكور فلا حاجة لاجراءه فان الزوج لم يملك المنفعة فهل
يملك ان ينتفع به بل انما لو وطئت بشبهة كان المهر لها
لا له واجب بانه انما دخل في المنفعة من حيث مطلق الانتفاع
لا بقيد ملك المنفعة فتأمل **قوله** اجارة الجوارى جمع جارسية
وفي بعض النسخ اعارة الجوارى والاولى لان الاعادة خرف
بقوله يعوض الخ فتأمل **قوله** الا بايجاب الخ هذا هو الصيغة
فتأمل **قوله** كما جرت اياي او كرتي هذا او منافعها الا صلح او اذا
ملصقاً منافع لا بعينها او منافع وليس كناية فيها ايضاً **قوله** كما جرت
كما سفت جرت اياي او كرتي بيت او نحو ذلك **قوله** ما تصح اجارته الخ هذا
هو حد جنس المعقود عليهم فتأمل **قوله** وكلما امكن اي سهل و
جد **قوله** الانتفاع بها اي عقب العقد في اجارة العين وعند الا
استحقاقها في غيرها **قوله** مع بقا عينه اي في مدة الاجارة فعلم منه
ان موردها المنفعة وان تعلقت بالعين فتأمل **قوله** صحت اجا
رته اي بشرط اتيه ان كان معيناً كهذه الدابة او هذا العقار ولا
تصح اجارته الا عيناً فلا يثبت في الذمة وهذا في العقار كلكم
او اكثر من نفسه اما نصفه فاقبل فيثبت فاقبل فيثبت في الذمة لان
له تقييل ويشترط في غيره ان كان في الذمة وصفه بذكر جنسه ونوعه
وذكر ركنه وان تقيته وصفه بغيره من بحر مودة مفتوق مة تقي
مهلة

مهلة سالفة من مهلة وهي واسعة الخطا او فظي فاقبال
مفتوقه فظامهلة مفتوق مة وهي بطيئة البر وتكره اجارة مسلم
لغيره عينا او ذمة فلا يملك من استخدامهما مطلقاً ويوصى بالان
بيده عنه وجوباً في المعين **قوله** وصحة اجارة ما ذكر شرطي بشرط
في صحة الاجارة تقتدر بالمنفعة بها اي **قوله** ذكرها اي الموقوف **قوله**
اما بعد فأي بشرط ان يملك بقا العين فيها فاقبال وذاكر في المنفعة
المجهولة كالمسكن والارض وسقي الارض اذ لا يعرف مقدار ما يكتفي الا
البحر من اللب او الارض من الماء ونحو ذلك **قوله** مستأجرة هذه
الدار سنة اي وكما سفت جرت اياي كالمسكن شتران قال لتبني لي كذا
شهر لم يصح لان فيه الجمع بين الزمان ومحل العمل والجمع بينهما
قد يتعد **قوله** او عمل اي بتعيين محل العمل وذلك في المنفعة المعلوم
فتأمل **قوله** لتخيط لي هذا الثوب اي شرطاً بان الثوب من
كونه قميصاً او ثوباً ونوع الخياطة من كونها فارسية او رومية
اللحم الا ان قال كان لها حرف مطرد فتشمل عليهم والخياطة التي
رسمية بفرز واحد والرومية بفرز ثين ولو قال لتخيط لي ثوباً
والثوب لم يصح **قوله** وتجب لاجرة الخ هو شرطية لما بعده وهذا
ثاني من المعقود عليهم وبشرط العلم بها عينا في المعينة وقد را وصحة
فيها في الذمة والقدره في تسليطها فلا يصح استثنى رطلين من
بنسبتها او ببعضه وقبضه لا يسلم شاة بجلدها ولا دابة بعلقها
ولا دار بعمارته نعم ان عين الاجرة ثم بعد هاذن وفي نهرها
في ذاك جاز ولا يصح الاستثنى رطلين من رطلين بغيره

الا ان قال ببعضه المات لنز صعيده او لنز صعيبي باقته فان قال
 ببعضه بعد القطام مثلا او لنز في كالم لم يصح **قوله** واطلاقها
 اي الاجرة اي عن ذلك الاجل فيها وعدم **قوله** الا ان يشرط فيها اي
 الاجارة **قوله** فتكون الاجرة الخ هذا في اجارة العين اما اجارة
 الذمة فهي كالمسلم فيجب فيها تسليم الاجرة في المجلس ولا يجوز
 تأجيلها ولا الاستبدال عنها ولا الكولة فيها ولا عليها ولا الا برى
 منها بخلاف اجارة العين في ذلك واعلم ان ملك الاجرة بال عقد
 من حيث جواز تقرر فيه فيها ونحو ذلك ولا يستقر الملك عليها في
 القدرة بان من الاربعين رضى زمنها فلو ضلحت في اثنا به سقها ما
 ما يقابل باقته ونحو ذلك على كل زمت بقدر اجرة مثلم ولا في المقدرة
 بحل العمل الا تسليم العين وان لم ينتفع بها ويكفي عوضها عليه
 بان امتنع من تسليمها او يستقر اجرة المثل في الفاسدة بها ينتق به
 المسمى في الصحة الا في العرف المذكور ويشترط في الاجارة ليجل عين
 او ذمة رابية المحمول او امتنع به بيده مثلا اذا حصل او ذكر قدره
 وجنسه ونحو ذلك ان غاب وعي ملك الدابة للركوب مثلا ما يركب
 عليه وما تقاد به ونحو ذلك كالحمار بكسر الهمزة وباء الزاي
 المعجمة وينتفع في نحو سرج وبرد وكحل وبرد وضيها وصيغ ووقت
 وموعم ودوا ومعجوت ونحو ذلك عرف في ذلك المحل **قوله** ولا
 تبطل الاجارة اي عين او ذمة في ملك او وقت حيث صحت **قوله**
 هو شاهد المتعاقد بيب اي ولو ناظر في وقت نعم تنفسح في
 اجارة مندبر وام ولده وكذا بالعلق فتقته عند الهفم وتبطل ايها
 فهو

السادس
 والعشرون

بهوت ناظر في صفة ثقلا في موقف عليه مدة حياته فاذا
 مات في اثنا المدة انفسحت لانت الحق انتقل لغيره ولا حق لوارثه
 فيه **قوله** لا تبطل الاجارة بانقضاء ما ارض ولا بيع العين
 الموجرة ولا بزيادة اجرة ولو في وقت مثلا ولا باعتناق رقيق
 ولا بجمع عي سيدة وخرج باعتناقه فتقته كان علق فتقته بصفة
 ثم اجرة في حدت الصفة تنفسح الاجارة لا مستحقا لله الحق
 قبلها **قوله** ولا يهوى احد المتعاقدين الخ قال شيئا يمكن
 شمو لكلام الملم لهذه فتأمل **قوله** وتبطل الاجارة اي ينتفع
قوله يتلفا العين اي وهي المستوفى منه وخرج بها المستوفى وهو
 وهو المستأجر والمستوفى فيه كالمستوفى والمستوفى به كالمجمل
 فيجوز تابدال الثلاثة ولو تغير تلق بمثلها او دونها **قوله** كان هذا
 الدار اي ولو بفعل المستأجر **قوله** في الاظهر الخ هو المعتمد **قوله**
 باعتبار اجرة المثل اي في كل زمن ما يناسبه كما تقدم فاذا
 كان اجرة مثل الزمن الما في قدر رضى اجرة امثل الزمن الباقي را
 وجب من المسمى ثلثة تنبيه تنفسح الاجارة بعصب العين
 الموجرة المعينة مشيئا مدة الغيب ثبت النجى رلىستار وفي كل
 وقت وهذا هو المراد بقوله بعضهم انه على التراضي **قوله** قبل
 العين الموجرة اي حقيقة او حكم **قوله** في الذمة اي مسلمة عن
 ما في الذمة **قوله** ابد الها اي في التلق وكذا في العيب ويجوز
 ابد الها في غير ذلك بالزطى **قوله** واعلم الخ اي سواء المعين
 والمشتراك انفس بالعمل او في **قوله** الموجرة اي وفي ما يتعلق بها ينتفع

به على ما هو مستباح غلقها وابقا بها وبلغ الموضع ابدال نحو
 المفتاح وبقا المستاجر فيمنعه ان في طاقه **قوله** بيدا امانه اي سوا
 في مدة الاجارة وبعدها وسوا انتفع بها فيها اولى **قوله** على الاجرة
 اي ومنه الخفر او اصلي ابدال اذراك ورعاة الحق ان نحو
 ذلك **قوله** الابد وان اي تغريها ولو عبر به لكان اولى وبهذا
 الاجرة في عدمه نعم لو اختلف في قطع الثوب فيها او قبا
 صدق المالك ولزم النجاسات فتمت بين القطعين ولا
 اجرة له كما لو طافق با بعد ان كانه بنحو لا فقه قبل تنبيه
 لاجرة لعل صدق من مطلق التفرق بغير شرط الاجرة وان جرت العادة
 بعافيم او كان يسال صاحبها والعامل او كان لا يتباني فعلم من صاحبه
 كخلق راسه مثلا نعم ان قال له اعمل لي كذا وان ارطيك او
 ما يبرك او نحو ذلك او كان محكي عليه فله اجرة المثل ويستثنى
 من الاول داخل الهام وراكب السفينة مثلا اذن فعليها اجرة
 على الرال **قوله** فيها اي في العين الموضوعة **قوله** كان ضرب الدابة
 الي اجرة هو مثال للعدوان ومنه ما لو كسحها بالشيء فوق العا
 او انه دام عليها الا صطبل في وقت لو انتفع فيه لسلمت قال العلماء
 الرمي ونهض ام الا صطبل قيد فيخرج به ما لو لدغتها حية مثلا
 وقاله غيره **قوله** او اركبها مشى بها اثقل منه ايم او اسكنه
 صدادا وقصارا ونحو ذلك وليس هو كذا الك او حمل جناسا غير ما مشا
 له ولو افومنه كشجر مثلا يبدل برفع الاستوى في الوزن بخلاف
 الافومع الاستوى في الحمل فلا ضمان عليه وفي الموضع العارة
 وكس

وكس تلج ونحوه على سطح لا يتنفع به المستاجر مطلقا وكذا ان ترفع
 نحو صق وازالة كناسة في المبتدأ والمستاجر النجار ان لم يبار
 الموجد في الك وبقا المستاجر ترفع الحش وكس **قوله** لا
 يتنفع في كيه به في الدوام وازالة الكناسة ولو بعد انقضاء
 المدة في ذاك والمراد بكونها عليه عدم ثبوت الخيار له
 بها والمراد ايضا بالثبوت فيها في محل من الدار معهود لهما
 لحيثية مثلا لا في اجها الي نحو الجمان كما قاله العلامة الزملي
قوله لو اكره لعل مد مثلا من من الطهارة والصلوات
 في ايضا وسننها الرافعة مستثنى منها ولا يتنفع من الاجرة مشا
 وكذا ثبت اليه دورا لعل للضار ان اعني ذلك **فصل**
 في بيان احكام الجملة الشاملة لما لو كانت اجارة اذا وجدت
 شرط طها فتم اعم منها فكان ذكرها هنا انبى من ذكرها عقب
 اللقطة نظرا لما فيها من التقاطع والتميز ويقال لها الجملة والجزء
 والاصل فيها خبر اللديع الذي رقاها الصلح اي رضي الله عنه با
 لغاتحة على فطير من الغنم فيري كما في الصلح بين من اي
 سعيد الخديجي رضي الله عنه وهو الراعي لم يباروه الي الم
 وصححه وفذكر ارضي به منه ذلك او قال له كذا في كتاب
 اجر متى قدموا المدينة اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا لم افد على
 كتاب الله اجر يا رسول الله ان افدوني رواية احسن ما خذتم
 عليه اجر يا رسول الله ان افدوني رواية احسن ما خذتم عليه
 اجر في كتاب الله زاد بعضهم في رواية جعل لي لكم نصيبا ولفظ

ثلاثون داسامن الغنم قال بعضهم وحكمة اختياره الراقي با
بالفائحة دون غير هاتمت القران لانها الله عليهم وسلم قال
فانكح الصالحات تنفقن منهن ما وادوا ايضا الحاجة قد نذروا
اليها فجازت الاجارة فوجوه دليلا على بعد النقاى وادراكها
اربعة متعاقدان وعمل وجعل وصيغته **قوله** ما يجعل اي نهى اسم
للعوض **قوله** وشراى الخ قد جمع المص في هذا الخبر غائبا شر
طها وجمع ادراكها اربعة المذكورة وستا في **قوله** التز ام مطلقا
التنق اي ولو كان الملتزم للعوض غير لما ركب **قوله** عوض الخ قيد
لا بد منه وكذا لما بعده **قوله** ومجهول الخ هو عطف على شي محذوف
اي عاى عمل مجهول **قوله** الجارية الخ لا يخفى ان مراد المص بالجوار
ما قابل الصلحة لا مقابل اللزومها سلكه الشارح مخالفا لذا
لديا ان مراد المص الجوار كى جوارها قبل ذكر حقيقتها غير منكب
فكان الانسب ان يجعل الشارح كلام المص عاى اذا كانت يد كى
الجوار المقابل للزوم بعد ذاك فتأمل **قوله** من الطرفين
اي فكل منهما فسخا متى شاء وتفسخ بها تفسخ به الوكالة
ثم ان كان الفسخ قبل العمل فلا يشى للعامل مطلقا وان كان بعد
العمل فلم اجرة مثله في تلك المدة ان كان الفسخ من الجاعل فاما
كان من العامل فلا شى له لانه لم يجعل غرض الجاعل فقامل **قوله**
وهو اي لفظة الجعالة او انه ذكر باعتبار النجى كما هو الاولى وفي
بعض النسخ وهي الخ وعي كل منهما فامل منها الصيغة وشراى
عدم الثابت وهي من الجاعل فقط اسوا التزم الجاعل عن نفسه

من

من ماله او بالا ضارعت غيره ولو كان ذبا فيه لا كنت لا شى
للراقي الركب **قوله** ان يشترط ان يكثر من الضمير فيه عايد
الى الجاعل وشراى عدم المحم عليه كما يشى الى الشارح بعد
يقول له مطلقا التنق الخ **قوله** في رد الخ هو اشارة الى العمل
وشراى علم ان يكون فيه كلفة وان لا يتعين على عامله وان لم يكن
معلوما نعم ان تيسر علمه تعين طلبه بما في الاجارة لا الخطة
والبنافلا يصح تنق من دلى على كذا ولا في رد الغاصب ما عصبه
قال شيخنا والرد مثال فيتمل تخلف المال من تنق ظاهرا او تخلف
محبوس مثلا او دفع تنق ظاهرا او حبوسا او غيره اذا كان في ذاك
ذالك كلفة تقابل بهال **قوله** صالته قال الجوهري وهي اسم لها
صانع من الحيوان انتهى المراد بها هذا الاعم فيتمل تنق المال والا
ختصاص وما فيه عمل كالحياطة او البنا كما هو الاضافة ليس قيد
كما مر ايضا **قوله** عرض الخ هو اشارة الى العمل وشراى ان يصح
كونه تنق فامل **قوله** معلوما الخ هو قيد لاستحقاق فيه عينه
فلو قال لم عاى ما يرضيه او تنق ذاك فاعليم اجرة المثل كما تقدم فان
لم يكن معلوما كتنق او كان نجسا مقصودا كنجس او تنق ذاك
استحق العامل اجرة المثل فان لم يكن مقصودا كادم فلا شى
للعامل **قوله** فاذا ارد بها اي اشارة الى ما معنى السابق وضمير رد عايد
يد الى العامل وشراى اهلوية العمل ولو لم يكن ناو هيا ومحبوس
مسفه بغير ذاك ولين لا تنق لا يقدر على العمل وان لم يعلم بالذات
بسماعه او بغير ثقة او من صدقته قبل شراى في العمل فان علم

في اثنا بيه استحقاق اجرة مثله من ح فقط او بعد فله فلا يشي
 له **قوله** استحق الراد اي ولو متعدد بعد الروس وان تساود
 في العمل وسافتم والافقد والمسافة مثلاً **قوله** ذاك العوض
 اي جميعه على ملزمه ولو غير مال ك ومكلم ان لم يتصرف الملتزم
 في الجعل بن زيادة او نقص او تغير جنس والمافان لم يعلم العامل
 بذالك فله اجرة المثل لان ذالك فسخ من الملتزم وان علم
 قبل شروعه استحق بالند الثاني ففها وفي اثنا العمل استحق
 اجرة مثل عمله قبل عمله والفسخ من المهي الثاني بعده ولو عمل من
 سمع الند الثاني وحده استحقه ولو عمل مع استحق الاول نصف
 اجرة المثل والثاني نصف المهي الثاني ويصدق الما ك في بني الجعل
 وفي عدم سعي العامل وفي عدم تسليم المردود ولو لم يرد بعد مثلاً
 او خرب او مات ولو بعد رضو لدار الما ك في ذالك قبل تسليمه
 فلا جعل ولو اختلفا في رد الجعل نجا فاد وجب اجرة المثل بعد
 الفسخ وليس للعامل جيل مكر ود لقيض الجعل ولا لما انفقه عليه
 باذن الما ك فان نفعه را الما ك فباذن الما ك فان نفعه را
 شها عليه فان نفعه را لم يرجع وان فقد الرضوع **فصل**
 في بيان اقسام المزارعة والمخابرة وكرا الارض وغير ذالك المناسب
 للجعل ان حيث ان من كل منها عمل يعوض واقهر الشارح في
 المخابرة في الترجمة نظراً في ظاهر كلام المم فتا **قوله** واذا دفع
 شئاً بغيره ما يخرج منها اي الارض **قوله** واذا دفع شئاً بغيره
 اهل للمعاملة **قوله** اي رجل اي مطلقاً التفرع اهل للمعاملة كذا
 ومثل

ومثله الاثنى فالرطل ليس تيد به للغالب **قوله** ارض اي هو مستحق
 لمنفعتها **قوله** اي رعاها اي المدفوع اليه وهو العامل بنفسه
 ودوابه والنته وبه ره كما هو ظاهر يسمى الما ك مع ايها **قوله**
 وشرا لم اي وشرا الدافع للعامل من ريعها من الخ **قوله** جن
 معلوما اي لنصف او ثلث مثلاً **قوله** لم يلج اي فيجرم ولا يصح
 روح فانزع للعامل يتعالبذره وعليه للما ك اجرة الارض وطريق
 جعل الغلة لهما ان يوجروا ذالك الارض نصفها للعامل بنصف بذره
 وعمل دوابه او يكتفوا المذرويسا ملح من عمل دوابه **قوله** لئن
 النوى في الخمر جوح والرجح انه رجع عنه وقال المختار في المذ
 صب البطلان كما قال الامامان ما ك و ابو حنيفة رضي
 الله عنهما **قوله** تعاليت المذرويع الامام ابو بكر محمد بن
 ابراهيم بن المذرويع النيسابوري نزيل مكة واد الاية الاعلا
 م لم يقيد احدي اخر عمره ولم يصفى كثره توفي سنة تسع او
 عشر وست عشرة وثلاثمائة **قوله** وكذا المزارعة بالطلعة والزرع
 فيها للما ك وعليه للعامل اجرة دوابه والنته وطريق جعل الغلة
 لهما ان يستأجر الما ك من العامل نصف عمل دوابه والنته بنصف
 المذرويع نصف الارض او بنصف المذرويع منفعه الارض **قوله**
 وان اكره اي اجر صاحب الارض ارضه لرجل باذكار بان ضلعت المزارعة
 والمخابرة وفي بعض النسخ وان اكره اي استأجر صاحب الارض بنقد
 او غير ارطعام في ذمته رطل ليعمل بنفسه والدواب والنته بازي حل
 وصح وهذه النسخة اولي وانسب بصدورها في ماله **قوله**

طلع ما معلوم ما اي قد لا و حسا و صفة و نوقا عنده و عند الملك نري
 اما لو دفع لشخص الخ فهو اشارة الى جواز الهزارة دون
 المني برة تنبع للمساواة لك بشرط واحد ان يتقدم لفظ المسا
 قاة في العقد وان تفاوتت العين المشرطه من المهر والى مرجع
 والثاني ان يكون باقي عقد واحد والثالث ان يتحدد العامل والرب
 ان يتحدد رافد الشجر بالسقي **قوله** فستفاه اي المالك **قوله**
 تنبع للمساواة اي للحاجة الي ذلك **فصل** في بيان اقسام
 اجيا الموات بفتح الميم والواو كسحاب وغراب وفيه تشبيه
 لعمارة الارض باجيا الموات والاصل فيه ضرب من عمل رما لست لاحد
 فهو احق بها مستحق لها ينملكها كما في رواية فهي له **قوله** وهو
 كما قاله الرازي الخ قال الماوردي هو ما لم يعهر من الارض ولم
 يكن حريم عامر وقال ابن ركني يقع الارض اما مملوكة او محبوبة
 على حقوق عامة او خاصة او منفكة عنها وهو الموات **قوله** في الشرع
 الصغير اي شرعيه على الوجهين للفرق الي وهو من اخرج الشرح الجليل قال
 الاسنوي ولم يلقم المهر يعني الرافعي كما لقب الشرح ليعين بالعرف
قوله لا مال لها الخ يعني ان براد لا مال لها معلوم فيكون
 من الموات ما ظهر فيه اثر ملك كغرس شجر واساس جدران
 ونحوه وتادوان الادب لم يكن مال له الا لم يكن ما ذكر من
 الموات وسياوي كلام الماوردي وهو الى جمع والمراد به لم
 يعهر في الاسلام فلا عبرة بعمارتها في الجاهليين كما ياتي **قوله** ولا
 ينتفع احد الخ قال شيخنا هو مستدرك مع ما قبله او من انتهى
 اقول

اقول وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم الملك عدم الانتفاع به
 وحينئذ فهو محتاج اليه **قوله** جازي اي مستحق كما
 سيذكره المصنف والشرطان المذكوران في كلامه الملك به
 فاما **قوله** المسلم اي ولو غير مكلف لان موات الارض كانت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم **قوله** علي مته كما قاله
 السبكي نقل عن الجوهري **قوله** واقره وزياد الامام الشافعي رضي
 الله عنه خبر الارض لله ولرسوله ثم هي لكم منكم ايها المسلمون
 وفي رواية ان الله تعالى اقطع رسوله صلى الله عليه وسلم رهن
 الدنيا كما اقطعوه ارض الجنة ليقطع منها ما شاء لمن شاء ومن
 ثم افني السبكي بكفر معارض اولاد تيمم فيما قطعوه له صلى الله عليه
 وسلم بارض الشام وحينئذ فيملك ما حياه بدار الاسلام ولو بالحرم
 وان لم ياذن له لادم كما ياتي او بدار الكفر اذا ما يذبت عنه وقد
 صرحوا على ان الارض لهم نعم لا يجوز احيا عرفه وان كانت من
 المحل ولا مزدلفة ولا مني لتعلق حق الوقوف بالاول واليمين
 بالآخرين ويجب هدم ما فيها من العمرات ويجوز احيا المحصب
 على المقتدر وخرج بالمسلم الكافر فيمنع عليه الاحيا بدارنا كما
 ياتي وفارق جواز الاحتلاب ونحوه من عات لا قاصته عندنا
 ولا المساواة بقلب في ذلك والله اعلم بالاحيا بدار الكفار لانها من
 من حقوقهم ولا حصر علينا فيه **قوله** المينة بالتحقيق والتشديد
قوله كانت حيا الامام الخ قال شيخنا ظاهرة بقاؤها على الموات
 مع حماة لها ووجهه **قوله** الابا ذن الامام اي اونا يعبه **قوله**

في الاصل الخ وهو المعتمد **قوله** اما الذي الخ وكذا غيرهم
 من الحرف **قوله** فليس لهم الا حياي في بلادها كما
 لا يستلزم **قوله** والثاني من الشرطين فاما بعضهم ولا
 حاجة للمعتمد من الشرط لان له لم يدخل في الطوائف كما
 لم يدخل عليها الخ **قوله** او من قوله مرة في النسخة الا في
 ولو جمع بينهم لم يفرق **قوله** لمسلم ليس قديلا وكذا غيره والي
 ذلك اشار الشارح بقوله والمراد من كلام اهل الخ ولا يمكن
 بالاصحاب ان مرادهم هو ما يحتاج اليه لاجلهم ومنهم من
 انهم يحتاج اليه لطلب ما يخرج منهم وان بعد عن النهج جدا ويهدى
 ما يني تبه ولو مسجد ولا يجوز اخذ اجرة لما يني فيه ومثل الخ
 والمسايط التي في الشوارع ونحوها **قوله** ان يفتح الهرة لا غير
 الخ هو يفتح المنة التمنية بعد الحيا المهمة في اسم
 المعقول **قوله** عادة ذلك المكان اي عادة اهلهم **قوله** او حجر
 اي اولين او نحو ذلك **قوله** او ذهب اي غاربي وهو المشهور عند
 العامة في اليوم وهو في الاصل كل ذي انابيب ثم استعمل في
 ذكرها تقدم **قوله** ربيبة دواب اي او غيرها لعلال ونحو
 ذلك **قوله** ولا يشترط السقف اي ان لم تجزى العادة بتسقيف
 محل منها تستل تحت الدواب ونحوها **قوله** من ربة بفتح الراء
 المهمة انما هي من منها وكسرها **قوله** فجميع التراب حولها اي او نحو
 كعب وحجر وشوك ونحو ذلك **قوله** بكسح مستعمل اي ولا بد من
 مرثعات لم تزرع الاب **قوله** وترتيب مالها الخ يستثنى من ذلك

ارض الخ بال التي لا يمكن سوت الما اليها ويكفيها المظهر المعتمد
 بالحرارة وجمع التراب في اطلالها **قوله** على ارض الخ هو المعتمد
قوله بيتان الخ هو قاربي معرب ويقال له الباع وهو مودة
 فمجة بينهما الف وكذا النجدة والحدبة والحرم والحياء
 كما قاله العلامة الخطيب واما النجدة باللغة التركيبية فاسمها
 بخشنة ويشترط مع ذلك الغرس اي غرس قد رمت الشجر به
 بيتان او من وجد فيها احياه معدنا ظاهرا وهو ما لا يحتاج الى علاج
 لنفط لا بكر النون انما هي من فتحها شي يرمي به كالصغار لبارود
 ونحو كبريت بكسر او له نا را ي رقت وموسيا بهم اوله يهد ويقر
 شي يلقم البهي الى السافل فيجد ربيبي كالفار وكذا برام بكسر اوله
 صبي يعمل منه القدر او بالنا وهو ما يحتاج الى علاج كذهب وفضة
 وصد يد ونحو س و ر صا ملكه كالبقرة ان لم يعمل به اقبل الا حيا
 فان علمه قبل لم يملكه ولا يفتحه في المعتمد لان المعتمد لا يتخذ
 دار ولا بيتان ولا من ربة مع العلم به وخافا ببر بالهوان للتملك يملكها
 وماها اولي للتملك فهو اقرب بها مادام باقيا حتى يرحل **قوله** في
 المذهب الخ هو المعتمد **قوله** واعلم الخ هو توطية لما هذه فتأمل
قوله المختص بشخص اي يملكه له **قوله** مطلقا اي في الاطلاق فلا
 يجب بذل الا بشرط ذكر اهلهم بعضها واشارة الشارح الى باقيةها
 ياتي **قوله** بذل الما اي التخلية بينه وبين طالبه لا الاستقلال به
 ولا بذل الة نفسه كدلو ورشا مطلقا **قوله** بشاثة شرها اي بل شدة
 كما شعر **قوله** عن حاجته اي لنفسه وما شئت وزعم والمرا دبه

ما جئته الا ان لا في المستقبل فاذا كان يحتاج اليه في المستقبل
فيجب بذله لمحتاجه اليوم في ذات الوقت **قوله** لنفسه اوله
اي المخرج من فخرج بها الزاى المحض والحري وبازالة
والمرتد والكلب العقور **قوله** هذا اذا كان الخ هو مشاركة
الى شرط رابع والكل اسم للمشتري طبعا او يابسا كما تقدم
في الزكاة ولا يجب بذله مطلقا لانه يقابل بالعوض **قوله** ولا
يجب عليه الخ هو محض من البهية في ان المراد بهما مطلق الماشية
فتأمل **قوله** ان يكون الماشي مغرة الخ هو اخر ازعت العقب الخ
بجدة على وجه الارض فليس السلام فيها ولا يجب على مالك الماشية
مع وجودها وهذا إشارة الى شرط خامس في بذل الماشية **قوله**
غير اليه **قوله** مما يستخلف الخ هو بالبناء للفقير او عين اي او
ساقية او نحوها **قوله** لم يجب بذله اي في اذنه مطلقا لانه
لا يستخلف **قوله** في الصحيح الخ هو المعتمد **قوله** ان لم يتضرر
الخ هو إشارة الى شرط سادس في وجوب بذل الماشية انه لا يجوز
بيع الماشية او الزرع بل بالكيل او الوزن فان لم يجب
بذله في شيئا الا في الشرب من كون السقا لانه سهل انتهى
وقوله نظر بل ما السقا كغيره فلا يجوز بيعه بشرط الري ايضا ثم رآيته
في حواشي الخطيب صرح بما قلتم فراجعهم ويجوز الشرب من اليد وال
وهي لانها الصغيرة وكذا الابار المملوكة ولو لم يجز عليه حيث
العادة بذالك اعتبارا بالعرف في ذالم يظهر بها لكها وكذا في
الماضي الاواني الحجر ونحوها لانه لا يمنع في المياه المباحة والمطلب
المباح

المباح والنار الموقودة فيه وان مالك النار لا يمنع من الاستفاد
ة ويؤثر بها ولا من استعمل النخيلة منها **قوله** كما قال المازدي الخ
هو المعتمد **قوله** في الصحيح الخ هو المعتمد **فصل** في بيان
احكام الوقف الذي قد يكون في العموم فيعم الانتفاع به وهو
مصدر وقوف واما او وقف فلفظة زدية وهي لغة بني تميم وعليها العامة
عكس صين واصبس فان اصبس فصح من حبس لكن حبس هي الوا
رثة في الاقارب الصليحية وجمع وقوف ووقوف والاصل فيه قوله
تعالى لن قتالوا البر حتى تنفقوا مما تنحبون فان باطلحة رضي الله عنه
ما سمعها رغب في وقف بئر ما وهي حديقة مشهورة فيها ابر المعروفة
المسماة ببئر حواري بئر مخصوصة بنجانب بئر طاعة فنهيت الخد
باسمها وكانت هي اصب اموال اليم واركتم اربعة واقف وموقوف
وموقوف عليهم وصيغة **قوله** وهو لغة الحبس يقال وقفت كذا اي حسنت
ومثله التبريل والتابيد ونحو الوقف **قوله** وشرع الخ فيه استنفاد
الشرط والاركان الاربعة فتأمل **قوله** قابل للنقل الخ قيد يخرج ما
ما فيه الذمة في حصة خير الخ والمراد به ما عدا الحرام مسوا كان
قرية كالوقف في الفقه او لا كالوقوف في الاغنياء **قوله** تقر باي يقع
قرية وان لم يظهر فيه قصد ما كما سجد كرها المصنف بعد **قوله** شرطا
الوقوف الخ لوضوح هذا عن قوله جاز الخ وعلقه به لكان اولي
واعلم فيصح الوقف من الكافر ولو لم يسجد وان لم يعتقد منسوبة
وكذا من مبغض لامن مكره ومغائب ومجروح عليه ولو بغلس
ولو بمباشرة وليه **قوله** والوقف والائتقان **قوله** في اي مستحب

وصحيح ولم يقل هو فربما لانه ليس بقربة محضة **قوله** مثلا
شرايا ما ذكره وهي وسيا في انما اكرمت ذاك **قوله** ان يكون
الوقف الحج هو بمعنى الموقوف لانه الركن والشرايا ما ينتفع به
الحج هو بمعنى الموقوف لانه الركن والشرايا ما ينتفع به
الحج يخرج به نحو العبد الن من الذي لا يبري زوال زمانة والا
فيصح ودخل فيه المنقول وغيره والمشايع وغيره ومنه المذهب والمعلق
عقبة بصفة ويعتقد ان يعرض في الصفة من مونة السيد ووجوب المعلق
عليه وهذا ان سبق التدبير في التعليق على الوقف كما هو قضية كلامه
وهو ظاهر قال في الروضة واصلا ويظهر الوقف بعقبتها انتهى قال
مستحقا وفيه نفس فلجمع ومنه بنا وفراس وضاع في ارض بحق ودخل
في المشايخ وقف المسجد وان وجبت قيمته فورا يعلم من شرا
صحة تصرف الواقف انه مملوك له ويحكم نقل ملكه عنه وانما باقيا
وانه معين فلا يصح وقفه في مكنز ولا موصي بشفعة ولا في شرايين
وكلب ولا مكاتب وام ولد ولا مكره ولا ما في الذمة ولا اعدا
ونحو ذلك نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على اولاده
فلا في الجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع **قوله** شرايا
ينتفع به اي بعمدة وقيرة اقلها من يقابل بامرة الواو جر **قوله**
التم اللهواي وكذا كل محرم وهذا محرم من قبله ما فاقنا مل **قوله**
لنينة الحج محرم من قبله المقصود فاقنا مل ولا يصح وقف ما لا يقيد
نفعه من لا يبري برده ومحل بطلان وقف الدرهم للنينة
ما ذالم ينتفع بها حليا فان وثقها لقاع حليا صح كما صرح به

العلامة

العلامة الرمي وهو المعتمد **قوله** ويريجان اي غير من روع
لان نفعه في وقته فقط ومقصود الوقف الدوام والافصح وقته
كالمسك والعز والمرد بالرفان كل ثبت فف طلب الدائمة
فيتمثل الورود والياسمين ونحوها فيصح ان كان من روعا والافضل
كما مر **قوله** ان يكون الوقف اي الموقوف عليه لانه الركن والشرايا
كونه موجود حال الوقف غير منقطع ومنه يعلم انه ما يمكن ان
يملك ما وقف عليه فيصح الوقف على المساجد والربط والمجاهد
والعلماء ونحوهم وكذلك الاعيان والفقراء اصل الذمة والشفعة
لان الصدقة عليهم جائزة ولا يصح وقف عبد مسلم ونحو
مصحف على كافر ولا يصح الوقف على ابي حاميته لانه لا يملك ولا على
احد هذين الشئيين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على عبد
نفسه ولا على عبد غيره ان قصد نفس العبد والافضل سيدا والمبعد
في نوبته كالحري في نوبته سيدا كالقن وفي عدم الاهمية موزع
على الرقا والحرية تلوا اذ مالك المبعوث ان يقف الرقيق على
نصفه الحر فالظاهر الصحة كما لو اراد به لبعثه الحر ولا يصح
الوقف ايضا على من تدوم في سوادا كرها باسمها او صفها
لانها لا دوام لها مع كفرها او عيا نفسه خلافا للامام اي
صنيفه رضى الله عنه تسليمك الانسان ملكك لنفسه لانه عا
صاقل وتحصيل الحاصل محال الا في نحو عيا اعلم اولاد ابيه
وهو اعلمهم ولا على بهيمة مملوكة لانها ليست اصل لها كبحال
الا ان قصد مالها فهو وقف عليه نعم يصح الوقف على الغيل

الموقوف في الثغور ونحوها كل وقف على الارض الموقوفة في
خدمة الحرم والكعبة ويصح ايها الوقف على حمام مكة وهو
مستثنى من قولهم لا يصح الوقف على الوصوف ولا على الطريق والمبايع
تنبيه يشترط قبل الوقف ان عليه في المعين دون غيره
كالجهة **قول** في اصل الحج ظاهر كلامه ان قوله موجود وتفسير
للاصل وان قوله لا ينقطع تفسير للفرع فتأمل **قول** في فرع لا ينقطع
ليس قيد بل هو مبني على ان منقطع الوسيلة او الاخر باطل وهو مروي
كما سيأتي ولم يقيد المصنف بغيره الفرع بالموجود كما في الاصل لعدم
شروطه فيه **قول** في ما من سبب للوقوف اي لا يصح الوقف على
الجناب لعدم صحة تملكه ولا بد من ابي في الولد فاذا انفصل جاز في
فيه الا ان يكون الواقع قد سمي بالموجود من اذكر عدد منهم فانه
لا بد من قيم فتأمل **قول** منقطع الاول اي وهو باطل على المعتمد
وقفت كذا فيما شا الله او فيما شان زيد ولم يسبق منه شيء في
احد منهما وكذا فيما شئت انا ومنم الوقف المعلق فهو غير صحيح
نعم ان علق بموته صح لظنه وصية لا وقف ومثل ما ضار بهي
التحريم كجعلته مسجدا اذا جار مضان فهو صحيح وحيث لم
يصح تعليقه فلا يصح توقيته كما سيأتي **قول** في الوقف المنقطع
الارض الحج جعله الشارع من طلبة الشر وطالبه وفي الرواية كالحل
انه شر مستقلا ومثله منقطع الوسيلة كقوله وقفت هذا على
زيد ثم رجل ثم الفقير فهو صحيح واذا مات الاول صرف لما بعد الثاني
ان لم يعرف امد انقطاعه كمثل المذكور والابان عرف امد
انقطاعه

انقطاعه كموثقت هذني اولاد ثم هذا العبد او في هذه البهية
ثم الفقير فصر في مدته كمنقطع الاثر فيما ياتي **قول** في احد هما الحج
مرجوع **قول** في لكن الرجوع الصلحة اي صحت الوقف المنقطع الاثر
وهذا هو المعتمد كما مر ويصح بعد انقضاء زيارته سلم الاثر
من يسيب الى الواقع من وجه الفقير ابو م الانقطاع كابت بنسبه
ونقيد معيات هذه الاثر بالارث **قول** في كنية للتعبير اي ارجو
من متعبدات الصغار او صرعا او قناديلها او نحو ذلك وخرج
بها ما تنزه لها المارة ولو كفا وهو صحيح عليها وكذا الموقوفة على تنق
يسكن بها ومن الحرم وتنف كتب التوراة والانجيل والسلاخ لقطا
الطريق ولو وقف على خادم الكنيسة ان قال مادام خادمها او على فلان
الذي يادام ذميا او الاصل في **قول** في وافهم كلام المصنف الحج اي لانه
نفى الحرم فقط **قول** في بشرط في الوقف الحج قد علم عدمه لا تقدم وقد
مرت الاشارة اليه فتأمل **قول** في اي الوقف اي بمعنى الصيغة التي هي
الركن وهي من الواقع فقط فالشرط العمل في الموقوف فيما تقتضيه من
الواقع من حيث اشتملت عليه من الشر والاصحغة ونحو وقفت
كذا على كذا او تصدقت بمعلم صدقة نويبة او محرومة او نحو ذلك
وعلم من اعتبار الصيغة انه لا يصح بالنسبة قاله الماوردي الا المجد
في الموات انتهى وعلم ايضا من كون الواقع من الصدقة انه لا يصح
على الانبياء جمع **قول** في الادرع اي او الفقير واذا استغنى فخرج عن
الاستحقاق فان عاد عليه وفق عادله الاستحقاق وكذا على
الارامل ونحو ذلك والولد يشمل الذكر والانثى والحنثي لا للجنين ولذا

ع

الولد والعقب والنسل والذي ربه تنزل ذلك ولد البنت الا ان فيه
بعض ينسب اليه فلا بد من مالم يكن الواقع اني فانه يدخل
لان ينسب اليها والابن لا ينسب اليها وعكسه ولد فل اولاد الاولاد
في الاولاد على الراحم ويحمل عليهم عند عدم الاولاد ثم اذا وجدوا
واشاروا اليهم ومثل ذلك يجري في الاولاد والاباء والامهات والامهات
والجدان والمولى يحمل المعق والعقب ويشرك بينهم في عدد الروس
فان وجد احد لها اختلف به ولا يشاركه الا اذا وجد ^{بعد} وفارق
ما تقدم في الاولاد حيث لم يوجد ولد وهناك ولد فيحمل عليهم
واذا حصل ولد شارك لان الاطلاق المولى على كل منها اشرافا لفضل
وتدلت القرينة على ارادة احد معينه وهو الانحياز في الموصوف
فما راعى المعنى الا في غير ما اوضحه كلام الشارح ان الترتيب ليس داخل
في كلام المصنف والوجه في قوله لان فيه تقديم الطبقات في بعضها
كوقفت هذا على اولاد في ثم اولادهم ما تاسس على الاستحقاق احد
من الطبقة لانهما وجد واحد منهما فحقها قال شيخنا وقد
يقال ان الشارح لما جعل الترتيب ما هو من الترتيب في اخرج
التقديم عنهم في ارمي الشكر لانتهى من الترتيب قوله الا في الايام
والاول فالاول **قوله** وتسوية اي بغير تميز كما ذكره الشارح ^ل نظر لفق
المهم اولى وهو على ما شرط الواقع الخ والاول الاطلاق مقتضى الاستحقاق
فما مل **قوله** ليعرف الاولاد اي من الذكور او الاناث في فعله
الشارح مثال وانما على بشرط الواقع مع خروج الموقوفات بملكه
على الاصح نظر لوقوعه الذي امكن السماع منهم ومنهم ما لو شرا
النظر

النظر لنفسه **قوله** للذكر مثل حظ الانثيين اي نصيبها اذا
اجتمع مع **حاشية** نفقة الموقوف وموتة تجهيزه اذا مات
وعايرته من منافع ككسب ما لم يعاين الواقع غير هاتين لم يكن له
منافع فبقي بيت المال ما عدا العارة **فصل** في بيان احكام
الهبية المناسبة للوقوف على ما خالفه عن العوض ولو نحو ذلك
وهي تطلق على ما يعبر الصدقة والهدية وعلى ما يقابلها وهو المثل
هنا عند الاطلاق والاصل فيها قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
والهبة بر واركناها اركان البيع كما سياتي **قوله** من هبة الربيع
اي من **قوله** اذا استيقظ يعني تنبيه **قوله** استيقظ الاصل
اي والخبر **قوله** وهي اي الهبة **قوله** تملك من غير قال شيخنا
لو قال تملك تطلق في الحياة لكان اولى واخر **قوله** ولو من
الاى اي ولو كان الموهوب له اعيان الواهب نعم ان قامت في
على طلب مقابل وجب رد الموهوب او دفع المقابل فتأمل **قوله**
فخرج بالمخرج الخ قال شيخنا هو قيد لم يدخره غير لشارح وهو
مسند رك لان الخارج به خارج قيد الحياة كما سيجي ذكره المهم
فهو مكرر فتأمل **قوله** والصواب انه قيد معبر يخرج به المعلق
كقوله ان جازيد فقد وصيتك فهو باطل كما في البيع فالاعتراض
على الشارح انها هي ما في به فتأمل **قوله** التملك الموت
الخ قال شيخنا انظر ما هو مرادنا مل انتهى اقوله لعل صوت
ما لواجه عينه مة معلومة فانه تملك المانع تلك الامة ليس
بهبة فتأمل **قوله** هبة المانع اي فهي باطله بناء على ان يحق

منفعة هذه الدار عارياً في الاصح وخرج بتعليقنا في الضيافة
والوقف والعارية وبما يتطوع نحو الزكاة والكفارة **قوله** ولا يقع
الهبة الخ نصا إشارة إلى الركن الثالث وهو الصيغة كما يأتي **قوله**
وكلما جاز بيعه أي صح وان ورم أي وكل ما له مبيعاً صح ان يكون
موصوفاً بالموصوب ركن والشاكونه يصح بيعه بان يكون طاهر
مستغنياً مملوكاً مقدوراً على تسليمه معلوماً وهذا في الهبة الخامسة
المختصة إلى الصيغة التي هي حد الأركان فيها وشروطها كشرطها في
البيع ومنها اتفاق الأيجاب والقبول فلو وهب له شيئين فقبل
أحدهما لم يصح كما قاله شيخ شيخنا نقلت عن العلامة الرمي
واقترعه ونقلت عن العلامة الخطيب في شرحه الصحة أو واحد
فقبل بعضه لم يصح أيضاً ونقل العلامة الخطيب أيضاً أنها
الرمي الصحة ومثله العلامة بن قايماً نقلت عن العلامة الرمي
لطلب الأوب وغيره قال العلامة ناصراً لدين البابي في حواشيه
ويقال في البيع بانه معاوضة فنهيق فيه بخلافها وان قال في
الاستوى ومن تبعه كشيخنا في شرحه وأما المجهول فانه
لا يصح بيعه فلا يصح صفة كما لو قال وهب لك هذا بيت الثوبين
أو العبد بن مثلاً فلا تصح الهبة لأن هذا مجهول وأما الهدية
والهدية فلا حاجة فيها إلى صيغة وتتميز الهدية بأنها لا يبعث
المهدي للمهدي اليم الأما **قوله** تنبيه قد علم مما ذكر من
العائد الذي هو الركن الثاني وهو كون الواهب أهلاً للبرع مختاراً
فلا يصح من ماله حتى يعلم ولو باذن وليه ولا من المكاتب وغيرهم
لهذا

السابع
والقشرون

أذن سببه وكون الموصوب له أهلاً لتلك الموصوب ولو
غير ولو مكلف أو قيل له وليه ويخرج به ما مر في الوقف **قوله**
وما لا يجوز بيعه الخ قال شيخنا هو عكس الضابط في كلام
المصنف ولا يخفى ان عدم ذكره أولى ولو جعل الشارح لكلام
المصنف مفهوماً وما في تفصيله من حصر الاستثناء الذي
ذكره لعدم صحته إذ يراد عليه المستولون من مفسر لم هو أنه
وما في يد المكاتب فان بيعهما صحيح دون هبتهما وغير
ذلك مما هو في المطولات كصوف شاة الأصحية الواجبة ولبنتها
وجلد هاو حق التحجر والتر قبل بد صلاحه فتصح هبته من
غير شرط قطع بخلاف بيعه **قوله** المجهول أي أو نجس **قوله**
ولا تملك أي مطلقاً **قوله** ولا يلزم الهبة أي بالمعنى الأعم
من أصل الفرق له غير **قوله** إلا بالقبض أي بما مر في البيع فلو
تملك بالقبض لجزى الصلح بينه صلى الله عليه وسلم وأهدى إلى
النجاشي ثلاثين أو قتيبة مسكناً قبل ان تصل إليه فتمه رسول
الله صلى الله عليه وسلم بين مسابيه لا يكفي هنا التخلية ولا الوقف
بين يديه بخلافه نعم يكفي العتق في الهبة الشخصية كما عتق
عبد كعني فيعتقه عن **قوله** باذن الواهب أي قال القبط فلو
رجع عنه قبل القبض جاز وبطل القبط ضافي فنان القابض قد
ومعلوم ان اقتباس الواهب كذا منه بالاولي فنام **قوله** أو الواهب
أي أو جنت أو غني عليه **قوله** لم تنفسخ أي ويقوم ولي بكل ووارثه
ولو حال مقامه الأبي لا غنى ينتظر لقر بزمه فان أبى منها

وكل من يولد له ولد واذا قضيها اي الهبة بالمعنى الاعم فتأمل **قوله**
 الا ان يكون والد اي للتهب ذكر كان او انثى من جهة الاب
 او من جهة الام موافقا لم في الدين ام لم قريب لم ام بعيد
 فله الرجوع مادامت في ملكه الولد ولم يتعلق بها فلو كان
 قد استقططه وخصوه بهذا لا تنافي التهمة عنهم لو فوض شققهم
 فلو لم يصوت الا الى جهة او مصلحة ومساو الولد الصغير والكبير
 والغني والفقير بشرط كونه حرا والامه الموهوب غنيا فان كان فقيرا
 فالموهوب لم يسده وخرج بقولنا فيما مالو ذهب لولده وبينا لم علم
 فلا رجوع له فيه سوا قلنا انه تمليك دام اسقاطا لا بقا للدين فا
 فاشبهه مالو ذهبه شيئا فتلو ولا رجوع لم في بيته في خ ولا بد رتب
 لان الموهوب صار مستهلكا ولا فيها زالت سلطنته عنه بنحو بيع
 ولو لا صل او هبة وذهن مع قبض فيهما ولا يمنع الرجوع قد ير بغير
 عتق وتزويج واجارة فان ابل العايد هناك الذي لم يعد **قوله**
تنبيه بين للولد وان في العدل في عطية الاولاد والافوة وفي
 سائر وجوه الاكرام الا بعد ركعتين ونحو بل تحرم ان اعانت عليه
 كبقية المعامى وعطية الاولاد للوصول كعكسه وعلية الرحم مندوبة
 ولو بنحو ارسال سلام او كتاب او هدية او نحو ذلك على ما مر به
 عا دتم لهم معهم **باب** روي ان امير المؤمنين ع من الخلفاء
 رضي الله عنه راي رجلا يقول يا مامم ما ملها وهو يشده يقول
 ان لها مطية لا تغزل اذ الراكب زعرت لا زعري ما جلت اورا فلعنتي
 اكثر الله ري ذلها الى اكبر **قوله** واذا عمر بن الخطاب ع من الفاظ
 الهبة

الهبة وسمى بذلك لذكر لفظ المهر فتأمل كقولهم امرتكم هذه
 الدار اي او جعلتها لكم مهر كاو صياك او ما عشت بخيلا في
 عري او عمره يد مثلا فانه لا يصح فيها اي الر. صح ما فيه من ثا
 فثبت الملك فان الواهب او زيد هذا مثلا قد يموت او لا فتا
قوله او ارقبنا الخ ما خذ من الرقوب لان كل منهما يربى مو
 صاحب **قوله** اي ان من قبلي اي الخ هو بيان لمعنى اللفظ ولا يطر
 النصيح فتأمل **قوله** ويلغو الشرط المذكور اي في كلام السامع
 او في كلام الواهب قال شيخنا وقد علم مما ذكر انه لا عود في
 الهبة فان قيدت به وهو معلوم فهو بيع او مجهول فيها طلبة
 وظرف الهبة كقوة نهر مثلا وفي رواية من خصوص او غيره
 يكثر فيه ونحو ذلك هبة ابقا ان لم يعد رده والا وجب رد مو
 استعمله الا في نحو الكهانة حيث اجتد ذلك **قوله** روي عنه
 جلاله عليه وسلم انه لا ياكل من الهدية حتى يامر ما
 صها بالاكل منها لمكان الذراع المسموم ثم ما اذا عاداة
 عند الملوك او نحوه ولو في غير الهدايا واعلم ان كل من الصدقة
 والهدية هبة ولا عكس ولهذا خلق الله لا يهب له فتهد
 عليه واهدي اليه حنت ولا عكس وكلها مسنونة وافضلها الهد
فصل في بيان احكام الهبة المقتضية المناسبة للهبة
 لانها يغلب فيها جانب الاكساب على الامانة كما ياتي ويقال
 لها تقاطعة ولقفا والامل فيها الايات الامرة بالبر والاحسان ورض
 مسلم والله في عود العبد ما دام العبد في عود اقيم واركانها

ثلاثة لا قاطا وملفق طاولقا **قوله** وهي اي لغة **قوله** بفتح القاف اي وا
واسكانها مع ضم اللام بينهما **قوله** المتقطعا هو بفتح القاف والفا
عيا معنى اسم المفعول اي الملحق **قوله** ما ضاع الخ هو اعلم من
قول بعضهم ما ضاع الخ بل وجد في بعض النسخ ايضا **قوله** بسق
الخ خرج به ما ضاع بغير ذلك لان الفت الربيع شوياني داره مثلا او
التي اليه من لا يعرفه كسافر في مريه مثلا او مات مورثه عن وديع
لا يعرف ماله كسافر في مريه مثلا او مات مورثه عن وديع
اي كنوم ومريه ومنه اعيان بغير مثله تركه ماله او ما عجز عن حله
فالقاؤه ومنه ايضا ما ليس به مال كسجين مثلا **قوله** بالقاف الخ هو تعميم
في العايد من حيث الصحة قد قل فيه المجنون والصبي ولو غير مميز
والكافر ولو في دار الاسلام وان كان حربيا او مرتدا او الفاسق ومنه
الكافر تعطفه عليه عام ونهمل كلامه البحر الرقيق ولعل سكوتيه
عنه لانه لا يصح التفاضل بغير اذن سيده ومن اخذها منه فهو الا
وباذنه هو الا قاطا وله اقراها بيد الرقيق حيث كان امينا وبه
تعريفه ح كات لم يكن امينا فهو معتد بالاقراء عليها فحاشا
اخذها منه ورد بها اليه ويصح لقها المكاتب كتابه صحيحة ويعرف
ونتهلك والمبعض في نوبته كالحري في نوبته سيده كالفت ولا فيجب
الرق والحريه وكذا سائر الاكساب والموث واما ارشش الجانية
منه وعليم الواقعة في نوبته احد هاتين عليهما مطلقا **قوله**
او في طريق الخ مراده به مال ليس مملوكا فخرج به المملوك فهي
اولئك ملكه من ان ينتهي الامر الي المجني فهي لم وان نقلها ومن
الطريق

الطريق الشارح لانه الطريق لنا في الابنية كماله ومثل
المسجد والرباط والمدرسة ونحوها **قوله** فلم اخذها وتركها اي
فهو مباح لم ان لم يثق بامانتهم في المستقبل **قوله** ولست اخذها
اولي اي ان وثق بامانتهم فبكره له تركها وبجرم عليه القاطع وقد
الحيانة صالا اخذها وبهونها الكبير يبدفعها الى عالم امين
وليس له تعريضها ونهمل كها فان عرفها فاموت لتعريف عليه
مالم يعد الي قصد الامانة والحفظ فلم التعريف ح ولا مونة عليه
ولا يجب الاستشهاد اي نظر الي الاكتساب بل بين مع تعريف شي من
اللقطة المشهور **قوله** ويشرع القاطي اي لا غيره **قوله** من الفاسق
اي لان اللقطة منه مكروه **قوله** ولا يعتد تعريف الفاسق اي ان
لم يظلم اليه عدل كما ذكره الشارح ومن الفاسق الطاهر كحاصر
قوله من يد الصبي ومثله المجنون فان فرض في اثر اعها منها حتى
تلفت ولو باتلا فهاضت ثم يعرف التالف فان لم يقهر فلا ضمان وكذا
السفيم لئن يعتد بتعريفه ولا تقض مونة التعريف من مال المجنون
عليه بل يرجع الي حكم لبيع من امنها لم او يقرض عليه مثلا **قوله** ان راي
مصلحة اي حيث يجوز له الاقتراف **قوله** في تملكها لم كان اولي
ان يقول في تملكها لم الخ **قوله** وجب اي علي قاله ابن الرضا كصاحب
الكافي ونذكر في ما قاله الاذري وهو المحدث عند العلامة الرمي
اللهم الا ان يجعل كلام الشارح فيما اذا كان عند التملك واما
عقب القاطع فبوجوبه فافعله الشارح من جرح **قوله** في اللقطة
الخ هو ظاهرا في محل الاخبار لكان ذكره الشارح ايضا صالحي

قوله عقب اخذ بها الخ هو صريح في انه يحرم عليهم تأخير معرفة ذاك
وقد مر ما فيه **قوله** ستة اشياء بل خمسة عيا كلام الشارح وبقي عليها
معرفة صفاتها من صحت وتكرارها في كل موضع في قولها في قول وجنسها
قوله وعاشا بكر الواد او مع المداي من قولها **قوله** وعاشا بكر الواد
وبالغا والهاد المهله وجعل الشارح بمعنى العوا فهو مراد في قول وقال
الخطابي هو جلد يلبي الراس لقارورة وح كلامه انه انتهى **قوله** قال في
ولعله مراد اطم فتأمل **قوله** بالمداي مع كسر الواو **قوله** وجنسها هو بالحي
الشامل للنوع والصفة ان احتيج اليها **قوله** وعددها اي الخمسة
او عشرة مثلا **قوله** او وزنها اي لرجل او رطلين او اكثر او اقل ويجوزها الف
العدر فتأمل **قوله** وسكون ثابته اي مع تخفيف الراء وهو امر ارجح
ضم او لم وفتح ثابته مع تشديد الراء ثابته من التعريف **قوله** اي **قوله**
فتأمل الخ هو مستدر كمع جعله محققا عطف على ما سبق في المسئلة علم الرضوخ
واما في كلام المتن فيجوز ان يكون مستانفا فيحتاج لقوله فتأمل فتأمل
قوله المتعلق اي ولو متعلقا بكون اثنين عنهما كل واحد منهما نفق
سنة **قوله** نكحها خرج به ما لم انتهى على ارادة صفوها فلا يلزم منه التفرق
بل يندب لم فلو عرفها سنة ثم ارتكباها لم يجر فيها سنة
اخر **قوله** سنة اي تكرر بعد او جوب بانفسهم او بغيره وليس في ذلك التعريف
في الفوز ويمنع التعريف بها من غلب عي فلم ان سلة ان يافذ هاتمه
بل تكون امانة بيده ابد كاني نكت التثنية وغيرها ايضا انه يمتنع
الاستهاد عليها في ابواب المساجد اي لا يجزئها في المعتمد ومجده
اذ كانت برقع صوت والافلا الا المسجد الحرم لانهم جميع الناس ويجب
تعريف

تعريف لفظه ابد ولا يجوز نكحها اذا اراد اسفر نكحها
للحياكم او لامين فان سافر بها ضمنها الا باذن التي اكم يراه
قوله وفي المواضع كان او لي ان يقولوا هو وضع بدل لليل فتأمل الذي
وجد هاتمه فتأمل **قوله** الذي وجد هاتمه اي الا ان يكون مقار
حقا قرب انما كانت اليه من بلد او غيره **قوله** من وقت التعريف اي
وان حال بعد الالتقاء وهذا هو الراي مع صريح كلامه فله ان
من وقت ارادة التملك فتأمل كل يوم الخ والظاهر ان تنسب
من ان التعريف الي بعضها **قوله** وبذلك كرا لفظها اي ند بالواجب باه
قوله فان بلغ فيها اي في تعريفها اما لو استوعب جميع اوصافها
المشهور فلا ضمان عليهم **قوله** ولا يلزم منه موته التعريف الخ فاعلم ان
موته التعريف عليهم عند التملك وان لم يملك والا فبي بيت المال او
قرض على المالك باذن التي اكم وهذا في غير المحرم عليهم كما مر فقير
اي لا تكون غيبة او نكاح او الا في ما جاز للتعريف الا بالبيد به واجده
ان مبتذل فعت هو رضي الله عنه انه راي رجل يعرف ارسية ورس به
بالدرة وقال ان امت الورع ما بعث الله عليه **قوله** بطلت ان فاقد
يعرض عنه ويختلفوا في كفايتها في المال ونحو **قوله** بشرها الصمان
الخ هو بيان للواقع فتأمل **قوله** بل لا بد من الخ هو مناد لفظا القل
في كلام المصنف ولعل مراد الشارح ارادة ان لفظا بشرها الصمان الخ
ليس من الصيغة فتأمل **قوله** كتملت هذه اللفظة اي ان كانت
مالا فان كانت نجس نجس وكتب وجب لفظا بديل في الاختصاص **قوله**
يجاز دعيتها اي من يادها المتضمن مطلقا وكذا المتضمن التي اذنت

تقبل التملك **قوله** فالامر فيه واضح اي ظاهر جلي **قوله** في الاصل الخ
هو المعتمد **قوله** وان تلفت اي صسا مطلقا وشرعا بعد التملك
كضيق ووفيق ولولم يظهر صاحبها خلاصه البنية بها في الملتصقات في الاخرة
كما قال النووي ووجهه وهو المعتمد ولا تدفع الا لواجب من صد
او بحجة **قوله** في الاصل الخ هو المعتمد **قوله** في بيان اقسام القطن
وحكم كل منها وما علم ان القطنه قسمان مال وغيره والمال نوعان في
غيره والحيوان ضربان ادبي وغيره ويعلم غائب ذلك من كلامه
ولفظه اصله في بعض النسخ **قوله** اربعة ضرب جمع ضربا يسكن
وهو النوع وكان الاولي اسقاطا لفظا في ثناء **قوله** كذهب وفنم
اي وغيرهما لا يبرع فسادا وليس من النجس ان **قوله** كالطعام ويلحق
به الشراب **قوله** الرطب هو يفتح المهملة كالقول ويلحق بها الرطب
الذي لم يمتزج والعنب الذي لم يترسب وفي بعض النسخ كالطعام
والرطب فعملهم تمام **قوله** ما يخرج بين خصلتين اي مراعي المصلحة
المالك وجوبه باو يقدم التخصيف في البيع والاكل ان تساوي او في
المصلحة **قوله** الكله اي بعد تملكه بقله كما **قوله** اي غرم قيمته
كان الاولي ان يقول غرم بد من مثل او قيمته **قوله** او يبيع كان الاولي
ان يقول ويبيع لان الا نفع بعد بين والمرا يبيع اي استقلال ان
لم يبيد الى كماله او باذنه ان وجدته ثم يعرضه لاجل ان يملك نفسه
قوله بعلاج هو يكثر العيب المهملة **قوله** كالرطب اي يظم الرطب **قوله** خيف
ما فيه المصلحة اي وجوبه **قوله** او نتجيفه منه ببيع بعضه باذن
الحاكم او ينحو فن ضا على المالك ان يتبرع به الواحد **قوله** كالحيوان
ومنه

ومنه الادبي كرفيق غير مبيع او مبيع ومن ضا ونحوه كغرف
او صبي يتنجس من التقاط التملك صيانة لم عن الضياع بخلاف
من الامن لانه يستدل به اي بالسود منه في سببه نعم
لان كل لفظة امة تحمل التملك لانه لا فرق بين ومونة الرقيق
من كسبه ان كان لم كسب فان فضل منه شئ فهو لمالكه والافئاد
الى كماله او يبيعه جن ومنه ان امك والافئاد عليه ولا
يرجع بغير الركا اذا بيع ثم ظهر مال له والدي انه كان اعتقه
عمل بقوله وتبين فساد البيع **قوله** وهو اي الحيوان قبل
قوله لا يمتنع من هغار بنفسه اي لا يقوى على فلا ص نفسه
من يربدها كونه تنجو من لفظة كلفه وتملكه من امن او
نحو من مفاراة او عمارات **قوله** من هغار السباع بيان ذلك كما يقا
في كلامه ولو قدمه هناك كان اولى **قوله** وعجل اي يضر كذا
كسيرة المهمة من خيل وابل ونحو ذلك **قوله** مخبر اي مع مراعاة
المصلحة للمالك لا يشترط في شرح الروف ثم تنجزه بين اثنين
اشيا المذكورة ليس تشبهها بل عليم فعل الاضاح كما يمتنع الا
في المهمات وهو المعتمد **قوله** بين ثلاثة امور زاد الما وردي رابعا
وهو ان يملكه حاله ويقيه لاخذ داره او نسلم مثلا **قوله** اعلم
اي ان كان ما كولا بعد تملكه وبعد تعريضه منه كماله نعم يتبع
الاكل ان لفظ في العوان لسو هتم ببيع وفي غير ما كولا امران
فقط **قوله** والتطوع بالانفاق عليه فان لم يتطوع به واراد ان
جوع انفق باذن الحاكم ثم باشتها د كما تقدم **قوله** من هغار

السباع اي اما يبق منه كالبعير والغرس كما قال الشارح او بعده كما
لا ومنب والبنى المملوكين او يطلي انه كالحيام منب **قوله** في الصحرا
ما لم ياي في زمن الامن والافضل حصن والحاصل انه يجوز الا
لثقا حاله فظا مطلقا وللملك الا في مغارة امنة لم يمتنع بها
بنفسه **قوله** تركه هو بلفظا لما حتى الذي هو الفعل **قوله** بين الاشيا
الثلاثة لا يخفى ان الخصلة الاولى لا تأتي هنا فاما **قوله**
واراد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع وهي انه مخير بين اكله وغرم
فمنهم او تركه بل اكل والظهور بالانفاق عليه او بيعه وحفظه ثم
الي ظهور ما لكه **فصل** في بيان اصكام الغنم فاعيل بمعنى
مفعول اي مطلقا يقال لم ينبذ اي المملوك والدي لان غيره
قد يدعيه وهذا باعتبار اخر امره ومنبذ باعتبار اوله ولقبطا
باعتبار وسطه والاصل فيه قتل ثم قتل ونفالي وفعل النحر واركانه اركان
اللفظ وهي لا فظا ومطلقا او لفظا وستاتي **قوله** وهو صبي اي ولو
مبين بالمعنى الشامل للصبي **قوله** منبوذ اي مملوك في الاصل او في
ابواب الماساجد ونحوها **قوله** لا فظا لم وفي شرح البهجة انه
الصغير الضايح الذي لا يعلم له كقول **قوله** من اب اي معلوم **قوله**
ويستحق بالصبي الخ هو المعتمد **قوله** وان وجد بالبناء للمفعول **قوله**
لقبطا اي باعتبار ما يؤول اليه امره وهو احد الاركان الثلاثة المذكورة
وهو صبي ولو صبي او مجنون ناكما **قوله** بقارعة الطريق اي بطريق
لبلد او غيره والاصل قارعة الطريق وسطه واعلاه او صدره او ما برز
منه مني بهذا لفرع من النعال والاصل دسه هنا مطلق الطريق

او اعم من ذلك **قوله** فاحذ الخ وهو اللفظ الذي هو احد الاركان
الثلاثة ايضا **قوله** وكفالتكم هو عطف عام على ترتيبه لشقوا للتحفظ
وما يصلح وقد دفع المصنف الى ارادة السامع لانها ككافة
فتا مل **قوله** واجبة اي المذكورات من الامور الثلاثة لثقلها
نفسه ونفسه وعلب فيها الاخرات في الاول المذكور وبذلك
فارقا للفظ فاما مل **قوله** في الكفاية اي ان علم به اكثر
من واحد ولا يفرق عن عين **قوله** ككافة اللفظ اي من الذب
عليه به اثبات ناكش **قوله** في الاصح الخ هو المعتمد على التقاطع
اي وما مع ايضا لما مر فان لم يشهد لم يثبت له ولا يثبت اللفظ بل ينسب
منه الحاكم دون الاحاد والفرق بين هذا وبين اخذه ابتداء
انه هنا وجدت يده والنظر فيها حيث وجدت انها هو للملك
بمخالفة ما اذا لم توجد فان في حكم المباح فان ناكل اخذه لم
يعارضه ولو سلم الحاكم لعدله لم يجب الاستشهاد عليه **قوله**
لشرط الملقاة اي الذي هو احد الاركان ايضا **قوله** ولا يقر الخ هو
بضم المثناة التحتية مبنى للمفعول اي يترك **قوله** الا في يد امين
الخ لعل المراد به عدل الرواية بدليل ذكر الخ بعده ومحصل
او ما فهم انه هو المسلم الخ الرشيد العدل ولو انشأ او ظاهر فلا يخفى
لفظا من اتفق بهد ذاك ولا يقر مع بل ينزع منه نعم لو ادن
لعبده غير مكاتب في القفا وقره مع جازات السيد هو الملقاة
ويصح لفظا في كاف ما بينهما من الموالات والمبعوث كالرقيق
ويقدم اذ لفظه اثبات مثلا غنى بها في النكاح ولو يعجز بخيل على

فقر وعدل باطنا ولوقوعها في ظاهره وبلدي عبادي فان استويا
في وصف العدالة الباطنة والظاهره وتحتاج اقترع بينهما ويجوز
نقله من محل لفظه بلثله او اعلم منه لا لا **قوله** من مال اي خاص
به ككتاب ملبوسه لم او مغطى بها او مغر وشة تحتم ودناير عليه
او تحتم ولو مشقة ودار هو فيها ان انقر د بها او حصته منها ان كان
مع غيره منبوز كان او كاملا بحسب الراس **قوله** انفق عليها الها
باشها د عليه في كلمة كصارح به بت الرفع نقلت القا
مجل و اقترع قال العلامة ابن حجر وفيه من الحرج مال يخفى و
وعهد العلامة الرمي وجوبه في المرة الاولى **قوله** الابازن
الحاكم لان ولاية المال لا يثبت لغير الاب والتجدد من الآثار با
مالا جنبي او لي فان فقدته اشهد فان لم يفعل ضمن **قوله** لو توفى على
اللفظ اي والوصية لهم فان لم يكن اقترع من علم الحاكم فان تعدد
في بيت المال فان لم يكن فعلا اهل الشريعة من المسلمين ومنهم من
يجوزك زيادة في كفاية سنة من ضا بالفاق على المرحوم سيد العبد
واعلم ان اللقب مسلم من الان اقام كافي بينة بتسميته في
النسب والدين ارقام شجر بينة بملكه متفرقة لسيده
في ملكه او اقترع بالرب بعد كمال ان صدق فهو له حاشية
لوزي مسلم بدمية فانت بولده فهو كافر كما افق به الشهاب
الرمي لانه مطلق السب عند خلاف لابن حزم ومن تبعه **قوله**
في بيان احكام الودعة المناسبة للفظ والقبلي في وجوب
حفظها او امانتها او نحو ذلك والاصل بينها فنو لم تعالى ان الله
بامركم

بامركم ان تود الامانات الي اهلها وخذ الامانة الي من ائتمنت
ولا تخن من خانتك ولا تبال الناس حاجم اليها بل من مرة وارثا لها
اربعة مودع بلك الدال او وديع وشطها ككل ووكيل وصيف وشطها
اللفظات امد الي نابين وعدم الرد من الاخر والفعل منهم كالم
كالة في المعتمد وعين مودعة وبذالك علم ان ايداع الرمي
ونحوه ومن الرقيق بلثله او لكامل باطل وفيه انهما مطلقا وا
علم باطل ابها ولا يثبت الا باتفاق **قوله** فعليه يعني مفعول له
قوله من ودع اي مشقة من مصدر او المراد به مطلق الا فذات مال
قوله اذا ترك او من الودع وهو الراحه لانها في راحة الوديع ومن
عنه **قوله** والوديع امانة بمعنى ان الامانة مما سلم فيها لا باعنه
لاربعه ونحوه سوا كانت بحمل او لي لقول تعالى يا ايها المؤمنين
سبل والوديع محسن في الجملة **قوله** في يد الوديع اي المودع بفتح
الدال المهملة **قوله** وستحب قبولها اي عينا لك انقر د او كفاية لك
تعد د وخرج يقبلها اي بها فهو تابع لبحر از الشرف وعدمه
قوله فرض عين افضل من فرض الكفاية في الرجح والمراد
بالافضل كثره الثواب لعلم **قوله** لم تام بالامانة نفق اي قال
قبولها وبعدها ان وثق بنفسه فيها فان **قوله** عجز عن حفظها
حرم عليه قبولها لانه يعرفها للثقل ولم يثق بنفسه في المستقبل كره
له قبولها نعم ان علم المالك بحال فلا ومنه ولا كراهة في علم
فتكون مباحة فيعترض لها الا حكام الخمسة **قوله** والا اي وان لم
يوجد ثم امين غيره في مساقاة العبد **قوله** وجب قبولها اي

اي عليه عينا ولم المالكين بآخرة نفسه وحرره ونحو ذلك فهو على الوديع
كما اشار اليه الشارح **قوله** كما اطلق جمع اي من اصحابنا معاشر المشا
قوله قال اي الامام النووي **قوله** في الروضة ما حلها المولى ديه ما تنفق فيه
لفظ الرابع والسوي في الروضة والشرح **قوله** الا بالقدري الخ نص
مفهوم حكم عليها بالامانة والمراد به التقدير فيما يلزم منه في صفاتها
فما مل **قوله** كثيرة مضبوطة بعشر امور نقلها الذميري فقال **قوله**
عوارض التهمين عشر ودعها **قوله** وسفر ونقلها وجعلها
وترك ايضا ورفع مهلكي **قوله** ومنع ردها وتضييع حكمي
والامتناع وكذا المحالفة **قوله** في حفظها ان لم يزد من قاله
وقد يحكم فالبها من كلامه صريحا او منها ختامه **قوله** ان يودع
اي الوديع **قوله** غير اي غير نفسه **قوله** بل اذن من المالك اي فيه
فان اذن لم فيه فالثاني ودع ايضا لكن لا يخرج الاول عن الاداع
الا ان ظهر من المالك قربة باستقلال الثاني ليجوز الاستتابة اثنين
فاكثر في حفظها ثم ان صرح المالك باحتياها عيا حفظها تعين هـ
فيصفا بها في اسكان واحد لكل منها اليد عليه بملك او اجارة
او اعادة نسوا انفق في ذلك اولى ولكل منهما مفتاح عليه ولو اقر
عليها امد بها بحفظها برمي الاخر ضمنها كل منهما وفي كل قرار التلف
والاخر المنفرد وحده ضمانا وقرار وان لم يصرح باحتياها جاز الانقار
محل وزمان منها واية **قوله** ولا عذر الخ فيجوز للوديع ابداعها عند
غيره لعذر كإرادة سفره او غير ذلك لكن يجب عليه اولا ردها
الي المالك او وكيله فان تعذر عليه ذلك ردها للحاكم امين

فحين

امين او صاح عليها فان تعذر الحاكم ردها الي امين او ردها
عليها وبذلك يعلم ان من كلامه بمعنى اللام **قوله** دونها اي
دون المحلة او الدار **قوله** في الحرز اي مالم يكن حرز مثلها
فان كان حرز مثلها فلا ضمان عليه وان كان ادون مما كانت فيه و
ومحكم مالم يثبت المالك عن نقلها والامن مطلقا ولو لم يدفع
ما يتلفها ضمن ايضا فيلزم منه تعويبه بنحو ثياب الصوف او لبسها عند
ما جنبها لذلك وقد علمها لان الدود ونحوه قد يفسد ما ترك
ذلك وكل من الهوى او عبقو فريضة الادبي بها يدفعها حتى لو
لم يجد من يمس الثوب الحرير فيجوز له لبسها بل يجب عليه ذلك
بمعنى انه يهتم لانه يتركه ويلزم منه ايضا تيسر الدابة وتدر
بينه مع زمانتها وامالو وهد من يجوز له لبسها حكم امتنع من
ذلك الا بآخرة فهل ان يلبسها عند ذلك ويكون عذر وال
في دفع الحرمة عنه او انه يرفع الامر الي الحاكم فيجعل له اجرة
معلومة فلا يهر كلامهم وصح البس وتظهر فيه شيخنا الشراطي
وقال ينبغي له الام للحاكم فيستأجر له من يلبسها ثم رابت العلامة
الرملي صرح بالوجوب حيث قال ولو لم يوجده من يلبسه جاز له
لبسه او وجده ولم يرضي الا بآخرة قالوا وجه الجواز بل الوجوب انتهى
وعلى الدابة تسكن اللام اي تقدر بيم العلف لها فانما واجب عليه
لانه من جهة الحفاظ لم ينهم المالك عن ذلك والا فلا ضمان
عليه وان مرم لحرمة الروح في الدابة فليكن بهذه الدابة علم
لتجنيها مثلا ونهاة المالك عن علفها في لفة وعلقها فتلفت اهل

ليثبت اولاً قال العلامة ثبت حجرات كان عالماً بهذه العلم وتعد ذلك
صحت والا فلا قال العلامة الرمي بجهل مطلقاً سواء علم او لم يعلم
واخره شيخنا البايع ولو لم يعطه المال كعلف راحته او وكيله
ليعرفها او يترد هاتان فقد هما راجع الحكم ليقترن ما عليه او يترد
بما يعطى بها او يبيع جزاً منها لذلك بحسب ما يراه ان راي ما را
ما يترد به فان تغدر عليه ذلك استشهد ليرجع به ان اراد فلو
قال في كيفية الحق المأمور به صواباً او شراً الى دون ما يقتضيه
الحال ضمن ايها ولو اذها ظالم من يده فهو عليه لم يضمن والا
ضمن كان دفعها او انقاها هو وضع ولو لحفظها او دلم عليها فلو ظلم
عليها ضمن في يمينه بالله او بالطلاق وان كان يجب عليه انكارها
عن الحكم **قوله** ان وري في يمينه بان قصد به غير ما يمكن
عليه لم يضمن ولو اكرهه انما لم يضمن تسليمها لم يضمن فكل منهما صام
لها ويرجع الوديع بها اي الظالم **قوله** وقول المودع وفي بعضه
النسخ الوديع **قوله** بفتح الدال اصر ز به عن المودع بكسر
وسبائ **قوله** مقبول وكذا الظالم امين الذي ارجع من ايتهم ولو بعد
موته فان صدق بيمينه كسرك وكيلاً وعاملاً فحق وجاي
مال عيانت استامه للحجابة او اذن له فيها ونقيب عيانت نصبه
وعا مستحق طلبه نعم لا يصدق الميراث ولا المستاجر لمكان عرضها
وخرج من ايتهم واث احد هما مع الاخر او وكيلهما او موكله
او وارثيهما او نحو ذلك فان لا يصدق في اليمينه وخرج بردها
دعوى تلفها فيصدق فيه مطلقاً لكن ان الدعاه بل ذكر سبب
ظاهر

صاهر عرف هو وهو مودع صدق بلا يمين مالهم يمين ولا هاتان او سبب
ظاهر عرف هو دون مودع كالحريق مثلاً صدق بيمينه ولا هاتان
او لم يعرف فهو ولا مودع مودع بيمينه بوجوده ويجوز ان تلفها
به **قوله** عي المودع اي بيمينه **قوله** وعليه الحق هذه ليست من الحكم
الثاني الذي ذكره المصنف بل هي من الحكم الاول وكان الاول ذكره
هناك فقام **قوله** فان لم يفعل اي بان لم يحفظها في ورز مثلاً
قوله واذا طلب الوديع اي من المالك او وارثه بعد موته او
وكيله الحق نعم من له طلبها **قوله** بها اي بردها اي دفعها له
لزمه ذلك نعم ان كان في حاله كان يلزمه فيها القول ابتداءً
بحسب له الرد اليه بل بحسب م عليه ذلك فان ردها عليه ضمن فان
ردها اي المالك في حال سكره فحقا يحل ان يقول لا ضمان عليه
لانه مستحاط بل لا في البهي ونحوه وهو ظاهر **قوله** فلم يخرجها
اي لم يحل بينهما وبين الطالب لانه لا يلزمه الرد وموته عي
الطالب وليس له تأخير الرد لنحو استهاد الا ان كان الطالب ممن
لا يقبل قول الوديع في الرد عليه **قوله** مع القدرة عليها اي بان
لم يعذر بهما في رد المبيع وقت طلبها **قوله** حتى تلفت **قوله** اي
بان كان التلف بعد الطلب الحايث وقبل الرد الواجب اما لو قال الوديع
المالك خذ ودعك فانهم بين مالا فذ منهم ولا يضمن الوديع
بعدم اخذها منهم **قوله** ضمن اي الوديع بدلها من مثل او قيمة
قال شيخنا ولعم بالافق من وقت الطلب المقدر عليه الى وقت
التلف نعم لو كانت الوديع ورقة مكتوبة فيها وثيق مثلاً

ضمت قيمتها مكتوبة مع اجرة الكتابة بخلاف الثوب المظهر من
 اذا تلف قيمته الورق والمظهر من يزيد قيمة الثوب **فقد**
 لو بعث رسول لقضا حجة مثلا او اعطاه فانهم او مند بيلم او سجن
 اماراة لمن يقتل لم الحاجة وقال لم رده في بعد قضا بها فوضع
 بعد قضا بها في حزر مثله لم يضمن اذا لا يجب عليه الا التحيل
 للملك قال شيخنا ولاجرة بكتابة المبت مثلا في شيء و
 في جريد نه هذا ودبعة فلان ابن فلان ونحو ذلك فقامل
 والله سبحانه وتعالى اعلم

ثم الجزء الاول من حاشية شيخنا
 واستشهدنا الامام العالم العلامة العبد
 القوامه تليد من مانه وحيد عترة
 واوانه وقي الله بلا تات وكر
 السنة بلا اندفاع برهان
 الذين ابراهيم التواوي
 الشافعي على شجرة قامة
 للعلامة ابن قاسم
 الغزي رحمه الله
 بركات رحمة
 وانسنة
 امين

الثامن
والعشرون

الحمد لله الذي من ما شئنا
 تشيخنا واستدنا الامام العالم العلامة
 العجزة الفخامة فقيه زمانه وحيده
 عمره واوانه مخدوم العبارات
 والاستشارات المملوك وقاب
 الفعاحات والبرعات برهان
 الدين الشيخ ابراهيم المروزي
 الشافعي على شرح الغافية
 للعلامة **ابن تيمية**
 الغزيرة تعالى الله
 تعالى **رحمة واسم**
 لامين امين
 امين امين
 امين
 امين

هو على الموصية

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا

كتاب احكام الغريقين النوايا

اي مسابيل منتهى الموارث المتضمن للتصديق وعليها علم لقولها
وشرها علم على الراحم ولا اصل فيها ايات الموارث واخبار صحيحة
كثير الحق القريب بالعلم بها بقى فلا ولي رجل ذكر وكان في
الحيا عليهم نور ثوب الرجال دون النساء والكبار دون
الصغار وكان الارث في ابتداء الاسلام بالخلق والنسب فان
يتبعى القريبين مثلاً في نهر بعضهم بعد انفسح ذلك
وتفارق بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك فكانت الوصية
واجبة للوالدين ولا فر بين ثم نسخ ذلك باقى الموارث
الموارث وانما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله
تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه الا وصية الورث وقد اشتهر
الاخبار الصحيحة بالبحث في تعليلها وتعليلها لغير القريبين
وعلموها الناس فان امر بما مقتضى اى ميت وان هذا العلم نسخ
سيفتح اى برقع من بعد وتظهر لغت حتى ان الاثنين يختلفا
في الغريضة الواحدة فلا يجد ان من يلقى لهما فيها وجر تعلق
القريبين فانهم دينكم وانهم نصف العلم وانهم اول علم ينزع من ائمة
او يهوى اهلهم فلا يوجد من يعرفه منهم لا يعنى انه ينزع من
اهلهم بالفعل وانما سمي نصفاً لتعلقهم بالموت المقابل للحياة وقيل النصف
بمعنى النصف فلا يتقيد بكونه نصفاً كما قال الشاعر
ازامت كان الناس نصفان مشامت واخر مثنت بالذي كنت اضع
وهو

وهو مخرج على لغة من يلزم المثنى الا ان دايات اسم كان
صلى لسان والناس مبتدأ ونصفان خبر والمجمل خبر كان وح
خاملاً بالنصف التثنية لا خصوص النصف كما علم مما مر ثم لما
الوصايا متعلقة بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقيل بها
ثلاثاً ان بعضها مع القريب وقدم القريب عليها موافقة الوا
قع ولما كانت القريبين ايها نصف العلم كما تعلقها بالموت
المقابل للحياة ذكرها المم كغيره في نصف الكتاب واكان الارث
ثلاثاً زارت وموروث ومال موروث واسباب ثلاثة ايها
نكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل منه ولى ولا فلو
دولا وهو عصبوبة بسببها نعمة المعتقد على رقيقه وقربا شنية
عن الرحم فاصلة او امانة وزاد بعضهم رابعاً وهو جهة بيت
المال ان كان منتزعي وشرطه ثلاثة ايها تحقق موت المورث
صقينة والحاقه بالموتى حكما وذلك في المفقود الذي حكم
القاضي بموته اجتهاداً منهم او تقديراً في الجاني
المنفصل بخاتبة عايمه نوجب الغرة فتستقل الغرة الي ورثته
لان بعد رانه حي عرض لم المورث بالنسبة الي الغرة عنه وتحقق حياة
الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث والحاقه بالاحياء
حكماً كاللحم والمفقود فلو مات متوارثان معا ولو احتال
اولم يعلم عين السابق فلا توارث بينهما فان علم عين
السابق وشي وجب النقص او اهلح والثالث وتختلف به
القاضي والمفتي لعدم بالجهة التي بها الارث كالابوة والبنوة

بالدرجة التي اجتمع فيها وموانع ثلاثة متفق عليها وهوارقا
والقتل واختلاف الدب وزاد بعضهم زابعا وهو الدور الحياتي
يلزم من الارث عدمه كاخ اقرب باب للبيت فانه يثبت نسب
الابن ولا يرث زاد بعضهم خامسا وهو المحرمة وغيره وزاد
سادسا وهو انتفا السب باللعان قال شيخنا وفيه بحث
ظاهر لان المنع قيم لعدم السب انتهى وعلم الفرائض وهو فقه
الموارث وعلم الحساب هو الموصل لمعرفة ما يخص كل ذكحق
حصة من التركة ويحتاج علم الفرائض الى ثلاثة علوم كما قال
شيخ الاسلام كثره على الانساب والحساب والقنوي وموضوع
التركات وقايتهم معرفة ما يخص كل ذي حق حصة من التركة
ولو اسقطا المهم لفظا احكام كان اولي اشب ومن اراد ان يبادر
على ذلك فليرجع ما كتبه في السب **قوله** يعني موصية اي لا
فارضة **قوله** يعني التقدير اي لما بينهما من السهام المتقدرة لا يعني
للقابل للحكم والمندوب ونحو ذلك **قوله** شرعا اي هذا المحل
خصوصه **قوله** اسم تعيب الخ هذا اولي التفريق المذكورة فيها
قوله من وصيت النبي بفتح الصاد المهملة المخففة **قوله**
اذا وصلت به هذا معناها لغته ويجعل رجوع الفهم الى اللفظ الاول
والفهم الثاني للبيتي الثاني وهو المناسب للعرف **قوله** للشرع
ويجعل عكسه وهو مناسب للعرف فتأمل **قوله** ما بعدت بالموت
اي ولو تقدر باللفظ الوصية **قوله** من الرجال الخ قد يتعنى عنه
بظهره السابق فمأمل والمراد المذكور ولو حكى **قوله** المجمع على
ارثهم

ارثهم هو قيد لفظ عشرة ولا فذوي الارحام وارثون في الار
ح عندنا في تفصيل سياتي بعينه **قوله** وعد المم الخ لا يخفى ان
الشارح قد استقصا من كلام المصنف تمام العشرة في بعض النسخ حيث
قال الابن وابنت الابن وان سفل الخ وسكت ايضا عن الخمسة
الباقية مع اشارته اليهم فتأمل **قوله** وبن الابن الخ انما
ذكره لا خراج ابن البنت ولو قال وابنته لكان اولي واخص **قوله**
وان سفل اي الابن وابنته وهو يفتح الفاي الا فصح الاستفهام وجوز
منها وكسرهما **قوله** ويجوز ابو الاب وان في **قوله** لا اخ اي لا يوجب
اولا ب اولام **قوله** وبن الاخ اي لا يوجب اولا ب فقط ان يخرج به
ابن الاخ للام فانه لا يرث لانه من ذوي الارحام **قوله** وان ترثا
اي بعد في السب كما بنيت الاخ مثلا **قوله** والعم اي لا يوجب او
لا ب فقط ان يخرج به العم للام فانه لا يرث ايضا لانه من ذوي الارحام
قوله وبن العم اي المذكر كذا **قوله** وان تباعد اي العم
وابنته فمثل عم الاب وعم الجد ويمكن ان يثبت كل منهما كذا
قوله والزوجة اي ولو في عدة رجعية **قوله** والمولي اي ذوا الولا
الشامل للمعتق وعصبته المتعصبين بانفسهم ولو اسقطا المهم لفظا المقتن
بكر النكاحات اولي واخص بزار في السب اثبات في الاخ وثلاثة
في بن الاخ والعم وبن **قوله** كل الرجال الخ لو اسقطا لفظا كل
او اريد لم يحجب لكان اولي واشب وكذا يقال فيها بعده فتأمل
قوله ورث منهم ثلاثة اي ومسيلتهم من اثني عشر للاب السدس
اثنتان وللزوجة الربع الثلاثة للابن العاني وهو سبعة **قوله**

من النساى الاثنا وهو معلوم من صبغة الموت فتأمل **قوله**
المجمع على ارثته الخ هو لا جل التقيد بالسبع على نظير ما مر فتأمل
قوله سبع بتقديم الساب المهيمن على البا الموصدة **قوله** وبنت
الابن اي وان سفلت كما في بعض الشرح والحوار وان سفل ابو
محل في المشاة فوق اذا الفاعل هو يعود على المضاف اليه اي وان
سفل الابن فتأمل **قوله** ولجدة اي من جهة الام المدلية بانان
خلص او من جهة الاب المدلية بد كور فلف او من جهة الاب
المدلية بد كور فلف او بحرف اناث الى محف ذكور وان
علت اي رتفعت في النسب باصولها فخرج به ام اي الام فانها
لا تراث **قوله** والاقت من الابوين او من الاب او من الام **قوله**
والنوجه هو باثبات المالكين في الغريب كما سيذكره المصنف في
فصل الفرع من المقدره ولو في عدة رجعية **قوله** والموالاة
اي ذات الولاء فيتم المعتقد وعينها المتعصبين بانفسهم ولو اشققها
المهم لفظا المعتقد بكسر اللام كان اولي واخره يرا في البسط واحدة
في الجدة واثنان في الاقت كما علم مما مر **قوله** ورث منهم خمس
اي ومسيلتهم من اربعة وعشرين لاجل السدس المثلث المتوافقين
بالنصف للبنت النصف اثنا عشر ولكل من بنت الابن والام السدس
اربعة وللزوجة الثلث ثلثة والاقت واحد ولو اجتمع الصفات
ورث منهم خمسة ايضا الابوان والولدان واحد الزوجين
ومسيلة الزوج من اثني عشر الربع ثلثة ولكل من الابوين
السدس اثنا والباقي للولدين اثنا وحتاج الى تصحيح الى ستة
وثلاثين

واثنا ثلثين ومسيلة الزوجة من اربعة وعشرين لها الثلث ثلثة
ولكل من الابوين السدس اربعة وللباقي للولدين اثنا وحتاج
الى تصحيح ايضا الى اثني عشر وسبعين وقد علم مما مر انه لا يجمع
النسب وان معا وهو كذا الك خلاف لما نقل عن الصا من انه قد يملك
اجتها عهما معا في بيت مملوك اقام رجل بينه زوجه وهو لا اولاده
منها واقامت امرأة بينة انه زوجه وهو لا اولاده من فكتشف عن
فاذا هو ضئ مشكك لانا واقم ذلك في بيت مملوك دوح مشكك
النسب بالقيمة بينهما واولادهما مع بقية الورثة في تفصيل مذكور
في شرح الفصول وغيره واجب عن بيان الاصح ما قاله الشيخ
ابو حنيفة من ان بينة الرجل تقدم على بينة المرأة لانهما معاهز بآراء
علم وقد علم ايضا ان ذوي الارحام من عدي المذكورين من الاقارب
وفي كيفية ارثهم مذهبنا اصحها مذهب اهل التبريل وهو
ان يرث لكل واحد منهم منزلة من يدلي برفع اليه درجة او اكثر
ويجعل كان الورثة هم المنتهي اليهم ويقسم المال عليهم على نظير ما لو كان
موجودين وتقتضي حصة لكل واحد منهم من ادلي به ومن اراد بسلا
ذلك فليرجع المطولان **فتبينه** قال ابن عبد السلام لو يوقد
احد من ذوي الارحام وجب على من يعرف المصارف من اهل العدالة
اخذ المال ومرفعه فيها وهو ما جاور عا ذلك بل المصارف وجوبه
بشرط سلامتهم العاقبة **قوله** ومن اي الذي **قوله** لا يسقط من الورثة
الحج هو شارة الى المحجب لانه لما فرغ من نوعي الارث ومستحققيه
شرح في بيانه من يمنع من الارث والمحجب لغنه المنع وعرفنا

ج

منع من قام به سب الارث من الارث بالعلية او من اوفر ضميم
وسمي الاول حسب وصات ويدخل في جميع الورثة ان كان بالوصف
وهو الموانع الابنية ولا يدخل في ضمنه ان كان بالشخص كما ذكره المصنف
وصا به لهم انهم كل من ادعى بالملكية بغزو سلطة الامن لم الولاء وهي
الثاني حسب نقصات ويدخل في جميع الورثة وانواعهم ستة من
فرض الثلثة او من تعصيب لثلثة ومن اصدقها الى الارض من جهة
في احد هما **قوله** ببحال اي بشخص كما علم مام **قوله** ضمن نوعه
المهم ستة او ثلاثة لكان اولي وانسب **قوله** والابوان اي حقيقة
قوله وولد الصلب اي حقيقة ايضا **قوله** ومن لا يرث الخ هو اشارة
الى المحجب بالوصف المسمى بالموانع جمع مانع وهو لغف الحابل شرعا
ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده لعدم لذاته
وقد بسطت الكلام على ذلك مع زيادة فيها كتبنا في السلف اجمع
ومفهوم قوله لا يرث انه يورث وفيه تفصيل يذكر كلام المصنف فتا
قوله ببحال اي مطلقا **قوله** سبعة لو سكت عنه لكان اولي وانسب
لانه لم يستوف في جميع الموانع وجعل في المانع الواحد اقساما مستعدة
كما ستعرفه فتا مل **قوله** العبد وهو لغف المملوك من نوع من
يعقل لان مالكه البارية اي قال لغف وقال ابن حزم هو شامل للذكور
والانثى انتهى قال في المحكم العبد هو المملوك ذكر كان او انثى فلو عبر بالمر
بالرفيق كما قال الشارح لثمل ما ذكر واستغنى عما ذكره بعد وسوارتيق
الكل او البعوض وان قل وهذا لا يعبرث ايضا لانه لا ملوك لم نعم
باملكه للبعوض ببعده الحرس عنه اثار به الا حار وزوجته ومغنته
كما قال

كما قال الشارح وكذا حري لم امان ونقت عليه جنسية حال حريته
ثم نقض الامان والتحقق بد الارث الحرب ثم سمي واشرق ثم مات
بالسراية فان قد رالا رشت من قيمته لورثته كما هو الاصح عندنا
قال الزركشي وليس لنا رقيق كامل الرق وبورث الا هذا انتهى قال شيخنا
ثا وفيه بحث فاهر فتا مل **قوله** والقائل الخ المراد به من لم يدخل في
القتل ولو غير مكلف سواء كان بها شر او سب او شر لا الا المقتل وروى
الحديث فلا يمنع من الارث **قوله** مفهومنا اي بقفا مل ودية
او كفارة **قوله** ام لا اي في مفهومنا كان وقع فيها او حدا وبهيال او
غيرها واما المقتول فقد يرث من ثأنته كان مرم متلا ومات الجراح
فقبل المجرى **قوله** والمرته اي لا يرث احد ولا يرثه احد كما ياتي هـ
قوله وهو اي ان ندين **قوله** من يخفي الكفر الخ وقيل هو من لا يحل
لا يتحل دينا وثال في القاموس الزنديق بكسر الراء هو من يعبد الليل
والنهار وقيل غير ذلك وهو المضاف المشار اليه في قوله تعالى ان
المناققين في الدرر الاسفل من النار **قوله** واهل ملين لو قال ولا
توارث بين مسلم وكافر لكان اولي وانسب اذ كل المملوك من الكفار
يتوارثون الا الحري وغيره كما ياتي وحمل الشارح لم على ملنة الاسلام
والكفر نظرا الى ان الكفر كله ملنة واحدة من حيث البطلان فتا مل
قوله ولا عكسه اي لا يرث كافر من مسلم **قوله** وبورث الشافعي الكافر
اي والة الموت وان اسلم بعده كحل كافر اسلمت امة **قوله** كيهودي
ونهل في اي يرث كل منهما الا في يتيهوه ذاك في النكاح والعنف وكذا
في التبع كان يتولد ولدان بين يهودي وبنوهم او عكسهم ثم يخار

احد هما دين ابيه والاخر دين امه **فابده**
 اليهود جمع يهودي كرومي ورومي واصلم اليهوديين فحدثت
 منه يا النسبة وهو علم على قوم موسى عليه السلام يسمون
 لك من هادواي مالموا ما عت عبادة العجل اوديت ابراهيم
 او موسى عليه السلام او من هادوا اذا ظهر جمع من
 خرابي شراد عكسه ولا نههم كانوا يهودون اي يحركون عند
 قرة النور لان النار في جمع يهودي بفتح النون كالندامي
 جمع ندمان وهو علم على قوم عيسى عليه السلام يسمون بذلك
 لانهم ندموه لقوله تعالى من انصاري الله ولنسرة بعضهم بعضا
 اولانهم كانوا معهم في قرية يقال لها نصرانة او نصره فهو
 باسمها او من اسمها واليا في نصر في ليبيا لغا كما في اهر **قوله**
 من ذمي اي وطيها ومعاهد ونحو ذلك **قوله** وعكس اي لا يرت
 ذمي من حري **قوله** والمراد الخ قال شيخنا وهو موقوف على
 محله مع ما فهم من القول انتهى قول ويمكن الجواب بان ذكره
 اولامن حيث كونه لا يرت لما سببه لما قبل ذكره هناك حيث كونه
 لا يرت كما لا يرت لما سببه لما ذكره هنا فتأمل **قوله** واقر
 العصبان الخ قال شيخنا لا يخفى ان هذا من انواع الحجب المتقدم
 فتان اولي ذكره مع انهم الامان يقال لما كان الخجب
 من حيث التعقيب فقط ذكره الله استقلا لان الارث فيه بالتعقيب
 لا بالعرض فتأمل والاقرب منها سببها لا بعد والمراد بهم المتعصبون
 بانفسهم وهم كل ذكر من النسب غير الاخ للام والعصب لغا قرابة الر

لا يبي

لا يبي سمي بذلك لانهم عصبوا به اي اصابوا ومنهم العصاب
 اي العجايب وقيل لتقوي بعضهم بعضا من العرب وهو المنع والسئل
 وشي مما من ليس لهم سهم مقد من الارث ونطلق في الواحد والجمع
 والجمع والمذكر والمؤنث كما قال المفسر في غيره والمراد بالاقرب
 كون المتقدم يجب المتقدم المتأخر وان كان في النسب كبنات ابن
 الابن مع الاب واصلم انه يقدم او لا بالجهة ثم بالقرب ثم بالفق
 فتقدم جهة الاخرة شيئا على جهة القومية ثم من كل جهة الاقرب
 فالاقرب ثم بعد الاختلاف في القرب يقدم بالفقة كالاخ الشقيق
 مع الاخ الاب وقد اشار الى ذلك الجعري بقوله في جهة
 التقديم ثم بقربه وبعده التقديم بالفقة اجعل قال بعضهم
 وفي تقديم التعقيب على العرض باجته اشعار بان اوله افضل منه وهو
 احد وجهين والراجح ان الاول افضل لقرن افضل منه **قوله** وفي بعض
 النسخ العصبه وهي اولي واخر **قوله** واريد بها اي العصبه
قوله حال تعقيب قتل لا بد منه **قوله** وسبق بيانها اي في كلام
 كما مر **قوله** الابن اي لانه يدي الى الميت بنفسه **قوله** ثم
 ابنه اي وان سئل لانه يقوم مقام ابيه في الارث بالتعقيب **قوله**
 ثم الاب اي لا دلالة لسائر العصبان به **قوله** ثم ابوه اي وان عا
قوله ثم الاخ للاب والام الخ قد بوههم بهذا ان الحد يقدم على
 الاخ وليس مراد الان الحد شيئا رك الاخرة فكان حق الممات
 يمينه ولو جرح عنم بالاخ الشقيق كان اولي واخر اللهم الا ان
 يقال ما جرحه اولي واخر للمتدي فتأمل **قوله** ثم الاخ للاب اي

لان كلا منهما ابن الاب فبدي الميت بنفسه **قوله** ثم ابن الاخ
 للاب والام اي الشقيق كما مر **قوله** ثم ابن الاخ للاب اي لان
 كلاهما يدعي بنفسه كايده **قوله** على هذا الترتيب اي المتقدم
 ثم بنوا العم كذلك اي بنوا العم لا يورث ثم الاب
 ثم بنوهما كذلك اي بنوا عم الاب لا يورث ثم الاب
 وهكذا اي ثم بنو عم الجدة لا يورث ثم الاب وهكذا يقال
 سنجيا ولا يخفى ان في دخول هذا الاخيرين او العيني او بني
 كل منهما تحت قول المصنف واقرب العصبية الخ نظرا ههنا
 ولو عين بالقوة لشمها لان تقديم الاخ الشقيق على الاخ للاب
 لقوته لا لقربه وكذا البقية انتهى الا ان يقال انها غلب لان اجتماع
 الوارثين في الجهة والقرب يقدم احدهما بالقوة فكما هو معلوم
 فتأمل **قوله** فاذا اعدم العصبية وفي بعض النسخ عدمت وهي اولي
قوله فلولي المعتقد اي بنفسه او بجي سبطه ثم معتق الاب ثم
 عصبته ثم معتق الجد ثم عصبته وهكذا كما ذكره الشارح **قوله**
 ذكر كان المعتقد او انني وليس لنا صاحب بنفسه من النساء الا المعتقد
 وخرج بهم العصبية بغيره وهو كل انثى مع اخيهما او ابنتيهما والاقت
 مع الجد والعصبية مع غيره وهو الاقوات الاستقالات الاب مع البناء
 او بنات الابن وحكم العاص بغيره او مع غيره انه يافد جميع ما بقي
 من الفروض ويبقى عند استغراق الفروض التركة الا في المتركسة
 وهي زوج وام وجدة وخدم او لاد الام وعصبية شقيق فلا يبقها
 الشقيق بل يشاركها لاد الام ويزيد العاص بنفسه انه يافد جميع
 المال

المال اذا انفرد **قوله** فما لم يبق المال اي ارث المسلمين مع مراعاة
 المصلحة ان كان منتزعا يعطى كل ذي حق حقه والابان لم ينتظم
 كلوت الامام في هذا بل تقدم عليه الرديا اهل الفروض غير
 النزوجين بنسبة فريضة منهم لان علم الرد القربى به وهي منفردة
 فيها وذلك كسنت وام مثلا فيكون المال بينهما اربا عا لتمام
 ريعم فان لم يبق فلهذا وي الارحام عيا ما مر **فصل**
 في بيان اصحاب الفروض وعدة واريات اصحابها وما يتعلق بذلك
 ولفظ فصل سابقا من بعض النسخ **قوله** المقدرة اعترف على ذكر
 المقدرة بعد الفروض لان الفروض لغت التقدير بوجع يكون في
 الكلام ركالة فقامت حال المقدرة بالشكر واجاب بعضهم بان المراد
 به الفروض الواجبة وهي اما مقدرة او غير مقدرة فبين اللهم ان مراده
 بالفروض المقدرة او يقال وهو الماصف المراد بالفروض الانصاف
 مثال الانصاف المقدرة واما على النسخة الثانية فلا استحكال
 فتأمل **قوله** المذكورة الخ هو تقييد لقول ستم فميرد نحو الثلث
 الباقي في احد الفروض وبها الابوان مع الزوج او الزوجة وام
 سدة من الجدة وبنات الابن مع البنات فهو داخل في السدة كسقط
 النظر عن مستحقة في الآية الشريفة **قوله** في كتاب الله وهو القرآن
 العزيز **قوله** كالحول كذا قال المصنف كغيره والوجه اسقاطه لانه
 لم يحصل منه فرض زائد على السنته ولا ناقص عنها وانما هو راجع الى
 مقدار المال فهو نظير ثلث التركة ومثله الرد لانه نظير ثلث المال فتأمل
قوله النصوب ثلث النوب وفيه لغت رابعة وهي نصيب زيادة يا

يا مع فتح اوله ولغز خامسة ايضا وهي باسقاط الفاكرب
وبعد وهي المتكثرة اوله بين العوام **قوله** والسدس هو قسم الدال
المهملة واسمها **قوله** يعبر الغرضيون الخ ومفاد ما قاله المصنف
عبارة اخرى وهي ان يقال النصف والثلثان ونصف كل منهما ونصف
نصفه وقد انعكس هذه العبارة ايضا فيقال الثلث والثلثان ونصف
كل منهما ونصف ضعف **قوله** فالنصف الخ انها بدلت المصنف كغيره لانه
اكثر كسر مفردا فتأمل **قوله** عن ذكر بعضهما اي وعن من يساوي
بها واحدة كانت او اكثر وافترقت بنت الابن عن كسبها ايضا
وكذا يقال في الاقربين فتأمل **قوله** والاف من الاب والام لوقال ولا
خت الشقيقة لان اولي وافر **قوله** اذا لم يكن مع ولد لوقال
اذا انفرد عن فرع وارث لكان اولي وافر كذا يقال فيها بعده فتأمل
قوله ذكر كون الولد او انتي اي او خنتي **قوله** مع الولد اي الوارث
المخير به بان قام به مانع من نحو قتل او رق او اختلاق دين فلا يحجب
الزوج عن النصف ولا الزوجة عن الربع **قوله** والزوجين الخ انها
زاد الشارح نظرا لظاهر كلام المصنف والافهما اذا قلتان في الجمع بان
يزاد بهما خوف الواحدة كما دخل فيهما ما زاد في الربع في نطاق النفا
فتأمل **قوله** او ولد الابن الخ او يعني الوارث لانه لا بد في استحقاق
الزوجة الربع من استفا الولد وولد الابن **قوله** والافصح في الز
وجة حذف الناصب والشر بل **قوله** اي اخوتهن صواب عن ابيها
او عند انفراذهن عن اخوتهن فتأمل **قوله** والام اي مختلفتين
ذكر اول وانثى او خنثى او متعلقين ومن ذلك ما لو ولدت امرأة
ولدين

ولد بين ملتصقين لهما رسات واربع ابدي واربع ارجل وورثا
كسبت لا يتاثر احد منهما بما يفر الاخر ولها بنت اخر ثم ماتت هذه
الابنت وترك امه وهذه بين الاقربين فلما مده السدس وهو كذلك
لانا حكمها حكم الاقربين في سائر الامور من ففاس ودية وغير
هما نعم للام في احد الغر او بين ثلث الباقي بعد فرض الزوج او
الن زوجة وبها اب وام مع احد الزوجين **قوله** فضا عداي هو
فاكثر وهو منسوب في الحال وناصب واجب الاضمار ولا يحجب قيم
غير الناصب ويستعمل بالفاو ثم لا يلحق او وكما في المحكم وغيره
اي في ابدا او شر طارث او لا دالام ان يكون الميت كماله اي
لا فرع له وارث ولا اصل له ذكر **قوله** من الاقرب اي ولو اختلفا كان
وصلي ثلث امرأة بشبهة وانت بولد واشتبهت الحال ثم مات الولد
قبل الحق بامه وهاو كان لاحدهما ولدان فلا فلام السدس على
الراجح وتقدير المصنف الوالد ثم ولد بنت ثم الاخوة قيم اشعار بنسبة
الحجب اليهم اذا جتمع في هذا الترتيب فتأمل **قوله** ذكره كانوا كذا
الخ يستوي قيم الذكر والانثى لانهم لا ينعصب فيمن ادلوبهم وقد يفرص
الثلث في موضع كالحمد مع الاخوة اذا انفردت بمقاسمة **قوله**
سبعة نصوت بقدر المصلحة على الموحدة **قوله** فضا عداي فاكثر
من **قوله** ولا فرق بين الا مشق وفيهم اي ولا بين كونهم وارثين او
محبين فلو ماتت عدا اب وام وولدي ام فلام السدس والاب
الباقي وهذه المصلحة المستأيل التسع المستثناة من قولهم شرطا
من يحجب غيره ان يكونا وارثا **قوله** للجددة اي الوارثة فان تعدد

فمن شركه سوي من من جهة الاب او من جهة الام حيث
اتحدت الدرجة او كانت التي من جهة الاب اقرب لان القربى
من كل جهة الاب بخلاف العكس على الراس لان الام اصل في الارث
الحجرات وخرج بدالك الجدة الساقطة وهي التي تلي بدكي بين
اثنين سوا كانت من جهة الاب ام من جهة الام كما لانها من
ذوي الارحام **قوله** عند عدم الام اي تحيى ام الاب ايضا لانها تلي
بجملتها والتلات اي فاكثر اذ لا حصر لهن **قوله** وليت الابن اي
فاكثر **قوله** مع بنت الصلب اي المنفردة او مع بنت ابن اقرب منها
وكذا كل طبقتين اسفل من ذلك ولا يشي لبنات الابن مع بنتي الصلب
الا ان كان معلون ذكر يعصهن في الباقي سوا كانا افاضوا او بنت
عصهن او انش لمنهن **قوله** للاخت من الاب اي فاكثر **قوله** مع الاخت
من الاب والام اي الشقيقة المنفردة فان تعددت فكما لا يعصب
الاخت من الاب الي اخي من جهة **قوله** وخرج من الجد الخ المردية الذي
لم يولد بانثى والا فلا يرث بخصوص القرابة لان من ذوي الارحام
فتأمل **قوله** الوارث قيد لا بد منه **قوله** ذكر كان او انثى اي اوصى **قوله**
وتسقط الحجرات الخ هذا شروع في حجب المحرمات بالشخص فتأمل
قوله مع وجود اربعة اي وهم النوع مطلقا والاصل الذي ذكر **قوله** ذكر كان
او انثى اي اوصى **قوله** كذا الراي ذكر كان او انثى او ضنى **قوله** وسقطا
ولد الاب والام اي الشقيق كهام **قوله** وسقط ولد الاب بربعين اي
وسقط ولد الشقيق خمسة وسقط ولد الاخ للاب بنته وسقط
العم الشقيق بسبعة وسقط العم لابن بنته وسقط ابنت
العم

العم الشقيق بتسعة وسقط ابنت العم للاب بعشرة وسقط
عصبة الولا بعصبة النسب ويقولون لهم العصبة بانفسهم ومن
انقر منهم اخذ جميع المال **قوله** وبالاخ من الاب والام اي الشقيق
قوله واربعة يعصون اخوانهم اي فهن معهم عصبة باعز
والاخوات الا شقا والاب منهن مع البنات او بنات الابن منهن
عصبة مع العز ولغوا اخوانهم بالمشاة الفوقية منصوب بالشر
لانه جمع مؤنث سالم لا ينون بدلهما جمع اخ فتأمل **قوله** مثل هذا
الاثنين اي نصيبهما كهام **قوله** والاخ من الاب والام اي الشقيق
كهام **قوله** لهما الثلث اي سوية وفي بعض النسخ بل لهما السدس
وهو بمعنى ما قبله وفي بعضها بل لهما السدس وهو نحو وفي او سبق فلم
فتأمل **قوله** وبنوا الاحكام الخ قال شيخنا هو من الاظهار في محل
الاظهار لغير حكم انتهى اخول بل حكمه وهي الافحام لان هذا الكتاب
وضع للمبتدئين والاظهار لهم اولى من الاظهار فتأمل **قوله** صلي
بيان احكام الوصية بالمعنى التام للامساك واخرت عن القرابين
لان محل اختيارها صحة وفساد او مفاد او اجازة ورد بعد الموت
والاهل فيها قولهم تغالي من بعد وصية يوصي بها او دين قال الله
المفسرون قدم الوصية في الآية على الدين للاهتكام بشانها ورض
لمن ما جرم وغيره المحرم من حرم الوصية من مات في وصية مات على
سبيل وسنة وتقي وشهادة ومات مغني له واراثها اربعه موصي
وموصي به وصيغ وكلها في كلامه صريحا صلتا او شارة فتأمل
قوله وسبق معناها لغم وشي اي فهي لغم من الارهاق كما تقدم

لان الموصي وصل خبر نباه بخبر عقباه وشي عا لا يعني الا بقا تبرع
نحو مضاف لما بعد الموت ولو تقدر ان كانت يقول او صيت بكذا
فكانه قال بعد موت وبقي الا بقا اثبات نفي فامض في ما بعد الموت
فلو قلنا الوارث والمترع عليهم بعد موت المترع في عين المرحوم كان
اختلاف في كون المرحوم وجع من او هي مطبقة ضد المترع عليه
يتمه لان الاصل السلامة من المرض المحي في وفي الوارث البينة
قوله وحينئذ تجوز الوصية اي تخل وتصح وتندب ان كانت
غير زائدة في الثلث والاولي تقضي منه ما في الصحيحين انه
صل الله عليه وسلم قال لسعد ابن ابى وقاص رضي الله عنه الثلث
والثلث كثر قال في شرح مسلم يجوز في الاول الرقع والذهب اى اعطى
الثلث والثاني مرفوع ابدا لصحة الرواية لم تعلم وكان هو ثالث ثلث
في الاسلام وتكرر ان ارادت عليه في المصحف **قوله** بالمعلوم الخ هو
اشارة الى الموصي به الذي هو احد الاركان الاربعة والتعظيم في اوصافه
نعم يشترط كونه مقصود الاخوة وقابل للتقلد الاخوان ولد وكذا
فما ص وصدق في الامم هو عليهم قال شيخنا واعلم بان العلم بان العلم بان
وصافه وعدمه يستلزم ان يكون بصيغة وهي ركن ايضا كما هو العلم
بشمل القدر والعين والجنس والنوع والصفة جميعها او مجموعها
ويقابل المجهول في شي منها ومن المعلوم نحو صيني صنعة ونجوم كتابة
ومكاتب وان لم يقل ان عجز نفسه وعبد غيره وان لم يتولد ان
ملكته ركب قابل للتعليم وزيل وميتة وملكها صرمة لا غير هارث
نحو ذلك **قوله** والمجهول اي قد راك هذه الدراهم او جنسا
كتوب

كتوب او نوعا كصاع صنعة او صفة كحل هذه الدابة او عينا كما
كما عبدى او غير مقدور على تسليمه كابق وطاير في الهوى ومنه
تمثيله له باللبس في الصرع فتأمل **قوله** وبالموجود اي كهد هذا الدر
الدراهم مثلا **قوله** والمعدوم اي كحل سحر ومنه المنفعة دون
محلها كعكسه وتناوب ان لم يقدرها من **قوله** من الثلث قال من
شيئا من ابتداءه قبل كل جميع الثلث فتأمل **قوله** اي ثلث مال
الموصي اي وقت موته بعد وان دينه او سفق طم عنه ولاجرة بما قبله
سواء وقعت منه في الصحة او في المرض نعم ما فيه تقويت في الورثة
يعبر عن وقت تقويت دينه وليس منه عتق ام الولد لانها من راس مال مطلقا
ويقدم من الثلث الاول فالاول وان ترتب **قوله** المطلقين الترتيب
خرج به المحكيور عليهم فتأمل منهم في الزايد فقلنا كما لم يكن هنا
وارث فتأمل **قوله** فاجاز لهم تنفيذ اي للتركة الموصي لا عطية مستدة
كما قيل **قوله** بطلت اي الوصية **قوله** ولا تجوز اي لا تنفذ **قوله** الوصية
اي وان قلت **قوله** لوارث اي وقت الموت وان لم يكن وارثا قبل او
عكسه **قوله** الا ان يحجرها باقى الورثة اي وان كانت بعين هي قدر
حصه ومنها الوتق عليهم والهيئة وارساء من دين هو عليه ونحو ذلك
وتقريب بعظمتهم عدم الجواز فيما تقدم بالشره لا يناسب هذا الا
الاستثنا بعد **قوله** لو قال او صيت ان يد بان تبرع
يا فلان وارثي بخمس مائة لزمه دفعها له اذا قبل ولا يحتاج الى اجارة
وهذه حيلة من قبل الوصية للوارث قال في الرض وشي من فان اجاز
فلا روج لهم ولو قبل القبة نبأ يا ان اجازهم تنفيذ الوصية لا يتبدل

عطية منهم كمال ولا من جازوا اعتقم الى اهل بالاشفاق
في مرض الموت او بعده حكم الوصية ثابته للميت يستحقه ذكوره
العصبة دون اناثهم والوصية لكل وارث بقدر حصته مشايخا
لحق **قوله** ونحو الوصية اي تصح كتابي بعين الشرح واثار الب
الشارح **قوله** عاقل لو قال ملك لكان اولي واظهر واما السكران
المتعدي يسكره فهو كملك في سائر الابواب **قوله** حراي
كل او بعض **قوله** وان كان كافرا اي حرا او غيره ولو مر ندان لم
يهت عيار ردته لان ملكه موقوف في الراجح **قوله** بسقم اي او جلس
قوله لكل من ملك الخ هو كسائر الامام المستددة **قوله** اي ملك يتصور
الملك له لو غير المملوك بهذه الصادرة لكان اولي واصت ليشمل الحمل
والمسجد والرفيق ان لم يقصد به بان قصد السبل او اطلق ولا يقتصر
الى اذن السيد بل لو نهاه عنه لم يظن ان كان العبد قاصرا قبل السيد
ولا يتصور كماله كما اعتده العلامة ثبت قاسم نقل عن العلامة ا
الرحلي واقره ويشمل الدابة ايضا ان قصد ما كان لانا الوصية لما لكها
فان قال ليس في يدي فاما مثلا فالمتفق لا صحته لان علمها في مالها
فهو المقصود بالوصية فيشرط ان يكون له من الميراث الى جهته الدابة **قوله**
وان انتقلت الى ارض رعاية لغرض المومي ولو ماتت الدابة كانت
الوصية لها كمالها عند الموت ومن ثم لو دلت قرينة ضاهة فيها انه افها
فقد بها مالها وانما ذكرها تجملا وتيسر لتعين دونها على الارجح
ولا يسلم علمها للمالك بل يبرهن الوصي فان لم يكن فانظروا ولو بناه
ولو كان النائب هو المالك الدابة ويشترط ان يكون له من الميراث ولو قبل

بنفسه

بنفسه او بولييه او نحو ذلك **قوله** لاقل من ستة اشهر اي
اولا كن منها ولم يزد في اربع سنين وكانت المرأة خلية عن زوج
او سيد لان الظاهر وجودها عند الحاجة والندرة وعلى الشبهة وفي نقد
الناساة ظنت بها **قوله** موجودة عامة اي ومنها الخيل المسيلة
وطيور الحرم والفقر والذميون ونحو ذلك **قوله** كفاية مسند
اي ولاهل الحرب والردة او لمن يحارب او يربد او نحو ذلك **قوله**
في سبيل الله لانه من القرينات وبنا المساجد وعمارتها ومساكنها واطلاقا
كالقوة وتحمل على المصالح ولا يفرغ قصد فلهي كمالها وبمقتضى جعل هذا
اشارة الى الجهة ذهابا ولا يباين سببا في الشكهم **قوله**
نبيه يلقى في الجهة الاعلا الى ثلاثة منهم كالقفر او بفتح الوضوء
عن الوصية وعن بعضها بالقول والفعل كما بطلت الوصية او رجعت
عنها او هذا الوارثي او نحو ذلك وطبق بيع وهدية وكتابة ولو لا
قوله وكذا كل فعل يشترط الرجوع او يزدل به الاسم **قوله** ونه في
للقن اي من اهل الزكاة ليشترط هذا الاسم لهم في عرف الشرع **قوله**
اولنا مسجد اي او عمارته **قوله** ونه الوصية اي من كل ملك
مركب او بعض بل تشن **قوله** اي الا بها الخ اشارة بهذا التفسير الى
ان هذا هو الغنم الثاني الذي هو الا بها بنحو فضا الحقوق المثار اليه
تقر لهم اثبات نص فمضافا بعد الموت وانما اربعه كما تقدم وشرط
المومي هنا كمال ايضا ويزدني امر الاطفال ونحوهم ان يكون لهم عليهم
ولاية ابتداء يخرج نحو الوصي وهي الاب فقط وان **قوله** وتنفيذ
الوصايا اي وردا لو ديعت وامر المحي بحج عليهم ليجفون او صغر ولو حمل

ان كان موجودا حال الابد او تابعا لموجود حال الابد ايها الابد
 عيا اولاده الموجودين ومن سيجد ثمنهم او نحو ذلك قاله البلخي
قوله الي من الخ هو اشارة الى الوصي هنا فتأمل **قوله** جمع في اي عند
 موث للموصي وان لم يكن عند الوصي **قوله** خص خصا لا وفي بعض النسخ
 خصا لا وفي بعض النسخ خصا لا وفي بعض النسخ
 بين المحجور عليه والولي ويقدم في الكامل من الاب والجد في الوصي الا في
 الا اذا كان الاب يغير صفة الولاية فالوصاية ح **قوله** تسمية
 بحور تعين مال المحجور عليه لبيان من يرث الجور فيه واذا
 من في ص او غيره كما قسم الخ من علم الصلاة والسلام **قوله** والامانة
 اي احراز من الفاسق **قوله** لكن الاصح الخ هو المعتمد **قوله** فهي ولي
 اي لو فور شققها وضم وجامت فلا في الاصطلاح فان لم ير بها انما في
 بعد الاب والجد فتأمل **كتاب بيان اصحاب النكاح**
 الذي هو من العقود اللازمة من جهة الزوج وتطعا ومن جهة
 الزوج على الزوج ومفاده الاباحة للملك والمعتق دليل فيه هو الزوج
 على الاصح وبذلك ان لا خيار فيه والاصل فيه قوله تعالى وتلك الايام
 منكم الآية وضمن اصحابنا في فليس من باب يستثنى ومن سني النكاح
 واركانه خمسة زوج وزوجه وولي وشاهدان وصيغ **قوله** وما يتعلق
 به اي من صحت ونسب وحرمة وغير ذلك المشار اليه بقوله من
 القضايا والاصحاب فتأمل **قوله** من الفقهاء جمع وفيه معنى مقفى بها
 فهي السبب المذكورة **قوله** والاصحاب جمع حكم وهو السبب التام **قوله**
 وهذه الكلمة بالمعنى اللغوي لان الاشارة بقوله من الفقهاء
 والاصحاب

الاصحاب مساوقة من بعض النسخ المتن كما قال الشارح
 واستقر عليها ضاه **قوله** والنكاح الخ فيه تساؤل لان الوصي
 والعقد من معناه الشرعي وانما الخلاف في كونه حقيقة فيها او في
 والاصح انه حقيقة في العقد مجازا في الوصي كما جازم التزويل وحمل
 عليه بقرينة كتابي واليه استناد الشارح بقوله ويطلق بشرعا
 على عقد مشتمل على الاركان والشروط ولو ابدل قوله مشتمل
 الخ بقوله عقد يتضمن اباحة وولي يلفظ النكاح اذ هو زوج او زوجة
 لكان اولي والظاهر قال مستحينا وهو ملك انتفاع لا ملك منفعة
 كما بان وقد ابلغ بعضهم اسماء الى القواربعين اسما **قوله** من
 اي بقوله بدليل ما بعده والاصل فيه الاباحة لصحة من كان عليه
 فهو يرح نذره ولا يقال العلامة تب حجر يصح نذره ان قصد به العفة
 او حصول ولد او نحو ذلك وهو وجيه قال العلامة الرمي لا يرح نذره
 لانه اصل الاباحة **قوله** يتوق فان نفسه اي ولو ضياعا **قوله**
 كهر ونفقة اي وكسوة والمراد منهما القدرة في الحال من المهر وفي النسوة
 فصل المتكفين وفي نفقة يوم النكاح **قوله** فان فقد الامة اي لم يكن
 مع توانه للولي **قوله** لم يستحب لم النكاح اي بل يستحب لم تركه
 كما في المتهاج وغيره وبالغ في شرح مسلم فقال بكرة لم النكاح وبكسر شق
 بالهجوم لحدوث ما معتر الشباب من استطاع منكهم الباقية فليزوج
 فانه اعف للبصر واحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالهجوم فانه له
 وجاء اي فاطع لتوقاته لا بما يقطع النسل كما في الطيار ونحو
 فيحرم استعماله فان لم تنكر شهوة شق بالهجوم فليزوج فان

صدره

لم يكن به تقوا كان كره لم ذلك ان كان به علم او ان كان فاقدا
للهم فان وجدها ولا علم به فالعبادة لم افضل ان كان متعبدا والا
فالنكاح لم افضل لبل لا تقضي به البطالة الى الفواش نعم لا يستحب النكاح
مطلقا في دار الحرب مطلقا ويستحب للمرأة النكاح ان كانت تافهة لم او
لاحتاجت اليه لنقص نفقه او قامت في نفسها من افتحم الفجرة او نحو
ذلك والا كره لها ذلك كما في الام نعم ان لم تتدفع عنها الفجرة
الا بالنكاح فهو اوجب عليها **تنبيه** يستحب كون المرأة بكر
اي غير مدخول بها ولو شيا الا لعذر كضعف الذم ونحوه دينه لا فاقمة
جملة عرفا عند العلامة الرمي وحسب طبعه عند شيخه شيخنا اولودا
وتعرف بانها ذات نسب طيب لا بنت زنا وفاسق قال الاذن في
ويشبه ان يلحق بها الفقرة ومن لاجلها اب وجوزية قريبة
بان تكون اجنية او ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية
فيحتمل الولد نجسا وورد بالغتة الالهية حقيق المهر لا مطلقه
برغب فيها مطلقا قال العلامة المناوي وسين ان يعقد عليها في شوا
وان يكون يوم الجمعة اول النهار وان يكون في جمع وان يكون بليل
وان يدخل في شوا ايضا **قوله** ويجوز للحري السكامل الحرية
البائع العاقل الرشيد ولو قيدا **قوله** ان يجمع اي بالعقد ولو في عتق
متعددة **قوله** بين اربع حل برأي معا او مرتبوا لو كافات فان زاد
عليها بطل الزايد ان تمير الا بطل الكل وانما فعت الاربع لان في دورها
ثلاث لباي فهو موافق للغالب احكام الشريعة وفيه مخالفة لشرعية
موسى صلى الله عليه وسلم التي ليس فيها حر في عدد النساء وشرعية

عيسى

عيسى صلى الله عليه وسلم التي منعت اكثر من واحدة وخرج بالحري
الاما بالملك فلا يصح فبهن ولو مع الحري المذكورات **قوله** ونحو
اي كالمجنون **قوله** ما يتوقى اي من كل نكاح يتوقى جوازها
الحاجة لعتان او لباي وانسب فتأمل **قوله** ويجوز للعبد اي يملك
فيه رق بانواعه كما ذكره الشارح **قوله** ان يجمع بين اثنتين اي
بالعقد حريتين او امتان او مختلفتين فهو على النصف من الحر لان
النكاح من التعاقب فلم يلحق العبد فيه بالحري كما لا يلحق الحري
بمنصب النبوة في الزيادة على الاربع فان زاد عليها فمحرر في الحر
ولا يترشع في نكاح الامة ما ياتي في نكاح الحرة فتأمل ولا يملك اي
لا يجوز ولا يبيع **قوله** الحري السكامل الحرية يعني لا يترشع **قوله** امة
غيره اي يمت منها رقب ولو بيعه لم يترشع عليه من ارقاق الولد نعم
يجب تقديم المبيع على السكاملة الرقب ومن هي اقل رقبها اكثر منها
قوله عدم صداق الحرة لو اسقط المهر لفظا صدق لثقل الشرط الاول
من الشرطين الذين في كلام الشارح لانا عدمها يتحمل عدم القدرة
عليها وعدم كونها تحت المهر وما شئ من به من مهر المثل فاعل فاضلا
عما مسكنم وخادمهم ولباسهم ومركوبها ونحوها **قوله** او قدم رضاها يعني بالنز
او بها قدر عليهم من المهر وماله الغائب كالمعذورم وكذا رضاها بالموصل او لا
مهر تحلل الامة في ذلك **قوله** وضوف العنت وهو في الاصل المشتقة
وخس هنا بالنز لما فيه من المشتقة بالحد في الدنيا ان حد والافلحذاب
عليه في الاخرة ان لم يتب عنه والمهراد بخوف العنت ان تغلب شهوة
وتضعف تقواه وان لا يكون مخصوصا بامته ببيعها ومن يعلم جواز

ج

حل الامه للعنيت دون المسوح والمجنوب فتأمل **قوله**
 ان لا يكون تختم مرة او امة بالملك او بالنكاح فعلم ان له ان يزوج
 امتين او اكثر من ذلك حيث وجدت الشرع واوله المهر انما
 تبد بالمره بالمره لعطفه الكتابه عليها من جمع **قوله** تصلح للاستعا
 اي عن زابان نعرفه فخرج به الذك الصغرة التي لا تحبل الوصل والرتقا
 والقرنا والهرمة ونحوها نعم ان كانت العالحة للاستمتاع في غير
 بلده لزمه السفر اليها ان كانت تستقل معها الى بلده ولم ينسب سفره
 لها الى الاسراف ومجاوزة الحد والافهي كالعدم فلم ينكح الامه حينئذ
 قال شيخنا ولو قال صالحه بدل نكح لكان اولي واحسن انتهى وانظر
 هل مثل العالحة المنجيرة لتوقع شفاها او هي فتم من الرتقا ونحوها رجم
 العلامة ابن قاسم الاول ونقل عن العلامة الرمي انه ان عاقت نفسه
 الوصل جاز له فعله والا فلا **قوله** فلا يحل لمسلم ان يزوج
 امة كتابية هذا في عقد النكاح فلم يحل لمسلم وولي الامه الكتابية
 بملك الهين وخرج بالمسلم الكافر مكان او رقيقا فلم ينكح الامه
 الكتابية لكان يشترط في الحر ما شرط في المسلم مما مر **تنبيه** لا يحل
 لحر وولي امة ولده ولا امة مسكينة ولا امة موقوفة عليه ولا امة
 مومي لم ينفعتها ولو ملك الولد زوجة ابية لم يفسخ نكاحه
 بخلاف المكاتبة اذا ملك زوجة سيده فانم يفسخ نكاحه
 والفرق بينهما ان تعلق السيد بها لكانت متاعا من تعلق الاب بها
 ولده **قوله** او نكح مرة اي بعد الامه كما هو في المسئلة فخرج به
 ما هو عقد عليها معا فان لم يبيع في الامه وان كانت الحرة غير سالحة
 لم فتأمل

له فتأمل **قوله** ونظر الرجل الى الذكر البالغ وهو يشمل الفحل والخصي
 وهو من قطع انتباهه وبقي ذكره والعنيت والمجنوب بالبا الموقوفة
 وهو من قطع ذكره وبقيت انتباهه والشح والهرم والمخنت بفتح
 الثون امتهن من كسرها وهو الممنون بالنساء ونحو ذلك كما ياتي ويلحق
 بذلك الخنثى لعدم مع النسا كالرجل وعكس كما مر في الروقة
 واصلاها والمراد هو يخرج للمسوح لانه مع الاجانب كالمحرم والمجنوب
 وغير المراد هو **قوله** الى امرأة اي ولو غير مشفاهة لغير ولا صغر لاسفها
 لم تدخل في لفظ المرأة **قوله** سبعة اضر ببقدرهم المهيمنة على الموقوفة
قوله الى اجنبية اي حرة او مبعوضة وهي من يحل له وطبها بعقد نكاح
 او ملك في حد ذاته وان حرم لعارض من نحو كل من ادرى احرام او
 غير ذلك فالمراد بها غير المحرم ولو امة وشمل بدنها وجهها وكفيها
 وشعرها ووضفها وان انفصل او تزوجها بعد انفصال **قوله** فغير ما بين
 اي ولو من محبوت قران امة مرة لاسفها فيلحقها لا يحرم وان لم يخف
 فتنة ولا شهوة لغير من نظر الى امرأة اجنبية حرام تكون عيناه يوم
 القيامه يمس من نار ونظر المرأة الى الاجنبية كعكس **قوله** جازاي
 النظر الى الوجه خاصة **قوله** الى زوجته اي غير المعتدة عن شهوة من الغير
 الغير الا فهي كالحايض ونظرها اليه امنتع ولبها خلاف عكس **قوله** وامه
 اي ان حل له الاستمتاع بها والا فخير من زوجة ومشاركة ومكاتبة
 ومرئدة وشبهة ومحرمة ولو من رضاع او معاودة فهي مع كالمحرم
 ونظرها الى سيدها كعكس **قوله** ان ينظر الخ فخرج بالنظر المس فلا فلا
 في محله ولو لغير **قوله** من كل منهما اي في الحياة والمات **قوله** الى

ما عدا الفرج منهما اي قبل او دبر او هو كذا قال الامام يجوز
التلذذ ذبدا برامرة من غير الا ج انتهى فتول وهو ظاهر لان للدار ومن
نعم **قوله** ولا يحج جواز النظر ليم اي الفرج **قوله** لكن مع الصلاة
الح هو المعتمد ونظر داخل الفرج امتد كراهة بل قيل انه يورث العي
في الناظر او في ولده او في قلبه خال شيئا وقد ورد في ذلك حديث
ضعيف او موضوع او منكروا باطل او معطل او حسن من اجمع **قوله** الي
ذوات اي صاحبات فاما متها من اضافة اليات او الاعم الي الاخص
او بمعنى ابدان ورج كذا استحال في الاضافة فتأمل **قوله** محارمه اي ولو
مملوكة لم تكمل **قوله** او امتهم المن ورجة الخ قد تقدمت هذه مع الخوف
ومحل الجواز اذا لم تكن شهوة وكذا الحل ما قبل يجوز ان النظر اليم ونظر المرأة
الي محرما كعكسها **قوله** فما عدا ما بين السرة او الركبة خرجت السرة والرك
كبة فلا يحرم نظرها **قوله** فيجوز اي بل يبيح ولو بشهوة ولو تكلم بها
من رام ادا م محتاج اليه وخرج بالنظر لمس ولو لا هي فلا يجوز له فيق
فوق كل من ينظر له وخرج بها افتها فلا يجوز له نظره له مطلقا واما
اقربها الامر اذا كانت بشبهها فافق بعض المتأخرين بان يجوز له النظر
اليه بغير شهوة كما قال العلامة الرمي كالمخطيب **قوله** منها اي الحركة
ولا يجوز نظر غيرها ويبين لها ايضا ان تنظر من ماعد ما بين السرة
والركبة **قوله** عيانا جميع النوازي اي بان الامة كالحره وهو من جوع
والراجح انه ينظر منها ماعد ما بين السرة والركبة كحكمه والحاصل ان
المنظور منها ماعد اعورة الصلاة فقلنا **قوله** فيجوز الخ محله اذا كان
محرم من حره او امرأة ثقة وعدم امرأة تعالج ذالك كما ذكره الشارح
وبقدم

وبقدم المسلم على الكافر والكافرة عليها وكذا الممسوح بعدهما
وبلحق بهما ذكر نظر الخائف والقائمة للفرج **قوله** للشهادة عليها اي ادا
وتحمل ولو ابي فرج الزاني والزانية وتؤدي الموضع ويحتمل ولد الكافر لا يبا
العانة وذكر ان حل اذا لدعت اهلها فبها لينة ونحو ذلك **قوله** فان تعد
النظر اي مشهورة **قوله** وردت شهادته اي فيجب عليه ان يصبوت نفسه
لذا **قوله** وقوله الي الوجه منها المعتمد انه راجع الي المعلمة فقط
علمت ان النظر للشهادة لا يثبت بالوجه **قوله** عند ابتاعها اي من الرجل
او الي العبد عند ابتاعه من المرأة **قوله** هل يجوز النظر الي المرأة
المسبية قال شارحها ولو بشهوة مثل الخطيب يجوز ان ينظر اليها ولو بشهوة
ام بغير قابيت ما هنا وما هنا كذا قال العلامة بن قاسم وقعت هذه المسئلة
في درس العلامة الرمي وتوافق فيها من الطلبة من قال بالحجوز ومنهم
من خفي قال وينبغي ان يعمل بالنظر فليجوز ان ينظر او قل ولعل الفرق انه
حي الله عليه وسلم امر بالنظر لمن وجهه من يردت كصاحبها وعلمه ببقا
المودة بينهما ولا كذا في الشرا لانه لا يلزم من الشراي الاستمتاع
فاليتأمل **قوله** فيجوز النظر اي بلا شهوة ولا فوق فتنة ولا ضلوة
فيما يظهر **قوله** لا عورتها اي فلا ينظر لها وكذا اعورة العبد ونظر الرجل
الي الرجل كالمحرم نعم لا تنظر الكافرة من المسلمة غير ما يبدوا عند الله
ويجوز النظر للتعليم ولو لمرة لكن بحكمة محرم ونحوه ومحل في غير مطلق
وامر دولو جميل سوا ما يجب تعمله في غير ذالك وغيره **قوله** صاحبها
بحسب اخطياع رجلين امر اثنين عرايا في قول واحد وان تباعدوا وحمل
ذالك الابوابين والاخ واقاه والنبت وامها والافت واضحا وفازع

في الاصول السبكي وفي غيرهم ان ركعتي وسبت مصافحة الرجلين والملا
 والمرتين وتقبل نحو الاسلحة قادم من سفر نعم يستحق الامر بالجل
 فتم مصافحتهم وكذا امن بهما من الكلاب والاصدم ونحو هذا فكل
 مصافحتهم كما قال العبادي واعلم ان المصافحة في جميع ما ذكره لا تفضل
 بل اقوي الا النظر بشهوة او فوف ثمنه في غير ما هو بين القيام لاهل
 الفضل ونحوهم الا ما لا يربوا ونفخها لهما لا لغيرهم الا الحاجة او ضرورة
 فمن غرضها يجب وخرج بالقيام نحو الركوع الواقع بين ايدي العلماء
 والصلح والامر او نحوهم فهو حرام ولو مع الطهارة واستقبال القبلة
 كما قال العلامة الكلي بن حجر والقيم بعضهم مولف **فصل**
 في بيان احكام ما لا يربى عقد النكاح الابن ركنان او شرهما او غير
 هما وشاري الاولين بقوله فيما لا يربى النكاح الابن ولو عن التارخ
 بهن لكان اولي وانسب **قوله** الابن اي ابي خاص او عام بنفسه
 او بهن بقوم مقامه **قوله** وهو الخ رابع للولي الذي تامل **قوله** اخر ازا
 عن الانثى الخ هو مفهوم من لفظا اولي عدل ايضا شرطا الذكوة والعدالة
 فيها ياتي تكرار او تفرج في المعلوم ولو سكت الشارح هناك المحترز
 الذي ذكره الي ما سيأتي لكان اولي وانسب **قوله** ولا يربى الا بولي
 ولا ولاية نعم ان وليت لولاية العظم والعياذ بالله تعالى مع منها
 ذلك للضرورة وتباسم تصحيح تزويجها وهو كذا في الكونح لا حاجة الى
 لرد العلامة زين قاسم في ذلك وقد الشارح المحضون بهما دون
 الولي لان المقصود منه عقد وتبينها ايضا بالعدالة دون الولي مع
 اعتبارها فيه ايضا لاسباب والمراد امن المصداق المشي ولا صل شاهدان
 عدلان ثنا

عدلان فامل **قوله** شاهدي عدل اي متعقبا بالعدالة
 وقد هاهنا بها دون الوالي مع اعتبارها فيه كما ياتي تبركا لفظا
 الحديث لا نكاح الابن ولي وشاهدي عدل قال شيخنا **قوله** منه ايضا
 الذكوة تذكرها في العدالة فيها ياتي تكرار او تفرج
 بالمعلوم ايضا فامل **قوله** وذكر اهلهم الخ منه يعلم ان الولي قد
 والشاهد بين من الاركان الخمسة وفي الزوج والن وجه والصبيغ
 كحمار وشط الزوج والكل وجه عدم الامرام ولا ضار وكونه معين
 وعلمه كل المرأة لم وشط الزوج وجه عدم الامرام والتعقبات وظلها
 عن نكاح وعدة والعلم بانها تنفقا فلا يربى العقلي الخ وان با
 بانته ذكره في الزوج او ان شتم في الزوج وجه وبكره نكاح من اتفق
 باحدهما او شر الصبيغ كالبيع وكفيها بلفظا صريح من متفق النكاح
 او تزويج ولو غير العربية ان قدر عليها صحت فمهما العاقدان **ح**
 والشاهد بين من تقدم لفظا الزوج او الولي ولا يربى بالصبيغ
 الا في الزوج **قوله** ويفتقر الولي اي كل واحد منهم على سبيل الشبهة
 كما اشار اليه الشارح واليه يوجب الكلام المهم بقوله شر ايضا فامل
قوله الي بسنة شر ايادي بعرف الشيخ مست باسقاط الثاني
 غير المفهوم لفظا شهادة من الجمع والبصر والخلق والقبلة وفهم
 اللسان العاقد بين وعدم كونها وليين وغير المفهوم مست
 الولاية من عدم الامرام وعدم حجب السفن ونحو ذلك **قوله** الا سلام
 اي يقيناني الولي ولذا الشهور ولو في نكاح كافر لمسلم فلا يربى
 بظاهر الاسلام او مستوره ان يكون بيلدا فلهما فيه المسلمون

والكفار وغلب المسلمون أو تساوا مع الكفار **قوله** فلا يكون
ولي المرأة كافر الخ لا يخفى ان اقتضائ الشارح في مفهومات الشر وفاقا
الولي فتماما في كلام المصنف وهو خلاف الصواب وما ذكره فيما يأتي
بقوله وجميع ما سبق في الولي لا يفيد عدم الاعتراض عليه فتأمل **قوله**
الا فيما يستتبه المصنف بعد اي في قوله الا انه لا يقتضي كساح الذم
الخ فتأمل **قوله** او تقطع اي فلا يعقد حال جنونه وتثقل الولا
يلا بعد خلافه حال افاقته حيث لم يكن فيه ضل فلا يبرح عقد في ١٥
لانه هو الولي ح وكذا الشاهد ان ومن ذلك علم عدم الصحة في
محل النفل بخيل في عقلم فتأمل **قوله** والرابع الحرية اي العلم
في الولي والشاهدين يقيضا فلا يبرح مع الحرية للتوبة بتغيير مام
في الاسلام **قوله** فلا يكون الولي عبدا ويجوز للبعث ان يزوج امته
بالمالك كما لا بالولاية **قوله** ويجوز ان يكون اي العبد **قوله** قابل في
الكساح اي لنفسه او بالوكالة عنه غير مخالف الايجاب فلا يكون ولا يل
فيه وارا **قوله** المسلم على الامام المصنف غير مستقيم فتأمل **قوله** والخامس
الذكورة اي ولو في الواقع فيكفي الانتفاع في الذكورة في الخنثى بعد
العقد لانه ليس معقودا عليه خلافا فيما مر فتأمل **قوله** فلا تكون
والخنثى وليين اي ولا شاهدين ايضا **قوله** والسادس العدالة
وهي لغة الاستقامة والاعتدال وهي فاعلم في النفس بمقتضاها
على اجتناب المحرمات والرد ابل المباحة فالصبي اذا بلغ ولم تقدر
منه كبره ولم تحصل ملك الملك لا يكون عدل ولا فاسقا والمراد
بها هنا عدم الفسق الظاهر فلا يبرح عقدا فاسقا وان اسره باي
نوع

نوع من انواع المحرمات فيكفي بالعدالة المستوية والظاهرة
وهي المعروفة بين الناس في الولي والشاهدين نعم لا يضر الفسق
في الامام الاعظم ويقعد حكمه فاصلي لقروم قال شيخنا شيخنا شيخنا
للعلامة الرمي ويكفي في صحة العقد ثوبه الولي حال العقد فتماما انتهى
واقره مشايخنا **قوله** فكساح الذميه اي الكافرة بمعنى العقد عليها
لمسلم او كافر ولو عتقه بمسلم **قوله** الي اسلام الولي اي خيلها العدل
في دينه وان اختلف ملقها الا بالحرية وعن ما لا يرت نعم المرتد
لا ولاية له مطلقا ولا يبرح من قاضي الكفار من زوج الكافر فمت
مسلم **قوله** فيكون كونه اي سيد الامه **قوله** فامتنع اي وكذا كونه
وتقوا محتاتا او مبعوثا وكافي في كافي لانه يزوج بالمملك لا بالولاية
فاقتض الشارح على اخراج الفاسق غير قيد الا ان يكون ناظرا الي تغيير
المصنف بالعدالم فتأمل **قوله** فلا يقدر في الولاية اي ولاية التزوج
لحصول المقصود بالبحث والسماع قال شيخنا اي من حيث صحة العقد
لكنه يوكليهم اي تفت المهر فمتا منتهى لا يقدر الخ سوا في
الولاية ان كان لم اشارة مفهومة او كتابة كذا الزوج الا
بعد ثبوت ان اراد هو ان يزوج فان لم يخلف باشارته الفطنون
بأش العقد بنفسه والاولى من يقدر لم اشارة او كتابة وان كانا ه
كتابين بين ولا يبرح الكساح بنفسه لانه لا يبرح بالكتابة **قوله**
تقد كل واحد من هذه الشر وطبق الولاية فلا بعد الا الاوام
فينقلها للحاكم ومثل عيية الولي مسافة قدر وعظم واردة شر ورج
موليته وعدمه من اصله وقد نظم ذلك خمس عشرة

تقرر حكمها منها للحاكم الولي وعظمه وسكاهم وكذا غيبة
 مع الاحرام **قوله** في الامح الخ هو المعتمد **فصل** في بيان احوال
 الاوليات ترتيبا وافبارا غيرهما وبعد احكام الخطية بغير الخواص
 يتعلق بها ولها فصل سابقا من بعض الشرح **قوله** واولي الولاية
 الخ ان فعل التفضيل على عايات بالفضل المطلق الولاية لا ينفك لذكر
 العقد فهو يعني مستحق له دون غيره اذ لا حق للمجد مثلا وجودا
 الاب واسباب الولاية اربعة كما بان في الابوة والعمومة والاعتنا
 والسلطنة **قوله** اي احق الاوليات هو بيان معنى الولاية لولية لا فائدة
 ان المراد منها منها الوصية التي هي عدم الصحة من غير لا يعني
 الرضا قال شيخنا واليقين بفعل التفضيل اشارة الى ان الولاية
 ثابتة للجميع مع الترتيب لا على الترتيب كما مر في الاشارة اليه فتأمل
قوله الاب ثم المجد لو قال الاب وان على من جهته كان اولى واضر
 فتأمل **قوله** ويقدم الاقرب الخ هو مستفاد من التشييم بها قبله
 فتأمل **قوله** ثم اب الاخ للاب والام الخ مقتضاه ان اب الاخ المسمى
 الشقيق البعيد يقدم مع عايات الاخ للاب الاقرب منهم وهو كذا
قوله وان سفل كان الاولي ان يقول وان تراخى هذا او ما بعد
 فتأمل **قوله** فيقدم بن العم الشقيق الخ اشارة الى ان المراد من
 قول المسمى على هذا الترتيب هو هذه القور فقط اذ الم يبقى غير هذا المراد
 بالعم عم الميت وعم وبن العم كذا نعلم لو زاد احد بنى ام باقوة
 لام او بنوه او عتق او نحو ذلك قدم الاخر وحينئذ علم ان الابن
 لا يزوج من حيث كونه ابنا فتأمل **قوله** فاذا عدم العصيان ونحوه
 بعض

بعض السبلح عدت العصبات وهي اولى كما مر في بعضها ايضا
 العصبة **قوله** الذكر هو اصل ان عن الانثى المعتقة ولا جل التميم
 فيما بعده فتأمل **قوله** ثم عصباته اي المعتقة لا يقيد كونه ذكرا
 فتأمل **قوله** عايات ترتيب الارث اي بالاولا فيقدم الاطرح وابن الاخ على
 الجدة والعم وبن العم عايات الجد **قوله** من زوج المعتقة بغير النكاح
 ولو قال من يزوجها كان اولى واضر **قوله** عايات المعتقة بفتح التاء
 ولو قال عايات العتقة لكان اولى واعلم فيقدم بن المعتقة عاياتها
 ولا يعبر في تزويج العتقة اذن معتقها وبكفي سكوت العتقة المبكر
 اذ نهى للولي **قوله** ثم الحاكم يزوج اي من بني ولايته فقط لا يزوج
 البالغة المحنونة عند فقد المخرج عند انما الولي وحسبه اذ توار
 او غير ذلك كما تقدم ومنه القفل بان دعت رشيدة الى كفو عند
 حاكم وامتنع الولي دون ثلاث مرات فاكثرت انتقلت الولاية للابعد
 لانه فسق الا ان غلبت طاعته على معاصيه وكذا انكاحه وعيسته
 فوق مسافة القهر وامرامه وتعزيره ونحو ذلك مما تقدم وقد **قوله**
 بعضهم ذلك فقال يزوج الحاكم في صورته انت منصومة على عقوب
 عدم الولي وفقدته ونكاحه وكذا اكنية مسافة قاصر وكذا ان
 اعما وجب مانع امه بلحج نوار القادرين امرامه وتعزيره مع
 عظمه اسلام ام الغريم وهي لكافر فاذا فقد الحاكم جاز للزوجين
 ان يوليا امرهما من عدل لا يعقد لهما وان لم يكن محتمد ولو مع وجود
 محتمد عاياتها ظاهر اطلاقهم بخلاف ما اذا وجد الحاكم ولو فاكم ضرورة
 فانها لا يجوز لهما ان يوليا الا محتمد ولا فرق في ذلك بين الحضر

والسفر في الحالين **قوله** وهو التماس الخ وقيل هي ما يفعل الخاطب
من الطلب والاستئلاف والاستعلاء في قول لا يفعل وقيل من الخ
وهو لسان الذي لم فعل لأنه شأن من الشؤون ونوع من الخطوب
وقيل من الخطاب أي الكلام لأنها نوع مخاطبة يخرج بين جانب الرجل
والمرأة وقيل غير ذلك بشرط الخاطب أن كل لم نكاح المخطوبة
فلا يجوز الخطبة قبل في نكاح أربع غير المخطوبة كإتلاف المأوردي
في فاس بعضهم علم خطبة بنت في منكر الجمع بينهما وبين زوجته
لو خطب فبها دفعة أو مرتين أو أربع أو خمس أو ست فخطبة واحدة
حتى يتكح إبعاضهن أو ينكحهن **قوله** من المخطوبة لو قالها لم ولا
بنة المخطبة كانت أولى وأعم ومثل النفقة في زمن العدة **قوله**
ولا يجوز زاي فيحرم ولا يبيع العقد المرتب عليها وكذا ما بعد ما **قوله**
أو إطلاق بابت وكذا يفسخ أو انقضاء أو موت أو في عدة شبهة
نعم لصاحب العدة أن يهرج بها أن حل لم العقد عليها بان كانت
طلاقة رجعيًا ولم تكن في عدة شبهة **قوله** وكفى أي لا يحرم
ولكن لا يبيع العقد عليها **قوله** كقول الخاطب الخ قال شيخنا الركني
ولا كراهة في أن يقول المسلم للمجوسية ونحوها إذا سلمني تزوجك
لأن الحمل على الإسلام مطلوب بخلاف الكافر للمسلمة انتهى قال العلامة
بن تاسم ولم يتعرب الأصحاب ولا يخبرهم لهذه الصورة **قوله** أما المرأة الحرة
الخ وجواب الخطبة يعطى حكمها حل وحرمة **قوله** وعن خطبة سابقة أو
أي فتحرر الخطبة أي الخطبة التي كانت بشرط أن تكون الخطبة الأولى جائزة
وأن يجاب الخاطب ممن يعثر صوابه بالتزويج وان يعلم الثاني بالخطبة
ونحوها

ونحوها وانها بالتزويج وانها تمت تقربا فابتدأ ولم يعرف من الأول
عنها ولا فلا حرمة عليهم **قوله** بوطي أي ولو من غير آدمي كفر مثلاً **قوله**
والبرك عكسها لو قال والبكر خذها لكان أولى وأحسن وهي بكسر الباء لم
تزل بكارتها وان وطيت كالغور أو زالت بكارتها بغير بولي كسقطه
وبشدة صيف أو با صبح ونحو أو خلقت بلا بكارة أو زالت بكارتها
بوطيها في دبرها ونحو ذلك **قوله** أجازها بمعنى أنه لا يحتاج في نكاح
نكاحها إلى أدائها صغيرة كانت أو كبيرة عاقلة أو مجنونة محتاجة لنكاح
أو لا ويندب لم استئذان البالغة العاقلة وكذا أهل صفته ويكفي سلقها
ويجب تزويج المخطوبة البالغة بشرطه وتصدق في دعوى البكارة بيمينين
وان كانت فاسقة وكذا في دعوى المشوبة قبل العقد ولا تنال عنه
سببها أما بعد العقد فلا يقبل قتلها ولا يستنابها ولو قال العقد لا لايلز
علم فساد النكاح مع إظهار أنها خلقت بلا بكارة أو زالت بكارتها بغير
وطي أو نحو ذلك **قوله** ان وجدت شروطها الأصاير المعقولة للحكمة العقد
أو لجواز الإقدام كما سيظهر به فيما يأتي **قوله** غير موطوءة الخ مستند
لأنه المقيم فتأمل **قوله** وان تزوج بكفوا الخ هذا شرط للحكمة العقد
ومثله يساره بحال الصداق وعدم عداوة بينهما وبين الولي ظاهرة
بحيث لا تخفى على أهل محلقتها وبينها وبين الزوج ولو باطن ولا يخل بحج
كراهتها من غير من ولو نكح كبراً وهرماً أو غيرهما وان كره زواجها لم يبد
قوله بهن مثلها من نقد البلد هذان شرطان لجواز الإقدام على العقد
لأنه لا يخلو ومثلها كون المهر حال قال بن العباس عدم نسك عليها
وعدم تفرق بها شترته كمن يسحق فها ونحوها **قوله** والقب الصغرى أي

العائلة الحرة **قوله** لا يجوز لوليها اي الاب والجد وغيرهما بالاولاد
ليس له اجبار البكر كما علم مما مر **قوله** لا بعد بلوغها اي طلاق البكر
الثلاثي ثلثي الله عنهم رضي الله عنهم واذنها اي باخبار امرأة ثقة
ببعضها اليها وامها او ولي فان زوجه او ولي بعد رجوعها عن الاذن
له وقبل علم لم يجر **قوله** لو كان كان لها فريضة اصلية فوطيت في
احدها وزالت بكارنها مارت ثيبا بخلاف ما لو طلق كان احداهما
اصلية والاخر زائدة او شتبه الاصل بالزائد فلا يصير ثيبا للشكر في زوال
الولاية لانه يحتل ان يكون الوطى في الزائد فتأمل **فصل** في بيان
اصحاح محرمات النكاح وما يثبت به التحريم وكلامه شامل للرجل
للنكاح الموبد وغيره كما يدل عليه ما مسياتي واسيا به الاصل في ثلاثة
القرابة والرضاع والماهرة واما افتقار النكاح الى الجاه والاشغال فله عند
عند شيخ شيخنا تبع للعلامة الرضائي نقل عن افتاء والده ان ليس مانعا
فتجوز المناكحة بينهم قال شيخ شيخنا وله وطى زوجته الحية ترى
غير صورة الادمي حيث علمها وكذا علمهم ووافق في ذلك العلامة الحلي
والمحرمات بالنسبة ظاهرا مشهور وهو ان يقال تحريم علم اصوله ووطى
وفصول اوله وقوله واول اصل من كل اصل بعد الاصل الاول وهذا
الضابط المذكور للشيخ اي اسمى في الاسفل في وتليده المتبع
اي منصور البغدادي ظاهرا مشهور وهو ان يحرم على الرجل الذكر من
نسب القرابة من لادلت تحت اسم ولد العمومة واخوه ولم يلفها
فصل ساقتها من بعض الشيخ ايها **قوله** والمحرمات اي من حيث زنا
صحت بالعقد عليهن فخرج به نحو عممة الزوجة وقاتلها ونحو ذلك
مما سياتي

مما سياتي في كلامه وغيره فانه يحرم بالنسبة للرجل **قوله** بالنسبة
اي في القران والحديث وقليم الاجماع **قوله** اربع عشرة الوص
انتهت ثمان عشرة في النكاح الموبد واربع في غير النكاح
عيا ما سياتي فتأمل **قوله** سبع بتقديم السنين المهمة في الموصدة
قوله وهي الام وبي بعض السبع وذهبت الام الحرة وهي اولى **قوله**
وان علت اي فهي كل انثى ينتهي نسبها اليها بالولادة ومن جهته
الاب او من جهة الام بواسطة او غيرهما **قوله** وان سفلت اي ه
فهي كل انثى ينتهي نسبها اليك بواسطة او غيرهما **قوله** من زنا
مستحرام اي بان حلت امرأة احببة غير محجزة من منسب الذي فرج
منه عا غير وجه الحل بوطى مستحبا بغير يد طليقتهم وامر تسمع بلبس
النكاح كذا **قوله** فتحل له اي بدليل انتفاء اصحاح النسب بينهما كما
كلا رت ونحوه فتأمل **قوله** عيا الاجماع هو المحمدي **قوله** واما المرأة
فهي تحل لها ولد لها من الزنا اي بخلاف الرجل والفرقة بينهما ان الرجل
انفصل منه وهو نطفة تدرة لا يعيا بها وامرأة انفصل منها وهو ولد
كامل فهو منسوب اليها في جميع الاموال بل ويرث منها **قوله**
والاضمة هي بنت من ولدك من ذكره وانثى **قوله** والحالة وهي اخت
انثى ولدتك من جهة الاب او من جهة الام بواسطة او غيرهما **قوله**
والعممة وهي اخت ذكر ولدك من جهة الاب او من جهة الام بواسطة
او غيرهما ولو قدم الملم العممة في الحالة لوافق نظم الالة فتأمل **قوله**
وبنت الاخ اي مشقيقا كان اولاد او لام **قوله** وبنات اولاده اي الاخ
قوله من ذكره وانثى وهو تعميم في اولاد الاخ فتأمل **قوله** وبنت المات

من اي عيا ما ذكر في الذي قبله **قوله** و بنت اولادها صوابه و بنات اولادها **قوله** وانتات الخ قال شيخنا مخرج كلام الملم ووافق عليه الشارح ان الآية ليس فيها الا اثنتان من سبعة الرضاع و رده عن المفسرين بانها شاملة للمسيح لان السبع في النسب حرم لاجل الولادة منه او من اصوله فذكر الامهات الاول والاخوات للثاني فتأمل **قوله** في الآية وهي قوله تعالى و امها تكم الا اني ارضعناكم و اضوا تكم من الرضاغة **قوله** في كلام الملم اي في قوله و تحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب **قوله** و اطهر مات بانفس اي تحا حرم و موضع الشارح فيم كما صنع في الذي قبله لكان اولي و انسب فتأمل **قوله** و لرؤية اي من النسب او رضاع و كذا ابناتها و بنت ابنت الرضاغة و بناتها كما ذكره البغوي في تفسيره من هذا يعلم تحريم بنت الرضاغة و بنت الرضاغة لانها من بنات اولاد زوجته و هذه المسئلة تفسيده جد يقع السؤال عنها لثبوتها لها **قوله** اذا دخل في الام اي و طهرها بوطي صحيح او فاسد و قيد في الروايات الوطي في يكونه في حال حيات الام و الا فلا تحرم عليه لان ذلك لا يهيء دخول فان لم يدخل بها لم تحرم عليه بنيتها الا المنقضية بلعان فتحرر عليه و تنقذ حرمها الي سائر محارمها لانها لا تنقذ عن قطعها اذ لم يستحقها و ثبت لها جميع الاحكام و لا قطع بمرقتها مال الثاني و عكسه و لا يقتل بقتلها وان كانت مصرا على النفي و غير ذلك و المعتمد عدم النكاح بفسادها و جواز النظر اليها و الخلوة بها لا تنال بتقدي بالشك و مثل الوطي استدلال وانها لم يغير العقد الصحيح لان كل من وطئ امرأة بشبهة فرضت في اباب و انما يجوز م علم اسمائها و بناتها و لا تحرم بنت زوج الام و الامه و ابنت زوج البنت و الامه و الام

ولا ام زوجة الابن ولا بنتها و لا زوجة الرضاغة و الام زوجة الاب و لا بنتها و لا زوجة الرضاغة و لا زوجة الرضاغة **قوله** و زوجة الاب و ان عيا و زوجة الابن اي من نسب او رضاع و لم يقيده الملم بالذوق فيها لان كل منهما يحرم بالعقد الصحيح **قوله** بين المرأة و بنتها اي سواء كانت من نسب او رضاع و لحا حرمات كل اثنتين اريد الجمع بينهما فحرم لا احدهما ذكر و الاخر الا اني فان حل لم يحل لهما جميعا و لا لبا و لا فلا **قوله** فان وطئ واحدة اي ولو مكرها او جاهل و كانت حلالا له خلا عن بوطي محرم او محرم سبية **قوله** كبيعها اي كل او بعضا او كتابة كذا في الاصناف و احرام و رده و تحريمها نعم لو ملك واحدة و نكح الاخرى حلت له المتكوجة دون الاخرى سواء كانت الاخرى موطوءة قبل النكاح ام لا **قوله** او تزوجها اي او بنتها **قوله** و امها و الملم و يحرم الخ هذا عدم ما قبله فتأمل **قوله** و سبق اي في كلام الملم **قوله** و من دالح بالبناء للمفعول اي يثبت الخيار للزوج في فسخ نكاحها **قوله** تحسنة تجوز اي بواحدة منها سواء كان قبل الوطي او حدث بعده فتأمل **قوله** بالجنون و هو من ينزل الشئ راي الادراك من القلب مع بقا الحركة و القوة في الاعضاء كما تقدم في فصل الاحداث مع زيادة قول جمع **قوله** خلاف المتن في اي فيما اذا دام و اعتمد العلامة الخطيب كلام المتن في قال بعض العلماء و ان نكح من الجنون و كذا الجمل كما قال في الامام الشافعي رضي الله عنه **قوله** المجذام بضم الجيم اي المستحكم و يكتفي في استحكامه اسوة اذا العلق عيا الرضاغة و ما جرب لم ان يافد من دعت حب العقب و مرارة الشرا من امشاد و بية و يخلطان معا و يدرك

المكراس
تلا شق

مل

بعضها ثلاثة ايام فانه يرى **قوله** البرص اي المستحكم بقوله اصل الحرة
وهذا يجري فيها ياتي في الرجل ايضا ومما جرب لم ان ياخذ ما لورد
ويطلى به ثلاثة ايام فانه يرى **قوله** فخرج الميهق وهو يفتح الباب لها
قوله وهو ما يغري الجلد للح وسببه سواد من ج الانسان وظل في
طبيعته ولذا قال الاطباء من افتقدوا الحاشي ما كانا صاحب بهق
او جرب فلا يلبس من الانفسه **قوله** الرقيق يفتحها الى المصطب والمشاة
الفوقية ومثل الغزن ولا تكلف لزوجته ازالته وان ازالته ولو بفعل
غيرها وامكن الجماع فلا ضار له ولا يجوز للامه ازالته الا باذن سيدها
قوله كالبحر اي والخن ونحو ذلك **قوله** وسبق معناها اي في كلامه
قوله الحب يفتح الحكيم وتشو يد الباء وهو اسم المطلق القطع سواء صبح
الذكر او بعينه او اعلم من ذلك وخصصه العربي بالذكر فتأمل **قوله** وهو
قطع الذكر اي ولو بفعل الزوجة كمارجعي في الرضعة واصلها **قوله** فلا ضار
الح فان تنازع عاينهم صدق هو دونها **قوله** وهو كان اولي ان يقول وهي
الدهم الا ان يقال ذكر الضرب باعتبار كونه فاسا فتأمل **قوله** بضم العين اي
مع تشديد النون مأخوذة من عنان الدابة اي لحامها لانه يمنعه عن
البر **قوله** عني الزوج اي الملقب ابتداء فخرج به الرضعة المحققة لانها لا
تثبت الا باقرار الزوج او يمينها بعد نكوله وخرج بالابتداء ما لو حصلت العنة
بعد وطء ولو مرة فلا ضار ومما صرح به العلماء ان الرجل قد تحصل له العنة
في امرأة دون اخرى **قوله** في القيل قبل لا بد منه **قوله** الرضعة فيها اي الفاظي
اي والغورية فيها ويشترط في الفسخ بالعنة ضرب سنة لم والرفع بعد الي
الفاظي سواء الح والرقيق ولها الاستقلال بالفسخ حيث ثبت واذا لم يثبت الوطء
فانكرت

فانكرت صدق بيمينه **قوله** ولا ينفرد الزوجان الح هذا هو المعتمد الا العنة
بعد اثباتها عند الحكم فانها تستقل بالفسخ كما مر **قوله** كما يقتضيه كلام
الماوردي وغيره اي وهو المعتمد **قوله** لكن ظاهر انهما اي انها الشافعي وهو
موجود **فصل** في بيان اقسام البهق من يد الكلدان وغيره
بالله ويقال له مهر ونخل وعطية وغير ذلك وقيل البهق انما وجب بالعقد
والمهر ما وجب بغيره وقيل غير ذلك والاصل فيه قوله تعالى وانوا لساحد
قاتنن نخل وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد الزوج التمس ولو فاتهاست
صديق قال العلامة البرلسي وهل هو عوف او نكاح وقضية للزوج قوله
صاها امر عني انتهى قال شيخنا البايي والظاهر منهما الثاني لانه كما
يستتبع به بل شوقها اقوي من شهوة **قوله** افصح من كسر ها وقال الر
مختر عا الطر انهم عند احيى بن البرقي **قوله** اسم للشديد البهق فتخرج
الصاد في مكانه اشد الاعواف لزوجته من جهة عدم سقوط طم بالتمزق في
قوله اسم المال اي قالها **قوله** او موت لو زادا ونفوت بيت بضع قول كراع
ورجوع شهوة ونحو ذلك لو في المراء فتأمل **قوله** ويستحب اي للعاقدة **قوله**
تنهية المهر الح وقد يجب كما لو زوج صغيرة باكثر من مهر مثلها قال في الرضعة
واصلها ولم يكن ركنا كالبهق ولان الرضعة من النكاح الاستمتاع ونحوه
وذلك قائم بالزوج ومن فيها والسنان انتهى اقوله العلامة البرلسي **قوله**
ولو في نكاح عبد السيد امنه به تلك العلامة الخطيب تبع لما في الرضعة
واصلها واعتمد شيخنا كماله العلامة الرمي عدم استحبابه الا ان يكون
العبد مسقيا فتأمل **قوله** اي شئ كان اي مما يبع ان يكون ثمة كما ياتي
في كلام المهر ولو عقد بها لا يتم له فسد العقد ورجع الى المهر المثل وينتد

ان لا يدخل على النوجة حتى يدفع لها شيئا منه خذوا من ذلك من
ما اوجبت وكونوا كونه حال وموكل البعث حال والبعث موكل قال
بعثهم وحكمه زالت ان الله تعالى لما خلق صوي اشتاق لها ادم
واراد ان يجيها فقال له لا يادم حتى تؤدي مهرها فقال وما مهرها قال
ان تهلي علي محمد عليا الله عليه وسلم الزمرة في نفسا حذفتها خمسة مرة
وتنفس فقال له يادم الذي صليته هو مقدم الصداق والذي بقي عليك هو
موضه ثم راسيتي بستان العاقلين ان الله تعالى لما خلق صوي قال له
ادم يارب زوجني منك صوي فقال يادم حتى تعطيني مهرها فقال وما مهرها يارب
قال مهرها ان تعطيني صبي مائة مرة في نفس فما ادم سبعين مرة ثم انقطع
نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي
عليك هو مهرها من حالك والموكل **قوله** عن عشرة دراهم اي فا
لصدة لآبا صبغة رضي الله عنه لا يجوز اقل منها **قوله** عيا خمسمائة درهم
اي لانه صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لنسائه وبناته وامامه اداق
ام صبغة رضي الله عنها فحات من النجاشي ربيعة دينار فلا يعثر
يستحب ان يكون من الفضة لا من النحاس وخرج عن عمر رضي الله عنه في
خطبة لا تغالوا بعد اقل النساء فها لو كانت مكرمة في الدنيا وتفق في عند
الله تعالى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اولي بها **قوله** وهو كذا
وهو المعنى **قوله** صح العقد اي مع الشراة **قوله** وهذا اي عدم تهمة
الصداق في العقد **قوله** معنى التقوى وهو جعل الامر الي غير صوي قال له الا
هال ومنه قول علي رضي الله عنه لا تصلح الناس لاسرة لهم ولا سرة
اذا جالهم سادوا قال شيخنا وذكره الشارح اخذها بعد في كلام المصنف وليس
كذا

كذلك لان عدم ما ذكره يكون بغير تقوى يجب فيه مهر المثل بالعقد
وتدريكون بغير تقوى ولا يجب فيه بالعقد شيء وهو الذي اشار اليه المصنف
فيما ياتي **قوله** ويصير رأي التقوى **قوله** تارة من الزوجين لا يحق
ان هذا ليس من التقوى في العقد الذي اسلام فيه وانما هو سبب يجوز
تقوى في الولي في العقد فتأمل **قوله** الراسية اي ولو كانا لثمن السيف
المهرية **قوله** فيجن زوجها الولي اخ هذا يقال له تقوى بغير الصنع اذا كانت من
الولي لئلا يزوج والاخر تقوى بغير المهر تقوى لولي زوجي بها شئت او بها شاء
فتلا من مثالا **قوله** او سكت لحي لا يتي للسيد في تقوى بغير اتمته ولو دخل
بها الزوج لان الحق له وقد استقام **قوله** بثلاثة اشياء اي بواحد منها
كما هو معلوم والا فغيره تناقض ما ذكره بعد فتأمل **قوله** ان يقرض
الزوج اي يقدره **قوله** عيا نفسه اي قبل الدفول لغيرها من غير طلبها او طلب
يطلبها منه ولها الامتناع منه حتى يقرضه لها ولها بعد الفرض حسن نفسها
حتى تقبض جميع المهر ومن لها ان لم يوجلا بها حل معلوم ولو كان المهر دون
مهر المثل بخلاف الذي يقرضه الحاكم فلا بد ان يكون مهر المثل **قوله**
ان كانت دون مهر المثل كالحاكم لم يكن من نقد البلد او من موكل والا
فلا يعثر رضاها **قوله** او يقرضه الحاكم اي الذي تقع الدعوى بين يديه
عند تنازعهما ورفع الامر اليه لكن بشرط ان يعلم مهر المثل فيقرضه **قوله**
ويكون المهر ومن عليه اي من جهة الحاكم مهر المثل حال من نقد البلد وجو
عليه وان لم يقرضه الزوجان كما سيذكره بعد **قوله** ويشترط علم القاضي به
يقدره اي مهر المثل وهو معلوم من اعتنا بقدره فيما يقرضه فلا يجوز له
الزيادة عليه ولا التقص عنه الا برضاها وخرج بالقاضي الا يرضى فلا يجوز له

فرض من ماله والمفروض متى علم حكم المسمى الصحيح بشرط بالعلم في قبل
الوطي فان طلقها قبل ذلك فلا شيء لها **قوله** او يدخل ان وجب بها اي يملوها
ويؤتي صنف او احوام او نحو ذلك **قوله** المفوض بكسر الهمزة وفتحها والفتح
او صلح **قوله** فيجب لها مهر المثل بنفس الدفول اي وان ربيت بان لامهر لها به
قوله في الاصح اي ان كان اكثر من وقت الوطي والا غير وقته لان الرجوع اعتبار
اكثر المهر في اوقات ثلاثة قاله الوطي قاله العقد وما بينهما **قوله** وان ما
احد الزوجين اخرج اثنان من المال ان الموت ولو بالقل من نفسه او من
اجنبي كالوطي في ايجاب مهر المثل وكذا باعتبار اكثر في الاموال الثلاثة المذ
كورة واعلم ان لامهر بالموت في الشكاح الفاسد تناسل **قوله** في الاظهر اي
اي ان كان الشكاح صحيحا والا ففاسد لا يجب له شيء من مهر المثل **قوله**
في مثلها اي غالباً عادة في العرب والعجم ويقدم فيه النسب على غيره ويقدم
فيه ايضا اخت لا يوجب ثم لا ب ثم بنت اخ كذا كانت بنات ابنت ثم بنت
كذا كانت ام ثم اخت ثم جدة ثم بنت اخت ثم بنت قال وتقدم
القرى من كل جهة على البعدي منها ويقدم ايضا من في بلدها على غيرها ثم
بعد ذلك الاجنبية عنها ويعز في جميع ذلك سن وعقل وعنف ومال
ونفاص وعلم وشرف وبشارة وغيرهما مما يختلف به العرف **قوله** بل القاطن
الح قد تقدم هذا في كلامه فلجمع **قوله** صح جعله ثمنا ولو عقد بها
لا يتم له ورجع الي مهر المثل **قوله** صح جعله صداقا اي لقول ما الله
عليه وسلم في رواية اخرى غير الاولى التمس ولو درهما من صدق **قوله**
وسبق اي في كلام الشارح **قوله** ويجوز ان يبتز وجهها الخ فلو تنازعا
في البداية بالتسليم في هذه المسئلة قاله القياس انه يفسخ الصداق ويؤمر
بدفع

بدفع مهر المثل لعدول ثم تومر بالتمكين ثالا العلامة بنت قاسم وهذا ملحق
في الدرس فيما علمت ونقل شيخنا عن شيخه انه كالموطي فيجب على التسليم
فل جمع **قوله** معلومة اي للتمكيد بين ما يجوز الاستحباب لها سواء التزمت
في ذمته مطلقا او بما عينه وهو ثا در عليها بان كان بيع ثما فان لم يكن
او كانت مجهولة عند الصداق ويرجع الي مهر المثل وسواء كان النكاح
لها او لعبد هام مطلقا او لولدها الصغير الواجب عليها تعليمه بحكم ولداها
الصغير **قوله** كن تعليمها القرآن اي سواء كان كلفا او سورة من معينة
او قدر معينات سورة معلومة لكان ان قرأه عليها او كانت تعرفه و
مثل القرآن القيم والحديث وسماح والشعر الجاني والخط وغير ذلك سواء اذا
طلقها قبل النكاح قبل الوطي او بعده استمر وجوب التعليم قبل الوطي او بعده
استمر وجوب التعليم على نفسه او غيره نعم ان كان التعليم لها على عينه تعذر
التعليم ويرجع الي مهر المثل قال شيخنا البايع محل تعذر تعليمها ان لا
يعد ثما بنفسه لنفسها وان لا يقرب من ماله ثما عاها زوجته الصبي فان
لا يقرب وجهه له يحتاج جد يد وان يكون ذلك له وقع بان يتعد تعليمه
بمجلس ومجالس وان تكون نكاحه تشتهى وفارق هو تعليمه الاثنية لقوة
التمهة قيم بجهول نوع ودور زيادة تعلق ونحو ذلك ولو ثارتها بعد
التعليم وقبل الوطي رجع عليها بنصف اجرة مثله لا بنصف المهر لانه لعين
تقتضيهما وتلفت يديها **قوله** وسبقها بالطلاق اي ولو بنفق بطل البهاو
بتعليمها على ثما باينا كان او رجعا لكان بعد انقضاء العدة وتنقوض مره
الرجوع بغيره **قوله** باسناد قال المني قبل الدفول اي الوطي ولو في الدرس
قوله نصف المهر الخ مراده من هذا ان الفرقة من الطلاق او غير ان لم

منها ولا يسبها تنشر المهر يعود نصف الى الدافع ولو اجنبا فمهر عليهما لم
يكن الاجنبي اباه او جد اولم يقدر في صفة اياه فان تلقى وصي نصف بدل
فان كانت الفرقة من جهتها كالملا مها ولو تبعها او فسختها بيعها او ردتها
وحدتها وارضاها وامها لم والزوج له امر في مفرقة او كانت بسببها كمن
يبعها سقها مهرها كده في جميع ذلك سواء وجب بالعقد او بالعرف **قوله**
كما سبق اي في كلامه **قوله** في الجديدة الخ هو المعتمد خلاف الامام ابي حنيفة
رحمى الله عنه **لا تقول** لا يسقها مهرها وكذا لو قتلها زوجها او قتل الامة ابني
او قتل الاجنبي الحرة لا يسقها مهرها **قوله** فانم يسقها مهرها وكذا لو قتل السيد
زوجها او قتلته في زوجها فانم يسقها مهرها وكذا لو اشرك الزوج و
والسيد في قتل الامة فانم يسقها مهرها جميع عند العلامة الرضائي تعليقا بجانب
السيد وعند العلامة الخليل يسقها نصفه ومثل لو قتل السيد وغيره المبعث
ولو قتلته الحرة في زوجها قبل الدخول بها يسقها مهرها كما جزم به صاحب الا
نوار واعتد به الشهاب الرضائي **خاتمة** المنتعة بضم الميم وكسر ما قبل
الساكن كما ان لم التوقي فيبغى تعريفها عنها واشاعة حكمها لهن وهي
لغة ماضية من المنتعة وعرفا بالحب في الزوج دفعه من زوجته المطلقة لم
يجب لها نصف مهر ان كانت الفرقة لا بسببها ولا بسبب غيرها ولا بسبب
ملكه لها ولا بسبب موتها او لاحدها وبين ان لا تنقص عن ثلاثين
درهما خالص وان لا يتبع نصف المهر ان كان اكثر من ثلاثين درهما مثلا فان
تنازعا في قدرها قدرها خالص باجتها ده حسب ما لها من ميسار واعسار فيها
وصفة فيها ولا فرق في وجوبها بين المسلم والكافر ولو كان حنيفا والمسلمة والناس
والحرة والامة وهي سيد الامة وفي كسب العبد **فصل** في بيان احكام
الوليمة

الوليمة مشقة من الولم وهو الاجتماع سميت بذلك لاجتماع
الزوجين فيها ونظما فصل سافط من بعض النسخ **قوله** عيا العرس
اي لا جلم وهو بضم العين اسم للعقد وكسرهما اسم للزوجة
الحادث سرور اعيانها ثم تحت لغيره كوضحة الموت والسرور وهو
الكل ما يسهل به الانسان واقلها المكنش شاة وينسحب فيها ما يستحب
في العقيقة كما ياتي ومنه ان لا بكسر عظم ما يذبح **قوله** وانما
عها كثيرة اي يتلخ عشرة او واحد عشر وقد جمعها بعضهم في قولهم
ان الولد لا يبع عشق واحد **قوله** من عدها قد عن في اقرب
فانحرف عند نقاسها وعقبة **قوله** للمطفل عند الا عذار عند ختانه
ولفظ قرأت واداب لقند **قوله** قالوا الكذا في لحدقة وبيان
ثم الملاك لعقده ووليمة **قوله** في عرسه فاحرص على اعلانه
وكذا كداسة في سبب شر **قوله** وكبره لبنائه لمك
وتعيقه لغدومه ووضحة لمصيبة وتكون من ميراثه
وانما صلت الوليمة لا تنصرف الى الوليمة العرس فقط فامل **قوله**
واجب اي تجزى الصحيحين اذا ادعى احدكم الى وليمة العرس فليأتها
قال العلامة المناوي وهذا في غير النفاذ اما هو فلا يجب عليه الا
في محل ولا يتم بل ان كانت المدعى ضومة او قلب فليتم ان شئنا
صم صم عليه الحضور وقال في الا حيا واذا حضر ينبغي له ان يقصد بالاجابة
الاقتدا بالنسبة متى ثياب **قوله** الاصح هو المعتمد **قوله** ولا يجب الاكل منها
اي بل يندب ان لم يكن صايبا ويحرم عليه الفل من فرض ويجوز من
نفل بل هو افضل ان شق عليه عدم الاكل **قوله** في الاصح هو المعتمد بشرط

الح هو من د مضاف فيعلم اذا الشوط كثيرة نحو عشر بين شوطا فتأمل
ان لا يخفى الداعي الاغنيا اي وليسوا اهل صفة والا لم يبقوا وجوب
الاجابة عليهم فلا في الشيخ الاسلام **قوله** بل تستحب اي في اليوم
الاول ونباح في الثاني **قوله** ونكره في اليوم الثالث محكم ان لم يكن
لصيف نحو مكان ولم يجعل كل يوم نصف مخصوص من الناس كما
يقع ذلك في مصر غالباً والاوجب الاجابة وان زاد على ثلاثة
ايام **قوله** الامن عند رايخ لافضل لشارح ما قد منه بقوله بشرط ان لا
لا يخفى الداعي الخ رعيته هذا المكان اولى وانسب لان العذر شامل
لجميع الشوط والى منها ما تقدم فتأمل **قوله** اي مانع من الاجابة
كان الاولي ان يقول اي سقط الوجوب الاجابة لان شتان الاعداد
ذلك فتأمل **قوله** في موضع الدعوة ليس يتبدد اذ لو كان في طرفه مثلا
كان كذلك **قوله** لم يتعذر ضل الوقت الوليمة واستبلا البسلي
من كلام البغوي ان وقتها موسع من حين العقد فيدفع وقتها به
والاصل له فعلها بعد الدفول في المعينة وان يكون ليلا **قوله** او لا يليق
به مجالسهم اي خمسة او سبعة او كشف عورة او نحو ذلك ومن الشروعا
ايضا ان لا تكون الوليمة مال محجور عليهم امن مال من في مال مرام بل
تحرم عليهم الاجابة ان علم صفة مال ومنها ان يكون في حضوره
نهيهم او فلوحة محرمة كما مرة اضياف او امر او نحو ذلك ومنها ان لا يكون
الداعي طالبا للبلهانة او نحو ثاسف او مال ومنها ان لا يكون معذور وضرر
في تركها ومنها ان لا يكون هناك منكر كالتة لهو وفي شوطه فافقوا
او مربرا وجعل نحو شهر صور حيوان محرمة من فوعة بان لا تكون عيارها او
سباها

بساط او وسادة فان كانت غير محرمة نحو مقطوعة الراس او
الوسطاء او مخيطة بحيث لو كانت حيوان لا تغيب بذالك لم
يحرم عليهم الحضور وكذا الا يحرم عليهم في صور غير الحيوان كالاشجار
ونحوها نعم لو كانت المنكر من ولد بحضوره وجب عليهم الحضور اجابة
للدعوى وازالة المنكر **قوله** **نبيه** يجوز في الانسان ان يافد
من مال غيره ما يظن رضاء به من دراهم او غير ذلك يختلف ذلك
باختلاف الناس فقد يسمع الانسان بما ل دون اخره لشخص دون
اخر ويجوز للطيف ان ياكل مما تقدم له اذ لم ينته عن بل لا يظن
اكتفا بقربة التقديس ولا يتبرق بها لا يعلم رضى مصيفهم ولو لم يصف
اخر او نحو هذه مثلا ويملكه في مصيف في فهم ولا يتم ملكه عليه الا بالار
فلي ارض من فهم فهو على ملكه صام وبكره التلق للضيف وسبب ان
يقول ان رجتم وولد به ولصيفه كالي مرار امتعة دة ولا يبريد عيا
ثلاث مرات ويحرم عليه ما لم يعلم انه اكتفى ويندب لصيف
وان لم ياكل بان يقول له اكل طعامكم لا يبرر وصلت عليكم المالا
بكرة وذكركم الله في ملاعنده او اللهم واخلف عيا باذله وجعل
البركة فيهم او نحو ذلك ويجوز بل كل اكلة تمتش نحو مسكود دراهم
وغيره في الولائم كلها وحل للحاضر من التقاط مالهم يكن فيه
اذا اترك التقاطه اولى ويملكه الاخذ له ولورق قيقا
لسيده او غيره ملكي ولا يبرر ملكه عنه بسقوط
ملكه عنه ويسن ايضا ترك التبسط في الاطعمة المباحة
الا نحو العبيد وعاشور ومن قضا شقوق عياله كهر
مع التوسط ومن ايضا الكمال الحلو من الاطعمة وكثرة الايدي

عليه **تم** ادعم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه
ولا يتوقف على الصلوة **فصل** في بيان احكام القنم
والنشور وما يترتب عليها والقنم يفتح القاف وسكون السين مصدر
يعني العدل مطلقا او بيت هذا ويفتح السين ايضا بمعنى البيت وبكسر
القاف مع سكون السين يعني النسيب ومع فتحها جمع قنم بمعنى تبن
الاشياء او بمعنى الانشاء والنشور لغة الخرج من الطاعة مطلقا ومن الن
او الخروج **قوله** ولاول اي وهو القنم **قوله** من جهة الزوجه اي
لا يلزم الامتكان زد جاحدا في السيد في ملكه ولو مستلدا ان او مع
الزوجات **قوله** والثاني اي وهو النشور **قوله** من جهة الزوجه اي
اصالة او فالبا والافيلون من جهة الزوجه ايضا خرج عن ادا الحق
الواجب عليهم لها وهو معاشرتها بالمعروف وموئها والقنم والمهر وحق
قوله عن ادا الحق الواجب عليها اي وهو اطلاقها ومعه شترته بالمعروف
وتسليم نفسها لملازمة المسكن وحق **قوله** لا يجب عليهم القنم
بينهما اي في الواحدة مطلقا ولا في اكثر منها ابتداء **قوله** حتى لو اخرجت عن
اي في الابتداء او بعد دور دور من **قوله** ولكن يستحب ان لا يعطاهن
اي شئ يجعلهن من المبيت عندهن اما لو باتت عند واحدة فمنهن
ولو بالاقعة وجب عليهم اتمام الدور في البقيات بقرة وجوبها
لمت بعد هاتم بقرة وجوبها بين الجميع ابتداء او بعد تمام دور تعد
في ابتداء **قوله** بين الزوجات فينبذ لا بد منه والمراد بالزوجات الحرام
فقط والاما فطافان جمعا كان للحرة قد رالامة من تبن ولو مبعضه
ومستلدة ولا يعنى في القنم جماع ولا استمتاع نعم لا تنم لحق ناشرة وان
لم نتم

د هو
تاشم الحق صغ وافتل ثوب القنم ليلة واحدة بيومها انفل وان تفرقت
في البلاد فلا يجوز اقل منها ويجوز كونها ليلتين او ثلاثا ولا يجوز اكثر
منها غير رضاه فان رضيت جازاه ولو مشاهرة ومساكنة ويجوز عليهم
قولهم يجوز القنم شهر وشهر سنة وستة وحق ذلك ولا يجوز ارضا
ذلك تبعض ليلة مطلقا **قوله** واجبة اي الزوجه ولو رفيقا او صغيرا عيا
وليم ولو لم يرض او رفيقا او قرنا او حق **قوله** الا بالرضى اي منها ولا
يجوز له ان يدعوهن لمسكن بعض منهن الي مسكنه ولا ان يذهب
لبعض منهن الا بالرضى او بقرعة مثلا او لغرض اقرب مسكن من مهن
اليها او جالها دون الاخر **قوله** فمت لم يكن حارسا الخ فاعلم ان
المبيل اصل والنهار تنبعطت عمل نهارا وعكسه ومن عمل بينهما فالاصل
في صفة وقت راحة وتوكان بهل نارة نهارا ولم يكن له ان يجعل لواءة
منهن ليلة تاربعه ونهارا مضيقا والافري عكسه والاصل في حق المسافر
وقت نزول لم ليل او نهارا فتا مل **قوله** ليل قال شيخنا صوابه نهارا
وكان الماوي ان يقول لا بد فل في التابع اللهم الا ان يجعل كلامه على
من النهار في حق اصل والليل تابع لان الدخول في الاصل لا يجوز للحاجة
وانها يجوز للضرورة مكرض محقق وشدة طلق وخوف نهب او سرقة
حق ذلك ولا يقتضي فتد رازمت الضرورة عرفا فان طال عليه او حلو
هو قنم الجميع عند شيخنا وعند العلامة الرمي يقضي الزبد فقط **قوله**
لعبادة مريض اي الحق مريض مثلا وحقها اي كوضع متاع واحدة او
رفع نفقة او تفريق بين او حق ذلك لم يمنع من الدخول ان طال
ملكته بان توافي في قضاء الحاجة من مكثر ما يسعها عادة او طولم بحقوق

مثلا من غير اشتغال بها حتى لمن ما طالع فقط وحرر عليه الدفول
بلا حاجة ولا ضرورة ولا يقضي ان لم يطل من وقتا **قوله**
فان جامع الحج كان الاولي ان يقول ولم الاستمتاع بها حيث جازا
له الدخول بغير الوطى وحرر عليه الوطى ولا يقضي بالاستمتاع وحرمة
الوطى لا الذان بل لا يقع المعصية به ولو فارق المظلومة قبل القضا
لها لم يغضها منها ويجب عليه عودها ليقضي لها حقها فان ماتت
سقط عنه القضا ويؤخذ مما ذكره لا تحب التزوية في زمن الدفول
في التابع وانها تحب في الاصل فيجب ترك نحو الخروج للصلاة الجماعية في اه
الجميع فتأمل **قوله** السفر اي سفر مباحا لغير نقل فخرج بالمباح
غير فلا يحل ان يسافر بواحدة منهم مطلقا فان سافر بها من
القضا للمختلفات اما سفر النقل ولو قصر فليس له تقاضيهن ولو
بقرعة اذ لم يبرهن ولا يخلفهن حصص من الاصل ان ينفقن
او يطلقن او ينقل بعضا ويطلق بعضا فان قالوا ففي المباحات
مطلقا **قوله** اخرج بينهما اي وصوبا وان كان السفر قبل ان لم يترافق
على واحدة منهم ولهن الرجوع قبل سفرها وبعدة قبل مسافة القصر
قوله بالنسبة يخرج لها القرعة ويجب عليها طاعتها ولو عاصيا يسفر
قوله ولا يقضي الزوج اي ان كان سافرا في وقت لها القرعة وان لم
تكن في وقتها وان كانت في وقتها لم تدفع لوقتها في مدة سفرها
فيقضيها لها اذ ارجع **قوله** زها باي واياها **قوله** في السفر مثال شيخنا
هو متعلق بالمحرم لا سيما كانت لامساكتها في اقامة السفر لا فيه
وجوز للزوجة ان تهب لزوجهها او لغيرها ان لم تأخذ منه

عوضا

عوضا ورعي الزوج بذالك فان وهبت لها نصف به من شأنهن
او طعنت منهن ضرها به اوله ولهن اولهن فتم في الرجوع
ولا يجوز تقدر يوم ليلة الواهبية وشقها بجملي وعلم ولها الرجوع قبل
فواتها ولو في اشائها ويجب عليه الزوج فورا اذا علم ولا يقضي ما قسم
ما فات قبل علمه وقد استسقط المسكين هذه المسئلة ومن الخلع
الا يجرى بول الزول عن الوصايف بالدراهم وفيها ولو كان المهر ول
له دون النازل كما اتفق به شيخ الاسلام زكريا من الشافعية وال
شيخ نور الدين الطرابلسي من الحنفية والشيخ برهان الدين
من المالكية والشيخ شيبان من الحنابلة قال العلامة بن قاسم واذ
قرا الحاكم غير المهر وللم فليس الرجوع في النازل بها فقم عليه ما لم
يشترط عليه تقدر به فيها من الحاكم فحرم **قوله** واذ اتى الزوج
اي ولو رقيقا وغير مملوك **قوله** جديدة اي ولو بنحو يد عقدها بعد
مفارقتها ولو مكنت ثلاثا مثلا ثم طلقها ثم نكحها وجب لها
عليه سبع لبالا اربعة بغيره الاول وثلاثا للثاني ان كانت ثيبا واما
لو طلقها بعد الثلاث ثم نكحها فالقياس ثم يجب لها سبع زيادة
على ما بقي لها من الاول ان كانت بكر ونحو ذلك في الثيب ابتداء
قال العلامة الرمي ولا حق لزوجته نعم ذكر الشيخان انه لو تزوج
جديدة نكح ليس في نكاحه غير من وجب لها حق الزمان وجعل على
ما لو اراد القسم لها والعقد المذکور واجب على الزوج لسرول الحنيفة
بينهما وزيد للبكر لان ماها اكثر وتجب مولاة ما ذكر كما ياتي لان
الحنيفة لا تزول بالمهر قاولوا بالبكر على السبع ولو باقتارها او الثيب

على الثلاث غير اختيار منها حتى ان ايدى الباقيات **قوله** حتى ايدى وجوبها
ولو كانت امة او صغيرة محتملة للوطى او نحو ذلك او قرا **قوله** سبع
ليال اي مع ايامها وعبر باليالي نظر لاصالتها وبحر ما علم فيها خروج
للجمع والجماعة وغيرهما غير اذنها وقال العلامة الخطيب ينبغي ان يرعى
في التابع العادة فلا يحرم فيها ذكر حكم المبيع كونها عددا ايام
الدنيا لان غير هاتك اركانها **قوله** متوالي لم يقل متصل لانها ليست في العود
مالم يرد الدور فتأمل **قوله** مكر اي حقيقته ولو غنى لا او حكا كتيب غير
وطى او مخلوق كذا **قوله** بثلاث لانها المدة الشرعية ويعض
ما في ثمة الباقيات اي ويقضي مفر خافي اثنا الا دور **قوله** شش في المرة
اي ظهرت اماراته كالحمل او عكس في وجههم او خروج من منزله بلا
عذر او منعها له من الاستمتاع بها او اجابته لم يكلام حشون وليس
صلحها ذلك قبله كما اشار اليه المخرج في بعض افراده حيث قال وليس
الشم لزوم من الشئ فتمت **قوله** التلق الدم هو كذا في المشاة الختيم
اخره فتأمل **قوله** في الحق الوجوب عليه اي وهو المعاشرة بالمعروف
قوله في الاصح هو المعتمد **قوله** فان ابت من الابا بمعنى الامتناع من
العود الى الطاعة اي استمرت عليه **قوله** في مضجعهما بكسر الجيم افرح من افحها
قوله وهو في شئها وقيل وطيها والغرض بالعرض فعال بمعنى مفعول كذا
بمعنى مكتوب وجمع فرش وهو فرش ايضا تميم بالمصدر **قوله** وهي نها بالاعلام
صدم اي وكذا اصحول غير **قوله** غير عذر شرعي اي لبدعة المصحح
فسقم او صلاح دين احد هما فيجوز في الثلاث ولو جميع الدهر كما
ذكره المخرج فعلى من الرواية **قوله** بتكررها منها ليس بتكررها بل ان
وان لم

وان لم يتكرر الشئ في المعتمد لكان محل جواز ان افادتها والافلا
ضرب **قوله** ضرب ثالث اي فلا يكون مبررا ولا في الوجه ولها روى
ضربها بالدعي انه بسبب الشئ من الدمت في عدم التلق **قوله**
بالنسبة كجواز الضرب لا بالنسبة لسقوط النفقة والكسوة **قوله** الى التلق
اي اليها بغيرها اي شئ من احصاها او حواستها **قوله** وجب الغرم اي
عليه مقابلة ما تلف من دية او قيمة او قود او ارش او حكمة او نحو
ذلك لان ضرب الناصب مشروط بسلامة العاقبة ولذا كان اولى
العفو عنها لانها المصلحة تقسم وبذلك انما عدم طلب العفو في
قاديب الصغير **قوله** ويسقط الخ قال شيخنا معنى السقوط ما عدا الوضوء
لان السقوط ما عدا الوضوء او قلب ما في الاشياء ابتداء فتأمل **قوله**
بالنشوز اي بهما ولو في اثنا يوم او فصل مثلاً **قوله** فتعها اي في ذلها
الدور ما بعد ما دامت ناشرة وان لم تاشم بالنشوز كعيرة ونحوها
مالم ترجع قبل ثوبتها **قوله** ونفقتها اي وتسقط مونتها من نفقة وكسوة
وسكنى وادم والم تنفق وفيها بنشوزها من اليوم ولو في اخره وان
عادت فبهم الى الطاعة وكذا كسوة الفضل جميع ولعل المهم لم يذكر للعلم
بان الكسوة تابعة للنفقة وجوبها وعدم **قوله** لو تعدي احدان
وجوب في الاض بها لا يجوز لانهما القاطنة ولا يعجزه فان عاد اليه عنده
بطلب الاض لا بما يليق به فان الدعي كل منهما تعدي الاض عليه بخس
بخسها بخرا او غيره ومنع القالم منها ولو بنشره يلىق به فان رام الشقا
بينهما بعث القاضي وجوب لكل منهما حكما مسلما من عدل لا عارفا بها يطلب
منه وكونه وكونه ذكره من اهل كل منهما او لي ويبدل ان لم ير صني

أحدهما به فان يكن الاثبات بينهما وكل الزوج حكم بطلان او طلع
والزوج حكمها ببدل عود وتبقى لطلان في حيث كانت معلقة **فصل**
في بيان احكام الخلع والاصل فيه قوله تعالى فان طبت لكم عن شيء منه
نفس الابية وهو نوع من الطلاق وقد مر عليه لئلا يتبين غايته الشقاق
واصل الشك فيه وقد يخرج عنها الى غير هاتين الاحكام بحسب الحال
وهو مخلص من الطلاق في الثلاث في الخلع في النفي مطلقا او مفقدا او في الإثبات
المطلق وكذا المغيبة وقال شيخنا لا يخلص في الاثبات المغيبة كقول
لا طلاق كذا في هذا الشهر مثلا واول طلع وقع في الاسلام من ام حبيبة
بنت سهل الانصاري امرأة ثابت ابن قيس بنت شماس لما انت البني
صل الله عليه وسلم وقالت لم يارسول الله ما عتب وني رواية ما نعم
الله عليه في خلق ولا دين ولكني امرأة اكره الكفر في الاسلام فقال لها انت
يدين عليه حديقه قالت نعم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل
الحديقه وطلقها تطليقة واكانت خمسة مائتين وبعثه وزوج وصيغته
وشرا الصيغة كلها في البيع لئلا يفسد هذا الخلل الكلام يسير وهو كل لفظ
من الفاظ الصلوات من حرم وكنابة ولفظ الخلع والمعاداة منها ولعن شرطا
مراضها ذكر المال او نيت على المعتمد والحاصل ان يقال انه ان ذكر المال او نواه
او لم يذكره ولم ينوه لعن نوي التماس بقوله تعالى فان طبت لكم عن شيء منه
من حرم فلا يحتاج الى نية والا فكنابة فيحتاج الى نية فان نوي الطلاق
وقع والا فلا يقع في الاي فيها ذكره وبالمنوي وافقتم في الثانية والا
بان لم توافقتم في هذا الصورة فيقع بهر امثل ان قبلت والا فلا يقع والثا
لثة بهر امثل رمي ثلثا انه من حرم فان قبلت وقع والا فلا هذا ما تحرم
في الدرر

في الدرر واستقر العمل عليه وما وقع في بعض الشروح واكوا
ما في النكاح فضعف او مو لا وشرا الزوج كونه به طلاقه
فيح خلع عبد ولو لا اذن سيده وسقيم ويدفع المال له كذا امرها
من السيد والولي او لها باذنها ليري الدافع منه فان دفعته للسيد
بغير اذن الولي فتلحق في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه بعد رسلته
بحكم في ما لو دفعته للعبد كذا كذا تلحق في يده فانها ترجع عليه بعد
العنف واليسار والفرق بينهما ان المحرم على العبد لحق السيد فينفى عنها
ما دام صفة باقيا والمحرم على السقيم حق نفسه بسبب النقضات فينبغي
عدم الطهات حال ومال لا يصح ويحتمل ومكره ولو جعل الشارع ما ذكره
في كلام الملم لكان اولى وانسب اللهم الان يقال كلام الشارع
فيها يقع به الخلع وكلام الملم فيما يجب تسليمه بالخلع وشرا البهغ ملك
الزوج لم يقع الخلع في الرجعية لانها لا تزوج في كثير من الاحكام لاني
باب وشرا العوض معلوم من كلام الشارع وقد اشار الى بعض
محترزاته بقوله فخرج الخلع في ارضه ونحوه كالحشرات فلا يقع طلقا
بل يقع الطلاق رجعا ولا مال فان كان مفقودا كمن وميتة وقع باينا
بهر امثل وجهه الزوج شامل له وليس له ولو مع غيرهما كان ابن بنتي
وزيد ابن دينا عليه فانت طلاق فيقع باينا بهر امثل وتصح البراءة لهما
بخل في ما لو طلقها على ارضه اجني وطه فيقع رجعا ولا مال وتلا شيخ
شيخنا والبراءة صحيحة فراجع وسيا في شرا ملزم وقد اطلقنا الكلام
هنا للحاجة اليه **فصل** وهو اي لغته **قوله** وهو الزوج اي لان كل من الا
الزوجين لباس الاخر قال تعالى من لباس لكم وانتم لباس لهن وحي

بمفارقة الأرض نزع لباسه **قوله** مقصود اي راجع لجهة الزوج
قوله والكلع باين اي صحيح بالمسهي وان كره او حرم **قوله** معلوم ليس
تتيد الامن حيث ان يوم المهي كما سيذكره بعد ولو سكت عنه اركان
اولي وانسب **قوله** مقصد وراعي تسليم ومنه ما لو قال لعنه بما وجب
لها عليهم من قود ونحوه وخرج به ما لو قال لها عني نحو مغلوب فان يقع
بأينا بهر المثل وعلم منه ان العوض يكون قليل وكثير او دينيا ومنفعة
ومهلوكا وغيرها وظاهر ونجسا ومعلوما ومجهولا وشرا فمكرر منه قابل
او فلتسا وتوا جنيبا كونه مطلقا في وفي مفهومه تفصيل فاختلاع المهر
مرض الموت صحيح وحسب من الثلث ما زاد عيا مهر مثلها واختلاع محرمة
الفلس صحيح يعوض في زمتها ويصير مالها كما لمغلوب واختلاع المهر
السفيه من رجع ويبلغ ذكر المال واختلاع الامه ولو مكاتبه باذن سيدها
صحيح فان اطلق الاذن اضلعت بهر المثل فاقبل ويتعلق بكسها ومالها
رنتها او قدر لها دينيا واضلعت به فذا لك او عين لها عينا تعلق الكلع
بها فان خافت شيئا من ذلك بر ياد عيا مهر المثل او عيا الدين او
العين تعلق بذمتها او اضلعت بغير ذن بعين من مال سيدها او غيره
بانته مهر المثل في ذمتها او بد بينا بانته به في ذمتها وكل ما تعلق
بذمتها لا تقابل به الا بعد العتق والبيارات قال ان ابا ربي
من ديني او صداتي فانت طالق فابرا نتم وقع الطلاق ان كانت
ما برانتم منهم معلوما او الا فلا **قوله** مجهولا ومنه ما لو قال لها عني
ما في كفها وليس قيم شي فان يقع ايها باينا بهر المثل **قوله** تملك
به المراهة نفسها اي يضعها الذي استحلقت منه بالعوض **قوله** ولا
رجعة

الكرايس
اجدا
وشلا
في

رجعة له اي في عدته ليسو تنها سم ولا يصح منها ظهار ولا ايلاد ولا
لا توارث بينهما فان شرا عليها الرجعة وقع رجعا ولا مال لها
شرط المال والرجعة فيتناسا فطانت ويبقى اصل الطلاق قال العلما
بت قاسم وقضية تنق الرجعة قبل جمع **قوله** الانكاح قد
اي باركانه وشروطه السابقة وهذا استثنائا منقطع ولذا
قال الشارح انه سابقا من اكثر النسخ ومحل اذالم يكن
الطلاق ثلاثا **قوله** ويجوز الكلع اي يحل ويعد في الظاهر اي الذي
جامعها فيه او في حيف قبله وفي الحيف ايضا وخرج به اظهر المذنب
الظهار الحالي عن ذلك فلا حرمة فيه مطلقا **قوله** ولا يكون من ما اي
ان كان معها والابان كان مع اجنبي فحل **قوله** ولا يلحق المختلعة طلاقا
اي لما مر **قوله** لو ادعت فلعا فانكر هو صدق يمينه فان اقامت
بينهم عمل بها ان كانت رجلين ولا مال ولو المدعي هو فلعا فانكرته
بانته بقوله ولا مال فتعلق عيا بغيره ولها تقم الغدة وسكنها
ولا برتها قال الاذرع بل الظاهر انها شره وان اقام بغير بينه ولو شاهد
لجلف معتم ثبتت المال ولو فتلوا في عدد الطلاق او في جنس عوضه او
صفتي تحالف او بيد بالزوج صفتا ثم يفسخ ويجب لها مهر المثل **قوله**
في بيان اصكام الطلاق ومنها كونه مكررها او حراما او غير ذلك من
حقيقة الاوصاف وسبب كونه المهر والاصل فيه قوله تعالى الطلاق مرتان
وغيره ليس شي من احوال البغض الي اللهن الطلاق رواه الحاكم وصح
اسناده قال القاضي وهو لفظا جاهلي والشرع ينق بره واركان خمسة
محل ولا يه وقت صل ومطلق وصيغة وسبب ذكرها انما وكن اذكر الاكره

فصل

وغیره فی الفصل الاثنی فقام **قول** له حل الفیء ای صسا او معنی ومنه
فانت طالق ای من سکن بل قبل **قول** له وشری اسم فید النکاح ای فهو معنوی
ولو قال کفره وشرعاً حل **قول** له النکاح ای فهو معنوی ولو قال کفره
اولی واسب ولو زاد ایضا بلطف الطلاق او نحو لکان صواباً اذا الاول
یشمل الفسخ وهو لا یشمل الطلاق ولذا کاردی الدمری حیث قال
لنا طلاق یقع بل صرح ولا کتاباً وهو اعترافاً من وجهاً یفسق الشهود
حال العقد بان هذا فرقة فسخ عی الصبیح **قول** له ویشترط المتعوضه ای
وقوعه ولو معلق **قول** له التکلیف والاختیار ههنا شرطان فی الزوج الذي
هو حد ارکانه الخمسة فقام **قول** له واما السرکات المنفیدی بکفره فانه
المرد عند الاطلاق **قول** له عقوبة لم ای وکذا اسباب تضره فانه لم وعلمه
المجنون المتعدي کذا لکان هذا من قبل رجوع الامام من الاسباب
لامن باب التکلیف والعلة الاغلب **قول** له والطلاق ای الفاعله الدالمة
عیاصول قال فیہ للجنس وحیح الاضرار وانما عی حد من مضاف ای الفاظ
الطلاق ای حل العهدة فقام **قول** له ضربات ونحو بعض النسخ فیمان
ولا بد من اسماع نفسه ولو تقدیر فلا یقع تحریک لسانه ولا یثبت
ایضاً **قول** له ما لا یجوز غیر الطلاق الخ سیاق فی کلام المم لکان اولی **قول** له
قد ذکره هنا کما رقت **قول** له لم یقبل قول لو قال لم یمنع من الوقوع لکان
اولی واضر لان عدم ارادته الطلاق مع اللطف الصریح وان قبلت منه
لا تمنع من وقوع الطلاق بل لو اراد عدمه لم یمنع من الوقوع
فقام **قول** له ثلاثة الفا فای بحسب الجنس والنوع او المشتق منه فقام **قول** له
وما اشتق منه صوابه حدن الواو لان المقامه الثلاثة کنایات والصریح هو
ما اشتق

ما اشتق منها ولو بالعجیبة فیما اشتق من الطلاق دون الاخرین فقام
قول له ومطلقة ای یفتح الطاء وتشدید الهم واما مطلقة سبکتی الطاء
وتخفیف الهم فهو کتابة وان کان الزوج غوی **قول** له ان ذکر الطال ای
اونوی فان لم یذكر الطال ولم یؤف کتابة کما تقدم غریبه فی الفصل
قبله من جمیع **قول** له ولا یفتقر ای لا یتوقف وقوع الطلاق فی الصریح عی
نیة اقامه والا فلا بد من قصد اللغز المعنی بل یقع وان نوى عدمه
ومن عی الطلاق والطلاق لازم لی او واجب عی ومطلقک الله لان کل
ما استقل به الانسان یصلح ضامته الی الله تعالی کالعقود والابر **قول** له
لوی وکل سید ائمة زوجاته عتقها فطلقها او عتقها وقصد الطلاق و
والعتق معا وقصایته ای ارادة المحقیقة والمجاز بلغوا واد ولوقال
لها انت طالق ثلاثاً لاقل الطلاق وقع ثلاثاً لان لاقل یصدق ببعض
طلقة فکان استثناءه وابقی من الطلقة الثالثة من اقل یجوز ولو قال
انت طالق طلقة ونصف الا طلقة ونصف فنقل الرکشی عن بعض عتقها
عنه انه انما یوقوع طلقة ثلاثاً لان کل النسخ فی باب الاقاع من
نستثنی من طلقة ونصف فیسبق نصف طلقة ولو قال انت طالق لاقلیل ولا
کثیر وقع ثلاثاً قول لاقلیل یقتضی وقوع اکثر وهو ثلاث وثلاثون ولا
کثیر یقتضی رفع بعد ثبوتها والواقع لا یرفع خلافاً لما لو قال لها انت
طالق لا کثیر ولاقلیل فانه یقتضی وقوع طلقة لاقلیل لا کثیر یقتضی وقوع
القلیل وهو طلقة وتوله ولاقلیل یقتضی رفع بعد ثبوتها والواقع
لا یرفع **قول** له الی النیمة ویکنی اقترانها من امن الفضا ومنه انت عی المعنی
قول له والکتابية الخ اصل الکتابية الایما الی البشی من غیر تفریح به

فتأمل **قوله** خلية تفتح الحيا وتشد يد الي اي فاليم من الازواج
الحق بكسر الميم وفتح الحاء وقيل بالعكس قال المصنف في وهو خطأ
قوله باهلك اي لاني طلقك نسوا كان لها اهل او لا **قوله** وغير ذلك
مما في المطلقات وفي بعض النسخ ذكر بعض منها كانت بنتا اي مقفولة
الوصلة انت خلية اي متروكة النكاح انت بابت او بابت انت ورام
اي محرمة انت ككلمة اي في الحريم اعز بي بهلمة ثم رامة
اي جري نازبة اعز بي بهلمة ثم رامة اي جري نازبة اعز بي
اي من اذهبي اي عني تقضي اي استري راسكي بالقناع استري راسكي اي
لاني طلقك وما اشبه ذلك من الفاظ النكاح كجري دي ونزدي و
رادعني وجعلني عياي الداركي ولا ائده سركي ولا فاجت لي قبلي وذو في
ونحو ذلك فان نوى بجميع ذلك الطلاق وقع والافلا ولاجرة باشارة
الناطق في ذلك واما اشارة الافر من فهي لفظ في سائر الاقسام
عقد او صل الا في ثلاث مسائل احد ما عدم بطلان الصلة بها والثانية
عدم صحة الشهادة بها والثالثة عدم اكلت بها فيما اذا صلوات لا يتكلم
ثم ان فهمها كل احد فهي حرة واقتضت بفهمها الفلوق فهي لبناء والا
فلا **قوله** لو قال لزوجتي ان قبلت من نكاحي فانت طالق فقبلها بعد موتها
لم تطلق لان الشهوة بعد الموت بخلاف تقبل امم فانم للشفقة والاكرام
ولو قال لزوجتي ان وجدت في البيت شيئا متاعك ولم اكسه في راسكي
فانت طالق فوجدت ما وان لم تطلق في المعتمد وقيل تطلق عنه الي
بموت احد **فصل** في بيان اقسام الطلاق السني والبدعي وفي ذلك
ولفظ اهل سائر من بعض النسخ **قوله** والنساح هو اسم جمع لا واحد له

من

من لفظ لامه للجنس والنساح لا بقيد ما ياتي فلا يلزم تقسيم الشيء الي نفسه
والي غير **قوله** اي اقامه لان الحرمة وغيرها انها تتعلق بفعل الملك وهو
الابقاع خرج به الفسخ فلا سنة فيه ولا بدعة كما في الرضخ والصلها
قوله سنة ويدعة نسي ذكر الشارح تفسيرها بجواز الاول وحرمة الثاني
لما فيه من تعلق بل العدة في المطلقة فتأمل **قوله** وهن ذوات الحيف
اي غير كامل والبيعة والايستة والمختلعة كما سياتي وانتم الملم باختيار
خبر **قوله** الزوج هو تيد لا بد منه **قوله** في طهر اي لامع اخره والافق بدعي
قوله غير مجامع فيه اي ولا في حيف قبل سوا جنسه او كان قد علقه بان
فوق فيه بخلاف ما لو علق فيه بان وقوع في غيره ثم ان وجدت العفة في وقت
سنة نفوسى او في وقت بدعة نفوسى لم يحن لانتم فيه قال شيخنا
واعلم ان النفاس كالحيف وان الوطى في الدبر واستحالة المني المحرم
كالجماع فتأمل **قوله** في الحيض اي لا مع اخره بان تقيد جميع
صفة طهارة كطلقة فيه وليست مع اخره يستثنى من ذلك ما لو
طلقها في الطهر طلقة ثم في الحيض حرمي او وقع الطلاق
مع اخر من من الحيض ففوق سني فيها او وجود الصفة المعلق
بها في الحيض باختياره **قوله** كتنجيد وخرج بقول ربي
الحيض حالو وافق في ربي من الطهر ومن الحيض
حالو فانه يكون سني كما مشى عليه العلامة الخطيب
وغیره بمعالا بن الرفعة وغيره وهي مسيلة غنى بركة النقل
قال ابن الرفعة وهو من ترتيب الحكم على او لاجرا ربي
لان الطلاق لا يقع بقولنا نتي بمفردة اتفاقا وانما يقع

بمجموع قوله انت طالق وحسب الظاهر المذكور فترامع لم يعلق
سبلا امة غنقها عي طلاقها فطلقها زوجها في الحبر لم يحرم وكذا
طلاق المولي والحكيم **قوله** جامعها فيه اي في القيل وفي الدبر
واستدل فل المني المحترم كالوطي حيث كان عالما باستدخالها
والا لم يحرم **قوله** وضرب ليس في طلاقه سنة ولا بدعة هذا هو
الضرب الثاني في كلام المصنف قال شيخنا ولا يخفى ان ما سلم فيه من
المصنف حيث قالوا ان في تقسيم السني والبدعي هل يقين احدهما ان قيمته
سني وبدعي وفسر السني فيه بالجائز وثانيهما ان ثلثة اقسام سني وبدعي
ولا ولا ثلثها الاولان لان فيها ما ذكره المصنف في الضرب الاول والقيم الثالث
هو ما ذكره المصنف غير مستقيم كما سير فيه ما ان ما قرره فيه انتهى القول
ويكفي الجواب بان مراد المصنف بالضرب الاول ما يشبه السني والبدعي ويراد
بالسني ما قيم ثواب لا مطلق الجائز الذي سلمه الشارح بدليل قوله المصنف
وبدعي ومراده بالضرب الثاني ما عدا الفتيان الاولين وحينئذ فيوافق
المشهور من كون ثلثة اقسام سني وبدعي ولا ولا فتأمل **قوله** وهذا راجع
لوسكت المصنف عن العدد المذكور لكان اول واحسن ما عرفت من انهن
اكثر من ذالك كما تقدم ويشمل ذالك طلاق المخيرة فتأمل **قوله**
الصغيرة اي لان عدتها بالاشهر مثلها الايسة واكامل عدتها بوضع
الحمل وقبل المحلول بها لعدة عليها مع ان المختلعة بعد الدفول لا حرمه
في طلاقها ايضا ان كانت المال متصفها ولو سبق كالم فتأمل **فائدة**
اذا وصف الطلاق بالحسن او نحو ذلك على وقت السنة او بالفسخ او الفحش
على وقت البدعة فان جمع الصفاتين وقع حال وهذا ثبت انصف طلاقها
بالسنة

بالسنة والبدعة والافقح حال مطلق كالصغيرة والاييسة فيها ياتي
تنبيه يندب لمن طلق بدعيها ما ان يرجع مادامت البدعة
وكان دون ثلاث ثم اذا جا وقت السنة ان شاء طلق وان شاء لا يطلق
وينتهي السني برفع وقت البدعة فتأمل **قوله** واكامل اي لانها وان
تفررت بالطول في بعض الصور فقد استوعب الطلاق شرعا في العدة
ولان **قوله** والمختلعة بنفسها امامت اختلعهما الاجنبي من الزوج
بماله ولو باذنها فانه بدعي قال شيخنا وفي محل القسم الرابع فلا حاجة لتفصيلها
بعدم الدخول لان غير الدخول بها لعدة عليها فتأمل **قوله** باعتبار اخر اي
غير السني والبدعي بحسب عروض الاحكام الخمسة له فتأمل **قوله** كطلاق المولي
اي وطلاق الحكم في الشقاق ونحو ذلك **قوله** غير مستقيمة لخال اي بان تكون غير مغيرة
قوله كسيرة الخلق اي زيادة في ما عتيد والالم يكن احد مخلوق من خلق
قوله كسيرة الخلق اي زيادة في ما عتيد والالم يكن احد مخلوق من خلق
الدم الطلاق **قوله** وينا فيه قد سبق اي في كلام المصنف **قوله** وشارا لامام اي
امام الحرمين رضي الله عنه **فصل** في بيان احكام طلاق الحر والعبد
من حيث العدد وما يترتب عليه **قوله** وغير ذالك اي بالاستثناء والتعليق
والمحلل القابل للطلاق وشروط المطلق وما يشع ذالك **قوله** الحر اي الشا
الحرية ولو كان في حالة النكاح وان رق بعد كذا في طلق طلقين ثم
التحق بدرا حر ستم استرق ولم نكحها بل محلل وامان طلقها طلقته
ثم استرق فانها تعود لم بطلقة واحدة لانه رق قبل استرقاها والعبد
فتأمل **قوله** ولو كانت امة اي اعتبارا بالحرية الزوج ضلوا للامام
اي حنيفه رضي الله عنه لانه المال **قوله** ويملك العبد اي من قيمته

كما ذكره الشارح **قوله** والمبعض والمكاتب والمدير والمعبود قال شيخنا لا يخفى
 ان الاخرين راوا في العبد فابروا دعاء غير مستقيم ولو اراد الشارح بالعبد
 من غير ان يدخل المبعض ايضا انتهى اقول وبذلك الجواب بان مراده
 بالعبد في كلام الملم ما لا يتعلق به سبب حرية كما هو موضوع العبد
 لغرفتنا **قوله** ويصح الاستثناء وهو لغف الاخر ج وشرا الاخر ج با
 بالواحد اذ اثنان ما لو كان لدخل في الكلام السابق ما فو ذ من التثنية
 وهو لا يتعلق بالواحد لا في التثنية كما سبق في الاقراس والمراد به هنا اعم من ذلك
 ومنه ما لو قال في الطلاق من ذراعي او من تحو راسي او من ظهر فرسي
 او نحو ذلك ومنه ما لو قال في الطلاق فقيم التفصيل الا في ومنه ايضا
 التعليق بان شال الدم وان لم يشال الدم وهذا يمنع كل عقد وصل ما لم يقدر
 به التبرك نعم لو قال يا طلاق ان شال الله لم ينفع الاستثناء ولا يقع
 الطلاق في التعليق بها هو مستحيل عقلا كما يحج بين النقيضين او عادة كقعود
 السما او شرا كسبح صوم رمضان واليمين فيها ذكر منقذة حتى يحث
 بها المعلقة على الخلق **قوله** في الطلاق وكذا سائر العقود والحلول ولعل اتقيد
 الملم به لرفع تكراره مع ذكره في الاقراس فامل **قوله** اذا وصم به ابي بان
 لم يفعل بين المشتى والمشتى من كلام اجنبي مطلقا وبسكوت غير مسكوت
 التنفيس او العي وانفلاع الصوت او نحو ذلك ولا يبر عروق السعال بينهما قال
 العلامة ثبت قاسم وهذا محله في غير الطلوع فيمن نظر انتهى قوله والاخر بان
 يفر فرسه **قاعدة** كلما استقل به الشخص من العقود والحلول اذ ان
 اضاف الى الدم تعالى تعد ما لا يستقل به لا ينفذ ما الذي يستقل به كالطلاق
 والعنف فاذا قال الشخص لن وجتم طلقك الدم او لعبدك احنقك الدم فقد والذي
 لا يستقل

لا يستقل به كطلاق والعنف فاذا قال الشخص لن وجتم طلقك
 الله كايك فاذا قال الشخص لصاحبه يا الله لا ينفذ لان البيع لا
 يستقل به الشخص بنفسه **قوله** ويشترط ايضا ان ينو الاستثناء اي
 موجد قصد المشتى حاله تلفظ بالمشتى من قبله لم يعرف من لم قصد
 الا بعد الفراغ منه لم يعتد به **قوله** قبل فراغ الميم اي قبل الغل
 من المشتى من **قوله** ولا يكفي التلفظ به من غير نية الاستثناء ولا
 ان يسمع به نفسه وكذا في البصق فيه والافعال الداعية والافعال
 الزوجية الا بتيان به فلفت عي نعيم وطلقت بخلاف ما لو انك شراها
 اياه فلا اثر لانها كادها كادها هو ظاهر **قوله** ويشترط ايضا عدم استخراق
 المشتى من اي ان لا يكون العدد الثاني مساويا لما قبله او زائدا عليه لا
 العرة بالمفوق فلو قال لن وجتم انت طلاق فثلاثا وقع ثلثان
 فقط وان كانت اثلاثا مستغرقة لعدد الشراعي ويشترط ايضا ان
 لا يجمع مفرقا في المشتى ولا في المشتى من ولا فيهما فلو قال لن وجتم انت
 طلاق ثلاثا لثلاثين وواحدة فواحدة او انت طلاق ثنتين وواحدة
 او واحدة فثلاثا او انت طلاق واحدة وواحدة وواحدة او واحدة
 وواحدة وواحدة فثلاثا كما في العباب **قوله** بطل الاستثناء اي
 ويقع الطلاق الثلاث ما لم يتبعه باستثناء اخر ولا فيصيح فلو قال لن وجتم
 انت طلاق ثلاثا لثلاثين او واحدة فثلاثا وواحدة وكفوت لم انت طلاق
 ثلاثا لثلاثين او اثنتين فيلغا قوله فثلاثا ويقع عليه ثلثان والاستثناء
 من النفي اثبات وعكس كما مر من رمان او مولات الثاني ويقع عليه ثلثان
 والاستثناء من النفي اثبات وعكس كما سبق في الاقراس **قوله** ويصح تعليق اي

ع

بغير المشيخ كتمام من زمان او مكان او غيرهما واليه اشار المص
بقوله بالنصف كقول الشهر واسم او صلا لم ويقع باول من امت اول
ليلة من او سلم واخر رتنام ويقع باخر من من او باول اخر اول
ويقع باول من من عند العلامة الرمي كالتعليق لتحقيق الاسم باول
من من او بنصفه ويقع بغروب خامس عشرة او بين الليل والنهار ويقع بغروب
ما هو فيه فان كان ليلا فبطلوع الفجر وان كان نهارا فغروب الشمس
او بنصف نصف الاول ويقع فجر الثامن لان نصف بنصف سبع ليال و
ونصف وسبعة ايام ونصف والليل سابق النهار فيقابل نصف ليل بنصف
يوم ويجعل ثمان ليال وسبعة ايام ونصف وسبع ليال او ثمانية ايام نصف
اخر **قوله** والنزها هو بالحجر عطف على باربعة وفيه اشارة الى تعليقه بالاداء
الشرطي كانت دخلت الدار بكسر الهمزة فسكون النون او متى دخلت
الدار وكلها لا تقتضي فوراني الا نبات الا في ان واذا مع العوض او مشيتها
خطا باو تقتضي الفور في النفي الان ولا تقتضي نكر الا كما او قد اشار الى
ذلك بعضهم فقال ادوات التعليق في النفي للفور سوي ان وفي التثنية
للمتر في الا اذا ذن مع المال وشيت وكلما كررها **قوله** فطلق اذا د
دخلت خلافا ما اذا في بالنفي مع ان كقول ان لم تدخل الدار فانت ط
لغ فلا حنت الامور نهالان المعنى ان فانتك دخول الدار والغوث لا يكون
الا بهونها **فرج** صلويا غيره ان لا يدخل داره فذلها فان كان ناسيا
او جاهلا فلا يقع ان كان يباي يحنث الحاق كان بغير علمه الا في زوجته والا
فيقع فان كان عامدا عالما وقع مطلقا وهل الزوجه مثل الا في نيفها
فيها بين ان تباي وبين ان لا تباي وهي تباي مطلقا وقع في ذاك خلافا

بين

بين الملقى من قبل فقال شيخ شيخنا انها لا في وقال العلامة الحلي انها
تباي مطلقا والراجح انه لا يقع لان الزوجه من شأنها ان تباي لها
بوجود من عبارة العباب وهذا اذا صلويا فصل غيره اما اذا صلويا على فعل
نفسه فلا يحنث اذا كان ناسيا او جاهلا او مكررها **قوله** والطلاق الخ هو
نقوله كتمام المهم فتأمل **قوله** الا في زوجة اي ولو امة او رجعية وهذا
اشارة الى اعتبار شرط المحلل السابق قبله فتأمل **قوله** وح لا يقع الا
كلها قال لا صبيح ان تزوجتك فانت طالق او ان تزوجت فلانة فهي
طالق او كل امارة ان تزوجها فهي طالق ثم تزوج المعينة او غيرها لم يقع
الطلاق فيها ولو حكم ما حكم بوقوعه فلتشافي نقض كما قال الرمي
العراقي وغيره وان قال في العلامة ثبت قاسم وعند العلامة الرمي
للتشافي نقض قبل نكاحها لا بعده وعند شيخ شيخنا لم يطلاق مطلقا
قوله كقول اي المعلق **قوله** لها اي لا صبيح **قوله** ولا تعليقا قال شيخنا لو
جعل الشارع بهذه المسيلة مستقلة لكان اولى وانسب لانها ليست دافعة
في كلام المهم لان كلامه في الوقوع لا في التعليق انتهى اقوله وفي نظر
لانه داخل في عموم قول المهم ويصح تعليقه بالنصف والشرع ما فتأمل **قوله**
كقول لها فيه ما تقدم **قوله** واربع الخ هو كذا في التاكيد في المعدود
فتأمل **قوله** لا يقع طلاقهم اي ولا يصح تعليقهم وهذا اشارة الى اعتبار
شرط المطلق المتقدم وسكت المهم عن السكر ان ذكره لم فيما تقدم وصيغ
الشارح عليه فتأمل **قوله** المحنث اي غير المتعدي به اذا لم يقع متعدي
به اما اذا وقع في متعدي به كان من غير تعدي في سكر متعدي به فيقع الطلاق
وتنفذ تفرقات كتمام **قوله** وفي معناه المعنى عليه اي تحكم حكم المحنث

فيها ذكر ومثل المبرسم والمعقوف وهو الناقص العقل عن قبل لا ينعدم
 معرفة تصرف **قوله** والنايم اي ولو اجازة بعد استباهم بان قلا اجاز
 ذالك او امضيت ونحو **قوله** والمكره اي لا يقع طلاقه خلافا لمام
 اي صنيفه رضي الله عنه لقوله عليه السلام رفع عن امي الخطاوه
 والنسيان وما استكره عليه **قوله** وصورته اي صورة الاكرم عيا الطلاق
قوله كما قال جمع من العلماء اي من المحققين **قوله** اكره الفاعل
 للمولي اي عليه وعليه فاكراه المرتبة عيا الاسلام بحق فيه من قال بعقوبهم و
 مثل اكره الاخرى عليه وفيه نظر فراجع **قوله** وشرا الاكره الخ من شره
 اربابا ان يكون عاجل فلما فلا اكره في الخلق بق بالعقوب الاجل ولا بها هو
 مستحق لم ولو ضاخر بها يضرمه كافي كونه اكرها فاما لان في الام
 والاوجه في السبب ان لا وقوع لانه ساقط الاختيار **قوله** واتلاف مال اي
 لم وقع بحيث يسهل عليه الطلاق برئ بذل **قوله** ونحو ذالك الواو يعني
 او يخلق ذالك باقتلاف الناس واحوالهم حتى قال الدارمي ان القرب
 السير في صفا اهل امر دات الكره والشائني ان الاستحقاق في حق الوصي
 اكره وبب الصباغ ان الشتم في صفا اهل امر ورت اكره **قوله** واذا صدر
 الخ اشار به الي ان التكليف لا يقتر وجوده قال وجود الصفة التي وقع التكليف
 بها في وقت التكليف وهذا يشهد ما اذا وجدت الصفة بفعله وغيره فتأمل
قوله فان الطلاق المعلق بها يقع بخلاف حكمه كان قال صبي لم يزوجته ان بلغت
 فانت طالق فانها لا تطلق **قوله** كما سبق في كلام الشارح في فصل الطلاق
 فراجع **تتبع** في المسئلة السريية نسبة الي القاضي ابو العباس محمد
 ابن عمر ابن سرح شيخ الشافعية في عصره وهي ما قاله لزوجته من
 طلقك

طلقك او وقع طلاقا في عليك فانت طالق قبله ثلاثا فاذا اهلقتها ورفع
 المنيح علي الراجح **فصل** في بيان احكام الرجعة وذكرها المهم
 عقب الصلاق اشارة الي انها لا تبدأ المسكاح لان الطلاق قطع العهدة
 وقيل هي كاستدائمه فلا يطلق فيها القول واصلاها الابانة وقد يعبر بها
 احكام المسكاح والاصل فيها قول تعالى ويعلقونك احق بردهن في ذلك
 ان ارادوا اصلا واي رجعة وقوله صيا الله عليه وسلم اثنى صريلا فقال
 لي يا محمد راجع زوجك حفص فانها امرأة صوامدة نفامة وانها زوجة
 في الجنة واركها ثلاثة زوج ومبيعة ومحل وشرا في الزوج كونه بالغ
 فاقلا مختارا وشرا في الصيغة لفظا يشترط بالمرء وشرا في المحل ما سياتي
قوله وعصى كسر لها اي والفتح افصح عند الجوهري والكسر اكثر عند الازهر
قوله المرأة من الرجوع اي من طلاق او غيره **قوله** راد الزوج الخ هو مصدر
 مضاعف للمفعول بعد حذف الفاعل اي راد الزوج امن تمام مقام من وكيل
 او ولي او نحو ذالك **قوله** الي مسكاح الخ قال بعقوبهم وهذا مشكل لانها
 في المسكاح بدليل التوارث وان يقع الطلاق منها وكذا الظاهر والابلا
 كما ياتي وتجب نفقتها واجب بان المرء بالمسكاح الكامل والا فلا
 اختل باطلا في تمام **قوله** في عدة طلاق الخ هو قيد لا بد منه فيخرج
 الفسخ **قوله** غير بايت اي لانها في حكم الزوج **قوله** عاوج مع العلم
 اراد بذالك شرطا ان وجه المعجزة في صحة رجعتها فتأمل **قوله** وخرج با
 باطلا في وهي الشبهة والظاهر ابي وكذا الابلا كتمام **قوله** واذا طلق شخص
 ابيرا ورتيق **قوله** امرته اي زوجها **قوله** واحدة اي طلقته واحدة **قوله**
 او اثنين اي او طلق امراته طلقته وفي بعض النسخ اثنين بلان **قوله**

ح

فله اي ولو بنا بيه **قوله** يغزل ذنبا اي ويغير رصاتها ويغير رجلي سبها
ونبتدب لم الاشهاد عليها **قوله** مرا جفتها اي رجعتها بمعنى عودها
الي نكاحه ولو امة لا تخل لان الرجعة دوام بشرط كونها مطلقة
بلاعوض لم يستوفى عدد طلاقها قابلية كل معينة فوطوء لم ولو في الذك
واستد ظلت مادام المحرم في القبل او في الدبر فلا تنجح رجعة المرتدة
ولا المبهمة وان علمت بثم نسيت ولا من شك في طلاقها لكانت تبين
وجوبه صحت وهذا شرط في احدى الاركان الثلاثة وهو المحل فتأمل **قوله**
وتحصل الرجعة الخ فيم اشارة الى شرط الركن الثاني وهو الصيغة فتأمل
قوله من الناطق قيد لا بد منه وتقدم ان اشارة الارض كان نطقا
جمع **قوله** بالفاظ لا يتجمل اي لا تنجح بنية ولا بفعل كوطي خلاف الامام
اي ضيقه في المدة عن نعم لو صدر الركن من كفار واعتقد رجعة
ثم اسلموا ونزل فعوا لبنا اقر من ناهم ولا تنجح معلقة ولا موقوتة ولو بنيتها
وتنح بالعبودية ولو لم يثبت العزيمة **قوله** وما تفرق منها اي رجعتك
دارت تحتك وانت من رجعت ونحو ذلك **قوله** من كان هو المعتبر **قوله**
وشرط المراجع الخ هو اشارة الى شرط الركن الثالث وهو ان زوج حر كان
او رقبا فتأمل **قوله** ان لم يثبت محض الوفاق وشرط المراجع اهلية
النكاح الا المحرم لانه تنجح رجعته لكان اولى واظهر قائل **قوله** اهلية الد
النكاح بنفسه اي ان يكون عقده النكاح لنفسه محيا في صدقائه
وان منع من عارض كالحرام وتنفق في اذن غيره كما سيجي ذكره الشارح
تأمل **قوله** وضيق في فتح رجعة المكران اي المتقدي لان المراد عند
الاطلاق **قوله** لا رجعة اليه استشكل هذا بان اليه لا يرجع طلاقه
فكيف

وكيف لا تنجح رجعة واجب بان ذكورها اذا رفع الي حاكم ماري
وحكم بوقوع طلاقه ومن هنا اشد المسئلة المتعلقة بصورتها كما قال
العلامة الاجهوزي ان زوج الصغار مطلقا مثلا والذي حاكم
شافعي وحكم به في النكاح لا موجد ثم دفع اليه بها بطلاقه
ولم يصلحة ويحكم الحاكم المالك في صحة ذلك وعدم وجوب العقد
بعد طم ثم يزوجها الزوج الاول الذي حاكم شافعي ويحكم به في النكاح
النكاح ويحل بوطي اليه وليس هذا من التفتيق الممتنع لدخول الحكم
وحكم المالك بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان علم ان يترتب
عليه ما لا يجوز عند المعتد ان حكم المالك يحل الحرام الذي فلا يهر
موافقا لما لم كما ان في به فائضة المحققين الشيخ ناصر الدين
اللقاني وكلام القرافي وبت عرفه عن المدونة فيقيد وما يخالف ذلك
لا يعول عليه **قوله** والمحقق هو المذهب عليه والنايم والمحقق والبرسم
ونحو ذلك ولو لم يمت جن وقد وقع عليه الطلاق رجعة حيث يزوج
بان اضاح اليه **قوله** لان كل منهم اي من المرتد واليه والمحقق **قوله**
يعقد جديد هو ايضا ويحتمل اي بعد ان اهل بالنكاح الوطي فيكون
لحقين فتأمل **قوله** وتكون مع اي الزوج مع الزوج **قوله** فان طلقها
اي وقع طلاقا ان امكن ولا تزد ويجوز ان ظنت كذبها لكان مع
الكل هه فان كان بها منع من تزويجها قال العلامة ثبت قاسم ولو
اخرته بالتحليل ثم رجعت فان كان قبل العقد عليها قبل رجوعها او
بعده لم يقبل **حاشية** اسقط الملم بها نفعه موجودا او في بعض
النسخ قبل هذا الفصل وشرح عليه العلامة الخطيب وهو ما نفعه وصل

وشروط الربعة ان يكون الصلوات ودون الثلاث وان يكون بعد
الدخول بها وان لا يكون الطلاق وهو صواب وان تكون قبل انقضاء
العدة انتهى وفي بعض النسخ اسقاطا لصل المتقدم فتأمل
فصل في بيان اصحاب الابل وهو صرام لما فيه من الابداء كبر عند
العلامة بن حجر وصغيرة عند العلامة الخطيب وكان طلابي الجاهل
غير الشرع حكم بها ياتي والاصل فيه قولنا في اللذين يولون من ضابهم
الابنة وان كان سنه حلق ومحلوق به ومحلوق عليه وزوج وصيغته ومد
وقد نهى بعضهم فقال اركان الابل من يحلقها له به حلق ومحلوق
ومحلوق عليه وزوج وصيغته ومدة فافهم مقال لا يقتضيه شدة
وقول الناظم ومحلوق اي وبه وانما حذف للمعنى انهم فتأمل **قول**
مصدر الجاي بفتح الهمزة نهد ودي لي ابله كعطي يعطي **قول** اذا
خلق قال الشاعر وكذب ما يكوننا ابو المثنى اذ ال يميننا بالطلاق اي
خلق **قول** وشراي الخ هذا الترخي في قد استعمل عيا اركان الستة المتقدم
فتأمل **قول** بفتح صلافة ولا بد ان به ياتي به الوالي يخرج به المحبوب
فانه يخرج صلافة ولا يخرج ابله **قول** في قبلها قبل لا بد منه **قول** مطلقا هو
لمصدر محذوف اي امتناى مطلقا غير مقيد بمدة ومثل المطلق المود **قول**
وهذا المعنى الخ قال شيخنا فيه نحو ان انتهى اللهم الا ان يقال مراده بذالك
مطلقا لموافقته والا فالشعر لا يثبت في الاذن من كلام المصنف فتأمل **قول**
واذا خلق اي الزوج الممك وطوه كما مر مراراً او رقيقا **قول** ان لا يطلبا
اي اوليا مع فخرج بالجماع الاستمتاع فلا ياتي بالامتناع منه بالخلق
زوجته اي مرة او امه فخرج بان وجه الامه فلا يطلبا فيها **قول** وطيا اي شربا
لان

لان الوطى مني اطلق انصرف الى شرا وخرج بالشرعي الوطى في الحيف
والنفا من او الدبر قال شيخنا واستاربه الكالي ان مطلقا في كلام المصنف
ومرر بالمحذوف وليس من صيغة الحائق فلا تتوقف صيغته عليه ولا يقبل دعوا
الوطى بالقدم والاصحاح فيها اذا خلق عيا الجماع او الوطى بل لا بد من لان
صريح ولا بد من فيها ركب من فوط ويا وكاف ولا في تقييد الحشفة في ده
القبل **قول** مطلقا اي غير مقيد بمدة لمقا بلتم بالمقيد فليس من لفظه
الحائق كوامر **قول** اي وطيا مقيد استاربه الكالي ان لفظا مدة ليس
من لفظ الحائق عيا ما تقدم فتأمل **قول** ترتيب عيا اربعة اشهر اي زيادة
كانت ولو في اعتقاده وان لم يكن فيها الرفع الي الحاكم عيا المعتمد
عند العلامة الرمي كابن حجر واعتد شيخنا في العلامة بن قاسم ان
لا بد من كونها يمكن فيها الرفع الي الحاكم قال العلامة الرمي كابن حجر
وقايد في الاثم فقلوا وان فرغتم المدة فلا يشرعوا فيها الرفع الي الحاكم
ومن الابل اخلق يستبعد اكلها او موتها او موت غيرها او نزلها عني
حي الله عليهم وعيا نبينا محمدا وسلم او نحو ذلك **تنبيه** دخل في الزيادة
المذكورة من لكررها نقول والله لا طيبك خمسة اشهر فاذا مضى قوله
لا طيبك ستة بالتواتر فيها الا ان لكل منهما حكم وخرج بها الربعة
ومادونها وان تكرر كقول الله لا طيبك اربعة اشهر مرة او اكثر فليس الا
ثم اثم الابل قال في المطلب وكان دون اثم الابل ويجوز ان يكون
موقوف لان ذاك يمكن فيه رفع الضرر على الزوج بخلاف هذا نعم
لعل يكره لثمة فهو ابل واحد كقول الله لا طيبك اربعة اشهر فاذا مضى
فلا طيبك اربعة اشهر وهكذا **قول** او خلق هو عطف على خلق فهو زيادة

على كلام الملم وكذا ما بعده فتأمل **قوله** فانت طالق ومثل ان وطئت
فرضت طالق **قوله** ويحق جل لها كذا في غالب النسخ الشارح واكثر
نسخ الملم لم وهي اولي **قوله** اي بهل الخ قيم اشارة الا ان امها لم لا يهي
اصل فتأمل **قوله** ان سالت ذلك لا حاجت اليه والاولي اسقاه لم لان
ابتد المدة لا يتوق على علم ولا على ربح القاطن كما يفيد كلام الشارح
بعد فتأمل **قوله** من الايلا هذا في زمت بمسكن بها قيم حال والا
بتد المدة من زمت امر كان اجماع كما في الصغرة والمهر من والمتخي
والمحر من والمظاهر منها ونحو ذلك **قوله** من الرجعة اذا وقع الايلا في
الزوج المطلقة رجعا لم تحب المدة حتى يراجع ولا يجب من المدة
زمت ردة اصدها وامدة مانع وطئ منها حتى يحوض وضوءا ونحوه
وشرعي كتليس بغرض من صوم او صلاة او ارام وتسايق المدة بعد زوال
ولا تنفي عما مضى قبله نعم بحسب منها يجوز من صحت ونفا من فتأمل
قوله ثم بعد انقضاء هذه المدة اي الخالية عن المانع او مضى بعد زوال
زوال المانع **قوله** يخرج المولي اي باليه ان كانت بالغت ولو اتم وتسهل
المهر فحتى تبلغ ولا يطلب سيد ولا ولي وتطالب الكامل متى
نشأت لانها في التزوي ولا يسقط بشر **قوله** بين القيم اي الوطي
فاذا راجع الرجوع الى الذي امتنع منه **قوله** والتكفير يعني التخي
لكان اولي واصب لدفع تعصم ان من المهر قيم وليس مراد وانها
الخبر بين القيم والطلاق وما ذكره الملم من الخبر هو ظاهر كلام غيره وا
عنده العلامة الرضي واشتاك واعتمد العلامة بت صحيح كخطيب انها
تطالب بالقيمة اولان امتنع طالبته بالطلاق نعم ان قام به مانع
طبيع

طبيع مكر من طالبته بقيمة السنان بان يقول اذا قدرت خيت او مانع شرعي
كالحرام او موص واجب طالبته بالطلاق كمنه انو لم يعلم فان على الوطي انحلت
اليهين وسقطت مطالبت **قوله** ان كانت حلفت بالله تعالى او بغيره من صفاته
ولا يبر من الا كفارة واحدة وان كرر الايلا حيث قصد التاكيد وان تعد
المجلس او اطلق واتحد المجلس والاكترت فان كان الايلا بغير الحلف بالله
تعالى وصل ما قاله من وقوع ما علق به من طلاق او عتق او لزوم ما اراد
من صوم او صلاة او غير ما **قوله** طلق علم الحاكم اي يافهم عنه بسو لها بشر
صفوره عنده ليست امتناع حتى لو شهد عدلان انتم ال وصفت للمدة
وهو متنع لم يطلق علم الحاكم بل لا بد من الامتناع بحضرة الا ان تعد
صفوره بنوا او غيبه او تهر ونحو ذلك فلا يشر صافوره بل يطلق عليه
في عيبه قال الدارمي وكيفية تطلبيه ان يقول او فعت عي فلا ن عي فلا ن
طلقت او حكمت عي فلا ن في زوجتم بطلقت او نحو ذلك ولو طلقا معا او طلق
هو بعد طلاق القاطن وقع الطلاق في مدة الامهال او بعد طلاق
او بعد وطئ لم يقع **قوله** فان طلق اي الحاكم **قوله** لو اختلف في الا
الايلا او في معنى مدته بان ادعت علم فانكر هو صدق يمين لان الاصل
عنده وان اعترف بالوطي بعد المدة نسقها صحتها وان انكره هو **قوله**
في بيان اصرام الظهار بلسان هذا المشالة والمغلب في معنى اليهين وهو من
العباءة وكان طلاق في الجاهلية لا يلا فيل شرع حكمه في تحريمها بعد
العود ولو دم الكفارة كما ياتي والاصل في قوله تعالى والذين يظاهرون
من نسائهم الاية وسب نزلها ان او سابت الهامت ربي الدم عنه
بما فاه من زوجته قوله بنت حكم وقيل قوله بنت تطلبت نسائهن

النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها مرت عليه فقالت يا رسول الله انظر
 في امرى فان لا صبر عنه ساعة واحدة وفي رواية انها قالت معي
 صبية ان صبرتهم اليهم طاعونان صبرتهم اليها عوف فقال لها مرت
 عليه وكررت وكررت فلما ايسر عنك استكثرت امرها الي الله تعالى فترت
 السورة وقد مر بها من الخطاب رضي الله عنه في زمن خلافة علي بن
 ابي طالب ففقت طويل بر رضعته فقالت لم يا عمر كنت تدعي فيك قتل لكرههم
 لك امرا مؤمنين فانق يا عمر فانك من ايقن بالموت طاق العوق ومن دا
 ايقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف بسمع كلامها فقبل له يا عمر
 المؤمنين اتفق لهذه الصخرة فقال والله لو تفتي من اول النهار الي
 اخره لازلت الا لظلمة اندر من هذه الصخرة قالوا قال هذه
 الذي يسمع الله فوقها من فوق سبع سموات وفي رواية سبعين اربعة
 ايسر الله من لها ولا يسمع عمر رضي الله عنه واركان اربع ومظاهر
 منها ومشيهم بها وصيفه وقد جعلها تصوير المم نصر لهورته الاصلية
 فتا مل **قوله** ما خذ اي مشتق **قوله** تلك خلاي لم **قوله** ان يقول
 باللفظ واستادة الامر من كالتقوله وكذا الكتاب **قوله** الرجل اي الرجل
 الذي يبيع طلاقه ولو رفيقا او كافرا او مجنونا او مسويا او ضيفا او سكران
 فلا يصح من المكره **قوله** لن وجهه اي ولو غايبه او امة او كافرا او معتدة عن
 مشبهه او رتقا او قرا او ضيفا او نفسا او رجيع او مجنون او صغرة او نحو ذلك
قوله انت اي وارسلا او سكر وكذا كل عفو ظاهر ولو شغل العقل
 كالسب ولا الاعضاء الباطنة **قوله** اي ليس قبل **قوله** تظهر اي وعينها او يديها
 وان لم يكن لها يد او رجلها او ععض من اعضائها انظر لظلمة لا باطنها كلها
 تقدم

الكراس
 الثاني والثلاث
 ثلث

تقدم فلما اظهرها رقيم في المشية والمشي به في المعتمد ومثل الام في ذلك
 لكل محرم لم تكن حل لم من سب او رضاع او ماهرة وكل محرم لم
 يجل تخبر بها فخرج اخت الزوج وزوجه ابيهم التي نكحها بعد
 لادته واقت من الرضاع التي قبل الرضا وزوجان النبي صلى الله عليه وسلم
 ولو قال لها انت عي كظهر امرأتي الي فان كان ابو من زوجها قبله
 وجوده صار مظاهرا منها او بعده لم يبر منهن ولو قال لها انت عي مثل اي
 او كامي وكعينها او كمنها فان كان بينه ان قد انقضاها كان مظاهرا ولا
 فلا ويصح تعليق نحو ان ظاهرت من نكحت فانت عي كظهر امي فان مظهر
 من العرة صار مظاهرا منها ويصح توقيت بيوم او شهر او غيره فلو قال لها
 انت عي ظهر امي غنمك انظر كان ظاهرا او ابلا ويبر من كفارتان ان كان
 طلق بالدم او بضع من مغانة والا فكفارة واحدة **قوله** فاذا فلا لها
 ذلك اي مرة واحدة او اكثر مع قصد التاكيد لانه لا يبر عابدا مع
 عيا الاصح **قوله** ولم يتبعه باطلا اي بان سكت زمانا يسع لفظا انت
 طلاق **قوله** صار عابدا اي وان طلقها عقبه ولو قال اطم ولم يجعل عقبه
 فترت لكان اولى واعلم ليشغل طلاق من موت احدهما او فسخا او ا
 او ردت فان راجع من طلقها صار عابدا بالرجوع او عاد الي الاسلام لم
 يبر عابدا الا ان امسكها عقبه زمانا يسع الفتره لان الرجوع عود الي كل
 والاسلام عود الي الدين الحق وهذا كالم في الفهارغ الموقوت لانه لا يجعل
 العود قيم الا بالوطي فامل **قوله** ولزمته اي وان فارتها بعد طلاق او غير
 استلاد استقام **قوله** الكفارة اي بالعود وانقضاها معا كما في كفارة الهيب
 وقبل بالظهار وحده والعود بشرط وتقبل بالعود وحده وتتعدد بتعدد المظاهر

منها ولا تنقلا بعد ذلك بفرقة ولا موت وهي الرأفة لان العود ليس حراما
قوله وهي مرتبة ومثلها كفارة القتل وكفارة الجماع في كفارة كفارة
كفارة البهايم فانها محيرة ابنة امرتة انتها **فصل** في بيان
احكام الكفارة واشتقاقها من الكفر وهو الشك لانها تستر الله انت بغفر
وبقلا للحركات كقول لا تم بين الارض باليد والحرث ومنه الرأفة لان
الحق بالباطل ولقفا فعل ساقطها من فاعل الشك **قوله** والكفارة الخ عدل
الي الضم الذي هو الظاهر هنا ايضا واذا شاعرا بعدم اختصار الكفارة بها
ذكر هنا ليدل على ان اليمين متاملة **قوله** عتق لوقال اعتاق لعان اولى واب
ليخرج شرا من يعتق عليه بقصد الكفارة كاصلم وفرع ولا يجوز ان يعتق ام
ولد ولا مكاتب كناية عن المحرم بخلاف المكاتب كناية ناسدة ولا يجوز
مشري بشرها العتق لان منقو بالشر ولا يجوز في المدين والمعتق بان ينج عتقه
بنية الكفارة ويصير اخره وتوجد قبل الاولي ولا يجوز ان يعتق مع اخذ
عوض عليه من العبد او من اجنبى ولا يجوز ان يعتق بعض رقبته الا من مضمون
باعتقها مراد احدهما كما استظهره الشارح في غير **قوله** رقبته اي ولو معفو
لاقدرة لم يما استراحها وابقه لاقدرة عمارها بشرط العلم بحياتها ولو بعد
الاعتاق ومنه من مؤس كذا جانية ومنقحة قتلها في محاربته وان حصل
العتق في مرتبة او اكثر بنية استخارة **قوله** مسلمة مجتمعة ان تقبل للوصية
وهو اظهر ويبدو ان وجد في بعض النسخ اي مسلمة ويجعل ان يكون عتقا
ثانيا لرقبة ويكون ثانيا بعد متاملة **قوله** باسلام احد ابويهما
اي او تبعه للسابي او بد **قوله** مسلم اي ولو اصابه فيجزي صغير ولو بن
يوم ومريضا يخرج براه فان لم يبري تبين عدم الاجزى **قوله** بالعمل
ولكسب

والكسب هو عطف تقير فليجزي فاقد رطل ولا فاقد ايده او صغرا وبشر
منها او اثنتين من كل منهما او اثنتين من غيرهما وان لم يبرها ما ولا يجوز
بهرم ولا مريض لا يبري بره فان برى تبين الاجزى **قوله** اضرا باينا اخر
بمعنى ان فاقد افع او اذني او صابع رطل لان فقد ذلك لا يجزى
بالعمل بخلاف فاقد اصابع يدين واجن الاصم والاخرى الذي لم يضعف
عوره بصر عينه المسلمة والاخرج الذي يمكن تباع المتي والافرع وهو الله
لائيات بر **قوله** بان ينج عنها اي في وقت ارادته التكفير **قوله**
صا اي بان لم يجد لها اصل **قوله** او شر عاي بان لم يجد ثمنها فاضل
كفايته وكفاية موهبة نفقة وكسوة واثاثا اذا اصابا لازما لبقية العمر الغالب
ولا يكتفى بشري رقيق بزيادة في ثمن مثل ما لا يتقارب به ولا يكتفى ببيع
عتق ويستعمل ولا راس مال تجارة ولا مسكن نفيس لغف ولا رقيق كذلك
ولا يكتفى الاستغفر فان تكلف وفعل شيئا من ذلك حصل الاكمل **قوله**
ويجوز لشهر بالهلال اي ان صام من اولها وان نفقها فان صام في اثنا
شهر عجز عن ان يبعده بالهلال وان نفق وثمن الاول ومن الثالث فلا
ثمن بقى ما **قوله** بنية كفارة اي ولا يحتاج الي تعينها من صهارا وغيره
فان عينا واضطرابا نوعي الظاهر وعليه كفارة القتل مثلا لم ينج **قوله**
من الليل هو اشارة الي وجوب التين متاملة **قوله** ولا يشترط ان يتابع
اي اكتفا بالمتابع العقلي ويقت ذلك التابع او يلزم الاستينافه
بفطر يوم ولو الاخر غير عذر او بهر من لا يجنون وانما استغفر وصبر
ونفاس **قوله** في الامح هو المعتمد **قوله** اولم يستطع تتابعها اي ولو
لمستقم لا تحتل عادة او نحو زيادة مرض او لشدة شهوة الجماع **قوله**

فأطعام الخ تنبع في هذا لفظ الآية الشريفة والملازمة تطهير الحب لهم
سليما لقول جابر رضي الله عنه اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة المسك
أي ملكة لها وريد نعم لهم ولو بلا لفظا أو بوضع بين أيديهم ولا يكتفي
بطلوعهم بعد أو غنيا **قوله** مستأين مسكينا أي من يجوز دفع الزكاة
لهم فلا يكتفي أقل منهم ولا أكثر إلا أن كانت الأمداء بعد الأكثر قال بعضهم
وأحكمهم في أطعام المسكين مسكينا أن الله تعالى خلق آدم من مسكين لئلا
من التراب فكان الأطعام لمستأين مسكين يستوفي به جميع الألوان قاله
شيخنا ولا يبعد أن يكون حكم الصوم مستأين بوجوه ما كان **قوله** أو فقير
هو عطف على مسكين ولو جعله المصنف من كان أولى لأنه متى انفرد أحدهما
دخل فيه الآخر ومن كلام الفقهاء انهما إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا
قوله مد فلا يكتفي أقل من ولو جمعهم ودفع لهم حلة الأمر اددعته وأد
على الاشتراك كفي ولو افترقوا بعد ذلك مع التقاوت **قوله** من جنس الحب
ظاهره اقتضاؤه بالحب فلا يكتفي اللب ونحوه من غير الحب وفي كلام
العلامة الخطيب ابن الفضا واللبت كما في الفطرة وهو المعنى لأن كل
منهما يجزئ في الفطرة ومقتضى هذه القلة اجزاء كل ما يجزئ في غيرها
وهو كذا في كفاية مع العلامة بن قاسم **قوله** استقرت الكفاية
في ذمت أي مرتبة **قوله** ولو قدر على بعضها أي من غير العتق لأنه لا يشترط
ومثله الصوم كما قال العلامة بن قاسم **قوله** آخره ويحتمل ما فيها من جنس
في ذمته ولا يجوز لم تبعيف الكفاية من طهارة **قوله** حتى يكفر أي بأفرا
جميع الكفاية ولا يكتفي ببعضها وإن عجز عن باقيها حتى ينهها نعم
أن عجز عن التحال الثلاثة جاز له لو طي وإن يشق عليه تركه خلاف

للعلامة

الخطيب وتوافق فيه شيخنا الشرح ملهى وقال القاسم المانع منه حتى يكون
وإن عجز **فصل** في بيان أصحام القذف واللغات وقدم المصنف
القذف في اللغات لسبقه عليه وهو لغة الرمي وشتر على الرمي بأن أو ما في
معناه في معنى التغير كما سياتي واللغات لغت وشتر عما ذكره المصنف
والأصل فيه قولهم تعالى والذي بي مؤثرا رجسهم الآية وسبب نزولها
أن هلال بن أمية قد فرغ من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
بشريك ابن سمى فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو أحد في
ظهورك فقال يا رسول الله أحدنا مع امرئته رجل وينطلق بل
يلتمس البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرر عليه ذلك فقال
هلال والذي بعثك بالحق نبيا إنى لها دن ولينزل الله ما يرى نفسي
وروي أن عوهر العجلان قال يا رسول الله أريت إذا وجد أحدنا
مع امرئته رجل ماذا يصنع إن قتلته قتلته فلو فشيء يفعل فقال لم رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي ما صنعت قتلنا فذهب
بها فتبعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا جعله بعضهم سببا
لنزول الآية ومن قال بالاول حمل على هذا أن المهر دكلم وتكررت
بها أنزل في هلال وهو يمين مؤكدة بلفظ الشهادة ولم يقع بالمدينة
الشريفة لغات بعد اللغات الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم
الأنبياء يوم هربت عبد العز بن رضى الله عنه **قوله** وهو أي اللغات ولم
يذكر القذف لأنه نيات في فصل مستقل **قوله** مذهب أي مذهب لا عن
لغات **قوله** ما فوق أي مشتق **قوله** من العت سبب الكلا شتما على لفظ
العت وحلب في القصب لأن أخى منه ومن جانب الزوج ولتفق معي

الشرقية عيا الغضب **قوله** اي العبد لان كلامه المتلا عشرين يبعد عن
الارض ولبعده عن رحمة الله تعالى **قوله** لا يظلم له شيئا بل لا يظلم له شيئا
وان كان هناك بين **قوله** واحق العاربه او الي نفي الولد **قوله** الرجل اي
المكلف المختار الملتزم للاصنام العالم بانفسهم **قوله** زوجته اي المكنة
المكسفة كذا المختارة الملتزمة للاصنام العالم بانفسهم والقدر
واجب عيا القول كذا لربا لعب ان علم ان زوجنا هاهنا ولد نقيم
وجايز ان علم ولا ولد والاولي لم الشز عليها ويطلقها ان كرها وحرام ان
لم يعلم وان لم يهاك ولد وعلم ان ناسر ايها او شيع ع ذالك مع
قرب من كذا نيتها فارجع من عنده او عكس او رويها تحت شجر في محل
ريبة وصدها وعلم كذا الولد ليس منكم بضمي اربع سنين وطيم وصد
الولد والابان لم يكن كذا او سلك فيهم مرم القدر والدعان والنفي
قوله وسياي اي في نسل القدر في كلام الله **قوله** بامر الحاكم اي يعظم
قوله كالحكم نعم لا يجوز الحكم في نفي ولد صغير لا جبر لم يبر من
بم **قوله** عند الحاكم اي وجوب اربع اي وجوب اربع بعد تليق وجوبا
والا فلا يعتد به ومثله السيد بين اصن وعبد اذ ازوجها منه لان
لم ان يقول لعان رقيق **قوله** في الجامع الخ هذه الاربع من التقليل
بالامكنة الفاظهم فهي صند وبد وشهد الجامع والمنبر المجد الحرام
ومسجد المدينة وغيرهما نعم الاولي في المسمى والحرام ان يكون بين
الركن الذي فيه الحجر الاسود ومقام سيدنا ابراهيم عليه السلام
افضل الصلاة والسلام المسمى بالحطيم ولم يكن بالحجر مع ان افضل منه لكونه
من البيت هو ناله عن ذلك وان خلق فيهم عمر رضي الله عنه وفي بيت المقدس
ان يكون

يكون الصخرة وبين التقليل بالارمنة الفاظهم عيا العنصر هو
عص يوم الجمعة لان اليه من الفاضلة بعد العنصر اخلا عقوقه لما في
الصحي بن عت اي هرير رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثلاثة لا يجزيهم الله تعالى يوم القيامة ولا ينجزهم ولا يبرئهم ولا يبرئهم
عذاب اليم وعد منهم رجل اكل في بيته كاذبة بعد العنصر يقتطع بها مال
امر مسلم ويقر التقليل في الحاق ولو من بيان ترافعوا اليها سوا
المكان كالبيعة بكر الباء والكنيسة وان كان مما يعفون عنه ود قول
الحاكم اما كنههم غير معين لان كاجن ومثل غير لعت باذن مكنون بالغ
عاقل منهم ويجل ذلك ان اقلت عن صور والاحرام مطلقا فان لم
يفعلوا شيئا كادهم يفتح الدال من ينسب الاعمال للدين وبهها من
يطلع في السن ونهم في الثاني للفرق بينهما ومثله ان يدق اعتر به
محلي الحكم وصورة ان يدخل دارا بامان او هذنه ويترفعوا لبيتا
قوله وليس مني هونا كيد ولا يكي الاقتدار عليم كما قال العلامة
الخليل وغيره ولو علم ان الولد ليس منكم لم كنه الي نقيم زوج مسموح
او صغر **قوله** هذه الكلمات اي التي منها ذكر الولد ولو اعظم في مرة
اعاد اللعان من اصل لانها اقيمت مقام اربع شهوة ولذا لم سميت
شهادات فتأمل **قوله** بعد ان يعظم الحاكم ويامر تخفها يرفع يده
عيا فهم لغف ينسج **قوله** في الاخرة ويقر اعلم قوله ان الذين يشتركون بعهد
الله وابيائهم ثمنا قليلا الاية ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للمثلي عذبن
صاحبك عيا الله احدكم كاذب فقل من كذا من تاب او نحو ذلك **قوله**
في راسيت الخ هذه الكلمة لا بد من ذكرها فان حق المهم ان يذكرها

ويشترط مولات العلمات الخمس نعم ان اصل كون الولد من وطى
الشبهة فيقول فيها رصبتها من اصابه بغيري لها وان هذا الولد من قبل
الاصابة وليس مني ولا يحتاج المرأة في هذا الى لعان **قوله** زوجتي اي ان كان
راه فان الدعاه عليها فانكرت فيقول فيها الدعيتم عليها وعكس في المرأة
قوله ويتعلق بلعانه اي يرتب على وجوده ونهاهم ولو بلا حكم قاطع ونحو
وان كان كاذبا فيم وان لم تلامع هي **قوله** ضمنه احكام اي متعلقة
بها هنا فلا ينافي وجود احكام اخرى يعلم بعضها ما ياتي وبعضها من محالها
قوله علم اي عن الزوج الثابت علم بقذفها وقذفه ان اي بهان ذكر
في كلمات اللعان والا فلا يسقط علمها عنه لسكت لم اعادة اللعان وذكر
فيمن فان لم يفعل صد لا جرم او لم يلاعنه وجب عليه حد لان ولا يسقط الحد
عنه لاصدها بعقوب الا **قوله** وسقوط التعزير لو قال وسقوط العقوبة
لشمل التعزير الذي ذكره فتأمل **قوله** ان لم تلامع لو اسقط لكان اولى
لان لعانها لدفع عنها لا قيد لوجوبه فتأمل **قوله** وعبر عنه اي عن زنا
الفراس **قوله** بالفرقة الموبدة اي التي هي بينونة وهي فرقة تفسخ
مثل الرضاع لا طلاق ويترتب عليها عدم الارث بينهما وعدم نفقتها
لو كانت حامل لنفي الولد عنه وجواز نكاحها اربع سوية سوا
وعدم احتياطها في الاقامة كما لا يشك كالشهاب الرمي **قوله**
نفي الولد اي ان احتاج عليه على الفور كما لا بد بالعبس كما بان في الحكم
ويقول ان هذا الولد ليس مني واما اللعان بعد ذلك فيقال في فان
فقد لم ينج نفي بعد ذلك ولو الذي جهل النفي والفور وبقر استلزام
او شاك بعد عن العلم او كان عاميا صدق بهمين ولا يصح نفي حدائق
دون

دون الاض لان النسب يكتسب طلم ولو هي بولد فاجاب بما يتبين
الاقل من الحنف والاكثون لم يترك الله خيرا **قوله** واشترط اي مثلا
والمراد نكاحها بشرا ونبهه او غيرهما لم يجل وطئها **قوله** وسقط طئها
نكاحها بالصادق المجهل اي ليس بها حصة **قوله** في حق الزوج اما في
حق غيره فلا يسقط طئها اذ جنى ولو بملك الزينة ان منه احد لاغت
ام لم تلامع لان اللعان مختص بالزوج فيقتصر اثره عليه **قوله**
فتقول اي على نظير ما مر في لعان من الشرع والمندوبات ومنها التعلل
بالهوان والزنا نعم فلا يعتد بالحايض بياب المسح وخرج
القاضي اليها بعد فزع اللعان الزوج **قوله** غيب الله انها ضف
الفص بها لان اشتد من اللعن اذ هو اشد والبعد مع الاستنقام
وجرمية الزنا اشد من جرمية الزنا اشد من جرمية القذف **قوله**
ولا يدل في كلمات اللعان الخ ومنه ابد اللفظ الدم بلفظ الرحم مثلا
حاشية العبرة في الحد والتعزير بحالة القذف وان تغير بعده نحو
اسلام او عتق او نحو ذلك ولو اسلم ذمي بعد نفي ولد لم ينعم في الاسلام
فان استلحقه ولم يوجدهم وشبهتهم تركت بين الرضا والحنف في شبيهه
واسلامهم من سبهم ويتفقون الضمة واذا لامع لنفي حمل فيان ان لاهل ولا
عن زوج ولا ولد فيان فساد زكاهم بان فساد لعانهم فلا يثبت لم شئ من
احكامهم كذا بيدهم من وسقوط الحد عنه ونحو ذلك **فصل في**
احكام العدة وانواع المعتدة وهي بكسر العين المجهلة وشرعت لحيات
الانساب عن الاختلاط والاصل في الايات والاضار الاثني **قوله** وفي اي
العدة **قوله** من اعتد او ما فود من العدة لاشتهالها علم غالبا **قوله**

شربها المرأة اي الزوج حرة كانت او امينة والغالب فيها التعبد بدليل
 عدم الاكتفاء بغير واحد مع مفعول البراءة به **قول** يعرف فيها براءة زوجها
 او للتعبد او لتفجها على زوجها **قول** والمعتدة اي من حيث هي لا بقيد كونها
 متوقفا عنها ولا مفارقة ولا يلزم انقسام الشيء الي نفسه او الي غيره **قول**
 ختمت عنها بفتح المشقة الفوقية ولوا ولذا المستندة في صيغ اسم
 المفعول في المواضع الثلاثة وتناوب الفاعل الجار والمجرور ولا يجوز غير
 ذلك **قول** مرة انها ذكره الشارح مراعاة لصنع كلام المهم فتأمل **قول**
 بوضع الحمل اي بنها انفسا لم **قول** كلم اي ولو ميتا ولا اثر لانفسا لم
 بعضهم كما تقدم مفعول كان او منزهة في سائر الارصام غالباً **قول**
 حتى ثانی ثانی اي بان لا يتخلل بينهما سنة اشهر بان ولد امعا او تخلل
 بين وضعها روت سنة اشهر لان الله تعالى لم يجر العادة بان يجتمع
 في الرحم ولد من مارجل وولد من ماء الاخر لان الرحم اذا شغل عيا المني
 استند فهم فلا ينشأ قول مني اخر فالتقوا مان من مارجل واحد لان
 لبعض الابنية واذ كان بين وضع الولد بين سنة اشهر فاكثر فيهم حلالا
قول كمنع بلعان اي لان لا ينشأ في امكان كونهم منهم ولهذا لو استلحقه
 لحقه والسكان وهذا تمثيل فيمثل المنع بلعان المنع بالخلق في الامه وليس
 استقاما به كما تفرقهم بعضهم **قول** لا بوضع الحمل ومثل الموضع بخلاف
 المحقق والحكمي المسلم لان الولد يشب اليهم ولا يحكم من نكاحها لاختلال
 ان يكون و عليه يشبه **قول** وان كانت حايلا اي غير حامل بها لا ينسب لزوج
 او رجعي او غير مد قول بها او نحو ذلك **قول** فعدتها اي ان كانت
 حرة وان لم تقط او كانت زوجة هيبة لصغير **قول** بليل اليها قال العلامة

بن قاسم

ابن قاسم لعن بعد وضع الحمل وان كانت حاملا من غير زنا لان
 حدة الحمل مقدمه تقدمت او تضررت فان كانت حاملا من زنا
 اتفقت عدتها من الاستمرار مع وجوده لان لاصح من لم ولهذا لو نكح
 حامل من زنا لم يفسخ قطعا و جاز لم الوطى قبل الوضع في الاصح وهو
 زنت في العدة وتملت من الزنا لم تنقطع العدة ولو جهل حال الحمل
 حمل في ان من الزنا كما نقل الشيخان عن الريان وبه اثنى الفقهاء
 وجرم به صاحب الانوار وقال الامام بحمل عا ان من وطئ شبعه تحسنا
 للظن وبه جزم صاحب التعيين قال شيخ مشايخنا وقد يجمع بينهما بحمل
 الاول عا انه كالزنا في ان لا تنقطع به العدة كما تقر من الثاني عا ان
 من شبهته تحسنا عا عن حمل الاثم بغير سنة ارض كلام قابل فتأمل **قول**
 وتقرن الاشهر بالاهل فان ضيفت عليها كسوة مثلا اعتدت بها يومين وثلاثين
 يوم ما ولو ماتت عن مطلقه رجعية انتقلت الي عدة الوفاة بخلاف البات
قول وغير المتوفى عنها اي المعتدة تحت فرقة طلاق او فسخ بعيب او رضا
 او لعان او غيرها **قول** المنسوب لها العدة اي زوجها كان او غيره وان
 كان مسئولا او الحمل منسوبا بلعان او لها بشرط السابق **قول** وان كانت
 حايلا اي او حامل ولا يمكن كونهم منهم **قول** صواب الحين اي من شخبين
قول ثلاث قرأتين جمع قرأ بارضهم والفتح اشهر وهو يطلق في عا الحين
 والعلم حقيقة في لا شئ وما كان المراد به هنا الاظهار في المصنف بها وتيل
 القرء لاظهاره والاقراء الحين حديث تترك المرأة الصلاة ايام اقر بها ولا
 بحسب طهر من لم تحف قر لان القرء هو المحقق شرابا من حيثين
 او صيف ونفاس او نفاسين كان تلك من زوج ثم زنا او عكس **قول**

ع

بقية اي وان قلت وخرج بها ما لو فارت الفلاني اخر من ظهرها
 بتعلق ادخه فهي المطلقة في الحين **قوله** في صيغة ثالثة وان ملل طهرها
 او انقطع دمها لعدة ولا لتوقف صول الاثر الثلاثة في ذلك ومن
 الطعن في الحجة ليس من العدة بل يتبين به انقطاع عدتها فان بلغت
 سن الياس انحلت بالاشهر واقضى سن الياس ثمان وستون سنة في
 الاصح وفيد ستون وقيل خمسون **قوله** او طلقها في وقتها وكذا لو قال لها انت
 طلاق مع اخر طهرك **قوله** لا يجب في الخ لعل ذكره هذا المشاكلكم بقية
 الطهر السابق ولا فهو من سبق الفلم لما مر من ان المراد بالانفصال الطهر
 فتأمل **قوله** لم تحض اصلا اي لم يسبق لها حيض قبل دخول العدة عليها
قوله وان لم يتبع سن الياس هو حينئذ لدفع التكرار فيها بعدة فتأمل
قوله او كانت متخيرة في الخ خرج بها المستحاضة فترد الى اقربها المعجزة
 في صفها نعم ان طلعت والباقي من الشهر كثر من سنة عشر يوم ما صبت
 قرا واحد وتحتاج الى شهرين **قوله** او ايسر او بلغت سن الياس لسابق
 سوا سبق لها حيض او لا **قوله** فان طالت المعتدة اي المذكور في البقرة
 والبيعة والمخيرة ولا يبين **قوله** في الاستبراء الثلاثة المذكورة **قوله**
 وجب عليها العدة اي ان تعود الى الاثر الثلاثة ويجب هذا الطهر قبل
 والامن سبق لها حيض او نفاس كما تقدم ولو انقطع الدم قبل تمام الاثر استوفيت
 عدة بالاشهر **قوله** او بعد انقضاء الاشهر هذا هو الصواب وما وقع في بعض
 النسخ من انقضاء الاثر ليس في محله فتأمل **قوله** لم تجب الاثر الخ هذه في
 غير الابسة اما هي فان تكلمت زوجها فكذا ذلك لانقضاء عدتها ظاهر مع
 تعلق حق الزوج بها وان لم تنكح بعد الاشهر زوجها او وصفت فانها
 تعتد

تعتد بالاقراءتين انها ليست ايسر **قوله** والمطلقة اي والمفسوفة
 قبل الدفول بها اي قبل وطئها واستند قال المني كالوطئ ويوفي الدبر فيها
 نعم لو كان عليها بقية عدة سابقة لم يجرى بها حتى تتمها كما لو
 طلقها قبل وطئها فلا بد من تمام العدة الاولى لتمام القلي بين الباقيين
 والاشهر كالاثر فتأمل ذلك وانهم فانه قد غلطوا في كثير من الفتاوى
 بل انكره بعضهم والدم الموقوف **قوله** وعدة الامه اي من ينهارق وان
 قل ولو معانته مستوفى لدعيها سيأتي **قوله** كعدة الحرة سواء كان الحمل كامل
 او مضطرا بشرط ان تنقضي القوا بل ان فيها صورة خفية او انها اصله
 ادعي ولو بقيت لقصوره ولا فلا تنقضي بها العدة كالعلقة ويومات الحمل في
 بطنها لم تنقض عدتها الا بالاقراءتين **قوله** يجرى بين اي ما لم تنقض
 في عدة رجبين والاحملت عدة مرة لان الرجبين كالمرة وما لم تكن محبرة
 والافان وجت العدة عليها في اول شهر اعتدت بشهرين او في اثنا عشر فان
 كان الباقي منهم اكثر من سنة عشر يوم ما اعتدة بعده شهر فقط او كان اقل
 اعتدة بعده شهرين غير تلك البقية واما لو كانت حرة فطلعت ثم التحقت
 بدار الحرب واستقرت وصارت امه فوجهان في التتمه احدهما هو الاول
 انها تنكح عدة مرة وثانيتها وب قال ابن الحداد من مع والي عدة
 الامه قال العلامة ابن قاسم المعبر في كونها حرة او امه بطلت الواهي
 ان اقتضى ذلك تغليبها والافيلوا في الاجم فلو لم يكن غير بطلت انها ذو
 جتم الحرة اعتدت بثلاثة اقراء او حرة بطلتها امتم وزوجته الامه قلنا لا
 كما جزم به في شرح الروض في الاولى ومثلهم الثانية وجعل الشيخ بين الا
 الاشهر ضلالت ذلك اي من حيث القياس ولو دعي امه بطلتها امتم

اعتمدة بقوله **قوله** على النصف هو المعتمد لانها في النصف من الحرة
وانما حكمت الفرائض فيهما من تعدد مع فتم نصف الماتن **قوله**
وفي قول الخ قال شيخنا صرح كلامه ان الخلاف في غير المعتمدة عن الوثائق
فراجع **قوله** وكلام الفرائض الخ مرجوح وهو الامام الجليل صحة الاسلام
زين الدين ابو حامد محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن احمد الطوسي الغزالي
ولد بطوس سنة خمس مائة واربعمائة وتوفي بها سنة يوم الاثنين رابع
عشر شهر ربيع الاخر سنة خمس وخمسين وثمان مائة في شهر ربيع الثاني سنة
رحم الله تعالى **قوله** واما المصنف فمحمدا بن علي بن ابي اسلم قال ان الامن اذا
اعتدت بشهرين كان اول في حقتها شهر ونصف قال بعضهم وما سلم المم لم
يقبل به احد من اصحاب ابي اسلم الخلاف بقدر وجوب العدة عليها وهو
ثلاثة اشهر ونصف وشهران وثلاثة اشهر وهو من دولان مراعاة
الخلاف متفق على انها اولي واقتضاه المصنف في اولي مراعاة القول الثاني لا
ينافي اولي مراعاة القول الثالث كما اشار اليه المصنف **قوله** كان
اول اي انها تقدر بقريش ففي الباب تسع عشر بين بدل عنها **قوله**
وهو الاصول اي من حيث الاضيق **قوله** وعليه جميع من اصحاب اي
اصحاب الشافعي رضي الله عنه **قوله** لو ادعت المعتدة التي مات عنها زوجها
انقضاء عدتها في حياتها لم تنقض عنها العدة ولم ترث لكت قيدة الفقهاء
بالرجوع فاذ من الماذري سقوط عدة البائت ولو ادعت الطلاق **قوله**
لا ترث وتذهب ان رجعي او باين صدقت كما بحث الماذري لان الاصل بقا
اصحاب الزوجية وعدم الابائنة **قوله** لو عاشر الزوج زوجته المطلقة او
عاشر السيد امته المطلقة من زوجها انقضت عدتها فيهما في الطلاق البين
مطلقا

مطلقا وكذا في الرجوع فلا يراد جعها بعد اهلاك بل يحق طلاقه لو
طلقها ويجب لها السكنى ولا يجد بوطيها كما رجعت البقيت ولا تنقل
الي عدة الوفاة اذ امانت عنها ولا تنوارث بينهما ولا يزوج ارباعها
وليس لغيره ان يعقد عليها ولا يجمع بينها وبين اقربها ولا يصح منها طلع
وليس لنا امر به بل طلاقها ولا يصح طلعها الا هذه **قوله** في بيان
اصحاب المعتمدة وانواعها وما يجب لها وعليها كالا مدام مثلا سوا
كانت بائنا او رجعة وفي بعض تقديم فصل الاستبراء هذا وما هنا انشأ
وفي بعض الترخ عدم ذكر فصل البائنا وشهد له قول المصنف في ما تقدم
فصل في اصحاب العدة وانواع المعتمدة **قوله** الرجعي اي ولو غير حاصل
وضوح بها المنقوض والموطوءة بشهين ولو بشرع فاسد **قوله** ان لان
بها اي وان لم يكن ملصقا للزوج فيجب على الحاكم اكثره لها من مال الزوج
وج ان كان موسرا وبالا فتر من عليه بنفسه او باذنه لها في ذلك ف
اكثر تكمن مال نفسها رجعت عليه ان كان باذن الحاكم او بائنا دولا
خلا ويحري ذلك في كل لازم ما ياتي **قوله** والنفقة اي بقدر حال
لانها لا تزوج **قوله** بغية الموت او من كسوة وادام واخدام ومنه ما
مما وغير ذلك ما ذكره ولا ذلك سقط ذلك بنشوزها قبل الطلاق وبعده
كما ذكره المصنف فاقول **قوله** الا انه التنفيق نعم ان ناذت بخوف
جب ما يزيل المشط وحق **قوله** ويجب للباين او يجمع او ثلاث
او فسحة غير نشوز فلو كفي لمن ابا انما ناست او نشزت في العدة لا
ان عادت الى الطاعة كذا الروفة واصلة نعم ان عادت في اثناء يوم عاد السكنى
دون النفقة وخرى بالباين معتدة الوفاة فلا نفقة لها وان كانت حاملة

لغير الحمل المتوفي عنها زوجها نفقة او رجوعه
 لانها تستغل الى عدة الوفاة نعم ان وجبت النفقة
 للابايت الحامل قبل الوفاة استمرت لانها دامت **قوله** دون
 النفقة اي ودون بقية الموت قال شيخنا ولعل تقييد بالنفقة
 لاجل الاستثنا بعد بقوله الا ان تكون حاملا او يثبت حملها بتوا
 ففهم عليهم او بشهادة اربع شوة او بدعواها مع يمينها فيجب
 لها النفقة ايضا الا ان كانت ناشرة ولو في العدة بنا على الاظهر
 ان النفقة لها سبب الحمل **قوله** على الصحيح وصل هو لها وللحمل فان
 قلنا انه لها لا يسقط بغيره من الحمل والمعتد انه لها سبب الحمل كما
 تقدم **قوله** ويجب في المتوفي عنها زوجها اي المعتدة عن وفاة ولو
 امه او باقره او محنونة او صغيرة يمنع ولها قال الاخر عي محكم في
 الكافة المعاهدة والمؤمنة **قوله** الا اذا دبال الى الطهارة والحي
 مهلتين ايضا من احد ويقال له الحداد بلسان كما من حد ويرى
 بالبحر من جدت الشئ قطعت فكانها انقطعت عن الطبيب
 والزينة والاستعداد بالحي ايضا استفعال من الحداد والمراد
 به استعمال الموسي في حلق الشعر من مكان مخصوص وهو العانة
 من الحد **قوله** وهو المنع اي مطلقا وشرعا المنع مما ذكره المصنف لان الحد
 يمنع نفسها من الطبيب والزينة كما تقدم **قوله** من الزينة اي التزين
 في البدن بترك لبس الحلي ونحو ذلك من ذهب او فضة او لؤلؤ او ما كان
 صغيرا كان مثلاً ومن الودع ونحوه للامعاء والسلاسل ونحوها من
 بالبدن وغيره كتحليل فرش وهو ما يرد ويقعد عليه من نطع ومن
 ووسادة

ووسادة وغيرها وتجهيل اثاث وهو متاع البيت فلا
 احدا فيه نعم الغطاء كاللبس على الراجح ليله ونهارا
قوله بترك لبس مصوغ اي ليله ونهارا من حرير وغيره
 ما يقصد للزينة **قوله** ولبس يسم هو بالمعنى التام للقبض
 فيجل ما لم يصنع كما مر **قوله** لا يقصد للزينة اي كالهو
 والاحضر والازرق الا ان كانت من قوم يتزينون
 به كالهرا ب مثلاً فيحرم نعم ان كانت ثياب من ذلك
 براقا صاف اللون حرم لانه يتزين **قوله** من الطيب
 اي الذي يحرم استعماله على الحرم ليله ونهارا ويلزمها
 ان الله عند الشروع في العدة ومع ذلك لا يلزمها
 البند بخلاف الحرم **قوله** اي من استعماله انما قدر لفظ
 استعمال لان الطيب عين ولا يجرى بسبب الحكم اليه ولو فسر
 لتطيل لكان اولى واخص **قوله** لا كتحال بالاشك ومثله
 الاصفى كايض فتح الصاد وكسر هاء اسكان الباء بفتح الصاد وكسر الهمزة
قوله الا كاحتم كرم بخل او الابيض كالتونينا سوا السود او غيرها
قوله من حفظ هذه من الميتات لم يرمد ابد يانظر عبيد
 اعين كما بها استيعاده اذا مسم الطهارة فبها يقيس اذا ابال
 البش به بحق يعقوب اذهب ايها الرمد **قوله** بعض الفضل ويحرم
 عليها ليله ونهارا دهن شعر راسها وكثتها ان كانت وبقيتها تشع
 وجوها لا ببقية بدنها يحرم عليها ايضا طلاء وجهها بنحو سفيد اج بالذات
 المعجزة وهو ما يتخذ من الرصاص بطلي به الوجه وكذا الحبرة وضباب

بعد زواله كاستحداث الملك كغيره مكانه كتابة صحيحة لا فائدة
وكا سلام سيد الرند او امة ارتدة وكذا الزوج طالقت قبل الد
خول وكذا بعده لكن استبرأ منه بعد انقضاء عدتها
من الزوج فخرج بزوال حل الوطى منع منه مخصوص
او حيض او احرام او اعتكاف فلا استبرأ فيها **قوله** ولم تكن
زوجته الخ سيأتي في كلام الشارح وموجبها المهر كافي بعض النسخ
استثنى من وجوب الاستبراء قوله مندوب كالحق قد وان كان
بالسك في بعضها ايضا فلا استبراء ما دامت زوجة وان طلقت وجب الاستبراء
قبل بعد عدة الطلاق كما سيذكر المهم فتأمل **قوله** عند ارادة زوالها
لوجعل الشارح الوطى داخل في الاستبراء لكان اولي واصح لدفع ابهام
توقف الاستبراء ارادة الاستبراء واستبراء وابهام صراحة الاستبراء دون
الوطى وابهام ان الوطى لا يسمى استبراء وغير ذلك فتأمل **قوله** الاستبراء
بها في جميع بدنها ولو انظر بشهوة نعم لا يحرم في المني لا الوطى فحقها
حيانة طابع ومثلها مشتركة من مربي **قوله** حتى يستبرأ بها اي لاحتمالها حملها
او تعبد **قوله** بحجته اي كملت بعد ملكها فلا يلزم بغيره حقيقة وجد البسب
فيها لان الظاهر لا يفيده البراءة ولو انقطع جوفها صبرت لسن الباس وتصدق في
المملوك لا يمين في قولها صفت لان لا يعلم الامتناع لها والسيد وطليها بعد
طهر **قوله** من ذوات الشهوة اي كاسية وصغيرة ومجنونة **قوله** بعد نفها
قال الشيخ لعل هذا سهل من الظاهر لان الكلام في الاستبراء او كذا ما بعده انتهى
اقول لعدم اد الشارح بقوله بعد نفها اي استبرأ بها ويكون ذلك مجازا لان
لا الاستبراء يقال له عدة بجماع براءة الرحم بعد نفها **قوله** بالوطى هو
اي ولو

اي ولو من زنا ومحل ذلك ما لم تحض وان حاضت فكل في حجة
واحدة ولا عبرة بما حمل وكذا الوطى لا يشترط كانت من ذوات الاشهر
قبل وضع الحمل من الزنا وان وجد قبل الفراق والشهر فتأمل **قوله** واذا اشترى
زوجته الخ تقدم فكيف في جميع **قوله** من له استبرأ بها اي ليتبين الولد الحيا
بالسكاح **قوله** ح اي من انقضاء عدتها اي بعدة تقدم صغار الرق
على الاستبراء ولو روي الامم اثنان بشبهة او بزوجين وشبهة لزمها استبرأ
بلفظ المشتري كالعديتين لشخصين **قوله** واذا مات سيد ام الولد وكذا
لو اعتقها **قوله** ولها ان يتزوج اي في الحال اي من السيد او من اجني
ولو اعتق مستولى لعدة فلم تنكحها بالاستبراء المعتمدة منه **فصل**
في بيان احكام الرضاع بالانصاف المعجزة او بالفقير تبذلها ومقالها
الرضاعة باثبات النكاح والاصل فيه قوله تعالى والوالدان يرصعن اولاد
دهن صوليت كاملين وخر لا رضاع الاما كان في الحولين وسبب تحريم
ان اللب من المرضعة وقد صار من اجن الرضيع فتشبه منيها في النسب
وتأثيره تحريم النكاح ابتداء ودراما وحوال النظر والخلوة وعدم نقض
الظهارة باللبس وايضا الغرم وسقو الطهر وسقو القمار ورد الشهادة
وتحذير الرضا واركانه ثلاثة قرص ورضيع ولب **قوله** وهو لغة الخ اذا كان
ملت ما ذكره الشارح رايت المعنى العوي ارض من المعنى الاصطلاحي وهو مختلف
للعادة الغالبة فيهما **قوله** ادمية خرج بها الرجل والخشني واليهيم الكنية
بناء على عدم صحت ملكتهم معناه وهو المعنى خلافه فهم كالأدميين وينبغي على
ذلك التحريم ولو يجر صورة ادمية او كان ثديها او فرجها في غيره محله
المعبر **قوله** ليجوز ادمي مثل الجوف الدماغ فتأمل **قوله** على وجه مخصوص

الكراس
الثالث
والثلاثون

صل

وهو كون خمس مرات متفرقات كما ياتي انفصالا ووصولا الى الجوف
الطفل **قوله** بليت امرة اي ولو صكها او مع غيره ولو مخيفا ومثلما يريد
والجبت والافلا والقشطن بخلافهت الى الف عن البت والمصل ودخل
فيه المختلها نحو ما يعصب بغيره او لونه او راحته وان شرب الكل
حرم والافلا وسواي ذلك كانت امراة من الانس او من الجن كما مر
فتأمل **قوله** حين اي حياة مستقرة بان لم تقل الي حركة مذبح حال
انفصال اللب منها كما ياتي فان وصلت اليها لم صار حرم لنبها او بحر اتم
مثلا فلا **قوله** قربة اي تقريبا كما في الجيف ولو نهق ببيتة ككفي الجيف
هو ما عنده شبح شجن او امل دم ما في الجيف بان ينفصل اللب قبل تمام الشح
بما لا يسع صيف وظهر وهو سنة عشر بجي ما فتأمل **قوله** واذا رضعته امراة
الح لبن قنيد ولو تال واذا رضع ولد لكان اولى وانسب لبذل ملو ارفع
عيا امراة ثابته اولى من ذاك ايقالو قال واذا وصل الى جوفه لبذل مالم
اوجره وهو نليم فتأمل **قوله** سوا شرب اللب الح قال شيخنا لا يخفى عدم
حكم هذا التحريم في كلام المصنف من جملة انتهى اقول فيم نظر بل التحريم
لان المدا ارجا انفصاله في حياة سوا وصل الى جوفه في حياة او بعد موتها
كما سيأتي في كلامه فتأمل **قوله** او بعد موتها هو متعلق بشرب تلك الشحاه
واختلاط اللب بغيره لا يفر ولو غالبا صحت وهل منه شيء الى جوف المعدة او
الدمع ولو باسفاها او نحو بان يجب البت في الانق فيصل الى الدماغ فانه
بحرم كقول القدي بن السكالي وهو لم يحقنم او تقطير في نحو اذن لقبل
لاستغناء القدي بن السكالي ولو بواسطه تقطيره في الدبر لعدم التقدي بالتقطير
قيم ومن هنا يظهر انه لا يشي بوصول ما معدا المعدة والدماغ وان كان في حد
الباطن

الباطن المفضل للمصابين فتأمل **قوله** صار الرضيع اي ذكر كان او انثى
او ضئ **قوله** دون الحولين اي يقينا قال شيخنا ظاهره عدم التحريم
لو قارنت الرضعة الخمسة فتمام الحولين والمعد فلا منه فل جعله
قوله بالاهلة فان انقض الشهر الاول كمل بالعدد من الخامس
والعشر مينا قال العلامة ثبت قاسم وهل العبر في الانكسار يعني
التقام الندومهم مثلا او بوصول شيء من اللب الى المعدة والدما
حتى لو دفع الالتقام والمصمح ابتد الشهر لكان لم يصل اللب الى ما ذكر
الابعد متى من من وصل الانكسار فيم نظروا الاظهر ان المراد الثاني لان
الوصول هو الموصول اليه ما ذكر لا غير فتأمل **قوله** خمس رضعات اي يقينا انفصالا
ووصولا ككلهم فلو انقطعت في مرة او جرحه فمسا او بالعكس كان رضعة واحدة
قال بعضهم حكيم في كون التحريم بخمس رضعات ان الحواصل التي هي سبب
الادراك خمس انتهى **قوله** واصلة جوف الرضيع اي وان تقاها حال فان لم تصل
اليه لم يحرم **قوله** وضبطه اي اكس **قوله** بالعرف اي لا يملكه الا بالهت
لغته ولا شفا **قوله** تعدد الارضاع ملو قطعتم عليه امرضعة لشغل او قطعتم
هو للهوا ونحو او تحولت قدي الى اخر فان طال الزمان في الكل تعدد
والافلا قال العلامة ثبت قاسم ويجري ذاك فيمن طلق لا ياكل في اليوم
الامرة واحدة فيعبر في القعدا العر فلو اكل لقمة ثم اعرف واشتغل
بشغل طويل ثم عادوا اكل فاشتغلوا طال الاكل عيا المائدة وكان يشغل
من لوت الى لوت ويحدث شئ خلال الاكل ويقوم وياتي بالجن عند فقاذه
لم يحدث لان ذلك كالم بعد بالعرف اكلة واحدة **قوله** ابا له الح وامل
انه يحرم انه يحرم في الرضيع اصولا المرضعة وفي غيرها وصا شيها من شرب

اورضاع وكذا صاحب اللب من ربح او طي شبعهم ويجزم عليهم
فروع الرضيع ففهم من نسب اورضاع قد فهم ذلك الشيخ على ما دشي
الدين القونوني فقال ويشتري الخريم من مرفع الي اصوله ولو
من الوسطا وصحت له دارا في هذه من رضيع الي ما كان من فروع
فقط **قوله** بفتح الصاد اي اسم مفعول **قوله** اليها فيه اناية الي عند
الباقى بعد ما بعده **قوله** نسب اورضاع قال شيخنا ذكر الرضاع مع الشرب
ففيه يجوز الا ان يراد بالانساب الانتهاء ولو جزم له كان اولي فتمام
تنبيه تغتفر شهادة الرجل في الاقرار بالرضاع وفي الشرب من ان
او با جاز ويكتفي في الشرب من الثدي رجل وبيك او اربع سنه **قوله**
الي المرفع هو بفتح الصاد ايضا **قوله** ومن انتسب اليه فامل ما معناه فا
منه اما سبق فممن من اهلهم او من الناسخ والا فهو مرجوح والراجح ان
اباه وجده وان عليا يجوز لهما تزويجها **قوله** هو عطف على في درجته وعا
اما زائدة او تامة بمعنى وجد **قوله** كما علم اي او ابايه **قوله** فالرجح
اليه اي ان اردت ذلك **فصل** في بيان احوال نفقة الاقارب و
والاقران واليهابهم وجمعها لهم في هذا الفصل لتنا سبها في سقوط كل منها
بمعنى الزمن ووجوب الكفاية من غير تقدير ولو قلنا في بيان احوالهم
النفقة لكان اولي واصح فتمام **قوله** وفي بعض نسخ المتن اخ وهذا
النسخة اولي وانسب لان الحضانة من فروع الرضاع اللهم الا ان يقال
لما كان الرضاع سابقا في الحضانة فهو من فروع النفقة فقد مت اشها
لها على المفترم وانضم اليها غيرها استدل اذ قال **قوله** عن الذي بعد
اي وهو الحضانة كما مر **قوله** ما هو من الاتفاق قال شيخنا فيه اشتقاق
مصدر

مصدر ومن مصدر انتهى اقول وفيه نظر والصواب ان يقال ان فيه اشتقاق
مصدر مجز من مصدرين يد ويد ولا يصح وانما فيه اشتقاق المريد من المريد
وح ففهم يجوز ولذا عبر المخرج فيه بالاضاع دون الاشتقاق لانه اوسع
فتمام **قوله** وهو الاخراج اي ودفع ما يسمى نفقة فممن هو لم **قوله** ولا يستعمل
اي الاتفاق **قوله** الا في الجرح بخلاف الاخراج وهذا الاتفاق الاسفل ولا يستعمل
الا في غير الجرح ومن بلغات الزم مخشي لا سر في الجرح السر وهو من
رد العجز اي المصدر **قوله** اسباب ثلاثة ولا يردها ايجاب نفقة الهد
ولا تحميم المنذ ورين على الناذر ولا يوجب النفقة على امة العفل في الزكاة
بعد الكول وقبل التملك والاخراج مثلا لانها من استنصحب الملك
فتمام **قوله** القرابة انها قد مها في الملك والنكاح لانها قد تنسب
عليها كولد الطفل غني بمودة او نحو صينة ولا يفر من المنفق وتقدم الملك
على النكاح لمثل ذلك في البا ومن تقدم النكاح نفل الي نفقة الزوم وفيه
ونقد يسم القرابة في الملك لا اعتبار بها وشرفها فتمام **قوله** من الاهل
اي الاقارب فهو قال مقيدة **قوله** الواجب اي وجوب بامور سعي المظني
بما زاد على ما يحتاج اليه لمهون من مال وقيمة من نحو نفقة وكسوة وقادوم
ومسكن وملبس وغير ذلك وان كان عليه وبيع فيها وان لم يهر دينا
عليه ما يباع فيه من عقار وغيره لانها مقدمة على الدين الذي يباع فيها
ملكه فيبيع فيها اولي ووجوبه بقدر الكفاية بها يتشبع مع اعتبار
بسنن وزهادته ورغبته في الكالة الناجية والحق كمن يبيع من ماله لغنية
او امتناع ولا يفر فيها عليه بمعنى من بدنها ولو امتنع مع الامتناع
الا بقرض قاض باتفاق بينهم او ما ذكروه او با شها عند تقديره وله

اجرة طبيب وثمن الدوا وشرا ما الظهارة وشراب البهيم وحذالك
قوله واليهام جمع بهيم سميت بذلك لعدم تعلقها واحدا اسم لثدا
 الاربع من ذوات البر والحمل والهدايا بها لعمم من كل حيوان محترم
 فيجب فيه ما يدفع ضرره من علق وسقى وغيرهما ويجزى الحاكم عليها و
 على بيعه او ذبحه ان كان مالكه لا يفعل نائب الحاكم عنه في بيعه او بيع
 جزا منها او اجارته فان تعذر ذالك فعلى بيت المال ولا يلزم في الحية
 غير المحترمة الا ان كان كفه فقرا ويجرم عليه شرب لبن البهيم الا ما فعلت عن
 ابنها اذا استغنى عنه حتى لو لم يخلق العجل لبن امه وجب عليه ان يشرب
 لم لبنها لان نفقته واجبة عليه وكذا البئر فتأمل **قوله** او ام ولد
 اي او مستأجر او معار او اعمى او زمتا او مستحقا من اعمى او غيره لها
 او امقا او من وجع لم تسلم لزوجهها ليللا ونهارا **قوله** لا يجب شي
 للزانية ولو كانت فاسدة الا ان عجزت عن نفسها وان لم يعجزه السيد
 بضم كتابه قوله وجب عليه نفقته ولا يجب عليه ان يشبعه شيئا من
 بل الشبع المعتاد او ما قارب به **قوله** فالب قوت اهل البلد مراده من
 غالب قوت اهل البلد وان لم يكن من قوت السيد وكذا يقال في
 الادم والفسوة فتأمل **قوله** يعجز الكفاية اي في النفقة ولو طسوة
 والادم وغيرها ويعجز مال زهاده ورغبته بقدر مشبعه وان زاد عجا
 كفاية امثالها ويراعى حال السيد بمثل في سبارة واحساره ونسقه
 بهن الرمن ولا يقهر دينا الا بالاقتران من الغاظي او ما دونه ويبيع
 فيها مال لغيره او امتناع فان لم يجد مال امره الحاكم ببيع او اعتاقه
 او اجارته فان لم يفعل اجره الحاكم ان يسره الاباع ان وجد مشري
 والا نفقة

والا نفق عليه من بيت المال **قوله** ستر العورة فقط ما لم
 يكن بيلا لا يفتادون فيها ستر العورة كالسوادان ونحوهم
 اما فيها فيلبي ستر العورة فقط **قوله** ما لا يطيقون هو بالمشاة
 التحتية كالذي قبله وصبره راجع للمذكور من الرقيق والمهايم
 والشارح جعله عابدا لرقيق نظر الظاهر والاول اولى وافيد وامر
 بتكليف ذالك وامالوا نفق ذالك في بعض الاوقات خاصة او عدا
 لم يجر **قوله** اراحت ليللا ظاهرا لانه في الاشغال ومثل الحمل او
 واقص في الدابة في الحمل ومثل الاشغال ومنه الحلب فيجرم عليه
 ما يضر فيه تركه او فعله كالا ستفصا مع الجوع وعدم قص اضغار نوذي
 ويكره ترك حلب البئر ويبقى لولدها ما لا يضره عليه ويجب ترك شي
 غسل الخل في السكارة هو يشول على حاجته وتعلق على باب السكارة
 لياكلها ويجرم خلق نحو الطوق واستعمال منه ويجب في مال
 دود القن علفه بورق توت بمشاة او مشلثة اضره او تخليته لا كله
 ليللا بهلك بغير فائدة **قوله** ما لا روح فيه كالعقار والفتان لا
 يجب عمارته ويكره تركه اذا ضرب نعم تجب عمارته ان تغلق به حق
 للمرتن وكذا الوثق ومال المحي **قوله** عليه وعكس اي بان استعمله
 ليللا راحته نهارا **قوله** وقت القيلولة وهي اسم لشدته **قوله** ولا
 يخلق دابة الخ فوايه النفقة به على قوله ولا يخلقون من العمل فتأمل
فصل في بيان احكام نفقة الزوج وما يتعلق بها والتعريض بها
 لانها الاغلب والمونة اعم منها ونفقا فعل ساوقة من بعض النسخ
قوله المكنة اي غير الناشرة **قوله** واجبة اي بشرط التمكن يوم

مل

بيوم فلو حصل التمكن في اثنا يوم وجب بقسطه وهذا في اليوم الاول
واما لو شرت في يوم بعد ذلك ثم اطاعت فيه لم يجب قسطه وا
وستغفرها ايام محنتها ومرضها وكذا الادم وغيره ما ياتي والتكليف في
غير المهينة والامراض والسفاهة بوليها وفي الغاية ببلوغه خبره
به ويصدق هو في عدم التمكن ان اختلف فيه لان الاصل عدمه **قوله**
من غالب قوت البلد اي بلد الزوج اي محل اقامتها ولو بادية ولو
اختلف الغالب اعتبر حال الزوج بحسب العادة ولا يضر لكونه مغر
اولا وامرا د بالمعسر من يملك ما يغنيه مومته قد رقيقة العر الغالب
فاقل فان زاد عليه ولم يبلغ قدره من قسوسها او بلغها فاكثرت
سرويتها اعتبر ذلك بطلوع الفجر في كل يوم فلا يبعد ان يكون
موسرا في يوم وغير موسرا في يوم اخر فتأمل **قوله** او غيرهما اي كالذرة
والدفن ونحو ذلك **قوله** والكسوة بكسر الكا ونحوها **قوله** ما جرت
به العادة اي لقولها يا الله عليم وسلم انتق الله في النساء فانكم قد
فتواهن بامانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله هنا صبغة العقد
فتأمل **قوله** في كل منهما اي الادم والكسوة **قوله** او شجر ج قال في المصباح
الشجر معرب من شجرة وهو دهن الهسم رها قيل للدهن اليابس
وللعمر قيل انه تعين شجر جاشبهها به صفاته وهو بفتح الشا مثال
زبيب وصقل وعطل وهذا الباب بالتفاق ملحق بباب فعل نحو صغر انتهى
قال شيخنا الشيرازي لا يجوز كسر الشاين لان يعبر من باب درهم وهو
قليل ومع قلة قائلته محصورة وليس هذا من فتأمل **قوله** وجبت
الواو بمعنى او ونحوها الواو بمعنى او ايضا وكذا المهم ونحوه **قوله**
باعتدلى

باعتدلى الفصول ومنه الفا كهيئة في اوانها ومضى اختلف في مقدار
الادم قد رده القاضي باجتهاده معتبرا حال الزوج ولا يخلو الزوج
اكل الخبز وحده وان جرت عادته بالمعسر في مقدار الكسوة
كفاية بدنها طولها وقصرها وسمنها وهذا الاو في جنسها عادة امثال من
وظفت او كنان او من رزقها من بيتها المومر وغيره وتعتبر الكسوة في كل
فضل وهي تنجس وسراويل وخمار ومكعب اي مداس ويلحق به القبقاب
ان جرت عادته بالمعسر في الشا لدفع البرصية محشوة او خردة مثالا
ويتبع ذلك طائفة وتكلم لباس وزر قميص وخياطه وفيلها واذا وقع
التكليف في اثناء فصل وجب بقسطه ما فيه وجب لها ما تفقد له عليه من نحو
لبا او صير للمعسر بسا طه او طلع للمومر ما جرت به العادة واذا اختلف القول
في الليل والنهار وجب لكل منهما ما يليق به ويجب عليه ما يتعلف بالنوم
ومحذا وملحمة اي ملاية وكان دخوله **قوله** حكم اي بحسب العادة
العادة ويتبع ما يطبخ به **قوله** الطعام صا اي وان طلبت غيره **قوله** وعليه
طبخه وجزه اي بنفسه او غيره فان غلب الحب كثر واقفا وجب تسليمه لا
فقط ان جرت عادته بالانقبات به وحده كما تتيده في شرح الروح
وهو المعتمد ولو طلبت بدلا عن النفقة فغير مستقيم بازان لم يكن
ربا ولو كانت مع عا العادة سقطت نفقتها ان كانتا رشيقة
واذن لها ولها والا فلا تسقط نفقتها اذا عملها تطوع من الزوج قال
شيخنا البايلي ومثل النفقة الكسوة في الراح فتأمل **قوله** ويجب الات
اكل وشرب وطبخ كقسطه ومحت ومعلقة وكوب وجرقة وقد روي عن
ذلك ما غنى عنه **قوله** الشرب بفتح او لم وهم زاد بعضهم وكش

ايضا وجب لها ما تنقل به ثيابها من نحو صابون وما تنقل فيه ثيابها من ابا
وخوها وما غسل ووضو بسبب بينهما لامت فيها واحتلام عليها مرة همام
جرت به عادة امثالها في كل شهر او اكثر او قل وفيه التفتيق من نحو
مشطها وما تنقل به راسها من نحو سدرة ومن نكحها لدفع صان اذا لم
يبدفع الاب له ولا يجب لها كحل ولا طيب ولا ما تنقل به ككتاب ونحو
خان صبا له لها وجب عليها استعماله ولا يجب لها ان ينادوا امر من ولا اجرة
طبيب وجام وفانت وفاسد **قوله** يلبس بها اي ولو باجرة لانها تملكه
لانها منناع وسيقلها من الزمان بخلاف ما تقدم من النفقة والكسوة
والادوم والالتفتيق وغير ذلك فانها تملكه ان كانت مرة وسيدها
ان كانت امه ولحمية التفرق فيها بها شتان وليس من هاهنا ما يمنعها الز
فتامل **قوله** وان كانت من يخدم مثلها اي في بيت اهلها او زوج قبله سوا
فما وجب الاقدام الزوج الحرة والرقيق والمعر وفرة واما الزوج من الرقيق
كل او بعضا فلا اقدام لها لان العرف انها تخدم نفسها وان كانت تملك
قوله اخذها قال العلامة بن قاسم نقلا عن العلامة الرمي واقره ويكنى
خادمة واحدة وان لم تكفها بخلاف المهر فتامل **قوله** وامه لم خلا شيئا
كان الاولي تقدم امه على الحرة ليعتلق بها ما بعد ههنا الاستي رتامل
قوله او مستأجرة ولا يلزم منه غير الاجرة وان كانت مرة **قوله** او بالانفاق في
من يحب ان يضمن اي ونواضع وعلم نفقتها وكسوتها وطرقتها وغير هاهنا ما لا
دوت المخدم من جنس ونوعا وصفه وقدره ولا يجوز له ان يخدم اخا او اقام
ولو باجرة من ما يبيع اذن زوجها **قوله** يجب عليه اقسام نحو ربيته
وغيره ما لم يات له كاجرة وان تعد **قوله** وان احس اي الزوج بان عجز

نفقة

نفقة المعسر من ولو بغيره ماله في مسافة القدر وبعضه عن
الكسب فلو لم يجد الا نطق مد او نصفه عشا فلا فيح كها من
العلامة الرمي ولا يلزم منها قبول النفقة اجتنى عنه الامن اب او جد
او سيد عن محرمه نعم لو دفعها اجتنى للزوج ودفعها الزوج لها
وجب عليها القبول لعدم المنع فلا فيح **قوله** بنفقتها اي او كسوتها
بخلاف الادوم ونحوه والمسلن ونفقة الخادم والا فدام فلا فيح شي
ذالك لان النفس تقوم بدونه وطاق العلامة الرمي في المسلن مع
فتنفسح به وتبعم مشايخنا وكيفيته الفسخ ان ترفع امرها الى القاضي
وتثبت اعساره وبمهل ثلاثة ايام ثم ترفع اليه ثانيا في صبيحة الرابع
ليفسخ بنفسه او نائبه او ياذن لها في الفسخ وليس لها الفسخ لها بنفسها
الا اذا عجزت عن الحكم او عن المحكم ايضا وليس لها منع الزوج في مدة
الامهال من التمتع بها في غير وقت فاجتها وليس له منعها من الخرج
لنكسب النفقة وتعود الي محلها ليلا **قوله** ان اعسر زوجها بارصداق
اي كلم او بعرضه المعتمد **قوله** سوا علمت يساره قبل العقد ام لا
المعتمد فيها اذا انكحت عالمته باعساره باصداق انه لا فيح لان الزوج
لا ينفق في كل يوم بخلاف النفقة فتامل **قوله** خاتمه تسقط نفقة
الزوجية بحسبها قلنا او حقان كان احاسر لها نفق الزوج ويؤخذ منه
بالاولي سقوطها بحسبها فتامل **قوله** فصل في بيان اقسام
الحضانة فيصح احكامها **قوله** وتسمى الحضانة ايضا وهي لغته ما ذكره الشارح
وفيها نوع ولا ينفق وسلطنة لكن السابها اليق لانها اشفق واهدي
الي الرعية واهر على القيام بها واولاهن الام كما ياتي وتنتهي بالبلوغ

٣

ح

والا فاقه **قوله** وهي الحفنة **قوله** لظلم الحفنة الطفل البع اي الجنب
قوله وشرايح لو قال وشرايح من لا يستقل باموره بهما يعلم
ودفع ما يفره لكان اولي واسنبل لانها تعهد به بغسل جسده وشبابه
ودهنه وكحلته وربطه في المهد ونحو ذلك لينام ونحو ذلك هاشيش
الي بعضه فتأمل **قوله** ولم منها ولد اي ذكر وانثى غير مميز ومثل الجنين
كما قال الشارح فتأمل **قوله** بطعامه وشرايبه كان الاولي ان يقول
با طعامه وسقيته فتأمل **قوله** اي من عليه نفقة اي وان لم يكن له مال
والافق مالم **قوله** واذا امتنع الزوج من الخ افاد بهذا ان امتناعها
يسقط ضمانتها وانها لا تجر عليها وهو كذا ان لم تجب نفقة المحض
عليها ومثل الام في الامتناع غير **قوله** لامهاتها نعم يقدم عليها
بنتهم ان كانت وزوجة ان كانت مطلقة للولي والا فلا يجوز تسليمها اليه
والمراد بامهاتها الوارثات ويقدم منهن القربي فالقري ثم امهات الاب
كذا كتم افت ثم فالت ثم بنت بنت افت ثم بنت اخ وتقدم ذات
القرابتين على القرابة الواحدة وقرابة الام على قرابة الاب ثم بعدا
المحارم كبت فالت وبنت عمه وبنت عم لغير ام ثم الذكور المحارم
كاخ وابنت ثم غير المحارم كابت عم لعت لا تسلم مشتبهة لغير محرم
بل لشقة مع كبت وتقدم انا كل جهة من ذكورها فان استوي اقرع
واختي كالذكر ويصدق يمينه في دعواه الا نفي **قوله** سبع سنين ليس
متبدا **قوله** اي سن التمييز اي من غير نظر الي سن من سبع سنين او اقل
او اكثر بحيث يكون عارضا باسباب الاقتيار وهو موكول الي اقتضاه
الحاكم **قوله** المميز اي بان ياكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده

قوله

قوله بين ابوين اي الهاك بين الحفنة وان علمت الام او فضل
احدهما بد بين اموال او صحت **قوله** كجنون اي او كسر ورق او فسق
او نكحت اجنبيا **قوله** واذا لم يكت الاب الخ ان الجدة والاخ وابنت
والعم وبنت كالأب مع الام والافت لغير اب والحالة كالأب ولم بعدا
اختيار احدهما اختيارا لا قر ويجوز له ان يكره ما لم يقله ان
ذاك لنقص تميز فجعل عند من كان عنده قبل التمييز ولو لم
يختار واحدا منهما فعند الام وان اختارهما اقرع بينهما وجوبها واذا
اختار الذكر بان حرم عليه منعه من زيارتها امه او اختا راسه فعند
ليلا وعند الاب انهارا واذا اختارت الانثى ومثلها كخني احدهما فعند
دايمها ولا يمنع الاخر من زيارتها في العادة مع الاخر ان من نحو فلو
محرمة من عواذ امرت عند الاب فالام او لي يميز بينهما عند انارحي والا
فعندها ولم عبادتها في مام **قوله** سبع اي بلا اكثر اذا وصلها بعضهم
الي نحو خمسة عشر شرا وسناني **قوله** في سنين كان الاولا ان يقول في سنة
ويتم ثبوت الحفنة في ذلك اليوم لو لم قال العلامة ان رمي ولم اري
لهم كلاما في الاغما والا قرب ان الحاكم يستشبهه عن زمن اعيان ولو
قتل بسبع مام في ولي النكاح لم يبعد فتأمل **قوله** الرقيق كان الاول
ان يقول الرقيق ليشمل الذكر واولي منه من غير رق ليشمل المبعوث فتأمل
قوله وان ارتد سيدا اي فلا حرة باذنه لانها ولا ينفذ
لو اسلمت ام ولد كافر تبها ولدها وحاضنة لها مالم
تنكح **قوله** الذي صرح كلامه كارج ان المراد به الا
سلام ولذا لا اورد حاضنة كافر ولو جعل

٢٤٥

التأرجح كلام المصنف شاملا لها بمعنى أنه يشترط اتفاق
الحافظين والمحظون في الدين فكان أولى وانسب بل كان
يكون عدول المصنف إليه لأجل ذلك ولا يرد عليه جواز
حاضنة مسلم لكافر لأنه معلوم بالأولي من المسلم قائل
قوله على مسلم أي لا حاضنة لذي كفر على ذي اسلام
من ذكره وانتهى والتأرجح انما يقتصر على عبارته نظرا
إلى الأصل ولا يترجم بترجم الولي الولد المسلم ندبا من اقرب
الكفار وان لم يصح اسلامه احتياطا لحركة الكلمة
ويحفظه المسلمون وان لم يكون من اقرب وموتهم في ماله ثم على
من نزل منه موتهم ثم ياتي المسلم **قوله** العفة والامانة هما يعني
واحد وهو العدالة كما يشير اليه الشارح ولو غير بها كان
أولي واظهر اذا العفة بكسر الميم الكفو عما لا يحل ولا يحسد قاله
في المحكم والامانة ضد الخيانة فكل أمين ام عفيف وعكس
بينهما لثلاثتها فامل **قوله** فلا ضمانا لفاسق ومنه او مثله تارك
العلاقة ولا يفر شئ من صبي وسقيم ونحو ذلك **قوله** الظاهرة
أي ان لم يقع فيها نزاع قبل ان يتسلم الحاضنة المحظون والافلا
بد من ثبوتها عند الحاكم وهي العدالة الباطنة **قوله** في بلد المهر
لو قال في بلد الولد او المحض لكان أولى وانسب بدليل ما بعد ١٥
فامل **قوله** بان يكون أبوه مقيما لو قال بان يكون أمه مقيمة
لكان أولى وانسب بما بعده فامل **قوله** فلو اراد أحد هاتين البنتين
كما هو صريح كلامه فامل **قوله** سفر نقله خرج به نقله في البلد من

محل

٢٤٥
محل لمحل اخر فامل **قوله** فالأب وكذا بقية العقب ولو غير المحارم
صفحة للنسب **قوله** ان لم يولد من الطريفة والمفقد فالأم أولى
قوله فيمن عم منها فان التهرت مع دلم صفها وسواها كان البكر
الولد صغيرا وكبير **قوله** فلو لم يولد من التهرت مع دلم صفها وسواها كان البكر
الأولي فامل **قوله** من محارم الطفل صواب في هذا وما بعده ان يقول
ليس له حق في الحضانة بدليل ما قبله كما جنى عنه فلا ضمانا لها وان رضى
الزوج فامل **قوله** كل منهم انما لا يخفى في ذلك للزوج والزوج
معنا في معنى هذا من فامل **قوله** ضمانتها أي مادام مع المانع قابلا
بها فان زال ولو بطل لا يرضع في المزدوج عادة الحضانة البهائم غير
حالم ومثلها في ذلك الأب والجد والناظر بشرط الواقف **قوله** كما تقدم
شرع مفعلا أي في كلامه تتم بقي من الشرط وان لا يكون الحاضنة
صغيرا ولا مجنون وما لا يراد ولا عملي لم يجد من يباشر عنه فان وجد من
يباشر عنه بقي عنه ولا يرضع بها يشغل من امر المحضون ولا مفعلا ولا
يباشر من الحركة لمباشرة امور المحضون ولا مفعلة ومتشعنت من
ارضاعه واعلم انه اذا بلغ المحضون رشيد ذكر كان او انثى فلم ينسأ
حيث شاء والأولي لم عدم مفارقة حاضنته **قوله** ان كانت نارية
ويؤيد قول الحاضن او ضوف عليه في الانفراد كما مر مثالا منع من المفارقة
وان بلغ غير رشيد فامل **قوله** لا ينفك عنها الاشارة اليه
كتاب بيان اصناف الجانيات وما يتعلق به وهي
بكر المهرية الجيم وهي لا ضمانا لها وانما هي تشبه الجانيات على الاموال
وليس مرادة هنا الا في الرقيق لكونه ادسيا ولذا كتميل ان

ان المتعين بالجلح اولى واجيب بان مشهور ما لا يتوهم دخول وفي
اقل جم فساد حكم اضع من اضع ما يتعين دخول وفي اخرج فساد
حكم والا اصل فيها قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص
بما كنتم تعملون ولا تاكلوا اموالكم بغيرها ولا ياتكم منكم بغيرها
بشر ولا ياتكم منكم بغيرها بغيرها ولا ياتكم منكم بغيرها بغيرها
الله الا بثلث الشب الزاني والنفس بالنفس والشارك لدينه المفاارق
لجاءه وفي امد الكليات الخمس واصل مشروعتها حفظ النفوس لان
الحاجي اذا علم انه يقتل منهم بجناية فكيف عنها **قوله** جمع جنسية
بكرائيم **قوله** او جر حاو كذا اصبها او قلعها او غيرها من والسمع ولا
تعد فلقيم الحد ودلالتها لانها جنسية عرفها ولذلك لم يد فلها المهر
فيها كما ياتي فتأمل **قوله** القتل اي من حيث هي وهو صفة الهلا
الناسي عن فعل ولو قتل كالكسر وهو لغة مرفق الشئ في غير محله وشر عامر
من اوله النفوس الحية ليشتمل عنها امور فارقة للعادة ويقال لغيره
ما تعلق انهم وهو اذا كان عمدا ظلما اكبر ارجا بر بعد الشر كماله تعالى
ونصح التوبة منهم ولا يتج عذابه ولا ضلوه في الذن ان عذاب وان
اصح عدم التوبة وذكر الخلق في الآية الشريف محمول على المكمل المطلق
او على المستحل له واذا اقتص الوارث وعق ولو محيا استغفار الطلب عنه
في الاضه كما قال النووي ومذهب اهل السنة ان القتل لا يقطع الاجل
وانها مودة باجل فلا يلحق المعتزلة واما ضرب المقتول بتعلق بقائه يوم
القيامة ويقول ياري ظلمي وقتلني وتقطع اجلي فتكلم فيه ويتقدم صحت
فهو محمول على مقتول سبق في علم الله تعالى انه لو لم يقتل لكان يعطي
اصلا زيدا **قوله** الرابع لها اي بحكم العقل والوصف دلالة ان لم تقصد

عبد المجنى

المجنى عليه فهو الخطاسا كان بها يقتل غالبا ولا وان قصدت عين
المجنى عليه فان كان بها يقتل غالبا فالحد والا نشتم **قوله** محض
اي فالف وفصل الشارح العمد باعتبار معناه الا هل بقوله وهو مفسد
عبد بوزن ضرب ومعناه القصد فتأمل **قوله** عمد افتح الميم **قوله**
وعمد ضمة ويقال لم ايضا نشتم عمد وضمة عمد وضمة نشتم عمد **قوله**
ان يعمد بكسر الميم كما علم من قول الشارح بوزن ضرب **قوله** اي
بشي انما فسر به انك ليد فل الشئ ونحوه فتأمل **قوله** غالبا اي بالنسبة
للمقتول المقصود ومنه غير ذابرة مثلا في مقتول وغير ذابرة مقتول
ضرب يقتل المرفق دون الصحيح وهذا التفسير للعمد في ذاته ويعبر في اي
القصاص ان يكون ظاهرا اي من ما يخرج به قتل المرنند ونحوه فان
واجب وقتل الغازي فريم الرضا فاذا لم ييب الله تعالى او رسول
فانهم مكره فان سبها فقتلها مندوب وقتل الامام الا سير عند استقوا
الاحمال فانه مباح **قوله** بذالك الشئ اي ظاهرا **قوله** فحجب القود يفتح القو
سهي بذالك لانهم كانوا يفتقرون الجاني الى محل القصاص بحبل او غيره
قوله وما ذكره المصنف الخ قال شيخنا قد يقال هذا تفسير لقوله بعد
لا فائدة ان ذاك معناه وليس قد را زيدا اعلم بها سيمر به تقسيم
القتل الى ثلاثة اضراب اذ لو اعتبر هذا زياد في مقابلته لزم زيادة الا
قسام فتأمل **قوله** او قلع اطراف هذه جهنم زائدة على ما في كلام
المهم هنا فتأمل **قوله** في حق المسلم اي ويهدر الحربي في حق مسلم وفي حق
الممرتد مع مسلم ولا يهدر المرتد مع مسلم **قوله** عن الجاني اي عا الدين لا
لان من اكل ام المهم فان عفي عنه مجانا او اطلق فلا قصاص ولا دين

به

وان كان العاني محجورا عليه سوا عني عن نفسه او عضوا من اعضائه
لانه اذا سقط بعضه سقط كله لعدم تجزئته وهل مثل ذلك سقم
وظفره راجع وقضية الحاقه بالطلاق انه كذا وكذا
يستقط القصاص بعفو بعض المستحقين للعله السابقة فتأمل
قوله وينذكر المصنف بيان تفليظها اي في الديه **قوله**
فيصيب رجلا الخ هو مثال لا قيد قال شيخنا ولو قال انسان
فكان اولى واعمد ومثل الرمي ما لو كان لق فوقع على انسان
فقتله فتأمل **قوله** بل يجب عليهم دين اي لعق لم تغالي ومن
قتل مومنا فطافح برقبته مونة ودية مسلمة الي اهله فادب الرمي
ولم يعرض للمقتول **قوله** وسيدكر المصنف بيان تخفيفها اي في قتل
في الديه كما ياتي **قوله** عيا العاتل اي بخبر السجدة ان الله عليه
وسلم نفي بالديه عيا عاتل الجاني ونهيها ان امرتين اقتلتا محمد فت
احداهما الاخرى يحكي قتلها وما في بطنها قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان دية فنينها غرة عبد او امه وقضى بدية المرأة عيا فقتلها
قوله في ثلاث سنين اي ان كان المقتول كاهن جريسيه وذكره في الاملا
والاخرى كل سنة قدر ثلث دية المذكور من بين الارواح والحكمات و
الاصل ان كل دية **قوله** وعيا العني وهو من يهلك زيدا عيا ما بقي بالمر الغاب
عشر بين دينارا فاكثر فان كان اقل من عشر بين دينارا وخمسة دينارا
فتمت متوسطا والا فتمت فقير فلا يعقل **قوله** كما قال المتولي وهو الامام
ابو سعد عبد الرحمن ابن مابو النيسابوري المتولي صاحب التيم
ولد بنيسابوري سنة ست او سبع وعشرين واربع مائة وثلاثين ليلة
الجمعة

الكل
الرابع
والشفا

الجمعة ثمان عشر مثقال سنة وسبعين واربع مائة ببغداد
قوله عصبة الجاني اي المتعصبون بانفسهم وبهم الاضرة
لغير الام ثم بنى هم وان سقطوا ثم الامام لغير الام ثم بنى هم
ثم معتق ثم عصبة ثم معتق ابين ثم عصبة وهكذا ويقدم
من كان لاب وام عيا من كان لام فقطافي قد ماتت اخوته من عيا
نصف دينار ومن كل متوسط ربع دينار ويشترى به الواجب من
الابل وهو ثلث الديه فان كثر المتقدم من العاتل بحيث يزيد الملق
منه عيا الواجب نقص منه بالمتوسط فان لم يبق ثلث الديه انتقل به
الحكم الي من بعدهم من تبنه بعد اخري حتى يبرأ الملق ذو قدر الثلث
فان لم يبق به انتقل الي ذوالارحام ان لم يتظلم امر بيت المال والانجيل
فان فقد فعلى الجاني وعتيق المرأة يحلده عاتلها والمعتق والمعتق
الواحد ويوزع الواجب على المعتقين بقدر ملكهم الا بعد دروسهم
وكل واحد من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمل ذاك المعتق
وشرط العاتل ان يكون مسلما حر ذكر غير فقير موافقاني الدين
الاخرى دحوى ويند اجل الديه من الزهوق وعي هامت الجناية
لكن لا يوفى ذارشم الا بعد الاندصال ومن ملك من العاتل في اثنا
سنة سقطت واصبها **قوله** الاصل وفرض عم اي اصول الجاني وفرض عم لا يعقل
عنه وكذا اصول كل معتق وفرض عم لا يعقل عنه **قوله** بعض فقيهة
اي بحيث يشب القتل اليها لا نحو قتل مثالا لانهم موافق قدر **قوله**
قال الفقيه الاول كنت سمعنا لعراق هذموهائي وانما هي عصاي كما قال
تعالى وما تملك يمينك يا موسى قال في عياي قال العلامة البرلسي كذا في

مشارح المنهاج وغيره **قوله** وسيد كرام بيان تغليفها اي في
فصل الدية **فصل** في بعض النسخ كما قاله الشارح وهو في بيان
احكام شرع وهاهنا وجوب القصاص وما يتعلق به من القف وهو القطع
ومنه المقتطع او من اقتطعها من الارض اي تتبعم واقتصر عليه الشارح
قوله اربعم بدل خمس كما استعبرتم **قوله** فلا نقاص عايشي من بالمعنى لا
الشمائل للصبي فتأمل **قوله** ولو قال ان الان صبي عبارة عن اوقالا ان البني
الان وامكن فلا نقاد ولا يخلف انه صبي لان التخليق لا يثبت فيه ولو
ثبت لبطلت يمينه في تخليفه ابطال لتخليفه **قوله** هـ
عاقلا ان حال جنائته وان جن بعد ما يقتصر منه
حال جنونه ويصدق بيمينه ان ادعاه حال الجنائية
وعهد له واعلم ان الشر قد يورثهم ان كلام المصنف في حالة
الاقتصاص من المجنون فذكر مقالة وليس كذلك الام
الان يحمل ما قاله الفارح على ما ذكره العلامة الخطيب
من ان جنونه لو كان متقطعا فجنائته حال افاقته
مضمونة بخلافها وقت جنونه فتأمل **قوله** ويجب القصاص
الحاي ان السكران المتعدي بسكره كالملك وان كان
غير مملك عند النوى تغليفه عليه **قوله** والدم المقتول
اي اصلا له وان علا ذكر اكان او انشي ولو كان
قوله بقتل ولده محله اذا كان الولد من النسب
وان كان منغيا بلعان فان كان من الرضاع فالقصاص
عليه ولا يقتل بقتل من يرثه ولده كان قتل ابنته ووجه

ثم

ثم ماتت النرجسة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجناية
عليه ولده فلان لا يقتل بجنايته عليه من له قتله حق
اولي **قوله** قال ابن كح هو قاضي القضاة ابو القاسم يوسف
ابن احمد ابن كح الدمشقي كان رئيسا عالمنا هذا
قتل بالدم بنور بن قتيبة العيارية ليلة تسع وعشرين
من شهر رمضان سنة خمس واربعمائة **قوله** نقص حكمه
اي ما لم يكن الصجوه وذبحه كالبهايم فان الصجوه وذبحه هـ
كالبهايم فانه يقتل فيه ويقتل الولد يقتل والده الا
مكاتب يقتل اباه المملوك له على الرايح **قوله** بكفر او رقا وكذا
بامان او سيادة او اصاله كما مر **فائدة** حكم الروايي
ان بعض فقها خراسان سئل في مجلس اميرها عن قتل الحر
بالعبد فقال اقدم حكاية قبل ذلك كنت في ايام فقه بغداد
فما ذا لك ليلة علي شاطي نهر الدجلة اذا سمعت غلاما
يسمر ويقول خذوا بدي هذا الفزال فانه تر ما بي بسهمي
مقلية علي بعد فلا تقتلوه فانني ابعد **قوله** ولم ار حرا قط الا بالي
يقتل بالعبد فقال له الامير خسيك فقد اغثيت عن
الدليل قال الشعالبي في تفسيره وكان ابو الحسن الما
سر خسي سشد في درسه هذين البيتين وقوله
خذوا بدي اي بدل دمي وهو الدية حتى لا يثا في قوله
بعد ذلك فلا تقتلوه الخ **قوله** فلا يقتل مسلم اي ولو زلنا
محصنا ولا يقتل ذي او معاهد او مو من يهود ولا يقيم

من الكفار ويقتل بعضهم ببعض ولا ينظر لحدوث
الاسلام **قوله** ولا يقتل حر ايا كمال الحرية **قوله** برقيق
اي من فيه رق وان قتل كالمبعض ويقتل الارقا بعضهم
بعض ولا ينظر لتدبير او استيلاء او حدوث عتق ولا يقتل
بعض بمثله وان زادت حرية احدها على الاخر ولا
يقتل سيد بعبيده ولو اباه كما من نظر للسيادة
قوله ولو كان المقتول ناقصا في الاعتبار التقاوت
في الذكورة والذكورة والخنوثة والعلم والجهل
والشرف والخسة والطول والقصر وكبر الجثة واصفها
والحاصل ان من قتل شخصا عمدا قتل به اذا
كان مكافيا له فيقتل السلطان بالربال والجاهل
بالعالم والشريف بالوضيع والرجل بالمرأة **قوله** وتقتل
الجماع بالواحد وفي بعض النسخ بواحد اي وان تقاوت جراتهم
عدد او فحشا او من باتهم كذا او القوة في بحر او من شابهها
بشرط المذكور في كلامه ولو لا الامر الى الديانة وزعت باعتبار
الروس في الجراحات لان تأثيرها لا ينصبها ولا عدد الضربات لانها
تلاق الظاهر ولا يعظم فيها التقاوت هذان ثلوا ولو ليس كذلك
واحد قاتلا لو انفر دو الاطلاق تصاح في الاولى وتوزع دية شبهة
العدي على اربابهم وتجب على الجميع في الثانية فاذا اختلفت من باتهم
وتجب اذ لا يملك حكم ولو قتل واحد جمعهم تباقت باولهم او معاينوا
منهم بغير عن والباقيان الايات وانما تجب القرعة عند التنازع فان رضى
بتقدير

بتقدير واحد منهم جاز ولهم الرجوع الى القرعة ولو اقر سيقم
بعضهم اتهم منه وليم وليفره تحليف ان كذبهم وكذا الوتعي واحد
من اوليا بهم فقتلوا ولو قتلوه دفعته واحدة وخرج موزع عليهم ولعل
منهم ما بقي من دية مورثه والعرة بدية المقتول لا القاتل **قوله**
في الاصل اي كالبعد والاذن وكن المعاني والسمع والبصر **قوله** في اثنان
هو ضرب عن شراها لا اعتبارا لجنس فيه بالاضافة او اياه الملقبة على الار
نشتين مجازا وحقيقته على قول شامل **قوله** من اذن او يد هو مجازا
لكلام المصنف ولو قال كاذن وبديل كان اولى وانسب اذ لا تقطع شفعة
عليها بشفعة سفي ولا تملك باضي كذا الك ولا اصبح باخرى كذا الك
ولا حادث باصل **قوله** فلا تقطع بيني وبينه لا يجوز ذلك ولا يعتد به
وان ترا ضيا عليهم فلا يقع قضا صاوي المقتول عنه ولا الدية دون النقص
نعم التراضي المذكور يقتضي العفو عن القصاص فتجب الدية **قوله**
قوله ولا عكس محله ما لم يرضي المجني عليه فان رضى جازا لا من دون ضم
قوله شغل بفتح المشي ولا مدين بعد ما **قوله** بشلا بالمد اي وان رضى
الجاني بها او شغل بعد الجناية فلو خانق وقطع لم يقع قضا صاوي عليه ديتها
ولم تكون الشغل فان سرى الى النفس وجب عليه القصاص ولا انزل لعمري
وقصر وضرة اقلقار وسوادها وكن اسمهم وضمة وعنة وضمي **قوله**
على المشهور وهو المعتمد **قوله** بالحكم هو بالحا والسيد المهيمن **قوله**
ان يقع هو بفتح النون من تقع بكسر فاء ومنها قول الشارح العبد مران
قنع والحرميدان ان قنع فاقنع ولا تقنع فيما شئ يشاين سوى الطع
والقناعه امر او صا في الاثمان والمتصف بها عن الناس كما قال الامام

الشافي رضي الله عنه امن مطلقا مع فارقت نفسي فان النفس
ما طعت تهوت واصيبت القنوع وكان ميتا حتى احياته عرجي
مصوت اذا طلع بجل قلب عبد علمته مهانة وعلمه هون **قوله**
ثم اشار اطعم لقاعدة اي افرج **قوله** من مفصل يفتح الميم وكسر الهمزة
المهملة واما بلس الميم وفتح الصاد فهو اللسان لانه يفضل الكلام
قوله فغيب الغشاء من قلع السن قلع مشغور بالمثلث
وهو من مسقط اسنانه الرواح من غير مشغور انتظر عودها
في وقتها فان لم تعد فيه وجب القصاص ككبر وانتظر كمال
صغره لو قلع سن مشغور لم يبق فاعنه القصاص اذا دات اليم لانه
نعمه جديدة فان قلعت سن الجاني ثم عادت قلعت ثانيا وقطع وقيل
قالوا وقيل اكثر من ذلك **قوله** وما لا مفصل له لو قال ولا وقاص في القلع
من غير مفصل لكان اولى واسنبلان المعقود منم انه لا وقاص في كسر
الضلام نعم ان امكن في السن اقتصر منه بخور او مشا ران
كان قبل المكسور مفصل اخذ ولم يكو من الباقي وخرج بالعضام غير
صحين واذن واذن وشفتي ولسان وذكر واشتد وصر في العرج ولا
نية فيها ففيها القصاص وهو بالجناية لا بالمساحة نعم لا تخذ عت
صحيحة بعيب ولا لسان ناطق بافرس **قوله** واعلم ان بعض تقطين
لكلام المهم كما يشير اليه المشرح بعد قال يشكنا وهو غير مناسب
كلما استعرت فتأمل **قوله** شجاع الراس هو بالشين المعجمة المكسورة
جمع شجيم بفتحها قال يشكنا وتخصص الاضافة لاجل التسمية لانه في
غيرها يسمى من الاشياء با وفيها يسمى شجاعا وجر ما فتأمل **قوله**

عشرة

عشرة باسقر العرب **قوله** بهملات اي من حرف الفاء والثو
اذا شقم بالذوق **قوله** ودائمين بتحقيق المشاة الختيم **قوله**
تدعيم بضم المشاة الفوقية فان سال الدم قيل لا لها دامت
بالعين المهملة قال ابو عبيد قوبهذه امارت امد عشر فتأمل
قوله او باصعته وهو صدقة ثم ماد معجمة ثم عين مهملة **قوله**
وسمحات بكسر السين والحاء المهملة من ماضون منها حيق البطون وهو
الشحم الرقيق وقد تسمى هذه الشح بالمطاط والمطلة واللاطية **قوله**
بين اللحم والعظم اي وتسمى الجلبة بذلك ايضا وكذا الجلبة
رقيقة **قوله** تنقض العضم من اللحم لو نال نزل الي العظم لكان
اولي واسنبلان يشكنا ولعله راى وجه التسميم فتأمل **قوله** ومنه
ومثله بالتشديد **قوله** تنقل بالتحقيق والتشديد **قوله**
ملحومة بالهمزة تبلغ من يطلع الدماغ قال في القاموس زملع صكتا
من الراس او ام الهام او ام الراس وهو الخلد الذي فيها الح ولا
تخرقها **قوله** وتصل الي ام الراس ولو اسفل الشرح لكان اولى
واقله كما لا يخفى من ان خرقتها الي ام الح فتأمل **قوله** واستثنى
المصالح قال يشكنا لا يخفى ان ما ذكره المشرح في كلام المصنف
فيه قصور واهتمام حكم غير صحيح لان الجرح عام في
سائر بدن كما هو محله على خصوص السباح لا يخفى
وفيه ايضا اهتمام ان الجرح في غير الوجه والراس
لا يعلم حكمها وان الموضحة في غيرها لا قصاص فيها
وليس كذلك فكأن علم الجرح واستثنى منها الموضحة

كما هو مخرج كلام المصنف لوفى بالمراد انتهى وكيفية القصة
 في الموضع ان تعتبر بالمسألة طولا وعرضا من راس
 الشئاج ويعلم عليها بسواد وخوخة وتوضع بالموسس
 وخوخة **قوله** الا في الموضع اي اذا كانت في الراس والوجه
 ففيها الارش وهو خمسة اجزاء واصغر من ذلك **قوله**
 فتأمل **فصل في** بكت احكام الدية ما خذ
 من الودي وهو دفع الدية يقال ودية القتيل بكسر الدال
 اديه وديا وها في ها عوض عن فاء الكلمة والاصل فيها
 قوله تعالى ومن قتل مونا خطأ فتدبر فيه مومنه ودية
 والا واديت طائفة بذلك والاجاع منعقد عا وجوبها وذكر
 المم عتب الفتا من الاضال عنه على الصحيح **قوله** علي
 حرم به الى قتل فالواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت تشبهها
 بالدواب بجميع الملك **قوله** او طرفي هو بالمعنى الشامل للمعنى
 كالقتل والسرقة فتأمل **قوله** اي من حيث التغليب المطلق
 والتخفيف المطلق **قوله** ولا ثالث لهما اي من تلك الحثية وقد تكون
 مغلظة من وجه ومخففة من وجه اخر لان التغليب بكى في القتال
 وحلولها وتشليتها والتخفيف بتا في البيع وتخييسها وتكون في العاقلة
 وقد يجب نصفها او ثلثها او ثلث في الشفوس وكذا في غوا المراق
 واما الارش والحكم من فلا ضابط لها ويعبر فيها بالتغليب والتخفيف
 ايضا الا في الحرم والاشهر الرضم والرضم المحرم **قوله** فالمغلظة الخ قال
 شيخنا هو مبتدأ او مثله من وهذا هو الموافق لما تقدم في علم المثار
 خلا

خلاق العوالب لانه جعل خبر ما به محذوف وهو صريح في ان كونها
 ما به من وجوه التغليب وهو غير مستقيم لكلاما انتهى اقول وهذا
 فلم ينأى ما في عين النسخ الشارح من استقالات الفقه ما به وفي
 غايتها ثباتها وخرج فلا هو بين فتأمل **قوله** بسبب قتل الذكر
 الحر المسلم وهو مصدر مضاعف الى مفعول ويقتيد بغیر الجنين والمهذر
 ويكون القاتل حراما لانه حرام ولو انشئ سوا وجبت بعفو او ابتداء
 ولو قتل كقتل الوالد ولده وموت الجاني قال شيخنا وسكت المم عن
 كونها في القاتل وكان الوجه ذكره فتأمل **قوله** وسبق معناها اي بان
 الحققة ما تحقت ان يطررها الفحل وان تركب ويحمل عليها واجد عن
 ما لقت مقدم اسنانها **قوله** خلفه هو جمع لا مفرد لم من لفظه عند
 الجمهور وقال الجوهري جمعها خلف بلسانها وفتح اللام وقال بن سب
 جمعها خلفات **قوله** والمعنى الخ دفع به نحو نعم ان الحمل لا يبيح ولداني بطن
 امه فهو الحجاز فتأمل **قوله** بقول اهل الحرة اي اثنين من عدد ولهم
قوله بسبب قتل الذكر الذي ذكر الحر المسلم قيم ما تقدم **قوله** عشر وث جد عن
 قال شيخنا تقدم هنا الجذ عن في الحققة وبت البوت عيا بنت الحثان
 وكان الاولي لم العكس انتهى اللهم الا ان يقال ان العوا لا تقتضي تشريفا
 ولا تعقيبا فتأمل **قوله** والمخاض الحوامل واللبوت ذات البت قال شيخنا
 وسكت المم عن دية تشبه العمد وهي مغلظة من حيث تشليتها فقطاعها
 من الاشارة اليه فتأمل **قوله** ومتى وجبت الابل اي لا يقبل فيها كعب
 بها في البيع الا برضى المستحق بذلك اذا كانت اهل النزع لان الحق لم فلم
 استقام **قوله** من غالب ابل قرب البلاد اي ما لم تبلغ مسافة القصر

او مالم يكن لتقلها مونة تريد اي شئ مثلها اي شئ نقل مثلها
فما مل **قوله** فان عدت الابل اي صسا او شرعاً بها من **قوله**
استقل الي قيمتها اي وقت وجوبها بغاب نقد البلد فان غلب نقدا
تخير الجاني بينهما بعد ان لم يهمل الدافع فان اهل بان قال لم المتيقن
انا صرحتي تو جد الابل لم امتثا لم لانها الاصل فان افدت القيمة
فوجدت الابل بل لم ترد ليرد الابل في الانفصال الامر بالافدة قتال
قوله فان اعوزت اي ثققت **قوله** وهو الهوى اي والمعتد **قوله**
وقيل في التقديم الخ هو اشارة الي تضعيف وعدم اعتباره فتأمل
قوله فان غلبت الخ كانت الاولى ان يقول وقيل ان غلبت لان وجه
مرصوح عي القول المرصوح لان الامح عي التقديم عدم الزيادة لان
التعليق في الابل انها ورد بالسبب والصفة لان زيادة العدد وذلك
لا يوجد في الدراهم والدنانير فتأمل **قوله** وتغلظا دين الخ طاعني
النفوس وغيرهما من حيث التثليث فطاعني خرج به قتل العمد وسبهم بعد
والقيمة والاصل في الذي لا دين فيها ولحقوقات فلا تغليب فيها في هذه
المواضع فتأمل **قوله** اذا قتل فيه الحرم اي ولو جرم السهم فيه مثلاً
او يكون القاتل والمقتول فيه وحده وكان المقتول مسلماً فلا تغليب في
الشافعي مطلقاً عند العلامة الرمي ومن تبعه قال العلامة ابن حجر
تغلظا اذا كان لحاجته واخره بعضهم هذا اذا كان المقتول كافراً قاتلاً
فتغلظا عليه في الحرم ايضا اتفاقاً **قوله** اي حرم مكة الام نية للعهد الشرعي
او الذهن لخرج به حرم المدينين وغيره حالة الاوام في الحرم كما ذكره
الشارح فتأمل **قوله** عي الامح هو المعتد **قوله** او قتل اي مسلماً او
غيره

غيره **قوله** في الاستهرا الحرم اي ولو جرم السهم فيها امكن
كما في الحرم **قوله** اي ذلقعدة وذي الحجة بها بفتح هـ
القاف وكسر الحاء المهملة في المشهور فيها سمي بذلك لتقوم
عن القتال في الاول ولوقوع الحج في الثاني وفيه اشارة الي ان ذي
لقعدة اولها وهو الحج فيهم عي ما رقب في النواحي كما في الافطيم
لان افضلها الحرم ثم رجب ثم الاضرات وعدة الكوفيين من سنة
واحدة فقالوا الحرم ورجب وذي لقعدة وذي الحجة ويظهر فائدة
الخلاف فيما اذا اندر صياها من رجب في الاول بيد ابي القعدة
وعي الثاني بيد الحرم **قوله** والحرم هو حصن الميمنة وفتح الحاء وتشديد
اللام سمي بذلك لما قيل ان اول تخريم القتال كان فيه اولان الله
تعالى حرم فيه الجنة عي اليس ويقال لم شهر الله لما قيل انه اسم اسلامي
لا من جهة العرب ودخلت الام دون غيره من الشهرة لان اولها حيا
قيل وقدم ذلك **قوله** ورجب سمي بذلك لان العرب كانت
ترجم اي تعظمه ويم الا هم لانهم كانوا يسمعون فيه صوت الحق ويسمي
الاصب لانصباب الخيرات فيه وانها لم يلحق رمضان بالاستهرا الحرم
كان سيد الشهرة لان المتبع في ذلك الموقوف قال تعالى فلا تظلم
خبيث انفسكم مع ان الظلم محرم في غير هاتين ايضا فتأمل **قوله** او قتل
قريباً لم اي مسلماً كان او كافراً ذكر الا ان اوانتي **قوله** ذارصم اي قربة
وهو الحرم قيدان لا بد منها **قوله** كنت العم وكذا ابنه وكذا لو كان
محرم الام رصم لم كطاهرة والرضاع فلا تغليب اتفاقاً لشيئاً او كان من
السم ذكره لان مفهوم رصم فتأمل **قوله** ودين المرأة اي مسلمة

اولا مسوا كان القائل مسلما ذكر ولي **قوله** واخفى المشكل اي كالملة
احتيا طالان ما زاد مشكوك فيه **قوله** نفسا وجر ما الخ فيه تهمة
ارش الجرح دية كاهن وهو تغليب قتلا من **قوله** ودية اليهودي
الخ اي الذكور منهم **قوله** ثلث دية المسلم اي ان كان ذكر والا
فسد من دية المسلم او اهل دار المقابلة اي ثلث دية المسلم الذكر للذكر
وثلث دية المرأة للمرأة واخفى قتلا من **قوله** نفسا وجر ما فيه ما تقدم
فرا جمع **قوله** وما دية المجوسي اي الذكر وفي الاثنى نصف ثلث الخ
قالوا وحكمة ذلك ان في نحو اليهودي خمس قصايل كتابته و
دينه الذي كان حقا وحل نكاحه وذيكرته وتقريره بالجربة
وليس في المجوسي الا خبره فقط فكان فيه خمس دية اليهودي
ويجوز في المتولد اشرف ابويه كما تاتي مع غيره سواء الذكر
والانثى ومن لا يعرف له دين كالمجوسي **قوله** وتكمل دية النفس
اي تحب الدية كملة اي دية الجاني عليه ذكر كان او انثى مسكا
كان او كافرا مع تغليظا وتخفيفا ولو فعل الشارح كذا لك
لان اخصر قتلا من **قوله** وسبق انها مائة من الدبل اي في حق
الكامل بالاسلام بالحري والذكورة واعلم ان القيمة في الرقيق
كالدية في الحر فتكمل قيمته فيما تملك فيه دية الحر من اطلاق
وعجزها **قوله** في كل قطع كلام اليد من والجلين كان اولي واهل
وامر دباليد الكوف مع الاصابع فان زاد عليها وجبت مائة
الرايد في كل اصبع عشر دية صاحب وفي كل املة ثلث دية المسلم الا
في غير الابهام ونصفها فيه نعم في الزايد من ذلك مائة قتلا من
قوله

قوله وفي قطعها اي معا او من تبالان لال متعدد وجبت قيم الدية
فهو موزع على افراده مطلقا **قوله** وجب ارشتم اي الايهام وهو
ضمة ابعة لكامل او يقال نصف عشر دية صاحب ولا يندرج في
دية الاذنين بخلاف قصبة الاثنى مع دية بعض الاذن بقسط
بالصاحبة **قوله** ولو ايس الاذنين اي بحيث منعت الحركة منها
وفي قطع الياسمين حكومت **قوله** عين اصول اي وهو من في عينه
ظل دون بصره **قوله** واعور وهو فاقد احد العينين ووقعت
الجناية على عينه الصبي **قوله** او اعشى وهو من بسيل دمعه غالبا
مع ضعف بصره في بصره وكذا الاقصى العين واعشى من لا يبصر ليللا
واجر وهو من لا يبصر نهارا وكذا من بعينه بياض رقيق لا ينقص
وان انقصه صفا فان نقص البصر وجب قسطه ان طبطا والا فحكمة
قوله وفي كلاً جفت بفتح الجيم وكسر ها **قوله** ربع دية اي ولو باستشرا
وبد ظل قيم حكومت الهدب لان قيم حكومت الهدب لو ازيل وصدده
كسائر الشعور وفي بعض الجفت قسطه ان ظرهما والا فحكمة وكذا لو
تقلها باقيم وفي ازالته الجفت المستشفة حكومت **قوله** سليم الذوق
اي في لسان الافرس ولو طاريا فحكمة وفي الذوق وصدده او مع النسا
دية غير دية اللسان **قوله** لا تشع وارت وكذا اطفال لم يبلغوا ان
المنطق فان بلغ ولم ينطق فحكمة وفي قطع بعضهم مع يفتا قطع حكومت
لاقتضا من الدية **قوله** والشفتين ويدخل فيها حكومت الشارب
وغيره والشفت طولا ما بين الشفتين وعرضا ما غطى الشف في بعض الموا
صدده بقسطه وفي تغلف بافتها حكومت ولو كانتا مشقوقتين **قوله** قالوا

فيها الدية الا قدر حكومتها الشق او شها وبب فالواجب حكومتها وكذا
لو شققها بلا امانة **قوله** وذهب الكلام كله ولو لا الحك وارت و
التع وخو ويكفي في وجوبها دعواه مع امتحان وقول اهل الحجة انه لا يجوز
قوله بقسط من الدية اي ان بقي الكلام مفهوم والاوجب كل الدية **قوله**
في لغة العرب اي وفي غير هاتين هاتين او كثر ت نعت لوقتها
بعض الحروف كجناية مثلا فالشروع في بابها ولو اذهب لم حرفا فصار
له صري اخر لم يكن بحسب وجب للذاهب فسطم من الحروف التي كان يحكمها
قبل الجناية واما لو تكلم بلغتين فتوزع الدية في اكثرهما وان قطعت
شفتاه فذهبته اليهم وجب ارشها مع ديتهم في اوجها واما لو تكلم
بالعربية وغير هاتين فبعض الاكثر ايضا او تقرر العربية قلت او كثر عن
الافري قال بن هشام صاحب البصرة في كتابه التيجان العرف بالعربية منها
ويدل عليه كلام العلامة ابن حجر في شرح المنهاج وغيره وقال العلامة
البرلسي لو كان بحسب العربية وغير هاتين هاتين في اكثرهما
مروفا وقيل في اقلها انتهى قال شيخنا الشهابي المعز الاكثر مروفا واذ
من العلم وحي الانتفاع بالحروف فامل **قوله** وذهب البطلاني ولو مع
ففي العاين وكذا بدعواه ان قال اهل الحجة انه ذهب او صحت عند
عدمهم بما يظهر به صدق مع يمينهم وفي فقههم من عيب واحدة فسطم
ان عرف بان كان يرى من مسافة فصار يرى من نهها او رجها مثلا
والا فحكومتها **قوله** وذهب السمع وهو اشراف من البحر على الراجح
لجورهم لسائر جهات ومع عدم الفوق مثلا وتجب ديتهم في الحال ان تحقق
زواله ولو يقول اهل الحجة انه لا يجوز فلو اذنت ثم عاد استردت كبقية
المعاني

المعاني ولو الدعي زواله امتحنته اخذ الدية يمينهم **قوله**
وان نقتل من اذن واحدة وكذا امتحنتها معا فسطم ان عرف والا
فحكومتها وقيل ذكر الشارح كقيم فسطم فامل **قوله** من المخرجين ومن
احدهما نصف الدية ولو الدعي زواله امتحنت فاعقلها ثم بالراجح الحجة
فان هشت للمطليح وعيس تغير صدق الجاني يمينهم **قوله** وطلبها اي
وامكن فسطم **قوله** وذهب العقل اي الغرض من الذي عليه مدار
التكليف على ان المكتسب وهو ما به صحت التهمة فقيم حكومتها فان
الدعي زوال الغرض امتحنت فان لم يثبت فسطم فامل اذنت الدية منه
بلا يمين والامتنان الجاني يمينهم وان رجع عوده الى انشور وسمي عطلا
لانه يعقل صاحب اي يمينهم عن ارتكاب ما لا يليق وحكم القلب
على الراجح ولم يشعاع متفعل بالدماع وكذا كان لا فها من فلو
عاد هو او غير من المعاني بعد اذ راينهم استردت بخلاف سائر
الاجرام ما عدا السن غير المتغور وولد المملوك اذ ائمت ولا فها
فانها تسترد بنها بعوم **قوله** مع الارش اي واحكومتها **قوله**
والذكر لسليم خرج به الاصل فقيم حكومتها **قوله** ففي قطعها وحدها دية
ولا يراد بقطع الذكر معها شئ وفي نهها فسطم **قوله** اي يمينها اي
مع جلد تيهها فان قطعها دون الجلد تيهها بان سلها نقت حكومتها
وان قطع الجلد تيهها فقط فقيمها حكومتها **قوله** وفي الموصح اي من الراس
او الوجه فقط والا فقيمها حكومتها **قوله** وفي السن اي الاصلية التامة المشققة
كأمر سوا قطعها او ارجل منفعتها وسوا قطع معها اقلها او لا ولو زادت الا
سنان فكلها سليم ان لم تكن شاعية والاحكومتها ولو كانت كلها ففي

واحدة وجب فيها دية صاحبها على الراح والبعض بالقضاء منها ولو
انتهى صغر السن الى ان لا يصلح للمنع فليس فيها الا طوكوم ولو قال المفق
وفي السن ففوق عمر دية صاحبها لو كان اولى واعلم ان لثمن الذكر والسنن
والمسلم والكافر فتأمل **قوله** فمن من الابل اي سوا كبرت
الموتح او صغرت ونقد ما فيها ولو كانت مع هتم فقرة او مع ثقل
خمسة عشر وفي كل واحدة منفردة خمسة **قوله** لا منفعه قيم اي كالاشل
قوله فلو كومت وكذا في تقويع الرقيم وتسويد الوجه فلو كومت وفي
صلي الرطل والحنن فلو كومت ايضا بخلاف طلي المرأة ففيتها قلعها وشغلها
ديتها وفي احداها نصفها **قوله** وهي اي الحكم من جن من الدية فعمل
انها لا تبلغها قال شيخنا وفيها ذكره جعل الرقيق اهل الحرم وسياى حكمه
فتأمل **قوله** دية النفس اي اذا لم تكن الجناية في العفو عهوله
مقدرة والا فالنسبة الى ذلك المقدار فتأمل **قوله** وبذونها تسعة قال
بعضهم صواب وبها تسعة انتهى ثم رايته في غالب النسخ الشارح وبها
تسعة وخمسين فلا اصولية فتأمل **قوله** ودية العبد فلا يشترط ان
تجر في الدية نحو ان انتهى القول ولعلم حاول ان القيمة في الرقيق كالدين
في الحر فوجب كلها فيها فجب فيه الدين في الحر ونصفها كدها وهكذا في
جميع اقسامهم ومعانيم وجر صانته واصلهم فالحر اهل للرقيق في هذا ولو
غيره عبودية لو كان اولى واعلم ولا فرق في الجناية عليه بين العبد
وغيره وبين المالك وبين ام الولد وغيرهما فتأمل **قوله** في الاظهر هو
المعتمد **قوله** ودية الجنبين اي ذكر كان او غير هو ولو لم يكن اهل لدية
فيهم صورة فقيمة بخلاف ما لو قال لو بقي لشهر فلا شيء فيهم **قوله** المسلم

لو

لو اسقطهم لو كان اولى لا يهاجم كلامه ان المم لم يقل به في الثاني
وكان يستغنى عن اراده عليه ولا يهاجمه انه لا فرق في الكافر مع ان فيه
عرة تشاوي علة عمر دية امه كما سياتي فتأمل **قوله** ان كانت ام
معهومة صوابه ان كانت هو معصوما لان العرة بعينهم هو لا بعين
امه كجنين غير صري من ربيبة بان ولا مسلم او ذي ربيبة بينهم
فتأمل **قوله** والا الجناية اي سوا كانت تلك الجناية اي سوا
كانت تلك الجناية بضرب او قول كتهديد او برباد او بغيره ولو
في رمضان او بتجريح كنع من طعام او شراب نعم لو شربت
دواء ضرورة لم يثبت وكذا لو شربت من ربيبة فقيمة لا تقتر او هدرت
بهديد لا يوش او اقامت مدة بعد القرينة القوية ثم القتل
قوله عرة واصلها البياض في وجههم الفرس وتطلق ايضا على الجوار
من البني وتتعد دية الجنبين وفي بعض بعضها بنفسه كما في الدية
ديعتر في وجوبها انفصال الجنبين كالم او علم ولو شرب راسه مثالا
ولو بعد موتها جناية في حياتها فان انفصل مياومات قال او ذوا
الم حتى مات فدينه والا فلا ضمانات كلما وانفصل ميتا بلا ضمان ولو لم
يكن معصوما كجنين صري من ربيبة وان اسلم بعد الجناية او كانت
امه ميتة او لم يفهمها امه ميتة او كان هو امه مملوكا كيت للمجان فلا
ضمان في ذلك **قوله** اي منهم وهي في الاصل الاسم للمواحد من الا
شخص وفيه اشارة الى ان الثاني العرة الواحدة وسواها الجنبين
تام الاعضاء ناقصها ثابت النسب ام لا لاكت لا بد ان يكون معصوما
كهامر وان يكون معصوما على الجاني عند الجناية وان لم تكن امه معصومة

او مضمونة عندنا **قول** عبد او امنه بالرفع بدل من غيره ونومر على
الاضافة البانية في كلام الملم لجاز ولا يتعين كون الغرة فيها والجره
في دفعها **قول** سليم لم نال سليم لكان اولي وانسب ومنه كبر لم
يعجز بهرم وصغر ووابت يوم فتامل **قول** نصف عشر الدين اي دين
ابن مسلمان كان اولي وهو يساوي عشر دينه امه ولو عر محاسب لكان
اولي واشب وبشر هاني الغرة الثمين ولو قبل سبع سنين **قول** فان
تقطعت صساوشا كها في الدين **قول** وهو ضمة ابعة اي في
المسلم الحر وبني غيره بنسبه **قول** ودينه الجاهل اي الرقيق المعصوم
كها مذكرات او غير **قول** عشر قيمه امه اي ولو محاسبه او مستولده
ويعبر سلامتها وسلامته وان لم يكن الا في سليم ورثها وان كان حر
واسلامها ان كان مسلما وان لم تكن مسلمة ويجعل العشر مذكور عاقلته
الحاي كها في الغرة **قول** يوم الجنائمه هو احد ومهاين فيه الذي به
واصل الروضه اعتبار اكثر القيمه من يوم الجنائمه الي وقت اجهاض وهو
المعتمد **قول** ويكون ملوحي لسيد هالو قال لسيد لكان اولي واعم
لان قد يكون لغر سيد هانحو وصيه وتكون الام لافر فالبدل لسيد لا
لسيد هانعم لو مني عليها ملوحي سيد هانعم يجب عليه بتي فتامل
فرع لو كان الجاهل مبعوضا اجتر قدر ما فيه من الرضا والحرية من
القيسه والدينه **قول** ويجب في الجاهل اليهوي دي الخ لو فعل الشارح
هذا من مدفول كلام الملم لكان اولي وانسب كها من الاشارة
اليه مع ان الوجع تقديهم علي الرقيق فتامل **فصل** في بيان
اصحام القسامه بفتح القاف ويعبر عنها بدعو الدم بها وقد جمع بين

العبارة

العبارة بين فيقال دعو الدم والغسلامة وفي ما ضوذة من القسم
بمعنى اليهين لك هذا الاسم ضام بمعي يكون الايمان حساسين
وكونها من جانب المدعي ابتداء واعلم ان ايمان الدما ولو من
المدعي عليه مردودة ضوون كها ياتي **قول** واذا فترنت اي وجد
قول بدعو الدم اي معها اسندت اليه لو شق **قول** لو تبال
بالمثلثة ما ضوذة من التلوين وهو التلطيح **قول** الضعف كذا في
الشارح قال العلامة بن قاسم هو لغم القوة ويقال الضعف فتامل
قول منفصله قيد لا بد منه **قول** طو المدعي حساسين يميننا لك
بشر ان تكون الدعوى ملزمة وان تكون منفصله وان يكون المدعي عليه
معينا وان لا ينافيها دعوى وان يكون كل من المدعي والمدعي عليه
مكلفا وان يكون ملزم ما لا امرام وكذا الكل دعوى **قول** في المذهب
هو المعتمد بخلاف اللعن لان امرام **قول** اي ما مفي بخلاف ما لو
مات في اثنا الايمان خلا يني وارثه بل يستانف لان لا يستحق احد يمين
غيره شيئا بخلاف ما لو مات بعد تمام الايمان وبخلاف ما لو تمام شا
هدنم مات لان شهادته لكل شاهد مستقلة وبخلاف ما لو جبت المدعي
عليه او مات في اثنا الايمان فانم يني هذا وارثه لان هذه ايمانه
وتقيد بنفسها ولا تتوقف علي حكم قاض **قول** فان عزل وولي غيره
اي او مات وولي غيره **قول** وجب استينافها اي الايمان وتوزع علي
المورثه بحسب الارث ويجوز المنكر فغرام وبنيت تخلف الام ثلثه عشر
منها ورد او البنت الباقي كذا الع وكذا في كل العول ويخلق شريك
بين المال حساسين يميننا لا يقدر ما يحكم ولو ترك كل احد الورثة او غاب

خلق الارض فسين يميننا واذا صعد **قوله** استحق الدية اي ماله
 مغلة على القاتل في العمد ولا يجب قود لانها حجة ضعيفة وموجلة
 لها مغلة على العاتل في شبه العمد ومخففة عليهم في الخطا **قوله**
 واذا خلق المدي ليعتق المحقق لجان اولي واعم ليشمل السيد والورث
 والعبد والملك نائب في عبده ولا يعاد لو عجز نفسه بعد ما واصلت حيث
 برت بان ارتد بعد الجرح والمسلم والكافر العدل والفاسق وبه
 ما لو ادعي المأذون لم يقتل عبدا لجارة فان الذي يقتل السيد لا العبد
 فتأمل **قوله** في قول طر ف اي ولا في ازالة معنى ولا في الاموال والقول
 فيها قول المدي عليه يمين وهي نفس يميننا في الدماء وادوات الاموال
 ومن لا وارث لم ينصب القاضي من يدعي اي من ينسب اليه القتل ويحلف
 فان سئل صس الا ان يقر ويحلف **قوله** فيخلق فسين يميننا اي عياده
 المعتمد فلا في البلقيني حتى لو نفذ المدي عليه خلق كل منهم فسين
 يميننا ولا تنزع عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدي والفرق ان
 كل واحد من المدي عليه يفتي عن نفسه القتل كما ينبغي من انفس
 وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت الواحد لو انفس بل يثبت
 الارش فيخلق بقدر اكله **قوله** وعلى قاتل النفس اي ولو صيدا وحشونا
 ويكفر عنها وليها بغير الصوم ولو صام البهي اجزاه وعبد ويكفر بالصوم
 ومباشر ومستتبا كسها ذر ومثلا ومكره بكره والرافع **قوله** عدونا
 ومنفرد او دخل فينا المسلم والذي في الحنفية ونفسه وعبد نفسه وما
 لو كان القاتل متعديا فعلى كل من الشر ككفارة في المعتمد **قوله**
 المحرم على القاتل ولو عبده ونفسه ويميننا ولا كفارة في قتل امرأة وهي
 حريمين

العشر
 الحرام
 الحرام
 الحرام

حريمين لان الحرمه لحق المسلمين ولا قتل باع وصايل ومندوزات
 محصن لغز المساري لم وحرى ومقتضى منه وصايلها ذلك ان يقال
 تجب الكفارة في اغر حري يقتل معصوم عليه وان يكون تعديا وتجب
 خور افي عمد قاتل كالا ثم بخلاف الخطا **قوله** لا ممان
 ولا كفارة بالقتل بالمد عاد ولا بالاحمال ولا بالعائرين ينبغي للامام صبر العا
 بين او لمرأة بلزوم بيتهم ويندب العائبات ان يدع للصوت بان يقول باسم
 الله مستشفا الله لاصول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تنزهه او
 يقول وصلى على النبي العظيم الذي لا يموت ابدا ودفع عنك السوء بانق
 الغلاصول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال القاضي صسين وهو كذا ينبغي
 للاشياء اذا روي نفسه سليمة او حاله معتدل لان يقول ذلك ولو
 في نفسه وكذا ينبغي للشيخ اذا استكثر تلامذه او استحسن كلام
 ان يقول ذلك وكذا اللوالد ونحوه **قوله** من مالها او من
 مالها هو **قوله** عتق رقبة الحر قد تقدم ما يتعلق بذلك في
 الظهار في رجبه **قوله** ولا يشترط نية التتابع الحر فالقصد
 من حيث التتابع انواع ثلاثة احدها ما يجب تتابعه وهو
 صوم رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة
 الجراح في زيار رمضان وعدا وصوم النذر الذي شرط فيه
 التتابع وثانيها ما يجب تفريقه وهو صوم الجمع والقارن
 وفوت النكر وترك الواجب فيه وصوم النذر المشروط فيه
 التفريق وثالثها ما يجوز فيه الامران وهو قضاء رمضان
 وكفارة الجراح في احرام النكر وكفارة اليمين وفدية الحلق

والصبر والشجيرة واللبس والتطيل والاصهار وتقليم الاصفار ودهن
شعر الرأس والجمجمة في الاطعام وهو المذبح المطلق **قول** في الامح
هو المعتمد **قول** كسر باطعام ستين مسكينا الخ من وجوه والارجح ان
كفارة القتل لا اطعام فيها ولذلك قال العلامة الخطيب فيمنه اقتضاه
على ما ذكره انه لا اطعام هناك عند العجز عن الصوم وهو كذا في الاظهر اتفاقا
على انوار دينها اذا امتنع في الكفارة النقص لا لقياس ولم يرد على ذلك
تقالي في كفارة القتل عن المعتنق والصوم انتهى ومثل العلامة
بن قاسم **كتاب اصحاب الحدود** سميت بذلك
لان بهلايات مضمونة وجمعها المم لا فتلا في انواعها قيل وكان الاول
التغير فيها بالباب المأمور من تنهول الجنائيات لها وقد تقدم رده قال
بعضهم وشيئت زجر الارباب المعاصي فيها فاذا علم الزاني ذلك مثلا
انه اذا زني قد امتنع منه وهكذا انتهى **قول** وهذا بناء على ان الحدود
زاجرة والصبر فيها في السلم جوابا لسنقوط عقوباتها في الاخرة
اذا استوفيت في الدنيا وفي الكفار زاجرة لعنة المنع
اي وشرا عقوبة مقدمه يستحقها من ارتكب ما يوجبها باياتي
ولعل هذا على المسبب وقيل من قد بمعنى قد مر ولان الشراخ قد رها
فلا يزد عليها ولا ينقص عنها **قول** بعد ان ناهوا بالغير لغير حجازية
وبالمدة لغز تهيميه وانتفق اهل الملل على غيرهم لان اخشى العباير **قول**
الزاني اي المشتق من الزنا الذي هو علمه لحد وهو البلاج المكلف الواضح
حشفته الاصل المتعلم او قد مره من مقطوع عما في فروع قبل او بر محرم لعين
مشتهى طبعه فلا مد فيها صبي ومجنون كالمبايات ولا يعف الكسفة ولا عشفة
ذكر

ذكر مبان ولا يستلوك في اصالته ولا يقبل ضيف ولا يوطي في نحو صيف
ولا يوطي بهمن ولا يوطي شهن في الفاعل والمحل والظرف
ولا في دبر صليته نعم يوطي في جارية بيت المال **قول** فله من
اي من رجل او امارة كما ياتي **قول** ولا يصح بالحق المحرم اي كبر
قول وغير المحرم ومثل الموطو في دبره وهو محرم **قول** سميت را
بذا الكا اي المات جلدة بفتح الجيم **قول** لانها بالجلد بكسر الجيم **قول**
لوزني غير محرم ثم زني محرم قبل الجلد وجب جلدده ثم رجم كلها
صحح في اصل الروضة في باب اللعان واثنى به الشهاب الرمي وهو
المعتمد **قول** وتغير سب عام اي لرجل والمرأة ولا تقرب المرأة لامع زوج
ادحرم برضاه ولو باجرة ومثلها الامر المحمّل **قول** برأي الامام فلو تغير
بنفسه عام لم يحسب **قول** من اوله سفل ان ابي نلو الذي انقضا
العام صدق ويخلق ند بالانه حق الدم تعالى وينبغي للامام ان يثبت
عنده اول العام **قول** لا من ومولم وبه قال القاضي ابو الطيب والمعتمد
الاول **قول** مدان التغريب الخ بقوله من انه معين من جهنم الا
ما هو كذا الك ولا يجوز له العدول عما عين له ولم الانتقال منه
الي بلد اخر ليس دون مسافة القصر فان عاد اي دون مسافة القصر
استوفى التغريب منه ولم ان يصح ما ربه ليشري بها قال العلامة
بن حجر الخطيب تبعه الباقر والرياني وكذا مال للتجارة واثنى على ما بين
وقال العلامة الرمي قضية الامام عدم تمكين من حمل مال زائد على
نقته وهو منجى فلا في الملبس وري والرسا ومن تبعها وهو اقل
المعتمد لاهلا وعشيرة لست لو تبعوه لم يتبعوه عنه **قول** فلا حد في ابي

انها عدل عن ان يقول فلا اصف ان الذي هو مفهوم الشرا لا في
حكم زائد وهو عدم احد الارزاق لعدم الاصفان بخلاف حكمه فثامل
قوله بهما اي ان كان لهما نوع تمييز **قوله** الحريية ولو كان كافرا
من سبأ فلو عيب منى حشفة في سحاح ومحمنا انكحتهم وهو الالح فهو
محض فلو عقدت لم ذمة ثم زني رجم وخرج بعقدت لم ذمة المستامن
فلا نقيم عليه احد **قوله** من مسلم او ذمي اي ذكر كان او انثى قاله شيخنا وا
واعلم ان هذا اقتيد لا فامة احد الا لاصفات كما عقلت وكان الاول عدم
ذكره انتهى اقول وفيه نظر لان شرا لا اصفان ايضا فثامل **قوله** تغيب
اكتشفه اي وان لم تنزل البكارة فانه لو كان الوالي بالغ فاقولا ولو في قوم
او سهلوا واكره **قوله** والعبد والامه اي البالغين العاقلين ولو كان في
قوله مدتهما اي من الجلد لان الرجم لا ينفق **قوله** وطم الموالي اي يغرس
طيلم والافقيم التعزير ان تكرسا وهو يكسر اللام الوطي في اللبر
ولو لا انثى نسبة الى قوم لوط عليه الصلاة والسلام انهم كانوا
ياتون الرجال في ادبارهم شهوة من دون النساء لذلك قال الجلال ا
السيوطي في الاوليات اول من اتى الرجال قوم لوط انتهى العلامة المبيد ا
نقل عن العسكري وغيره ولم نعرف الجاهل العرب ولعمري اللواتي بعد هم
قوم لوط لا قبل الاسلام لانه لا وجع له عندهم وانما حدث ذلك في هدم لا
سلام حتى كثر الغر وطالة الغيبة عن النساء بسبب بنافرس والوم من
الذرية واستخدم موهم ومالت اكلوه بهم فسول السبلان ليعفهم
انهم محزون عن النسيان اكله فطلب منهم ذلك فاطاعوا الشدة الا
نقيا دفنوا في الاكام وهو محض ي النساء ما نالهم ودر يتامن ذلك
وكان

وكان اول ذلك خسران **قوله** حكم الن ناي من وجوب الحد
في اللواتي الرمح وفي اثبات البهايم عا المرحوح والالح ان فيه التعزير
فقط وقال بعضهم مرده بقوله حكم الن ناي من حيث ثبوت كل
منهما باربعين لاني ثبوت الحد به لان اثبات البهايم لاحد فيمن وانها
فيمن التعزير كما مر وهذا ما علم عليه البلقي وغيره يتبع شيخنا في در
امرات العديدة ولدن لك قال العلامة الخطيب ما ذكره المهر من
ان اثبات البهايم في احد كان ناهوا هذا الا قولم الثلاثة في المسلم
ونصوم وجع وعليه فيعرف بين الخف وغيره بان مدحج بابو علي كذا اعلم
ما صاب المذهب والنهذيب والثاني ان واجبه القتل محض كان او غير محض
كقولم علي الله عليهم وسلم من اتيهم فاقتلوا واقتلوا فامعه رواه
الكلم وصح اسنادها واطهرها لا حد فيه كما في متن المنهاج كما صله
لان الطبع السليم يا باه فلا يرجع الى رجل واحد بل يعذر وفي النساء
عن ابن عباس رضي الله عنهما ليس علي الذي ياتي البيهمة حد الا
يقولم الاعن توقيف والمراد بقوله في الحديث واقتلوا ما مع زوجها ان
كانت ما كولة والامر فيه للمذهب **قوله** عا المذهب هو المعتمد والثاني
يقول مطلق وفي كفيهم قتل او جرم ما بالسيوف والثاني بالرمح والثالث
بهدم جدار عليه او رميهم من شاطئ في الر وجمت قلت الحكم بالبق
والدم اعلم اما المنعول به فان كان غير مكلف او مكرها فلا حد عليه ولا
مهر له وان كان مكلفا او مكرها فلا حد عليه ولا مهر له وان كان مكلفا
طائعا فيجلد ويغرب لا غير ذكر كان او انثى محض كان او لم يكن الالح
الح هو المعتمد **قوله** ومن وطئ ليس قتل بل المعانقة والمأخذة والقبلة

ونحو ما كذا ذلك وكذا كل معصية لا مد فيها ولا كفارة غالباً كسب
 خانه ليس بقذف وكذا سرقة ما لا يقطع به وتزوير شهادة زور ومنع
 حق ونحوه **قوله** عن رأي بما يراه الامام من منب او صفع او
 بحرس او تنسويد او جم او قيام من مجلس او توقيح بسلام او غير
 ذلك والامام العفو عن تعزير الله تعالى والادبي لم يسلط تبين
 يعز من رائق الكفار في احياءهم ونحوها ومن يمسك الحياة
 ومن يذل النار ومن يقول الذي يباح فلا من يسمي ثوباً رانها
 لحين تاجاً ولا يجوز الشفاعة في الحد ودول العفو من الامام
 عنها **قوله** ادنى الحدود اي لم يمت يعز به اي لا يجوز له ذاك وهذه
 في التعزير بما فيه الحد فتأمل **فصل** في بيان اصحاب العفو
 وهو بالذات المصحح العلم وشراً ما ذكره الله وهو من حقوق الادميين
 من الحيايين والا لفاظا الدالة عليهم ثلثة اقسام من يحق ان لم
 يحل غير العفو وكناية ان اهلهم وغيره وتعزيرهم وهو ليس بقذف وان
 نواه ثمة هذا الاقرب باب الحلال وما ان ابران وما ان ابران وما
 ان ابران رانية وليست اي برانيم وما ان ابران رانية واسبان
 او نحو ذلك **قوله** وهو لغز الرمي مطلقاً **قوله** كفوف لم زينت اوزنيت
 بفتح التاء وكسرها او بازايا او بازايا نيم في الذكر والانثى **قوله** ثلثة
 بل ستم بزيادة عدم الاكله وعدم الاذن والسرّام الاصنام ولا
 ينشط اسلام ولا صريم **قوله** لا يجد ان يلد يود بان ان كان لها
 نوع تميز ويسقط بالبلوغ والافاقه **قوله** عفيفا عن الزنا وكذا اعت
 وصلي ذو بيت في دبرها وعن وهي ملوكه رسم لم ينسب او غير هذا لا يد
 خاذق

خاذق من فعل شيئا من ذلك وان طر ما بعد العفو ولا تبطل
 العفة بوقطع طليطية في عدة شهرة او في حق صبي او اجم او في ردة
 او رجوع ولا بوقطع طلي امتن الرديع والمكاتب او قبل الاسترا ولا بوقطع
 امه ولده ولا بوقطع طلي بنگاح فاسد ككاح يلاوي ولا شهنق ولا
 بوقطع طلي محو كحرم صالم ولا بوقطع طلي مكره او جاهل بقرينهم ولا بهنق مان
 الوطلي في اجنية ولا بزن ناصبي او مجنون **قوله** كذا في اي ولو مر بتد احوال
 خذتم فان اصابني قذفه لما قبل ردتم لم يسقطها عنه الحد فان مات على
 ردتم ويستحق قيمته وارثه ولو لا الردة لانه للتشفي ويستحق قيمه سيد
 الرقيق بعد موته **قوله** او مجنون في اي حال قذفه ولو منعقل لغايات
 اصابه الي قال افاقته لم يسقطها عنه الحد **قوله** او قبحاي ما لا قذفه
 ولو منعقل لغايات اصابه الي حال صريم لم يسقطها عنه الحد نحو
 من التحقق بد اركبتم اترك **قوله** ينل ثمة اشياء وزيد عليها
 اقرار المقذوف بان نواو ارثه له وامتناعه من اليمين المردودة هي
 وستاني **قوله** اقامة البينة اي بالشهوق الاربعين على ان المقذوف
 زنا ولو بعد قذفه واقراره بهذا بطريق الاولي كهام وكذا انه
 امتناعه من اليمين المردودة اذا طلبها الفاذق منه انه ما زال ان
 لم ذلك والثاني مذكور الخ انها امناج الي التاويل في هذا وما بعد
 لا جلي العطف باو الذي تناسب الحد قبله فتأمل **قوله** محفو المقذوف
 اي عن جميع الحد فلي يسقطها بالعفو عن بعضهم لان هذا دفع العار
 وكذا الوعفي بعض الورثة عن حصته مللاني استيفا جميع ولو عفا جميع
 الورثة في مال سقط الحد ولا مال وبذلك العلم ان حد القذف يقع

بحسب الفرض نعم لو قد فقه بعد موته لم يرث منه احد الزوجين
على الاصح واذا عفى المقتد وف عن القاذف سقلا حيا نتم في صفته فلا مد
عليه بقدومه بعد ذلك وان تكرر **فصل** في بيان اصحاب الاثرية
وفي الحد المتعلق بشربها ولو عكس المهم هذه العبارة لكانت اولي واشب
بما تقدم اذ الكلام في الحد ودوالا في تحريمها فلو لم تقال انها
الحكم كالمسكر والميسر الالية والمرد بالاشربة المحرمة كالخمر ونحوه وشربها
من الكبائر كما ان عقدة علم الامام في السنة الثانية او الثالثة من
الهجرة وهو ما تكرر في النسخ كما ذكره الجلال السيوطي في قوله
واربع تكرار من النسخ لها **جواب** به النص ص والاثار **فصل**
فقبله ومنفعة وخر **كذا** الوصف مما تنسب النار **فصل**
خر ابي مرثد ان قل او كان در دياره ما يبقى في اسفل انايم كئينا
اولم يسكر به **فصل** او شربا مسكرا اي بان يكون فيه شدة مظهر به
ولو بدد ربه اولم يسكر به **فصل** او شربا مسكرا اي بان يكون فيه شدة
وكان قليل كما مر في الخمر وهو من عطف العام على الخاص بناء على انه يسمى
خمر حقيقة كما متى علمية فاعنه من معنى الخمر انما لان الاشتراك في الا
سم وهو من القياس في اللغة او من عطف المعاني بناء على قول الرافعي
ان اطلاق الخمر عليه مجاز ونسب الى الاكثر من العلام والعلام المسمى بالبي
ولا يجوز التداوي بالمسكر المرفق فيجوز ولا مد فيه ويجب علميات يتقا
ياه وكذا الواكراه في شربه وكذا استعماله لعطش او نحو ان وجد ما يقر
مقامه ولا وجب شربه بل مساقاة لفته به لمن عرض بها وحمل من شربه
للعطش ما لم يتعين له دفع الهلاك والاجاز بل رجب كما نقله الامام
عن

عن اجماع الاصحاب وهو واضح ولا يبعد ان يلحق بالهلا كخو تطفؤوه او
منفعتهم ربه ضد من ذلك ان لو شرب المسكر راجح المسكر وضيق عليهم
ان لم يسبق منه جواز سقيته منه بقدر ما يدفع عنه الفرض وهو ظاهر
ويجوز التداوي بهما استهلك فيهما لثريان ونحوه اذ لم يوجب
ما يقوم مقامه من الهلاك ويجوز التداوي بان نجس غير مسكر كما تقدم
ووصفنا بشر طم السابق ورضي بالمسكر ما يجد من العقل كالامنيون
دخو فيجوز الكلام لغير التداوي ومنه ان الزنا العقل لقطع نحو
متاكلو يقبل دعوى الجهل جهل خبيثه وان نساق
الامام ونحوه من علم الحرمه وجعل الحد **فصل** حداتي
بعد صحوة وجوب فان حد في حال التسكر اعتد به
على الاصح **فصل** اربعين جلد اي بسوط او طر ان ثيل
او عصي معتدلة فيها ايلام السوط وذهب الاعمى
الثلاثه رضي انه عظم الى انفا عا لول جلد فيجب
اجتناب الوجه ونحو المتاكل ولا بد منها من امر الامام
او نائبه وانه بد من ثوابها وارجح للضارب
ان يرفح بده فوق راسه مثلاً ما فيه من زيادة الايلام
ويجد الذكر ثابها والانتى بالسنة ولا تنزع ثيابها الا نحو حين عشتق
او فرة مثلاً والعشرون في الرقيق كالباعين في الحر **فصل** في اوجبه
التعزير هو الامم ولا م للجنس فهي تعزير ان محنته بعد دخول خصوص مستثا
نور وهاهنا السكت على ان رضي الدم عنهم وكذا الذكالة الامام الشا
في رضي الدم عنهم ان الاربعين احب الي **فصل** وقيل ان مرجوع **فصل**

باليمين ولا يحتاج الى تفصيل **قوله** ارجل من سوا شهود بشر
او عيا اقرانه فلا يجد راسك ما ذكره المفسر ارجح ولا يخرج منك ولا يسل
قوله ولا يعلم القاضي اي لانه لا يقضي بعلمه في حدود الدنيا نعم
سيد العبد يستوثق بعلمه لا صلاح ملكه **قوله** فصل في
بيان اقسام قطع السرقة بفتح السين وكسر الراء وسكون الراء فتح
السين وكسر الراء لا اهل في قطعها **قوله** تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما واركانها ثلثه سارق ومسروق وسرقته وكلها تعلم من
كلامهم من كذا او كذا **قوله** قطع السرقة هي قطع السارق لاهلها **قوله**
ضعيف خرج به المختلس والمنهب وهما باخذان المال جهره بعينه الهرب
والثاني بعينه القوة واستدانة وخرج به ايضا جاحد نحو وديعه فتأمل
قوله ظاهرا خرج به ما لو اخذ ما لا يحل به بطله ما لم ينقسم فتأمل **قوله**
من حرز مثله اي بشر يمانى تركه انظم ابو علي المعري بيت الذي شئت
فيه عا اهل الشريعة الفرق بين الدين والقطع في السرقة وهو قول
بدخس ما بين عسجد وديته ما بالها قطعت في ربع دينار
اجاب القاضي عبد الوهاب المالعي بقوله عن الامانة اغلاها وارفعها
ذل الخيانة قافهم فكم الباري وقال ابن الجوزي لما قيل عن هذا
البيت لما كانت امينة كانت ثمينه فلما كانت هانت **قوله** بثلاثه شر
اي بانظر للسارق وحده والسنة في النسخ الا فرى بالسرق للمسروق ايضا
وسياى ما يعلم منه انها اكثر من ذلك فتأمل **قوله** مسلما كان او ذميا
اي حر كان او رقيقا **قوله** ومكره بفتح الراء وكذا ملكه بكسر هاء نعم
يقطع ان اكره اعجبا يعتقد الملاحة وكذا لو نقيب الحرز ثم امر صيدا
غير ميم

الهمزة ونحوه بالافراج منه فاخرج فانه يقطع الامر ايضا فان امره
او قد ابدى فلا قطع لانه ليس له لم ولان للحيوان اختيار فان
قيل هل كان غير ميم كالقرد قلنا اختيار القرد اولى فان قلت لو
علمه القتل ثم ارسله على انسان فقتله فانه يهتف فهل وجب عليه
الحد هنا قلت اجيب بان احد هذه قلتها بما يجب بالملها شر دون
السبب بخلاف القتل ثم ان القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان هو
معلم ولو خرج من غير بيت فاخرج نصابا من حرز مثل يقطع او لا
الظاهر الثاني كما لو اكره بانفا ميم اعي الاخراج فانه لا يقطع عياد
صد منها **قوله** فلا قطع عليه اي لانه غير ميم لا اقسام فهو
شرطا في ختامه **قوله** في الاظهر هو المعتمد **قوله** شرطي السارق
اي لانه ركن ملكه مقتضى ولو قال شرطا لقطع كذا الذي بعده لكان اولى
واشبه قلنا **قوله** بالنظر للمسروق اي لانه ركن ولو زاد للمسرق
لكان مستوفيا للركن الثالث لان قول ان يسرق من مصدر مؤن وهو
السرقة والمعنى قيم وان توجد سرقة ويكون المسروق نصابا الخ فتأمل
قوله ربع دينار قال الشيخ الا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من القلا
والفقهاء والتكثير لان المعتمد في النصاب ربع دينار من الذهب
فالمرسوق ان كان من الذهب الممنوع وب لم يخرج الى شي وان كان من
الذهب غير طهر وب اعتبر وزنه وقيمتهم وان كان من غير الذهب ولو
من الفضة اعتبر قيمته بالذهب الممنوع وب ولا نظر لقيمة الفضة فيقطع من
ان النقد بين ان بلغ بدونه من نصابا ويكتب لا يحل الانتفاع بها
ان بلغ ورقها وجلدها نصابا ويمكن او كلام المصنف والشارح لا يوافق شيئا

من ذلك فتكمل **قوله** قد علم مما ذكر انه لا يقطع بها
لا يتناول كجحد ميتة ونحوه لو حترمة وكذب ولو معناه نعم ان
صارا نحو فلا قبل اذ اجم قطع **قوله** من حرز مثله لما كان الحرز لم يرد
لم ظاهرا لغيره ولا شرعا غير فيه العرف وقد اشار الشافعي الى بعض اقرانه
يقول لم فكان الخ وقد ينها الغزالي ينها العرف بما لا بعد ما فيه مضمنا
له **قوله** ونشر طاملا صفا بغير الحائض **قوله** لا ملك له فيه فلا قطع
بسرقة ما لم الذي عند غيره ولو برهن او اجارة او شر ولو في زمن الخيل
وقبل قبض الثمن او يهين قبل قبضها وان سرق مع ذاك مال الذي هو
عنده ولا يسرقه مشترك وان قل نصيبه وشمل الملك ما لو قد شغل
اخرجه من الحرز بارت او نحو او كان بدعواه وان كان كاذبا او سرق
مشتراه من يد البائع ولو قبل تسليم الثمن او هو في زمن الحيا راو
ما باع من يد المشتري في زمن الحيا راو ما وقف عليه او ما نهبه وقبله
قبل قبضه او سرق فقيل لم يلج به للفقير بخلاف ما لو سرق شخص ما لم يلج
به قبل الموت وهو ظاهر وكذا بعده وقبل القبول ولو ملك المروق
بعد وقبل ارفع الي الحاكم فلا قطع وكذا لا قطع في نكاح عن النكاح
بالباء في ولو با حكم منه ونهضت بالطلب مثلا **قوله** ولا شبهة ولو
شبهة عامة فلا يقطع المسلم بما يفرق بالمشهد كالبلاء واكثر نحو
ذلك ولا يتقارب دليل تنسج فيه ولا يسرقه ممسوق موقوف وان لم يكن
غاربا ولا يسرقه نحو المنبر وكذا الموزنين والمناذرة ويقطع الذي يجمع
ذلك ويقطع المسلم بقنديل للزينة معلقة او باحدة من الجدران
وابواب السور والسقوف وتاريس ونحوها وبشر ان يقطع عليه
والا فلا

293
والا فلا قطع ومثله ستر الصعينة ولا قطع بمال المباح وان كان غنيا ولا
بمال بيت المال ان حرز لطلبه فهو منهم ولا بمال صدقة وهو فقير
او غاربا ولا يقطع ذي ولا مسلم بمال موقوف في الجهات العامة او
في وجوه الخيل خلا في الغنم ونحوها فيقطع بها الذي لان انتفاع
بها لغير حرة اقامته بدرا انتفاع **قوله** فلا قطع بسرقة مال اصله
وفرع ولا بمال اصله او في عم فيه شبهة كما اذا فر من بيت المال شي
لطلبه فيها ومما اصله او فر من دونه وسوا الحر والرقبة منهما وسوا الخ
دينهما او اختلف **قوله** ولا يسرقه رقيق مال سيده اي ولو مساقا ورا
ومبعوثا وان اختلف دينهما كما مر **قوله** يده اي بعد ثبوت السرقة
بينه مفصلة ومبين ففعلها او اقر امر مفصل وباليامين المرددة كما
في المنهاج وقال الغني في الرضخ ومثني عليه في الحياوي الصغير وهو المحدث عند
العلامة الرضخ لان القطع حق الله تعالى واما المال فثبت ففعلها وهذا ^{طلب}
المال ايضا من ماله ولو بنا بينه وجب رده حيث ثبت وان لم يثبت
القطع كتنها دارة رجل ومرا تين نعم يجب القطع باقر را السيق والرقبة
بالسرقة ولا يلزم مذهب المال ويندب التقرين للسارق للمقر بالرموع
قوله اليامين اي ان انفردت ولو معينة او نائمة او مثالا ان امن
نشر الدم او زابدة الا صابغ او نائمة او نائمة او نائمة او نائمة
كفي الاصل منها ان عرف او حدة ان اشتبهت ويحذف هذه الوسرة ثانيا ففعلت
الثانيه وصينية نشر هذه في قول المصنف فان سرق ثانيا ففعلت ولم
اليسر يجوز ان يقال لا شر لان كلامه مبني على الحلف المعتادة ولو سرق
من قبل القطع كفي قطع واحدة **قوله** من مفصل الكوع اي يدي بعد

ان تهد حتى تخلع تسهيل للمقطع وكذا يقال لجله البصري وما بعدها قال
في الروضة وليكن المقطوع بالسوا ويضربها لا الابخر والكوع بضم
الكاك العظم الذي ابهام اليد والبوع وهو الذي ابهام الرجل ومنه
قوله لم ما يعرف كوع من يوعه اي ما يدري من فباوت ما سمع
العظم الذي يلي عند كل ابهام من اصبع يديه من العظم الذي
عنه كل ابهام من رجليه **قوله** فطلعت من يدي اي بعد ان مال يده وكذا
ما بعده **قوله** او دهن مغلي اي في الحصى ويحكم في البدوي بالنار
وهو فوق المقطوع فونته عليه **قوله** وقيل يقتل صرا قال بعض شارحه
لم اراه بعد التتبع الكثير في كلام واحد من الابهة الى كينته بل
اطلف من وثقت في كلامه منهم فلهي ما قيد به المصنف من تفرقه اوله
فيه سلق لم اضف به وجا كل الامر به هو المنصوح على المصنف انتهى
قال النووي في تهذيبه واصبر في اللغة الحبر وقيل صبر صبغ للقتل انتهى
وبو الثغ ما في الصحاح حيث قال قتل ثلاث صرا اذا صبر على القتل حتى يقتل
وقال في القاموس صبره صبره صبغ صبر الانسان وغيره في القتل
تجسس ويحي حتى يهوش وقد قتله صرا وصبره عليه ورجل صبور ومصبور للقتل
انتهى قال العلامة بن قاسم لكان المراد هنا انه يمسك ويقتل **قوله**
منسوخ اي او محول على مستعمل او نحو ذلك بل مرجع الراجح في غيره
بضعفه وقال عبد البر انه منكر لا اصل له **فصل** في بيان احكام
قناطع الطريق ما فوق راس القتل وهو يمنع من الناس من الممر فيها
يدل له كلام الشارح والاصل في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا يجرى بينكم وبين المسلمين اي لا يجرى بين المسلمين
والشافعي

95
والشافعي قال لا يشترط ان يكون الممر للاصنام لكان اولي راسه
ليتم الذي والمراد بالريق انتهى اقولا انها قيد بالمسلم لان جميع
احكام البار تأتي فيه كالفضل والصلاة ونحوها بخلاف الرضا فتأمل
قوله ملكه اي مختار **قوله** لم شوكه اي بالنسيم الي من يريد
الضرب به بحيث يقاوم من يبر له مع العبد عن القوت ولو اهد
حتى لو ضرب امرأة من حله وضربته نسب اليها فلع الطريق في شربها
الاف كالمخرج بها ذكر المختلس المشتهب والصبي والمجنون والمكره نعم
يعني المراهق والمجنون الذي لم نوع تمييز **قوله** فخرج من قناطع الطريق
وفي بعض النسخ قناطع الطريق وهو اوي **قوله** ويعتمد القرب وكذا المذهب
الذي ياخذ ويعتمد القوة والشدة مع القوت كما تقدم **قوله** عدا
عدرا نقيده ان لا بد منها **قوله** ضحا اي وجوب ان لا يسقط عنهم زك
وقيد به البند في ما اذا قصدوا اذ المال وهو كذا **قوله** وصلوا
اي ثلاثة ايام فان ضيق نفسهم قبلها نزول والمراد بالتعجيل لا في
لا محذور الا رجح قتله **قوله** والصلاة عليهم اي ان كانوا مسلمين **قوله**
اليد اليمنى والرجل اليسرى اي دفعه او على النواك وقطع اليد للسرقة وقطع
الرجل للحرار بغيره الا شتم ولا بد من طلب المار والباشا كما في السرقة
قوله في الاصح هو المصنف **قوله** ليس يتبد **قوله** وعن رأي بها بر اه الا
مام من ضرب او غيره مما **قوله** وعن رايهم اي عودوا للنظر بر عا الحبر
عام لان منهم ولا مام تر لم ان راه مصلح والمطلب في القتل الفضا فذل
شر طعيم المسكافة وتوق هذه الدية من تركته لو مات قبل قتله ولو لم
العتق لكل لكان لا يسقطها القتل بعفو ولا يجزئ في القتل والمطلب **قوله**

ومن تاب أي رجع عن قطع الطريق بشرطه
لأن التوبة لغة الرجوع ولا يلزمها سبق ذنب
وشرعا الرجوع عن الإيعوجاج إلى الطريق
المستقيم وشرطها العامة ثلاثة الندم على
ما وقع والإقلاع عنه والعزم على عدم العود وإن
كانت عن حق آدمي شرط رابع وهو الخروج من
المظالم كما مر **قول** قبل القدرة أي قبل قبض الإمام أو نائبه
أو نائبه عليه وقال شيخنا قبل امتداد يد الإمام إليه **قول** ويرجم
أي ويخوذ الركب فان عني عنه مستحق العقاب سقيا قتل والقتل قصاص
لا مد وكذا قطع اليد تنقطع منه وإن تاب بخلاف قطع الرجل فإنه متى تاب
سقط عنه قطعها كما تقدم **قول** الذي للمأي وكذا حقوق الأرميين
كما أشار إليه المصنف قوله واخذ بالحقوق ودخل فيها أيضا حقوق الدم
نقالي لأن كفاة والكفارة نداء العلم أن التوبة تحت سائر الحقوق
لا تنقطعها من قتل أو أخذ مال أو سب عرق أو فساد أو نحو ذلك
ومن كفر بشارته أسما فإنه كحد في المعصية عن العلامة الرمي وفالتم
العلامة بن حجر فقال لا يجد نعم تارك الصلاة كسل والمرتب إذا تاب
سقط عنها القتل وحل عدم السقوط بالتوبة في الفاضل ما بين وبين الدم
نقالي فإنها تسقط قطعا **فصل** في بيان أحكام الهبال والتلاف
البيهايم ما خوذ من مال يؤول إذا قدم بحراة وخوة وهو لغت الاستطالة به
والوثوق به العجز بعين حق المعبر عنها باستطالته مخصوصة ولا صل فيه قول
نقالي فمن اعتدى عليكم وجزأه فأك ظالما أو مظلوما وأصابه ظالم
فيمنع

فيمنع من ظلمه فذا الركب **قول** ومن قبل الخ قال شيخنا لا يخفى ما في
كلام المصنف والشارح من العقوب والحنا والحاصل أنه إذا مال شخص
ولو غير عاتل كجنت وبهيم أو غير مسلم أو غير معصوم ولو أدينه فاصل
على شيء معصوم لم أو لغيره نفسا أو عضو أو منفعة أو بفساد أو لغيره شيء أو
مالا أو ان قلا أو اختصا ما كذا الركب فلم يدفع وجوب باقي غير المال والاختصاص
وجوب الركبها نعم لا يجب الدفع عن نفس فقد هاهنا مسلم معصوم ولو
يحبون بل يندب الاستسلام لم انتهى قوله وحل ذلك ما لم يكن
المعصوم عليه عالما منقود أو شيئا فامتنع أو سلبا فامتنع والاختصاص
الدفع عنه يجب الدفع أيضا عن دفع حريم أو مري وان فقد مسلم
معصوم فلو تعارض عليه صابون ولم يقدر على منع الجميع تحريم دفع من
يقدر عليه فلو تعارض عليه صابون على امرأة للزنا أو صابون على ذكر للوفا
ولا يستطاع الإدفع أحد منهما فقال العلامة الرمي يدفع عن المرأة
لأن الزنا لا يحل بوجبه قال العلامة بن حجر يدفع عنه الذكر لأنه
لا طريق إلى محله وقال العلامة الخطيب تحريم بينهما تعارض المعنيين هـ
قول بضم أوله وكسر ثانيه من باب المفعول **قول** في نفسه أو ماله ليسا قيد بين
قول أو حريم أي الشامل لزوجته وولده وحره **قول** فلو نزل أي دفعه عنها
عن ذلك المذكور بالألف فالألف وجوبه بالحق يجوز الصبر مع أمركا
الهرب والاستغاثنة ولا يجوز بالعصية مع الدفع باليد ولا بالمثل مع الدفع
بالعصية ولا بالسيف مع امتكان غيره حتى فائق ذلك الترتيب كان نظاما
نفسه لولا الحتم القتال لم يجب الترتيب ولم يجد المصنف عليه إلا السيف
علم الدفع به ابتداء قال شيخ الإسلام وكذا في ارتكاب الغاشمة وضالفة

فما **قول** لا كفارة اي ان راعي الترتيب المذكور متالكلام
قوله ويجزى ركب الدابة اي وان كان مع سائق وتجايد ويجزى الاول
من الركبين ان نسب اليهم فعل وان كانا لوثنا انما جعلت بينهما
لان اليد لهما وحقان وجه تسمين المتقدم ان سيرها تنسب اليه لا لغيره
ومر به لا حركة لم يستوي السابق والفايد في الفهم هذا اذا كان على
ظهره فلو كان في جنبها حتى ذابت فانها على ظهرها ولو ركب ثالث
بينهما على الظهر فقال العلامة الريلي كوالده يهتد الذي في الوسط
وحده وقال شيخ شيخنا كوالده يهتد قائم بتعاليم العلامة الطبرسي
يهتد سوا او لو تعدد احد الثلاثة مثلا وزع الفهم في الاروس
قوله فمات تلفته ركبته اي وكذا ما تلفه ولدها معهما ان كان له
عليه يد وحمل الفهم فيما تلفه ان لم يقهر صاحب نعم لو ارادها انما
صغر ومجنونا بغير اذن وليه فانها عليه وكذا لو خسها انسان بغير
اذن ركبها او ردها من شدة فانها نكاح النكاح والرد ولاهما
يجزى راع تفرقت عليه الدواب ففر عليه نحو صله او ربح عاصف **قوله**
وان بائت او رانت الخ محل عدم الفهم بذا الركب في جزى دوابه
العلا فمات تلفته ركبته اي باقاهم في الاسواق والطرقات ولا فمات تلفته
بوقوعها ميتة او بوقوع ركبها كذا الركب وكما موت المرقع وعارض الركب
الشديد ولو كانت الدابة وحدها تلفت شيئا كزراع او غيره فان
كانت في وقت جزى العادة بفضيلتها قيم ليل او غيرها من ماصها ان
يقهر صاحب المتاع والهرق وكل حيوان عهد منه الاثلا في يهتد صاحب
او من ياربها يتلف ليل ونهارا ويذبح بالافق والافق كالماتل نعم
لا فمات

لا ضمان لما يتلفه الطليق او منها الخ لانه العادة ارساها ومنه
الحام لذات ولو كان بداره كلب عقوق او دابة هجوم ودخلها
انسان بان نه ولم يعلم باكل فعضه الكلب او ربحه الدابة
اي رقت من دابة ان الدابة بطل بغير اذنه او اعلمه بالحال
فلا ضمان لانه المختب في ماله كمنه ويجوز حبس الحيوان في الاقفا
ونحوها من يتعهد بها يحتاج اليه **قوله** في بيان
احكام البغاة من البغ كباي قالو ليس لبيغي هذا صفاء من
تكونه بتاويل صحيح ولذا رقت شهادتهم ورجعوا قاضيه
ونحو ذاك ما لم يتحل دمانا واموالا وتقام الحد ودخلى دارهم كذا
رنا والاصل فيه قوله تعالى وان طاعتات من المؤمنين اقتتلوا
وليس فيها ذكر خروج علي الامام من حالها تشتمل لعمومها او تفصيها
لان اذا طلب القتال لبيغي طائفة فليبيغي علي الامام او لي **قوله** العادل
ليس قيد فان اعتبار العدل احد وجهين والراجح فلا فرق بين
العادل وغيره هنا وفيما ياتي وفي شرح مسلم عن اخرج علي الامام
الحاجس اجماعا وتحاب عن خروج الحسين رضي الله عنه علي بن ابي طالب
معاوية وعمر بن مسعود بن العاصم رضي الله عنه علي بن عبد المطلب
ابن مروان ونحوها بان المراد به اجماعا التطبيق المتنازع عن التا
بعين من بعدهم **قوله** وهو الظلم اي بما ورة الحد فهو بداره
لحقهم وعدولهم عن الحق **قوله** ويقاتل اي ويؤبى **قوله** بفتح ما قبل
اخره اي مع ضم اوله علي بن ابي طالب ويجوز بناؤه للفاعل وهو عاصم
الي الامام المعلوم من المقام وليس هو من مذهب الفاعل كما قيل هو ابي

قوله يقاتلهم الامام اي او نائبه **قوله** منع فتح والعين المهملة
 وفرها المثلثة بالفتح والشوكة بحيث يمكن معها مقارعة الامام با
قوله وبسطا الخ هو علق عيا بفتوة وهو يقتضي ان المصالح من المنع
 المذكورة وهو ممكن ان جعل زيادة على الشوكة **قوله** عن قبضة الامام
 اعني ملاعنه بانفرادهم بوضع وتوضيحه **قوله** ما ليا وغيره لا يفي
 بين ان يكون للم نفاي الا دعي قال العلامة البرلسي ويدل في هذا
 ايضا بما كثر في العرفي بالوقت ان قبضات من المؤمنين فاصح الامام
 بينهم لان من كان من صفهم عدم المقاتلة والرفع الي الامام ترك ذلك
 والاثبات يعلم منع حق متوجه عليهم **قوله** سابع مهملة اوله ومهملة
 اخره **قوله** محتملة اي صحة من الكتاب والسنة بحيث لا يقطع بفساد
 كما اشار اليه المثلث فامر به على القاسد وخرج بهذه الفتوى الخوارج
 وهم الذين يكفرون من تكلم بالغيرة ويتركون الحجاجات فليس
 بغيره ولا يقطع احد ان قاتلوا فلنا دفعهم **قوله** بعض المحاب
 اي المحاب الامام المتأففي رضي الله عنه **قوله** اصل لغتين اي والنه وال
 وهي بكر اولم وثانيه المستحقة اسم بلد او اقليم وكذا النه وان **قوله** حتى
 يبعث اي وجوبه او كون المبعوث عارفا واجبا ايمان بعث الملائكة
 والافئدة كما قال الاذن عي كذا في كشي وهو المعهود **قوله** امين اي
 ند با **قوله** فلهنا اي من ازا **قوله** مظنة بكسر اللام **قوله** قال العلامة
 المرادي والفتح هو القياس **قوله** ثم اعلم اي وجوب **قوله** في الاخ هو
 المعنى لحن نزل من الدنيا **قوله** ولا يطلو ناسرهم **قوله** في الاخ هو
 المراد بدالكس وحللم بان امتنع من حق واجب عليه فيس به كالدنيا
 قال

قاله العلامة البرلسي **قوله** وينعزق جرحهم اي تقف قالوا
 بعده **قوله** ولا يخفى ما لهم اي ولا تقطع استحقاقهم وما انفع باعها
 عادل او عكس فمفهوم الاخر مرة ولو اقدمها امه الاخر بالاستصحاب
 يعتد بها مدون من المهورات كذا هو الولد رقيق **قوله** ولا يقاتلون
 بعظيم كسائر اي فحرم كالذي بعده **قوله** خاتمة الامامين
 فرض كفاية كالفرض والامام كالفرضي ويرى عليهم كونه **قوله**
 قر مشيا وتنعقد له الامامة بما يعتد من شراعتهم عليها
 من اهل الحل والعقد او باستحقاق امام قبله له بتعيينه او بجعله
 الامر شورى بين جماعة يختارون واحدا منهم كاجل عمر رضي الله
 الله عنه الامر شورى بين ستة عثمان وعيا والى بن عبد الرحمن
 بن عوف وسعيد ابن ابي وقاف ومحمد رضي الله عنهم فقال
 المحاب مشقوا اي ستمتها كها **قوله** لعل شخرا قد اقبل علي
 عثمان طلحة وابن عوف يا فتى **قوله** سعد ابن وقاف **قوله** مع
 او باستنبال اذ يشوكة فله عليهم غير كافر وجب طاعة الامام وهو
 جابر فيما لا يخالف الشريعة من امر ونهي **قوله** في بيان اصحاب
 الردة اعادنا الله والمسلمين منها وهي تحبها الثوب مطلقا وكذا العمل
 ان انقضت بالهوت **قوله** هو قطع الاسلام اي من المكلف الذي يبيع
 طلاقه ولو سكر من تقديرا لا يصح ومجنون ومكره وخرج من المستقل من
 دين الى اخر فانه لا يبيح **قوله** وان كان لا يقبل منهم الا الاسلام **قوله**
 كسجودهم اي لغز مرة بان كان في بلادهم مثلا او امره بن السوفان
 على نفسه **قوله** او كذب رسول الله الى اوسيا او سيم او استحق به او

الكراس
 السادس
 والثلاثون

باسمهم او باسم الله تعالى او بوعده او امر او نهيم او نحو ذلك **قوله**
في الاصح هو المعتمد **قوله** ومقابل الاصح الخ مروج **قوله** وفي الثانية
الخ مروج ايضا **قوله** فان تاب اي تركه وان كان زنديقا تكرر ذلك
منه **قوله** قتل اي وجوبه او امرأة والامر بعدم قتل النساء الذي استند
اليه ابو حنيفة رضي الله عنه ان صح فهو مشقوع او محمول على الحريين
قوله بالامراقا ونحوه اي كتنفيذ مثله **قوله** في الاصح هو المعتمد **قوله**
ولم يغسل اي لم يجب غسله بل يجوز ذلك **قوله** ولم يغسل عليه اي
حرم الصلاة عليه **قوله** ولم يدفن في مقابر المسلمين اي لا يجوز دفنه
فيها ولا يجب دفنه مطلقا بل يجوز دفنه في الجبابرة في جيفته الا ان حصل
ايضا بعدم دفنه **قوله** ولدا امرئ ان انعقدت قبل الردة
او فيها ولم اصل مسلم مسلم او لم اصل مرتدة مرتدة فيستتاب بعد بلوغه
فان تاب والا قتل حد والحد من نكح ثلاثا متتاليات ان من مات من
اولاد الكفار قبل بلوغه في الجنة خذ ما لاهلها المسلمين فيها وما ل
المرتدة يجعل عنه عدل ويغفر من دينه ولو لم يغفر له وقبحة ما تلغ
فيها او قبلها وينفق عياله من عليم نفقته ومرتدة ان لم يحتمل الوقوف
بالبيع ونحوه باطل والا فهو قوف **قوله** في ربيع العبادات فمنهم من
ذكره قبل الاذات ومنهم من ذكره بعد الجنايز كالغزالي ومنهم من
ذكره قبل الجنايز كالمزني والجمهور قالوا لا رافعي ولعله البق وتبعهم
النووي في المنهاج وذكره المصنف كغيره هنا لكل مناسبه تعلم
بالتأمل **فصل** في بيان احكام تارك الصلاة المفروضة في الا
عيان اصله جسد او غيره ولفظ اصلها من بعض النسخ **قوله**
باصد

باصد الحسن اي لا يغيرها ولو من ذرة **قوله** ان يتركها اي يتركها عن
وقتها ولا يصح اصلا ذكر المصنف هذا لئلا لا حاجة اليه لان الجسد كاف
كافي في كفره ولو تركه من واد منها وجد شر طهها المجمع عليه كذا
قوله وهو مكلف اي وليس معذورا بنحو قرب عهده بالاسلام **قوله**
التارك لها لو قال اجد لها او في المعتقد وجوبها لكان اولى بتكامل
قوله ان يتركها اي او يتركها لكانا وشر طهها المجمع
عليها لا نحو ومنه بلا نية **قوله** حتى خرج وقتها اي وقت العذر فلا
يقتل بالظن الي بعد الغروب الشمس مثلا **قوله** فاصلا
بالجمعة اذا اخرها عن وقتها ولا نعزم بقتل وان قال اصلها ظهر
لكن بشرط ان تكون البلد مملوكة اي حنيفه رضي الله عنه لا يوجبها
في القرى وبشرط ان يكون متفقا عياد وجوبها **قوله** فيستتاب
اي بد باصلا او مدة ثلاثة ايام بان يتوعدده الامام ولو بناه يوم
في وقت المودات انه متى فات وقتها ولم يفعلها قتل فان امره بالترك
حتى خرج الوقت قتله الامام كها يائي وان ايد احد اركانها او
معه ولو كان باطلا لا يقتل اي ترك الفضا واما امرته فتقتل بيمين واجبة والغزالي
بينهما ان من يجمع امرته تخلد في النار خلا في تارك الصلاة كسلا **قوله**
وان لم ينيب اي بان لم يفعل **قوله** قتل اي بالسيف لا يغيره من انواع
القتل بالهيمه الخنق وضو رقة وسليخ وتن سيطر وتكبير وتشكيل
ونحو ذلك قالوا واول من احدث القتل بالهيمه السلطان بيسر
في زمانه والامم عليه وما قيل من انه لا يقتل بل يحبس حتى يهمل او يعذر
عما في تارك الصوم والحج والزكاة مردود بالنسبة مع ان الصوم لا يهمل

منه والحج عينا التزجي الى الموت والكاذا يا فدا الامام من الممتنع
قهر عليه **قوله** صلا كفا ويسقها بالتوبة لوجود النفا ايضا
تم كذا قال الغزالي لوزع ان بينهم وبين الله تعالى حال لا
سقطت عنهم الصلاة او احلت لهم شرب الخمر مثلا او جواز شمله اكل
مال المسلمين فلا شك في وجوب قتله في الامام فتمام **كتاب**
باب اصحاب الجهاد المتعلق بغيره صلى الله عليه وسلم
في غزواته وهي ما خرج فيها بنفسهم وكانت سبعا وعشرين وقيل تسعا
وعشرين والذي قاتل فيها بنفسه ثمانية بدر واحد والمربيع
واخذ قنوقريين وجبر وصابين والطابق والهيبرج انه لم يقتل بيد
الارجل واحد وهو باني فلق في غزوة امد ومن بعثه ابيها ويقال
لها سراية وهي التي لم يخرج فيها بنفسه وكانت سبعا واربعين والاصل
فيه قولنا تعالى كتب عليكم القتال وقلنا تعالى وقاتلوا المشركين
كافة وجرى المحييين انه صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس
حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وانما محمد رسول الله ويقوم الصلاة
ويؤتي الزكاة في ذاتها على عهدهم وما يجمعهم واما لهم الا بحق الا
سلام وصابهم على الله وخبر مسلم اربعا الفدوة او في سبيل
خير من الدنيا وما فيها وهو ما فوضت اليه الهدنة وهي المقاتلة على اقامة
الدين **قوله** وكان الامر به صوابه وكان الانبياء من قتله **قوله**
بعد الهجرة اي في حياته صلى الله عليه وسلم **قوله** من كفانيه واما قبل
الهجرة فكان ممنوعا ولا ملاقاة ايح لم قتال من قاتله ثم ايج لم الابتداء
به في غير الاشهر الحرم ثم ايج لم الابتداء به في غير الاشهر الحرم ثم ايج
مطلقا

مطلقا في السنة الثانية بعد الفتح بقوله تعالى انفر فقاتلوا وقاتلوا
المشركين كافة وهي اية السيف وقيل التي قبلها **قوله** اما بعد اي بعد
موته صلى الله عليه وسلم **قوله** في كل سنة اي مرة كان ايج الى زيادة
زيد بقدر الحاجة **قوله** من فيهم كفاية اي ولو تمت لا يزل مهم كفاية
لانه اقوي بكفاية في العفار **قوله** اهل ذاك البلد وفي بعض النسخ
اهل ذاك المحل ولو عبيد او صبيانا ونساء وان لم ياذن لهم السادة
والاولياء والازواج **قوله** وجوب الجهاد اي مقاتلة العفار **قوله** سبع اا
ضال اي احوال او اوصاف مع ضلته واعاد الشارع الهناير عليها مذكرا
باعتبار كونها شيئا متاملا **قوله** فلا جهاد في كافر اي زمني او غير زمني وعن بعضهم
انه استثنى هذا من تكليف العفار بغزو انما جهاد في كافر هو
بالمعنى الشامل للانبياء وانها تقاتل في المرأة فيما ياتي بالعموم او الاولوية
قوله فلا جهاد في كافر اي ذكره دانتي **قوله** ولو امره سيده اي فلا يجب لا
عليه ماله لانه ليس من الاستقلال ام نعم للسيد استصحاب من ماله
للخدم **قوله** ولا معصية اي وان قل الرق **قوله** فلا جهاد في امر بين فلا
يفر نحو صداع ففيف ووجع من وجع يسير وقول الاقل من اصابه بدم
وهو اصابه رجليه ان امكنه المني من غير عرج ولو مرض بعد سفره في بيت
الرجوع وعدمه وان مرض انفق **قوله** الطائفة في القتال وفي بعض النسخ الطائفة
للقتال اي ماله الذي يجب بذله في الحج ومركوب وقدره في الركوب ويجرم
سفرها بغير اذن اصول المسلمين ذكره اكانا او انا فان جهن الام
حتى لو اذن بعضهم ولم ياذن الباقي امتنع السفر وسفر غيره بغير اذنه
اصول مطلقا وبغير اذن بدين مال عليه وان قل فان اذن لم احد منهم

ثم رجع بعد خروج وجب عليه العود ان لم يحضر الصف وامن الطريق
وكذا الوتر تحت نفقتهم **قوله** لا يحرم سفر لتعلم فرب ولو كفاية بغير
اذن اصوله **قوله** لا يخبر فيه الامام او نائبه **قوله** بنفسه السبي بفتح السين
للهملة وسكون الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي في تحريمه ويظهر
كامول الغنيمة ومنهم الارقاء والمبعوث ولا يبري الرق الي بعض الحر كما
اعتقد العلامة الرمي وبات في باقي الحر الخير بين الرق والعتق والغد
قوله والمجانين وكذا الارقاء فيقتلون من ايد الكفار الي ايد المسلمين
مع استرثا قتلهم **قوله** نسا المسلمين فلا يرتقن بالاسر **قوله** الرق بالالف
دخل في ذاك عتيق الذي لا عتيق المسلم كما ياتي فتأمل **قوله** والامام
اي وامر الجيش كما ياتي بعف النسخ **قوله** الاسترقاق لم يولي ولو لوثني او عربي
او بعض شخصي المصلحة في الروضة اذا رآه مصلحة ولا يبري الرق في هذا
الي باقي **قوله** او بالمال اي باقتنه منهم سواء كان من مالهم او ماله
حت ابد بهم ويكون مال الغد او رقابهم كسائر امول الغنيمة كما سبذكره
الشارح ولا يبري اليهم سلاصهم لانه لا يبيع ببيع السلاح الذي في ايد سينا
لهم بهال يندكونه لنا لقال العلامة الرمي ما لم يظهر في ذاك مصلحة
لنا فلهول تامل لا يبيع قيمه ويفرق بينهم وبين منع بيع السلاح لهم مطلقا
بان ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاواد فلم ينفذ فيه مصلحة وهذا امر في
الدوام فجاز ان ينفذ فيه مصلحة وخرج بقولنا بهال الخ اسرنا فيجوز ان
يفادي سلاصهم باسارنا على الاوجه فتأمل **قوله** او بارجال ومثلهم غيرهم
او باهل الذمة كما يحتمل بعضهم وهو ظاهر **قوله** كما لم تد من العاق هنا
استنقضا بفتح او الادخال الزائدة فتأمل **قوله** ومقتضى الاداء اي الاحرام

وان سقلوا لانهم يتبعونه في الاسلام وخرج بالاحرام
الارقا فامرهم تابع او مراد انهم من اموالهم ويعطيهم الضمان
حمل زوجته ويعصم الحمل بقاله لان استرققت امه
قبل اسلام الاب فلا يبطل اسلامه فقه كالمفصل وان
حكم بالاسلام وولد وولد وكذا اولاد الجنون ولو بعد
بلوغه **قوله** يجوز استرقاق عتيق ذي زوجة احاد
بعد عتق الذمة له ونقطع كما حد وعلي هذا يحمل كلام الشافعي
لا عتيق مسلم ولا زوجة ومثي رق احد الن ومثي الحر بيت انقطع رق
صم وبسقطا دين من ياتي مثله رق اصددها كذا في الجلاء ما لو كان
غير من ي فلا يسقطا رق اصددها **قوله** لا يعصم من زوجته اي احاد شدة بعد
عتق الذمة لم **قوله** ويحكم للمهيبي والهبي كما قاله العلامة بن قاسم
عيا ان نفا الهبي شمل الذكر لانني كما نقله الاستق بفتح ربت من م وانه
ومثله المجنون والمجنونة **قوله** بالاسلام اي باسلام ظاهر وباطن
هنا وفيما بعده ومثي من وهو الكفر وبعد به بعد البلوغ والا
فئة طارئة بخلل فاسلامه بالدار كما سبقت عند وجوه ثلاثة اشيا
وفي بعض النسخ ثلاثة اسباب اي عند واحد منها **قوله** احد ابوسيد
المراد اصداه ولم وان بعد حيث ينسب اليه ذكر كان او انثى وارثا كان او
غيره وراكان او رقيقا وكان من جهن لاسم او كان ميثا او كان الاقر بجمها
واستقر كذا فاذا بلغ او افاق ووصف الكفر فشد ثلث الاعلامه ابن قاسم
وقد وقع السؤال عن ذي غاب واسلم في غيبته ثم من بعد بلوغ ولده
ووقع النزاع في ان بلوغ ولده قبل اسلامه او بعده ولا يبعد تصديق

الاول لان الاصل بقا الصبا اي الاسلام وما بقا من الكفر الي بلوغ الولد
فقد ضعف بوجوه الاسلام فاما **قوله** وفي الصبي اي في حكمه باسلامه **قوله**
والسبب الثاني الخ لا فاجبه اليه في هذا التأويل في هذا وما بعده فتمثل
قوله او يسلم مسلم في بعض النسخ ان يسلم مسلم في حكمه باسلامه فظاهر
او بالانساب سوا كان الصبي بالغاً عاقلاً او لا كما تقدم **قوله** ولو ساء ذمي
اي منفردا عن ابويه كما هو ظاهر فلو ساء مسلم وذي حكم باسلامه
تغلبا حكم الاسلام كما ذكره القاضي وغيره واقعه في شرح الروا **قوله**
في الاصح الخ هو المعتد **قوله** بل هو عا ديب السباي تكون سابع بهو ديا
او نزل نيا صار هو كذا النسخات كانت اجواه بهو ديب او وشيا مثلاً وما هنا
ينصرون عدم التوافق بين الاول والاخرين او نقصهم في التمهيد والتمسك
وهذا ما يقع في مواضع كثيرة فليست فلت لم ولو ساء ذمي بعد ساء الذمي
ايه ثم اسلم حكم باسلامه فلا خلاف للحليمي **قوله** وفيها مسلم اي بحيث يمكن
كونه من ولو ساء او نابل او مجتاز ان نعم ان استلحقه الكفر فيمنع تبعم
في النسب والكفر اذا حكمنا باسلامه في هذه الامور الثلاثة فليغزى في
النظر هل يكون مرتداً او لا فان كان اسلامه تبعا لادبويه وليس له
فيستتاب ولا يقتل لانه مرتد وان كان اسلامه تبعا للدار فليست مرتداً ويبقى
ياديهما وان قرب بينهما ان تبعية الدار ضعيفة بخلاف ما قبلها كما مر
فصل في بيان اقسام السلب وقيم القيمة والسلب بفتح السين
واللام لغة الاخذ فخر وشرافه ما يتعلق بقتل كافر من ملوك وخوا
والاصل فيه قول علي الله عليه وسلم من قتل قتيلاً اعلى سلمه والقيمة فعلية
بمعنى مفعول به وهي لغة وشرها ما ذكره المصنف والاصل فيها من لم يغالي واعلموا
انها

انها عتقتهم من شئ الاية وهي من فصايف هذه الامة لقول علي
الله عليه وسلم اصلت لي العنايم ولم تحل ليني قتل **قوله** ومن قتل ا
قتيلاً اي من احرين والقتل ليس قتل بل امدار عا ازاله منعته بقتل او
غيره كما ياتي وانها قيد بالقتل موافقة للحديث الشريف فاما **قوله** مسلماً
عاقلاً ولا بالغاً ولا **قوله** او عبد اي مسلم نعم لا سلب لمخذل ولا من فوق
فانين وخوفهم **قوله** ثياب القتل التي عليه ولو بالقوة ليدل ما لو من غيرها
وقا تل في البحر وعريان المعتمد **قوله** والروا بالمرسول **قوله** والات
الحرب هل ولو تعدت كرمي محب وسفين فهاذا الجميع او لا ياض الا انه
واحدة قال بعضهم بان الجميع وثالث بعضهم يافذ انه واحدة وانظر الثاني
وهو المعتد **قوله** وامسك بعنانه او امسك فدا منه مثلاً **قوله** والنفقة التي ا
معهم ولو بهما فيها **قوله** وكيفية اي لا الحقيقية ولا ما فيها من نقد وغيره وهي
وعايشة في حق البعير والفرس مالم يجعلها وقاية لغيره فتكون كذا
اجناب اختاروا واحدة منها لان كل منها ضمنية من ازال منعة وكذا الكل ما ا
ما تعدد من نوع واحد **قوله** شر اذا انك الكفار اي المقاتل او المدبر عن
القتال والحرب قايمة ولو صبي او امرأة فلولم يقتل لم ياض سلبها ولو
اعرف متحقق السلب عنه لم يبق لها قيم من **قوله** كان يغتاف عنيهم كان
الاوليان يقول كان يعيهم ليشمل ما اذا كان يعيت واحدة فامل **قوله**
او يقطع يديه ورجليه او يدا ورجلا فلولم يقطع شخوص
والاخر رجل واحد فهل يكون السلب لهما والثاني ففلا فيه نظر قال شيخنا
والقياس انه يكون للثاني لانه يقول الذي ازال منعة بخلاف ما لو قطع
معان انهما يشتر كان كذا الواسر **قوله** وهو ان رجح المسلمين مال الكفار

قوله ومشرق المال ومثلهم الاضمار **قوله** الحامل للمسلمين خرج به
استفاد فما صلوه منهم فهو لهم **قوله** ان من حارب قتل لا بد منه **قوله** ويجاني
اي اسرع **قوله** قيل او ابل لو سكت عنها سعاد او ابي اظهر ليشمل نحو من يغال
ويستفد من حاله ومنه المسروق وما وصل باقتلا من او صلح او عديبه لنا
ولحق قايهم **قوله** المال وكذا الاضمار اي الحامل اي للمسلمين **قوله**
وتنقسم الغنم اي وجوب **قوله** بعد اخراج السلب منها وكذا بعد اخراج
الموت اللازمة كجرفا صغرا ونقل ومال وراح ونحو ذاك **قوله** لم
شهد ولو في الاثنان **قوله** اي حصن وليس مرصفا او نحو مما مر نعم يستحق
نحو ما سوسر سلمه الامام وسرية كذا السوء وكمين مع الايمان م
قوله لا يثبت القتال ومنه ثاقف ومخرب وفيما لا يغال ونحو ذاك **قوله**
في الاظهر بقوا المعنى **قوله** ويعطى اي الايمان او ناييم **قوله** لغرسه الذي
معهم وان لم يكن ولم يقاتل عليه وان كان مغرورا ما لم يكن ما رى
حاضر والافهم سواك ان عرييا او بر ذواته هو ما بقا او محجبا او حجابا
وهو ما بقا عريي فظها او مق قاييم فهو موقوف ساكنة من مهلكة
مكسورة فظها او مق ما عريية فظها فظها كسب شيطان من ساوادة
وشهد الوتعة وقويت الشرا والظن بها اعطيا اربعة اسهم سهم ابن
لهم اسهم وسهمان للغرس وان لم تقوى على اربعة فلهما سهمان
فقط نعم لا يعطى للغرس لانفع قيم ولا سهم لغير الخيل **قوله** وسهم
واحد لغيرها الم عليه وسلم ذاك يوم قيسر متفق عليه ولا ير اعطا
النبي صلى الله عليه وسلم سبعمائة الكوع رضى الله عنه فودعته سبعمائة
طامح في سلم لانهم صلى الله عليه وسلم راي منه فهو مائة اقتفت ذاك
قوله

قوله والذكورية اي والهيبة **قوله** او رقيقا اي زنا **قوله** او
ذميا لكن لا ير ضح له الا اذا احضر باذن الامام بلا استخبار ولا
اكرام والا فلا شئ له في الاولى بل للامام تقريره وله اجراته
في الثانية واجرته المثل في الثالثة ولو بلغت سهم الراحل
على الاصح في باب السير والظواهر انها لو بلغت سهم الفارس
جاء ذلك ايضا بحسب الحاجة قاله المصنف العلامة البرلسي
واقره شيخنا والرضخ بالضاد والخال المجتهد في المال الثانية
ايضا **قوله** بحسب رايه لكن لا يبلغ به سهم راجلهم **قوله**
في الاظهر هو المقتد **قوله** والثاني اي والقرول الثاني وهو
مرجوح **قوله** كالقضاة والعلماء والمؤذنين ومعلمي القرآن
والارامل وغيرهم وسد الثغور وعمارة المساجد والقناطر
والحصون تنبيه قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان
الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فقل تجوز لاحد منهم
اخذ شئ منه او لافيه اربعة مائة اذهب احدها لا تجوز اخذ
شئ منه اصلا فمن اخذ منه شيا فهو غلول ثانيا ياخذ في كل
يوم قدر قوته ثالثا ياخذ كفاية سنة رابعا ياخذ ما
يعطى وهو حصته وهذا هو القياس واقره في المجموع
قوله وكسد الثغور جمع تقربا بالمثلثة والفين المجعة وهو
اهم المصالح **قوله** وسهم لذي القرني اي المسلمين منهم
قوله وهم بنوا هاشم وبنو المطلب فلا يعطى بنو اخويهم بنو
وعبد شمس لا يقتصر صلى الله عليه وسلم في القسم على شي الاولين
فل

مع رسول الله صلى الله عليه وآله وآله الخاري ولا لهم لم يغار قوجه جاهلية
ولا اسلام اخلاف بني الاحمرين فانهم كانوا يودونه والثلاثة الاول
اشقا ونوفل اخوهم لا يسهم ولغيره فلا تنساب في الابا فلا يعطي بناتها
ابها لانهم ليسوا من الال لغة كما قيل **قوله** بنونا بنوا بنينا وبناتنا
بنوهن ابنا الرجال الاجابني **قوله** ولا لله صلى الله عليه وسلم لم
يعطي الزبير وعثمان رضي الله عنهما مع ان ام كل منهما هاشمية
قوله وسهم لليتامي اي المساكين منهم فالاولاد الكفار اليتامي
لا يعطون من ذلك شيئا لانه ما لا اخذ من كفار فلا يراد اليهم
بل يعطون من مال المصالح **قوله** لا ياتي معروف شرعا فيدخل
فيه ولد الزنا والقيط والمنفي بلعان او حلف فلو ظهر
القيط او المنفي اب اسرجع المدفوع لهما فيما يظهر وهو المقتد
قوله له جد او لا ولم يجب نفقته على جده لقائه فهو مكفي بها
فليس بفقير **قوله** ويشترط فقر اليتيم لانه لفظ اليتيم يشترط به
واليتيم في البهائم ما لا ام له وفي الطيور ما لا له ولا ام وفا
قد الام من الادمين يقال له متقطع **قوله** وسهم للمساكين
بلعني الشامل للفقير **قوله** وسهم لابن السيل بشرط الحاجة ولا
يشترط عدم قدرته على الاقتراض **قوله** وسبق بيانها فيديل
كتاب الصيام فليتراجعها من ارادها **فصل في**
بيان احكام قسم الفتي على مستحقه وهو لغة وشرعا
ما ذكره المصنف والاصل فيه قوله تعالى ما فاعا الله على رسوله
من اهل القر الاية ولو قال المصنف في الفتي وقسمه كان
اولي

121
اولي فاعا الله لهم الا ان يقال انه راعى علمهم فتأمل **قوله** من فاعا
بالمديني فاعا ما لو اسقط المال لكان اولي ليشمل الاقهار
كلهم ينفع **قوله** فيل ولا ابل لو اسقطهم لكان اولي لهما في القيمة
فتأمل **قوله** كجزية وعشر التجارة من الكفار وخرج من عليهم
على اسم احن بية وما تفرق عنهم ولو لم يخرج من ثلثهم ومال من ثلث مات
على الردة ومال ميت لا وارث له او غير مستغر **قوله** وينقسم وجوبه
فلا فالاية الثلاثة رضي الله عنهم حيث قالوا لا يجتمع بل جميعهم
طراح المسلمين دليلنا قوله تعالى ما فاعا الله على رسوله من اهل القر
الاية ما طلقها هنا وتبين في القيمة محل المطلق في المقتدين جمع بينهما
وان اضيق السبب بالقتال وعدمه كاللنا الرتبة في الظاهر على الموت
في كفارة القتل **قوله** على خمسة اي من الاقسام **قوله** وسبق ترتيب بيان
الخمسة اي في الكلام على القيمة **قوله** الذين عينهم اي الامام **قوله**
المرترق قسموه اربعة لطلب ان تهم من مال الله تعالى ويقال لهم
المرصدون لان اصدوا انفسهم للذب عن دين الله تعالى وخرج
بهم المنة ولو غنم فبعطون من الزكاة لانه في عكسه المرترق **قوله**
وعن عيال من اولادهم ووجات ورقيق كحاجة عن وارثه لخدمة اعتادها
لا نحو تجارة ويزداد لم ين زيادة ذاك **قوله** فيعطونهم ولو بعد موته
حتى يستنفق بين زوج الانثى وابنائها الذكر في الدبوان او تكسبه وانظر
لوهن من نكح منه نفقة كافر اهل يعطى بعده ار لا الاقرب منه لا
يعطى ومفهومه انه يعطى في حياته بل لو اسلمت زوجته بعده فانه
تغطي لا تنفق العلة **قوله** ويرى عي اي الامام **قوله** الزمان والمكان

وعادة البلد في المظالم والملايس ويزادات زادت حاجتهم بزيادة
والد اومد وشتر وجه ومن كان فتيق لم يعطى من الرقيق ما يحتج به للقتال
معهم او كدسة اذا كان من يخدم **قوله** وفي مصاح المسلمين ومنها
صرف الامام لاولاد العالم بعد موته ما كان يعرف له في حياته من مال
المصاح وكذا من الغني تالم السبكي فراجع **قوله** عيا اريح وهو المعتمد
فصل في بيان اقسام الجزية المأخوذة من السفار وهي مائة
الي نزول عيسى عليه السلام وعيا بنينا صلي الله عليه وسلم فلا يقبل
منهم حينئذ الى الاسلام والا مل فيها قتل له تعالى فانظر الذين لا يوق
بالله الالية واخذة صلي الله عليه وسلم لها من محوسس هجر ومن اهل غل
واركانها منتهى ما قد وعقد له ومجان ومال وصيغ **قوله** اي كفت عن
القتل وقيل من الجز وهو القتل قال تعالى وانفقوا من ثمنهم نفسا
شئيا اي لا تقتل **قوله** وشتر عامال ونظير ايها في العقد المفيد لذل **قوله**
يعقد فهو وهو الايجاب والقبول **قوله** ويشترطان يعقدان الامام قال
يخفى ان شرطه متوجه الى عقد الامام لانه ركن من اركانها الخمسة فتأمل
قوله او نايبه الخاص اما العام فلا يصح ان يعقدها الا بانقرج
لها **قوله** فيقول هو اشارة الى الركن الثاني وهو الصيغة وشرطها
لفظ يشعر بالمقتضى ومعه منه ما ذكره ان ارجح **قوله** بدال
الاسلام هو اشارة الى الركن الثالث وهو المكان **قوله**
غير المحار الذي هو مكة والمدنية والامام **قوله** وقطرها وقروا
ويمنع من مرص مكة مطلقا ولم دخول غير نحو حجاز
بشرط اخذ شيء منه ولا يقيم موضع اكثر من ثلاث ايام

قوله

قوله وشترها وجوب الجزية اي شراها من تعقد لم او يجب عليه
بعد عقد **قوله** ان من الجزية انما كانت عقودت لم حال افتتان امكن
فان لم يكن فالحال انه يجري عليه اقسام الجنون وان قل زمن الافاقة
جد فلا اثر له كالحادث وهو ظاهر ولو طر الجنون في اثنا الحول لم يمس القطر
لموته **قوله** فلا يربيه بغير رقيق اي لا تقدر له ولو عقدت لم لم يجب
عليه ايضا وان عتق لا يفرط بملككم المبعوث ببعضه الا اخذت منه ان
كانت عقودت لم بطلبه والا فلا وبهذا يرجع التناقض ولذا لا ينفذ
من اقام في دار الاسلام مدة ولم يعلم به **قوله** وجزم به في شرح المفه
وهو المعتمد عيا مام **قوله** الذي تعقد لم الجزية هو اشارة الى الركن
الرابع وهو المقتول لم الذي هو العاق **قوله** لمن اعد ابوسه وشتر ولو الام بان
تكون كتابية والاب وثنيا مثلا **قوله** بهو ابراهيم وكذا الحق بشيث لان
الله تعالى ارسل عليهما محققا فقال محو ابراهيم وموسى وكذا الربور قال تعالى
وانه لغني رب الارباب وتسمى كتابا كما انها عليهم الامام المتأخر رضى الله عنه
فاندرجت في قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب دام من ليس لهم كتاب
ولا شبهة كتاب عبدة الاثان والشمس والقمر والاملاك ومن في معنا
هم من يقول ان الفلوك هي بالقرآن الكواكب الهمة فلا يقررون
بالجزية واذا وجد عقد الذمة لا صدقنا ولما لم وعبيد وزوجا
ولغاوا ولا ده وجانينهم وان لم يشترطوا لهم وكذا من لم به علقه
مخوف به فمأهرة من التساوي بين والمجا بين والارقان شر عاقوا
نبيه **قوله** واقل ملجب هو اشارة الى الركن الخامس وهو المال **قوله** على
ملكه في لوز من شترها واعمير وراها واعمير ونحو ذلك **قوله**

قوله دينار فلا تعتد بغيره ولو بقدر قيمته ويجوز اخذ
الغنية عنه بعد ذلك ويجزى ذلك في كل حال كونها
دينارا عند قوتنا والا فقد نقل الداعي عن المذهب انه
يجوز عقدها باقل من دينار قاله الاذري وهو ظاهر
نتجه **قوله** في كل حول وتجب بالعقد فلو مات في اثناء الحول
وحب بقسطه **قوله** ان ياكس عند العقد وعند الاخذ
ان عقد على الاوصاف كان يقول عقدت لكم الجزية على ان
على المتوسط دينار وعلى الفتي اربعة فان عقد على الاوصاف
شخص فاما الستة عند العقد فقط **قوله** اربعة دنانير
وتجوز الزيادة عليها والنقص عنها **قوله** والعبرة بالتوسط
الح هو مفروض في الحالة الاولى وفي ما اذا عقد على الاول
صاف اما اذا عقد على الاخير فكل من عقد له يسمى
وحب عليه وان افتقر بعد ذلك ويصير دينه في ذمته
اذا حج عنه ونرد الزكركشي صاحب الفتي والمتوسط
والمتجه انك النفع بحامع انه في مقوله منفعة تعود اليه
الا لعاقلة اذا لمواساة هنا ولا العرف لانه مختلف
كما يصرح به اختلافها باختلاف الابواب قاله
العلامة ابن حجر والعنف انك لعاقلة **قوله** لا في ايراد
سلام تبع في هذه الاذري في احد قوليه والراجح منها
انه لا في فرق وصرح به به العلامة ابن قلم وغيره **قوله**
ان يشترط عليهم ان يعلو قعر من غني او متوسط في العقد
غير
برضاهم

برضاهم **قوله** ان رضوا بهذه الزيادة التي هي الزيادة
ويذكر فيها عدد الضيفات ضيلا او رطل او كلالا او على الجميع
وقدر ايام الضيفات ومحل اقامتهم من كسبهم او غيرهما وفسطاطهم
وادم وقدرها وفي الدفان لكل نقلا عن الاصحاب انه يشترط عليهم
تزويد البني كفاية يوم وليلة وللضيف حل الطعام من غير اكل
لا لمطالمة يعوضه ويذكر ان يرضى عن الدواب ويجعل على العادة نعم
ان ذكر نحو شعر كقولهم مثلا ذكر قدره ولا يلبس منهم لواحدة زيادة
الا ان كان العدد المشرط عليهم اكثر منها **قوله** كما قال الجمهور وهو المتخذ
ويكفي في الصغار الابنية اجل حكام الاسلام عليهم كما نرى في ارجع
من الاحباب وتفسيره بان يجلس الاخذ ويقوم الشاؤم ويؤمل اراسه
ويجني ظميره ويضع الحنونة في الميزان ويقضي الاخذ كية ويضرب الحنونة
وهما مجتمع المحم بين الموضع والاذن ما امن اليه بين مردود بان
هذه الالهية بالعلم ودعوا سخطا بها او رضى بها استند بطلانها بل
ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولاعت احد من الخلفاء بعده انه فعل
فان **قوله** كان ثاوي المهر فثاوي او نحو ذلك بخلاف ما لا يعتقد تحريم
كسب الخبز ونحوه **قوله** الابا بالخيرات يذكر الحنفية في الفروع فان ذكره
فان شرط استيفاء عهدهم استوفى **قوله** الابا بالخيرات وفي بعض النسخ
الابا بالخيرات ما قيمه ضرر على المسلمين وفي بعض النسخ الابا بالخيرات من المسلمين
ويمنعون من سقيهم مسلما او اقل عام من يربل او من الظهار عبد
لهم وناقوس ومن ومن من احد ان نحو كسبهم او زعيمهم واعادتها الا
ببذل فتح على اعيان الارض لهم ولنا وملكناهم على المكنى فيها وشرطانا

ومن مساوات لبنا جار مسلّم وان لم يسم اذا كان بنا المسلم اي الوجه
المعتاد بان لم يكن قهر عادة ولا يجوز مساواة وان ياردة عليهم لانه
مغفل وهذا في الاستدلال وما نواشري السكان بنا المسلم فلا يجب هدمه
لكن يمنع من صعود الزاوي بنا المسلم المجاور لم **قول** بان اوق
بالمد **قول** ويجزى من وجوب باقي المكلفون كما اشار اليه الشارح وهو
بفتح المشاة التخييم وسكون العين المهملة وكسر الهمزة الخفيفة وظلمة العلام
الحليب بضم الميم المشاة التخييم وفتح العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة
البنا للمفعول **قول** بان يحيط الذي ويكتفي عن الجاهل بنائها من الممل طور كما
عليه العمل الان **قول** وللنظر في الانزقا والاكه وبقال الرمادي **قول** وا
والامر الوارد يعني او **قول** لمع من مقتضى الكلام الجمهور الخ فاعلم **قول** وهو
بما عجم اي مضموم **قول** فوق الثياب اي في فوق الرطل وفي المرة تحت الارض
مع ظهوره بعد وليس لهم ابدال ذلك منقطع او منديل او نحوها واجمع
بين الغار والرناسندوب ويجب عليهم اذا تجردوا ان يجعلوا في اعناقهم
نحو ملوفا ويسمي كانهم من رصاص ونحوه لانه نقد وينعون اربابا من التخم
بالنقد بين ما فيه من التناول والهباهة ومن التثنية بلباس اهل العلم والفقاهة
ونحوهم يجعل المرأة لحقها لونين وينبغي لبسها المسلما وفعلا يقوم ان لا يعلى
لهم كنيسة ولا صليب ولا لباس بفعل الغبار والزنا **قول** وينعون اي
الذكور الباغوث العقل **قول** من ركب الجبل اي في بلادنا **قول** ولا يمنع
من ركب بالحجر ولا البغال ولو تقيست لانها فسيحة في ذاتها قاله شيخنا
الشيرازي ملسي يمنع من ركب البغال التقيست لانها صارت الان ركب
العلم والفقاهة ويركب الذي عن مبان بجعل رجليه من جانب وظهره من جانب
سوا

مسوا كان المسافة بعيدة او قريبة ويركبون بالطاق لا سرج وركاب
ضرب لا صديد وينعون من الجهم المزمين بالفق ومن فدية الملوك
ومن العولاية في المسلمين ويلجونه اليه اتيق الطريق عند منيعه عند
الزهوة ولا يستون الا اخر المستقر فني ولا يقر وت فيه مسلم وجوبا
ويجزم الميل اليهم بالقلب ويجوز للامام ان يجعل عليهم عن فاسلين ليعرف
من مات منهم واسلم او بلغ او دخل بينهم وامامت حضورهم ليعرف
واجزية او يشكو الي الامام من تعدي عليهم منا او منهم يجوز جعل
عرفا لذكور ولو كانوا انما اشترط اسلامه في الغرض الاول لان العاقبة
لا يعتد به **كتاب بيان احكام السيد والذبايح** من حيث ما يحل
منها وما لا يحل ولما كان السيد مصادرا في المم لانه يشمل القليل والكثير
وجمع الذبايح لا يقتل في انفا عنها ولا الذبايح تكون بالسكيت او بالسهام
لو باجوارح والاماني ذاك **قول** له تعالى واذا صليتم فاصعدوا و**قول** له تعالى
الاما ذكيتكم وذكر كل طهر هذا الكتاب وما بعده مما يتبعه لمن بني والمنهج
وعنهما وخالف في الروضة من ذكره في اخر ربيع العبادات قال بعضهم وهو
انسب ولعلم وجه الانسية ان طلب الخلافة من اعيان داركان الذبح اربعة
ذبح ومذبوح وريح والن **قول** والذبايح جمع ذبحة يعني مذبوح قتل
يعني مفعول قاله الفاضل في شرح الرسالة في باب الاضحية بعد هذا
والنافع لنقل الاسم عن الوصف الي الاسمي فان العرب اذا وصفت
بفعل موشا وذكرت الموصوف مع صفة مذكنت التاكتفا تبتايت الموصوف
فتقول امرأة قتيل وكيم درهم وشاة فليح فان مذكنت الموصوف اشتق
التاكتفا لوهذه قتيلة بني فلان ونطحتهم لعدم ما يدل على التاكتف

فاصحاح الى اظهاره نفي ليس يكون الاسم والحال هذه لا يعرف صفة لانه
 قد استعمل استعمال الاسماء فهذا معنى قولنا والتا فيها لنقل الاسم عن
 الوصفية الى الاسمين واما الذبح بالفتح فانه مصدر وبالضم المذبح كالمذبح
 بمعنى الرقيق وقولك انتهي **قوله** ولهي اياهم الحيم والحييم وسنانى لغا
 منها **قوله** والاطعمهم طاعم طعام وتانى السلام عليها **قوله** والمصيد
 مصدر اي صا د يصيد صيدا او مصيد **قوله** اي واكيوان هو اشار الى
 احد الاركان الاربعة وهو المذبح **قوله** البرى المقابل للبحر **قوله** المالكول
 فلاجل ذبح غيره وان قنر رطلوا الحياة **قوله** بضم اوله على البناء للمفعول
قوله على ذكاته بالمعنى الشامل للاصابة اي حال اصابته ولو باجبال عند
 عدوه مالم يصيبه **قوله** فذكاته الخ هو اشارة الذبح الذي هو الركن الثاني
 وشمل الفقد ولو هو ما نحو اي واحدة من سرب ضا وكذا الورى شيئا بضم حى
 فباى صيد او قتل واحدة بعينها تباين غير فاصل ذالك لانه قد هو الاقبا
 بضمهم وخرج بم ما لو وقعت منهم سكين فذبحت حيوانا فانه لا يجل وكذا
 لو ارسل سهما او جازم لا يصيد فقتل صيدا فانه لا يجل ايضا ولو اصاب بسيف
 فاحاب مذبوح صيد او ارسل سهما في ظلمة را حيا صيد فقتل **قوله** في
 صلقة يلقى ذبح في غيرهما والاول منه وبها فقد عقه كالجمل وذبح هو الاخر منه
 في ما طاله عنقه كالابل وذبحها ويرس خرها ما يسمه معقوله البياض خلاف ما قد
 عنقه فيضج الحميم الايسر تشرك رجله اليمنى بلا سنان وتشد باقى قوايه
 ويبين للذبح ان يجد شفرة حيث لا يراه الذبيحة وان يمسكها
 ساوان لا يذبح واحدة بحيث يراه الاخر يذبح ذبحته للقتل وان
 يقول عند ذبحها بسم الله وان يذبحها على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذبحه
 ولا يجل

ولا يجل بسم الله واسم محمد لا يهاهم التشريك واما الذبيحة فلا تحرم
 لان قصد التشريك ولا يجل ذبح كذا في المصحح او غيره مما سوى الله
 تعالى لموسى عليه الصلاة والسلام ولا ذبح مسلم لمحمد صلى الله عليه
 وسلم او لكعبنة او غيرهما مما سوى الله تعالى لانهما اهل به لغير
 الله تعالى بلان ذبح لدارك نفعها او عبادة لغير كما لو سجد لم **قوله**
 على الصبح هو المعنى **قوله** بضم اوله على البناء للمفعول كما تقدم
قوله المشاة انسية تقو شئت هذا من افراد ما يجل بارسال الجار
 كما ياتي فيخرج به نحو يعنى في نحو يس فانه وان لم يذبح
 لا يجل بالجر حتم لانه مقدور عليهم تعذر ذبحهم والفرق بين الجرح
 والجار حتم ان الحد يد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل
 الجار حتم **قوله** حيث قدر عليهم متعلق بعقر وهو من القدرة على
 امكان الاصابة في ابن الصيد ولذا يسمى هذا عقر الصيد انه
 ليس في الخلق ولا في البهائم فلو تروى بغير قوت بعين اخر مثالا في نحو يس
 قنر زارها في الارض فقد اتي الثاني فهو صلال ايضا وان لم يجل
 به ثاق مات بثقل الاول لم يجل وكذا لو دخل البهائم الرمح وشك
 علامات به او بالثقل لم يجل ايضا كما في فتاوى الفقهاء وغيره قال في
 شرح الروف ومحل عدم الحل في صورة المشك ما اذا شئت انك ما قد
 اطلعته حيا او ميتا ما اذا علمنا ان الطعنة اصابته قبل موته وشككنا
 هل مات بها او بثقل البعير الاي ناله يجل **قوله** ويستحب في الزكاة
 فيه تغليب المندوب على الواجب مع شأونها فاما **قوله** اربعة اشيا
 اي مجموع هذه الامور الاربعة من كلام الذبح فلا ينافي ان قطع الخلق

الركن
 السابع
 والاشياء

من

والمرى شراكل المذبح كما سبكه الطم و هذا كقولهم تنذب
الطهارة في نحو الوضوء مثلا شاع ان الاولي واجبة فتأمل **قوله** وهما اخره
اي مع المذبح **قوله** دفعة واحدة ليس بشرط بل يجوز التقدير بشرط ان يبقى
في المذبح مياة مستغرة عند ابتداء الوضوء في اخر مرة وبه علم **قوله**
اخرج شحني انما المذبح مع مقارن الذبح لم يجل وكذا لو دفع سكينين
خلقه وامامه وتالا في معاني قلع عنقه فانه لا يجل ايضا ولو قلع بها
سكين مسموم بسم مذفوح لم يجل ويكفي ظن الحياة المذكورة
وتعريفنا في الدم والحركة الضعيفة نعم لو وصل بالمرء اي حركة
مذبح ثم ذبح لم يجل لعدم ما يجال عليه الهلاك فتأمل **قوله** من الحلق
والمرى الواو يعني او لو غيرهما كان اولى فتأمل **قوله** قطع الحلقوم وا
مرى ولو مع بقية الغنق فيكفي قطع الراس كله وان حرم لتذيب
قوله قطع ما ورا الودجين الى جهة القفا ولا ما امامها من الجدر كان
اقل السكين مثلا من اذنه وان حرم عليه ذراعه لا يذبح **قوله** اي لجل
المصداقها فربما الاصدى دلالة المقصود اخذها بعد وان كان
الفصل لالا ايضا والمرد به ان يكون تحت ذبيحة فتأمل **قوله**
معلمة بالجر صفة الجارحة **قوله** والنم يفتح النون وكسر الهم ويحذف اسرها
مع فتح النون وكسر الهم يذبح لثمة واقتلوا لون جسده يقال تم
فلان اذا تكرر تغير لونه غالبا الاغضاب معجبا بنفسه واذا
شبع نام ثلاثة ايام ونم راحة فليمن وهو معروف افبت من الاسد
قوله لصق بفتح الصاد المهملة وبالساين والاي اي **قوله** في اي موضع
كان جرح السباع اي في اي موضع من بدن الصيد ما يسب البهائم الموت وذكر
الجر

الجر كخوص المقام والا لما يقتول بالقتل الحارص او صدمتها صلالا
ايها فتأمل **قوله** وهو السبب وهو ما طواسب ومنه
قوله تقاي ويصل ما حرم بالنهار اي كسب **قوله** وشرايلها
قال وشرايلها او وشرايلها ملصقة بالكان اولى واظهر **قوله**
معلمة لو اسقطه لكان اولى واظهر اذا التعليل داخل فيه الشرايل
كورة فتأمل **قوله** اذا رسلت بالبناء ليعمل **قوله** ان رسلت
بالبناء ليعمل اي رسلت **قوله** بضم او لم ينسب للمفعول **قوله** ان رسلت
اي وفقت في الابتداء او الاشارة وهذا شرط فاصح السباع لا يها
يملك زحرها بعد ارسالها بخلاف جارحة الطير اذا رسلت فلا يملك
في زحرها لا يعين فيها ذالك في المعينة عند العلامة الربيعي وقال
العلامة الخليلي يعتبر فيها ذالك **قوله** لم تاكل منه اي من
لحم وجلده وشعرته ونحوها ولا جرة بلعق الدم وتنق الريش او
الشعر سواء قبل قتله او عقبه وهذا ايضا لو ارسلها ما فيها اليم ولا
يظل كلها ما استرسلت اليه بنفسها **قوله** ان يتكرر ذالك اي
المذكور من الشرط الثلاثة السابقة فتأمل اي تكرار الشرايل الا
الاربعة خلا من الهواب فتأمل **قوله** لم يجل ما فذنته اي وقت نساد
التعليل ولا يعطى النحر يمين ما منى **قوله** الا ان يذبح ما فذنته الجارحة
صياي حياة مستقرة كما مر **قوله** ثم ذكر طم النذح وهي الركن
الثالث وكان المناسب تقديمها في الاصل فادقنا مضم **قوله** وهو يجل
محدد خرج به المتقفل كسندقة وسهم بلا نعل فلا يجل ولو مع محد تغليا
للحم ويحرم الصيد به في حيوان يشبه كالهياض ويكره في غيره **قوله**

وخاس ورجاص وضئب وقهب وفهم وذهب وظهر ونجس وغيرها
قوله وباقي العظام متصلة او منفصلة نعم ما قبل ينقل الجارحة او يضرها
 صلال كما تقدم وعطف العظام على ما قبله من عطف العظام على العظام
 فتأمل **قوله** من يبيع من المتذكيم هذا هو الركن الرابع وكانت
 المناسب تقديمه قال شيخنا وعين بالتذكيم دون الذبح ليعلم الاصل
 بالسهم والجارحة انتهى اقول وفيه نظر لان التذكيم مختص بالذبح
 ولهذا عطف عليها العلامة الخطيب قوله ومبدا فتأمل **قوله** كل
 مسلم ان اتفرع بالذبح وكذا بالصيد ولو شاركه من لا يحل تذكيمه او صيده
 لم يحل كان رمي مسلم ومجوس بينهما فاصابا صيدا معا وشكر فهو حرام وان
 سبق احدهما وحده بمقتضاه وكذا لو ذبحا معا فانه لا يحل المذبوح **قوله**
 ذبح مجنون فرج بالذبح الا صليبا ومنه ومن الهبي غير مجنون فغيره
 فلا فرج والراجح حل الصليبا دمه لان لها قهقري الجذبة بخلاف
 النائم **قوله** في الاظهر هو المعتمد وكذا صيده ايضا فتأمل **قوله**
 ذكاة اعني قال شيخنا لو عثر بالذبح كالذي قبله لكانت او لي يخرج
 الصليبا ايضا فانه لا يحل ايضا فانه لا يحل انتهي اقول قد
 تقدم ان الذكاة هي الذبح فلا يدخل فيها الهبي وحبيذ ولا اعتل
 فتأمل **قوله** ذكاة مجوسي في الاملين او في احداهما **قوله** قال
 في المجموع قال الحارثي الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم امر
 المسلم العاقل ثم الهبي المسلم ثم الكفاي ثم المجنون والسكران
 قال الشهاب الرمي والهبي غير مجنون في معنى الاخير بيت قول جعفر **قوله**
 وذكاة الجنين سواء نذر او نهدد وليس علقته ولا معده مضغمة وكذا
 جنين

جنين في صوته هذا الجنين **قوله** هذا اذا وجد ميتا وفي
 بعض النسخ ان وجد اي بدخ امه بان سكن عقب ذبحها بالاسهل
 ولم يوجده سبب يحال عليه الموت فلو مات قبل ذبحها او من بيت
 عاقلها ثم ذبحت فوجد ميتا او حي ميتا راسه ميتا ثم ذبحت
 واضطرب عقب ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يحل **قوله** او فيه
 حياة غير مستقرة فلو فرج راسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت امه
 فمات قبل انفصاله حل فقولنا الشئ الا في بعد ذبحه امر ديم بعد تمام
 ذبحه ولو شك هل مات بعد كان امه او لا فظاهر عدم الحل فلا جمع
قوله فهو ميت اي فهو كحيته ذار الحي طهارة ونجاسة تحت
 السمك والجر دواجن طاهر ومن نحو الحمار والشاة نجس **قوله** الا الشعر
 ومثل الهوق والوبر والريش وان كان ملقى في المزابل ونحوها **قوله**
 نظره لامل نعم ان كان انفصاله على فطنة لحم تقصد نجس **فصل**
 في بيان اصنام الاطعمة جمع طعام والا مل فيها قوله تعالى قل لا يجد
 فيها اي محرم ما الاية **قوله** استطاب بظلم بتم الصرب اي اثبات
 منهم ويرجع الي تسميتهم لم فان اطلقوا فيم فالأكثر ثم قرئ شام يعبر
 بالاشهر به فان لم يوجد فحل ويحرم كل زمان يعرف به فيالم
 يوجد فيه كلام مل قبلهم **قوله** اهل شرة سواء كانوا سواء كانت
 بواهي او لا فرج المحتاجون واهل الجذبة سواء في البواهي وحالة
 الضرورة فلا يعتبر شي منها **قوله** اي حيوان هو با رفع في كلام الملم
 ومقتضى القواعد النحوية ان يكون منهو فتأمل **قوله**
 ورد الشرع اي شر غنا لان شرع من قبلنا ليس شرع لنا وان

في شرعنا ما يوافق ضلالتنا لشيخ الاسلام ومما ورد به الشرع ما اجمع
عليه كالمقتولين ما كولد وغيره فانه ورام وهذه القاعدة
ذكرها المصنف منقولاً ومفهوماً **قوله** يخرج منهم لو فرض انهم اخرجوا
قوله فلا يبرح فيه لاستطاعتهم لا فاجتة اليهم فتأمل **قوله** من السباع
هذا وما بعده مما دخل تحت المستثنى من منطوق القاعدة وهو قاعدة
اخرى فلهذا اشارة المصنف ذكره قال شيخنا ولو قال من الحيوانات او
غير الطيور لكان اولى وانسب **قوله** ما لم ناب يستثنى الصبي
فانه يعد اكله لانه اكل عا ما يبدى النبي صلى الله عليه
وسلم ولان نابه ضعيف لا يتفوق به وهو من اهل الحيوان لانه
يتناول حتى يهاد وهو اسم للذكر والانثى ومن عجب امره
انه يحيف ويكون سنة ذكر وسنة انثى **قوله** كما سدد ذكر ابن
قائمه به ان له فسا مائة اسم وزاد عليه عا بن جعفر مائة
وثلاثين اسماً **قوله** ومنه تقدم الكلام عليه في الصيد والذباح في
جمع **قوله** وشاهدنا ما حصل ان كل ما قتل من اكله كالحداق
والغارة والذئب والحكيم وغنى الكوكب ما قتل من اكله كالحظان
وهو المسمى بعفور الجنة والهدد والرضة ونحو ذلك **قوله** ويجل
للمفضل الخ فافهم من بيان حكم ما يوافق ضلالتنا لشيخ الاسلام
حكم ما يوافق ضلالتنا لشيخ الاسلام وهو ان المصنف في بيان
عليه لانه جواز بعد منع فخرج به الحربي والمرشد وشارك الصلاة
وتأطع الطريق والعامي بسفره فلا يباح لهم ذاك لغيرهم
يعاصمتهم بالتوبة **قوله** في المحرمات بفتح الميم
الجماعة

الجماعة ومنهم من عجز عنها بالحج ع الشدي **قوله** او انقطاع رفقة
او ضعافت مشى او ركوب بل المدا رقيم عا كل ما يبيع اليهم **قوله**
من الميتة المحرمة عليهم لفت يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر
في حياته على غير قال بعضهم وتقدم ميتة الما كولد غير ميتة
غير لادمي عليهم والذي في شرح الروضة انه يجزى في ميتة الما كولد غيره
نعم لا يجوز الا كل ميتة ميتة التي مطلقاً ولا كل الحمار من ميتة
المسلم كذا لا يجوز بل ميتة الادمي لا تعد من اساققتها
ولا يجوز ان لم يمت مع لقمة ان ياكل من الميتة حتى ياكلها ونحوه للمفضل
قتل من لم عليهم قتالاً ولو بغرارت الامام ولم يقتل عن معصوم كمن
وزان محض وتارك الصلاة وحربي ولو صبي وامرأة ومجنون قال ابن عبد
السلام وينبغي تقديم البالغ الحربي الذكي عا نحو حي والمراة من عا كحق
الغائبين ومعلوم ان ذاك قبل اسرهم والافهم ادق لنا معصومين
ولذا لا يجوز لقتل ذمي ومعاهد لعصمتها وتقطع من المعصوم كقتله
قوله اي بقيم روم هو تفسير للرق نالسد بالساق المهمة وقد
بالساق المهمة يفسر الرصف بالقوة فالسد بالشين المهملة
قال بعضهم يجوز كل ضمة في الاخر لان المراد دفع الخطر الحاصل
بالجوع نعم ان لم يحصل دفع الضرر من السد الرق فلم الزيادة عليه
بل يجب ولم التن ودمت الحرام وان رجم الاصول الى الحلال تنبيه
يجب تقديم الميتة عا طعام لم يبدى له ما ركه ولو جوف ولو لم يجد
ميتة فلم اكل الطعام غايب يبدى له او حاض غيب مفضل كذا المذكور للمفضل
للمعصوم اغذاه منهم فهل عليهم ولا فهاك عليهم لو قتله الا ان كان المفضل
كافراً

او ما صمد مسلما فيهم من حينئذ وخرج بالمعصوم عنه فلا يجب بذله
ولا يجب على مظهره ان لا يطلع على سطر اخر لكان بين لم ايتنا من
معصوم ونحوه لم يقطع جري نفسه لا بل اكله لغيره الا لثني فيجب **قوله**
ولم يثبت في حالات قال شيئا الواضحة لفظا لثانيه لان لكان
اولي وانسب انتهى اقول وهذا مبني على ان الجار والحجر من متعلقان
بهيئات وليس كذلك وانها متعلقان بحالات لان وح فلا اولوية
ولا غير هاتين **قوله** وهما السهك وهو كل حيوان يكون عيشته في
الجحش عيش مذبوح وهو في صورة من صور مثل اكله وبلعه ولو ما
وقليله الا سهكة كغيره في حياتها ومثلها في ذلك الكلام الجمل **قوله**
والجمل المشتق من الجرد وهو يري ويحس وبعضه اصغر وبعضه ابيض
وبعضه احم وبعضه كبير الجثث وبعضه صغيرها واذا اراد ان يبيت التمس
المواضع الطيم ومن بها بذنه فتتفرج ثم يلقي فيها بيضه ويكون
حاضنا له ومرابيا وله ستة ارجل يده ان في صدره وقائمتان في وسطه
ورجلان في مؤخره وطرفا رجلين صغيرا وان وفيه ثلثة عشرة من جلبة
البوادح وجم فرس وى بين خيل وعشق ثور وقرن ابل وصدور
اسد ويطن عقر بوجنا فانسوق فخذ جمل ورجلا نعامه وور
وزنن فيه وليس في الحيوانات اكثر افساد منه قال الا مع انيت
اليادية في البيت رجل يبرع برأفها قام على سوقه وبادسنبيل
جا اليم جرد ففعل الرجل ينظر اليم ولا يعرف كيف العمل كاشفا يقول
من الجراد على زرعي فقلت لم **قوله** لا تاكلت ولا تستغل بافساد مقام
منهم فطيب فو قاسنبيل انما على سفر لا بد من زادي **قوله** منهم

ولعابه سم على الاشجار لا يقع على شئ الا افسده **قوله** ولنادما
صلا لان فيه ما تقدم من قول **قوله** وهما العبد يفتح الكاف وكسر
الموحدة على الاصح **قوله** والطحى بكسر الطاء المهملة لا غير ثالم الشيخ
خاله في شرح التوضيح وغيره **قوله** احدهما ما لا يؤكل وان ثقل
من ما حوله وغيره كالبغل مثلا فانه يحرم اكله واما الزرارة
فهو ثقل او لا فيها تردد ولاصح في المجموع انها تحرم وفي العباب
انها صلال وبه قال التقيي وصوبه الاذرعى وان ركش وفي حيوان
طويل اليد ينقهر الرملين فكس اليرساع قيل انها متوقلة من سبع
حيوانات لان الررافة بمعنى الجماعة الغنم ولها راس كالابل وجلد
كالنمر وذنب كالخيل وفروها وقوايم وصلافا كالسفر في الثلاثة
لا تكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك **فصل في**
بيات اقسام الاضحية مستشفة من الضحية سميت باسم اول وقتها
وهو الضحية واراد طلبها في السنة الثانية من الهجرة والاصل فيها قول
تعالى فصل لربك وانحر فان اشهر الاقوال ان المراد بالاضحية
العبد وبالضحية الضحايا او ضرب ما عمل ابن ادم يوم النحر من عمل اصاب الى
الله تعالى من اراقته الدم الحديث **قوله** في الاشهر قد تكرر البيا
فيها مخفف او مشددة وجمعها اهاجي يشدد البيا وتخفيفها ويقال
ضحية بفتح الصاد وكسر هاو جمعها ضحايا كعطين وعطاي ويقال الضحاه
بكسر الهزة وضحايا وجمعها ضحايا بالتشديد والارطاي واراد ان هذه هي
لغات **قوله** وهي على الاضحية **قوله** والاضحية بمعنى التضحية لانها فعل
الفاعل وهو الذي يتصدق بالشيء وغيرها واما الاضحية فهي اسم للعابين

المضحي بها وفي بعض النسخ الاخمين باسقاط الواو **قوله** سنة مؤكدة
اي في مقنا واجبة في حقها الله عليه وسلم فهي افضل من صدقة
التطوع لمسلم عاقل بالغ حر ولو مبعضا لمكافاة زيادة بها موهبة
في يوم العيد وايام الشريفة الثلاثة وثبت للمكاتب باذن
سيده لانها ترفع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقيرا او من اهل
البوادي او امرة **قوله** في الكفاية لغز المنفرد والامنة اي
قوله من اهل بيت بشرط ان تكون نفقتهم واحدة وثوابها خاص
بالفاعل والحاصل غيره سقوط ما اطلب فقط وفي كلام العلامة الرضا
ما يوافق ظاهر كلام الشارح وصول الثواب للجميع فلجمع **قوله**
الا بالندم وكذا بقوله هذه الحجة او جعلتها من الحجة وان جهل
ذلك وبين من تقع عنه ان لا يرسل شيئا من شعره او ظفره في
عشر ذي الحجة ولو في نحو يوم جمع مثلا حتى يصح ويسن ذكها للرجل
بنفسه ولغيره التوكل قيمه ومن وكل ان يشهد بالقول يا الله عليه
وسلم لفاطمة رضي الله عنها قومي الي الحيتكي فاشهد بها بانه باول
قوله من دمها يغفر لك ما سلف من ذنبك رواه الحاكم **قوله** ما لم
سنة ما لم يجد مع مقدم اسنانها قبلها فان اجدع قبلتها بها بان وقع
مقدم اسنانها على الرشح والحكم في تحصيل هذه السن بالامر ان
الحيوان المذكور لا يبلغ الا بقول اهل الخبرة والشيء يكمل عند بلوغه
والحكمة في هذه الاسنان لا تحل انشاها وينزكها قبل ذلك **قوله**
وطعت في الثانية هو لازم لتمام السنة وان لم يجد ع وكذا ما بعد
وانها ذكره المهم لا فائدة ان هذه الاسنان تحدد بدينه وعلم من اقتار

يا

علي النعم انه لا يحرم غير هاتين الحيوانين وهو كذا في كتابنا الذي ذكرنا في كتابنا
شامل للذكر والانتى والخنثى وهو كذا في كتابنا الذي ذكرنا في كتابنا
نذكره والانتى افضل وبعده جميع بين السلامين المتنازعين من تفصيل
الذكر في الانتى وعلم **قوله** وتخرج اليد منه وهي الواحدة من الابل ذكر اكان
او انتى او خنثى تنسب الي التهمة ليس في الحيوانات خنثى الا في الابل
بل قال النووي وانه قد يكون في البقر ثانی من شق بدينه عرفة سنة
اربع سبعة عشر وسمي مائة تال وعندي بقر خنثى لا ذكر بها ولا
فرج وانما لها فرج عند من يخرج منه فضلا فاعلم بخبر الصحيح او
لا نقلت له لا تخلق امان تكون ذكر واما ان تكون انتى وكلاهما في
في الاضحية وليس فيه ما ينقل للحكم **قوله** عن سبعة اي سبعة اشخاص
او سبعة بيوت ولو كانا ليدخل في ذلك شخص طلب منه سبع شياء لا
لاسباب مختلفة كتمتع وقران وغيرهما قال العلامة تيب قاسم ويظهر
فيها لو قصد السبعة الاضحية مثلا وصوب التصديق من حصص كل منهم
لانها بمنزلة سبع اصامي ولو كان احدهم ذميا لم يقدر فيما قصده
غير من الاضحية او غيرها ولو اشترك اكثر من سبعة في بيع لم يلغ عن
واحد منهم **قوله** في التضحية ليس في ذكها اشراك من اذ وصح اجزات
المضحي عن الضحية وان باع الجوز ارضه وقال شيخنا هو تقيد بحقوق المقام
والا فالهدي والعقيقة كذا في رواية وهم فتمت الحجة لانهم اقرروا **قوله** عن سبعة
كذا في اشترى فيها **قوله** وتخرج اليد منه هي الواحدة من الابل ذكر اكان
او انتى او خنثى تنسب الي التهمة ليس في الحيوانات خنثى الا في الابل
بل قال النووي وانه قد يكون في البقر ثانی من شق بدينه عرفة سنة
اربع سبعة عشر وسمي مائة تال وعندي بقر خنثى لا ذكر بها ولا
فرج وانما لها فرج عند من يخرج منه فضلا فاعلم بخبر الصحيح او
لا نقلت له لا تخلق امان تكون ذكر واما ان تكون انتى وكلاهما في
في الاضحية وليس فيه ما ينقل للحكم **قوله** عن سبعة اي سبعة اشخاص
او سبعة بيوت ولو كانا ليدخل في ذلك شخص طلب منه سبع شياء لا
لاسباب مختلفة كتمتع وقران وغيرهما قال العلامة تيب قاسم ويظهر
فيها لو قصد السبعة الاضحية مثلا وصوب التصديق من حصص كل منهم
لانها بمنزلة سبع اصامي ولو كان احدهم ذميا لم يقدر فيما قصده
غير من الاضحية او غيرها ولو اشترك اكثر من سبعة في بيع لم يلغ عن
واحد منهم **قوله** في التضحية ليس في ذكها اشراك من اذ وصح اجزات
المضحي عن الضحية وان باع الجوز ارضه وقال شيخنا هو تقيد بحقوق المقام
والا فالهدي والعقيقة كذا في رواية وهم فتمت الحجة لانهم اقرروا **قوله** عن سبعة

عنهم لان لكل واحد لم يخضع سبعة او بقرعة من كل واحد من ذلك
قوله عن شحف واحد فلا تخشى مع اشتراك غيره مع في التخمين مثلا خلا
مالوا شرك غيره مع في شوا بها وجعلها عنده ومن اهل فلا يفر ولو شح
ببدنة او بقرعة بدل شاة فان اي السبع تطلع ويرثه مصر في القتل
ان شاة والمتولد بين ابل وغنم لا يجزى عن اكثر من واحد ويعتبر في
ذلك اعلا السنين **قوله** وهي اي شاة **قوله** من مشاركتهم في بيع او
بقرعة وفضل منها اثنتان واكثر في سبعة فهي فضل من البدنة
قوله وافضل انواع الاضحية الخ قال شيخنا هذا الذي ذكره اهل
اجناس لانواع فضيلتها وافضل الانواع الجي اميس على العرب ولها
على المعز وفضل الالوان الابيض ثم الاصفر ثم الاعقر ثم الاحمر ثم
الابلق ثم الاسود قيل للتعب وقيل لحسن النظر وقيل لطيب اللحم ور
وروي احمد رضي الله عنه حديث لدم عفر اصب الى الله من دوام
ذواتهم سواد بين والهيمن افضل من غيره **قوله** العور ابل المد وهي ذاهبة
ضوا مد العينين **قوله** العينين الظاهر عورها امر دبهام من عور
نظرها بين من يمنع الضو والخفيف منه لا يفر ولذا كقيد اهلهم بالبين
عورها وقد علم منها عدم اجزا فاعده احدى العينين بالاولي ط
والهي بالاولي منها **قوله** في الاضحية هو المحنة **قوله** العر جابل المد **قوله** البين
عن جها حيث يسبقها مواضعها اي امر عي **قوله** بسبب اضطرارها اي اضطرارها
تحت السكين مثلا **قوله** البين مر منها اي تحت يميل لها به من **قوله** ولا يفر
بين هذه الامور اي الثلاثة **قوله** العجف بالمد **قوله** ذهب معها بضم الخا
المعجمة **قوله** اي ذهب دماغها وفي بعض النسخ اي دهن دماغها وهي اروي
وقبرتها

31
عنها باحد بيت بالعجف الخ لا تنفي ما فودة من النقي بكسر النون وا
واسكان القاف وهو الخ اي لا يحل لها **قوله** من الهن البسيم وعدم
سمها دليل عليه ومثلها المحنونة لظن رعيها والتعلا ويقال لها الدور
كذلك ولا تخشى البحر باوان كان البحر سبيلا ولا الحامل ولا الغنم
او كاداة الرعاة كجها وبذلك علم ان اهلهم لو سكن عن العدد لا
لكان اولي وانسب ولعلم راعي لفظ الحديث الوارد **قوله** ويجزى الخي
والمكوي والموضوي امرضون عروق البقيتين لانه على الله عليه
وسلم يحيى بكسيتين موضويت يحيم مفنوم وهو مة مفنوم بين
الواو والياء الواو بكسر الواو وهو القطع ويجوز ضم الحيات الماكول
في صفه لاجل طيب لحم **قوله** ان لم يوتر الضراي كسر القرف **قوله**
في اللحم لان العيب هنا كالمناقص اللحم **قوله** فاذا القرون اي طلقه
لان كل عضو خلا عنه بعض النعم لا يفر فقه طلقه **قوله** بالجلج لا
يحيم ثم حامه لئلا ينهها لام ساكنة **قوله** ولا يعطها وتخري مشقوقا
ومشقوقتها ان لم ينل معها يثنى منها **قوله** ولا المحلولة بالاذن
لانها عفو لازم لكل حيوان منها ويمن شللها حيث لا تاكل قال العلماء
بت قاسم وسكنوا عن فقد بعض الاذن طلقه انتهى قول
ولا قرب عندي الا جزل لعدم تأثيره في اللحم مع وجوب الاذن الاخر
فماصل **قوله** ولا المقطوعة الذنب بخلاف المحلولة بالاذن
او الية او من ع فانها تجزى **قوله** ولا بعضه وان قل نعم
ما يقطع من طرف الالية في الرض لا يفر ولا تجزى فائدة الانسان
بخلاف المحلولة بالاسنان فانها تجزى والفرق بينهما ان

فقد جمعها بعد وجوبها بشرط الحكم ويقتضي نقض بعض الاسنان
ان اشترط اللحم ولا يضر قطع فلفته يسيرة من عضو كبير كخض مثلاً **قوله**
وعيا لوقوعه في الرقعة من اللحم المعتمد والافضل تأخير التسمية الى متى ذاب بعد
ارتفاع الشمس كرمح مزد جامد الخلاف **قوله** انتهى اي عبارة الرقعة واهلها
قوله اي عزوب الشتر اي تمام عزوبها بحيث لو قطع الحلقوم والمري
قبل تمام عزوب ارضها صحت الحمية ولو ذبح قبل ذلك او بعده لم يقع
الحمية ومعلوم انه لو ذبح وقت الاحمية المنذورة لم يذبحها
قوله عند الذبح اي عند ارادته **قوله** حتمه اي شيا بل اكثر من
ذات **قوله** بسم الله ولا يجوز ان يقول بسم محمد ولا بسم الله واسم
محمد بالجر فان قال ذاك مرم ومروم الذبيحة ان فقد بذلك الشريك
فان اطلق كره وان فقد البرك لم يكره ولا تحرم الذبيحة فيها ولو قال
بسم الله واسم محمد بالرفع لم يحرم بل ولا يكره كما قال العلامة بن
تاسم **قوله** نلوا سمى صلا المذبح واما قوله تعالى ولا تأكل مما يذكر
الله عليه فانه انشئت لسبب وهو انهم كانوا اذا ذبحوا ذبيحة
سموا لهنهم عند ذبحه لانه عبارة لغز الله تعالى واما اذا
ذبحنا نحن ولم نسم الله تعالى فلا تحرم الذبيحة لان التسمية
عندنا سنة **قوله** الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ويندب مع السلام معها اي ويكره تعدد تركها وكذا التسمية
قوله ويكره ان يجمع الخ تقدم السلام عليه فراجع **قوله** مذبحها
اي لا وجهها **قوله** ويتوجه هو ايها وقد تقدم السلام
على زيادة سنت متعلقة بالذبح في كتاب الصيد والذباح
فراجع

فراجع ان اردت **قوله** قبل التسمية وبعد ما بعد الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم **قوله** ثلاثا فيقول الله اكبر الله اكبر ويكرر
بعد الثلاثا لله الحمد وينبغي وصول سنة التسمية مرة **قوله** تقبلها
منى قال العلامة ابن تاسم هذه السنة جارية في غير الاحمية الا
التجسس فانه فاص بها كما نقلت عن النفس وروح به الماوردى وفيه
قوله ولا ياب كل المذبح اي يحرم عليه الاكل وكذا من تلزمه نفقته
قوله من الاحمية المنذورة لو قال الواجب لكان اولى واعلم
يشمل الواجب بقوله هذه الحمية او جعلتها احمية وان جهل ذلك
كلام وسكن في المنذورة المعينة ابتداء الوفا في الذمة ولو تلفت
الاولي بلا تقصير فلا ضمان عليه او بتقصير لزمه الاكثر من قيمتها
يوم النحر وقيمتها يوم النحر يشترى بها مثلها او اكثر ودونها
اتلفها اجنى لزمه دفع قيمتها للناذر ليشترى بها ذاك ولو تلفت
في الثانية بقي الاصل عليه والهدي المنذور ودم الجحران كالاحمية
المنذورة **قوله** بجميع كرها وكذا جلدها وقرنها **قوله**
لم في الاحمية الواجبة شرب فاضل لبنها عن ولدها كمن مكرهه والكل
ولدها كذا كذا بعد ذبحه في وقتها وجوبها ولم يستعملها بها
لا يضرها واعارتها كذا كذا لا جارتها لانها بيع للمنافع ولم يضر
صونها وشعرها وبرها ان يرقاه وهو ملوكه **قوله** لزمه
صنانه اي المنذور ولو قال فانها لكان اولى فراجع **قوله** على
الجديد هو المعتمد **قوله** ورجم النوردي من وجوه **قوله** وقيل بهذه ثلثا
هو المعتمد وشطر الهدي البسم والمتمم في علمه ان يكون كلامها سليما

يوم مضافا **قول** للمسلمين الاغنياء لا يتصرف فيها الا بالمال قليلا
قول بيع شئ من الاحجية فان باع شيئا منها لم يبيع ويقع الموضع
ان كان المشتري من اهلها **قول** ويحرم ايها جلد دها **قول**
اجرة الجن ان روي بعض النسخ اجرة الجن ان روي له اهداه وجعل سقا
ارضها او نحو ذلك **قول** ويطلع صنها اي يجب عليه النص فيجن من
كها نيا لا غيره كالجلد مثلا وسكن اقل ما يتو **قول** الفقر والمسا
كين ولو راوا منهم ولهم انهم فانهم يبيع او غيره **قاعدة**
تحرر عي الفقرا او غيرهم العلم الذي يتبين شيئا من الاحجية وانه ي
شئ منها لهم ابيع شئ منها كذا العلم انما يتبين الله تعالى للمسلمين
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم **قول** اولفها والاولي كس نهان كبرها
خاتمة تجب النية في الاحجية من الذابح او من وكيله
ان موصفا اليه الا في المعينة بالنذر ابتداء او لا حتى في الترجمة عن وا
واحد صغير اذ نذر ولو ميتا وباذنه نحو نذر وهو نذر في الميت ان يوصي
بها او يشترطها في وقف ولا رقيب فان اذن له سيد فيها فهي لسيد
الا انما تب فهي لم كما مر في الاشارة اليه **فصل** في بيان
اصنام العقيدة والاولى تسميتها ذبيحة وتسميكم بذكره شتمها
عقيدة وهي لغت دشر ما ذكره المصنف **قول** لشعري من شعر راسه
صبي ولادته **قول** مستحبة لمن سنت لم الاحجية بان تقدم عليها
ولو في مدة النفاس ولو لمرة في ولد نذرنا وتحتها فوق فالتهمك
ويعدل وقتها بانفصال جميع الولد وحديث القلام مرته في عقيدته
قيل لا ينفو فهو مثله وقيل لا ينفذ في والد يبيع يوم القيامة وقيل لا
غير

غير ذلك **قول** من السبع وفي بعض النسخ من السبعة وهذا في العقيدة اما الخلق
والختان في يوم النامن والعرف بينهما فظهر وهو ان يوم العقيدة محلا للخير والخلق
والختان لاجل الكمال فثام **قول** ولومات المولود فلا تغزق بموته **قول** اما هو اي
المولود بعد بلوغه **قول** ويذبح بالبنا للمفعول **قول** شاتان ويجزى عنها سبيل من
بعير او بعرة **قول** فيجمل الحاقة بالعلام وهو المعتمد او بالجارية مرجح **قول** وتنفذ
العقيدة قال شيخنا لكن تتداخل فيكفي واحدة عن اولاد كذا قيل انتهى **قول** وهو
المعتمد كما صرح به العلامة الرملی حيث قال ولو فوي بالشاة المذبوحة الاضحية
والعقيدة حصلا خلافا لمن زعم خلافا وهو العلامة ابن حجر **قول** فيطلبها
ولو منذورة بحلو فذكره بجامض وقال العلامة ابن قاسم انه خلاف الاول نعم يعطى
رجلها نية للقبالة والا فضل كونها الرجل اليمن قال شيخنا الباطني فلو تقدمت
الشياه اعطيت الا رجل كلها وانظر لو تقدمت القوايل فان تقدمت الشياه
بعد دهن فظاهر وان احدثت فخل يقسم او يقرع واجاب شيخنا بان الشياه
تقطي لهن ويتجنين بين قسمتها او يسامح بعضهن بعضا وكذا اذا تقدمت الشياه
والقوايل وكانت الشياه اقل منهن ويسن ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول
عند ذبحها بسم الله والله اكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيدة
فلان **قول** ولا يتخذها دعوة اي لا يجعلها كالولاية يدعوا الناس اليها بل الا
فضل حمل الحمى مطبوخا مع صرقة الى الفقرا والمساكين ولا يكسر عظمها تقاولا
بسلا مة اعطى المولود ولا يكره بل يكون خلافا لاولى ويكره لهما راسه يومها
خلافا لقول الحسن البصري رضي الله عنه بئذيه وعشله ويندب لظفر راسه
بنحو زعفران مثلا **قول** واعلم ان سن العقيدة المانع لا يجب التصديق بجزئيتها
نيا **قول** في اذن المولود اليمن ليكون اول ما يطرق سمعه حين خروجه من بطن
امه الى الدنيا ذكر الله تعالى ولانه كما قيل لا تضره ام الصبيان ان التابعة من الجن
وهي المسماة بالقرنا **قول** فيمنع ويندب ان يكون من يخفضه من اهل الخير والصلاح
قول يوم سابع ولادته وفي بعض النسخ يوم سابعه او قبله ولومات او كان سقطا
ولو لم يعرف ذكوره ولا انوثته سمي باسم يطلق على الذكر والانثى نحو طلحة وهند
وحوذ لك وسين ان يحسن اسمه وافضل عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحمد
وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم حين الاسماء ما عبد او حمد وسيل شيخنا عن اسم محمد

واحد ما الافضل منها فاجاب بان الافضل بالنسبة لاهل الارض محمد لشهرته عندهم
بذلك وبالنسبة لاهل السما احمد لذلك فاذا اراد شخص ان يسمى ابدا محمد او
احمد فالافضل محمد او يذكر احدهما كذلك وقال شيخنا سلطان محمد افضل مطلقا
واختلن فيه اهل العصر وهو مشهور عندهم بسبب الالباشاة ولا تترك التسمية
باسما الا بكنية ولا باسم الا بنيا حضرة صاحبنا محمد صلى الله عليه وسلم لما ذكره وتكره
بما يتطاول منه ثباتا او نفيا لشهاب او حرب او مرة وبكرة ويحذف للدون تحريم الا
لقاب بما يكره وان كانت في الملقب كالعش وخو لكن يجوز ذكرها للتعريف ولا
ينهي عن الالقاب المحسنة بل يستثنى لاهل الفضل من الرجال والنساء وتحريم الكنية
بابي الفاسم ولو لم يكن لاسم محمد او بعد موته صلى الله عليه وسلم ولا يكنى كافر ولا
فاسق ولا مبتدع الا حقوق فتنه منهم لانهم ليسوا من اهل التكرمة بخلاف
غيرهم وسين ان يحلق راسه كلها ولو ان يوم السابع من ولادته بعد ذبح
العقيقة وان يصدق بزنة شعرها ذهب فان لم يجده ففضة وسين حلق
الرأس مطلقا في السدة والافضل للمرأة التقصير وسين ايضا في اسلام الكافر
ولو انشئ والحلق في غيره لا بدعة ولا باس به للتنظيف وسين حلق العانة للرجل
ونتفها للمرأة ونشق الابط مطلقا وتقليم الاظفار ودهن الشعر وشرجه وقص
الشارب وازالة لحية المرأة ويكون القزع وهو بالغاف والزاي المعجمة وبا
العين المعجمة حلق بعض الرأس ومنه الشوشة المعروفة وما يفعله
الحنان عند ختان الاولاد ويكره تعجيل الشيب ونتفه وحلق راس المرأة
الا للضرورة **كتاب بيان السبق والرضى** بمعنى المسابقة والمناضلة وهذا
الكتاب من مبتكرات الامام الشافعي رضي الله عنه لم يسبقه اليها كما قال المزي
والاصل فيه مسابقة صلى الله عليه وسلم على الخيل المضمرة من الحفيا الى ثنية
الدراع وعلى الخيل التي لم تغمر من الثنية السابقة الى مسجد بن زريق والاول
خمسة اميال او ستة والثانية ميل واحد والحفيا بالمد والقصر موضع بالمدينة
علم اميال وبعضهم يقدم اليا على الفاء وهو بفتح السين المعجمة المستدرة
وسكون الباء الموحدة مصدر سبق بمعنى تقدم ويحريكها المسابقة وقيل هو
بالتحريك اسم للمال الموضوع بين اهل السباق وهو ان يكون في الحيوان
والرعى يكون في السهام ونحوها وكل منها مندوب بلا عوض للرجال والنساء

المسلمين

المسلمين ان كان بقصد الجهاد ومباح لا بقصد شئ وحرام بقصد العصبية كقطع
الطريق وقد ورد ان عابشة رضي الله عنها سابت النير صلى الله عليه وسلم على
الاقدام واما بالعوض فمكره للنساء وفيه التفصيل الا في الرجال فتأمل **كتاب ما هو**
الاصل اشار به الى تعيين عموم الدواب في كلام المصنف وتعيين حال المسابقة فيها
بدليل ما بعده فتأمل **وقيل** هو معرفة وجعه فيله قال شيخنا ولو ذكره وما بعده
بصفة الجمع لكان اول واظهر انتهى اقول انما افترده لينا سب ما قبله من خيل وابل فان
كلامنا اسم جمع او اسم جنس فتأمل وهذا في كلامه للبيان فلا تجوز المسابقة
على غير هذه الاجناس الخمسة **والاظهر** هو المعتد **على** يقر ولعل طير وكتاب
ونحوها فتحرر مع العوض وتجوز بغير عوض وهذا خارج بذكر الاجناس فتأمل
وقيل ومهارشة الديكة والصراع والشبان والقطيس في الماء والسباحة وهي العوم
والمشي بالاقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفن ولعب نحو الشطرنج ونحو
نحو الحج وتجوز بغير عوض وهذا خارج بالمسابقة واما مصارعة صلى الله عليه وسلم
لركاة رضي الله عنه علم قبط من الغنم فكانت لاجل اسلامه ولذلك لما استلم
رد عليه غنمه **وقيل** ونصح المناضلة بالصاد المعجمة اي عقدها بعوض وبدونه
على ما ياتي **كتاب المراماة** لوقال المغالبة لكان اول بل صوابا لان المراماة هي ان يرمى
كل من الشخصين الى الارض وليست مرادة هنا لانها لا يصح العقد عليها وهي حرام
ان لم تغلب السدانة ومثلها التقاف وهو عند العامة بالبال المعجمة وكذا
لعب البهلوان المشهور بالسهم والعجمية منها يقال لها النشاب والعربية يقال
لها النبل ومثلها الرمل والمزاريق ونحو المسلات والابرورمي التجارة بيد او
مقلع والمجنيق وكل نافع في الحرب **وقيل** اذا كانت المسافة الى هذا الشروع في شروط
صحة العقد السابق وخصر الش بالمناضلة اخذ ابطاهر قول المصنف وصفة المناضلة
معلومة وبعضهم خصها بالمسابقة يجعل ذلك القول جملة معترضة لا جمل ما ذكره
بعد بقوله ويخرج العوض احد المتسابقين والوجه كونها راجعة لكل منهما و
تخصيص بعض افراد العام بحكم العام لا يقتضى تخصيصه به فتأمل **وقيل** معلومة
وكذا مسافة جوري الفارسين مثلا **وقيل** وكانت صفة المناضلة وكذا صفة السبق
وهي في نحو الخيل بالعنف وفي نحو الابل بالكتف ويشترط تعيين الفارسين مثلا
عينان العين وصفة فيما في الدومة وينفخ العقد بموت احدهما في الاول

١١٦

ويبعد بمثل في الثاني ويشترط ايضا مكان سبق كل منها (الاخر فظن قطعه المسافة و
تعيين الراكبين بالروية لا بالصفة **قوله** من فرع هو بيان للكيفية المناضلة وذكر
هذا صندوق ومنها الحوائج وهو ان يحبس السهم الارض قبل وصوله الى الغرض
ومنه الحزم بان يحزم طرف العرض فان اطلقا الاصابة حملت على الفرع ويشترط
بيان قدر العرض طولاً وعرضاً وارتفاعاً في نفسه وعن الارض ان لم يغلب فيها
عرف والا فلا ويندب وقوف شاهدين عند العرض ليشهدا على من وقع منه
الصواب او الخطا وليس لهما مدح المصيب ولا ذم المخطئ لانه يحل بالنشاط و
ليس لاحد التاميم الا لا فخر على صاحبه ولا النجح عليه ويشترط الترتيب بين
الراعيين وبيان البادية منها وما ذكره المبادرة والمحاطة فليست شرطاً ويجعل
العقد على اقل النوب وهو سهم وسهم فان ذكر فيهما عدداً كان يتبدل
احد الراعيين بعد معلوم من عدد معلوم كخمس مئة مثلاً من عشرين او من ثلث
احدهما على الاخر في قدر ما يضيف فيه من عدد معلوم عمل بشرطها ولا يشترط
تعيين قوس وسهم فان عين احدهما لغا وجاز ابداله بمثل من نوعه فان شرط
عدم ابداله فسند العقد **قوله** واعلم ان عوض المسابقة الى توطئه نظام المص
وتخصيص المسابقة لا تقتصر المص عليه والا فالعوض في المناضلة كذلك كان يقول
ان سبقتي باصابة كذا فلك على كذا او يقول ان سبقتي باصابة كذا او ان
سبقتي باصابة كذا فلي عليك كذا فلا بد من المحلل في هذه **قوله** ويجوز العوض
اي يذكره هو حال العقد ويجوز ان يكون العوض من اجنبى ولو من الامام
من بيت المال وعلى كل يلزم العقد في حق المتعزم كالاجارة فلا يجوز فسخه ولا
زيادة في العوض او العمل ولا نقضه احدهما ولا ترقن العمل قبل الشروع فيه او بعده
قوله احدا المتسابقين او المتزامين كما ياتي **قوله** حترانه الى هو بيان لكيفية العقد
فما مل **قوله** استرده اقول يلزمه شئ وكذا اذا اجابا معا حياخذ المال صاحبه
قوله اخذه اي استحقه سوا اخذه او تركه **قوله** وذكر المص الثاني هو كون العوض
منها **قوله** وان اخذاه هو على اللغة الردية ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدأ
فكان الصواب ان يقول وان اخذاه المتسابقان او يبيحت عن لفظ المتسابقين
فما مل **قوله** لم يصح اخذاهما لو فتر عدم الجواز بالحرمة والفساد واستدله الى العقد
لان اول واظهر ولعله راعى ظاهر كلام المص فما مل **قوله** محملاً وتكون دابته

كفوا

كفوا لدابته اي مساوية لكل واحد منهما وسمى بذلك لانه احل العقد باخراجه عن
القمار المحرم المسمى بالمراهنة وهذا لا يصح في غير المسابقة وكذلك لو تراهن رجلان
مثلاً على اختيار قوتيهما بصعود جبل او حمل حخرة او قطعها او المشي الى موضع كذا
او المشي الى غروب الشمس مثلاً او اكل كذا او شرب كذا كان باطلا وهو من اكل
اموال الناس بالباطل مع ما يترتب عليه من ترك الصلوات وعقل المنكرات
قوله اخذ العوض سوا اجا المتسابقين بعده معا ومرتباً **قوله** لم يغرم لهما شئ
اذا سبقا سوا سبقا معا او مرتباً ايضا ولا شئ لاحدهما على الاخر ان سبقا معا
وان جاز المحلل مع اخذهما فان سبق الاخر فماله لنفسه ولا خذ مال صاحبه ايضا فان
تأخر الاخر فماله بين المحلل ومن صعه ومال الاول لنفسه وان توسط المحلل
بينهما فلا شئ له ومال المتأخر للاول وان جاز الثلاثة معا فلا شئ لاحد منهم على احد
وجملة الصور المذكورة ثمانية منها اربعة في كلام المص على ما تقدّر تحتمل لو سبق
اكثر من اثنين كثلثة مثلاً فعلى كل ما ذكر وان شرط للثاني مثل الاول على الرابع
كتاب بيان احكام الايمان والذمة وجمعها المص كغيره في كتاب واحد لا شئ كها
في لزوم الكفارة كما ياتي وقد مرها ايضا على الاقضية والنفقات للاحتياج الى اليقين فيها
غالبها والاصل في الايمان قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وقوله صلى الله عليه
وسلم والله لا غزوات قرشنا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله تعالى واذا كانا
اربعة حالف ومخلوف به ومخلوف عليه وصيغة وسياتي الكلام على الذمة **قوله** يفتح
الهمزة وما يكسرهما فهو التصديق بالقلب **قوله** ثم اطلق اي اليقين **قوله** على الحلق
لا يلزم اذا تخالفوا اخذ كل واحد منهم بيد صاحبه وقيل ماخوذة من القوة لانه
يقوى الحق على الوجود والعدم وسمى العوض عينا لوفور قوته ومنه قوله تعالى لاخذنا
منه باليمين اي بالقوة **قوله** وشرعا اليقين استيفاء الاركان الاربعة المتقدمه فها
قوله والذمة وانما جمعها لا حنلا في انواعها **قوله** لا ينفقد اليقين هو إشارة الى احد
الاركان الاربعة وهو المخلوف به وشرطه ان يكون اسما من اسما بدتقا او صفة
من صفاته **قوله** اي بذاته لا يحق ان الحلق لعين بالذات وانما هو بالاسم الدالة
عليها فلو قال الشارح باسم من اسما ذاته لكان اول بل صوابا وكان يستغنى
عن العطف بعده فها مل **قوله** او باسم من اسمايه هو من عطف العام على الخاص
قوله الذي لا تستعمل في غيره هو تفسير لا سمايه تعالى المختصة به سواء كانت من اسمايه

312

الحسن او لا مشتقة او لا و اختصاصه تعالى بها اما بغير اضافة كانه او باضافة
كرب العالمين وما لا يوم الدين ومنه ما مثل به الشارح وبغير ذلك الذي اعبره
او اسجد له ولا يقبل منه ارادة غير الله تعالى في هذا القسم ويقبل منه ارادة غير
اليامين وتنفقد بالاسماء الغالبة عليه تعالى ما لم يرد عنه كالرحيم والخالق والرازق
وتنفقد ايضا بالاسماء المستعجلة فيه وفي غيره سواء ان ارادة تعالى كالموجود والحي
والعالم **قوله** او صفة من عطف على باسم من صفات ذاتة الثبوتية وترد شيخنا
في صفات ذاتة السلبية لعدم حسيته وعرضيته وعن القاضي حسين صحة اليامين
بها لانها قدية متقدمة به واما صفات الفعلية كخلق ورزقه فلا تنفقد اليامين
بها خلافا للخفا **قوله** كعلمه وقدرته ومشيئته وكبريائه وعظمته وكلامه وحقه
ان لم يرد بالحق العبادات وبالبقية محل ظهور آثارها فليست عينا والمصحف
وكتاب الله والقرآن يمين ما لم يرد بالقرآن الحظية وبالاخيرين العقوش والا
وراق وقد علم مما من حصر الانفاد فيما ذكر عدم انفاد اليامين بمخلوق كالنبي
وجبريل واللمعة ونحو ذلك ولوم قصده بل يكره الخلق به الا ان يسبق اليه لسانه
قال العلامة ابن قاسم ولو شرى بين ما تنفقد به وعينه كوالله واللمعة والمنج
عنوي الانفاد سواء قصد الخلق بكل او اطلق او بالجموع **قوله** ومنابطا لخالق
اي المأخوذ من الخلق اي شرطه لانه ركن **قوله** كل مطلق حرج الصبي والمجنون
والمغنى عليه والنائم والساحي والسكران وغير المتقدي والاشارة من الناطق
واما الاخرى فاشارته كالنطق وحرج ايضا لغو اليامين وسياتي **قوله** ناطق او اخرس
اشارته مفهومة **قوله** ان الصدق بما في ليست هذه صيغة خلق وانما هي صيغة
نذر محضه ويجب فيها الوفاء بما التزمه وصوابه ان يقول والله لا صدق
عالي لان هذه فيها شبهة خلق من حيث الصيغة وشبهة نذر من حيث
التزام القرية او يقول الله على ان الصدق بما في ان فعلت كذا لان فيها شبهة
اليامين من حيث المنع **قوله** في الاظهر هو المعقد **قوله** وفي قول مرجوح **قوله** ولا شيء
في لغو اليامين هو مفهوم قصد اليامين فيما مر فتأمل **قوله** في وقت اخر اشار به
الى انه لو جمع بين والله وبلى والله في وقت واحد كانت الاولى لغوا والثانية
مفقدة كاقالة الماوردي والمعتمد ان عدم الانفاد مطلقا لان الغرض عدم
القصد فتأمل **قوله** ان لا يفعل شيئا هو اشارة الى المخلوق عليه الذي هو الركن

الثالث كما مر واليمين تابعة له حلا وحرمه ونص على ما من ومستقبل نفيا واثباتا
فيها وفي الطاعة طاعة وفي المعصية حرام ويجب الحنث والكفارة على من خلق
على ترك واجب او فعل حرام ويجرم الحنث في عكسه ونزب الحنث وعليه كفارة
في الخلق على ترك مندوب او فعل مكره وبكره الحنث في عكسه ولا يتعلق بالمباح
حنث ولا عدمه في فعله او تركه ولا كفارة عليه واما قول المنهاج وعليه كفارة
فحملة العلامة الرملة على ما اذا كان في اليمين حنث او منع او اجابة معينة او
مطلقا او لا يعتق عبده فكانت وعنف بالادام بحيث او خلق على خلق راسه
او بنادره او ضرب انسان فامر من يفعل ذلك لم يحنث **قوله** فانه يحنث لان
الوكيل في النكاح صغير محض وكذا الوكيل لابراجم زوجته فوكل غيره فانه يحنث
ايضا على المعقد لانه صغير محض كما مر ولو خلق لا يتزوج ثم جن فسقط له ولديه
لم يحنث لعدم اذنه فيه وهو ظاهر **قوله** والله ما ليس هذين القويين فان
خلق على ليس ثوب واحد فارال حنطا منه او نحوه لم يحنث بل يسم بخلافا
لو خلق لا يركب هذا الحمار فقطعت اذنه او رجله فانه يحنث وكذا الوكيل
لا يركب هذه السفينة فتزع منها لوح فانه يحنث ايضا والفرق بينهما ان اللبس
يما شتر جميع البدن غالبا بخلاف الركوب ونحوه فتأمل **قوله** وكفارة اليامين
وهي يجب بالخلق والحنث معا على الواجب **قوله** اي الخالق اشار بذلك الى ان
الصغير مبند او خبره محنر والجملة خبر عن كفارة ولو جعل الصبي للعقل
او للشان ومحنر خبر كفارة لكان اولى وانسب اليه وكفارة اليامين مخيرة فيها
فتأمل **قوله** بين ثلاثة اشياء اي ان كان حرار شيدا او لو كافرا ففي مخيرة ابتداء
ولا ينتقل الى الرابع الا عند العجز عنها ففي مرتبة انتها **قوله** او كتب او عطف
تفسير على عمدا او عطف عام على خاص فتأمل **قوله** او اطعام عشرة مساكين اي
تخليتهم ذلك الطعام فلا يكفي دون عشرة ولا دون مد واحد فلو اعطى الامداد
العشرة لاحد عشر مسكينا لم يكن واحدا منهن **قوله** رطل وثلاثا بالبقدر اي وهو نصف
قدح بالكيل المصري **قوله** من غالب قوت بلد المكفر وقت ارادة التكفر وضابطه
ما يجزي في الفطرة **قوله** ولا يجزي غير الحب ان لم يفتاتوه فان افتاتوه كفي **قوله**
يسم كسوة ولعمري المراد بالثوب ما يسم ثوبا عرفا فتأمل **قوله** وكسا او ازار
او طيللسات او مقنعة او ردا او احرام او فوطرة او منديل مما يحمل في اليد

ولا تغار ان ولا ملعب ولا لفل ولا منطقة ولا قلنسوة وهي الطائفة المعروفة
ومثلها المروجة المعروفة كلالا ولا يكون روع من حديد ولا خاتم ولا تكة ومن قال
باجزا العرقية محمول على ما يجعل تحت السرج للعريس **قوله** وثوب امرأة وفي بعض
النسخ او ثوب امرأة وكذا ثوب حريم جديد الكنة مندوب يسوا كان قصير
اولا نعم ان كان مظهر النسخ بحيث لا يدوم قدر لبس الثوب مثلا فانه
لا يكون **قوله** لم تذهب قوته ولو من حول لبد او صوف او كان مفسولا او متجسا
وعليه بنجاسته ولا يكون خمس العين ولا اطعام خمسة ولا كسوة خمسة
مثلا ولا يكون ثوب كبير للعشرة فان انقسموا بخلاف اعطاهم العشرة امداد
فانه يكون فان قطع الثوب الكبير قطعا بحيث تبقى كل قطعة منها كسوة
وهو فلهم كفي **قوله** شيئا زيدا على ما يبيع بالعمرة الفالب له ولمحونه او كان
رفيقا او سفيها او محجورا فليس **قوله** فيلزم مدان كان مسليا **قوله** صيام ثلاثة
ايام ولا يندفق صومها على اذن سيد الرقيق الا ان حنث بفعله اذنه وكان
الصوم يهر في الخدمة ولا يجوز لسيد ان يكون عنده باطعام او كسوة الا بعد
موته لانه لا رفق بعد الموت نعم لو كان مكاتبها جاز له التكفير بها اذن سيده وعكسه
ومن له مال غائب لا يكفر بالصوم بل ينتظره ولو قوف مسافرة العصر على الراجح
والمبعض الغني كالحر في الاطعام والكسوة لا في الاعتاق **قوله** في الاظهر هو المعتمد
فصل في بيان احكام النذر وهو لغة وشرا ما ذكره الله وذكره المص
عقب الايمان لان كلامها عقد يعقده المرء على نفسه تأكيدها لما التزمه
والاصدق فيه قوله تعالى يومنون بالنذر الاية وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان
يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصه وهو قربة في نذر التبرر
دون غيره واركانه ثلاثة ناذر ومنذور وصيغة **قوله** وهو اي النذر **قوله** غير
لازمة لو قال لم تتعين كما قال غيره كان اولى واحسن لان غير الله لازم يشمل
معرض الكفاية مع انه يصح نذره اللهم الا ان يقال غير لازمة عينا فاما **قوله**
والنذر يجب صيغته التي هي احدا الاركان المتقدمة **قوله** نذر الحاج بان
تاتي ما تشمل الصيغة على ما تعلق به حث او منعا وتحقيق خبر كما اشار اليه الله
بعد قوله ان يخرج محظوظا ليمين **قوله** بان يقصد الناذر الذي هو احد الاركان
المتقدمة الصيغة والمعتبر لونه قصد بان يكون مطلقا مختارا غير محجور عليه فيما

ينذر

ينذره ولا بد ان يكون مسليا ايضا **قوله** نذرا المجازاة الى المكافاة وصوابه ان
يقول نذر غير المجاج وهو نوعان ويقال له نذر تبرر وهو تفعل من التبر
سبي بدلا لان الناذر يطلب به البر والتقرب الى الله تعالى احدهما اي احد
النوعين من نذر التبرر **قوله** ان لا يعلقه الناذر على شئ وفي بعض النسخ ان
لا يعلقه بشئ وهذا يلزم ما فيه مجرد وجوده ولكن على التراخي ان لم يقيد به
بوقت معين **قوله** على نذر صياح المراد بالمباح هنا ما قابل المحرم المقيد بكونه
طاعة كما اشار اليه الله الا في ضم صرح المصالح وما نذر المباح في نفسه مباح
في كلامه فتأمل **قوله** وطاعة المراد بالطاعة هنا المندوب كتشجيع المجازاة
وقراءة سورة معينة ولو في صلاة فرض او قبل وطول قراءة في ذلك **قوله** الناذر
اي في نذر المجازاة وهو المعلق على شئ فتأمل **قوله** بما نذره انوعده وجود المعلق
عليه فلا على الفور ايضا **قوله** ما يقع عليه الاسم ما لم يقيد بقدر معلوم من الصلاة
او الصوم او الصدقة **قوله** واقله ركعتان بقيام مع القدرة بناء على الاصح انه يسلك
بالنذر مسلك اقل واجب في الشرع من كل مطلوب **قوله** وهو اي الصدقة **قوله** اقل
شئ مما يتحمل صوابه اقل متحمل فتأمل **قوله** وكذا لو نذر المصدق ببال عظيم فانه
يلزمه اقل متحمل لانه المتيقن **قوله** اي لا ينفق دفلا او تركا سوا كانت كذا انها
كثرت المحرم لعزها كالصلاة في ارض مفسوبة بان صرح بالعصب في نذره
اما لو لم يصرح به كان قال الله علي ان اصلي في هذه الارض مثلا وكانت مفسوبة
فانه يصح **قوله** نذر المكروه فانه يصح عند الله وهو مرجوح والراجح انه لا ينفق
وتمثيله له بصحة صوم الدهر محله ان لا يكره له صومه بان كان قادرا عليه والا
فلا ويصح نذر المكروه لعارضه كاذاد يوم الاحد او الجمعة بصوم مثلا لانه
لا صرعارض وهو الافراد للذات العبادات فانها لا كراهة فيها بخلاف ما اذا
كانت الكراهة لذات العبادات كالاتفات في الصلاة فانه لا يصح نذره **قوله** واجب
على العين اكتفا بايجاب الشرع فيه **قوله** فيلزمه اي ينفق نذره **قوله** كالصلوات
الخمس كصلاة الجماعة في الفريضة وكذا الجمعة وهو الرابع **قوله** كما يقتضيه
كلام الروضة وهو المعتمد **قوله** ولا يلزم النذر اشار به الى ان نذر المباح
لا ينفق دفلا وتركا وهو المعتمد فتأمل **قوله** عواكل كذا هو عبد الهمة لمناسبة
ما بعده وهذه امثلة المباح الذي لا ينفق النذر فيها وان قصد فيها التقوي

والسنة ح واليمين كذا الواو بمعنى او لزومه كذا
قوله لكن قضية كلام الروضة هو المعتمد
والشهادات ومعناها لغة وشرعا ما ذكره المصنف وجميعها لا اختلاف متعلقها
والاصل في القضا قوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله الآية وجب الصحيحين
اذا اجتمع الحاكم فاحظا له اجر وان اصاب فله اجران وعينه لل من الايات
والاحاديث الكثيرة **قوله** جمع قضا كقيا واخمية **قوله** وهو اي القضا **قوله** بين حفيين
اي شخصين **قوله** مصدر شهد يشهد مشهادة **قوله** والقضا فرض كفاية في حق
الصالحين له في الناحية التي هي مسافة العدوي ان تعد فيولي الامام فيهما من
يصلح له ليقرم به وخرج بالصالح له غيره فلا يجوز توليته ولا يتعد حكمه الضرورة
قوله لزومه طلب ولو علم عدم الاجابة على الدارج والمراد باليقين وعدمه في الناحية
وهي من وطنه وما زاد عليه ايا مسافة العدوي كما مر وما بين المفتين فصاة
القصر **قوله** ولا يجوز ولا يصح **قوله** ان يلي القضا هو بمعنى الحكم بين الناس **قوله**
الا من استكمل فيه حكمي اي اجتمعت فيه وفي بعض النسخ الا من استكمل
قوله من اهل الزمة عليهم ليحكم بينهم **قوله** لم ينفذ حكمه الذي وجد قبل
نفسا خنظا للظاهر وهذا صريح في ان الحكم لا يعتبر فيه ما في نفس الامر
واذا انضج صحت توليته وحكمه من حيث الاضاح **قوله** في المذهب هو المعتمد
قوله لا شبهة له فيه هو متعلق بفاسق اب الفاسق بناويل تصح ولايته وهذا
احد وجهين والدراج خلافة **قوله** احكام الكتاب وهو القرآن العزيز **قوله**
والسنة وهي الاحاديث الشريفة اي معرفة انواع الاحكام التي هي محل النظر
والاجتهاد كالعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين وغيرها والمتصل
والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا ليمكن معرفة ذلك من تقديم بعضها على
بعض وعدم العمل ببعضها وهكذا وايات الاحكام كما قال البند نجي و
الماوردي وغيرهما جنسية اية وعن الماوردي ان احاديث الاحكام كذلك
قوله على طريق الاجتهاد اي المطلق **قوله** من امة محمد صريح هذا ان اتفاق
غير هذه الامة على حكم لا يسمى اجماعا ولا يعتمد به فتأمل **قوله** بل يكفي بيقينا
او ظنا **قوله** معرفة الاختلاف المتوصل به الي الاحكام بحسب اعتبار القياس
قوله الواقع بين العلاف فلا يخالفهم في اجتهاده **قوله** كيفية الاستدلال في الاحكام

باعتبار نظره في الادلة من ادلة الاحكام والقياس بانواعه وهي الاولى والمساوي
والادوية فالاول كقياس ضرب الوالدتين على التاخير والثاني كاحراق مال اليتيم
على اكله في التحريم فيها والثالث كقياس التقاض على البر في الربا يجمع الطعن
قوله من لغة وهي معرفة الالفاظ المفردة **قوله** ونحو وهو معرفة الالفاظ المركبة
قوله وصرف ونهي وجبر وعموم وحضوص ونحوها **قوله** تفسير كتاب الله الماحوذ
من جميع الاحكام وهذا وما قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا بد ان يعرف الادلة
المختلفة فيما يمكن من الاخذ بما قبلها وغير ذلك واعلم ان هذا اكل في المجتهد
المطلق الذي يقتضي جميع ابواب الشرع اما المقلد لمذهب امام خاص فليس عليه
الا معرفة قواعد امامه فقط فلا بعدل عن ابي اجتهاده بخلافه **قوله** ان يكون سمعا
يعلم منه اشتراط النطق بالاولى فتأمل **قوله** ولا يبرأ اعمى ومنه من يرى الاشباح
ولا يعرف الصور وان قربت اليه **قوله** نعم لو عصى بعد سماع بينة مثلا فله القضا
بها **قوله** ويجوز كونه اعمى وكذا كونه يبصر نظرا فقط او ليدا كذلك عند العلامة
الرملی ومن تبعه وخالف العلامة الخطيب فقال لا يفي كونه يبصر ليدا فقط واجاز
الامام مالك رضي الله عنه ولا يبرأ الا عصى لانه صلى الله عليه وسلم ولي ابن ام مكتوم
رضي الله عنه على المدينة واجيب عنه بانه استخلفه في امامة الصلاة فقط
لا في الاحكام او يقال انها كانت وعامة ورياسة لا امامة **قوله** كما قال الرواي
هو المعتمد فائدة البصر قوة العين يدرك بها المحسوسات ولذا قيل البصرة
للقلب بمنزلة البصر للعين لانها قوة في القلب يدرك بها المعقولات **قوله** والاصح
خلافة وهو عدم اشتراط كونه كاتباً وهو المعتمد وكذا لا يشترط كونه عارفا بالحساب
لانه صلى الله عليه وسلم كان اميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح
قوله مستيقظا وفي بعض النسخ متيقظا فان تعذر جميع هذه الشروط في رجل
فولي سلطان له شوكة غير كاف فاستقفا ومقلدا نفذ قضاؤه للضرورة ليدا
تتفضل مصالح الناس ومحل اشتراط ذي الشوكة ان وجد مجتهد والا فلا
يشترط ذي الشوكة **قوله** بان اختلف نظره هو تصحيح لظلام المصنف وهو معلوم
مما تقدم واما تفسير المتيقظ بقرب الفطنة والحذق والضبط فهو مندوب
لا اشتراط على الصحيح تنبيه محرم تولية غير الصالح مع وجوده ولا ينفذ حكمه
ولا ينفذ قضاؤه وان اصاب فيه ويجوز ان يحكم اثنتان فالكثر اهل القضا

سيفا او غير اهل له مع عدمها من اهل له او مع طب ماله ومع ولا يبعد
حكمه عليها الا برضاها **قوله** شرع في ادائه الى القاضي ومنها ان يكتب له موليه
كتا بابهما واولاه فيه ويتولى به وان يشهد عليه شاهدان يخرجان مع الى محل
التولية بخبر ان اهل بهما ويكنى عنها الا تستفاضه فيه وان يدخله يوم الا
تفيم او الخميس او السبت وعليه عمامة سوداء **قوله** او بعض النسخ وان
ينزل وهي اولى **قوله** في وسطا بين السنين على الا شهر **قوله** ان لم يكن هناك موضع
معناد كهر وخوها **قوله** في موضع فنيح ويسين ان يكون متميزا بجلوسه على
مرتفع نحو كرسى وعلى فراش ونحو سادة وطيلسان وعمامة معروفة كما
لعرف المشهور الان وان كان مشهورا بالزهد فلا التواضع وان يشاور الفقهاء
بعد بحثه عنهم ممن يقبل قولهم لا يخوف اسق وجاهل لقوله تقا وشاورهم في الامر
قال الحسن البصري رضي الله عنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنيا
عنها ولكن اراد الله تعالى ان يصير ذلك سنة للحكام بعده ويجب عليه
ان ينظر اولا في اهل المجلس لانه عذاب فمن اقر منهم عمل بمقتضاه ومن
ادعى منهم انه مظلوم فعلى خصمه الحجة ومن كان خصمه غائبا بعث اليه ليحضر
ثم ينظر في الاوصيا فالعدل القوي بقره والضعيف يعينه باخر والناسف
لاخذ المال مئة الى عدل وان يتخذ كاتبا وشروطا ان يكون عدلا ذكرا حرا عايفا
بكتابة محاضر وسجلات وكتب حكيمه فالاولى جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة
الواقعة بين الخصمين والثانية جمع سجل وهو ما يكتب فيه الواقعة مع
تقييد الحكم وامضاه والثالثة جمع كتاب وهو ما فيه الواقعة ايضه لكن يكتب
القاضي خطه عليه ويعطى للخصم وهو المعروف الان بالحق ويندب كونه فقيها عقيفا
واقر العقل جيد الخط وان يتخذ مترجمين ومستقيمين ان كان ثقيل السمع
اهلى الشهادة ولا يضر فيها العمى وان ياتي المجلس راكبا **قوله** اي ظاهر ومن
ان يتخذ درة للتأديب وهي بكسر الدال المهملة وتفتح الراء المستددة واول
من اتخذها عمر رضي الله عنه وكانت من فحل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وما ضرب بها احد على ذنب وعاد اليه وكانت اهيى من سيف الحجاج
وان يتخذ ايضه مسجنا لاداء الحق والتقزير ويستحب كونه واسعا واجزلة
على المسجون واجرة السجنان على صاحب الحق **قوله** او بوابا كره بخلاف ما لو احتاج

لرحمة

لرحمة او في وقت خلوة فانه لا يكره **قوله** ولا يقعد ويكره لذلك اخذ ما بعده
قوله كره محله ما لم يناد بنحو مطر فان تاذبه لم يكره **قوله** في ثلاثة اشياء اكثر منها
استنوا وهما في الدخول عليه وفي القيام لها فبئس كره ممن يستحقه او ياتي به لمن لا
يستحقه وفي رد السلام عليها فاذا سلم احدهما انتظرا الاخر حتى يسلم وان طال
الفصل للعدو وفي طلاقه الوجه لها وفي كبره ذلك من سائر وجوه الاكرام **قوله**
فينزع على الذمي وجوبا **قوله** فلا يسمع كلام احدهما ولا جواب سلام منها **قوله** المحظ
هو بالظا المستألة **قوله** ولا يجوز ان يحرم **قوله** فان كانت الهدية وان قلت ومثلها
الهبة والظيافة والعارية والصدقة والزكاة ان لم يتعين دفعها اليه وكذا يحرم
قبول الرشوة وهي ما يدفع للحاكم ليفضله بغير الحق او ليمتنع من القضاء بالحق
قوله لم يحرم ان لم يكن بينهما القضاء ولم تكن له حضومة **قوله** في الاصح هو المعتمد
قوله ولا عادة له بالهدية وكذا لو كان له عادة لكن في زيادة عليه ولو من جنس
ومنى حرم قبولها لم يملكها ويجب عليه ردها لما لكها فان تعذر جعلها في بيت
المال ويكره له التوا ملة بنفسه او بوكيل معروف ويندب له ان يثيب على ماله
قبولها وليس للقاضي حضور وليمة احدا لخصميه ولاهما ولا ان يغيب احدهما
كذلك وله ان يشفع عند احدهما وان يعزم عنه وان يعود المرضي ويشهد
الجنايز ويزور القادسيين من السفرة تنبيه **قوله** لا يحرم على المفتي والواعظ
ومعلمي القدان والعلم قبول شئ من الهدايا اذ ليس لهم اهلية الالتزام قال
شيخنا لكن ينبغي التنزه عن ذلك **قوله** في عشرة مواضع بل اكثر من ذلك
قوله في العصب ولو للقاتل على الراجح **قوله** حرم عليه الفضا قال شيخنا مقتضاه
عدم نفوذ حكمه حينئذ وفيه نظر فراجع انتهى اقول بل الظاهر النفوذ
حيث اضطرا اليه في الحال ويرشد الى ذلك قول العلامة ابن قاسم وقد
يتعين الحكم في صور كثيرة فتا صل **قوله** والعزج هو السرور والتشاط
والا نبساط او قيل هولذة القلب بنيل ما يشتهي **قوله** المفراط ظاهر
كلامه رجوعه للعزج وحده والوجه رجوعه لما قبله ايضا وفي بعض
النسخ المفراطين **قوله** وعند المرضي المولم كما في الروضة واصلها **قوله** ومدافعة
الاختين او احدهما او الرجوع ولو قال عند مدافعة المحدث لكاف
اولى واخصر **قوله** سبو خلقه ومنه العزج الشديد ونحو الملل **قوله**

٣٢١

مع الكراهة لانها امر خارج ولا يسأل الا لا يجوز للقاضي
 ان يسأل المدعي عن جواب الدعوى **قوله** الا بعد كمال
 وفي بعض النسخ الا بعد تمام من الدعوى بشرط وطها
 المعتبرة في كل دعوة وهي كونها معلومة بتفصيلها وملتزمة
 وليست منافضة لدعوى اخرى وتعيين كل من مدعي ومدعى
 عليه والتزامها للاحكام **قوله** ولا يحلف الا لا يجوز له ان يحلف
قوله الا بعد سؤال المدعي اي طلبه **قوله** ان يحلف القاضي المدعي
 عليه قبل طلب فان حلف قبل لم يعتد به ولو حلف المدعي عليه
 قبل طلب القاضي منه اليمين لم يعتد به ايضا ولا يجوز
 للقاضي ان يحكم على المدعي عليه الا بعد طلب الحكم منه من
 المدعي ولا يلتزم القاضي الا لا يجوز له ذلك وكالمدعي الشاهد
 لكن يجوز له ان يعرفه كيف يشهد **قوله** وهذه المسئلة وهي
 تقرير المدعي كيف يدعي **قوله** ساقطة في بعض نسخ
 المتن استغناء عنها بما قبلها ويندب له بذبحها الى حكم
 يورجى ويوحرا الحكم له يوما ويومين برضاها **قوله**
 ولا يتعنت بالشهادة بزيادة الباء **قوله** كانت يقول
 الى اخره ليس ما ذكره من التعتن وانما منه ان
 يقول لم تشهدت ويستقصي منه امور تشق عليه ولا
 يجوز له ان يصرخ على الشاهد ولا يزجره
قوله ثبتت عدالته وسيجي حينئذ

عدلا باطنا **قوله** عمل بشهادة

اي للقاضي

ان يحكم

الكل
 الثالث
 والثلاثون

ان يحكم بشهادة من عرف عدالتهم ورد شهادتهم عن
 فسقم ولعل هذا من القضا بالعلم فيستغنى بكون الحال مجهول
قوله طلب التزكية فاذا زكي الشاهد شتم شهدي واقعة
 افرع قبلت شهادته بالتركية ان قضا من كان والاحلب منهم التزكية
 اي ان لم يكن من المترتبين عند القاضي **قوله** لصحة بكرة المعام
 شرة فوضوا في السفر **قوله** من يبعثه بان يفرح كمن يبعثه بان لا يفرح
 ولا يشترط ظهور عداوة الدية فتقبل شهادة المسلم في الكافر
 لا حكم **قوله** ولا شهادة ولد لوالده لوفاء ولا شهادة شقة لبعض
 لكان اولي واعلم نعم لوالدي السلطان عا تشفع به مال كيت
 المال فشهد له به اعلم او فرح قبلت شهادته كما قال الماوردي
 لعموم المدعي به وفهم من كلامه انها تقبل عليهم لكان محكمها لم
 يكت بينهما عداوة واذا شهد بعضهم وغيره قبلت لغيره لانه
 تغريقا للصحة ولا تقبل شهادته لاحد من عياله او اقليم في الارض عا
 المعتد ولا شهادته بر شدة السلم ولا بتعديد السلم او فرح **قوله**
 بها قيم اي الكتاب قال في شرح الروض وغيره ولو حكم بحقوقها
 لم يشهد بها فلهم الشهادة بحكمه والحاصل ان انشا الحكم بحقوقها
 لا يحتاج فيه الى قوله اشهد على يمينه بخلاف قراءة الكتاب فلا
 بد فيه من قوله اشهدا عا بها قيم والمكتوب اليه يطلب وجوب
 تزكيت الشهود الحاملين للكتاب **قوله** وفسر الاصحاب اي المحاب
 الشافعي رضي الله عنه **قوله** واشهدت بالكتاب فلان وفلان
 وبين فتم بعد قرأه الشاهد بين كمن تهوي ورضه ويقول لهما

اشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعتهما مني ويصدقان فلهما فيه
ويصدق لهما نسخة اخرى بلا فتم ليها لهما ويتذكر ذلك عند
الحاجة اليه وان انكر الخصم المحض ان المال المذكور عليه حكم القاضي به
عليه ان ثبت ان المكتوب اسمهم باقر او بيته ولم يشاركهم فيه
غيره ولا يلفت الي انكار اسمهم مع ذلك والا طلب من القاضي
الكتاب زيادة تميز لم فان لم توجد وثقا لا امر الي ظهور **قوله** نعم
لو لم تكن معاصرة المدعي عليه ولا معاملته لم ينعج الدعوي ولا الحكم
عليه ويغني عن كتاب القاضي ان يشاهد وهو في علم القاضي بلد الغائب
بما ذكره اعلم ان الانها بالحاكم بمعنى مطلقا وبسماع البينة بمعنى فيما
دون مسافة العدو ويروي التي يرجع منها مبكر الي اهكم في بوم وهو
مسافة القصر بتعديل القاضي الكاتب لانه تعدل قبل ادا الشهادة
ولانه كتعديل المدعي شهود ذلك ان الكتاب انما يثبت بقولهم فلو
ثبت به هذا التهم لثبت بقولهم والشاهد لا يركي تقسم **فصل**
في بيان اقسام القسم وحيثها وما يتعلق بها وهي لغة وشرى ملاك
التشريح والاصل فيها قوله تعالى واذا حضر القسم الالية وقسمته على
الله عليه وسلم القاييم بين اربابها وكافة داعية اليها لم تكن كل
واحدة من الشر كمن التمر في ملكه على التمام ويتخلف من سوا
المشاركه واختلاف الابدان وانها ثلاثة قاسم ومقسم له وشي
مقسم ولو طلبها الشر كمن الحاكم امتنعت اجابتهم فيما يهلك نعم
بالحلية ويعبر عن عنهم فيما ينقص حكم نعم ويجيبهم في غير ذلك
وهو ثلاثة انواع لان المقسوم ان تساوت اجزاء فهو قسم التقدي
والا

والا فهي قسم الرد وستاتي الثلاثة في كلامه **قوله** وفي اي القسم
لغة وقيل معناها لغة التفرقة **قوله** وشرعا تميز بين الاقسام
بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال الشارح
بما قسم الملبس فانما قسم الملبس بينا قسمها **قوله** ويقتصر القاسم
ومثل الحكم **قوله** الي سبعة شرى بالوقت قال يعبر فيه اهلية الشهادة
لكان اولى واخص الاول من السبع والبقر والنطق والظبية وغيرها
قوله وفي بعض النسخ الخ قال شيخنا في حكم كمال من التميز مع التفرقة
بلفظا الشريكات نظر ظاهر من حيث العريضة انتهى وجعله العلامة
بن قاسم بدلا من الاول في تراها فتأمل **قوله** الي الشر والاسبق
اي يجوزها الاول من التكليف مطلقا والعدالة ان كان بينهم محجور عليه
ولو قال المم اي المذكور من الشر والكان اولى وانسب فتأمل **قوله**
في ثلاثة انواع لو اسقطها لفظ في كان اولى وانسب واخص **قوله**
القسم بالاجزاء او قسم قسم الاجزاء وليت بيعا ويحيط منها عليها
قوله وذر عاني مذكور وعدي معدود **قوله** ويكتب في كمال رقعته منها
والجرح في كتابه الاجزاء والشر كالبداة باقل الامر بين منوطا بنظر
القاسم واذا اختلفت الانبعاث من المقسوم في اقلها وكتبت الرقاع بعد
ويكتب البداة بالاكل لئلا يلزم تفرق رقعته واحدة من الباقي **قوله**
من طين او عجين او نحو هما **قوله** الثاني وهو بيع وفيه الاجزاء والاصح
قوله الجود لله خلقا ملك قسمه الجيد ومده والآخر ومده تعين
قوله النوع الثالث وهو بيع اي بالعت لا بيار وفيه **قوله** اي
المال هو تقسيم لغيره ولو جعله المم راجعا للقسم المعلوم من القسم

لحسان اولي واسكب وفرب الى المعهود وشر طافهم بتر من رضى الشرا
بعد القرعة بها من جنة القرعة وتوثبت بحجة خفي او غلط في قسم
تراعى بغير الابن الم تنفك والاتفت ولو استحق بعقل المقتوم فان
كان معيناً سوا الم تنفك القسم والاتفت **قوله** والامح ص ٢٥
واذا كان مجتهداً او هو المعتمد **قوله** في الامح هو المعتمد ولا يمنع من
القسمين فان كانت تبطل منفعته بالمكلم فمؤثره مثلاً فلا يجاب
ويمنع منها كما تقدم **فصل** في بيان اصكام الدعوى
والبيانات وفي بعض النسخ تقدم هذا الفصل على الذي قبله والاصكام
جمع حكم وهو لغة يصدق في تحصيله شئ بشئ بالقول او بدلالة العقد
وعلى الدوام انسان لاف حق ولا نسبه امر لاف حجة با او سلباً بالحيان
او باللسان وقيل فيه انه خطاب للم تعالى المتعلق بفعل المكلفين
بالاقتضار والتخير وقيل هو معرفة الحوادث استنباطاً للماد من
حكمه اللجام لمنع الدابة من الميل والدعوى لغة الطلب والتعنى ومن
قوله تعالى ولهم ما يدعون وشرعاً اي احق لم يغيره عند حكمه والينا
جمع بينة وهم المشهود سموه بذكر لان الحق بين بهم اي يظهر والا
صل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الا ان
دعوا الى الناس بدعواهم لا دي الناس دمار جال واموالهم وكن
اليهمين على المدعي عليهم وردي اليهمين ولعن البينة على المدعي واليهمين على
من انكر **قوله** مع بينة انه يصدق بمبينه **قوله** والامح بالمدي الخ فيه
اشارة الى ان المدعي لم يصدق لانه مخالف للمظاهر من براءة المدعي عليه
وهذا قد اعتضد بهوا لغة الظاهر تقدم قوله على قول الاخر وانما طلبت
البينة

٢٥٤
البينة من المدعي ليعضد بانه يستغنى بها لانه اقوى من اليهمين **قوله**
ردت على المدعي ويستلحق على اعلامه بانه اذا خلق قسم ثبت
حكمه عليه ولو قال القاضي الاخر اخلق كان بمنزلة النحول وللنحال
ان يعود الى الحلف قبل الحكم بنكول صفة او تنزيل والا فلا الا اذا روي
الخضم واليهمين تقطع الخوض ولا تسقط الحق فتسمع ببينة المدعي
بعده ولا يعبر بالحلف خلاف لما يفعله جهل القضاة **قوله** فيخلق
المدعي فان لم يحلف يمين الرد ولا عذر له سقط قسم من اليهمين
والله لالبنة الا ان يبدى عذراً فيمهل ثلاثة ايام ووجوبه لو اقام
بينة قبلت منه **قوله** ويستحق المدعي به يمين رد فراغ من الحلف
لان اليهمين المردودة كالاقرار او كالبينة ولا تسمع بعد حاجتها بسقط
كاداً او ابراً **قوله** او يقول الم القاضي اخلق وكذا لو قال القاضي لخصم اخلق
افلق فهو بمنزلة النحول واذا طلب الامهال عند عرف اليهمين عليه
لم يمهل الا برعي المدعي بخلاف ما لو طلب الامهال في ابتداء الجواب
بعد الدعوى فانه يمهل الى ان يجلس القاضي **قوله** فالقول قول علي
اليد وتقدم بينته ولو شاهد او بينا على بينة الاخر لواقام بينات
لكن لا يقيم بينة الا بعد بينة الاخر ولو قال كنت هو في يده
هو ملحق اشترى بتم منك ولم تدفع لي قدمت بينة من ليس في
يده من زيادة فلم بينة **قوله** تخالفنا لاستقايها في وضع اليد
في الاولى وعدمها في الثانية ولواقام بيناتين رجت بينة الشاهد
والشاهد والمرأتين في الشاهد واليهمين ولا يزوج الشاهدان والمحل
ولا على الابع نسق ولا تزوج بزيادة مشهود احد هما في الاخر نعم لو

كانت اعداها سابقا التارخ محل بها ولو كان بيد ثالث قدمت بيعة
 فان لم يكن له بينة خلق لالا منها يمينها **قول** وجعل للمدعي بها بينة
 عند الشاوي في الحلق واليمين او الابد او عددها كلها وكذلك لو كان بيد ثالث
 واقام بينتين واذا ايه منه نعم لو ارضت اعداها بتارخ سابق فهو
 له وعلم من هو في بيده ابرته وزيادة ما سلمت وقت التارخ
قوله ومن خلق اي اراد ان يخلق **قول** في فعل نفسه ولو يظن مولد
 كخلم او ظلمون شه **قوله** في فعل غيره وليس عبده ولا يمينه والا
 خلق فيها عا البت وفعل مملوكه ودا بتم كفعل نفسه **قول** في نفي العلم
 ولم اخلق عا البت ايضا كما قال القاضي ابو الطيب وغيره لانه قد يعلم
 ذلك واملو ظلم القاضي فيم عا البت فقد ظلم لست يعتد به **قول**
 اما لنفي المحرم اي المعقود بمن معان كان طلعت الشمس وكان ذا
 لظاير غرا با فانت طالق واكدت انه غراب وانكر هو فانه يخلق عا
 البت **خاصة** بين تغليظا ليمين بهام في اللعان فيما ليس
 مال وفي مال بلغ نصاب زكاة وفيما اذ راى الحاكم جرة الحاقف ولا يرفع
 الحاقف التورية عند الحاكم فلو دري بات فقد فلا في ظاهر اللعان او
 ناولا بان اعتق خلا في نية القاضي لم يدفع ثم اليه من القارة لان اليه
 انها شرعت ليهاب الحكم الاتمام عليها فوف من الله تعالى قال
 البلقيني ومحل ذلك اذ لم يكن الحاقف محققا فيها نواه والا لعبرة بنيت
 لا يبيح القاضي اذا الذي انه اذن من مال كذا بغير اذن وسالم رده وكان
 انها اخذه من دين له **قوله** عليه فاجاب بنفي الاستحقاق فقال فهم
 للقاضي ظلم انه ما اذن من مال شيئا بغير اذن وكان القاضي يرى اجابته
 لذارى

٣٥٥
 اذ اجابته لذارى فلم يدعي ان يخلق انه لم ياخذ شيئا من مال غيره
 اذ هو ينوي بغير استحقاق ولم ياخذ بذارى انتهى واقره شيخنا وليس
 للمحاكم ان يخلق بالطلاق او العلق او النذر فان بلغ مولى ذاك عن له
 الشاخي كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه **قوله فصل في**
 بيان اصحاب شروها الشاهد اما خذ من الشهادة وهي اقرار بحق
 لغيره في غير بلفظ مخصوص والا صل فيها قوله تعالي ولا تكلموا الشهادة
 وخر ليس لك الا شهادتك او يمينك اي الحفم واركاهم قسم شاهد وشهود
 له ومشهدو عليه وصيغة **قول** اي تخلف وهو الشاهد الذي هو اعدا
 ركان الحفم **قول** فمن ضمال بل اكثر من ذلك لان منها كونه ناطقا
 يقظا فاهم مودة غير منهم رشيد فلا تقبل شهادة مخفل لا يظلمها الامور
 الا ان غلب ضبط لها ولا اخرس ولا من لا يتخلق بخلق امثال زمانا ورواها
 ولا منهم في شهادته ولا شهادة سفيف كما في الر ومن راعها وهذه هـ
 الشرع ما عتق قال الادا وما وقت النخل فان كان فيما يتوقف صحت عا
 الشهود كالتعاضد وكذلك لا ينجو ان يتخلفا غير الشامل شتم
 لم ان يوردها بعد كما لم الا الفاسق فلا تقبل منه مع اللقا وتقبل شها
 دته في غير هان تاب بشره **قول** ان كان فلا فالامام اي ضيفه رضي
 الله عنه في قبوله شهادة القاضي عا الشافعي والامام احمد رضي الله عنه
 في الوصية لقوله تعالي واستشهدوا ذوي عدل منكم والشافعي ليس بعدل
 وليس من **قوله** فلا تقبل شهادة مني كمن لم يظلم او عليه وتقبل الامام مالك رضي
 الله عنه شهادة الصبيان فيما لم يقع بينهم من الجراحات ما لم يتفرقوا
قوله فلا تقبل شهادة رقيق خلا للامام احمد رضي الله عنه واختاره

من المثل ان غيره من ايمن **قوله** او مدبر او مبعث **قوله** العدالة
فلا تقبل شهادته واسبق لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان باكم ناسق
سوق بنيا فتبينوا اي فتنوا **قوله** ع اذا كانت الشاهد يعلم فسوق نفسه
وكان ما دنا في شهادته فهل يحل له ان يشهد او لا فيه خلافا اعتمد العلم
الرمي منه الحلال **قوله** صاحب كيرة كان ذا فلو نسي العدل فعل كيرة
عند اكثرنا مثالا لم يضر بذلك فاسفاجلا في نية الكفر كما في **قوله**
في القليل من الغابر اي عايشي منها **قوله** مذكور في المظلمات
منها تقدم الصلاة وتاخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن بعد حفظه واليأس
من رحمة الله تعالى والامتن من مكره الكلال الى با والكل مال اليتيم والافطار
في رمضان بلا عذر وحقوق الوالدين والزنا واللواط وشهادة الزور
الزور ومن با المسلم بغير حق والتمني من مطلق غيبة اهل العلم
وجملة القران وترك الواجبات العينية المتعلقة بالعبادات والمعاملات
مع القدرة على فعلها لعدم معرفة ما يوجب العقود كالبيع والادارة وغيرها
واما الغابر فمنها الفجر المحرم وصحى المسلم فوق ثلاثة ايام والقيام
وشق الجيب والتفخ في المشيمة واذا قال من علم نجاسة من الحيوان
والهجين المسجد واستعمال نجاسة من الحيوان او الهجين المسجد
واستعمال نجاسة او شوب متنجس لغرض حاجته وتبعية فعل الخيرة واللعب
بالنرد وهو المولود او بالطلب وسماع الملاهي وترك الجوارح ونقص
الحيوان والخرج بما لا يجوز ومنه الرينم التي جرت العادة بفعلها
قوله محافظا على مودة منظم قد تقدم ان هذا شرط القبول الشهادة لا للعدالة

فتأمل

فتأمل وتقبل شهادته الحسنة عند الحاجة اليها في حقوق الله
تعالى المحض كالصلاة وقيامه فيه حق موكد كطلاق وعقوبي
عقوب عن قضاة وقاعدة وانقضا بها ونسب ومدد الله تعالى
واوصان وتعديل وكفارة وبلوغ وكفر واسلام وتحرير مملوك
وصية ووقوف ان عمت بهنهما ولو بالان في كالفقر او تقبل دعوا الحسنة
فيها يقبل فيه شهادتهما الا في محض مدد الله تعالى وكيفية
شهادة الحسنة ان تجي المشهور الى القاضي ويقولون لم تحت شهد
عيا فلا تكلن بكن انما حضره لشهد عليه فان ابتداه وتناول فلا تكلن
مثلا نعم قدفة **فصل** في بيان اقسام الشهادة
والشهود وسبب الاسباب المانعة من القبول ولغا فاضل سابقا من
بعث الشيخ **قوله** الحق واخفق في اعتبار عدد الشهود فيها وهي خمسة
انواع كما يعلم مما سيأتي **قوله** فاما حقوق الادميين فمد ما لانها
اغلب وقوا ومراعات للقران الشرع غير مرتب **قوله** فلا يكفي بل ومن
واصل ثلث ولا ربل ويهين **قوله** لم يطلع عليه الربال هو عطف على
قوله ما لا يقبل فيها قيد ان فيه فتأمل **قوله** كطلاق سوا كان به
ام لا ان الدعوى الزوجه فان الدعاه الزوج بعقوب ثبت بشاهد
ويبين **قوله** ونجاح ورجعت واقل ان بعقوب بموت وكافة ووصاية
وشركة وقول من وكفالة وشهادة على شهادة اذ اريد في ذلك اثبات
العقود والولاية فان اريد في النكاح اثبات المهر والارث في نحو الوكالة
اثبات جعل فيها وفي الشركة اثبات حصته من المال والزوج او نحو ذلك
فينبغي قبول الرجل والمرا تبيين وان لم يثبت النكاح وفيه بذلك

قوله ومن هذا الباب الخ اما عقوبة الادي فهي اظلم في عبارة
المهم لكونها اظلم في عقوبته واما عقوبة الله تعالى فهي اارة
على كلامه من وسياتي ما فيه **قوله** ويجب ان يذبح في حلقه ان
شبه هذه صادق لان اختلاف الحجة اوجب الربا فيها بد الرضا
تصير كالنوع الواحد **قوله** فيما يشهد به واستحقاقه لا الدعا
فيقول والله ان شاهدي صادق داي مستحق لكذا قال الامام
ولو قدم ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس بذكر
قوله في الاظهر هو المعتمد **قوله** وهو ما كان القصد منه المال ينقسم
من غير ٥ اود بيت او منفعهم او بها يوقد الله من عقد او ضح
كبيع وحوالة او ائالة وثمان وقيار واصل ومنه الوقوع على المعتمد
قوله ورضاع او بركة وعيب امرأة تحت ثيابها وفي وجعها
والمراد به ما بين السرة والركبة ولو امة وخرج بها تحت ثيابها وفي وجعها
وكفيها فلا يثبت الا بالرجال وكذا الشهادة بارتضاع من غير الشدي **قوله**
واعلم الخ هو معلوم من كلام المصنف فنامم وكما ثبت بحجة ضعيفة
يثبت بالاقوي منها بالاولي **قوله** واما صقوق الله تعالى عن المليم والملي
بها الحد ودفعه **قوله** اقل من اربعة واعتبارها بالنظر للحد فقط
فلو شهد بجرح اثنان وخسراه بالزنا ثبت فسقم وليس بقاذبين له **قوله**
وهو الزنا وكذا اللواط اثبات البهايم والميتة ومكته الاربعه فيمن انه
فعل اثنان فهو كفيلين طلبا للشر فيمن لان من اعلم الفواضل وخرج بان
مقدمانه فلا يحتاج الي اربعة كما لا خلاف **قوله** وبت شهادتهم ما لم
تقلب طاعتهم على ما صيهم لانه صفة ولا بد ان يقول رايها الحشمة

٣٥٨
في الفرج وان لم يقول كما ورد في المسئلة فان اطلقوا استغفروا ومثله
الذي نافي ما ذكره على الشبهة الا اذا كانت القصد منه المال كما مر
قوله في الاظهر هو المعتمد **قوله** كحد شرب ابي شرب الخمر ومثله
الردة وقطع الطريق وقطع السرقة **قوله** وهو شهر رمضان بالنسبة
للصوم وصلاة التل ونحوها علة الوثوق لا لوقوع نحو طلاق وعتق وطلاق
اهل الا ان تعلقت بالشاهد او توافي التعليق عن ثبوتها كان يقول
بعد ثبوتها بعد اعلان كان ثبت رمضان فانك طلاقك انت ومثله
قوله دون غيره من الشهور وهو ما كان القصد منه المال ينقسم
مشهد واحد بهلال شوال قبل الاحرام بالحج وصوم الايام البين
او بهلال اربع قبل الصوم والوقوف ونحو ذلك **قوله** تقبل فيها فتأمل
قوله بعدل واحد ومنها انه يكفي في اسلام اتميت الصلاة عليهم وغيرها
للارث ومنها المسمع للصوم كلام القاضي وغير ذلك وبشرط اني الشها
يجب الفعل الابهار ولو من اصم كان نارا والشرب والعصب واكل الاموال
وفي الشهادة على الغفلة السماع وبما رتايها جميع وتزلف واجابة فلا يكفي
شهادة الاعمي في ذاك الا فيها ياتي **قوله** في قسمه فهو غير مسنون الاضافة
الي الموضع ولو قدم لفظ مواضع على الذي قبله كان ادلي فتأمل **قوله**
من اب او ام او قبيلة وكذا العتق ولو من معين والولا والرضاع والوقوف
بالنسبة لا صلح لا بشرط علم الا ان ذكرت مع الشهادة به والعقود والحج والنفق
والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع ويذكر الشاهد الشهادة
عن ما يحد ولا يقول سمعت من الناس مثالا لانه يبي شريفة في شها
بل يقول اشهد بعنق فلان وان ثلاث مرار وعين في لا يقول لعنقه

فلا تاولد تحافلا منه لعدم الالباب في ذالك الفعل المشترك فيه
لكل امر **قوله** بالاستغناء من جميع كثير من الناس ولو ساءوا رايوا
تواطعهم الكذب ولا تشترط لعدد التهم كما لا تشترط لها في عدد التوا
وبذالك علم ان ذكر المحنة في كلام الله عز وجل مستقيم فتأمل **قوله**
في الاصح هو المعنى **قوله** وان جهة بان يحكم القاضي من جهة عنده لا بلا
كلام الخصوم **قوله** ساقها في بعض النسخ الممتنع لانه سادس واللهم
عدها ستة خمسة فيها مر وقد علم ما جئ به **قوله** مع وفاء في الاسم
والسب نعم لو غيى ويدها اي يد المتهمة لعليم في يده فتشهد عليه
في الاولى مطلقا مع تعيينه لم من فهم وفي الثانية يعرف في الاسم والسب
قبلت منها دنة وهذه من هذه المقبول الا اني تنبيه حرجوز
بالاعجب ويلي زوجته اعني ادي صوتها للمزورة ولا يجوز له الشهادة عليها
اعني ادي ذالك لان الوالي يجوز باللفظ ومبنى الشهادة على علم
قوله جار النقص هو تشديد الممهلة من البحر وهو النقص **قوله**
المأذون له في التجارة هو قيد للغالب فلا يصح له مطلقا وترد شهادته
ايضا لغريم لم ميت وعليم حجر فليس ديرة من فهم بارا او ابر او حجر
لمور شه قبل اندمالها بخلافه بعد اندمالها او طريق وترد شهادته
ايضا بها هو دلي او وكيل فيهم او دلي او قيم ولو بدون جعل فيها **قوله** دم
ومحائبهم لان ربه فلقته نعم لو شهد بشرا شقيا لشخص ومكاتبهم فيهم
شفعة قبلت شهادته **كتاب بيان احكام الصنف**
بكر العين الممهلة واسر كان التام المضافات توافق بمعنى الاعتناق وهي
لغة وشرا ما ذكر الله والاصل فيه قوله تعالى في كتابهم وجر من اعتنق
رضية

رقبة مؤمنة اعتنق الله بكل عرق منها من النار حتى الفرج بالفرج
وفضت الرقبة لان الرقيق مع سيده كالدابة المربوطة فكيف في عرقها
وفض الفرج بالذكر لانه قد يختلف بالذكورة والانوثة ولانه ربيها
يتهم اخراجه لخصمته وهو من مصاديق هذه الامة كما قاله الجلال السيوطي
وقد اعتنق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش كذلك
واعتقت عائشة رضي الله عنها ستين نسمة وعاشت كذلك
واعتق عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما الن عتيق واعتق عبد الرحمن
بن عوف رضي الله عنه ثلاثين الفا واعتق ذل لكرع البحر رضي الله
عنه في يوم واحد ثمانية الما واعتق حكيم ابن مرام رضي الله عنه بانه
مطلوقين بالفسخ رضي الله عنهم اجمعين واركب ثلثة معتق وعتيق
وصيغ **قوله** اذا طار واستقل او من تولد من عرق الفرس اذا سبق فكا
العبد اذا فك من الرق خلف واستقل بنفسه **قوله** تنقر باليد تعالي
يؤخذ منه انه قرينة وهو كذا واللات لم تظهر فيه لانه قرينة في حق
المسلم وغير قرينة في حق الكافر **قوله** فلا يصح عتقها وهو مرام نعم لو
ارسل مالولا بغير ابا صم لم يافذه لم يحرم من يافذه التفرق فيهم
بالا كل نقلا لا ملعام غير منهم في العتق **قوله** من كل مال صم اشارة
الي اقد الاركان الثلاثة فتأمل **قوله** جاز التفرق اشارة الى شرط
وهو ان يكون اهل للشرع او لولا مختارا **قوله** وسفيه ولا من مفلن ولا
من مبعين ولا من مغائب ولا من مكره الا بحق كثر به بشرط الصق نعم
يصح من الرقي عن مولي كفارة قتل ودخل في الظل بطا المسلم والذي لو
حرر باوله ولادة وسوا عتقه مسلم او مملوكا اسلم بعد عتقه ويصح

منه او معلقا بصفة معلومة او مجسولة او موقتا ويلحق
التأقيت وتنج الوكالة في العتق لافي التعليق **قوله** بصرح
العتق هو متعلق ببيع وهو انما اثره الى الصيغة التي هي حد
الاركان كما مر **قوله** او محررا وانت حر ولو لامة وانت حرة ولو
لذكر او هادحر وهذه حرة ولو كذلك ولو كانت اسم امته قبل
ارقا فحرته ثم سميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت ان لم يقصد
النداب اسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق الا ان
قصد العتق ولو اقر بحرية رقيقه خوفا من امكث وقصد بذلك
الاخبار لم يعتق باطنا وهو كاذب في خبره ويحكم بعتقه ظاهرا كما قال
الفرابي وغيره وقال الاسنوي لا يعتق لظاهر ولا باطنا بخلاف ما لو
هذا انبي فانه يعتق ظاهرا وباطنا كما افتي بذلك الولامة المرمي
حيث كان في سنن يملك ان يكون منه ولو قال لعتبه افرغ من عمالك
وانت حر عتق قال اردت انه حر من العمل لم يقبل ظاهرا ويدين
ولغير حمة مرة في الطريق فقال ناخر يا حرة فبانت امته لم
تعتق ونقل عن الامام الشافعي ان امرأته حرة في الطريق فقال
لها ناخر يا حرة فبانت امته فلم يتملكها بعد ذلك فيجوز ان
يكون عتقت عنده ويحتمل ان تورع منه ولو قال لحد عبده
انت حر مثل هذا عتق معا وقال مثل هذا العبد عتق الاول خلافا
لاسنوي ولو قال لشخص انت تعلم ان عبدي حر عتق باقراره
وان لم يعلم المحل طيب بحسنه لان انت تظن وترى فلا يعتق وفارق
الدولي بانه لو لم يكن حرا فيها لم يكن المحل طيبا لما بحسنه وقد

اعترف

اعترف بعلمه والظن ونحوه خلافا لادري وينبغي استنسا
وه في صورة الظن وترى ويجعل بتغييره **قوله** في الامح هو المحقق
قوله الي نية اي نية اعتاق بل لا عبرة بنية غيره ولا يحتاج الي قنول
وكالا اضافة قنول قال اعتقك الله عتق وصا فتم الي من اه مثل طلبة
نعم بشرط ان يعرف معنى اللفظ بالبحر ما لو لقنتم العجمي لا يعرف نامعا
قوله والكتابة باللقن عتق عتق عتق فتم مل **قوله** مع النية
المعقنة ولو لم يكن من اللفظ الذي هو المبدأ او الحرج منها الكتابة
بالقن فانهم **قوله** ونحو ذلك من كلام لفظا اصل العتق وغيره ومنهم
صرح الطلاق وكنايتهم وصرح الظهار وكتابة وكلها كتابات معتقة
هنا من الكفايات ما لو قال لعتبه ياسيد كما قال الامام واعتده
العلامة الرمي ومنهم انت سيد ولا يعتق فيها عند الامام العلامة
الرئيسي وقال الغزالي انه لغو نوله واذا عتق جازي التهن فادبي بهن
الشيخ ومن ذهب ملك ملك ليس يافلا سراية في نحو الارث ومنهم
ما لو ذهب رقيق من بعض سيده لانه بد ظ في ملك سيده فعتق
قوله بعض عبدا اي من معينه منه كيد او شايعة الرجع وهذا اشارة
الي الركن الباقي من الاركان الثلاثة وهي العتق وشروطه ان لا يتعلق
به حق لازم كرهت ووقت ولا يبرر الاستيلاء والكتابة ولا جارة ونحوها
كالوصية والتدبير **قوله** عتق عليه جميع سراية لالطلاق ان كانت
المباشرة لعتق المالك او شر يكيم بانه فان كانت وكلاهما ان عتقا
من شايعة معينه كعتق عتق ولا فلا يعتق منه شي ولو لم يقطوع يمين
بيمينك حر لم يعتق لعدم السراية وهو هنا الموسر وغيره **قوله** ليس

الشك في المعجزة وسكون الالهة **قوله** اي نصيبا قال شيخنا
هو ظاهر من الشركة ويحتمل انه يعني شركا وصيحا لا صاحبا
اورد المشرح عليه بعد انتهى اقول انها جعل الشارح الشرك
في النصيب لانه الاصل وان الانسان لا يتفرق في ملكه غير الا باذنه
فتأمل **قوله** اي النصيب هو المصنف **قوله** وفي قول من وجح **قوله**
وقت الاعتناق قلوا عسر منه لم يسر عليه وان ايسر بعده ولا يمنع
الدين عليه من السراية **قوله** بقيمة نصيب شركاء او بقيمة
بعث نصيبه سواء كان شركا مسلما او كافرا محمدا عليه او لاكثر
نصيبه ام قل نعم لو كانت مستولدة كانت استولدها وهو عسر
لم يزل الاستيلاء المعسر كعتقته وام الولد لا تنتقل نعم
يستثنى من وجوب قيمة نصيب شركاء مسيلتان الاولى ماله
ونصب الاصل لفرعه شقها من رقيق وقبضه ثم اعتق الاصل ما بقي في
ملكه فانه يسر الى نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه في الرجوع النش
نية ما لو باع شقها من رقيق ثم حج على المشتري بالقبض فاعتق البا
يع نصيبه فانه يسر الى بائنه الذي لم الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة
عليه لان عتقه ما كان له ان يسر فيه **قوله** بقيمة نصيب شركاء
والشركاء مطالبه المعتق بدفع القيمة واببار عليه فلو مات اخذت من
شركائه وان لم يطل بهم الشرك فللعبد المطالبه بان لم يطل بهم طال به
القاضي واذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد ماضيا رجع اهل التق
او مات او غاب وطل العبد صدق المعتق في الاظهر **قوله** بوق
اعتناقه اي وقتته كعام وهو متعلق بقيمة فتأمل **قوله** ومن
ملك

ملك اي دخل في ملكه وهو من كلف فخرج من فيه رق ولو مضافا
وسمعتا فلا يعتق عليهما انهما من الولا وليس من اهلهم وانما عتقت
ام ولد المبعوث بكونه لانه حينئذ اهل للولا لانقطاع الرق عنه
بالموت **قوله** واحد من والديه او من مولوديه بلسر الدال
المصلحة فيهما اي شيئا من احوالهما من فرعه ولو ظهر عليه من
الذكور او من الاناث الموافق له في الدين او المضاف له بارت او
وصيه او هبة بقبول ولبي له **قوله** عتق عليه اماله مولد فلقوله
تغاي واقتضى لها جناح الذل من الرحم ولا يثنى صفها الجناح
مع الاسترخاق واما الفروع فلقوله تغاي وما ينبغي للرحمت ان يتخذ
ولدا ان كل من في السموات والارض من الات الرحمت عبد ادل ذلك
في اجتماع الولدية والعبودية وخرجه بالاصول والفروع الخ فلا
يعتق عليه بملكه نعم ان كانت نفقته تتركم اليه لم يحل له قبوله
ولا يصح **قوله** في بيان اقسام الولا من حيث ثبوتها مستحق
وهو لغة وشرا ما ذكره المصنف والاصل فيه قول تغاي اعفهم لا بايهم
اي قولهم ومواليهم وشرائهم الولا منعت اعف اي لا يغيره كالحليف **قوله**
وهو اي الولا بمعنى القرابة **قوله** من الولا من المعاشرة والمقاربة
قوله معتق بفتح التامشاة فوق **قوله** بالمد مع فتح الواو **قوله** من
صقوق العتق اللازمة التي لا ينبغي بنفيتها سواء كان العتق منجز او
معلقا او بتدبير او باستيلاء او بكتابة او بقرابة او بشرا من
الرقيق لنفسه او يبيع ضمنى او بهيمة كذا في السؤال المتفق في الدين
واختلفا فيه نعم لو عتق عبد كافرا ثم الحق به في الحرب ومترق

ثم استزاه شخص اخر واعتقه فلو لاوه لهذا الثاني ولو اعتق الامام
عبد من بيت المال فلو لاوه للمسلمين وكذا لو اقر شخص محررة عبد ثم
استزاهه وانما يعتق عليه ولا يكون ولا واه لم يبل هو موقوف لان المملوك
منهم لم يثبت له وانما اعتق مواضدة لم يقول **قوله** اي حكم الارث به
قال شيخنا واعاد الله اما لغير الارث وهو غير مذکور ولانه المعهود
بنا ولا قبل قوله حكم التعصيب ولو اعاد الله لولا بدون الارث لغير
اولي واعم ليعيد ان عن الارث مثله كولاية الترخيص وتجل الدية
والنقد في صلاة الجنازة وغسل الميت ودفنه انتهى واقول انما هل
الشم كلامه على الارث لانه الاصل وما عداه بالتعصب لم يتناول **قوله**
عند عدمه اي عدم التعصيب من النسب لانه اقوى **قوله** ويتقل
الولاي الا شقاق به وما يشر تب علم فلا ينافي ان الولد ثابت لحيته
مع وجود المعتق لكن في الترتيب كما في النسب **قوله** لا لبيت المعتق
المعتق واختم وكذا بقية آثاره غير المتعصبين بانفسهم ولعلم انما ذكر
البيت لاجل المسلمين التي قبل ان اخطا فيها اربعها في حق المتفقه
وهي ما لو اشترت املة اباهما فعتق عليها ثم اعتق الاب عبد ثم مات
الاب ثم مات عتيقه المذكورة عن البيت وعن اخ لها فبرائة للاخ المذكور
لانه عصبة نسب الاب المعتق بخلاف البيت ووجه الغلط والعلل ان
البيت متوفي في الولد اليه من الاخ وصور بعضهم مسيل الفقه المذكورة
بان الاخت والاخ اشترى اباهما فعتق عليهما واحكم فيهما كالاول بلا فرق
ولو مات المعتق عن ابنين او ارضين فمات احداهما فمات ابن فلو لا
لهم دونه وان كان هو الوارث لابيه لان المعتق لم مات يوم مو
عتيقه

عتيقه فان عصبة الابن دون بيت الابن وهذه الصورة ونحوها
معنى ما ورد عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ان الولد للمعتق منهم الشاق
اي للعبي في الدرهم والقرب دون السن فان مات الاب وطلق تسعة
بنين فالولد للعنة بالسوية لانه لو مات المعتق يومه وورثوه
كذلك لانهم سوا في القرب اليه ولو اعتق عتيق ابا معتقه فمات
منهم الولد لغير الارث ولو اعتق ابني اثنين لابي بن او لاب فاشترى اباهما
عتق عليهما ولا ولا لاهدهما على الارض لان عليهما اي على الامام
ولا مباشرة فاذا مات احداهما فمات الاخر ينفق ما لها بالاقوة والباقي
لمعتقها بالولا ولو اعتق كافر مسلما ولم ابنت مسلم وابنت كافر ثم
مات العتيق بعد موت معتقه فلو لا المسلم فقطان اسلم الارض قبل مو
ت ولاوه لهما وان مات في حياة معتقه فماتت لبيت المال اذ لم يكن للمعتق
ولد مسلم والا فهو لولده المسلم تنبيه لو نكح عبد عتيقة فماتت بولد
فولاوه للمو اي الام فان عتق احد قبل الام الاب انجر لمو اي الكبر
الحج فان عتق الاب بعده انجر لمو اي اب فان ملك ذراعا او ولد
اباه جري ولا فوته من مو اي امه اليه ولا يجز ولا ينقسم فلو فرض على هذا مو
الاقوة عن مو اي الام خاصة فهل يرثونهم من حيث ان لهم الولد اي هذا
الولد الذي لم يولد في اخوتهم حيث اعتاق الاب الظاهر نعم قال
العلامة البرلسي **قوله** كثر تبينهم في الارث والمعتق ان الولد ثابت
لعصبة المعتق ولو بني مائة والمات في انما هو رثهم فلا يرثون مع وجود
العتق وان كان الولد ثابت للمعتق **قوله** لكن الاصل ان ينفق المعتق **قوله**
ولا عصبة لانه كالنسب **قوله** في بيان احكام التدبير من التدبير لان

لان الموت ببر الحياه ولان السيد وبر نفسه في الدنيا باستخدام الرقيق
 وفي الاخرة بعقبة وهو لغته ومن قاما ذكره الملم وكان معروفا في الجاهلية
 واستمر باقر له صيا الله عليه وسلم بما يقاسيه والامام فيه ان رجلا دبر
 غلاما له ليس له مال فيه فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في دين كان
 عليه فتنسبره صيا الله عليه وسلم له وعلام انكاره عليه دليل على جوارحه
 وسم الغلام يصفو بوسم الرجل ابو مذكور بالذال المحجمة فزاركاته
 ثلاثة معق وعقيق وصيغ وشرا في المعق التكليف والافنيار وشرا
 في العقيق ان لا يكون ام ولد وشرا في الصيغة الاستعارة بالتدبير بمرح
 او كناية كلها سيد كذا الملم فعلم منه انه يبيع من سفينة وفلس ومبعوث
 وكان في لومر بيا وسكران ومرتد لكانت ان مات مرتد تبين فساد
 ولحافن حل مدبر لدار الحرب ان لم يكن مسلما ولو كان اليد فل المرتد فانه
 كالمدير المسلم والامر بزر والملك فتم فان يفعل ببيع عليه فظهر **قوله** عن دبر
 الحياه في معلق بوق السيد وهذه **قوله** ومن الي الخ فيهم اشارة الى ان كان
 الثلاثة المذكورة متماثل **قوله** اذا امت ان انما ذكر الهن المنفصل لافادة
 الهن المنفصل للتكلم **قوله** فانت وكذا اعنه نحو ك حرة فيكون جميع
 مدبر لان كل شعر فقبل التعليق مح اضافته الي بعث محله واما الجزء الثاني
 كتحقق مثلا فامدبر ما ذكره ففقا **قوله** وله ايضا التفر فيهم هو من علق
 العام في البيع وهذا في غير السفين لانه لا يبيع فيهم تعرفه ويطلب ايضا التفر
 بايلا المدبرة لا بد من اصددها ولا بد المدبر له ولا بد طي ولا يقول ويبيع
 تدبير معاتب وعكسه وتدبير معلق وعكسه ويعتق بالاسبق منها ويتبع
 من دبر فاملا ولدها وان انفصل قبل موت السيد ولا يتبع مدبر ولده
 بل يتبع

بل يتبع امه وقاوم بية ويبيع تدبير لكل وهذه ولا تشيع امه
 ولوقت السيد علق المذبر بعد موته كانت من بعد موتي سيد
 مثلا لم يعتق قبلها **قوله** في الاظهر هو المعتمد **قوله** وفي قولنا الخ
 مر صوح **قوله** فعلى في الاظهر الذي هو المعتمد **قوله** في المذهب هو
 المعتمد **قوله** الفت بكسر الفاء وتشديد النون في كلام النوري
 انه غير المدبر والمكاتب والمعلق عتقه وام الولد فسر المدبر كالمو
 قوف في الجانية منه وعليه في التدبير كالم ان قداده سيده ولا يلزم
 ان قل ان يد بريقهم عبد بان يشترى بها عبد بان يشترى بها عبد
 ويد بره كالم والمعلق العبد الموقوف فانه يشترى في قيمته مثلا
 ويوقف **قوله** وح كقولنا كساب المدبر للسيد فهي من الزكاة بعد مو
 ثان الذي للمدبر انه كسبها بعد موت السيد وامر من صدق يمينه
 وكذا تقدم بينت لوقات ما يشتين بخلاف ولد ادعت المدبرة انها ولدت
 بعد موت السيد فيصدق الوارث يمينه لانها ترغم حرة والحركة لا بد
 تحت اليد **فصل** في بيئات اصحاب الرقابة وكيفيتها وما
 يتعلق بها وهي لغة وشرا ما ذكره الملم ونفسها اسلامي لم يعرف في الجا
 هلية ولا هل فيها قول تغاي فحاشيهم ان علمت فيهم خير وخير المعاتب
 وعبد ما بقي عليهم درهم وهي فارقة عن قواعد المعاملات لدوارها
 بين السيد ورتبة لانها ببيع مالم بها لم وكما جند داعية اليها لان السيد
 قد لا تخرج نفسه باعتق مجانا والعبد لا يشترى له كسب تنشر اذا علق
 عتقه بالتحصيل والاداء وسهيت كتابة للعرفه جار ي بكتابة فالك
 في كتاب بوا فتم واركانها اربعة قت وسيد وصيغته وعوض وشرا الفت

الفصل
 التاسع
 والاربعون

التكليف والافتقار وعدم تعلق حق لازم به وشرا هذا السيد اهلية
الشرع والولا والافتقار ولا يصح لهجنون ومركب ومغلوب وسقيم
ومفلس ومبعض ومكره وشرا الصيغة مشتق كتابه فقط لا يبيع ونحو
وشرا العوض ان يكون مال **قوله** والكتابة مستحبة اي يجابها في عقد
من السيد مندوب بسوق العبد ولا تجب وان طلبها الرقيق العبد ولا
مدة ليل لا يتكلم المالك ببيع المالك **قوله** وكان لكل منها الخ هذه
الشروط الثلاثة وهي السؤال والامانة والقدرة على العيب بشرط اللذة
ولا تتركه عند فقد واحد منها بل تنبأح الا ان كان كسبه بنحو فسق تركه بالقال
الاذن في لا يبيح تركه بها لئلا يفسد المنة من الفساد انتهى قال العلامة
الرملي وهو قياس حرمة الصدقة والقرض اذا علم من اصددها من فها
في محرم **قوله** اي امين المار به من لا يبيع المال وان لم يكن عدل به
لتركه نحو ملاءة مثلا **قوله** هو في يده ما لزمه مع مونة **قوله** الا بهال
في ذمة المالك عينا او دينيا موقوفات الصفات السلم **قوله** معلوم
جسدا ونفعا قد راو فقه **قوله** موصلا مثلا صح عيا وال ولو في مبعض
قادر عليه ولا في منفعته عيب لانها تعلق بغيره في كل مئة شهر دينارا
ولو في اثنا عشر اربعة فراغم فلق قال الى شهرين وجعل كل شهر ارجا
لم يبيع الا في المالك وبيع عليه باعبار قيمتهم ويكون بما يحسن كل
واحد منهم نجها بنحو وصح كناية من بعضه والكتابة مشتركة الا
من التشر كجنيها بوقال واحد منهم والآخر واحد هم لم يحسن بقا نصيب
مكتبا ولو ابراه ادهم من نصيب او اعتق نصيب عنق وقوم على نصيب
شركا ب ان ابراه ادهم عليهم المكاتبة للرقا **قوله** عند المحل بلسر
الحا

الحا الى المهمة اي وقت الحلول **قوله** امتناع المكاتبة
او غيبته الى مسافة القصر وان حضر ماله وليس للمالك الادا من
مال المكاتبة بل لم يتمكن السيد من الفسخ **قوله** ولو عيب بالفاه
لكان اولي قتال **قوله** وان كان معه ما يوفي به واذا استهل السيد
عند المحل بسبب عجز من محال امهال او لبيع ماله او لاصاره من ذمة
مسافة القصر وجب امهال ولم ان لا يزيد في الامهال عجا ثلاثة ايام
ولو لكسار ولا تنفخ الكتابة بخنونا ولا باغيا ولا جرح سقيم ويقوم
ولي السيد مقامه واحكام مقام المكاتبة **قوله** والمكاتبة هو
بفتح المشاة الفوقية **قوله** التفرق فيما في يده بها لا ترع فيه ولا
خطر خلا يبيع نسيئة ولو برهن ولا يقرض ولا يتصرف الا بها العادة
اكرم من نحو كل لحم وخر ولا يشترى من يعتق عليه الا باذن السيد
وليس له وطى امته ولو باذن السيد ولم ان يشترى باذنه والولد من
وطى شيب ولا تبهر الامه فيه ام ولد لانه مملوك لا يبيع وليس للسيد
التفرق في شي من مال المكاتبة **قوله** بعد صحة كتابته عبده خرج
الكتابة الناسدة فلا مضاف فيها **قوله** اي شيئا ولو اقل مئة ولو
تعد السيد واتخذ المكاتبة وجب ذاك لكل منها **قوله** ولكن
الحا اولي من الدفع وتوفا في النجم الاخر ولي ومطابق النجم اولي
من مبعده نعم لو ابراه من النجوم او باع من نفسه او اعتق
ولو يبيع من له حب شي وكذا لو كانت في مرض موته والنكث لا يحتمل اكثر
من قيمته او كانت في منفعته قال الجرجاني **قوله** الا باذنه جميع الحقوق
المال وكالا الا بالبر وهو الم العبد سيده على ابني ولا يبيع حكمه **قوله**

لنا لدعي الرقيق كتابة وانكر السيد او وارثه حلق المنكر ولو اختلفا في
تدرا النجوم او الاصل ولا بينة تحتها ثم ان لم يتفقوا على شي من هذا الحكم
او بها او احدها كما في البيع ولو قال السيد كاتبتك وانا محض ناد
محض رعا صدق او عهد لم ذلك ولو مات ~~ال~~ السيد والمكانت من
يعتق في الوارث اعتق عليه فان كان يتم زوجته انفسحت كما لو اشترى
احدها الا في النكاح من الجوار والبايع فيهما والله اعلم **فصل**
في بيان اصنام امهات الاولاد من حيث الاولاد وملكهم والعقود به وقد
ختم المهرهم الله تعالى كتابه كغيره بالعقود رجاء ان الله تعالى يعقهم
من النار بهذا الفصل عنه لان العتق قيم يستغيب الموت الذي هو فاته
امر العبد في الدنيا ويرتب العتق قيم على عمل العبد في حياته والعق
قيم قهر مشوب بقتل او الاربع ملراي شهوة وهو متر به في حق من
تصد به مصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الالهام
في ان العتق من القربات رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعلق وما تعليقه فان قصد
به حث او منع او تخفيف خبر غلين بقر به والافهم ترسبه والامح ان العتق
باللفظ اقوي وتطلعا بخلاف الاستيلاء دجوا من المستولدة او لا
ولان العتق باللفظ يجمع عليه خلاف الاستيلاء ورواهات بضم الهزة وكسر
مع فتح الميم وكسر هاء جمع امهات اصل ام او جمع ام واصلها امهات بدليل معها
على ذلك قاله الجوهري وقال بعضهم الامهات للناس والامات للبهائم
وقال اخر دون يقال فيها امهات وامات لكن الاولى اكثر في الناس
والثاني اكثر في غيرهم وان شئت الزم محشي للمامون وانها امهات الناس
او عمة مستودعات ولابا ابنا والاصل في ذلك محض واحد
عند

عند بعضها بعضا كخبر الحسين انه جلا الله عليه ولم قال
في مارية القبطية سرته جلا الله عليه ولم لما ولدت منه ولدها
اسرا بهم اعترفوا ولدها اي اثبت لها فقا حرة لانه اعترفوا
صقيقتهم ورضعها بنو النبي صلى الله عليه وسلم عنهما ترك رسول الله صلى الله
عليه وسلم دينار اولادهم ولا عبد ولا امة فكانت مارية من
جدة المخلوق عنه ولم يثبت انه اعترفها في حياته ولا علق عتقها بولي
وخبرني سعيد الحكيم رضي الله عنه قلنا يا رسول الله اناني
السبايا ونجب انثا نهن فما ترى العرق قال ما عليكم ان لا تعلقوا
من نسمة كائنت الي يوم القيامة الا وهي كائنت وفي رواية فغان منا
من يريد ان يتخذها املا ومن يريد ان يبيع فترجعنا في العرق له وفي
رواية فغانا علبنا العرق فترجعنا في العرق فغانا ان نسحق ونعزل
قال البيهقي فلو ان الاستيلاء يمنع من نقل الملك والام بيعت لعنهم
لاجل محبة الاثبات فابدية وجرى بن عباس رضي الله عنهما انه جلا الله
عليهم وسلم قال ايها امة ولدت من سيد هاتفي حرة عن دبر منه وخرها بين
ام الولد مرة وان كان سقطا وخر امهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبت
ولا يورثت يستمتع بها سيدها مادام ميانا زامات فهي حرة وخرات
من اشراها الساعة ان تلد الامهات ربتها وفي رواية ربتها اي سيدها
فانام الولد مقام ابيه وابوه ورضعها هو ورضع من رضع الله عنه
انه قاله كفي نبيعهما وقد ظلمت كونهما كونهما وادماها وعن
عنه خازن الله عنه حتى قد استبطا عن رضي الله عنه امتاع بيع ام الولد
من قولم تعالى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسد في الارض وتفتكوا ارضكم

فقال وامي قطيعه انقطع من ان تباع ام امرى مستكم كنب الي
 الاثافي ولا تباع ام من فانه قطيعه وان لا يجلب واشتهر عن عياري
 الله عنه انه فطلب يوم ما عيا المير نثاني اشتا فطلبته اجمع راوي وري
 عمر عيا ان امهات الاولاد لا يبعث وان الا ان ارعب يبعث فقال لم
 مبيدة المسلمين في رعي الله عنه من ك مع راوي عمر وفي رواية مع
 الجماعة احب اليه من راوي و قد فاضل في ما سمعتم قال افلقو بين
 ما نتم فافوت فاني اكره ان افلق الجماعة واما من كان يبيع سرارينا
 امهات الاولاد والبي عيا الله عليه وسلم في لا يري في ذلك باسا
 فاجيب عنه انه منسوخ او منسوب الي النبي عيا الله عليه وسلم استدلال
 واجتها اذا تقدم عليه ما نسب اليه قول لا و قد وهو نهيم عيا الله عليه
 وسلم عن بيع امهات الاولاد كما مر وان عيا الله عليه وسلم لم يعلم بذلك
 بذلك كهاور في خبر المخارة ان ابنت عمر رضي الله عنهما كانتا خاتمتين
 اربعين سنة لا يذالك باسا حتى اخبرنا رافع ابنت فخرج رضي الله
 عنهما انه عيا الله عليه وسلم نفى عن المخارة فتركتا هاتان البيعتي ويحتمل
 ان النبي عيا الله عليه وسلم لم يشعر بذلك ويحتمل ان يكون ذاك و
 قبل النهي وقبل ما استدلال به عمر رضي الله عنه وخبره من امر النبي عيا الله
 عليه وسلم بعنقتهن ومن تعلم منهم لم يبلغ ذاك **قوله** واذا الواو
 للاستيناف واثرها المم عيا ان لانها تختص بالمشكوك والموصوم و
 والنادر خلاف اذا فانها للثبوت والمضيق ولا شك ان اقبال الاما كثر
 مضون بل متيق وزهيره اذا فتم الي الصلاة وان كتم جنبا فحس الوضوء
 المنع من وكثرة اسبابه واجتنبه بان لندرتها وكثرة اللهو عن المو
 حتى

حتى صار كنه مني مشكوك في فيه اتي بان مع في نحو ولين من واني
 باذاني نحو واذا من الناس من مع ان الموضوع لان نحو وان تبصهم
 مينة لندرتها ما لغت في نحو يفهم واجبارهم لانه لا بد من ان تبصهم
 بشي من العذاب وان قل لها اشار اليه تنليل لفظا من وليس متماثل **قوله**
 السيد البالغ فلا ينفذ استيلا د ابي وان حكم الولد باسوان كونه
 منه **قوله** مسلما ولو مجنون او مكرها او سفيها او نابها عالما او جاهلا
 من اجل او بعضا لا مكاتب ما ت رقيقا قبل العجز او بعده فلا تعق به
 ولكن الاموات من لم تعق به في الاصح ولا ما ذوات لم في التجارة ولا مطلقا
 كحجر عليه ومحل في المبعوث بخلاف ما ذابل امه من عهدها لانها لا تغير
 ولد والفرق بينهما ان الاصل المبعوث لا تثبت له ينهم الاعفان بالنسبة
 لبعضهم الرقيق نثا مل **قوله** او كافرا اصليا او مرتدا لم يمت عيا رده
قوله امنتم المملوكه ولو بنقل المملوك اليه بوطيه فتمل ما لو كانت امه
 ما ذواته وهو موسر او لم تبع في المدين والامه التي اشترها بشرط العتق
 فانه اذا استولدها ومات قبل ان يعتقها فانها تعتق بوطيه ولا ينافي ذلك
 قولهم ان الاستيلا لا يجز لان ليس باعتاق اذ معناه انه لا يسقطها
 عنه طلب العتق بذلك لانها لا تقتق بوطيه كما ينفذ م واما لو اشترى
 الابن امه بشرط العتق فاصلها بوطيه فهل ينفذ ايلاده وتوفد منه
 اليهم فتكون للولد او لا تغير مستولدة لان الشارع منع من بيعها وسد
 باب نقلها عيا المشتري فاشتبهت مستولدة الابن جري الزكشي عيا الاول
 وشيخ الاسلام عيا الثاني ثم قال ولا يقال ايلاد المشتري اياها لكن ايلاد
 ابيهم لانها لو فاعل اشترى ايلاد المشتري ملك ولا كذا ايلاد ابيهم

وهذا هو المعتمد واما الوصايا التي لا يشرع في العمل بها
فالولد بها الوارث لم ينفذ الاستيلاء الموقوف وانظر ما في بين
نقد الاستيلاء الموقوف ووارثه ولعل الفرق ما ذكره بين الاستيلاء
المشترى لها واستيلاء المملوك والامه المشتركة ويرى الاستيلاء في
حصته شريكه ان ليس بقيمتها والا فلا يبرء ويثبت الاستيلاء في
حصته فاصح فاذا وطئ شريكه الا في ثبت الاستيلاء في نصيبه ولا يبرء
الي حصته شريكه الاول وان كان موسرا لان شريكه السراية ان لا يثبت
استيلاء شريكه في حصته وقد ثبت ان السراية تنضم النقل حتى لو
استولدها احد بها وهو معسر ثم استولدها الاخر مطلقا ثم اعتقها
احدها لا يبرئ والامه المزدوجة وهي مملوكة او ملكة فرج والامه الملقاة
لم اولف فرج والمدة كذا الكسبي يظن تدبيرها وكذا المعلق عتقها بصفته
والمرهونة وهو موسر او لم تتبع في الدين او كان مفسدا وانفك عنه
الحجر قبل بيعها او ملكها في العورتين بعد البيع ومثلها الجارية وكذا
مستولدة الوارث من الشركة التي تعلق بها دين اذا استولدها الوارث
ورث وهو موسر **م** لو كانت كافرة ولبت لمسلم ثم سبت واسترقت
بطل استيلاءها ولا يجوز بيعها ومثلها مستولدة الحربي اذا رقت ولو
قهرت مستولدة الحربي سيد بها عتقت في احوال نعم لو نذر بيعها
والله في ثمنها او في يعتقها وخرجت منه الثالث ثم استولدها لم
ينفذ استيلاءها في العورتين لانها به الي ابطال الوصية في الثانية
فسرع وقع السؤل في الدرس عما لو كان لشخص امتان فوطئ احدهما
وجلت منه فوضعت علقته فاخذتها الامه الثانية ووضعتها في فرجها

فصلت

وولدت ولد فهل تغير الامه الثانية مستولدة او لا وقع فيه تردد
واستقر بيشيخنا الشراعي انها لا تغير مستولدة بذاتك لانه لم
ينعقد من منيم او منبيلها في هذه الحالة ويلقى الولد **قوله** ولو
كانت عابها او نفسها **قوله** او لم يبيعها هو استدراك على الامه
المهم ولو قال اذا حصلت لكان اولى واعلم فتأمل **قوله** ولعل
استند قلت امتم هو اما امه فرجها اذا استولدت ماله في
فهل هو مثل وطلب ام لا اذا لا يشبهه مملوك حينئذ فامتم فيد لا بد
منه **قوله** او ما وه المحرم قبل موته وان ولدت بعد بخلاف ماله
استند قلت بعد موته فيثبت النيب والحريه دون الاستيلاء (و)
وبخلاف غير المحرم وهو ما فرج منه عي وجم محرم فلو مات الولد بعد
انفصال بعضه ثم انفصل باقيم لم تعتق الا بتمام انفصاله عي المعتمد وح
فيثبت الاستيلاء فتأمل **قوله** او ما يجب فيه غرة ولو احدثت ما بين
وان لم ينفصل الباقي مطلقا لو وجد الولادة **قوله** اي حكم او جزم
قوله يشيخنا اي يظهر **قوله** او لا يهل الحرة من النساء اربع من القوا
بل وتفيد ملكي منهم من النساء المفهوم له لانه يلحق فيهم رجالان غير ان
او رجل وامرأتان فلو اختلفا هل الحرة هل فيها فلق ادمي او لا قدم
المثبت عي الثاني فيما يظهر لان معمر ياد في علم ولو كان التهور في بعضها
كفي فيها يظهر قال العلامة الطللاوي ومثله العلامة البرلسي **قوله**
ويثبت الح ذكر هذا لانه المفقود باحكم وما ذكره المصنف امر تب عليه
كلها اشار اليه فتأمل **قوله** ومينيد حرم عليه بيعها ولو بيعت منها
ولو هبها او لم تعتق عليه او بشرط اعتق حتى لو حكم حاكم بجمعة ببيعها تنفذ

فصلت

٢٧

١٣٣

لما لفت الاجماع كما تقدم **قوله** الامن نفسها فيصح لانه عقد
عناقه قال شيخنا واذ اباها من امنها هل يربا الي باقية او لي انتهى
اقول حيث جعل عقد خطاه فانه يربا الي باقية والراية
على السيد ويكون الولاء له كما لو اعتق بعض رقيقه وكيعها وهبتها على
شرح به البلقيني بخلاف الوصية بها لعت نقل شيخنا عن المشهور
الرمي ان البيع قيد معن وفي شرح ولده كشيخ الاسلام في شرح
المنهاج والرواف ان البيع ليس قيد او امر شيخنا الشرا ملى ومحمد بن
بيعهما من نفسها ان كان السيد من اكمل الا ان كان مبعوثا فانه لا يبيع
لا يثبت الولاء له لانه ليس من اهله ومثاله يبيعهما ايضا في نفسها
شرح شيخ الاسلام في شرح منهجه ويجب عليها رد مثلها لان محل
رجوعه في عين المرفوع انه لا يتعلق به حق لازم وقد صارت عتيقة لان
بقرتها نفسها ملكتها فصرفت فلا يبيع وقفها **قوله** والوصية بها ولو
لها فلا يبيع ذاك ايضا ولو قال المهر لم يبيع له المهر فان فيها يميز بل المهر
لكان اولي وافقر **قوله** وجاز لم اي للسيد **قوله** بالاستخدام لانها كالقنة
في جميع الاصطاح الاما استثنى وهو يجوز ملكت بنفسها او لا لان احدتهما
لا لان عقد عيار قنتها كالبيع والهبة والثاني نعم لانه لامانات بين ال
الكتابة والاستيلاء دكها لا ينافي استر العدة استر النكاح وهذا هو
المعتمد **قوله** ولو طلي اي لم وطلبها الامناع كاستم المحرم وامة من ثبته
واممة المبعوث ونحو المزدوج والمسلم مع الطالق وخرج بالوطي وولي امها
وبنتها **قوله** والابارة وفارقت الاحية المعينة بحس وجهها عن ملكه
ولا يصح ان تنسأ من نفسها من سيدها لان النسخ لا يملك منفعة
نفسه

نفسه ولها استعارة نفسها من عند العلامة الخطيب كاستعارة نفسه
من مستاجر فوافق العلامة الرمي فقال ليس لها ان تستعير نفسها من ربه
بان العبد لا يملك وان ملكه سيده بخلاف الحر فانه يملك ولا يشترط
عليه وفق العبد على نفسه لانه خرج عن ملك السيد واذ مات السيد
بطلت ابا دته لغير نفسها وانفسج العقد فيها لانها ملكت منفعة نفسها
نعم لو اخرجها ثم استولى له ثمة مات لم تنفسج الابارة فان قيل لوافق
رقيقته الموصى لم تنفسج الابارة فقول ان هناك الرضا جيب بان السيد
في العبد لا يملك منفعة الابارة فاعتاقه ينزل له على ما يملكه وام الولد
ملك نفسه بغير سيدها فانفسجت الابارة في المستقبل **قوله** وتر
وكها ولو كان السيد مبعوثا **قوله** الا اذا كان الخ لاجابة اليه لعدم
الولاية فيه فتأمل **قوله** واذ مات السيد عن الامة المدكورة
قوله ولو بقتلها وبه شرح الرافعي في باب الوصية والمسلمة في هذا
مستثنى من قاعدة من استعجل شي قبل او انه عوقب حرمانه ففسخ
لوماتا معا وشك في المعينة والسبق قال العلامة الرمي فانقل كيف يكون
حكمها انتهى قال العلامة ابن تاسم وقد يقال حكمها العتق في الاولى
في ان العلم تنارت المعلوم بخلاف الثانيين للشك في سبب الحرية
والاصل دوام الرق **قوله** من راس مال وان اولى بعنتها من الثلث
وتلغو هذه الوصية لانه من باب الاتلاف لان هذا اتلاف حصل بالاس
سنتاع وتاثير اتفاق المال في اللذات والشهوات قال شيخنا البايلي
وبذا كفا راق حجة الاسلام **قوله** قبل دفع الديون بخلاف التدين
فانه لا يعتق المدبر الا بعد موته من الثلثة والعق بينهما ان التدين

٣٢

من باب النكاح والاستيلاء من باب الاستيلاء **قوله** بعد استيلاء
هو قبيح يخرج به الولد الحاصل قبل استيلاء والدها من زوج أو من غيره
مملوك للسيد ينهر فيه بها شامت ببيع أو غيره **قوله** بمنزلة تفتاني جميع
مأملات حكم الاستيلاء أن يبري إلى الأولاد الحادث من غير السيد بعد
الاستيلاء ويحقق بوقته قولاً واحداً بخلاف ولد المدبرة والمكاتب
فإن في سرية الحكم إليهم قولين لأن الاستيلاء مستقر فلا يلحق فيه
والتدبير والكتابة يلحقها الفسخ نعم ليس له ولهم أن كان انتفى ولا
جارية النكاح أن كان ذكر وإذا ذهبت عنها لم ير مستولدة كلها لو كانت
ولد المكاتب فإنه يهر من كتابته ولا ينبغي أن يهر مستولدة كلها لو طهر
بها فأيده الحلو والتعاليق وإذا مات السيد عتق بهوته وإن مات
أمه في حياة السيد ولو ادعت ولداً بعد الاستيلاء أو بعد موت السيد
وانكر الوارث صدق يمينه بخلاف ما لو ادعت ما لا في يدها أنها الكسبة
بعد موت السيد فإنها المصدقة يمينها لأن اليد لها في المال دون
الولد **تبيين** الأولاد المستولدة أحرار أن كانوا من
الآفات والأفلا لأن الولد ينفع أمه في الرق والحرية وولد المكاتب
الحادث بعد الكتابة يتبعها رقاً وميراثاً ولا يثنى عليه والمعلق عتقها
بصفة لا يتبعها ولدها في العتق إلا أن كانت فاملاً عند العقد أو جوف
الهبة **قوله** أي رضي المراءى بصلت منه **قوله** مملوك لسيدها بالاجتماع
تبعاً لأمه لأنه دخل في الرق ولده أما النسب فيتبع أباه **قوله** أما
نوع هو استدراك عيال الحكم بعموم ملكه لولد الأمة من غير أن يملك في هذه
المرحلة في الرق ومثله ما لو نكح أمة بشرط كون أولادها من الرق

صح

صحيح والولد الحاصل منه **فرع** لو تزوج من جارية
أبنتي ثم ملكها ابنه أو عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ النكاح
لأنه دوام ولا يهر مستولدة بالاستيلاء بها كما قاله شيخنا وأقره
قوله منسوبة لفاعل وقت ولادته من غير شبهة الظرف ولا
كرهه قال ولد فيها رقيق **قوله** كضمتها أمه هذه شبهة محل **قوله**
أو زوجته الحرة أما لو ضمتها زوجة الأمة قال ولد رقيق ولا استيلاء إذا
ملكها من ما دسوا كان حراً أو رقيقاً ولو كان لشخص زوجتان حرة
وأمة فوطي الحرة ضاها الأمة فلا شبهة كما قال الركني إن الولد
من كها في أمة الغير إذا ظنم زوجته الحرة **قوله** فولده منها من نسب
نظر لظنم لأن ظنم الحرة يهر الولد **فرع** لو استدل ظنم الأمة
ذكر من تأييد فعلقته منه قال ولد من نسب لأنه ليس بمن شامت بهيمة
وتجب قيمته الولد عليه ويكفلان برصع بها عليها بعد العتق قال البغوي
في فتاويه وانظر هل مثل المجنون ولو منعدها **قوله** وعليه قيمته
للسيد أي وقت ولادته لأنه اتلفه عليه بظنم **قوله** في الحال قال شيخنا
تقيده بذلك لاجل عدم الخلان وسيد كرهه مقابل **قوله** المطلقة
لو صدق المهر لكان أوي بل هو أبان ملكه من وجه ولو حاصلاً
منه لا يهرام ولده وإن عتق عليه ذاك الرجل إلا أن أمه كن
الرجل مادناً بعد ملكه ولو ضاها بعد ذاك بشرط وارث أو نحو
قوله لم يهرام ولده لأن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه داموا
ملكها حاصلاً من رصاعه عتق عليه الولد كما في المحرر وغيره ومعلوم
أن ولد المالك انعقد من كها قاله الجلال المحلي قاله الصيدلاني

وصورة ملكها حاملا ان تنفع قبل سنة استغرقت يوم ملكها او
بطلبها بعد الملك وتلد **قوله** لدون اربع سنين بانو علي لانها
علقت به في عين ملكه فاشبه ماو علقت به في عين ملكه فاشبه
ماو علقت به في نكاح مثالا **قوله** ومارت ام ولد من غير غايدي الي
الامة لا يفتد كونها المطلقة لان الكلام في امة ملكها بعد ولده
لما يشهد نسوا كان حاله وولده او رقيقا ثم عتق وملكها بعده لك
في صورة العبد لا يفرام ولد فقلوا **قوله** في احد القولين من وجوه لا
نما علقت منه بحر والعلوق بالحسب الحرة بالموت **قوله** وهو الرابع
هو المعتمد **خاتمة** لو شهد اثبات باستيلا دامة ثم رجعا
لم يفر طشيان مات السيد عن ما قيمتها للوارث بخلاف اما لو شهد
بتعلق عتق ثم وجدت الصفه ورجعا فانها يفر ما ان القيمة ولو عن حرة
المستقردة فان ولد حر وعلم قيمته للسيد ولو عن السيد عن النكاح عا ام الولد
اجر على اجارها او خلتها لا يفر ولا يحسب على عتقها ولا يحسب على بيعها فان حجرت
عن العتق ففقدتها في بيت المال فان تعذر فيها اغنيا المسلمين **قوله**
والله اعلم كان الشيخ رحمه الله تعالى قصد بذلك التبرع من دعوى
الا عليه **قوله** بار صواب اي باصا به الحق بما يعي افق الحق لو اوقع من
القول والفصل وهو من الحكماء كما قال الماشرح في الخطبة وتقدم الكلام
عليه مع زيادة من جمع **قوله** وقد ختم المصنف كبره من المصنفين وقد لا
للتحقيق وفهم الشم افره قال في المصباح فانهما الشي افره وتقدم الكلام
على اسم المصنف ونسب وما يتعلق به في الخطبة من جمع **قوله** رحمه الله تعالى
جملة خبرية لفظا استثنائية معنى فقد بها الداء المصنف على ما يلزم في مقام
الاختلاف

الاختلاف من لد عامت الشم للمصنف لا عتق فدل بالفضل وتقدم معنى
منه في الخطبة من جمع **قوله** كتابه اي هذا الشرح المصنف بالتقريب
وبغاية الاختصار كما قال الماشرح واشتهر بين الطلبة باني شجاع
قوله بالعتق اي بالكلام على ما يتعلق به من الاحكام وغيرها وتقدم
معنى العتق لغة ومطلبا في كتابه من جمع **قوله** كما بالمد وسيق
الكلام عليه **قوله** لعنق الله تعالى لم اي للمصنف وكذا انما رسم وشا
رحم ومخيم وجميع المسلمين وتعالى تنزهه عما لا يليق به وفي الكلام مذكورا
في محله **قوله** من النار نار جهنم وهي في الاصل اسم لبعيدة القعد
كما في القاموس **قوله** وليكون ثا ليفهم لهذا الكتاب الذي فتمه باصنام
العتق **قوله** سببا بالنسبة اي سببا لم **قوله** في دقوله الجنة التي هي
في اسمها الكريمي فوق السموات السبع ما خذت من الاضحيان وهو السرا
سميت بذلك من جنم يجنم حين اذا ستره لشدة النقاها وافتلا لها
قال شيخنا وغيره وهي في الاصل اسم للبساتين **قوله** دار الابرار جمع بار
ورهم المؤمنين الصادقون في ايها نهم وفي الحديث الشريف انها سما
هم الله تعالى الابرار لانهم سيرا الابرار والامهات والانبيا كمالان والاولاد
بيك عليك صفا كذا الذي لولدك عليك صفا **قوله** وهذا اي ما تقدم
من شرح الفاضل الكتاب المذكور او ما تقدم من الكلام على العتق
وما يتعلق به من الاحكام وغيرها الذي ختم المصنف به كتابه **قوله**
اخر بالمد ضد الاول قاله العلماء والآخر ما قبل الاول **قوله** في شرح الفاضل
بالجر وتقدم معنى الشرح والكتاب في الخطبة وفي اول كتاب الظهارة
من جمع **قوله** غاية الاختصار اي المصنف بذلك وتقدم ايضا معنى الغاية

والاقتصار في الخطبة **قوله** بلا اطلاق اي تطويل **قوله**
 فالحمد تقدم الكلام عليهم في الخطبة **قوله** لرينا اي فالتقاء ومن
 وتقدم الكلام على الرب او ما يتعلق به في الخطبة **قوله** المنعم
 الوهاب اسمان من اسماءه تعالى ومعنى الاول الذي يبدأ بتول
 ثبيل السؤل ومعنى الثاني كثير النعم والمواهب **قوله** العطا **قوله**
 وقد افتم اي هذا الشرح المذكور والتاليف اولى من التصنيف وهو
 جعل الشيء اصنافا متميزة لاستدعائه زيادة هي انواع الالفة بين
 الانواع المتميزة وكتب اصحاب من ذلك واولي من اخرج محمد
 ابن جرير شيخ مسلم بن خالد الزنجي شيخ الامام الشافعي رضي
 الله عنه وقبل غيره **قوله** عاجلا اي سرعا **قوله** في مدة سيرة اي
 قليلة من الزمان والايام **قوله** والمراد اي المومل والراصد الياس
 فهو تحسّر وتوقع امر محبوب يحاق بواستحسان في غيره تعالى في قوله
 ما لكم نرجون الله وثاراي لا تخافون عظمه مجاز محتاج اليقين
 والامل ما تقدم له سبب والتمنى خلافة **قوله** من الطلع اي نظر وتأمل
 قال في الصحاح النظر تأمل الشيء بالعين **قوله** فيم اي في هذا الشرح **قوله**
 على هفوة اي رآه قال في المختار الهفوة الزالة وقد هفوا هفوا هفوة
قوله صغرة اي الهفوة او كبر **قوله** ان يهلكها اي يترها من الطلع
 عليها فلا يبقها بالخواذة والتشيع عليها **قوله** ان لم يكن الجواب
 عنها اي عن الهفوة المذكورة واصلها ارجاب عنها بجواب صيغته
قوله من يدفع اي يزيل **قوله** السيم اي الاذي **قوله** بالتي هي احسن
 من الصغرة والاعل من عن الاذي فان ما كل هفوة تعدد بنا ولا كل
 عشرة

عشرة تنجب عتبا **قوله** وان يقول من الطلع من اللب والهل
 العلم **قوله** على الفوايد المذكورة في هذا الشرح والفوايد جمع
 فائدة وهي ما يكون الشيء به اصله حلا من غيره وقيل غير ذلك
 مما ذكرناه فيما كتبناه في الجلال المحي من جمع من باب الحزن وهو في
 الاصل كل ما يثاب الغافل عليه من الاعمال السالحة **قوله** ان الحنا
 كالصلوات الخمس **قوله** يد هبت السيات اي الذنوب الصغائر
 جمع سببة وهي ما يسهى صاحب في الاخرة او في الدنيا **قوله** جعلنا الله
 مما املناه من كثرة الانتفاع به شرقا وغربا **قوله** بحسب الشيء
 اي القصد وتقدم معنى التيم وما يتعلق به في فصل الوضوء من جمع
قوله في تاليف اي تاليف هذا الشرح المذكور وتقدم معنى التاليف
قوله مع التبيين جمع وتقدم الكلام عليهم في الخطبة **قوله** والهد
 قين اي افاضل اصحاب الانبياء عليهم الصلاة لمبا لغتهم في الصدق والهد
 والتقى **قوله** والشهادة اي القتلا في سبيل الله تعالى وتقدم معنى
 الشهيد واقسامه وما يتعلق به في فصل الحائرين من جمع **قوله**
 والهاكين غير من ذكر جمع صالح وتقدم الكلام ايضا في معناه
 في فصل اركان الصلاة من جمع **قوله** وصن اوليك رفيقا اي رفقا
 به في الجنة بان يستمع فيها من يتلى من بارئهم والحضور معهم فيها
 وان كان مقرهم الدرجات العلى بالشمس الي غيرهم ومن فضل الله
 تعالى على غيرهم كما قال بن عظيم انه تدرق الرقي بحالم وذهب
 عنه ان يعتقد انه مغفول انتفال الحرة في الجنة التي تخلو فيها الملائكة
 على قدر الاعمال وعلى فضل الله تعالى عيان يشام من عباده **قوله**

في دار الجنان هو اسم عام وانما تعدد باعتبار اوصافها فاعلمها وادع
وافضلها جنة عدن وهي مزار الانبياء والشهداء والالحاكين والعلماء
والهادين ثم جنة الفردوس وقيل عكس وزعم بعضهم ما ورد
انه تعالى خلقها بيده ثم جنة الخلد ثم جنة النعيم ثم جنة
السلام ثم جنة المأوى وجنة الجلال وجنة المقام والقرار
وقيل الجنان باعتبار من يد فلها ثلاثة اقسام احدها جنة
الاعمال **قوله** وهي التي بينا لها الناس باي اهلهم فما من فريق ولا ناة
ناقلة ولا فعل يش ولا ترك حرام الا لم جنة محموم ونعيم مخصوص
وثانيها جنة الميراث وهي التي سرقها المومنون من الثغارات وثالثها
جنة يد فلها الاطفال والاهل القرأت ومن لم تبلغهم دعوة الرسا
لات ومعنى الدار مشهور **قوله** ونسأله الله اي لا نسأله غيره
والسؤال هنا بمعنى الطلب اي تطلب منهم كما ذكرناه فيها كقوله تعالى
المنهج **قوله** العزيم المنان هو اسمان من اسماء به تعالى والاول
بفتح الهمزة على المشهور ويجوز كسرهما والثاني بفتح الهمزة وتشديد
السين ومعنى الاول المنعم بكل مطلوب محبوب ومعنى الثاني الذي
يشرف عباده بالامتنان بها له عليهم من الامتنان **قوله** المو
تقدم الكلام على معناه وما يتعلق به في فصل موجبات الفضل
فرا جمع **قوله** عيا الاسلام وهو لغة الاستعلاء وشرعا التلقف با
بالشهادتين من القادر عليهما بشر ما التقديق بالقلب للها من
مران **قوله** والايها وهو التقديق وشرعا التقديق بها جابسه
الرسول عيا الله عليه وسلم من عند الله تعالى وقيل هو التقديق
بذلك

بذلك والاقتران به عيا الاول الاقتران شرطا لاجل اصطلاح الدنيا
وعيا الثاني جماعة منهم ابو الفضل عبد الله ابن عبد الله رضي الله
عنه وهو الراعي وتقدم بعون ذلك ومن اراد ان يادة عيا ارض
تعليم بالمطلوبات من الكتب المتعلقة بذلك **قوله** بجاه نبي
سيد المرسلين جمع مرسل اي بهز لم عند الله تعالى قال في القاموس
الجاه المنزل وتقدم الرضاي معنى النبي واليد والمرسل في الخطبة
فرا جمع **قوله** محمد تقدم السلام عليه اي في الخطبة **قوله** ابن
عبد الله هو اسمهم وكنتهم ابو قثم ما فو من القتم وهو الجوخ والخير
وقيل ابو محمد وقيل ابو احمد وهو من اسماء به عيا الله عليه وسلم
ايها **قوله** ابن عبد المطلب واسمهم شيبه الحمد عيا السجج
سمي بذلك لانه ولد في راسه شيبه وقيل اسمهم عامر وكنتهم ابو
الحادث كني بذلك ابن لم هو اكر اولاده وانما قيل له عبد الله
المطلب لان اباها ما شها قال لا نقيم المطلب وهو بمكة حين
صفرته الوفاة اذكر كعبدك يشرب فتم ثم سمي عبد المطلب وقيل
لان عمه المطلب جابسه الي مكم رديفتم وهي بهيم رشة فحات
ببسال عنه فيقول ابو عبد الله عيا من ان يقول هو ابن ابي فلما
ادخله واصف من عالم اظهر ان ابن ابيهم وهو اول من ضرب
الحجة بالسواد من العرب وعاش مائتين واربعين سنة وقيل مائة
وعشرين وقيل اربعين وثلاثين سنة وقيل غير ذلك **قوله** ابنها
ثم واسمهم محمد وسمي بذلك لانه كان بهتم الشريد لقوم في الجدة
قوله السيد الساجد بها اسمان من اسماء به عيا الله عليه

وسلمه وتقدم معنى السيد وما يتعلق به في الخطبة والكمال
اي في جميع اموره وهو ضد النافذ **قوله** الفاتح الخاتم هما اسمها
من اسمها به في الله عليه وسلم ايها ومعنى الاول الفاتح لابواب
الايمان والهداية الي من الاستقيم او لبيان اسباب التوفيق له
وما يتعلق من العلم او من الفتح بمعنى الحكم لجعل تعالى حاكمه في
ظلم بفتح ما يتعلق بين الختمين باصبيه الحق وايضا ص واهانت
الباطل او افاضه وقيل غير ذلك ومعنى الثاني الخاتم للنبين
بمعنى اخر هم بعثوا وغي ذالك **قوله** بت عطا الله
استلكن مرعى ما زال ذلك النبوة دابر اي ان عباد الامر من حيث
بدأ وقتهم بهن لم كمال الاصل **قوله** فهو الفاتح الخاتم نور الانوار
وسر الاسرار والمجلى في هذه الدارة وتلك الدار اعلا الخلق
من اراد انهم في **قوله** ولحمد لله تقدم العلم عليه في
الخطبة **قوله** الهادي اي المرشد المذل والهدي هو الاسلام
قوله في العوارق الهدي وجد ان القلب موضوعة العلم
من الله تعالى والهداية امالة القلب الي الحق وقيل غير ذلك
ما ذكرناه فيما كتبناه في الجلال المحل **قوله** الي سبيل الرشاد اي
سبيل الرشاد والرشاد **قوله** وصينا الله اي كافيته قال تعالى
السير لله بركات عبده ومن يتوكل على الله فهو صميم **قوله**
ونعم الوكيل اي الموكل بالبر لا يسم لان صيته رفعا لاسباب
واستغنا عنها بسببها ومن اكتفى به لم يخيم ابدا بل يكشوف
لهم ويريد نعم ولوان احد التجا الي ملك من ملوك الدنيا لها

٢٧٦
به طالبه وكفى عنه اعظاما من الملك عليه فيلني مني تحتيت
العالمين و يلتقي به عن الخلق **قوله** وصلي الله على سيدنا محمد
لا افتتح المصطفى رحمه الله تعالى كتابه هذا الحمد له
والصلاة والسلام على رسول الله عليه وسلم ان دون
يختتم بهما ابتداء به ليكون ملتفا بين محمد بن وصلائين
فكون احدهما لدوام الفتح به ورجا قبول ما بينهما وقد
فعل الله ذالك من اطهار اطباق اهل العصر على الاشتغال بتبها
خصه هذا الكتاب **قوله** وعلى الله وصحبه تقدم الكلام على
الاول والصريح الكلام على الخطبة **قوله** وسلم تقدم الكلام
في الخطبة ايضا **قوله** تسليما مصدا **قوله** كنورا صفة لقوله
تسليما **قوله** دائما مستمرا **قوله** ابد انا كيد **قوله** الي
يوم الدين اي الجزا وتقدم مع امعني الدين في الخطبة **قوله**
عن اصحاب جمع صاحب وتقدم الكلام عليه في الخطبة **قوله**
رسول الله تقدم الكلام على معنى الرسول في الخطبة **قوله**
اجمعين تأكيد الصيانة وتقدم الكلام عليه في الخطبة **قوله**
امين امين هو معنى استجابه وتقدم الكلام عليه في فضل
ان كان الخطبة **قوله** ونحمد الله رب العالمين تقدم الكلام
اعليه الصانع في الخطبة والله تعالى اعلم **قوله**
ونسأل الله الكريم الفتح ان يرشدنا الى طريق
الفتح انه فالق الجب والاصباح ومن راقى هذا فقه
الخطبة قد عثر في موضع وتحتاج الى اصلاح

نبه

الفراغ

فليغفروا وليسامح فان السملح رباح قال
كانت بها وكان من كتابت هذه الحاشية المباركة يوم الاثنين
في رابع يوم من شهر ربيع الاول من سنة ١٢٥٤ هـ في المحلة
الشوبية على صاحبها افضل الصلاة والسلام

حاشية شيخنا واستاذنا الامام العالم رحمه الله
العلامة العلامة الفهامة فقيه تهذيب

في زمانه ووحيد عصره
محيي ما ندرسى من الشرع
والدين خاتمة
المدرسين المفسرين
ببها ان الدين
الشيخ ابراهيم
البرماوي
الشافعي
على شرح
الغاية

هذه الحاشية
عند جامع الاموي واسمها
وعلي اعلم

هذه النسخة المباركة على يد الفقير الحقير
المستغني بالذنوب الفقير الحقير
القديم مصطفى الزقطاني
بلد امي قرية سمس نخس

للعلا مديني قائم العزيز رحمة واسعة امين امين
وصلي الله على سيدنا محمد وعليه وصحبه وسلم

